



شرح الامام العالم العلامة الحبر البهر الفهامة وحيد دهره  
وفرياد مصره ملا على قارى المسمى المسالك المتوسط  
فى المناسك المتوسط على باب المناسك للشيوخ  
الامام راحة الله السندى نعمنا  
الله بهما واما دعائنا من  
بركاته  
آمين

وبهامته كتاب ادعية الحج والعمرة وما يتعلق بهما  
جمع العلامة قطب الدين الحنفى اثابه الله الثواب الوفى

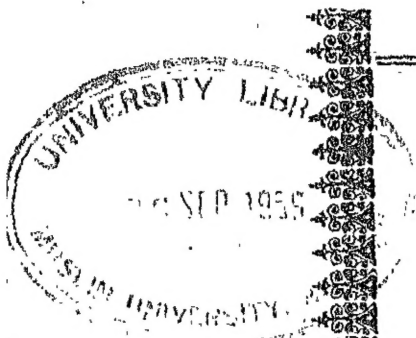
M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR3682

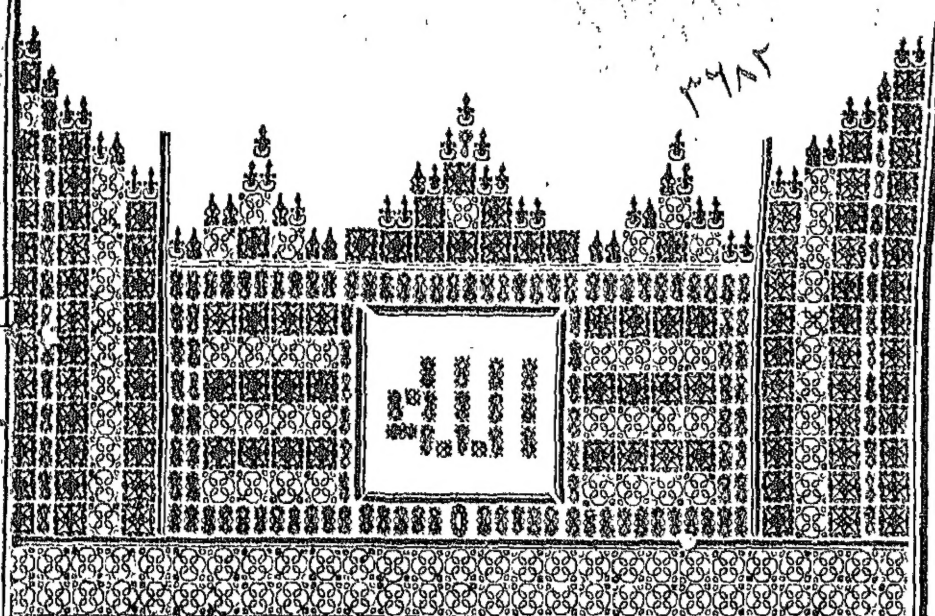
الطبعة الاولى

طبع فى المطبعة الميرية الكائنة بمكة المحمية  
سنة ١٣١٩ هجرية





٣٤٨٢



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اوضح المحجة بأوضح الوجة واوجب اركان الاسلام من الصلاة والزكاة والصيام  
والحجة وافضل الصلوات واكمل التسليمات على من بين مسالكنا ودين مناسكتنا الثلاثة في العبادة  
وعلى آله الكرام واصحابه الشمامسة واتباعه العظام المنورين لليلة صلى الامة حذرا من  
الندبة والظلمة \* (اما بعد) فيقول المنجى الى حرم كرم ربه الباري على بن سلطان محمد  
القاري اتي لما رايت لباب المناسك مخصر نفع الناسك للعالم العلامة والفاضل الفهامة  
مرشد السالكين ومفيد الناسك الشيوخ راحة الله السندى رجه الله راحة الابدى اجمع  
المناسك واخصر المسالك سخر بسالي ان اشرحه شرحا يبين اعراب مبانيه ويهين اغراب  
مبانيه ويوضح مشكلات ما فيه \* (واسميته) \* المسالك المتوسطة في المناسك المتوسطة فقهه  
(بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكلام القديم واقتفاء بالحديث الكريم والكلام صلى  
متعلقات البعثة وجزئيات التسمية بخرجنا عن المقصود الى حد الملاحة لكن من الفوائد  
البديعية لابن القيم الجوزية ان الحذف العامل في هذا المقام حكما عديدة دالة على تحقيق  
المرام \* منها انه موطن لا ينفى ان يقدم فيه سوى ذكر اسم الله تعالى فلو ذكر الفعل وهو  
لا يستغنى عن فاعله كان ذلك منافضا للمقصود وهو تجريد ذكر المعبود فكان في حذف  
مشاكلة المبنى للمعنى ليكون المبدوء به اسما سبحانه وتعالى كما تقول في الصلاة الله اكبر ومعنا  
من كل شيء ولكن لا نذكر هذا المقدر ليكون اللفظ في اللسان مطابقا لمقصود الجنان وهو ان  
لا يكون في القلب ذكر الا الله وحده فكما تجرد ذكره في قلب المصلي تجرد ذكره في لسانه \* ومنها  
ان الفعل اذا حذف صح الابتداء به في كل قول وعمل وليس فعل اولي بها من فعل فكان الحذف  
اعلم من الذكر فان اى فعل ذكرته كان المحذوف اعم منه \* ومنها ان الحذف ابلغ لان المتكلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
الحمد لله وكفى وصلا على  
عباده الذين اصطفى (اما  
بعد) فان نعم الله تعالى اكبر  
من ان تحصى وأوسع دائرة  
من ان تعدوان تستقصى  
وان من أعظم النعم  
وأكلها وأجلها وأفضلها  
على أهل الحرم من الشريفة  
وخدامهم من المحاسن  
المتينين نعمه الحج عليهم في  
كل عام وتيسير ذلك لهم لزيد  
الاطمئنان والاهتمام (وكنتم)  
من شملته هذه العناية

(بهذه)

1006-07

بهذه الكلمة كأنه يدعى الاستغناء بالمشاهدة من النطق بالفعل وكأنه لا حاجة الى النطق به لان المشاهدة والحال دالة على ان هذا الفعل وكل فعل فانما هو باسمه تبارك وتعالى والحوالة على شاهد الحال ابلغ من الحوالة على شاهد النطق والقال كما قيل

ومن عجب قول العواذل من به \* وهل غير من اهوى يحب ويمشق

(الحمد لله اكل الحمد) منصوب على المصدرية عند البصرية وعلى الحالية عند الكوفية ولا شك ان اكله هو ما جرده بنفسه لذاته او مدحه من بعض صفاته كما يشير اليه حديث لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ففيه إيماء الى ان الامم في الحمد اغماهى للعهد ويؤيده تقييده المقيد لتضمين شكره بقوله (على ما هدانا الاسلام) أى الايمان وما يتعلق به من الاحكام فانه اولا هداية الله ما هتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا على ما ورد في السنة وهو مقتبس من قوله تعالى حكاية من أهل الجنة الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله ثم لامرية ان الهداية الموصلة ليس امرها اليه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه انك لا تهتدى من أحببت ولكن الله يهتدى من يشاء وانما هو سبب الهداية وباعت حفظ الامة عن الغواية لقوله تعالى وانك لا تهتدى الى صراط مستقيم فصار معنى الآيتين باعتبار اشارات الدلائلين صك قوله تعالى وما رميت اى حقيقة اذ رميت اى صورة ولكن الله رمى اى خلقا وقوة (وخصلنا) اى معشر اهل الاسلام (بوجوب حج بيته الحرام) اى المحترم المعظم في كل زمان ومقام وكان المصنف في هذا الكلام تبع الامام محمد بن الطبري في قوله الصحيح ان الحج لم يجب الا على هذه الامة لكن نظريه العزيز بن جاعة ورد به ايضا جماعة بجاء في نداء ابراهيم عليه السلام لما امر ان يؤذن في الناس بالحج من انه قال ان الله كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فأتجيبوا ربكم فهذه صيغة فامر والاصل فيها الوجوب اقول على تقدير صحته وثبوت روايته ونجته دلالة يمكن دفع ارادته بأن الحج اغماض على نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى الامة بعد الهجرة على خلاف في تلك السنة فلو كان الحج فرضا على عموم الناس من زمن ابراهيم عليه السلام لكان فرضا من اول ظهور امر نبينا صلى الله عليه وسلم خصوصاً على قول من قال شرع من قبلنا شرع لنا اذ لم يثبت نسخه عندنا لاسيما وهو صلى الله عليه وسلم ما مور بتابعة ابراهيم عليه السلام ومثله فلهذا ان الامر اولا كان للاستحباب والله اعلم بالصواب واغرب الشيخ ابن حجر المكي في استدلاله للرد على المحب الطبري حيث قال وفي قوله تعالى والله على الناس حج البيت دليل ظاهر في ذلك انتهى وخرابته لا تخفى فان الآية نزلت بالمدينة بعد الهجرة ولا مربية انها لا تشمل الناس السابقين الا اذ اريد بها الاخبار لا الانشاء واجمع العلماء على ان فرض الحج اغماض بأمثال هذه الآية بعد الهجرة على خلاف في انه سنة ميت اوسبع او ثمان او تسع ثم قد يجمع بأنه كان واجبا على الانبياء دون اممهم من الاولياء كما يدل عليه ما قاله ابن اسحق انه لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم الا وقد حج البيت اى بطريق الوجوب والافق قد حج آدم عليه السلام وقال له الملائكة برحمتك وقد حججنا قبلك وحجج كثير من الانبياء ايضا بعد آدم قبل ابراهيم عليهم السلام وقد حجج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها قبل الهجرة حججنا لا يعرف مددها على ما ذكره ابن حزم ثم قال ابن حجر والناس يشمل الانس والجن بناء على انه من نوس كما

الربانية وخصصته له هذه السعادة العلمية وكتبته في ذلك منه كحافظا وكتابا لا كثير ما يحتاج اليه من الحج شامل لافسأنى بعض من يتعين موافقته ولا يسوغ مخالفته ان أفرد ادمية الحج والهجرة برصالة مستقلة ينتفع بها الحجاج والمعمرون من أهل مكة وأهل الأقاليم تخفف حملها ويكثر نفعها فأجبت به الى سؤاله (وجعت) في هذه الأوراق ما ورد في الحج والهجرة ومقدماتها من الادعية المأثورة والآثار المشهورة انتقيتها من كتب المناسك وغيرها

في القاموس وصرح به قبله صاحب عباب اللغة وعليه ففرض الحج يشمل الجن ايضا وصرح  
 به السيبي في فتاواه انتهى وفيه بحث فان الآيات القرآنية دالة على المغايرة بينهما كقوله تعالى  
 من الجنة والناس ويامعشر الجن والانس وامثالهما وكذا الاطلاقات العرفية ناطقة  
 بمباينتهما فيمدائيات عموم الحكم الترخي لمجرد اعتبار مادة الاشتقاق اللغوي المختلف مع  
 انه غير القوي (وافضل الصلاة والسلام على رسوله سيد الانام) اي على افضل المخلوقات واكل  
 الموجودات (الذي اوضح لنا السبل السلام) اي اظهر لنا طرق السلامة من الضلالة والندامة  
 والاماسة او طرق دار السلام السالم من جميع الآفات الجامع لسائر الذات اولئك ائمة السلام  
 بعضهم على بعض في جميع الحالات او اسلام الملائكة عليه سلام تعظيم وتكريم اولو اسلام  
 قول من رب رحيم او بين لنا السبل الموصلة الى الله بالقربة والوصلة فان السلام من اسمائه  
 اطلاقا مصدر على الوصف للمبالغة فانه تعالى منزوع عن صفات النقصان ومقدس عن سمات  
 الحدثن (ولنا المناسك) اي بارادة الله تعالى له كافي دماء ابراهيم عليه السلام وارنا  
 مناسكتنا (وسائر الاحكام) اي وعرفنا باقي احكام شرائع الاسلام لقوله تعالى واتزلنا اليك الذكر  
 لتبين للناس ما نزل اليهم (وعلى آله) اي اهل بيته واقاربه وعترته (وصحبه) اي كل من رآه ومؤمنه  
 به ومات عليه واسم من اجانبه وفيه ان المصنف رافض مذهب الخوارج والروافض وانه  
 على المذهب الحق العدل الذي هو الجمع بين محبة جميع اهل الفضل (الفر) بضم وتشديد جمع  
 الاخر وهو بمعنى الانور (الكرام) بكسر جمع الكريم بمعنى حسن السير والوصفان لكل منهما  
 او موزع بينهما (وبعد) اي بعد النبوة والحمدلة والنصبة والحقبة (فهذا) اشارة الى ما في  
 الخاطر او الى ما في الدفاتر (لباب المناسك) بضم اللام اي خلاصة ما يتعلق بهم الحج وما يتعلق به  
 من المسائل (وعباب المسالك) بضم العين اي ومعظم ما ينبغي معرفته لسالك تلك المسالك من  
 الوسائل (لمصنعه) اي اقتصرته واختصرته (من كتابي جمع المناسك) اراد به المناسك الكبير  
 الجامع الحاوي لمسائل الحج من التقيير والقطيع (هونا للمسالك) اي اشارة للمسالك العاجز عن  
 تلك المسالك (وتسهيلا لنا) اي وتيسيرا للعباد بالحج وما يتعلق به هنالك (سائلا) اي حال  
 كوني طالبا (من فضل المسالك) اي الحقيقة التي لا يس لاحد غير ملك ولا ملك بل هو مالك لكل  
 ملك ومالك في جميع المسالك (ان ينفع به كل أم) بمد وتشديد ميم اي قاصد (لذلك) اي لذلك  
 الكتاب المعبر عنه بالباب او الاشارة الى الحج وهو الانسب لقوله تعالى ولا تأمن البيت الحرام  
 والله احب بحقيقة المرام ثم تقول بعون الملك المعبود قبل الشروع في المقصود وان لم يخص  
 الاخبار والآثار على ما ذكره اخبار الاخبار في تحقيق سبب تعظيم هذه البقعة الكريمة من  
 الكعبة العظيمة بهذا صفاة الله ما شاء من الافراد الانسانية والحيوانية والاصناف النباتية  
 والجمادية والامكنة العلوية والسفوية والازمنة النهارية والليلية هو ان الله سبحانه لما خلق  
 عرشه على الماء قبل خلق الارض والسماء بأقلام على ما نقله مجاهد من الانباء فنظر الله الى  
 الماء وتجلي على الهواء فتسوج واضطرب الماء وخرج منه دخان مرتفع خلق منه السماء  
 وتزيد فوق الماء قطعة بل لعة مقدار البقعة فجعلت الارض منها ودحيت من جوانبها  
 اطرافها ولذا سميت أم القرى ثم لما كانت تلك القطعة كالأوجه تليد وقبل مرارا ولم تستقر

وربما زدت أدعية مجربة  
 القبول وضراعات صح  
 فيها القول واستطردت  
 الى ما ورد في الحج الا كبر  
 وفضله ومذاهب العلماء  
 في ذلك على وجه الاختصار  
 راجيا بذلك حسن القبول  
 لينفع بها الحاج والمسافرون  
 ومباد الله المتخلصون رجاء  
 للثواب من الله الكريم يوم  
 لا ينفع مال ولا بنون الا من  
 أتى الله بقلب سليم وعلى الله  
 أنوكل وبه أستعين انه خير  
 ميسر وخير معين  
 (مقدمة في دماء الاستخارة)  
 روينا عن الامام الحافظ  
 أبي عبد الله محمد بن اسمعيل  
 البخاري رحمه الله تعالى  
 بسنده الى

قرار خلق الله الجبال أو نادا ومدارا وأولها جبل أبي قبيس ولذا سمي بأمر الجبال اشتها را  
ثم وقع البناء على ثلاث البقعة للإشارة إلى الوقفة كما يوحى إليه قوله سبحانه ان أول بيت وضع  
للناس لى لعبادتهم وجعل متعبدا لطاعتهم والواضع هو الله تعالى كما يدل عليه انه قرئ بصيغة  
الفاعل الذى بيكة أى للبيت الذى بيكة فانها النسبة فيها وسميت بها لانها تبتك وتندق أضناق الجبارة  
اولاها يزدهج عليها الكرام البررة وقدروى انه كان فى موضعه قبل آدم بناء عليه ثم رفع بقال  
له الضراح لانه ضرح من الارض وأبعد وهو المشهور بالبيت المعمور المحاذى للبيت المذكور  
ويطوف به الملائكة فلما هبط آدم عليه السلام اصربأن يحججه ويطوف حوله ثم رفع فى الطوفان  
الى السماء الرابعة يطوف به الملائكة كل يوم سبعون ألفا لا تحصل لهم نوبة الامادة وهو لا ينساقى  
ظاهر الآية فان موضع التشريف هو تلك البقعة الشريفة والقطعة المنيفة وهى لا يمكن رفعها  
وانما رفع البناء الموضوع فى محلها المتشرف بوضعه فى مكانها العلى شأنها ثم بنى بدله ابراهيم  
عليه السلام ثم هدم فبناه قوم من جرهم وهم سحى من الين اصهار اسمعيل عليه السلام ثم  
العمالقة من ملوك مصر أو الشام ثم قرئش قبل هشته صلى الله عليه وسلم ووقع تنازع عظيم بين  
القبائل الاربعة المتعلق بكل منهم جدار من بناء ذلك المقام فى وضع الحجر الاسود والركن  
الاسود حيث أراد كل رئيس قبيلة ان يضعه هو استقلالا ومنه بنية الرؤساء لاداء كل منهم  
اجلالا الى ان اتفقوا فى دفع المنازعة ورفع المناقشة المؤدية الى المقاتلة أن كل من  
دخل من باب السلام فى صباح تلك الايام يكون هو صاحب الوضع من غير جدال ومنع  
فدخل صلى الله عليه وسلم بتوفيق رب العالمين فقاوا فرحبا بقدومه هذا محمد الامين فذكروا له  
القضية وما جرى لهم من القصة والفصة فبسط رداءه المكرم ووضع عليه الحجر المعظم وأشار  
لكل رئيس أن يأخذ طرفا من رداءه وأخذوه صلى الله عليه وسلم مكان الاوسط من رداءه  
ووضعه جولة فى محله ثم بناه عبد الله بن الزبير رضى الله عنه لما تولى الخلافة بكة وقد بلغه حديث  
عن عائشة رضى الله عنها مر فوما انه لولا حديث عهد قومك بالاسلام لبنيت البيت على  
قواعد ابراهيم عليه السلام وادخلت الحجر المسمى بالحطيم فى الكعبة وفكت الباب الغربى  
من البقعة وأضقت العتبة العالية بالارض السنية تيسيرا للداخلين وتسهيلا للخارجين  
فبناه عبد الله على طبق ما تناه صلى الله عليه وسلم فنهقه الججاج وسد الباب الثانى وأخرج  
الحطيم من المباني ورد الجدار الذى يليه الى ما كان عليه ولعل الحكمة الالهية ان كل احد  
يثمكن من دخول البيت هنالك ولو بالدليل الظنى كما امر صلى الله عليه وسلم عائشة بذلك وان  
يقيم مأثبات من البيت بالسندليل القطعي من غيره مراعاة للاحتياط اليقنى فى استقبال الصلاة  
التي هى الركن الدينى والحاصل انه بنى سبع مرات على طبق سبع سموات ووفق سبع شوطات  
ثم ان الله سبحانه جعل هذا البيت مباركا كثير الخير الدنيوى والاخرى لمن حجه واهتمه  
واعتكف دونه وطاف حوله خصوصا وهذى أى مرشدا للعالمين عموما لانه قبلة لحيهم وميتهم  
وسبب هداية الى جهة عبادتهم وادب جلستهم فى طاعتهم وقد قال الامام ابو القاسم القشيري  
قدس الله سره الجلى البيت حجرة والعبد مدرة فربط المدرة بالحجرة فالمد مع الحجر وتقدس  
وتعزز من لم يزل عن الغير فالبيت مطافة النفوس والحق سبحانه مقصود القلوب البيت

جابر بن عبد الله رضى الله  
عنهما أنه قال كان رسول الله  
يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا  
السورة من القرآن بقول  
إذا هم أحدكم بالأمر  
فليركع ركعتين من غير  
الفريضة ثم ليقل (اللهم انى  
استخيرك بعلمك واستقدر  
بقدرتك وأسألك من  
فضلك العظيم فانك تقدر  
ولا أقدر وتعلم ولا أعلم  
وأنت علام الغيوب) (اللهم)  
ان كنت تعلم ان هذا  
الامر خير لى فى دينى ودنياى  
ومعاشى وما قبلى أمرى أو  
قال فى ما قبل أمرى وآجله  
فاقدره لى ويسره لى ثم بارك  
لى فيه وان كنت



اطلال وآثار ورسوم وأحجار ولكن

ان آثارنا تدل علينا \* فانظروا بعدنا الى الآثار  
ويقال الكعبة بيت الحق سبحانه في الجهر والقلب بيت الحق سبحانه في السر قالوا لهم  
لست من جلة المحبين انهم \* اجعل القلب بيته والمقام  
وطوا في اجالة السر فيه \* وهو ركني اذا اردت استلاما  
وذكري في الاحياء عن مجنون بن مامر من الاحياء

أمر علي الديار ديار ليسلي \* اقبل ذا الجدار وذا الجدار  
وما حب الديار شغفن قلبي \* ولكن حب من سكن الديار

فهو بيت ظاهره الاحجار والاسرار وباطنه الانوار والاسرار اجاره مغناطيس القلوب القدسية  
والنفوس الانسية واستاره اسباب لكشف التجليات الرجائية والتسخرات  
الصمدانية ومن اجاره المتضمنة لانوار اسراره مسمى بمعين الله المنور بلاده بصافح بها  
عباده ثم اعلم ان هذا الكتاب المسمى بالابواب مشتمل على ابواب وفصول كثيرة مهمة عند  
ارباب الالباب منها قوله

### باب شرائط الحج

وسيا في انواعها ولكن المصنف اتي بمحكمة معتضة حيث قال (الحج فرض مرة بالاجماع على  
كل من استجمعت فيه الشرائط) أي الآتية بكما لها ووجوبه على التراخي في الصحيح خلافا  
للكرخي حيث قال يجب على الفور مع الاتفاق على صحة تقديمه وتأخيريه وانما الخلاف في تأخير  
من أخره بغير عذر عن أول زمان امكانه فاعلم اولان الحج يفتح الحادويكسراغة القصد المطلق  
أو يقيد التكرار أو قصد المعظم وهو المختار وشرطا قصد البيت المكرم لاداء ركن من اركان  
الدين الاقوم فالمعنى الاصطلاحي اخص من عموم المعنى اللغوي قال الامام ابن الهمام الظاهر  
انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرمانية الحج سابقا أي على  
الافعال لكن قوله بيته الحج مستدرك لانه لا يتم الاحرام بدون النية والتلبية الآن يتكلف  
ويحمل على التاكيد أو يؤول بالتجريد ويقال أراد بحراما ملبيا ثم قال تعليلا لقوله الظاهر  
لا نأقول أركانه اثنا الطواف والوقوف بعرفة انتهى ولا شك ان تعريف القوم يستفاد منه ذلك  
فايده انهم اجعلوا في القضية والمحقق فصله في الجملة واما على ما ذكر في القاموس من ان الحج هو  
القصد والتردد وقصد مكة لانها في طابق المعنى اللغوي للمصطلح الشرعي ثم قول المصنف فرض  
مصدر بمعنى المفعول أو ماض بصيغة المجهول واصل الفرض القطع فيطابق على ما ثبت  
بالدليل القطعي دون الظني خلافا لشافعي وحكمه الثواب بالفعل والعقاب بالترك وكفر جاحده  
وهو فرض عين بلا خلاف مرة وقال بعض الشافعية هو فرض كفاية أيضا بعد ادائه مرة  
وهو غير ظاهر بحسب الأدلة مع ما فيه من الخرج العظيم على الامة ثم قد يفرض لعارض  
كنذر أو قضاء بعد فساد أو احصار أو اشروع فيه مباشرة الاحرام كما يدل عليه صريحها قوله  
تعالى واتوا الحج والعمرة لله وضمنا قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ثم اقتصره على قوله بالاجماع  
مع ثبوته ايضا بالكتاب والسنة لكونه أقوى الأدلة اما الكتاب فقوله تعالى ولله على الناس

تعليم ان هذا الامر شمل  
في ديني وديني ومعايشي  
وما قبله امرى أو قال في  
ما قبل امرى وأجله  
فأصرفه عنى وأصرفني عنه  
وأقدرني الخبر حيث كان  
ثم رضى به وفي رواية ثم  
أرضني به وفي رواية  
عند قوله هذا الامر فان  
كانت الاستخارة للحج  
فهى راجعة الى الوقت  
والحال لا الى نفس الحج  
فانه خير كله وكذلك كل  
عمل ترجع فيه الاستخارة  
الى الوقت والحال ونحو  
ذلك فيقول في الحج اللهم  
ان كنت تعلم ان ذهباي  
الى الحج في هذا الحال  
(روينا) عن الحكم بن عباد  
صحيح ان رسول الله صلى

حج البيت من استطاع اليه سبيلا الآية وقوله سبحانه واذن في الناس بالحج ياتوك رجالا وعلى  
 كل ضامر يأتين من كل فج عميق الى ان قال وليطوفوا بالبيت العتيق وقوله تعالى اليوم  
 اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي الآية واما السنة فمنها ما يدل على فرضيته وفضلته  
 ومنها ما يشير الى ذم تاركه واستحقاق عقوبته فمن القسم الاول ما روى عنه صلى الله عليه وسلم  
 ياتيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل اكل ما يارسل الله فسمكت حتى قالها  
 ثلاثا فقال او قلت نعم لوجبت ولما استطعتم رواه مسلم وزاد في رواية الحج مرة فمن زادة تطوع  
 وعنه صلى الله عليه وسلم من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه رواه البخاري ومسلم  
 وعنه صلى الله عليه وسلم الحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة رواه الشيخان والمبرور الذي  
 لا يخالفه اثم وقيل المتقبل وقيل الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا رقت ولا فسوف وقيل الذي  
 لا معصية بعده وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راغبيا في العقبى ومعه  
 ليس له جزاء الا الجنة انه لا يقتصر فيه على تكفير بعض الذنوب بل لا بد ان يبلغ به الى الجنة  
 وعنه صلى الله عليه وسلم الحاج والعمرار وفد الله ان دعوه أجابهم وان استغفروه غفر لهم  
 رواه ابن ماجه وعنه صلى الله عليه وسلم من خرج حاجا أو معتمرا أو غازيا ثم مات في طريقه كتب  
 الله له أجر الغازی والحاج والمعتمر رواه البيهقي في شعب الايمان وعنه صلى الله عليه وسلم بنى  
 الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله واقام الصلاة وابتاء الزكاة والحج  
 وصوم رمضان رواه الشيخان وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لابن عمر أمانت أن الاسلام  
 يهدم ماقبله وان الهجرة تهدم ماقبلها وان الحج يهدم ماقبله رواه مسلم وعنه صلى الله عليه  
 وسلم تابعوا بين الحج والعمرة فانهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكبر خبث الحديد والذهب  
 والفضة رواه الترمذي وغيره وعنه صلى الله عليه وسلم ان الحاج اذا قضى آخر طواف بالبيت  
 خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه رواه ابن حبان وجاهد رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 اني أريد الجهاد في سبيل الله فقال الا ذلك على جهاد لا شوكة فيه قال بلى قال الحج رواه عبد  
 الرزاق في مصنفه وراه أيضا مروا واستغفروا وعنه صلى الله عليه وسلم جهاد الكبير  
 والصغير والضعيف والمرأة الحج والعمرة رواه النسائي وعنه صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر  
 للحاج ولمن استغفر له الحاج رواه البيهقي في سننه وعنه صلى الله عليه وسلم ان دعوه الحاج لا ترد  
 حتى يرجع رواه ابن الجوزي وعنه صلى الله عليه وسلم قال ما أعمر حاج رواه الفاكهي وغيره  
 والمعنى ما افتقر ما فني زاده أو ما انقطع به الاجل وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا سائل عن  
 خروجه من بيته يؤم البيت الحرام ان له بكل وطأة تطوؤها رحمة حمئة وتسمى عنه بهاسنة رواه  
 عبد الرزاق وابن حبان فيهما \* ومن القسم الثاني ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من ملك زادا  
 وراحلة تلبه الى بيت الله الحرام ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا وذلك ان الله  
 تبارك وتعالى يقول والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن  
 العالمين رواه الترمذي وعنه صلى الله عليه وسلم من لم يعممه من الحج حاجة ظاهرة أو سلطان جار  
 أو مرض حابس فسلم لم يحج فليمت ان شاء يهوديا أو نصرانيا رواه الدارمي وعنه صلى الله  
 عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول ان هدا صححت له جسمه ووسعت عليه في المعيشة قضى عليه

الله عليه وسلم قال من  
 صعد ابن آدم استخارة الله  
 تعالى ومن شقائه ترك  
 استخارة الله (وينبغي ان  
 يقرأ في الركعة الاولى بعد  
 الفاتحة قل يا أيها  
 الكافرون ثم يقرأ وربك  
 بخاق ما يشاء ويختار ما كان  
 لهم الخيرة سبحانه الله  
 وتعالى عما يشركون  
 وربك يعلم ما تكن صدورهم  
 وما يعلنون وهو الله لا اله  
 الا هو له الحمد في الاولى  
 والاخرة وله الحكم واليه  
 ترجعون ويقرأ في الثانية  
 بعد الفاتحة قل هو الله احد  
 ثم يقرأ أو ما كان يؤمن ولا

خمس اعوام لا يند الى محروم رواء ابن أبي شيبة وابن حبان في صحيحه ومعه انه محروم من الخير  
الجزيل والثواب الجليل فهو محمول عند الجمهور على الاستحباب بخلافه على الاستحباب  
والله اعلم بالصواب وقد تقدم ان ركعتي الحج اثنتان الوقوف والطواف والاول معظهما  
فانه لا يفوت الحج الا بقوته ولذا ورد الحج حرفة وسببه ان وقته مضى بخلاف الطواف فان  
وقته متسع الى آخر العمر وأما باب الحج فهو البيت والعلم بوجوده ونحوه في محله وأما شرائطه  
ففيها المصنف بقوله (وهي أنواع) أي أربعة شرط الوجوب وشرط الاداء وشرط صحة الاداء  
وشرط وقوعه من الفرض وسبب أني بيان أحكامها في تعداد أنواعها (النوع الاول) أي من  
أنواع شرائط الحج (شرائط الوجوب) وهي التي اذا وجدت جبرها وجب الحج على صاحبها  
واذا فسد واحد منها لا يجب أصلا بالانابة ولا بالوصاية والمراد بالوجوب هنا معنى الفرض  
وهي صفة (الاول منها الاسلام) أي الشرط الاول من شرائط الوجوب هو تحقق الاسلام  
لا مجرد اظهاره أي بين الانام (فلا يجب) أي الحج (على كافر) سواء كان ذميا او حربيا ككفره  
ظاهريا او باطنا ولمسلم بان من عدم وجوب الشيء عدم صحته كافي بحق الفقير فانه لا يجب عليه  
ابتداء لكن ان اداه صحيح منه وسقط عنه فرضه حتى او صار غنيا بعده لا يجب عليه ثانيا قال  
(ولا يصح منه) أي من الكافر (اداءه) أي مباشرته للحج (بنفسه) لعدم صلاحية له لفقد  
أهليته لطلوع العبادة (ولان مسلمه) أي كافر نيابة عنه (ولو بأمره) أي بأمر الكفراياه  
لا فرضا ولا نقلا اذ ليس له استحقاق الثوبة بل تنعنه عليه العقوبة فلو صح ثم أسلم لا يستدعي حج حال  
الكفر لعدم صحته ولا يصير مسلما بمجرد مباشرته على خلاف سباني في قضيته وإماما وقع  
في الكبير من قوله والاسلام شرط الوجوب والصحة والوقوع عن الفرض فقوله الوقوع غير  
واقف في محله لانه مستغنى عنه بعد قوله الصحة اذ الحج اذا لم يكن صحيحا لا يتصور وقوعه من  
الفرض ولا عن النفل وانما ذكره لتوضيح ما قبله (ولو أحرم مسلم ثم ارتد) أي في أثناء احرامه  
(بطل احرامه) أي شبهه بالركن والافالدة لا تبطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة وكذا  
بطل بالاولى كل ما فعل من أفعال الحج (ولو حج) أي مسلم مرة أو مرات (ثم ارتد) أي بعد تمامه  
(فعليه الامادة) أي امادة حجة الاسلام (حقا) أي وجوبا (اذا استطاع) أي استطاعة ثانية لانه  
لو ملك الكافر ما به الاستطاعة حال كونه ثم أسلم بعد ما أفتر لا يجب عليه شيء بذلك الاستطاعة  
فكذلك حكم المرتد بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يحج حتى صار فقيرا فانه يتردد في ذمته دينيا وقد صرح  
بقيد الاستطاعة في وجوب الامادة صاحب الفتاوى السراجية (بعد الاسلام) متعلق بالامادة  
وذلك لانه من فريضة العجز وقد بطل ما فعله حال الاسلام بارتداده فيكون بمنزلة المسلم الجديد  
ولهذا لا يجب على المرتد اذا أسلم قضاء الصلوات السابقة ثم اوصى الى الظهر مثلا ثم ارتد ثم أسلم  
ووقت الظهر باق يجب عليه ادائه ثانيا ومن فروع هذه المسئلة ان الصهاجي اوارتد بطلت  
صحبته فلو أسلم ولقيه صلى الله عليه وسلم ثانيا صار صحيحا باوا لا فيكون تابعيا وهذا كله عندنا بناء  
على ان مجرد الكفر يهبط الاعمال لقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله بخلاف  
لشأنه فان البطلان عنده مقيد بوقته على كونه قوله سبحانه ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت  
وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة ولنا ان قيد الموت في هذه الآية ناسا هو

هو منة اذا قضى الله ورسوله  
امر ان يكون لهم انذيرة  
من أمرهم ومن يعص الله  
ورسوله فقد ضل خلا لا  
ديننا ولا يصليها في وقت  
الكرامة ويستحب ان  
يفتح دعاء الاستخارة وكل  
دعاء بالحمد لله والصلاة  
على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وان يكرر هذه  
الصلاة ثلاث مرات وقيل  
سبع مرات وان يقرأ خلف  
كل ركعتين منها دعاء الاستخارة  
ثلاث مرات ليكون اقرب  
الى القبول وأنصح ثم بقول  
(اللهم) خري واختلي  
ثلاث مرات ثم ينظر الى  
ما يسبب في قلبه فان  
الخير فيه ان شاء الله تعالى

لشعور البطلان حال الدنيا والآخرة والحصول خلوده في النار وأما من آمن وعمل صالحا بعد  
ارتداده ومات على إيمانه فليس حكمه كذلك بل عمله الثاني مقبول في الدنيا والعقبى وهو محمد  
في الجنة وله المثوبة الحسنى (ولو أسلم بعد الإحرام) أى قبل الوقوف بعرفة (كافر) أى أصلى  
(أو مرتد) أى بأمر مريض (إن جدد الإحرام له) أى للحج (صح عن الفرض والافتلا) أى وإن لم  
يجدد الإحرام فلا يصح من الفرض كذا في البحر وهو موهم أنه يصح من النفل لكن سبق أن  
من أحرم وهو مسلم ثم ارتد بطل إحرامه وظاهره الإطلاق على ما بيناه وهو يقيد بطلان إحرام  
الكافر قبل الإسلام بالاولى وقد قال المصنف في الكبير وأما قول صاحب البحر فان مضى على  
إحرامه يكون تطوعا ففيه نظر لما قال صاحب البدائع من أن إحرام الكافر والمجنون لا ينعقد  
أصلا لعدم الأهلية وأنت تعلم أن إحرام المرتد إنما وقع حال إسلامه فلا يرد عليه هذا التعليل بل  
يتمين ما قدمناه من التفصيل ولعل صاحب البحر مال إلى جانب شرطية الإحرام بخصوص  
وقوعه حال الإسلام وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد قبل ارتداده وانما قيده بالتطوع  
لتوسع أمره واشبهة شبهه بالركن وهو لا يساغ به في الفرض بخلاف النفل فإنه سوغ بترك  
القيام فيه مع وجود القدرة عليه وكأن صاحب النبايع نظر إلى أن الإحرام شرط وهو عبارة  
عن النية والتلبية والسكاف ليس له قابلية قبول النية فلا ينعقد إحرامه لأفرضا ولا نفلا وكذا  
المجنون ليس له أهلية النية لكن قد نقل ابن أمير حاج أن شهابنا قالوا بصحة حج المجنون  
ومياتى الجمع بين القولين في محله بقى الكلام في أن حج الكافر هل هو علامة الإسلام كالصلاة  
بالجماعة أم لا نذهب إلى الاول صاحب النبايع والبدائع حيث قالوا وشهد الشهود أنهم رأوه  
قد حج أو تهيأ للإحرام وأبى وشهد المناسك كلها فهو مسلم فإن امتنع بعد ذلك عن الإسلام فهو  
مرتد وخالفهما آخرون بقولهم أن حج الكافر لا يعتد به فيجده أو لم وهو دليل على أنه لا يحكم  
بإسلامه على ما في البحر وغيره وصححه بعض المتأخرين ويمكن الجمع بينهما بأن يحكم بعدم  
الاعتداد بهما فيكون ظاهر الكفر والاعتداد في خلافه ومثل الحكم في إسلامه يكون الحكم في  
إحرامه قال في الكبير وعلى القول بإسلامه هل يسقط عنه فرض الحج أو لا ذكر بعضهم أنه يسقط  
وهذا في حكم الظاهر ظاهرا وأما فيما بينه وبين الله تعالى أن كان مسلما قبل الإحرام يسقط عنه  
والافتلا انتهى وقوله قبل الإحرام أى قبل تحققه فإنه إذا وجد منه الإسلام عند قصد الإحرام  
سقط عنه الفرض بلا كلام ثم اعلم أن الكافر مؤاخذة في الآخرة بترك اعتقاده الشرائع  
بالإخلاف واختلفوا في حق المؤاخذة بترك الفعل فالجمهور على عدمها وبعض المشايخ ذهبوا  
إلى المؤاخذة في الآخرة بترك الفعل أيضا كما هو مذهب الشافعى مع الاتفاق على عدم  
المؤاخذة في حق أحكام الدنيا (الثاني) أى الشرط الثاني من شرائط وجوب الحج (العلم  
بكون الحج فرضا لمن في دار الحرب) أى نشأ فيها بالإسلام أو سكن بها ثم أسلم فيها (بغير عدل)  
متعلق بالعلم وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فلا تشترط العدالة والبلوغ والحرية في هذا  
الاخبار على ما ذكره ابن أمير حاج في منسكه (وكذا) أى ويجب العلم أيضا بغير عدل (لأنه لو  
أى المسلم الساكن في دار الحرب (إلى دار الإسلام) يعنى ولم ينشأ فيها قدر ما يعرف فيها شرائع  
الإسلام وقواعد الأحكام كما يدل عليه قوله (لأن في دارنا) أى لا يشترط العلم بمن وجد في دارنا

وعاينى وأوصانى به  
الشيخ الصارف ولّى الله  
تعالى مولانا على النطق  
أفاض الله علينا من بركاته  
دعاء الاستخارة العسامة  
وذكر أنه نقل ذلك من  
كتاب الاوراد للشيخ شهاب  
الدين السهروردي رحمه  
الله تعالى فقال يقرأ كل يوم  
عند الاشراف بعد صلاة  
ركعتين هذا الدعاء مصليا  
على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في أوله وآخره  
اللهم انى استخيرك بعلمك  
واسئلك بقدرتك  
واسألك من فضلك العظيم  
فانك تقدر ولا أقدر وتعلم  
ولا أعلم



وأسلم فيها (وأول ما يشأ على الإسلام) أي في بدء أمره وابتداء عمره فإنه لا يعذر في جهله حينئذ بمعرفة الأحكام لتقصيره لكن ذكر في منسك الفارسي والبحر أنه لو أسلم الكافر في دار الحرب وهو مومن فكث سنين ثم تحول إلى دار الإسلام فلم يعلم بوجوب الحج إلا بعد مضي سنين فيها أيضا لا يجب عليه الحج حتى يعلم بخبر عدلين أو رجل وامرأتين انتهى وفيه نظر من وجهين (الثالث البلوغ) وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لأن الجواز أو المحبة (فلا يجب على صبي) أي مميز أو غير مميز (فلو حج) أي مميز بنفسه أو غير مميز بإحرام وليه (فهو نفل) أي فحجه نفل لا فرض لكونه غير مكلف فلو أحرم ثم بلغ فلو جدد إحرامه يقع عن فرضه والأفلا وانما يجوز له الجدد لكونه شروعه غير ملزم له بخلاف العبد البالغ إذا اعتق فإنه ليس له أن يحدد إحرامه بالفرض لزوم الإحرام الأول في حقه بشروعه فليس له أن يخرج عنه إلا بأدائه وبقضائه لا فساد (الرابع العقل) وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض واختلاف هل هو شرط الجواز أم لا ففي البدائع لا يجوز أداء الحج من الجنون والصبي الذي لا يعقل كما لا يجب عليهما وقال ابن أمير حاج قاله شافعي وغيرهم بحجة حج الصبي وأو كان غير مميز وكذا بحجة حج الجنون قلت فينبغي أن يجمع بينهما يحمل كلام صاحب البدائع في الجنون على من ليس له قابلية النية في الإحرام كالصبي الذي لا يعقل وكلام غيره على الجنون الذي له بعض الإدراكات الشرعية وعليه صحة حج الصبي الغير المميز إذا تاب عنه ووليته في النية ويؤيده ما في الحاوي والغاية والمنتقى من محمد في رجل أحرم بالحج وهو صحيح ثم أصابه ما عاقه قضى به أصحاب المناسك فليت على ذلك سنين ثم أفاق قال يجره ذلك عن حجة الإسلام وأما عند الشافعي فيشترط أن يكون مفيقا في كل من الأركان (فلا يلزم الجنون والمعتوه) والعته نوع من فنون الجنون في الشئ هو مختلط الكلام فاسد التدبير إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كالجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الاندرا والجنون ضده والمعتوه من يستوي ذلك منه وقيل الجنون من يفعل لأن قصد مع ظهور الفساد والمعتوه من يفعل فعل الجنون عن قصد مع ظهور الفساد (فلو حج فهو نفل) الظاهر أنه مقيد بما إذا عقل النية وتلفظ بالنية كما قدمنا والافيكون كصلاته بلاطهارة حيث لا يصح عن فرض ولا نفل (وان أفاق) أي عقل وارفع عنه الجنون (قبل الوقوف فجدد الإحرام) أي كالصبي إذا بلغ (سقط عنه الفرض والأفلا ولو حج) أي ما فلا (ثم جن بقى المؤدى فرضا) أي ان نواه فيما أداه أو أطلقه (فلو أفاق لا يقضى) لأن الأفاقة بعد الجنون ليست كالإسلام بهذا الارتداد (وأو أحرم صحيح) أي ما قل ليس فيه مرض الجنون (ثم جن فأدى المناسك) أي بباشته لها أي بنية عنه في بعضها (ثم أفاق وأو بعد سنين يجره عن الفرض) إلا أنه يلزمه الطواف فإنه يشترط فيه أصل النية ولا تجزى فيه النيابة (والسفيه) أي حكم المبذر المجهور عليه (كالمعاقل الخامس الحرة) أي الأصلية أو العارضة وهي شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لا الجواز اتفاقا (فلا حج على مملوك) أي سواء كان قنالا أو مكاتب أو مدبرا أو مملوكا (فان حج وأو بأذن المولى فهو نفل لا يسقط به الفرض) أي لعدم كونه واجبا عليه حيث لا يملك المال ومقتضى قاعدة الإمام مالك أنه يملك العبد أن يملكه مالكه فلو حج بحاله صح فرضه (السادس الاستطاعة) وهي شرط الوجوب لا شرط الجواز والوقوع عن الفرض حتى لو تكلف الفقير وحج ونوى حج الفرض أو أطلق حج جازله

وأنتم هلام الغيوب اللهم  
إني لأهلك لنفسي ضرا ولا  
نفعها ولا مونا ولا حياة ولا  
نشورا ولا استطيع ان  
أخذ إلا ما أعطيتني ولا  
أن أنق إلا ما وقيتني اللهم  
وفقني لما تحب وترضى من  
القول والعمل في بمر  
وما فيه اللهم خولني واختبرني  
ولا تنكني إلى اختياري  
اللهم اجعل الخيرة في كل  
قول وعمل أريد في هذا  
اليوم واليلة وصلني الله  
على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم ومنذ هاني  
رضي الله عنه هذا الدعاء  
ما رأيت الاخير اولم أرسوه  
قط والله الحمد والمنه ورأيت  
بخط العلامة

وسقط عنه فرضه ( وهى ملك الزاد ) أى النفقة فى المأق والمعاد ( والتمكن من الرحلة ) أى  
 الاقتدار على ركوب المركوب حيث شاء من بعير أو خيل أو بغل لأنه كره ركوب الخيل  
 فى المسافة البعيدة لعدم تحمله على المشقة الشديدة ( بلك أو اجارة فى حق الآفاق ) أى ومن  
 فى معناه من يذهب بين حرفة مسافة سفر كما سيأتى بيانه ( والزاد فقط فى حق المكي ) أى ومن  
 فى حكمه من ليس يوجد فى حقه تلك المسافة ( ان قدر على المشى ) أى بلا كلفة ومشقة ( والا  
 فكلا آفاق ) أى وان لم يقدر المكي على المشى فحكمه كالأفاقى فى اشتراط الرحلة أيضا  
 وإنما جعلنا الآفاقى على ما ذكرنا لان وجوب المشى على أهل الخيف والصفراء ونحوهم سافره  
 حرج عظيم لكن المصنف جعل الآفاقى على ظاهره كما يظهر من قوله ( والفقير الآفاقى اذا وصل  
 الى مائة ) فهو كالمكي ( أى حيث لا يشترط فى حقه الا الزاد دون الرحلة ان لم يكن حاجزا عن  
 المشى وينبغى أن يكون الفنى الآفاقى كذلك اذا عدم الركوب بعد وصوله الى احد المواقيت  
 فالتعب بالفقير لظهور عجزه عن المركب وإيقيدانه يتعين عليه ان ينوى حج الفرض ليقع عن  
 حجة الاسلام ولا ينوى نفلا على زعمه انه فقير لا يجب عليه الحج لأنه ما كان واجبا عليه وهو آفاقى  
 فلما صار كالمكي وجب عليه فلو حج نفلا يجب عليه ان يحج جاثيا ولو اطلقه بصره الى الفرض  
 وعند الشافعى لو نوى نفلا يقع عن فرضه فعلم بهذا ان قولنا الحج لا يجب على الفقير انما المراد  
 به الآفاقى قبل وصوله الى الميقات فانه حينئذ اذا اراد دخول الحرم يجب احرام احدى النسكين  
 وبدخوله الى مكة ووصوله الى الكعبة تعين عليه فرضية الحج سواء احرم بهام لاوساى زيادة  
 تحقبق لذلك ( ونصاب الوجوب ) أى مقدار ما يتعلق به وجوب الحج من الغنى وايسر له حدم من  
 نصاب شرعى على ما فى الزكاة بل هو ( ملك مال يبلغه ) بالتشديد والتخفيف أى بوصوله ( الى مكة )  
 بل الى صرفة ( ذاهبا ) أى اليها ( وجائيا ) أى راجعا منها الى وطنه ( راكبا فى جميع السفر لا ماشيا )  
 أى فى جميعه ولا فى بعضه الا باختياره فلا يلزم ركوب العقبة والنوبة فهو اماركوب زاملة  
 او شق يحمل واما الهفة فى مبدعات المترفة فليس بها عبرة ( بنفقة متوسطة ) متعلق بيلغفه أى  
 يحمله واصلا بانفاق وسط معتدل لا باسراف ولا بتقير لقوله تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا  
 ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ( فاضلا ) أى حال كون ملك المال او ما ذكر من الزاد والرحلة  
 زائدا ( من مسكنه ) بفتح الكاف وكسرها أى منزله الذى يسكنه هو ومن يجب عليه مسكنه  
 ( وخادمه ) أى من عبده وجاريته المحتاج الى خدمتهما ( وفرسه ) أى المقتدر الى ركوبه ولو  
 احيا ناو فى معناه غيره من البعير ونحوه ( وسلاحه ) بكسر السين أى عدة خربة ان كان من اهله  
 ( وآلات سفره ) بكسر ففتح جمع حرفة أى وعدة صنائعه التى يستعين بها على معيشته ( وثيابه )  
 التى يكتسبها ( واثاثه ) أى متاع بيته من فراشه واورعته ( وحرمة مسكنه ) أى اصلاح مكانه  
 وافرغ بعض ضرورات شأنه ( ونفقة من عليه نفقة وكسوته ) أى نفقة من يجب عليه من هبالة  
 كنسائه واولاده الصغار والمبنيات البالغات اذا كانوا من اهل الاقتدار واقارب الفقراء من  
 ذوى ارحام محارمه ( وقضاء ديونه ) أى المعجلة والمؤجلة ( واصدقة نسائه ) أى ومهورهن  
 ( واو مؤجلة ) أى فضلاء المعجلة وقيل لا يشترط كونه فاضلا عن اصدقة نسائه يعنى المؤجلة  
 دون المعجلة ( الى حين موته ) متعلق بفاضلا أى من ابتداء سفره الى وقت رجوعه ( ولا يشترط

قاضى القضاة أبى البقاع بن  
 الضياء رحمه الله تعالى عن  
 الشيخ الصالح أبى الحسن  
 على بن يعقوب النجاشى قال  
 وجدت منقولا من بعض  
 الصالحين انه قال اذا اشكل  
 عليك وجه الخيرة فى أمر  
 فانظر ليلة الجمعة فاذا هدأت  
 العيون فقم ونوضا وافرش  
 فراشك مستقبلا القبلة  
 وصل ركعتين وأقرأ فى  
 الأولى فاتحة الكتاب  
 وقل يا أيها الكافرون وفى  
 الثانية الفاتحة والاخلاص  
 فاذا فرغت من الصلاة  
 فاضطجع على جنبك الايمن  
 وارفع يديك وقس اللهام  
 يا كاشفا

نفقة ( اي بقاء نفقة (لما بعد اياها ) اي لاسنة ولا شهر او لا يوم ما كاور دفعه روايات عن بعضهم قال  
ابن الهمام والمسطور عندنا انه لا يعتبر نفقة لما بعد اياها في ظاهر الرواية ( ومن له مال يبلغه ) اي  
الى مكة ذهابا وايابا ( ولا مسكن له ولا خادم ) اي والحال انه ليس له مسكن يأوى اليه ولا عبد يتخدمه  
ويكون حواله وهو محتاج الى كل منهما او احدهما ( فليس له صرفه اليه ) اي صرف المال الى  
ما ذكر من المسكن والخادم ( ان حضر الوقت ) اي وقت خروج اهل بلده للحج فانه تعين اداء  
النسك عليه فليس عليه ان يدفعه عنه اليه ( بخلاف من له مسكن يسكنه لا يلزمه به ) والفرق  
بينهما في البدن وغيره عن ابي يوسف انه قال اذا لم يكن له مسكن ولا خادم وله مال يكفي  
لقوت عياله من وقت ذهابه الى حين اياها وعنده دراهم تبلغه الى الحج لا ينبغي ان يحبس ذلك  
في غير الحج فان فعل اثم لانه مستطيع بملك الدراهم فلا يعذر في الترك ولا يتضرر بترك شراء  
المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فانه يتضرر بيدهما ( وان كان له ) اي الشخص  
( مسكن فاضل ) اي عن سكنه وعن يجب عليه مسكنه وانما يؤجره او يبيعه ( او عبد ) اي  
لا يتخدمه ( او متاع ) اي لا يمتنه ( او كتب ) اي لا يحتاج اليها والى بعضها وهي من العلوم  
الشرعية وما يقبها من الآلات العربية واما كتب الطب والنجوم والهيئة واما الهام  
الكتب الرياضية او الادبية فيثبت بها الاستطاعة سواء يحتاج الى استعمالها ام لا كما في  
التنازخاتية ( او ثياب ) اي لا يحتاج الى لبسها ( او ارض ) اي لا يزرعها او زيادة على قدر  
حاجته من ظلتها ( او كرم ) اي بستان غنبي ونحوه من اشجار ثمار زائدة على مقدار التفكه بها  
( او حوانيت ) اي من دكاكين وحامات ومائر مستغلات فاضلة عن مقدار الحاجات ( او نحو  
ذلك ) اي من ابل وبقرو غنم ترعى ( مما لا يحتاج اليها ) اي الى لبنها وشعرها ولحماها ( يجب بيعها )  
أي على صاحبها ( ان كان به ) اي بشها ( وفاة بالحج ) اي بنفقة اداء الحج وكذا يحرم عليه أخذ  
الزكاة اذا بلغ اصابا ولو لم يحل عليه الحول ويتعلق به وجوب الاضحية وصدقة الفطر ونفقة  
ذوي الرحم المحرم ( وان كان له منزل واسع يكفيه بعضه أو مسنزل ) اي يكفيه منزل آخر  
( دونه ) اي أقل منه وسعة أو لطافة سواء وجد منه ذلك المنزل الثاني أم لا ( أو عبد نفيس ) اي  
من تركى أو حبشى ويكفيه للخدمة عبد هندي أو نوبي ( فليس عليه به ) اي بيع ما ذكر من  
الواسع والنفسى والنفيس ( والاقتصار بالدون ) اي على استبداله بما دونه لكنه لو فعل فهو  
افضل لكن لا يجب عليه لانه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه كالا يجب عليه بيع المنزل  
والاقتصار على السكنى بالاجارة أو الاطارة اتفاقا وفي شرح الكرخي هشام عن محمد بن  
في مسكنه أو في كسوته أو في خدمه فضل عن الكفاف يبلغه اذا وراحلة فعليه الحج والمذهب  
عندنا ما تقدم قاله في البحر وذكروا المصنف في الكبير وسكت عليه والصواب حمل كلام محمد على  
ما اذا كان له مساكن وثياب وخدام زائدة عن مسكنه ولبسه وخدمته لئلا ينساق المذهب  
( واذا كان عنده طعام سنة لا يلزمه الحج ) اي يبيع بعضه وصرفه في طريقه ( وان كان ) اي  
الطعام ( أكثر منه ) اي من طعام سنة ( يلزمه ) اي يلزمه الحج ان كان في بيع الزائد وفاء لاداء  
حجه ( ولا تثبت الاستطاعة ببذل الغير ) اي باعطاء غيره له ( مالا ) اي قدر زاد وراحلة ( أو طاعة )  
أي خدمة لمن يحتاج اليها في الطريق كالزمن ( ملكا ) اي من جهة التملك في المال والخادم

قبل الكون أنت كنت ولا  
كون نامت العيون وزهرت  
النجوم يا حي يا قيوم اللهم  
ان كان لي في هذا الامر  
خير فأرني في بلتي هذه  
بياضاً بخضرة وان لم يكن  
في هذا الامر خير فأرني في  
ليالي سوادا بحمرة وما  
كان الله لي بجزء من شيء في  
السموات ولا في الارض  
انه كان عليا قديرا قال  
فان الله تعالى يريه أحد  
الامرين ان كان أحدهما  
متمعين بالخيرة وان كانا  
متساويين فانه لا يرى شيئا  
وفي منسك ابن الجبلي ولا  
ياخذ القال من المصحف فان  
العلماء

(أو إباحة) أي بالإجارة في الخادم والراحلة أو بالإجارة في استعمال الزاد من المال فإن ثقل  
 المنفعة تدفع حصول الاستطاعة وفي الخزانة أنه لو تبرع ولده بالزاد والراحلة لانتبت بذلك  
 الاستطاعة وإن كان المتبرع أجنبياً ففيه قولان أصحهما أنها لا تثبت انتهى والظاهر أن  
 القضية تكون منعكسة فإن منة الأجنبي أثقل من عطية القريب لا سيما وقد وردت ومالك  
 لا يثبت أن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم قالوا وكذا أو تصدق به عليه  
 أو وهبه إنسان ما لا يحجب به لا يجب عليه القبول عندنا بخلاف هبة الماء للتميم انتهى ولعل الفرق  
 أن أمر الماء سهل مبذول عادة لا سيما وقد وجب عليه الطهارة الحقيقية والتيمم طهارة ضرورية  
 على وجه البدلية بخلاف ما هنا فإن الحج لا يجب قبل حصول المال ولذا قال (فإن قبل المال  
 وجب) أي عليه الحج إجماعاً (ولو امتنع الباذل) أي من البذل (بعد إحرام المذلول) أي بأمر  
 الباذل على ما هو الظاهر أو نزل التزامه منزلة الأمر له (يجبر) أي الباذل (على البذل) كذا في  
 المحيط وفيه بحث لأن الوعد لا يجب عندنا مقتضاه والقبول قبل القبض لا يفيد التملك خلافاً  
 للمالك في المشتلين فله امتناعه محمول على قصده رجوعه إلى هبته فإنه لا يمكن في ذلك بعد  
 إحرامه لأنه أوقعه في أمر لازم الاتمام بغيره فإنه ولو بقي عين الموهوب في يد الموهوب له لكانت  
 صار في حكم المستملك لعلحق الحق الخالق والمخلوق به والله سبحانه أعلم (والمعتبر) أي شرطاً في حق  
 كل) أي كل أحد من مريد الحج (ما يليق بحاله) أي عرفاً ومادة (من شق محمل) بكسر الميم  
 الأولى وفتح الثانية أو بالعكس أي نصفه أو طرفة والمراد بالمحمل الهودج وفي معناه الشدق  
 المتعارف (أو رأس زاملة) أي بهيمة مفردة عليه أثنائه ومناحه وزاده أو الحمل لغيره والركوب له  
 (أو بحارة) أي بما يؤتى من جهة الشام قد يركب فيه واحد أو اثنان (أو رحل) أي بهيمة مقرب  
 (أو راحلة) والمقصود من الكل كل ما يمكنه الركوب في جميع أجزاء سفره وأثناء سيره فلا يجب  
 عليه إذا قدر على قدر ما يركب عقبة بأن يستأجر اثنان بهيمة أو يشتر كامل كافي فيتعاقب في  
 الركوب فرسخاً فرسخاً أو يوماً يوماً أو منزلاً منزلاً ومن تعبر ركب أو نزل أو نحو ذلك والحاصل  
 أنه يعتبر التمكن على الركوب في جميع السفر إلا أن المعتبر في حق كل واحد ما لا يلحقه مشقة  
 شديدة فمن كان يستمكن على الراحلة لم يعتبر في حقه إلا وجدانها عند الأربعة والأفعتبر وجدان  
 الحمل ونحوه مع الراحلة قال ابن الهمام وهذا لأن حال الناس مختلف ضعفاً وقوة وجلداً  
 ورفاهة فالمرء لا يجب عليه إذا قدر على رأس زاملة وهو الذي يقال في غرنازا كعب مقرب لأنه  
 لا يستطيع السفر كذلك بل قد يهلك بهذا الركوب فلا يجب في حق هذا الأداة قدر على شق محمل  
 ومثل هذا يتأني في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفيه من خبر وجبن أو لحم وطبخ قادر على  
 الزاد بل ربما يهلك من ضايع أو منه ثلاثة أيام إذا كان مترهامة إذا اللحم والأغذية المرتفعة بل  
 لا يجب على مثل هذا إذا قدر على ما يصلح معه بدنه ولذا قال المصنف (وكذا) أي مثل ما اعتبر  
 كل في حق الراحلة ما يليق بحاله يعتبر (في الزاد من خبر وجبن أو لحم) عطف على جبن (وطبخ)  
 عطف على لحم والواو بمعنى أوليم أنواع الطبخ الشاملة لطبخ اللحم وشبيهه (لا خـ) ألف الناس  
 ضعفاً وقوة) حلة للحكمين السابقين من تفاوت الراحلة والزاد ونصب ضعفاً وقوة على التميز  
 وهذا الذي ذكره المصنف كله في حق الأفاقي ولذا قال (ومن كان داخل المواقيت فهو كالمـ) أي

اختلفوا في ذلك فذكره  
 بعضهم وأجازوه بعضهم  
 ونص أبو بكر الطرطوشي  
 من متأخري المالكية على  
 تحريره (فصل في الوداع)  
 يستحب إذا أراد الخروج  
 من منزله أن يصلي في بيته  
 ركعتين يقرأ في الأولى بعد  
 الفاتحة قل يا أيها الكافرون  
 وفي الثانية بعد الفاتحة  
 قل هو الله أحد فقد روى  
 الطبراني عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم أنه قال ما خلف  
 أحد عند أهله أفضل من  
 ركعتين يركعهما عندهم  
 يريد سفره إذا كره الزوى  
 رضى الله عنه في الإيضاح

في عدم اشتراط الرحلة (أي إذا قدر على المشي وقيل الرحلة شرط مطلقا لأن بين مكة وعرفة أربع فراسخ وكل أحد لا يقدر على مشي أربع فراسخ راجعا إلا أي ماشيا كذا في المحيط وهو الظاهر المتبادر من اطلاق تفسيره صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والراحلة من غير تفرقة بين الأفراد الأكافية والمكية قال المصنف في الكبير فلا يجب عليهم الحج ما لم يقدرُوا عليها والاول أصح انتهى وفيه نظر ظاهر إذا لحكم السابق مقيد بمقدروهم القليل النادر والاكثر الأغلب أن كل أحد لا يقدر على المشي ومبنى الأحكام الفقهية على الأمور الغالبية فلذا أطلق صاحب المحيط وأما الزاد فلا بد منه في أيام اشتغالهم بنسك الحج كما صرح به غير واحد في السابغ لا بد لهم من الزاد قدر ما يكفيهم وعيالهم بالمعروف وزاد في السراج الوهاج إلى هودهم لكن قال في فتاوى قاضيجان والنهاية إن كان مكيا أو ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وإن كان فقيرا ما يملك الزاد والراحلة قال ابن الهمام وفيه نظر الآن يريد إذا كان يملكه تكسبه في الطريق وقال ابن العجمي هو محمول على ما إذا لم تحقه مشقة أقول هذا بعيد جدا ونادر وقوما إن يعيش أحد بلا زاد في أربعة أيام وأما أمر التوكيل فخارج عن حكم العادة وعن فتوى العامة بل هو من أحوال الخاصة ثم اعلم أنه قال الكرمانى وحداهل مكة عندنا من كان داخل المواقيت إلى الحرم وهو بعيد جدا ولذا قال ابن العجمي وهذا فيه نظر فأنالو أو جئنا الحج ماشيا على من كان داخل ذي الحليفة للحقه مشقة زائدة فالمعتبر ما ذكره بعض الأصحاب إن حدث من كان حول مكة هنا أن يكون بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وهو الظاهر المطابق للملة الحنيفية المدفوع عنه الخرج في القضاء بالشريعة وهو المنقول عن جماعة من أكابر الحنفية في السراج الوهاج ناقلا من البناء بيع يجب الحج على أهل مكة ومن حولها يعني من كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام إذا كانوا قادرين على المشي وفي البحر الزاخر واشترط الرحلة في حق من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعدا أما ما دون ذلك فلا يشترط إذا كان قادرا على المشي انتهى وأما ما ذكره غيرهم من الاطلاقات فتقابل للتقييد بالمد كورات في الايضاح وإنما اشترط الرحلة في وجوب الحج على من بعد من مكة فأهل مكة ومن حولهم فيجب عليهم إذا قدرُوا وبغير رحلة قال في البحر يحتمل أن يكون البعد مفسرا بثلاثة أيام بما فوقها كما قال صاحب البناء بيع وغيره وكذا ما ذكر في شرح مختصر النكرخي من أن أهل مكة ومن حولهم يجب الحج على القوي منهم بغير رحلة لأنه لا تحقه مشقة في الأداء فهذا كله قابل للتقييد بل متعين كما يدل عليه تأمله بقوله لأنه لا تحقه مشقة حيث يفهم منه أنه إذا كان تحقه مشقة لا يكون من هذا القبيل وكان المصنف مال إلى ما فهم الكرمانى من عومات كلام الأصحاب غير ملتفت إلى تقييداتهم في هذا الباب فعبّر عن القول الأقرب إلى الصواب بقوله (وقيل بل من كان دون مدة السفر فن كان من مكة على ثلاثة أيام فصاعدا فهو كالأكافي في حق الرحلة) يعني وفي حق الزاد بالاولى (وهو اختيار جماعة) أي من ذكرناه واختارناه (السابع) من شرائط الوجوب (الوقت وهو أشهر الحج) كما قال تعالى الحج أشهر معلومات أي وقته فن فرض فيه الحج الآية وهي عندنا شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة وسبأني خلاف بعض أئمة الأئمة (أو وقت خروج أهل بلده) إن كانوا يخرجون قبله فلا يجب الأعلى القادر فيها أو في وقت خروجهم فان ملكه أي المال

وفي بعض نسخ صححة  
ويقرأ بعد السلام آية الكرسي  
ولا يلاف قريش ويسأل  
الله تعالى الأمانة والتوفيق  
ويقرأ هذا الدعاء اللهم  
أنت الصاحب في السفر  
والخليفة في الأهل والمال  
اللهم أنا نسألك في مسيرنا  
هذا البر والتقوى ومن  
العمل ما تحب وترضى  
اللهم أنا نسألك أن تطوى  
لنا الأرض وتوهن علينا  
السفر وترزقنا سفرنا  
هذا الدعاء في العمل  
والدين والبدن والمال  
والولد وتبلغنا حج بيتك  
الحرام وزيارة نبيك عليه  
أفضل الصلاة



( قبل الوقت ) أى قبل الأشهر أو قبل أن يتأهب أهل بلده ( فله صرفه ) أى فهو في سعة من صرف المال ( حيث شاء ) من شراء مسكن وخدام وتزوج ونحو ذلك ( ولا حج عليه ) أى وجوباً لأنه لا يلزمه التأهب في الحال ( وإن ملكه فيه ) أى في الوقت ( فليس له صرفه إلى غير الحج فلو صرفه لم يسقط الوجوب عنه ) وهذا تصريح بما علم ضمنا ومنطوقاً بالصرف منه وما يمكن أن صرفه على قصد حيلة إسقاط الحج عنه فذكروه عند محمد ولا بأس عند أبي يوسف وقال ابن الهيثم والاولى أن يقال إذا كان قادر وقت خروج أهل بلده أن كانوا يخرجون قبل أشهر الحج بعد المسافة أو قادر في أشهر الحج أن كانوا يخرجون فيها ولم يخرج حتى أفترقوا فقرر ديناً وإن ملك في غيرها وصرفها إلى غيره لأشئ عليه ثم قال واقتصر في الينايع على الاول وما ذكرناه أولى لأن هذا أى ما ذكر في الينايع يقتضى أنه أو ملك في أوائل الأشهر وهم يخرجون في أواخرها جازله أخرجهما ولا يجب عليه الحج وقال في البدائع أما إذا جاء وقت الخروج والمال في يده فليس له أن يصرفه إلى غيره على قول من يقول بالوجوب على الفور فإن صرفه إلى غيره أتم انتهى والحاصل أن الأتم انما هو على القول بالفور وأما على القول بالتراخي فلا وأما وجوب الحج بذلك فتأيد بالتفاق وقال الكرماني وأما اعتبار القدرة على الخروج إلى الحج عند خروج أهل بلده فإن ذلك بمنزلة دخول وقت الوجوب كدخول وقت الصلوة فإنها لا يجب قبل وقتها كذا هنا إلا أن ذلك يختلف باختلاف البلدان فيعتبر وقت الوجوب في حق كل شخص عند خروج أهل بلده فالتقييد بأشهر الحج في الآية انما هو بالنسبة إلى أهل أم القرى ومن حواليا والأشهر ما رأت أن الأفضل أن لا يقع الأحرام فيما قبلها على مقتضى قواعد الحنفية من أن الأحرام شرط خلافاً للشافعية من أنه لا يجوز الأحرام قبل الأشهر لكونه ركناً مع الاتفاق على أن سائر أفعال الحج من طواف القدوم وسعي الحج ونحوهما لا يجوز قبلها ( وأما كافر ) أى أصلي أو مرتد ( أو بلغ صبي أو أطاق مجنون أو عتق عبد ) وكذا حكم الأنثى ( قبل الوقت فخافوا ) أى كل واحد منهم ( الموت ) أى حاوله بأمارات تدل على نزوله ( وهم موسرون ) أى أغنياء قادرين على أداء الحج بمال أنفسهم ( قيل ليس عليهم الإيصاء بالحج ) أى لأنهم ما أدركهم الوقت ولا يلزم عبادة قبل دخول وقتها بناء على أن الوقت شرط الوجوب نفسه ( وقيل يجب ) أى الإيصاء بناء على أن الوقت انما هو شرط للإداء لا للوجوب وقد وجب بالإيسار ( فإن أو صوابه فعلى القول ) أى على القول بأن الوقت من شرائط الوجوب ( لا يصح ) أى الإيصاء ( وصح ) أى الإيصاء ( على الثاني ) أى القول بأن الوقت من شرائط الإداء وفيه أنه لا يلزم من عدم وجوب الإيصاء عدم صحته كما يأتى في بيان حقيقة ( والخلاف ) أى المذكور ( مبنى على أن الوقت شرط الوجوب أو الإداء ) كما بيناه ( قولان ) أى هما وإيتان من أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر وجميع ابن الهيثم القول بأنه شرط الوجوب ونسب صاحب المجمع صحة الإيصاء إلى الإمام وصاحبيه وخلافه إلى زفر ومالاً بأنهم كانوا أهلاً للوجوب وقت الوصية فيصح إيصاؤهم بأن يحج عنهم في وقته ليجزهم منه ويؤيده ما في فتاوى قاضيان فلو بلغ الصبي خضرته الوفاة أو وصى بأن يحج عنه حجة الإسلام جازت وصيته عندنا ويحج فيجعل المذهب الجواز وهو لا ينافي جعل الوقت من شرائط الوجوب على المشهور والمرجح خلاف ما فهمه المصنف على ما ذكره في الكبير وبني عليه ما في المتوسط من صحة

والسلام اللهم اني لم أخرج  
أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا  
سمعة بل خرجت اتقاء  
سخطك وابتغاء مرضاتك  
وقضاء لفرصتك واتباعاً  
لستغثيك محمد صلى الله  
عليه وسلم وشوقاً لثقتك  
اللهم فتقبل ذلك مني واصل  
على أشرف عبادك سيدنا  
محمد وصلى آله وصحبه  
الطيبين الطاهرين أجمعين  
فإذا نهض قال اللهم إليك  
توجهت وبك اعتصمت  
اللهم اكفني ما أهمني وما لا  
أهمني اللهم زدني التقوى  
واغفر لي ذنبي ذكره ابن  
جاجة وزاد فيه فقال وعن  
أنس بن مالك رضي الله عنه

الابصاء وهذه اهل تأمل فانه موضع زلل وموقع خلال \* ( النوع الثاني ) \* من انواع شرائط الحجج ( شرائط الاداء ) وحكمها انه لا يتوقف وجوب الحجج على وجودها بل يتوقف وجوب أدائها عليها فان وجدت هذه الشرائط وما قبلها من شرائط الوجوب وجب عليه الاداء بنفسه وان فقد واحدا من هذه مع تحقق جميع ما سبقها لا يجب عليه الاداء بنفسه بل اما الاجحاج في الحال واما الابصاء به في المسأل ثم هذه الشرائط كلها مختلفة في اختلاف الشرائط السابقة فانها متفق عليها الا الوقت منها لكن الخلاف فيه ضعيف جدا ولذا أدرجه المصنف فيها ثم شرائط هذا النوع خمسة ( الاول منها ) أي من شرائط الاداء ( سلامة البدن عن الامراض والعلل فقبل الصحيح أنه ) أي هذا الشرط الاول من النوع الثاني وهو سلامة البدن ( من النوع الاول ) وهو شرط الوجوب فحسب على ما قاله في النهاية وقال في البحر هو المذهب الصحيح ( وقيل الصحيح أنه من الثاني ) أي من النوع الثاني وهو شرط الاداء على ما صححه قاضيان في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام ( فعلى الاول ) وهو القول بأنه شرط الوجوب ( لا يجب ) أي الحجج ولا الاجحاج ولا الابصاء به ( على الاعمى والمقعدي ) بصيغة المجهول أي الذي ألزم القعود ولم يقدر على القيام ( والمفلوج ) وهو الذي لم يقدر على الحركة بجميع بدنه أو ببعضه ( والزمن ) بفتح فكسر أي صاحب المرض المزمن الذي لا يرجي برؤه ( ومقطوع الرجلين والظاهر ان مقطوع الرجل الواحدة ومقطوع اليدين كذلك لظهور الحرج عليه حال وقوع التكليف للحج بأنفسهم ثم رأيت الكرماني نص على مقطوع اليدين ايضا فمقطوع الرجل الواحدة بالاولى ( والمريض ) أي حال مرضه ( والمعضوب ) أي الضعيف على ما في القاموس والمراد به هنا الشيخ الكبير الذي لا يثبت على الرحلة ولا يقدر على الاستسكاك والثبوت عليها الاجتهاد وكافة عظيمة واول كان لهم مال وقوله في الكبير سواء كان لهم مال ام لا لوجه له اصلا قال ابن الهمام في المشهور عن أبي حنيفة انه لا يلزمهم الحجج قال في البحر وهذا عند أبي حنيفة في ظاهر الرواية وهو رواية عنه جازا في ظاهر رواية حماد ورواية الحسن عن أبي حنيفة انه يجب على هؤلاء اذا ملكوا الزاد والراحلة ومؤنة من يرفعهم ويضعهم ويقودهم الى المناسك وهذا معنى قول المصنف ( وعلى الثاني يجب ) أي وعلى القول بأنه من شرائط الاداء يجب الحجج او الاجحاج او الابصاء ( ثم قيل ) أي على هذه الرواية المعتبر عنها بالقول الثاني ( يجب عليهم بأنفسهم ) وفيه نظر ظاهر اذا تخلصوا من حرج باهر ( وقيل في أموالهم ) أي يجب في أموالهم بالاجحاج في الحال والابصاء في المال ( وهو المختار عند جماعة ) وهو رواية الاصل من أبي حنيفة على ما في البدائع من ان الاعمى لا يحج عليه بنفسه وان وجد زاد وراحلة وقائدا وانما يجب في ماله اذا كان له مال وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يجب عليه أن يحج بنفسه قال ابن الهمام وهو خلاف ما ذكره غيره عن أبي حنيفة وفي الذخيرة والاعمى اذا وجد زادا وراحلة ولم يجد من يقوده لا يلزمه الاداء بنفسه وهل يلزم الاجحاج بالمال فهو على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه كذا ذكره شيخ الاسلام وقال الكرماني الاعمى ان وجد قائدا والزمن والمقعدين وجدوا حاملا يجب الحجج على هؤلاء عند أبي حنيفة في أموالهم دون ابدانهم ان كان لهم مال انتهى فاختار رواية الوجوب عليهم في أموالهم وهو قولهم ساورة الحسن عن أبي

انه قال لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم سقرا الا قال بعين يميني من جأوسه اللهم بك انتشرت وايلك توجهت وبك اعتصمت أنت تقبلي ورجائي اللهم اكفني ما أهمني وما لا أهمني به وما أنت أعلم به مني عز جارك وجل ثناؤك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنبي ووجهني الى الخير أينما كنت وحيتما توجهت فاذا خرج من بيته قال بسم الله آمنت بالله توكلت على الله لا حول ولا قوة الا بالله التكلان على الله اللهم اني أعوذ بك من ان أضل او أضل

حنيفة قال ابن الهمام انها الاوجه وهو اختيار صاحب تحفة الفقهاء وصاحب البدائع انتهى فثبت ان الحسن روايتين احدهما هذه وهي انه يجب على هؤلاء الاجحاج والآخرى انه يجب الحج عليهم بأنفسهم وهي رواية شاذة على ما أشار اليه ابن الهمام والله أعلم بحقيقة المرام (والخلاف) أي المذكور (فحين وجد الاستطاعة وهو مذكور) أي بالنوع المذكور (أما ان وجدها وهو صحيح) أي سالم (ثم طرأ عليه العذر فلا تفارق) أي اتفاق الروايات واتفاق العلماء (على الوجوب) أي وجوب الحج (عليه) أي في ماله (فيجب عليه الاجحاج) أي في الحال أو البصاء في المآل (الثاني) ان من شرائط الاداء على الاصح (أمن الطريق للنفس والمال) وقد اختلف فيه فذهب من قال انه شرط الوجوب وهو رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة ومنهم من قال شرط وجوب الاداء على ما ذكره جماعة من اصحابنا كصاحب البدائع والمجمع والكرمانى وصاحب الهداية وغيرهم (فن خاف من ظالم أو عدو أو سبع أو غرق أو غير ذلك) أي غير ما ذكر من قاطع طريق أو مكاس أو مناع (لم يزل منه اداء الحج) أي بنفسه بل بماله (والعبرة بالغالب) أي في الامن وغيره (برأويحرا فان كان الغالب السلامة يجب) أي عليه ان يؤدي بنفسه (والا) أي بأن كان الغالب القتل والهلاك (فلا) أي فلا يجب كذا قاله أبو الليث وعليه الفتوى وفي القنية وعليه الاعتماد والمراد انه لا يجب عليه ان يؤدي بنفسه بل اما أن يحج غيره أو يوحي به (ويعتبر وجود الامن وقت خروجه أهل بلده) أي الى زمان عودته (لما قبله وبمده) على ما ذكره ابن الهمام ثم اعلم انه قال الكرمانى ولولم يتمكن من المضى وصلوك الطريق لا يدفع شيء من ماله ونفقة كالركس ونحوه قال بعض اصحابنا هو عذر ولا يجب الحج حتى انهم قالوا بأنهم يدفع ذلك الى الظلمة ويحسبونه أن يرجع من المكان الذي يؤخذ منه المكس والخفارة أي قبل الاخذ منه وفي القنية والمجتبى قال الوبرى للقادر على الحج أن يتبع منه بسبب المكس الذي يؤخذ من القافلة وكذا لو كان في الطريق خفارة وقال غير الوبرى يجب الحج وان علم انه يؤخذ منه المكس قال صاحب القنية والمجتبى وعليه الاعتماد وفي المنهاج وعليه الفتوى وقال ابن الهمام ما حصل له ان الاثم في مثله على الاخذ لاجل المعطى فلا يترك الفرض لمصلحة خاص ثم على هذا يحتسب في الفاضل عن الحوائج الاصلية القدرة على ما يؤخذ منه من المكس والخفارة كائن عليه الكرمانى (الثالث) أي من شرائط الاداء على الصحيح كذا ذكره ابن الهمام (عدم الخبث) أي بالفعل (والمنع) أي باللسان (والخوف) أي بالقلب (من السلطان) أي الذي يمنع الناس من الخروج الى الحج في الكفاية والخائف من السلطان كالمرضى لوجود المانع ونقل عن شمس الاسلام ان السلطان ومن يعنونه من الامراء ذوي الشأن ملحق بالمحبوس في هذا الحكم فيجب الحج في ماله يعني اذا كان له مال غير مستغرق لحقوق الناس في ذمته دون نفسه لانه متى خرج من ملكيته يخرب البلاد وتقع الفتنة بين العباد وربما يقتل في تلك الحالة وربما لا يمكنه ملك آخر من الدخول في حده ملكته فتقع فتنة عظيمة تفضي الى مضرة بليغة لعامة المسلمين في أمر الدنيا والدين انتهى والظاهر ان هذا بالنسبة الى من تكون سلطنته ثابتة بالشرائط الشرعية والافجب عليه خلع نفسه واقامة من يستحق الخلافة مقامه في أمره ان لم يتفرع عليه فساد عسكرة (الرابع) أي من شرائط الاداء

أؤزل أو أؤزل أو أؤظم أو أؤظم  
أو أؤهل أو أؤهل على  
وذلك مستحب لكل خارج  
من يثنيه وقد جع من عدة  
أحدثت من النبي  
صلى الله عليه وسلم  
(ويستحب) أن يودع أهله  
وأقاربه وجيرانه وأصدقائه  
ويحسب منهم ويسأله  
الدعاء ويسأل كل واحد في  
كل وقت الدعاء فانه لا يذرى  
امان من يستجاب له وان  
الغير اذا دعاه لامن لم يرض  
الله تعالى المدح وله بذلك  
الامان فهو أقرب الى  
القبول واذا ودع احدا  
يقول كل منهما الآخر  
استودع الله دينك وأمانك



في خصوص حق النساء (المحرم الامين) وهو كل رجل مأمون قافل بالغ منا كتم احرام عليه  
بالتأيد سواء كان بالقرابة أو الرضاة أو الصهرية بشكاح أو سفاح في الاصح كذا ذكره  
الكرخي وصاحب الهداية في باب الكراهة وذكر قوام الدين شارح الهداية انه اذا كان محرما  
بازنا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه نأخذ انتهى وهو الاحوط في الدين  
وابعد من التهمة لاسيما في المسئلة خلاف الشافعية في ثبوت المحرمية ثم يستوى في هذا أن  
يكون المحرم حرا أو عبدا مسلما أو كافرا الا ان يعتقد حل منا كتمها كالجوسمي أو يكون فاسقا  
ما جانا مما لا يبالي أو صديقا أو مجنونا لا يفتق والنساء الصالحات فلا يجوز لهن المسافرة مع هؤلاء  
وقال جاز لا بأس للمرأة ان تسافر بنفسه يحرم مع الصالحين وهو قول مالك وفي قول آخر لما لك  
والشافعي تخرج مع نساء ثقات وفي آخر لها أن تخرج وحدها اذا امنت على نفسها قال  
السروحي وما بعد من الصواب قول من اوجب على المرأة من مسيرة صنف ونحوها من غير  
محرم قال ابن امير الحاج والامر كآل والامسة والمكاتب والمدرسة وام الولد ومعتقة البعض  
يجوز لهن السفر بنفسه يحرم والفتوى على انه يكره في زماننا وعبد المرأة ليس بمحرم ولو خصيا  
وكذا المحبوب الذي جفساؤه في الاصح (او الزوج للمرأة اذا كانت على مسافة السفر من مكة)  
اي وانما يشترط المحرم او الزوج اذا كان بينهما وبين مكة ثلاثة ايام فصاعدا اما او كان اقل  
من ذلك فلها ان تخرج بغير محرم أو زوج الا ان تكون معتدة وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف  
كرهية الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم فينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان (ولا يجبر)  
لا يكره (المحرم ولا الزوج على الخروج معها) أي في القول الصحيح خلافا لأبي يوسف في رواية  
عنه انه يجبر الزوج بالخروج معها وينفق عليها (ولا يجب عليها) أي على المرأة اذا لم يكن لها محرم  
(أن تزوج بمن يحج بها) كذا في البدائع وقاضيهان وغيرهما وعن أبي شجاع عن أبي حنيفة  
ان من لا محرم لها يجب عليها أن تزوج بمن يحج معها اذا كانت موسرة (وهل يجب عليها نفقة  
المحرم أو الزوج) أي ان امتنع من الخروج معها الا بأن تنفق عليه (قيل نعم) أي وجب عليها  
ذلك ان كافها غنى كذا ذكره القدوري وقال في السراج الوهاج هو الصحيح (وقيل لا) أي  
لا يلزمها ولا يجب عليها ما لم يخرج المحرم بنفقة على ما ذكره الطحاوي وهو قول أبي حفص  
البخاري وفي منسك ابن امير الحاج وهل يجب عليها نفقة المحرم والقيام برأيهما اختلفوا فيه  
وضموا عدم الوجوب وفي السراج الوهاج التوفيق بين قول من يوجب عليها نفقة المحرم وبين  
قول من لا يوجب أن المحرم اذا قال لا أخرج الا بالنفقة وجب عليها النفقة بالاجماع وان اخرج  
من غير اشتراط ذلك لم يجب انتهى وهو تفصيل حسن واما اذا حج الزوج معها فلها نفقة  
الحاضر دون السفر ولا يجب الكراهة ثم اختلفوا في ان المحرم والزوجة شرط الوجوب أو الاداء  
كما اختلفوا في أمن الطريق فصحيح قاضيهان وغيره أنه من شرائط الاداء صحيح صاحب البدائع  
والسروحي انه من شرائط الوجوب وثمرة الخلاف مشهورة وصنيع المصنف يشعر بأنه من  
شرائط الاداء على الأرجح (والنهي) أي المشكل (كالاتي) أي في الاحكام المختصة بالنساء  
في شرط في حقه ما يشترط في حق المرأة احتياطا (الخامس) أي من شرائط الاداء وقيل من  
شرائط الوجوب في حق النساء (عدم السدة) أي من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة أو فسخ (فلو

وخواتم عاك وخفر ذنبك  
وبمرك الخير حيثما كنت  
زودك الله التقوى وجنبك  
الردي فاذا قال ذلك فهو  
جدير بأحفظ الله تعالى  
ودينته ويرده سالما ويحفظ  
من استودعه أيضا سالما  
بكرم الله تعالى وجزيل  
الطسافه وجبل عوائده  
ويتصدق بشئ من ماله قبل  
خروجه ويحفظه على الفقراء  
قال الكرمانى وأقله سبع  
فان ذلك سبب السلامة  
رأيت في كتاب آلات السفر  
والفرقة الحافظ أبي اسماعيل  
ابن عسلى المثنى التميمي  
رحمه الله تعالى يفتي  
للمسافر ان يشتري سلامة

كانت معتدة عند خروج أهل بلدها لا يجب عليها) أي الحج كافي شرح المجمع لابن فرشته وهو  
مشعر بأنه شرط الوجوب وذكرا بن أمير الحاج أنه شرط الاداء وهو الاظهر في حكم القضاء  
ثم ان سافر بها فطلقها فقيه تفصيل كثير يطلب من المذهب الكبير (ثم اعلم ان شرائط هذا  
النوع) أي النوع الثاني (كلها مختلف فيها) أي كبايناه في محلها (فصحح بعضهم انها شرائط  
الوجوب وصحح آخرون أنها شرائط الاداء ومنهم من فرق فجعل بعضهم من القسم الاول  
وبعضهم من القسم الثاني وثمره الخلاف تظهر في الوضوء اذا شرف الموت) أي قاربه بكبر سن  
أو بضعف بنية مرض (قبل حصول هذه الشرائط فمن جعلها شرائط الوجوب لا يوجب عليه) أي  
على من وجدت فيه (الوضوء بالاجحاج ومن جعلها شرائط الاداء يوجب عليه الوضوء به) أي  
بالاجحاج وهذا كله ظاهر ووجه باهر ثم اغل انه قبل بشرط أيضا أن يكون الحاج متمكنا من  
اداء المكتوبات على الوجه المقرض في الاوقات قال الكرماني لانه لا يليق بالحكمة ان يحاسب  
فرض على وجه يفوته فرض آخر قلت ولهذا الوصل يحرم الى عرفات وبقى من وقت الوقوف  
زمن قليل بحيث لو ذهب الى الموقف فاته العشاء وان صلى العشاء فاته الوقوف فقل يصلي  
العشاء ويصير في حق الحج فائتا الاداء وما لا قضاء وهو الظاهر وقيل بدرك الوقوف ويقضى  
العشاء فان في فوت الوقوف حرجا عظيما وتكيفا جسيما ويؤيد الاول ايضا ما قال ابن الحاج  
الساكني لو ضيع صلاة وأخرجهما عن وقتها لاجل فريضة الحج لا يجوز اجاها قال وقد قال  
علمائنا في المكلف اذا علم انه نفوته صلات واحدة اذا خرج الى الحج فقد سقط الحج عنه انتهى  
وقد قال أبو القاسم الحكمي من أصحابنا من غزا في هذا الزمان غزوة واحدة ففاته صلاة من  
وقتها يحتاج الى مائة غزوة لتكون كفارة لما فاته من الصلاة قلت ويدل عليه ما شرع من صلاة  
الخوف فانه لو كان يجوز تأخيرها لما ارتكبوا فيها ما لا يجوز في غيرها حال الامن بها ولما فاته  
صلى الله عليه وسلم صلاة في غزوة الخندق لاجل اشتغاله بأمر الكفار قال شغلوا عن صلاة الوسطى  
صلاة العصر ملائكة يوتهم وقبورهم ناروا عن أبي بكر الوراق أنه خرج حاجا الى بيت الله  
الحرام فلما صار مرحلة قال لأصحابه ردوني فاني ارتكبت سبع مائة كبيرة في مرحلة واحدة  
فردوه قلت واهله عند الخواطر الذميمة ومداخل الرياء والسمة والاحوال الدنيئة والفتلات  
الدنيوية كبائر معنوية صوفية فان حسنات الارباب سيئات المقربين الاحرار والافارتكباب  
سبع مائة في مرحلة واحدة من الحالات العادية من آحاد فساد الزمان فكيف يتصور من افراد  
المناسخ الاعيان ثم رأيت في حاشية النية ان المراد به ترك اداء الصلاة مع الجماعة لما في الحديث  
من ترك اداء الصلاة بجماعة فكأنما ارتكب سبع مائة كبيرة وقال عليه السلام في ترك الصلاة  
من وقتها مثل هذا انتهى والعهدة في رواية الحديثين على نقلهما ولا شك انه تأخير الصلاة عن  
آخر وقتها اعظم وزرا من ترك الصلاة بجماعة بلا شبهة ثم كثير من الرجال والنساء يصلون فوق  
الدابة من غير الاعداد المعروفة بخوف اللص أو السبع أو كون الدابة جوحا لا يقدر على نزولها  
وركوبها الا بعين وليس يحضرته معين وأما ما توهمه العامة من أن الجمالين لم يرضوا بذلك فهذا  
من جهالتهم وجهالتهم وغفلتهم عن أمر الدين فانه يجب عليهم أن يشربوا معهم مع انه يتعين  
ايضا بالشرط لاهم فانه من الامور الضرورية من الاحوال الاخرية فلا عذر لاحد في ترك شيء

من الله تعالى بما يمس من  
الصدقة يأخذها بيده  
ويقول اللهم اني اشتريت  
سلامتي وسلامة من مهي  
ويستهم وسلامة ما هي  
ويستدده شيئا منك  
يا مولاي بهذه الصدقة  
فبنيته وسليتي ثم تصدق به  
على أول من يستقبله من  
الفقراء ويقره ول خرجت  
بحول الله وقوته بغير حول  
معي ولا قوة اللهم اني أسألك  
بركة يوحى هذا وبركة أهله  
\* (فصل في الركوب) \*  
يختار دابة قوية ولا يجعلها  
فوق طاقتها ولا يجيها ولا  
يعطشها واذا وصل الى  
مكان مباح كثير العشب

منها ولا اياه عنها

فصل في موانع وجوب الحج واعذار سقوطه **اي** عن الاداء بنفسه (غناها) **اي** من الموانع (الصبا) **اي** كونه صبيا او صبية من اهل التمييز وغيره (والرق) **اي** ولو بنوع منه (والجنون) **اي** المطبق (والعتة) بفحنتين **اي** نوع من الجنون (والمسوت) **اي** قبل ادراك الوقت (والكفر) **اي** بأنواعه وكذا الفقر على ما صرح به في الكبير وهذه الاشياء كلها من موانع وجوب الحج بنفسه اتفاقا ولهذا غير العبارة بقوله (وفي عدم امن الطريق) ومنه البحر (وسلامة البدن) **اي** وعدم صحته (والهرم) **اي** وعدم المحرم او الزوج للمرأة (والحبس) **اي** المنع بأنواعه (واخذ الخفارة) بفتح الخاء المعجمة وبالثاء **اي** اجرة امن الطريق (والمكس) **اي** الظلم والعشور الغير المشروع (اختلاف) **اي** في ان وجود هذه الاشياء هل هو من شرائط الوجوب او شرائط الاداء وهو الارجح (ولا يسقط) **اي** وجوب الحج (بهلاك المال) **اي** بضياعه وكذا بالاستهلاك اذا تعلق به الوجوب (وفوت القدرة) **اي** بعد تحققها (اتفاقا) **اي** بين علماء فذهب عليه حينئذ ان يحج بنفسه او يحج غيره او يوصى به **اي** النوع الثالث شرائط صحة الاداء **وهي** تسعة (وهي الاسلام) وقد تقدم فيه الكلام (والاحرام) لانه من شروط صحة الحج كاطهارة من شروط الصلاة ولا يصح المشروط بدون الشرط (والزمان) وهو أشهر الحج لطواف القدوم والسعي ونحو ذلك وكذلك وقوع الوقوف والطواف وامتثالهما في اوقاتها (والمكان) **اي** باعتبار الوقوف والرمي والخطى والذبح ونحوها (والتعيين) **اي** بين ماله وعليه ويصح عن غير أمير تباة (والعقل) لكن يصح عن غير العاقل نيابة ايضا في اشياء (ومباشرة الافعال) **اي** من الشرائط والاركان والواجبات بنفسه من غير نيابة (الاعذر) **اي** في بعض الافعال (وعدم الجماع) **اي** بعد الاحرام قبل الوقوف (والاداء) **اي** اداء الحج (من مام الاحرام) **اي** من غير تأخير الى سنة آتية (فلا يصح) **اي** الحج (من كافر) **اي** لا فرضا ولا نفلا (ولا بلا احرام) **اي** اصلا (ولا يجوز افعاله) **اي** شيء منها (نحو الطواف) **اي** طواف القدوم (والسعي) **اي** سعي الحج (قبل شهره) **يعني** بخلاف الاحرام فانه يصح قبلها كالنية يكره (ولا الوقوف قبل يوم هرفة) ولا في يوم هرفة قبل الزوال (ولا بعده) **اي** بعد يوم هرفة وهو العاشر بعد الزوال منه (الضرورة الاشتباه) كما سيأتي بيانه وهو استثناء من الحكم الثاني (ولا يصح طواف الزيارة) وكذا طواف الوداع (قبل يوم النحر ويصح بعده) **اي** ويصح طواف الزيارة بعد أيام النحر لكن يجب اتيانه فيها عند أبي حنيفة خلافا لغيره (والمكان المسجد) **اي** واسطحة للطواف والمسعى للسعي (وعرفات) **اي** للوقوف (ومن دلفة) **اي** للجمع والمبيت والوقوف (وهي) **اي** رمي الجمار (والحرم) **اي** للذبح (فلا يصح شيء من افعاله) **اي** من اعمال الحج ركنا أو واجبا أو سنة (في ضمير ما يختص به) **اي** من أماكنها (ولا يصح حج من جامع قبل الوقوف) **اي** ولو كان يجب عليه اتمامه وقضاؤه (ولا ادائه) **اي** لا يصح اداء الحج (باحرام الفاتت) **اي** للمعج بأن فاته الوقوف (في الثانية) **اي** في السنة الثانية بل يجب عليه ان يأتي بأفعال العمرة ذلك الاحرام وينحل منه ثم في العالم المقبل يأتي باحرام مجدد بلجه (واما غير المميز) **اي** من الصغار (فلا تصح منه المباشرة) **اي** مباشرة الاحرام والطواف

أرخي عنانها الترحي وكان  
أهل الورع لا ينامون على  
الدواب الاغفوة من قعود  
ويتركها احيانا خصوصا  
في العقبات فاذا ركبها  
قال الحمد لله الذي هدانا  
للاسلام ومن علينا بمحمد  
عليه أفضل الصلاة  
والسلام سبحانه الذي سخر  
لنا هذا وما كنا له مقرنين  
وانا الى ربنا المنقلبون اللهم  
انا هو ذك من وعثاء السفر  
وكآبة المنظر وسوء المنقلب  
في الاهل والمال والوليد  
اللهم اطو لنا الارض  
وسير نافيها بطاعتك اللهم  
اني اهو ذك من غلبة الدين  
وقهر الرجال

(بمحتاج)

يحتاج الى نية لكن يصح منه ما لا يتعلق للنية به كالوقوفين (وكذا المجنون ونصح) أي المباشرة  
 (من وليهما) أي بأن ينوي عنهما وينوب عنهما فيما يجزأ من مباشرته كالسجى والرحى وكذا  
 فيما لا يصح له مباشرة كالتواضع ثم انهما لا يؤخذان بترك الواجبات وارتكاب  
 المحظورات (وقيل تصح) أي المباشرة (من المجنون) وقد سبق في مسند وفي (النوع الرابع)  
 (شرائط وقوع الحج عن الفرض) سواء يصح النفل بدونه أم لا والجملة تسعة (الاسلام)  
 فهو شرط لصحة وقوعه عن الفرض والنفل أيضا كما سبق (وبقاءه) أي بقاء الاسلام (الى الموت)  
 أي الى أن يموت عليه من غير ارتداد بينهما (والعقل) فان المجنون وان صح مباشرة وليه عنه  
 فانه يصير نفلا لا فرضا نعم لو كان حال الاحرام مقيما يعقل النية والتبعية وأتى بهما ثم أوقفه  
 وليه وباشره عنه سائر أموره صح حجه فرضا الا انه يبقى عليه طواف الزيارة حتى يفيق فيؤدي  
 بنفسه (والحرية والبلوغ) فان المملوك والصغير اذا جهل يقع حجهما نفلا (والاداء بنفسه ان  
 قدر) أي على الاداء بنفسه بأن يكون صحيحا فلو أمر غيره بأن يحج عنه لا يجزيه عن الفرض  
 وأما اذا كان هناك مانع من الاداء بنفسه بأن يكون مريضا أو مجنونا ونحوهما فانه اذا حج غيره  
 صح عن فرضه لكن بشرط استمرار العذر الى الموت وأما ان لم يقدر على الاداء بنفسه كالعمى  
 عليه لكن أحرم منه رقائه ووقف فانه يصح حجه فرضا كالعمى والمقعور والمفلوج ونحو ذلك  
 فانه اذا تكلف وحج يقع عن فرضه (وعدم نية النفل) أي في احرام حجه فانه اذا نوى نفلا سواء  
 كان غنيا أو فقيرا فانه يقع نفلا خلافا لشافعي وأما نية الفرض فليست بشرط حتى يقع من  
 الفرض عطل نية الحج (والانساد) أي وعدم افساده بالجماع قبل الوقوف (وعدم النية عن  
 الغير) أي بالنسبة الى المأمور والافه ويقع عن فرض الأمر بشرطه (فلا يقع حج الكافر  
 عن الفرض) ولا عن النفل (اذا أسلم) اذا حصل له ثواب العبادة حال أدائه في الكفر (ولا  
 المسلم) أي ولا يقع حج المسلم عن الفرض ولا عن النفل لبطان كل منهما (اذا ارتد بعد الحج  
 وان تاب) أي من الكفر وأسلم (ولا المجنون والصبي والعبد) أي ولا يقع حج هؤلاء عن الفرض  
 بخلاف النفل لما تقدم (وان أفق) أي المجنون (وبلغ) أي الصبي (وعتق) أي العبد (بعد)  
 أي بعد اداء حجه (ولا بأداء الغير) أي كالرقيق مأمورا ولا للعمى عليه (قبل العذر) أي قبل  
 حصول الانغماس في الماء والعمى وكل مانع من الاداء فانه لا يقع حينئذ عن الفرض بل يقع نفلا  
 اذا حج أحد منهم بل ولو تحقق بعد العذر الا ان العذر ما استمر وارتفع فانه يتقلب نفلا (ولا بنية  
 النفل) أي ولا يقع الفرض بنية النفل بل لابد من نية الفرض أو مطلق النية ليقع عن الفرض  
 (أو عن الغير) أي ولا يقع الفرض بنية من الغير فانه اذا حج عن الغير بأمر منه أو بدونه ونواه  
 عنه نفلا أو فرضا سواء قلنا بأن الحج عن الغير يقع عن الأمر أو المأمور فانه لا يصح أن يقع من  
 فرض المأمور وفيه إيماء الى ان المأمور يجوز أن يحج عن الغير مع انه لم يحج عن نفسه الا انه  
 مع الكراهة عندنا ولا يصح عند الشافعي بل يقع عن فرضا ولا تصح نيابته عن غيره (أو  
 مع الفساد) أي لا يقع الحج عن الفرض اذا باشر أفعال الحج مع تحقق فساد الجماع قبل  
 الوقوف (فهو لاء) أي المجنون والصبي والعبد ومن بعدهم (أو جوا ولو بعد الاستطاعة) أي  
 في الصورة لان العبد ليس له الاستطاعة وهي غير معتبرة في حق المجنون والصبي حيث لا يجب

الحمد لله الحمد لله الله أكبر  
 الله أكبر الله أكبر سبحانك  
 انى علمت نفسي فاعف ربي  
 فانه لا يغفر الذنوب الا انت  
 (ثم) يذكر الله تعالى في  
 جميع احواله ولا يغفل  
 ساعة عن ذكر الله تعالى  
 فانه جليس من ذكره واذا  
 علا شرفا من الارض كبر  
 وازاهبط سجد (فصل في  
 النزول) اذا حط رحله  
 فليقل بسم الله توكلت على  
 الله أعوذ بكلمات الله  
 التامة كلها من شر  
 ما خلق وذرا وأوسلام  
 على نوح في العالمين (اللهم)  
 اهبطا خير هذا المنزل  
 وخير ما فيه واكفنا شره  
 وشر ما فيه

عليه (لا يسقط عنهم الفرض) أي بل يقع لهم النفل (ويجب عليهم ثانياً) أي أن يحجوا فرضا (إذا استطاعوا) أي أن استمرت استطاعتهم أو تجددت بعد زوال العذر (وأما الفقير) أي الحقيق وهو من ليس له مال (ومن عناه) أي كمن له مال لكنه مستغرق بالديون أو بحقوق المسلمين (الظلمة من الأمراء والسلاطين) (إذا حج سقط عنه الفرض إن نواه) أي الفرض في إحرامه (أو أطلق النية) أي وإن لم يقيد بكونه نفلاً أو نذراً (حتى أو استغنى) أي صار غنياً يحصل المسأل من الوجه الحلال (بعد ذلك) أي بعد أدائه الحج بغير استطاعة (لا يجب عليه ثانياً) أي في المسأل خلافاً للإمام أحمد فإنه قال إذا حج بمال حرام فإنه لا يسقط عنه حجة الإسلام الاتفاق على أنه لا ثواب له في أدائه وأن حججه مردود عليه

(فصل فيمن يجب عليه الوصية بالحج)\*

أي بأن يحج عنه بعد موته من ماله على ما سيجي من الشروط في بابه (وهو كل من قدر على شرائط الوجوب) الأولى أن يقال وهو من وجد في حقه شرائط الوجوب (ولم يحج) أي بنفسه (فعليه الإيصاء به سواء قدر على شرائط الأداء أم لا) أي أم لم يقدر على شرائط الأداء لكن إذا وجد فيه شرائط الوجوب ولم يوجد شرائط الأداء فعليه الإيجاج في الحال أو الإيصاء في المآل بخلاف من وجد فيه شرائط الأداء أيضاً ولم يحج فإنه يتعين في حقه الإيصاء (أما إذا قدر على شرائط الأداء دون الوجوب) أي دون شرائط الوجوب (فلا يجب الإيصاء عليه) لأنه ما وجب الحج عليه والإيصاء شرطه لتحقيق وجوب الأداء فإنه بمنزلة الكفارة والقضاء وكذا لا يجب عليه الإيجاج لما ذكره فلا مفهوم لقوله فلا يجب عليه الإيصاء ولا في قوله فعليه الإيصاء على الإطلاق فصل وإذا وجدت الشروط أي شروط وجوب الحج وأدائه وجب (فالوجوب على الفور) أي يحول عليه في القول الأصح عندنا وهو اختيار أبي يوسف وأصح الروايتين عن أبي حنيفة كما نص عليه قاضيخان وصاحب الكافي وبه قال مالك في المشهور وأجدر في الظاهر والمأخوذ من الشافعية (فيقدمه خائف العزوبة) أي من العنت (على الزوج) لتحقيق تعلق وجوب الحج وسبقه (ويأثم المؤخر عن سنة الأمان) أي أول سنة بني الأمان وهذا نص في إمام الهدي أبي منصور المتري في كل أمر مطلق عن الوقت فإنه يحل على الفور لكن عملاً لا اعتقاداً على طريق التعيين إن المراد منه الفور أو التراخي بل يعتد بهما إن ما أراد الله به من الفور أو التراخي فهو حق بخلاف الشافعية فإن الوجوب عنده على التراخي وهو قول محمد بن واية عن أبي حنيفة ومالك وأحمد فلا يثم عندهم إذا حج قبل موته لكن إن مات ولم يحج بعد الأمان كان ظهراً أنه كان آثماً وخلف كثير الاختلاف محلها الكتب المبسوطة (ولو لم يحج) أي من تحقق في حقه شروط الوجوب وقت خروج أهل بلده ولم يخرج (حتى افتقر) أي هلك ماله بحيث لم يقدر على أداء الحج راكباً أو ماشياً (تقرر) أي وجوب الحج (في نمته) أي ديناً (ولا يسقط عنه بالفقر) أي بحدوثه (سواء هلك المال) أي بنفسه (أو استهلكه) وكذا الحكم إذا عرض له مانع من الأداء بنفسه كن وجب عليه الحج وهو يصير ثمناً ونحو ذلك فإنه لا يسقط عنهم الحج مالم يحجوا أو أجحوا (وله) أي ويجوز لهذا الفقير (أن يستقرض للحج) أي لأدائه ويتوكل في أمر قضاءه فمن حجه أنه إن مات قبل أن يقضى دينه أرجوان لا يؤخذ بذلك ولا يكون آثماً إذا كان من نيته قضاء

رب انزلني منزلاً مباركاً وأنت خير المنزلين (فإذا) أشرف على بلدة أو قرية فليقل (اللهم) رب السموات السبع وما ظلالهن ورب الارضين السبع وما أقلن ورب الشياطين وما أضلالن وزب الرياح وما ذرين فاناسأت خير هذه القرية وخير أهلها وخير ما جمعت فيها ومن شر أهلها وشر ما جمعت فيها (اللهم) ارزقنا جناها واعذنا من وبائها وحبيسنا إلى أهلها وحبس صالحى أهلها الدنيا (وإذا) أعظم عليه الليل فليقل يا أرض



الدين اذا قدر (وقيل يازمه) اى الاستقراض وهو رواية عن ابي يوسف وضعفه ظاهر وله  
مقيد بمن يجد الاستقراض ومع هذا لا يخلو عن اشكال فان تحمل حقوق الله اخف من ثقل  
حول حقوق العباد (وان وجد مالا وعليه حج وزكاة) الاولى وعليه زكاة وحج (بحج به) وذلك  
لانهم ما اعتبروا في الفاضل ان يكون عن دين الله بل اقتصر على دين العباد وكان مقتضى  
الظاهر ان يصرف المال الى مصارف الزكاة ولا تتعلق في ذمته سابقا لكتبتهم او جبروا عليه  
الحج وتركوا في ذمته الزكاة جزا لما صدر عنه من التأخير (قيل الا ان يكون المال من جنس  
ما يجب فيه الزكاة) اى من النقود والسواثم (فيصرف اليها) وهو قيد حسن بل فيه تفصيل  
مستحسن على ما ذكر في خزائن الاكل من عليه زكاة ماله ألف وحج وفي يده ألف يصرفها  
الى الزكاة الا ان تكون تلك الالف من غير مال الزكاة فتصرف الى الحج ان اصابها في اوان  
الحج اما اذا اصابها في غير اوانه فتصرف الى الزكاة (وله) اى ويصح له (ان يحج وعليه دين) اى  
للعباد (لا وفاء له) اى وليس لاحد ان ينعه عن الذهاب الى الحج انا ثبت اطلاقه (وان كان في ماله  
وفاء بالدين) اى اكمله او بعضه (يقضى الدين) اى اولا بطريق الوجوب اذا كان معجلا فوله  
في الكبير الافضل ان يقضى الدين ولا يحج ليس في محله او يحول على دينه مؤجلا

(باب فرائض الحج) \*

الفرائض أهم من الاركان والشرائط وغيرهما كالاخلاص في العبادة (وواجباته وسننه) اى  
المؤكدات (ومستحباته ومكروهاته) فيذكر كل واحد من الخمسة في فصل على حدة  
(فصل في فرائض النية) اى نية الحج بالقلب واقترباها باللسان أحب (والتلبية او ما يقوم مقامها)  
اى من الذكر او تقليد البدنة مع السوق (وهذا) اى ما ذكر من النية والتلبية (هو الاحرام) وهو  
شرط للحج من وجهه والذبحوز قبل الوقت وركن له من وجهه والذبحوز صبي فبلغ فان جدد  
احرامه لفرض وقع عنه والا فلا وما يبدل ايضا على ركنيته اعتبار نية فان الشروط لا تحتاج الى  
النية كافي شروط الصلاة الا الطهارة عند الشافعية فانها لا تصح بدون النية (والوقوف بعرفة)  
اى في وقته ولو ساءة (واكثر طواف الزيارة) اى في محله وهما ركنان للحج واما ما قيل من ان  
طواف الزيارة واجب فيجعل على ان الواجب بمعنى الفرض كما وقع كثيرا في كلامهم نحو وجب  
الزكاة لما صرح به في البدائع وغيره ان الامة قد اجتمعت على كونه ركننا (ونيته) اى نية الطواف  
ولو على وجه الاطلاق وهى من شروط صحة الطواف فلا تعد من فرائض الحج هذه النية الا على  
طريق التسمية وكذا قوله (قيل وابتداء من الحجر الاسود) فانه عده بعضهم من فروض الطواف  
وبعضهم من سننه والمعتمد انه من واجباته لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه من غير دلالة قطعية  
على فرضيته وزاد في نسخة (والترتيب بين الفرائض) اى ومن الفرائض ترتيبها بان يقع الاحرام  
اولا ثم الوقوف ثم الطواف (واداء كل فرض) اى ركن (في وقته) اى من الوقوف بعد زوال يوم  
عرفة الى فجر يوم النحر ومن الطواف بعده الى آخر العمر (ومكانه) اى من ارض عرفات للوقوف  
ونفس المسجد للطواف (والحج بها) اى بالفرائض (ترك الجماع قبل الوقوف) وانما قال ألحق  
لان الفرض عمل محتم والجماع أمر محرم لكنه فرض تركه لانه مفسده ثم قال (وحكم الفرائض  
انه لا يصح الحج الا بها) اى بوجود جميعها (واو ترك واحد منها) لا يضح أدؤه فقوله (لا يجزى بدم)

ربى وربك الله اهو نباله  
من شرك وشرك ما فيك وشرك  
ما خلق فيك وشرك ما دب  
عليك وأهو نباله من شر  
أسد وأسود ومن الحبيسة  
والعقرب ومن ساكن  
البلد ومن والد وما ولد  
(ويقول) وقت الحج سمع  
سأع بحمد الله وحسن  
بلاؤه علينا ربنا صاعدا  
وافضل علينا ما نأبى الله من  
النار ثلاث مرات ويرفع  
بها صوته (ويستحب)  
السير آخر الليل لحديث  
أنس بن مالك رضى الله عنه  
قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عليكم بالدجلة  
فان الارض تطوى

سهو من القلم لان الحج اذا لم يصح كيف يقال انه يجبر أو لا يجبر وانما الجبر من أحكام الواجبات  
كسجدة السهو في الصلاة والكفارة في ترك واجبات الحج بلا عذر وكذا في ارتكاب المحظورات  
ولو بلا عذر (ولا يخرج من الاحرام بالكتابة ما بقي عليه شيء منها) أي من فرائض الحج فانه ان  
فاته الوقوف فلا بد أن يأتي بأفعال السجدة فيتحلل منه وان نحتق الوقوف بقي احرامه في حق  
النساء حتى يأتي بطواف الزيارة وان كان يخرج من الاحرام في الجملة بعد اطلاق

فصل في واجباته الاحرام من الميقات أي لا بعده ويجوز قبله بل هو افضل بشرطه (والسهو  
بين المروتين) أي بين الصفا والمروة ففيه تغليب كالعمرين والعميرين (والبداء بالصفا) وقد ذكر  
في البداء جمع وهو الاربعاء فيكون فيه ان البداء من واجبات السهي لان  
واجبات الحج بلا واسطة والكلام فيها وكذا قوله (والسهو فيه) أي في السهي وكذا في الطواف  
على ما سبأ في (واستدامة الوقوف بعرفة الى الغروب ان وقف نهارا) وفيه خلاف سبأ في  
(ووقوف جزء من الليل) أي له كذلك (ومتابعة الامام في الاضحية) أي بالنسبة اليه ايضا بان  
لا يخرج من أرض عرفة الا بعد شروع الامام في الاضحية المعروفة فلو تأخر الامام جازله التقدم  
واو تأخر عن الامام لضرورة من زوجة وغيره جاز وقيل المتابعة سنة (والوقوف بعرفة) أي او  
ساعة بعد العجيرة (وتأخير الصلواتين) أي العشاءين (اليها) بأن يؤديهما في وقت العشاء بزدلفة  
(قبل ويتوته جزء من الليل بها وهو شاذ) أي وانما ذكره صاحب الايضاح منفردا به وفي كونه  
شاذ انظر اذ يازم من وجوب تأخير الصلواتين اليها اذ الرجوع من الليل بها الآن يرد بها غير بان  
يجعل واجباته ستة قلا وما يتوته اكثر الليل بها فهي سنة عندنا وواجب عند الشافعي وقيل  
ركن (ورمى الجمار) أي في الايام الثلاثة لان له الخيار في التفرقة قبل دخول اليوم الرابع (وكون  
الرمي الاول) وهو رمي جرة العقبة في اليوم الاول (قبل الحلق) أي عند الامام سواء كان مقردا  
أو غيره (وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثابته) أو ما يلبه من أيام التشريق فانه يجب عليه ان يرمي كل  
يوم في وقته فان أخره الى ما بعده يكون قضاء ويصير آثما كن آخر صلاة من وقف الى وقت صلاة  
أخرى (قيل والترتيب بين كل من الرمي والحلق وبين الطواف وهو) أي وهذا القيل (خلاف  
المشهور) فانهم نصوا على ان الترتيب بين الحلق والطواف ليس بواجب بل هو سنة ولو حلق بعد  
طواف الزيارة لاشي عليه وكذا الترتيب بين الرمي والطواف ليس بواجب بل سنة وأما الترتيب  
بين الرمي والحلق فواجب كما سبق في (والحلق) أي نفسه (أو التخصير) أي بدله مقدار الربع  
من الرأس عند الاحمال فان قلت الحلق عدم الواجبات وهو شرط للخروج من الاحرام  
والشرط لا يكون الا فرضا خارجا عن الاركان قلت هو من حيث صحة وقوعه في وقت  
جوازه وهو ما بعد اتيانه بالركن الاعظم في الحج وبعد كثر طوافه في السجدة شرط وباعتبار  
ابقاعه في وقته المشروع وهو ان يكون بعد الرمي في الحج وبعد السهي في السجدة واجبه والله  
أعلم (وكونه) أي الحلق أو بدله (في أيام النحر) أي من الازمنة (وفي الحرم) أي من الامكنة  
ولو بغيره منى (وطواف الزيارة) أي اكثره (في أيام النحر) أي على قول الامام (وما زاد على  
اكثره ولو في غيره أيام النحر والطواف من وراء الخطيم) أي الجحر (قيل) واستدأ من الجحر  
(الاسود) لكن الاصح انه سنة مؤكدة عندنا الا ان صاحب الوجيز ذكر ان الابتداء بالجحر الاسود

بالليل رواه أبو داود والحاكم  
وصححه (قال البيهقي) يكره  
السعي أول الليل لحديث جابر  
رضي الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا تسعدوا واشيكم  
وصيبانكم اذا غابت  
الشمس حتى تذهب فحمة  
العشاء رواه مسلم (فانما)  
أراد الرحيل يودع منزله  
بصلاته كعتين يشهد له ذلك  
المنزل بذلك يوم القيامة وقد  
روى أنس بن مالك رضي  
الله عنه قال كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لا يترك منزلا الا ودعه  
بركعتين رواه الحاكم

في الطواف من الواجبات وهو ظاهر المواظبة (والطهارة في الطواف) أي عن نجاسة الحكمة  
وقيل بالنسبة (والتيامن فيه) وقال بعضهم أنه سنة (وسر العورة) أي ولو كان فرضاً من  
أصله مطلقاً (وطهارة قدر ما يستتر به عورته من ثوبه) وفيه خلاف (والشيء فيه) أعلم أن ما ذكره  
بعد طواف الزيارة في أيام النحر فهو من واجبات الطواف مطلقاً لا من واجبات الحج خصوصاً  
وصك ذاقوله (وركعتا الطواف) ففيه مسامحة إذا ليست صلاة الطواف من واجبات  
الحج ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل فأيته أنه مرتب على الطواف مطلقاً فهذا  
العموم يدخل في واجبات الحج خصوصاً في الجملة (وهذه الواجبات العامة) أي الشاملة للمكي  
وغيره (وأما الخاصة) أي غير المكي (طواف الصدر) ففهم أي الوداع (الأكافي) أي إذا لم  
يستوطن بمكة قبل النفر الأول (ورعى القارن والمتمتع قبل الذبح والهدى عليهما وذبيهما قبل  
الحلق) لكن هذا الترتيب وما قبله انما هو واجب عند الإمام (وفي أيام النحر) أي وذبيهما  
فيها وكذا وقوع الذبح في الحرم على ما ذكره في الكبير لكن فيه نظر أذهب شرط لا يضح غير وزاد  
في نسخة (قبل وطواف القدوم) في خزائن المتنبيين أن طواف القدوم واجب على الأصح  
لكن الجمهور على أنه سنة مؤكدة (ويلحق بالجملة) أي بجملة ما ذكرناه من واجبات الحج  
(ترك المحظورات الاحرام) وفيه أن الاجتناب من المحرمات فرض وانما الواجب هو الاجتناب  
من المكروهات التحريمية كحقيقة ابن الهمام الآن فعل المحظورات وترك الواجبات  
لما اشتركا في لزوم الجزاء ألحقت بها في هذا المعنى وزاد في نسخة (فصار المجموع) أي مجموع  
الواجبات المحقوق ترك المحظورات (خمس وثلاثين) واجباً وحكم الواجبات لزوم الجزاء أي الدم  
كافي لنسخة صحيحة (بترك واحد منها) وهو أحسن من قوله بتركها في الكبير (وجواز الحج) أي  
بجده منه (سواء تركه عمداً أو سهواً) وكذا خطأ أو نسياناً جاهلاً أو عالماً (لكن العائد) إذا كان  
حالاً (آثم) أي بتركه (ويستثنى من هذا الكلي) وهو لزوم الجزاء بترك كل واجب (ترك ركني  
الطواف) لكونه عبادة مستقلة ومع هذا فيه أنه لا يتصور تركهما فكيف يستثنى (وترك الحلق  
لعذر) أي لعملة في رأسه كافي لنسخة والنسخة الأولى أعم وأنتم فانه شامل لما إذا كان لم يوجد  
هناك حلق أو آلة حلق ومع هذا فيه أن هذا داخل تحت الكلي الآتي أن ترك الواجبات بعذر  
يجب الجزاء (والبيتوتة) أي في جزء من الليل (بمزدلفة عنده وجبه) أي القائل بوجوبها  
أنه لا يظهر موجهه وسببه فانه يلزم من القول بالوجوب ترتيب الجزاء على تركه إلا بعذر  
لوجهه كونه مختلفاً فيه وكذا ترك الابتداء بالجهر عند موجهه (وترك تأخير المقرب إلى  
إيه) أي عند القائل بوجوبه وفيه البحث المذكور (وترك الواجب) أي جنسه (بعذر) أي  
شراً (قال في البدائع أن الواجبات كلها) أي فضائلها (بعضها أو المعنى كلالها) أن  
العذر لا شيء عليه (لأن الضرورات تبيح المحظورات) (ومما صرحوا) أي بقية العلماء  
بالعذر فيه (أي بترك وجوب الجزاء عليه) (ترك المشي في الطواف والسعي لرض) وفي  
كبر السن وقطع الرجل ونحو ذلك (وترك السعي لعذر) أي من النسيان وخروج الرفقاء  
الذات دون الزجاجة فانها ليست بعذر لجواز تأخيرها إلى وقت السعة (وتأخير طواف الزيارة  
أيامه) أي عند الإمام (لحيض أو نفاس) وكذا لحبس أو مرض ولم يوجد له حامل أولم يفعله

ووجهه وينبغي إذا نزل  
من لا أن يصلي فيه ركعتين  
أيضاً ليكون قدومه وذاهبه  
مفتتحاً بالصلاة ومختتماً بها  
(فصل في جملة من الدعوات  
المأثورة في أوقات خاصة  
وأحوال معينة)  
ينبغي أن يقرأ دعاء الشيخ  
أبوب السخيتاني كل صباح  
ومساء قال بعض العلماء أنه  
يجرب لدفع السارق وحفظ  
النفس والمال وهو اللهم  
أني أسلمت نفسي إليك  
ووجهت وجهي إليك  
والجأت ظهري إليك وبك  
يارب اعصمت وعليك  
توكلت ثقة برحمتك لا بعلى  
ياظهر الإاجين



سهو من القلم لان الحج اذا لم يصح كيف يقال انه يجبر أو لا يجبر وانما الجبر من أحكام الواجبات كجمدة السهو في الصلاة والكفارة في ترك واجبات الحج بلا هذر وكذا في ارتكاب المحظورات ولو بالاعتذار (ولا يخرج من الاحرام بالكتابة ما بقي عليه شيء منها) أي من فرائض الحج فانه ان فاته الوقوف فلا بد ان يأتي بأفعال العمرة فيتحلل منه وان تحق في الوقوف بقي احرامه في حق النساء حتى يأتي بطواف الزيارة وان كان يخرج من الاحرام في الجملة بعد الحلق

فصل في واجباته الاحرام من الميقات أي لا بعده ويجوز قبله بل هو افضل بشرطه (والسهو بين الميقاتين) أي بين الصفا والمروة ففيه تعذيب كالعمرة والعمرة (والبدء بالصفا) وقد ذكر في البدائع والوجيز وغيرهما انه هو الارجح لكن فيه ان البداءة من واجبات السهي لان واجبات الحج بلا واسطة والكلام فيها وكذا قوله (والمشي فيه) أي في السهي وكذا في الطواف على ما سيأتي (واستدامة الوقوف بعرفة الى الغروب من وقف نهارا) وفيه خلاف سيأتي (ووقوف جزء من الليل) أي له كذلك (ومتابعة الامام في الافاضة) أي بالنسبة اليه ايضا بأن لا يخرج من ارض عرفة الا بعد شروع الامام في الافاضة المعروفة فلو تأخر الامام جازله التقدم واو تأخر عن الامام لضرورة من رجة وغيره جازو قيل المتابعة سنة (والوقوف جز دافعة) أي واو ساعة بعد الغروب (وتأخير الصلاتين) أي العشاءين (اليها) بأن يؤدبهما في وقت العشاء جز دافعة (قيل وبيتوته جزء من الليل بها وهو شاذ) أي وانما ذكره صاحب الايضاح منفردا به وفي كونه شاذ انظر اذ يازم من وجوب تأخير الصلاتين اليها لادراك الجزء من الليل بها الا ان يراد بها غير ما بأن يجعل واجبا مستقلا وما بيتوته كثيرا ليل بها هي سنة عندنا وواجب عند الشافعي وقيل ركن (وروي الجمار) أي في الايام الثلاثة لان له الخيار في النفر قبل دخول اليوم الرابع (وكون الرمي الاول) وهو رمي جرة العقبة في اليوم الاول (قبل الحلق) أي عند الامام سواء كان مقردا أو غيره (وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثابته) أو ما يليه من ايام التشريق فانه يجب عليه ان يرمي كل يوم في وقته فان أخره الى ما بعده يكون قصصا ويصير آثما كن آخر صلاة عن وقته الى وقت صلاة أخرى (قيل والترتيب بين كل من الرمي والحلق وبين الطواف وهو) أي وهذا القيل (خلاف المشهور) فانهم نصوا على ان الترتيب بين الحلق والطواف ليس بواجب بل هو سنة فلو حلق بعد طواف الزيارة لأشئ عليه وكذا الترتيب بين الرمي والطواف ليس بواجب بل سنة وأما الترتيب بين الرمي والحلق فواجب كما سبق (والحلق) أي نفسه (أو التقصير) أي ببله مقدار الربع من الرأس عند الاحلال فان قلت الحلق ممن الواجبات وهو شرط للخروج من الاحرام والشرط لا يكون الا فرضا خارجا عن الاركان قلنا قلنا هو من حيث صحة وقوعه في وقت جوازه وهو ما بعد اتيانه بالركن الاعظم في الحج وبعدا كثيرا طوافه في العمرة شرط وباعتبار ايقاعه في وقته المشروع وهو ان يكون بعد الرمي في الحج وبعد السهي في العمرة واجب والله أعلم (وكونه) أي الحلق أو ببله (في ايام النحر) أي من الازمنة (وفي الحرم) أي من الامكنة واو بغيره (وطواف الزيارة) أي اكثره (في ايام النحر) أي على قول الامام (وما زاد على اكثره واو في غير ايام النحر والطواف من وراء الخطيم) أي الحجر (قيل وابتداءه من الحجر الاسود) لكن الاصح انه سنة مؤكدة عندنا لان صاحب الوجيز ذكر ان الابتداء بالحجر الاسود

بالليل رواه أبو داود والحاكم وصححه (قال البيهقي) يكره السير اول الليل لحديث جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترسلوا مواشيكم وصبيانكم اذا غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشاء رواه مسلم (فاذا) أراد الرمي بوضع منزله بعد الاثر كمتين يشهد له ذلك المنزل بذلك يوم القيامة وقد روى أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يترك منزلا الا ودعه بر كمتين رواه الحاكم

في الطواف من الواجبات وهو ظاهر الواظية (والظاهرة في الطواف) أي من الجباسة الحكيمية  
وقيل بالنسبة (والتي من فيه) وقال بعضهم أنه سنة (وسنة العورة) أي ولو كان فرضاً من  
أصله مطلقاً (وطهارة قدر ما يستتر به عورته من ثوبه) وفيه خلاف (والشيء فيه) أعلم أن ما ذكره  
بعد طواف الزيارة في أيام النحر فهو من واجبات الطواف مطلقاً لا من واجبات الحج خصوصاً  
وكذا قوله (وركنات الطواف) ففيه مسامحة إذ ليست صلاة الطواف من واجبات  
الحج ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل غاية أنه مرتب على الطواف مطلقاً فهذا  
العموم يدخل في واجبات الحج خصوصاً في الجملة (وهذه الواجبات العامة) أي الشاملة للمكي  
وغيره (وأما الخاصة) أي غير المكي (طواف الصدر) فيمكن أي الوداع (الأكافي) أي إذا لم  
يستوطن بمكة قبل النفر الأول (ورمى القارن والمتمتع قبل الذبح والهدي عليه ما وذبحهما قبل  
الحلق) لكن هذا الترتيب وما قبله انما هو واجب عند الإمام (وفي أيام النحر) أي وذبحهما  
فيها وكذا وقوع الذبح في الحرم على ما ذكره في الكبير لكن فيه نظر إذ هو شرط لا يضر غير هو زاد  
في نسخة (قيل وطواف القدوم) ففي خزانة المفتين أن طواف القدوم واجب على الأصح  
لكن الجمهور على أنه سنة مؤكدة (ولحق بالجملة) أي بجملة ما ذكرناه من واجبات الحج  
(ترك المحظورات الاحرام) وفيه أن الاجتناب المحرمات فرض وانما الواجب هو الاجتناب  
من المكروهات التحريمية كما حققه ابن الهمام إلا أن فعل المحظورات وترك الواجبات  
لما اشتركا في لزوم الجزاء ألحقت بها في هذا المعنى وزاد في نسخة (فصار المجموع) أي مجموع  
الواجبات يلحق ترك المحظورات (خمس وثلاثين) واجبا وحكم الواجبات لزوم الجزاء أي الدم  
كما في نسخة صحيحة (ترك واحد منها) وهو أحسن من قوله بتركها في الكبير (وجواز الحج) أي  
جعله (سواء تركه عمداً أو سهواً) وكذا خطأ ونسباً ناجهاً لا وألماً (لكن العامد) إذا كان  
مالاً (آثم) أي بتركه (ويستثنى من هذا الكلي) وهو لزوم الجزاء بترك كل واجب (ترك ركني  
الطواف) لكونه عبادة مستقلة ومع هذا فيه أنه لا يتصور تركهما فكيف يستثنى (وترك الحلق  
لعذر) أي لعملة في رأسه كما في نسخة والنسخة الأولى أعم وأنم فإنه شامل لما إذا كان لم يوجد  
هناك حائقي أو آلة حلق ومع هذا فيه أن هذا داخل تحت الكلي الآتي أن ترك الواجبات بعذر  
لا يوجب الجزاء (والبيتوتة) أي في جزء من الليل (بمزدلفة عند وجهه) أي القائل بوجوبها  
وفيه أنه لا يظهر وجوبه وسببه فإنه يلزم من القول بالوجوب ترتيب الجزاء على تركه إلا بعذر  
ولعل وجهه كونه مختلفاً فيه وكذا ترك الابتداء بالجور عند وجهه (وترك تأخير المغرب إلى  
العشاء) أي عند القائل بوجوبه وفيه البحث المذكور (وترك الواجب) أي جنسه (بعذر) أي  
معتبر شرعاً (قال في البدائع أن الواجبات كلها) أي فضلاً من بعضها أو المعنى كلاً منها (أن  
تركها العذر لشيء عليه) لأن الضرورات تبيح المحظورات (ومما صرحوا) أي بقية العلماء  
(بثبوت العذر فيه) أي بترك وجوب الجزاء عليه (ترك المشي في الطواف والسعي لرضي) وفي  
معناه كبر السن وقطع الرجل ونحو ذلك (وترك السعي لعذر) أي من النسيان وخروج الرفقاء  
وامثال ذلك دون الزجاجة فإنها ليست بعذر لجواز تأخيرها إلى وقت السعة (وتأخير طواف الزيارة  
عن أيامه) أي عند الإمام (لحيض أو نفاس) وكذا لحبس أو مرض ولم يوجد له حامل أولم يتحمل

وصحبه ويذهب إذا نزل  
منزلاً أن يصلي فيه ركعتين  
أيضاً ليكون قدومه ووداعه  
مفتحاً بالصلاة ومختتماً بها  
(فصل في جملة من الدعوات  
المأثورة في أوقات خاصة  
أحوال معينة)  
يذهب أن يقرأ دعاء الشيخ  
أيوب السخيتاني كل صباح  
ومساء قال بعض العلماء أنه  
مغرب لدفع السارق وحفظ  
النفس والمال وهو اللهم  
أنى أسلمت نفسي إليك  
ووجهت وجهي إليك  
والجأت ظهري إليك وبك  
يارب اعصمت وعليك  
توكلت ثقة برحمتك لا بعلمي  
ياظهر الأجيين

الحمل ( وترك طواف الصدر لهما ) أى للعا نض والنساء الدال عليهما الحيض والنفس أى لاجل تحفة الحيض والنفس ( وترك الوقوف بمزدلفة ) أى بالذهاب الى منى في الليل ( نخوف الزجة ) أى ازدحام الناس والغلبة ( والضعف ) أى وضعف البنية من الشيوخ والنسوة ( وأما ارتكاب محظور لمذرفليس بمسقط للجزاء ) أى بالكلية بل عليه الجزاء لكن على وجه التخفيف والتخفيف حيث انه صدر عنه من غير ارتكاب المعصية

فصل في سننه \* أى سنن الحج ( طواف القدوم ) أى على الصحيح خلافا لمن قال بوجوبه ( الأفاقي ) أى دون المكي ومن في معناه ( المفرد بالحج ) أى لا بالعمره ( والقارن ) أى دون المتمتع فإنه في حكم المفرد بالعمره أولا وفي حكم المكي بالحج ثانيا وأما القارن فلهكونه محرما بهما يأتي بطواف العمره وسعيها أو لا يتم يأتي بطواف القدوم ويقدم سعي الحج أو يؤخره الى ما بعد طواف الزيارة ( والابتداء من الحجر الأسود ) أى على الأصح ومع هذا هو من سنن الطواف لأن سنن الحج ( وخطبة الامام في ثلاثة مواضع ) الاول بمكة يوم السابع والثاني بعرفة يوم التاسع والثالث بمكة يوم الحادي عشر ( والخروج من مكة الى عرفة يوم التروية ) أى بعد فجره حتى يصلي خمس صلوات في منى ( والبيتوتة ) أى كون أكثر الليل ( بمعنى ليلة عرفة ) أى لا بمكة ولا بعرفات الاحداث من الضرورات ( والدفع منه ) أى من منى بالتزويين وذكريا اعتبار المكان والموضع ( الى عرفة ) أى متوجها اليها ( بعد طلوع الشمس والفصل بعرفة ) أى على خلاف انه لا يوم أو الوقوف وهو الأصح كالخلاف في غسل الجمعة هل هو اليوم أو للصلاة وكذا الفصل للحرام من سنن الحج وأعله آخره ليذكره في محله ( والبيتوتة بمزدلفة والدفع منها الى منى قبل طلوع الشمس ) أى لم يبق وقف بها ( والبيتوتة بمعنى ليالى أيامه ) أى لمن اختار التأخر الى يوم الرابع والأفني ليلتين والمراد بالليالى هنا الآتية بعد أيامها لا الماضية قبلها ( والنزول بأطح ) أى بالمحصب ولو ساعة ( وهذه ) أى هذه المذكورات ( هى المؤكدة ) أى السنن المؤكدة ( وهى ) أى باعتبار جميعها ( أكثر مما ذكر ) أى ههنا ( كما سيأتى ان شاء الله تعالى ) أى بقيتها في أثناء أفعال الحج وأوابها وقد ذكر في الصغير تسع عشرة سنة مؤكدة ( وحكم السنن ) أى المؤكدة ( الاسماء بتركها ) أى أو تركها عمدا ( وعدم لزوم شيء ) أى من دم أو صدقة على فاعلها وحصول الاجر على الاتيان بالسنن لكن دون أجر الواجبات كأن أجر الواجب دون أجر الفرض ولذا ثواب الحنفية في ركعتي الطواف والوتر ونحوهما أكثر من الشافعية كما ان ثواب قراءة الفاتحة للشافعية في الصلاة ازيد من الحنفية فصل في مستحباته وهى أكثر من ان تحصى أى تعد ونحصى ( ولند كرنبذا ) بفتح فسكون شيئا قليلا يسيرا على ما في القاموس وقوله ( منها ) يحتمل أن يكون من منعمات ما قبله أو من منعمات ما بعده ( افضل الحج ) أى افضل أعماله بعد فروضه وواجباته وسنن مؤكداته ( الحج ) وهو رفع الصوت بالتلبية لكن لغير المرأة فان صوتها عورة وإظهارها عورة موجبة للفتنة والغيرة ( والنج ) أى سيلان دم الهدى والمراد هنا ما يفعل تطوعا ( والفصل لدخول مكة ) أى الأفاقي ( والمزدلفة ) أى للمكي وغيره ان تيسر ( والنزول بقرب جبل الرحمة ) أى ان لم يكن هناك زجة ولا محط ظلمة ولا ظهور معصية وأما طلوع الجبل فليس له أصل بل بدعة منكورة لا تخلط الرجال بالنسوة ( والجمع بين الصلاتين ) أى بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطه

ويا غياث المستغيثين  
ويا رجا المذنبين اصرف  
عنى يا الهى سوء من لا يخافك  
واكفى شره وذاوته  
وحيله ومكره وذاثته  
وخديعه وسحره ولا تسلم  
احدا منهم يارب على نفسي  
واهلى ومالى وولدى  
واصرف عنى يا الهى وعن  
جميع المسلمين بأهم واجمل  
بني وبينهم سدا وردما  
وجبالا محيطا من حديد  
عليهم وردهم عنى بكما  
وعياوصما لا يصبرون ولا  
يبتشرون ولا ينطقون  
واجعلنى يارب فى حركتك  
وكنفك وهياطتك وقوتك  
يا ارحم الراحمين

المذكورة في محله (بعرفة) أي للمسافر وغيره خلافا للشافعي ومن تبعه عن خصمه بالمسافر  
(والاكثر من الدماء) أي حال الوقوف وكذا اكثر التلبية مطلقا (والوقوف خلف الامام)  
أي حال الدماء ان وجد هناك الفضاء (وبقره) أي الوقوف بقرب الامام ان كان من يقرب  
بقربه كما ذكره في قرب الخطيب ومنبره (والوقوف بالمشعر الحرام) أي في فجر يوم النحر وهو  
موضع معروف من جلة المزدلفة والافهى كلها موقفة الا بطن محسر (وأداء الصلاة) أي صلاة  
الصبح (به) أي بالمشعر بفلس (ورمى جرة العقبة في فوره) أي بعد طلوع الشمس فانه يجوز الرمي  
بعد فجره الا انه يستحب بعد طلوعها (في اليوم الاول) أي ان لم يكن من اجرة مؤذبة (وطواف  
الزيارة يوم النحر) أي اول أيامه والا فهو واجب في أيامه (والمواظبة على الاعمال) أي الاذكار  
المتكررة في الاحوال (وحكمها) أي حكم المستحبات (حصول الاجر) أي الزائد (بالتين)  
لكن دون حصول اجر السنة وفوق اجر النافلة (وفواته) أي وفوات الاجر الكامل (بالتك)  
الا أنه لا يلزم تاركها الاساءة بخلاف السنة المؤكدة وبهذا يتميز عنها المستحبة والافساد كرها  
مشارك القضية

(فصل في مكروهاته وهي كثيرة منها خطبة الامام بعرفة قبل الزوال) فان السنة ان تقع بعده  
(وتأخير الوقوف) أي في غير ارض عرفة (بعد الجمع بين الصلاتين) أي في مسجد غرة (وتقديم  
الدفع من عرفة على الامام وتأخير عنه) وهو اما كراهة تحريم أو تنزيه فيهما بناء على الخلاف  
في أن المتابعة في الافاضة واجبة أو سنة (والرمي بحصى الجمار) أي الرمية في الجمرات فانها غير  
مقبولة على ما في بعض الروايات (والمسجد) أي ويحصى المساجد لان أخذها في المسجد  
واخراجها منه مكروه لا سيما في الرمي به مماثلة له (ويحجر كبير) لان السنة مقدار النوات أو  
الباقلا مع ما فيه من احتمال الاذى لاكتثيره وكذا كسر الكبير لتحصيل الصغير يكره لانه فصل  
عبث يستغنى بغيره عنه (والاقتصار على حلق الربع) أو تقصيره (عند النخل) أي عند خروجه  
من احرام الحج أو العمرة بل في مطلق احوال الخلق فان الفرج منبره عنه حتى في حق أولياء  
الصغير وأما ما يفعله بعض علماء الاروام وجهالهم من تخية بعض الشعر في وسط الرأس المسمى  
بالكاكل فهو من المكروهات الشنيعة ولا انفات لما يذكرونه من الاعتذار البدعية بل مختار  
ابن الهمام أنه لا يصح الخروج من الاحرام الا بحلق الكل كما هو مذهب مالك وهو ظاهر الادلة  
في هذه المسئلة (والمبيت بمكة) الاولى أن يقال بغير معنى (ليلة عرفة وبغير معنى أيام الرمي) أي  
لبالها (قبل الوقوف بعرفة) بضم ففتح واديين الجرم وعرفات (ومحسر) بكسر السين المهملة  
المشددة وهو واد بين المزدلفة ومعنى (وقبل لا يصح) أي كل من الوقوفين (بهما) وهو الصحيح  
(وترك كل واجب) كراهة تحريم (وسنة مؤكدة) أي كراهة تنزيه (وحكمها) أي حكم  
المكروهات (دخول النقص) أي نقص الثواب (في العمل) أي الذي ترك فيه المستحب (وخوف  
العقاب) أي وتحقق العقاب فيما ترك فيه السنة المؤكدة وتحقق العذاب في ترك الاجاب (وهدم  
الجزء فيما عدا الواجب) أي وهدم ازوم الجزاء من الدم أو الصدقة في ترك شيء من المكروهات  
بخلاف ترك شيء من الواجبات (وأما محرماته) أي محظورات احرامه وكذا مكروهاته وآدابه  
(ومفسده) وهو الجماع قبل الوقوف (ومباحاته) أي ما عدا المذكورات (فستأني به) أي في

احفظني يارب من شر  
ابليس وجنوده وشر  
الانس والغول ومن صاحب  
مكارم وارب واحفظني  
يارب من بين يدي ومن خلفي  
ومن يميني وعن شمالي ومن  
فوقي ومن تحتي حتى تردني  
الى اهلي مغفورا واجعل  
علي مشكورا وسعي متقبلا  
ولا توفي حتى تبلغني الى  
اهلي برحمتك يا رحيم الرحمن  
ذكره في البحر العميق (دما  
الخوف) اذا أصابه خوف  
في ليل أو نهار يقرأ هذه  
الآيات ولوان قرأ تأسيرت  
به الجبال أو قطعت به الارض  
أو كلم به الموتى بل لله الامر  
جميعا

فصول على حدة الآن كلها من متعلقات الاحرام مطلقا لاتعلق لها بالحج خصوصا

### باب المواقيت

جمع الميقات وهو زمان موقت أو مكان معين وإذا قال (وهي نومان زماني ومكاني) أي نوع منهما منسوب إلى الزمان وآخر إلى المكان (فالاول) وهو الزماني (شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة) أي عندنا وتسعة من ذي الحجة بليلة النحر عند الشافعي وذو الحجة كله عند مالك وبناء الخلاف على أن المراد بقوله تعالى الحج أشهر معلومات وقت أعماله ومناسكه أو وقت احرامه أو مالا يحسن فيه غير من المناسك مطلقا فان مالكا كره العمرة في بقية ذي الحجة وأباحنيها وإن صحح الاحرام به قبل شوال لكنه عدله مكروها وانما يسمى بعض الشهر شهرا عند الجمهور إقامة لبعض مقام الكل أو إطلاقا للجمع على ما فوق الواحد مع السكوت عن الكسر (ومن أحكامها) أي ومن أحكام المواقيت التي من جعلها الميقات الزماني فكان حقه أن يقول ومن أحكامه ولا يبعد أن يقال المعنى ومن أحكام أشهر الحج (صحة أعمال الحج فيها) أي من طواف القدوم وسعي الحج ونحوهما (ومنها عدم صحة شيء من أفعاله الواجبة) وكذا السنن والمسحبة (قبلها سوى الاحرام) فإنه يجوز عندنا مع الكراهة ولا يجوز عند الشافعية لكونه ركنا عندناهم وشرطا من وجه عندنا (فلو أحرم به) أي بالحج وأوقبل الأشهر (وطاف) أي أكثر طواف القدوم (وسعى) أي بعد الطواف (له) أي للحج (في شوال يقع سعيه) أي يعتبر (عن سعي الحج) ويجهل طوافه للقدوم من سن الحج أو واجباته على ما قبل (وأوفل ذلك) أي ما ذكره (في رمضان لم يجوز) عندنا وكذا لو كان أكثر طوافه في رمضان وأقله في شوال فإنه لم يجوز وكذا لو كان سعيه قبل طواف القدوم ولو في شوال (ومنها اشتراط وقوع الوقوف فيها) أي في الجملة (فلو اشتبه عليه يوم عرفه فوقفوا) أي في يوم ظنوا أنه يوم عرفه (فأذاه يوم النحر جاز ولو ظهر أنه الحادي عشر لم يجوز) لما ساقى في محله أو وقعه في زمانه (ومنها اشتراط وجود أكثر أفعال العمرة) الصواب أكثر اشتراط طواف العمرة (فيها الصحة التمتع وكذا القران) يستعمل الرفع والخفض أي حكمه أو وكذا بشرط لصحة القران وكان الأولى أن يقول والقران (ومنها الواحرم يوم النحر يحج وسعى له) أي فيه بعد طواف (ثم حج بذلك الاحرام من قابل يصح سعيه) أو قومه في الأشهر وأما احرامه فقد تقدم أنه يجوز تقدمه مطلقا (ومنها الواحرم يوم النحر بعمرته واتي بأفعالها) أي في يوم النحر وإن كان تكرر العمرة في أيام النحر (ثم أحرم) أي بعد دخوله من احرامها (في يومه يحج وحج من قابل يكون متمعا) وهل يكون مسنونا أو غير مسنون الظاهر الثاني قياسا على التمتع للمكي (وقبل لا) أي لا يكون متمعا أصلا بشرط صحة التمتع أن يكون أداء العمرة والحج في سنة واحدة على قول الأكثر صرخ به غير واحد وكذا ذكره في الكبير (ومنها جواز صوم التمتع والقران) أي بالثلاثة (فيها الاقبلا) أي ولا بعدها حتى لا يجوز في أيام النحر كلها الحرمه الصوم فيها (ومنها كراهة العمرة فيها للمكي) أي إذا حج من طامه لأنه ممنوع عن التمتع والقران دون الآفاقي ولأن العمرة جائزة في السنة كلها إلا أنها كرهت يوم عرفه إلى آخر أيام التشريق وقبل تكرره العمرة للمكي فيها مطلقا ووجه غير ظاهر نقلا (والشأن المكاني وهو يختلف باختلاف الناس وهم في حق المواقيت) أي المكانية (اصناف ثلاثة أهل الاتفاق) أي حقيقة

قل من يكثركم بالليل والنهار من الرخن بل هم من ذكر ربهم معرضون لا يجزئهم الفزع الأكبر وتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذي كنتم توعدون أن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا اتسزل عليهم الملائكة الاتخافوا ولا نخزنا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون الله لا اله الا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما في السموات وما في الارض من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون



أو حكمها وهو من يكون خارج المواقيت ( وأهل الحل ) وهو من كان داخل الميقات فوق الحرم ( وأهل الحرم ) من المبكى وغيره

فصل في مواقيت الصنف الأول وهم كل من كان منزله خارج المواقيت وكذا كل من خرج اليهم وضار لمخفائهم ( فمقات أهل المدينة ) وكذا من مر بها من غير أهلها ( ذو الحليفة ) بالنص غير وبهذا المكان آبار تسمى العوام آبار على قيل لأنه رضى الله عنه قاتل الجن في بعض تلك الآبار وهو كذب من قاله ذكره ابن أمير الحاج ( ولاهل مصر والشام والمغرب من طريق تبوك ) بفتح فضم غير منصرف وقيل منصرف وهي على ما في القاموس أرض بين الشام والمدينة ( الجحفة ) بضم الجيم وسكون الحاء ( وهي بالقرب من رابغ ) بكسر الموحدة وأدبين الحرم من قرب البحر ( فن الحرم من رابغ ) وهو الموضع الذي يحرم الناس منه على يسار الذهاب إلى مكة ( فقد أحرم قبلها ) أي قبل الجحفة لأنها متسأخرة عنه فيحوز التقدم عليها ( وقيل الاحوط ) أي الموجب للوجوب ( أن يحرم من رابغ أو قبله لعدم التيقن بمكان الجحفة ) وذلك لأنها كانت قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهيمة فنزل بنو عبيد وهم اخوة عاد وكان اخرجهم العماليق من يثرب فجاءهم سيل فاجتفهم الجحاف فسميت الجحفة ( ولاهل نجد البين ) بالاضافة وكذا قوله ( ونجد الجحاف ونجد تهامة ) بكسر الواو ( قرن ) بفتح فسكون وهي قرية عند الطائف واسم الوادي كله وغلط الجوهرى في تحريكه وفي نسبة أويس القرني اليه لأنه منسوب الى قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده كذا في القاموس ( وباقى أهل اليمن وتهامة يلقون ) ويقال ألم جبل على مرحلتين من مكة ( ولاهل العراق ) أي أهل البصرة والكوفة ويسمونهم أهل العراقيين ( وسائر أهل المشرق ذات عرق ) بكسر فسكون في القاموس ذات عرق بالبادية ميقات العراقيين ( والافضل أن يحرم من العقبة ) أي احتياطا ( وهي ) أي العقبة ولعله أنشأ باعتبار البقعة ( قبل ذات عرق برحلة أو مرحلتين ) أي على خلاف فيه ( وهن ) أي هذه المواقيت ( لهن ) أي لاهلن كما في نسخة والمعنى لاهل الاماكن المذكورة المختصة لهذه المواقيت ( ولان أتى عليهن ) أي على هذه المواقيت ( من غير اهلن ) أي من غير اصحاب هذه المواقيت من المواضع المذكورة ( وحكمها وجوب الاحرام منها لأحد النسكين ) أي بالاجماع مع جواز تقديمه عليها بالاختلاف ( وتحريم تأخيرها عنها ) أي لمن أراد أحد النسكين أيضا بالاتزاع وانما الخلاف ما ذكره بقوله ( لمن أراد دخول مكة أو الحرم وان كان قصد التجارة أو غيرها ) أي من ارادة الزاخرة أو دخول بيته ( ولم يرد نسكا ) أي عند دخوله فيها فعندئذ يجب الاحرام مطلقا وعند الشافعي لا يجب الا اذا قصد نسكا ( ولزوم الدم بالتأخير ) أي بتأخير الاحرام عنها زاد في نسخة ( وجوب أحد النسكين ) أي ان لا يحرم عند دخولها أو بعده الى ان دخل مكة فيلزم التلبس بعمره او حجة ليقوم بحقه حرمة البقعة ( وأعيان هذه ) أي المواقيت فقط ( ليست بشرط ) ولهذا يصح الاحرام قبلها ( بل الواجب حينها أو عندوها ) أي محاذاتها ومقابلتها ( فن سلك غير ميقات ) أي طريقه سلك في مبيقات معين ( برا أو بحرا اجتهد واحرم اذا حان ميقانا منها ) أي من المواقيت المعروفة ( ومن سلك الأبعد أولى ) فان الافضل أن يحرم من اول الميقات وهو الطرف الأبعد من

بشيء من علمه الا بما شاء وسع  
كرهه السموات والارض  
ولا يؤده حفظهما وهو  
العلي العظيم شهد الله أنه  
لا اله الا هو واللائكة وأولوا  
العلم قائما بالقسط لا اله الا  
هو العزيز الحكيم ان الدين  
عند الله الاسلام ويقرأ  
سورة الاخلاص والمعوذتين  
فانه مجرب بالدفع ما يخاف  
منه ذكره في البحر العميق  
وعن أبي موسى الأشعري  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان اذا خاف قوما قال اللهم  
انا نجعلك في نفوسهم ونعوذ  
بك من شرورهم رواه أبو  
داود

مكة حتى لا يبرشى مما يسمى ميقانا غير محرم ولو أحرم من الطرف الأقرب الى مكة جاز  
بالتفاق الأربعة (وان لم يعلم المحاذاة) فانه لا يتصور عدم المحاذاة (فعلى مرحلتين من مكة) بكثرة  
المحروسة من طرف البحر (ولو ترك وقته) أي ميقاته الذي جاوز (واحرم من آخر) أي من ميقات  
آخر وأقرب من الأول إلا أن الأول هو الأفضل (سقط عنه الدم) أي ولا يشترط في سقوط  
الدم عنه انه يعود الى ميقاته الذي تجاوز عنه بخصوصه لأن المقصود من الميقات تعظيم الحرم  
المحترم وهو يحصل بأي ميقات اعتبره الشرع المكرم يستوى فيه القريب والبعيد في هذا  
المعنى ويمكن أن يكون التقدير وأترك وقته المخصص به واحرم من ميقات آخر كالشامي إذا أحرم  
من ميقات المدني أو عكسه جاز لكن قوله سقط عنه الدم يؤيد ما قدمناه من المعنى (والمدني) أي  
ومن معناه (أن تجاوز وقته) أي تجاوز عن ميقاته المعروف بذى الحليفة (غير محرم) حال معتزضة  
بين جاز ومعلقه وهو (الى الجحفة كره وفاقا) أي بين علمائنا خلافا لابن أمير الحاج حيث قال  
هو الأفضل في هذا الزمان (وفي لزوم الدم خلاف) وفيه انه لا معنى للخلاف لجوازه مع الكراهة  
وفاقا لعله أشار الى ما في الحنفية أن من كان في طريقه ميقانا يجوز أن يتعدى الى الثاني على  
الأصح فالدم يكون متفرعا على القول المقابل للأصح (وصحح سقوطه) لأن الواجب عليه وقته  
مطلقا إذا مر به إلا انه يسقط عنه بالأحرام من غيره وهذا ظاهر كما قاله في الكبير لكن الأظهر  
أن يقال وصحح عدم وجوبه لانه إذا كان في طريقه ميقان فاسألت مخبر في أن يحرم من الأول  
وهو الأفضل عند الجمهور خروجا عن الخلاف فانه متعين عند الشافعي أو يحرم من الثاني  
فانه رخصته وقيل بل انه أفضل بالنسبة الى أكثر باب النسك فانهم إذا أحرموا من الميقات  
الأول ارتكبوا كثيرا من المحظورات بهتروا بغيره قبل وصولهم الى الميقات الثاني فيكون  
الأفضل في حقهم هو التأخير والله أعلم وهذا ما ينافي ما في البدائع من جاوز ميقانا من هذه  
المواقف من غير إحرام الى ميقات آخر جاز إلا أن المستحب أن يحرم من الميقات الأول كذا  
روى عن أبي حنيفة انه قال في غير أهل المدينة إذا مروا على المدينة فجاوزوها أي الجحفة فلا  
بأس بذلك وأحب الى أن يحرموا من ذى الحليفة لأنهم لما وصلوا الى الميقات الأول أزمهم  
بمحافظة حرمة فيكره لهم تركها انتهى ومثله ذكره القدروي في شرحه وبه قال عطاء وبعض  
المالكية والحنابلة ووجه عدم التنافي أن حكم الاستصحاب المذكور نظرا الى الاحوط  
خروجا عن الخلاف في المسئلة والمسارة والمبادرة الى الطاعة في التقديم وأن قوله الأفضل  
التأخير بناء على فساد أهل الزمان وكثرة مباشرة العصيان ومثله قولهم التقديم على الميقات  
أفضل حتى قال بعض السلف من أقام الحج الأحرام من ديرة أهله لئلا يكتنه مقيد بين يكون  
مأمونا من الوقوع في محظورات إحرامه إلا أن قول أبي حنيفة في غير أهل المدينة إشارة الى أن  
أهل المدينة ليس لهم أن يتجاوزوا عن ميقاتهم المعين لهم على لسان الشارع وبه يجمع بين  
الروايتين المختلفتين عن أبي حنيفة فعنه انه لو لم يحرم من ذى الحليفة وأحرم من الجحفة أن عليه  
دما وبه قال مالك والشافعي وأحمد وعنه ما سبق من قوله لا بأس فيحمل رواية وجوب الدم على  
المدنيين وفهمه على غيرهم والله أعلم

فصل في الصنف الثاني وهم الذين منازلهم في نفس الميقات أو داخل الميقات الى  
الحرم فوقيتهم الحل أي ميقاتهم جميع المسافة من الميقات الى انتهاء الحل (للحج والعمرة وهم في

والناسي والحاكم وصححه  
على شرط الشيخين (ومن  
ابن عباس) رضى الله عنه  
قال إذا أتيت سلطانا مهيبا  
تخاف أن يسوط عليك فقل  
الله أكبر الله أكبر الله أعز  
من خلقه جيبا الله أعز  
أخاف وأحذر أهدى بالله  
الذي لا اله الا هو الممسك  
للمسموات السبع أن تقع  
على الأرض الا بأذنه من  
شر عبده ذلك وجنوده  
وأبناؤه وأشباهه من الجن  
والانس (اللهم) كن لي جارا  
من شرهم جل ثناؤك وعز  
جارك وتبارك اسمك ولا اله  
غيرك ثلاث مرات رواه

سعة) أي جواز ورخصة وعدم لزوم كفارة (مالم يدخلوا أرض الحرم) أي بالأحرام (ومن ديرة  
أهلهم أفضل) أي أهلها (ولهم دخول مكة بغير إحرام إذا لم يريدوا نسكاً ولا) أي وإن أرادوا  
نسكاً فإن نفي النفي اثبات (فيجب) أي الإحرام حينئذ وهذا قد علم مما تقدم والله أعلم وما ينبغي  
أن يعلم أن مذهب الطحاوي من أصحابنا أن من كان في نفس الميقات فهو في حكم أهل الآفاق  
ونقل عن بعض العلماء أن من كان بين الميقات والحرم فحكمه حكم أهل الآفاق أيضاً وقد قال  
سعيد بن جبير لا يجب لتارك الأحرام من الميقات وظاهره أنه جعله ركناً والمشهور عند الجمهور أنه  
واجب بغير دم ويمكن جعل كلامه على مذهب العامة بأن يقال التقدير لاجب كاملاً

فصل في الصنف الثالث وهم من كان منزله في الحرم \* كسكان مكة ومنى (فوقته الحرم للحج)  
ومن المسجد أفضل أو من ديرة أهله (والحل للعمرة) ليحصل لهم نوع من السفر وفي الجملة مشقة  
توجب زيادة الجرم إحرام المسكن من التمتع أفضل عندنا للعمرة ومن الجمرات عند الشافعي بناء  
على أن الدليل القوي أقوى وهو مذهبنا أو الدليل القوي وهو مذهبنا (وكذلك) أي مثل حكم  
أهل الحرم (كل من دخل الحرم من غير أهله وإن لم ينو الإقامة به كالمفرد بالعمرة والمتعم) أي  
من أهل الآفاق (والحلل) أي وكفيرة المحرم (من أهل الحل إذا دخله) أي الحرم لحاجة أي  
غير ارادة لنفسه (الامن دخله) أي الحرم (ناركا وقته) أي ميقاته من الحل (فيجب عليه) أي  
على الداخل من غير إحرام (العود إليه) أي إلى الحل والأحرام منه فإن لم يعد وجب عليه الدم  
والله أعلم ثم هل يأثم بترك العود فإن كان قادراً عليه نعم والأفلا لأنه لا يجب عليه دم آخر  
بترك هذا الواجب فتأمل فإنه ما أوجبوا عليه العود والتدارك العصيان الأول ليكون فعله  
على الوجه الأكمل

فصل في وقته بغير الميقات بتفسير الحال \* أي من كونه الواحد في الحرم أو الآفاق أو ما  
بينهما من غير أهلها (فيكون ميقات الآفاق الحرم) أو الحل أي إذا صار من أهلها (والمسكن  
الحل أو الآفاق) أي على حسب اختلاف حاله (والضابط فيه) أي القاصدة السكينة في هذا  
الحكم (أن من وصل إلى مكان صار حكمه حكم أهله) أي إذا كان قصده إليه على وجه مشروع  
بخلاف ما إذا كان على غير وجه مشروع بأن جاوز الميقات من غير إحرام ودخل الحرم أو خرج  
المسكن إلى الحل لأحرام الحج فإنه لا يصير حكمه حكم أهل ما خرج منه أو دخل إليه (فلو خرج  
المسكن إلى الآفاق أو الحل لحاجة فهو وقته للحج أو العمرة) أي بطريق الأفراد إذا خرج في  
الاشهر وأما أن يخرج قبلها فله القرآن والتمتع أيضاً (إذا قصد) أي في خروجه إلى الآفاق  
أو الحل (ترك وقته) أي ترك ميقاته (عدا) لا لقصد آخر بل لاجل أن يدخل الإحرام كما قدمناه  
(والآفاق أو الحل) أي المنسوب إلى ما بين الميقاتين (إذا دخل مكة أو الحرم فهو وقته) أي  
فالحرم صار ميقاته (للحج والحل للعمرة إذا قصد) أي بالمجاورة (ترك وقته) أي عدا (بأن  
دخل لاجل الإحرام لا غير) أي لا غير الإحرام من المقاصد في الخروج

فصل في مجاوزة الميقات بغير إحرام من جاوز وقته \* أي ميقاته الذي وصل إليه سواء  
كان ميقاته الموضوع المين له شرطاً أم لا (غير محرم) بالنسبة إلى الحال (ثم أحرم) أي بعد المجاوزة  
(أو لا) أي لم يحرم بعدها (فعليه العود) أي فيجب عليه الرجوع (إلى وقت) أي إلى ميقات

ابن أبي شيبة (وعن يحيى بن  
سعيد) قال أمرني رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فرأى  
عفريتاً يطلبه بشعلة من نار  
كما التفت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم رآه فقال  
جبريل أهلاً أعلين كلمات  
تقواهن إذا قلنهن طفت  
شعلته وخرميناً فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم بلى فقال  
جبريل أعوذ بوجه الله  
الكريم وبكلمات الله  
النامات التي لا يجاوزهن  
بر ولا فاجر من شر ما ينزل  
من السماء وشر ما يعرج  
فيها وشر ما ذرأ في الأرض  
وشر ما يخرج



من المواقيت ولو كان اقربها الى مكة ولم يتعين عليه العود الى خصوص ميقاته الذي تجاوز  
 عنه بلا احرام الا في رواية عن ابي يوسف فلاولى ان يحرم من وقته كما صرح به في المحيط خروجا  
 عن الخلاف (وان لم يعد) اي مطلقا (فعليه دم) اي لجماوزة الوقت (فلو احرم آفاقي داخل الوقت)  
 اي في داخل الميقات (واهل الحرم) اي اخر موآل من الحل للحج ومن الحرم للعمرة واهل  
 الحل من الحرم) اي على عكس ما عين لهم من الوقت (فعليه العود الى وقت) اي ميقات شرعى  
 لهم لا ارتفاع الحرم وسقوط الكفارة (وان لم يعودوا فعليه الدم) والاعم لازم لهم (فان حاد) اي  
 المتجاوز (قبل شروعه في طواف) اي من طواف نك كطواف عمرة وقدم (او وقوف) اي  
 في وقوف بعرفة (سقط) اي الدم (ان لم يمه) اي من الميقات على فرض انه احرم بعده والا  
 فلا بد ان ينوي ويأبى ليصير محرم ما حيثنذ وقبل يسقط عنه بمجرد العود وان لم يلب (وان حاد) اي  
 المتجاوز الى الوقت (بعد شروعه) اي في احدهما (كأن استلم الحجر) الاولى كأن نوى الطواف  
 سواء استلمه او لا وسواء ابتداء منه ام لا بل الصواب ان يقال بأن نوى فانه ليس له ولسا بعده نظير  
 في الباب (او وقف بعرفة) اي من غير طواف قدوم (لا يسقط) اي الدم (والعود الى ميقاته) اي  
 الذي تجاوزه (افضل) اي ولو كان بعد الخروج من الخلاف السابق ولان الاجر على قدر المشقة  
 (وليس) اي العود المذكور (بشرط) اي في سقوط الدم على ظاهر الرواية خلافا لابي يوسف في  
 رواية (بل اليه) اي الرجوع الى وقته (وغيره) اي غير وقته (سواء في سقوط الدم ومن جاوز وقته)  
 اي الذي وصل اليه حال كونه (يقصد مكانا في الحل) كبستان بنى صامرا أو جدة أو حدة مثلا بحيث  
 لم يمر على الحرم وليس له عند الجماوزة قصد أن يدخل الحرم بعد دخول ذلك المكان (ثم بداه)  
 أي ظهر رأي حادث (أن يدخل مكة) أي أو الحرم ولم يرد ذلك كما حيثنذ (فله أن يدخلها) أي مكة  
 وكذا الحرم (بغير احرام) وفيه اشكال اذ ذكر انه قها في حيلة دخول الحرم بغير احرام أن يقصد  
 بستان بنى صامرا ثم يدخل مكة وعلى ما ذكره المصنف وقرناه لم تحصل الحيلة كالا يخفى فالوجه في  
 الجملة ان يقصد البستان قصدا أو لا يضره قصده دخول الحرم بعده قصد احتيا أو صار ضيا  
 كما اذا قصد مدنى جسدة لبيع وشراء أو لا يكون في خاطره أنه اذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانيا  
 بخلاف من جاء من الهند مثلا بقصد الحج أو لا وإنه يقصد دخول جدة نهارا أو قصد بيع وشراء  
 لا يقال فصار كذهب الشافعى أنه اذا كان قصده الاصل أحد النساكين يجب عليه الاحرام  
 والا فلا فانا نقول هذا الذي ذكرنا فيما اذا لم يقصد أو لا في دخوله أرض الحرم فانه اذا قصد دخوله  
 بغير احرام يجب عليه دم اهتك حرمة الحرم والله اعلم (ومن دخل) أي من أهل الآفاقي (مكة)  
 أو الحرم (بغير احرام فعليه أحد النساكين) أي من الحج أو العمرة وكذا عليه دم الجماوزة أو العود  
 (فان حاد الى ميقات من طاه فاحرم بحج فرض) أي اداه (أو قضاء أو نذر أو عرفة أو قضاء)  
 وكذا عرفة سنة ومسحبة (سقط به) أي تلبيته للاحرام من الوقت (مالم يمه بالدخول من النساك)  
 أي الغير المتعين (ودم الجماوزة وان لم ينو) أي بالاحرام (عسا زمه) أي بالخصوص لان المقصود  
 تحصيل تعظيم البقعة وهو حاصل في ضمن كل ما ذكره وهذا استحسان والقياس ان لا يسقط ولا  
 يجوز الا ان ينوي ما وجب عليه لدخول وهو قول زفر كما لو تحوات السنة فانه لا يجوز به بالاتفاق  
 عما زمه الاتيين النية ولعل الفرق بين الصورتين عند الاثمة الثلاثة ان السنة الاولى كالعمارة

منها ومن فتن الليل والنهار  
 ومن طوارق الليل والنهار  
 الا طارقا يطرق بخير بارحمن  
 رواه الامام مالك في الموطأ  
 هكذا رواه النسائي في مسنده  
 من حديث عبد الله بن مسعود  
 (دعاء الكرب والهم والغم)  
 عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كان يقول  
 عند الكرب لا اله الا الله  
 العظيم الجليل لا اله الا الله  
 رب العرش العظيم لا اله الا  
 الله رب السموات والأرض  
 ورب العرش الكريم رواه  
 البخاري ومسلم وان توقع  
 بلاه أو أمرا فهو لا حسنة

لما التزمه فيندرج في ضمن مطلق النية ومقيد بها بخلاف السنة القابلة لأنها ليست ماسا ذكرناه  
قابلة (وان لم يعد الى وقت) أي بل أحرم بعد المجاوزة (لم يسقط الدم وأولم يحرم من ماله) أي لذلك  
النسك (لم يسقط) أي ماله (الآن ينوي عماله) أي خصوصا (بالدخول) أي بسبب دخوله  
(بغير حرام) أي حينئذ (أو دخلها مرارا) أي بغير إحرام (فعليه لكل دخول نسك حج أو عمرة)  
بيان للنسك وكذلك لكل دخول دم مجاوزة ومن وههم عدم وجوب الدم إذا لم يرد أحد النسكين  
كما حسب الايضاح شرح الاصلاح فقد خالف الصواب فانه مخالف لاطلاق الاصحاب بأن  
من جاوزه فأحرم يجب عليه دم المجاوزة ان لم يعد الى الميقات (فان أحرم) أي المتجاوز من  
الميقات مرارا (من ماله بفرض أو نذر فهو) أي فأحرامه معتبر (من الاخير منها) أي من  
التجاوز الاخير من المرات (وعليه قضاء البقية وان لم يحرم من ماله فكما امر) أي من التفصيل  
الذي سبق (وإذا جاوز كافر فأهلا أو صبي فبلغ أو مجنون فأفلق ثم أحرم من حيث هو) أي من حيث  
وصل بعد تغيره من حال عدم التكليف اليه (وإلى مكة أجزأه) أي أحرامه (ولادهم عليه) لانه  
صار من أهل محل إحرامه والمجاوزة وقعت له في غير حال تكليفه (والعبد إذا جاز) أي من غير  
إحرام وكذا إذا باشر محظورا آخر مما يجب فيه كفارة مالية وهو بالغ (ثم عتق فعليه دم) أي  
بعد عتقه (وكذا لو لم يعتق ويؤديه بعد العتق) وهذا فرع غريب وحكم عجيب حيث لا يتصور  
أن يؤديه بعد العتق إذا لم يعتق اللهم الا أن يشكك ويقال التقدير ثم عتق بعد مجاوزته فورا  
وكذا لو لم يعتق أي حينئذ ويؤديه بعد العتق إذا عتق

باب الاحرام

وهو الدخول في التزام حرمة ما يكون حلالا عليه قبل التزام الاحرام بالنية والتلبية (شرائط  
صحته) أي صحة الاحرام (الاسلام) وتقدم عليه الكلام (والنية والذكر) (والاولى أن يقول  
والتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر) (أو تقليد البدنة) أي مع السوق وفيه ان النية والتلبية  
نفس الاحرام وحقيقة شرطه بل الاحرام شرط للنسك والنية من فرائض الاحرام إذ  
لا ينعقد بدونها اجابا وان لم يكن كذلك التلبية أو ما يقوم مقامها من فرائض الاحرام عند اصحابنا  
لانهم صرحوا أنه لا يدخل في الاحرام بمجرد النية بل لابد من التلبية أو ما يقوم مقامها حتى  
لو نوى ولم يلب لا يصير محرما وكذا لو أبى ولم ينو وعن أبي يوسف انه يصير محرما بمجرد النية وهو  
مذهب الشافعي ومن تبعه وعلى المذهب انه يكون شارعا عند وجودهما هل يصير محرما بالنية  
والتلبية جعيا أو بأحدهما بشرط وجود الآخر فالمتقدم ما ذكره حسام الدين الشهيد انه يصير  
شارعا بالنية لكن عند التلبية لا بالتلبية كما يصير شارعا في الصلاة بالنية لكن عند التكبير  
لا بالتكبير (وتعين النسك ليس بشرط) بل يكفي في صحته أن ينوي بقلبه ما يحرم به من حج أو عمرة  
أو قران أو نسك من غير تعيين (فصح) أي إحرامه (مبهما) وان كان لابد من أن يصير مبينا  
ومعينا (وبما أحرم به الغير) أي معلقا به كما في حديث علي كرم الله وجهه حيث قال أحرم  
بما أحرم به النبي صلى الله عليه وسلم (وشرط بقاء صحته ترك الجماع) أي قبل الوقوف في الحج وقبل  
الطواف في العمرة لان الجماع حينئذ مفسد لهمسا وفي حديثك المفسد شرطا مسامحة لا تحق لان  
الشرط هو الفرض المتقدم على الركن سواء براد بقاءه الى آخر الفعل أولا كالطهارة والنية

الله ونعم الوكيل على الله  
فولكنار واه التزمه ذي (وان)  
استصعب عليه شيء قال  
الله لا سهل الا ما جعله  
سهلا وانت تجعل الحزن  
أزهدت سهلا رواه ابن  
حبان (وإذا) عطس فليقل  
الحمد لله رب العالمين على كل  
حال فقد روى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ذلك  
ومن قال ذلك عند كل عطسة  
لم يجد وجع ضرر ولا آفة  
أبدار رواه ابن أبي شيبة وروى  
عليه من سمع يهديكم الله  
ويصلح بالكم رواه البخاري  
أورحنا الله وإياكم ويفقر  
لنا وإياكم

في الصلاة وكذا ترك الارتياد مطلقاً (وشرط بقائه) أي بقاء الاحرام على حاله من غير فضه (ان لا يدخله) أي الاحرام بحجة أو عمرة أخرى (على جنسه) أي من احرام بحجة أو عمرة سابقة (قبل اقام الاول) أي قبل اتمام العمل المتعلق بالاحرام الاول وخروجه عن أعماله جميعاً (وكذا على خلاف جنسه) بأن يكون الاحرام الاول بحج أو عمرة والثاني على خلافه (في صور) أي خاصة (تأتي) أي سبأني بيانها واحكامها من الرضى وما يترب عليه من الدم في باب اضافة أحد النسكين الى الآخر (وواجباته) أي واجبات الاحرام (كونه من الميقات وصونه من المحظورات) أي باعتبار انجبار تركها بالدماء والكفارات فلا ينافي أن ترك المحظورات من المفروضات (وسننه كونه) أي كون احرامه بالحج لا مطلق احرامه لقيد بقوله (في أشهر الحج) أي لا قبلها فانه مكروه عندنا غير جائز عند الشافعي (ومن ميقات بلده) أي ان مره بكافي نسخة صحيحة لان الواجب هو الاحرام من الميقات ويصح من غير الميقات أيضاً السنة أن لا يعدل من خصوص ميقات بلده او طريقه وهذا عام لمطلق الاحرام وكذا قوله (والغسل) وهو سنة الاحرام مطلقاً (او الوضوء) أي في النيابة عنه لكن عند اعادة صلاة ركعتي الاحرام ثم هذا الغسل للنظافة في الاصل حتى يلزم الحائض والنفساء ولا يقوم مقامه الغتم بخلاف الحديث اذا اراد ان يصلي صلاة الاحرام (وابس ازار ورداء) فالأزار من الحقوق والرداء من الكتف ويدخل الرداء تحت البدن ويلقيه على كتفه الايسر ويبقى كتفه الايمن مكشوفاً كذا في الخزانة ذكره البرجندى في هذا المحل وهو موهوم ان الاضطباع يستحب من اول احوال الاحرام وعليه العوام وايس كذلك فان محل الاضطباع المسنون انما يكون قبيل الطواف الى اتمائه لا غير (والتنطيط) أي استعمال الطيب في البدن والتوب قبل الاحرام سواء بقي جرمه بعده او لم يبق وفي الاول خلاف (وأداء الركعتين) أي سنة الاحرام (الافى وقت الكراهة) أي كراهة الفرض أو النفل (وتعيين التلبية) أي الواردة في الروايات الحديثية من غير زيادة ونقصان وقيل ان زاد جاز بل أحب (وتكرارها) أي ثلاثاً في كل ما ذكرها (ورفع الصوت بها) شهادة الارض والجرو والمردو الشجره المرأة فان صوتها عورة فيجب صونها (ومستحباته ازالة التفت) أي ما يوجب الوسخ (قبل الغسل) بيان الافضل والافهم من السنن قبل الاحرام مطلقاً (كقلم الاظفار) أي اظفار اليد والرجل (وتنف الابط) أي شعره وينوب عن التنف الافضل لمن اعتاده حلقه (وحلق العانة) ويقوم مقام التنف والطلق ازالة الشعر بالنورة (ونية الغسل الاحرام) فان مطلق النية يكفي لحصول أصل السنة وكذا نية غسل الجنابة أو الحيض (وابس ثوبين) أي ابيضين كافي نسخة (جديدين) أي غير ملبوسين قياساً على الكفن أولهما لم يعص الله فيهما (أو غسيلين) تبعيداً عن النجاسة وتنزيهاً عن الوساخة فيقيدان اصل لبس الأزار والرداء سنة وبقية الاوصاف مستحبة (والنعلين) أي ولبس النعلين وأن يجوز لبس غيرهما مما لا يستر الكعبين في وسط الرجلين (والنية باللسان) لان المعتمد المشروط هو قصد الجنان وان جرى على لسانه خلاف ما نوى بقلبه فلا عبرة به (ونيته بعد الصلاة) أي على تقدير انه صلى (بالفصل) أي بالفاصلة كثيرة (جالسا) أي حال كونه جالساً قبل ان يقوم أو يركب أو يمشي (وسوق الهدى) أي بعته والتوجه معه والهدى شامل الابل والبقر والغنم (وتقليده) أي

رواه مالك في الموطأ (واذا)

ابن علي بالدين قال اللهم اكفني بحلالك من حرامك وأغنني بفضلك عن سواك اللهم فارج اللهم كاشف الغم مجيب دعوة المضطرين رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما أنت نرجو نحن فارحني رحمة تغنيني بها من رحمة من سواك رواه الترمذي أو يقول اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وترزق من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير انك على كل شيء قدير رحمن الدنيا والآخرة

تقليد الهدى تطوعاً أو غيره لكنه مقيد بالابل والبقر والحاصل ان تقليد الشاة ليس بمنتهى اجاباً والابل والبقر يقبلان اجاباً والتقليد هو أن يربط على عنق البدنة قطعة نعل أو شئ من النعل أو عروة من اداة أو لحاء شجرة أو قشرها ونحو ذلك مما يكون علامة على انه هدى قال الكرمانى ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله اكبر لاله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد (وتقديم الاحرام على وقته) أى ميقاته (المكائى) لا فاقى (ان ملك نفسه) أى بالاحرام من اذن المحظورات والحفظ من المحذورات

فصل فى محرماته أى محرمات الاحرام (وهى كثيرة وسيأتى بعضها) أى فى المحظورات مفصلاً (ومنها تأخير الاحرام عن المقات) فان الاحرام منه واجب بقوله (وترك الواجبات) تعميم بعد تخصيص (و) اما قوله (ارتكاب المحظورات) أى المحرمات المقيدة بحال الاحرام من بين الحالات (والاستفاد بها) أى الارتفاق بالمحظورات واوبى ارتكاب المباشرة بأن يكون اكراها أو نسياناً أو خطأ أو جهلاً لافائه بفدفع الاثم مع تحقق الكفارة (واما فسدده فالجساع) أى الخفى (قبل الوقوف) أى فى الحج وقبل الطواف فى العمرة بخلاف ما بعد هما وزاد فى نسخته (ومبطله الرد) أى الارتداد مطلقاً (للاجنون والاعمى) أى الجانثان بعد الاحرام أو بعد الاقسام (وما نهى عن المضى) أى مضى مثالبه وشارعه (فى وجبه) بفتح الجيم أى مقتضاه من أدب النسك الذى احرم به (فوت الوقوف) أى فى الحج (أو الحصر) أى حبس البدن وغيره فى الحج والعمرة وسيأتى حكمهما (ورافعه الرضى) على ما سيأتى بفسانه (ومن مكروهاته تقديمه على وقته الزمانى مطلقاً) أى سواء ملك نفسه او لم يملكها للخروج من الخلاف (وعلى المكائى ان يملك نفسه) والا فلا احرام من ديرة اهله الفضل وقيل ازومه وتضييقه اكل (والاحرام بالاغسل) حتى للحائض والنفساء (او وضوء) أى نيابة عن الغسل لمن اراد الصلاة (وترك كل سنة) أى الابدن وعدم قدرة وهو تعميم بعد تخصيص (واحرام القارن بالحج قبل العمرة) فان السنة فى حقه ان يحرم بالعمرة قبل الحج حتى فى النية (والجمع بين النسكين المتحدن) كحجتهن وعمرتهن (مطلقاً) أى لا فاقى وغيره بخلاف (وبين المختلفين) كالقران والتمتع (المكئى) خلافاً لما فى رحمه الله

فصل فى حكم الاحرام أى بعد صحته (ازوم المضى) أى باقامه وبفسره قوله (وعدم امكان الخروج منه الا بعمل النسك) أى جنسه (الذى احرم به) أى من حج أو عمرة وان كانا فليدين (وان افسده) أى الاحرام بالجماع (الافى الفوات) هذا استثناء من الاستثناء وما بينهما اجلة اعتبار اضيق من شرطية ووصفية والمعنى لا يخرج من الاحرام بشئ الا بعمل نسكه فى جميع الحالات الا فى حال فوات الحج بفوات وقوفه (فيعمل العمرة) يخرج من احرامه (والاحصار) أى والا فى حال الاحصار فى الحج والعمرة (فيذبح الهدى) أى يخرج (والجمع) أى والا فى الجمع (بين النسكين فبنية الرضى مع ترك الاعمال فى صور) أى فى بعض الصور المفروضة من المسائل (وبالشروع فى الاعمال فى اخرى) أى فى صور اخرى (واو بلائية الرضى فى صور) كسيأتى تفصيلها فى محالها (ووجوب القضاء) بالرفع عطقاً على ازوم (اذا خرج بغير فعل ما احرم به) كفى الفوات والاحصار (او بفعله فاسداً) كفى الجماع المذكور (قبل

تعطيهما من تشاء وتمنع  
منهما من تشاء رحمة  
تفني بهما من رحمة من  
سواله صلى الله عليه  
وسلم ما ذروا الطهرانى  
فى مجمع المصنف (واذا)  
انقلبت دابته فليقل يا عباد  
الله احسبوا فان الله عز  
وجل سبحانه واراد ابن  
السنى قال الامام النووى  
رضى الله عنه انه جرب هذا  
فى دابة انقلبت وعجزوا عنها  
فقال يا عباد الله احسبوا  
نوقفت بمجرد ذلك (وحكى)  
شيخنا أبو محمد بن أبى اليسر  
انه جربه فقال له فى بغلة  
انقلبت فوقفت فى الحال  
(واذا) صعبت

الافى المظنون ( اى الافين شرع باحرام يظن انه عليه ( اذا احصر ) فانه لا يجب حينئذ عليه  
القضاء لانه لا يجب عليه الاداء كما فى الصلاة والصوم ولكن هذا الحكم مقيد بحال الاحصر  
لانه اذا احصر وتخلل بالدم لا يمتنع الى الافعال للخروج فلا يلزم القضاء بخلافه اذا كان  
احرامه على غيره وجه الظن ثم احصر فانه يجب عليه القضاء عندنا خلافا للشافعى وأما الواحرم  
بحسب أو غيره على ظن انه عليه ثم تبين انها ليست عليه يلزم المضى بخلاف الصلاة والصوم  
لصوم قوله تعالى واتقوا الحج والعمرة لله ولانه لم يشرع فسخ الاحرام ابدا بالدم والقضاء  
ونكاح بدل على لزوم المضى مطلقا بخلاف المظنون فى الصلاة على ما حقه ابن الهمام ( وشي  
الخروج منه ) اى من احرام العمرة والحج فى الجملة ( الخلق او النقص ) اى قدر ربع شعر  
الرأس ( فى وقته ) وهو باعتبار صحته بعد طلوع الفجر فى الحج وبعد اكمال الطواف فى العمرة واما  
باعتبار وجوبه فوقته بعد الرمي فى الحج وبعد السعى فى العمرة واما باعتباره ارجوازه فوقته طول  
عمره ( الا اذا تعذر ) اى الخلق أو بدله بأن لا يوجد حلق أو آلة أو وجود الكفن فى الرأس علة  
مانعة من الخلق ( فيسقط ) اى النخل ( بلا شيء ) اى من وجوب دم أو صدقة واما اذا لم يكن  
فى الرأس شعرا أو يكون فيه عقر فيجب أو يستحب امرار موسى عليه ( الا فى الرض كامر )  
فانه يخرج من الاحرام بدون الخلق وما يقوم مقامه ( وتحويل زوجته ) اى والا فى تحويل زوجته  
( ومملوكة ) اعم من عبده وجاريته ( بفعل محظور ) اى محظور ما كفى نسخته اى محظور من  
محظورات الاحرام كالجاء للمرأة والحارية والتطيب والخلق ونحوهما لهما ولا غيرهما ( فانه )  
اى المحرم من الزوجة والمملوكة ( يخرج منه ) اى من الاحرام ( بالخلق ) اى ولا نقصير بل  
بفعل ذلك المحظور

فصل فى الاحرام فى حق الاما كن كى اى باعتبار اصحابها ( على وجوه ) اى انواع مختلفة  
الاحكام ( الواجب ) اى منها الواجب كون احرامه ( من اى ميقات كان ) اى سواء كان ميقات  
بلده او غيره ( والسنة ) اى والشريعة المقررة ان يكون احرامه ( من ميقات بلده ) اى دفعها  
للخرج عن الامة فلا ينافيه قوله ( والافضل من ديرة اهله ) لانه من باب المبادرة الى الطاعات  
والمسارعة الى الخيرات ولما فسره بعض السلف قوله تعالى واتقوا الحج والعمرة لله ( والافضل  
كل ما قدمه على وقته ) اى من غير ديرة اهله قبل وصول ميقاته لكن بشرط كونه فى اشهر  
الحج ( والحرام ) اى المحرم ( تأخير من الوقت ) اى الميقات المعينة ( والمكروه تجاوز وقته  
الى ادنى منه ) اى اذا كان فى طريقه ميقاتان وهو بمن يملك نفسه بالحفظ عن المحظور والافتقار  
سبقي ان تأخيره الى الميقات الثانية افضل من احرامه فى الميقات الاولى ( ويصح فى الكل ) اى  
ويصح الاحرام فى جميع الصور الموافقة والمخالفة حتى فى المحرم مما تقدم الا انه يجب فيه  
الدم ( فلا يشترط لصحته ) اى لصحة الاحرام ( مكان ولا زمان ) خلافا للشافعى فى الثاني فان  
الاحرام ركن عنده فلا يصح قبل وقته وشروط عندنا فيصح الا انه يكره سواء ملك نفسه ام لا  
وكذا لا يشترط اى لصحة الاحرام ( هيئة ) اى صورية ولا حلة فلو احرم لا بدس الخيط او بجماعها  
انعقد فى الاول صحيحا ) اى ويجب عليه دم ان دام ايسه يوما والافسدة ( وفى الثاني فاسدا ) اى  
انعقد حال كونه فاسدا فيعمل ما يعمل مفسد الحج من المضى فيه ثم قضائه من قابل وفى المطلب

عليه دابته عمل بالاثرو هو  
ماروينا من ابي عبد الله  
يونس بن عبيد بن دينار  
التابعي المشهور وقال ليس  
رجل ما يكون على دابة  
صعبة فيقول في اذنها اذني  
ذين الله يبعثون وله اسلم من  
فى السموات والارض طوما  
وكرهاوا اليه ترجعون الا  
وقفت بان الله تعالى  
رواه ابن السني ( واذا )  
عصفت الريح بقة - ولله  
اى أسألك خيرها وخير ما  
فيها وخير ما أرسلت به  
وأعوذ بك من شرها وشر  
ما فيها وشر ما أرسلت به  
رواه مسلم والترمذي  
والنسائي والطبراني



الفائق عن السفائق لو أحرم مجامعها بفساد جود ويلزمه المضى فيه هكذا أطلق وقيل ما ذكرنا  
في الصوم أنه ان نزع في الحال لم يفسد أحرامه والافساد انتهى ومعنى في الحال أنه لا يتبع منه  
الادخال بعد تحقق التلبس والتلبس فان الاخراج لا يسمى جساماً من كل وجهه فهو بمنزلة خلع  
الثياب فانه لا يسمى لباساً لكنه لا يتخلو عن التلبس والمباشرة بالكلية ولعل هذا هو وجه الاطلاق  
والقياس على الصوم قد يقال انه مع الفارق لان امر الصوم مما سويح فيه جاع الناس بخلاف  
حال الاحرام والله أعلم بالارام

فصل في وجوه الاحرام \* اي انواعه بالنسبة الى الخاص والعام وهي أربعة  
(قران) وهو الجمع بين العمرة والحج (وتتبع) اي بانتفاع المحظورات بين تحلل من العمرة وبين  
احرامه بحج اذا لم يسبق الهدى (وافراد بحجة) اي سواء أتى بعمرة بعدها أو قبلها لكن في غير  
الاشهر (أو عمرة) اي سواء حج قبلها أو بعدها لكن لم يقع في شهره أو لم يحج أصلاً أو من غير حج  
أو قبل وقته (وافضلها الاول) اي القران وهو اختيار الجمهور من السلف وكثير من الخلف  
(ثم الثاني) اي التمتع وهو افضل عند الامام احمد بن حنبل (ثم الثالث) اي الافراد بالحج وهو  
الافضل عند الامام مالك والشافعي (ثم الرابع) وفيه انه لا وجه للافضلية في حق افراد العمرة  
بل الافضل عند القائل بأفضلية افراد الحج هو ان يفرّد الحج ويفرد العمرة أيضاً والافضل خلاف  
ان الانسان بالعبادتين افضل من الاكتفاء بواحدة على سبيل الانفراد (وهذه الوجوه) اي  
الاربعة (هي المشروعة) اي في الجملة لكن في جوازها تفصيل بالنسبة الى اهل الامكنة ولذا  
قال (الاولان) اي القران والتمتع (للا كافي) اي جائزان أو مشروحيان له (والاخيران) وهما  
الافراد ان المذكوران (مطلقاً) اي لمطلق الناس من الاكافي والمكفي لقوله تعالى ذلك اي  
التمتع وفي معناه القران لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام ثم هذا حكم وجوه الاحرام  
المشروعة المأمورها في الجملة (واما المنهى عنها) اي من انواع الاحرام المنصورة (فالجمع بين  
الجنين) اي باحرام واحد او بادخال واحدة على اخرى قبل الفراغ من الاولى (او العمرة) اي  
بينهما كذلك وهما نهى تحریم فوجب عليه الرضى ودمه على ما سأل في محله (وادخال العمرة  
على الحج مطلقاً) اي للا كافي وغيره لكنه نهى تنزيه الا كافي ونهى تحریم للمكفي قال الشافعي  
رحمه الله لو احرم من الميقات بحجة ثم احرم بعمرة قبل ان يطوف كان قارناً وهو قول الشافعي  
لقوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ولو احرم بعمرة بعد ما طاف طواف القدوم كان قارناً  
ايضاً ويلزمه في هذه دم جبر على الصحيح انتهى واما بالصورة الاولى فيصير قارناً مسيئاً عليه دم  
شكر ونحن ننزه فعله صلى الله عليه وسلم من هذا النوع بل نقول انه نواهياً معاً ونهى بالعمرة  
اولاً ثم بالحج والله اعلم ولذا قال (وادخال الحج على العمرة للمكفي خاصة) الا انه يضح اذا هما  
ويكون قارناً مسيئاً يجب عليه دم جبر لا شكر (وكذا القران) اي الجمع بين النسيك معاً او  
باحرام عمرة ثم بحج من غير تحلل بينهما (والتمتع) وهو الاثنان بالحج بعد فراغ العمرة بشرط  
وقوعهما في اشهر الحج (له) اي منهى للمكفي خاصة لما سبق وعلى ما تقدم حكمه (واما تفسير  
الوجوه الاربعة فان افراد الاحرام بالحج) اي ولم يدخل عليه شيئاً (ففرّد) اي فهو مفرد وجه افراد  
(وان افراد العمرة) اي ولم يدخل عليه شيئاً (فما في اشهر الحج او قبلها) وهو شامل لما بعدها (الا انه

في كتاب الدعاء وزاد الله  
اجعلها رباحاً ولا تجعلها  
ربحاً اللهم اجعلها راحة  
ولا تجعلها عذاباً (واذا)  
خاف ضرر المطر قال اللهم  
حو اليها ولا علة الله على  
الاسكام والظراب والادوية  
ومنابت الشجر متفق عليه  
(واذا) سمع الرعد قال اللهم  
لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا  
بغضبك وما كنا قبلك ذلك  
رواه الترمذي ويقول  
سبحان الذي يسبح الرعد  
بحمده والملائكة من  
خيفته رواه مالك في الموطأ  
(واذا) رأى الهلأل قال  
الله أكبر الله أكبر اللهم

اوقع اكثر اشواط طوافها (اي العمرة فيها) اي في الاشهر وكذا اذا وقع من غير اختياره  
 بامسكان وغيره (اولا) اي لم يوقع اولم يقع اكثر اشواط طوافها فيها (الثاني مفرد بالعمرة والاول)  
 اي وهو الذي اوقع اكثر اشواط طوافها فيها (ايضا كذلك) اي مفرد بالعمرة (ان لم يحج من  
 حامي) كافتنا منا (او حج) اي من حامي (والم) اي نزل (بأهله) اي الكائن بالآفاق (المسا ما صححها)  
 بأن يكون ما بين الاحرامين (وان لم يلب بينهما) وهو ظاهر (أو لم الما ما فاسدا) بأن لم بأهله حال  
 كونه محرما يحج (فتفتح) اي مسنون (ان لم الفساد) اي في عمرته او حجه (والا) اي فاني لم يسلم  
 فيها او في احدهما (ان افسد عمرته بغير الحج او حجه بالعمرة) اي وان افسد حجه بغير  
 بالعمرة (وان لم يفسد الاحرام بواحد منهما بل احرم بهما معا) اي في زمان واحد (او ادخل  
 احرام الحج على احرام العمرة قبل ان يطوف للعمرة اربعة اشواط فصار شرطا) اي بحسب  
 الشرع سواء كان مسيئا او لا (ان اوقع اكثر طواف العمرة في الاشهر والا) اي بأن اوقع  
 اكثر طواف العمرة قبل الاشهر (فأفقه) اي فارق من جهة اللغة دون التسمية (فيلزمه دمه)  
 اي دم القران شيكرا أو جبرا (في الشرعي لا غيره) اي لا في غيره وهو اللغو لانه ليس بما يوجب  
 الشكر ولا بما يقتضي الجبر (وان ادخل) اي الا كفاي (احرام العمرة على الحج) اي على احرامه  
 (قبل ان يطوف للقدم) اي قبل ان يشرع فيه (واوشوطا فارقا من معنى) او بعد ما طاف له (اي  
 للقدم والمعنى ان وقع ادخاله بعد شروعه في طواف القدم (واوشوطا) اي ولو كمل شوطا  
 (فأبضا منى) اي فارق من معنى (الا انه اكثر اساءة من الاول) فكان حقه ان يقول في الاول  
 شوطا في الثاني واوشوطا ليعتق القارنان وتبين حكمهما فاقام ليعتق لك وجه الخلل وسبب  
 بيانه في محله الا ليق به

فصل في صفة الاحرام اي في كيفية صفة دخول المحرم في الاحرام لاحد النساكين على  
 وجه السنة والاستحباب والافضلية (اذا اراد) اي الناسك (ان يحرم) اي يحج او عمرة او بهما  
 (يستحب ان يقص شاربه) اي نظيفا وخشبة لاطائه لو طال زمان الاحرام ولم يذ كر حلق راسه  
 لان المستحب هو ابقاء شعره اوقت الخروج من الاحرام بحلقه خشية لا يبرأ ان اجزه ولانه صلى الله  
 عليه وسلم واصحابه لم يكونوا يحلقون رؤسهم الا بعد فراغهم من مناسكهم غير ما وقع لسيدنا علي  
 رضي الله تعالى عنه ولا عبرة بما فعله العامة من اهل مكة وغيرهم من حلق رؤسهم منذ قصد  
 احرامهم ولو كان مدة احرامهم يسيرة (ويقل) بشديد اللام المكسورة ونحوها اي يقطع  
 (أظفاره) اي من يديه ورجليه (ويشغف) وهو الافضل لمن اعتاده (او يحلق ابطينه) اي شعرهما  
 وهو متنازع فيه (ويحلق مائه) اي شعرها والمقصود النظافة بأي نوع من أنواع الازالة  
 ولو بالنورة فيها وفيما قبلها وبما مع اهله اي امراته او جاريته (ان كان) اي اهله (معه) تحصينا  
 للفرج وحفظا عن النظر لهما (ويجرد عن لبس الخيط) اي قبل النية والتلبية (ويغتسل بسدر  
 او نحوه) كالذلول وما اطار وغيره (ينويه) اي حال كونه يقصد اغتساله (الاحرام) اي  
 ليحصل له الاجر التام والافضل فيه اصل الفعل او مطلق النية او انضمام نية غسل الجنابة معه  
 (او يتوضأ) اي يغسل اعضاء وضوءه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله (والغسل افضل) اي لانه  
 سنة مؤكدة (والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة) اي المستحبة (لا الفضيلة) اي لا فضيلة

أهله علينا بالامن واليمن  
 والايان والسلام والاسلام  
 والنوفيق لما تحب وترضى  
 ربى وربك الله هلال خير  
 ورشد اللهم انى أسألك من  
 خير هذا الشهر وخير القدر  
 وأعوذ بك من شره ثلاث  
 مرات رواء الطبراني  
 (فصل) \*

في أدعية صحت عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم وهي  
 مطلقة غير مقيدة ذكرها  
 الحافظ ابن الجوزي رحمه  
 الله تعالى في كتاب  
 هذه الحصن الحصين من  
 كلام سيد المرسلين صلى  
 الله عليه وسلم ذكرها هكذا  
 فليواظب عليها طالب

السنة المؤكدة وفيه إشارة إلى أن التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقا إلا إذا اراد به صلاة  
الاحرام ثم الغسل انما يقع من السنة إذا تحقق معه الاحرام سواء صلى به أم لا (ويستاك) أي  
في أول طهارته (وبسرح) بتشديد الراء أي يمشط (رأسه) أو شعر رأسه بعد تدهينه أو قبله وكذا  
حكم طيبته (عقب الغسل) أي حال بقاء رطوبته (وهذا الغسل أو الوضوء يستحب للحائض  
والنفساء والصبي) أي الذي لا يصلي (ولا يقوم التيمم مقامه عند العجز عن الماء) أي إلا أن جازله  
أن يصلي صلاة سنة الاحرام فإنه تيمم حينئذ ولو اغتسل ثم أحدث ثم توضأ (أي أو تيمم) واحرم  
لم ينل فضل الغسل لأن كماله أن يصلي به (وقيل ينال) أي فضيلة السنة لأن الغسل من سنة  
الاحرام ولهذا يستحب لمن لا يصح له الصلاة أيضا أن يكون في وقت كراهة الصلاة وهذا هو  
الظاهر وإن كان الجمع إذا أمكن أفضل وأكل فتأمل (ولو أحرم بالأفضل ووضوء) وكذا  
بالصلاة (جاز) لأنه ليس من شرائط الاحرام ولا من واجباته (وبكره) أي حيث ترك السنة  
بلا معذرة (ويستحب أن يطيب ويدهن) بتشديد الدال أي يستعمل الطيب والدهن في يديه  
وكان الأولى أن يقول يدهن ويطيب ليتوجه قوله (وبما لا يبقى أثره) أي من الطيب (أفضل)  
أي خروجا عن خلاف محمد وغيره (ويستحب أن يكون بالمسك واذهاب جرمه بما الورود نحوه)  
أي من الماء الصافي (والأولى أن لا يطيب ثيابه) لأنه نوع من أثر بقاءه لا سيما وقد يفصل أحيانا  
من يدهن فيكون كأنه لا يس ثوب مطيب أو مستعمل للطيب في أثناء احرامه والله أعلم

**فصل** (ثم يفرغ من الملبوس المحرم) بتشديد الراء المفتوحة أي الممنوع الممنوع (ع-لى  
المحرم) من الخيط والمصفر ونحو ذلك (ويلبس من أحسن ثيابه) لقوله تعالى خذوا زينكم  
هنا كل مسجد أي إرادة كل عبادة (ثوبين جديدين) تشبيها بمكفن الميت وهو الأفضل  
أو غسيلين) أي للطهارة والنظافة (أبيضين) وصف لثوبين وهو الأفضل من لون آخر كما هو  
في أمر النكفن مقرر ولقوله صلى الله عليه وسلم لبسوا الثياب البيض فإنه أطهر وأطيب  
وكفئوا فيها موتاكم رواه جماعة (غير مخيطين) بيان للأفضل والأفاد لم تكن الخياطة على وجه  
الخيط الممنوع جاز (أزارا) أي يستتر العورة (ورداء) يستتر الكتفين فإن الصلاة مع كشفهما  
أو كشف أحدهما مكروهة وانما يسر الاضطباع حال الطواف فقط خلافا لما توهمه العم-وام  
من مباشرة في جميع أحوال الاحرام (ويجوز) أي الاحرام (في ثوب واحد) أي بأن يكتفي  
بما يجب عليه من سترة العورة (وأكثر من ثوبين) بأن يجعل واحدا فوق واحد أو يبدل  
أحدهما بالآخر (وفي أسودين) وكذا في أخضرين وأزرقين (أو قطع خرق) أي وفي خرق  
مقطعة أولا (مخيطه) ثانيا (والأفضل أن لا يكون فيهما خياطة) أي أصلا

**فصل** ثم يصلي ركعتين بعد اللبس أي لبس الأزرارين وكذا بعد التطيب) ينوي بهما أي  
بالركعتين سنة الاحرام ليحترز فضيلة السنة وأطلق جاز يقرأ فيهما الكافرون والاخلاص  
أي بعد الفاتحة لحديث ورد بذلك لما فيهما من البراءة عن الشرك وتحقق التوحيد فهو بيان  
الأفضل وفي الظهيرة أن كثيرا من علمائنا يقرؤون بعد الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا الآية وبعد  
الاخلاص ربنا آتينا من لدنك رحمة الآية (ويستحب أن كان بالمبقيات مسجد) أي مأثور (أن  
يصليهما فيه) أي لتحصل له زيادة بركة المكان (ولو أحرم بغير صلاة جاز) أي جاز احرامه لأفعله

التبحر ليفوز بالفلاح ان شاء الله تعالى وهي اللهم اني اعوذ بك من الكسل والهزم والمفرم والمأثم اللهم اني اعوذ بك من عذاب النار وفتنة القبر وعذاب القبر وشر فتنه المسجع السدجال اللهم اغسل خطاياي بماء الثلج والبرد ونق قلبي من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس وباعد بيني وبين خطاياي كما بعدت بين المشرق والمغرب اللهم اني اعوذ بك من العجز والكسل والجبن والهزم والنجس واعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة

لكنه ترك السنة ولذا قال (وكره) أي فعله إلا إذا كان وقت كراهة الصلاة لقوله (ولا يصلي في وقت مكروه) أي لفرايض والنوافل اتفاقاً لا ائتمناً خلافاً للشافعي وأتباعه حيث جوزوا الصلاة التي لها سبب في الأوقات المكروهة فتقول المصنف في الكبير لا يصلي في الأوقات المكروهة بالاجماع ليس في محله وإن كان يمكن حمله على اجماع ائمتنا (وتجزي المكتوبة منها) أي من صلاة الاحرام وفيه نظر لأن صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة الاستسقاء وغيرهما لا تقوم الفريضة مقامها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فإنه ليس لهما صلاة على حدة كما حقه اللجنة فتتأدى في ضمن غيرها أيضاً فتقول المصنف في الكبير وتجزي المكتوبة عنها كتحية المسجد قياس مع الفارق وهو غير صحيح (وإذا سلم) أي فرغ من صلاته (فلا فضل أن يحرم) أي يشرع في الاحرام (وهو جالس) أي قبل أن يقوم (مستقبل القبلة في مكانه) هذا مستدرك زاد على الكبير مستغنى عنه بقوله حال كونه جالساً (فيقول بلسانه) أي استخباها (مطابقة لحنانه) بفتح الجيم أي موافقاً لما في قلبه وجوباً (اللهم أني أريد الحج) أي احرامه وإنشاءه وينبغي أن يقيد بالفرض أن لم يكن حج قبله بخلاف في جواز الاطلاق عن الفرض ولا ينبغي أن يقيد بالفضل إذا كان فقيراً فإنه حينئذ لا يقع من فرضه حتى إذا صار غنياً بعده يجب عليه الحج ثانياً على أن بعضهم قالوا إذا وصل إلى الميقات صار فرضاً عليه فحينئذ يقع حجه بنية النفل نقلاً وضمن ذمته أن يحج للفرض بعده أيضاً (فيسر له) أي سهل أسبابه ووفق أعماله (ونقبله مني) أي بعد مقامه وزاد بعضهم وأعني عليه وبارك لي فيه ولما كان الدعاء ظاهراً لا خبائراً محتملاً لإنشاء وقابلان ينوي به الأداء زاد المصنف احتياطاً قوله (نويت الحج) فإنه نص برأيه لإنشاء قطعاً إلا إذا قصد به الاخبار أيضاً (واحرمت به) أي دخلت في التزام اجتناب محرماته (لله تعالى) أي خالصاً مختصاً من غير رياء وسعة وقد تقدم أن الاحرام لا يصح إلا باقتران النية والتلبية فتقول المصنف (ثم يلبي) ليس كما ينبغي بل حقه أن يقول فيلبي أو ويلبي أي بالتلبية المأثورة لأنها السنة وهي المذكورة بقوله (إيبيك اللهم إيبيك) أي أقت ببابك إقامة بعد أخرى واجبت هناك مرة بعد أخرى وجلة اللهم بمعنى يا الله معترضة بين المؤكد والمؤكد (إيبيك لاشريك لك) أي على الاطلاق المراد في التوحيد الحقيقي رداً على المشركين حيث كانوا يستثنون ويقيدون بقولهم لاشريكاً هو لك تملكه وماء لك شيئاً من الملك حتى نفسه لا حقيقة ولا حجازاً وفي هذا حجة واضحة عليهم لكن فتقول أضلها باريها (إيبيك أن الحمد والنعمة) هو بالكسر أولى من الفتح لأنهم العلة والمعنى أن الثناء الجليل والشكر الجزيل (لك) أي لاغيرك لعدم استحقاقه سواك (والمالك) بالنصب وجوز الرفع وعلى كل فالخير محذوف أي لك وقوله (لاشريك لك) تأكيد لا فائدة التوحيد واستحسن الوقف على الملك لئلا يتوهم أن ما بعده خبره ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يخفض صوته (وبصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) اجلالاً لكبريائه وعظمته (ثم يدعو بأشياء) ومن المأثور اللهم أني أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وهكذا يستحب أن يقول اللهم أحرم لك شعري وبشري ودمي من النساء والطيب وكل شيء حرمت على المحرم انتهى بذلك وجهك الكريم وأما ما ذكره صاحب السراج الوهاج أنه يقول ذلك ثم يلبي فليس في محله لأن الاحرام لم يتحقق إلا باقتران النية والتلبية فلا معنى للفصل

(بانهما)

الحيا والمات وأعوذ بك من القسوة والغفلة والعملية والذلة والمسكنة وأعوذ بك من الكفر والفقر والفسوق والشقاق والصمة والرياء وأعوذ بك من الصمم والبكم والجنون والجذام وسى الأخلاق اللهم آت نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكاها وأنت وليها ومولاهم اللهم أني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا تستجاب اللهم أني أعوذ بك من شر ما علمت ومن شر ما لم أعلم

بينهما بهذا الدماء والله أعلم وفي شرح الكفر واستحب بعضهم أن يقول بعد التلبية اللهم  
 أعني على فرض الحج وتقبله مني واجعلني من وفدك الذين رضيت عنهم وارتضيت وقتلت  
 اللهم قد أحرم لك شعري وبشري ولحمي ودمي وعظامي (وان أحرم بعد ما سار أو ركب جاز)  
 وكذا إذا قام أو مشى (ويستحب أن يذكري أهله) أي في رفع صوته بالتلبية حال إحرامه  
 (ما أحرم به من حج أو عمرة) أي بانفرادهما (أو قران) أي باجماعهما (فيقول ليك بحجة)  
 أي إذا أراد الحج فقط أو لا يقول ليك بعمرة أو ليك بعمرة ووجهة ولو اكتفى بما عينه منها  
 في النية يكفي ولما كان الدماء والنية المذكوران سابقا مصدرين في الحج فقط قال (وان أراد  
 العمرة) أي وحدها (أو القران يذكريهما) أي العمرة وحدها أو القران بأن يقول اللهم اني  
 أريد العمرة فيسرها لي وتقبلها مني نويت العمرة وأحرمت بها لله تعالى ليك بعمرة أو العمرة  
 واجبة جيبها (في الدماء والنية) أي كليهما فأيته أنه في النية بطريق القرصية لأفادة التعمين  
 وفي الدماء على سبيل الاستحباب كافي التلبية (وفي القران) أي دماء ونية (يقدم) أي بطريق  
 الاستحباب (ذكر العمرة على الحج في اللفظ) أي المقرون بالتلبية بأن يقول اللهم اني أريد العمرة  
 والحج فيسرها لي وتقبلها مني نويت العمرة والحج وأحرمت بهما لله تعالى ليك بعمرة ووجهة  
 ويستحب زيادة قوله حقا تعبد أو رقا (وان كان أحرامه من الغير) أي نيابة أو نطوحا (فلينوعه)  
 وهذا متعين ويستحب في الدماء كرها أيضا (ثم ان شاء قال ليك من فلان) أي بحجة ونحوها  
 وهو الأفضل ولو صرة (وان شاء اكتفى بالتلبية) أي عنه ولم يذكريه لافي الدماء ولا في التلبية  
 فصل وشروط النية أن تكون بالقلب <sup>ب</sup> فلا يعتبر لسان اجابا بل قيل أنه بدعة لأنها  
 مستحسنة أو مستحبة لتذكير القلب واستحضاره (فينوي بقلبه ما يحرم به) أي ما يقصد به  
 الإحرام (من حج أو عمرة) أي مفردين (أو قران) أي مجتمعين (أو نيتك من غير تعيين) أي ولو  
 احتاج بعده إلى تعيين <sup>و</sup> وكذا إذا كان مبهما معلقا بلسانك غيره (وذكريه) أي بيان ما يحرم به  
 (باللسان مع ذلك) أي مع قصده بقلبه (أفضل وليس) أي الجمع بينهما (بشرط) اتفاقا (ولو نوى  
 بقلبه ولم يتكلم بلسانه صح) أي إذا لبي بلسانه (وان جرى على لسانه) أي نوع من النية (خلاف  
 ما نوى بقلبه) أي بالخصوص (فالعمرة بما نوى) أي في جزمه (لا بما جرى) أي مضى على لسانه  
 كما في باب الصلاة وهذا حكم النية وفي معناه حكم التلبية ولذا قال (فلو لبي بحجة ونوى بقلبه  
 العمرة أو لبي بعمرة ونوى بقلبه الحج أو لبي بهما جيبهما ونوى أحدهما أو لبي بأحدهما ونوى  
 كليهما فالعمرة بما نوى) ثم التلبية وان كانت فريضة لا تصح إلا باللسان مع القدرة لكن لا يشترط  
 فيها التعمين بل مطلق التلبية كاف في حصول الشرط  
 فصل وشروط النية أن تكون باللسان فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها <sup>ب</sup> أي تلك التلبية الساتية  
 الجردة عن احضار النية الجذائية (والآخرس يلزمه تحريك لسانه) أي ان قدر فانه نص محدد  
 على أنه شرط (وقيل لا) أي لا يلزم (بل يستحب) أي تحريكه في المحيط تحريك لسانه يستحب  
 كما في الصلاة وظاهر كلام غيره أنه شرط أما في حق القراءة في الصلاة فاختلفوا فيه والأصح  
 أنه لا يلزمه التحريك قلت فينبغي أن لا يلزمه في الحج بالاولى فان باب الحج أوسع من أن القراءة  
 فرض قطعي متفق عليه والتلبية أمر ظني مختلف فيه (وكل ذكر يقصد به تعظيم الله سبحانه) أي

(اللهم) اني أعوذ بك من  
 زوال نعمتك وتحول عافيتك  
 وبغاة نعمتك وجميع سخطك  
 (اللهم) اني أعوذ بك من  
 الهدم والتزدي وأعوذ بك  
 من الفرق والحرق وأعوذ  
 بك من ان يغبطني الشيطان  
 عند الموت وأعوذ بك من  
 أن أموت في سبيلك مذبرا  
 وأعوذ بك من أن أموت  
 ادنيا (اللهم) اني أعوذ بك  
 من منكرات الاختلاق  
 والاعمال والاهواء والادواء  
 (اللهم) اني أعوذ بك من  
 غلبة الدين وغلبة العدو  
 وشماتة الأعداء (اللهم)  
 اغفر لي ذنوبي وخطيئتي  
 وعمدتي (اللهم) اني أعوذ بك



واو مشوبا بالدعاء على الصحيح (يقوم مقام التلبية كانه ليل والتسبيح والتحميد والتكبير وغير ذلك) أي من أنواع الثناء والتحميد (ولو قال اللهم) بمعنى بالله (بحرته) وهو الأصح في الصلاة أيضا كما في المحيط (وقيل لا) أي قياما على الصلاة حيث لا يجوز فيها بدلا من تكبير الافتتاح عند بعضهم والفرق ظاهر (ويحوز الذكرك) وكذا التلبية (بالعربية والفارسية وغيرهما) كالتركية والهندية ونحوهما (بأي لسان) أي بأي لغة وبيان (كان) والجمهور على أنه يستوى فيه من يحسن العربية ومن لا يحسنها وهو الصحيح بخلاف افتتاح الصلاة عندهما فالفرق أن باب الحج أوسع (والتلبية مرة فرض) وهو عند الشروع لا غير (وتكرارها سنة) أي في المجلس الأول وكذا في سائر المجالس إذا ذكرها (وعند تغير الحالات) كالأصباح والمساءم والأسحار والخروج والدخول والقيام والعود والمشي والوقوف وملاقاة الناس ومعارفهم والمزاجية والنوامة وأمثال ذلك (مستحب مؤكدا) أي زائدا كيداه على سائر المستحبات (والاكثار) مطلقا) أي من غير تقييد بتغير الحال (مندوب) أي مطلوب شرعا ومثاب عليه أجر الكثر مرتبة الذنب دون مرتبة الاستحباب (ويستحب أن يكرر التلبية في كل مرة) أي إذا شرعها (ثلاثا) وأن يأتي بها) أي بالثلاثة (على الولا) بالكسر أي الموالاة والمناجاة من غير فصل بينهما بنحو أكل طعام وشرب ماء (ولا يقطعها بكلام) أي أجنبي عن التلبية (ولو رد السلام في خلالها جاز) يعني وجاز أن لا يردده في خلالها بل يؤخره حتى يردده بعد فراغها إن لم يقته الجواب بالتأخير عنها (ويكره لغيره أن يسلم عليه) أن حال تلبيته جهرا وهل يستحق الجواب حينئذ لا يظهر نعم (ولا ينبغي أن يخل) أي بوقع خللا (بشيء من التلبية) أي من بنائها وانعائها (المستوفى) أي التي تقدمت والمقصود أنه لا ينقص شيئا منها (فإن زاد عليها) أي بعد فراغها لا في خلالها (فحسن) بل مستحب بأن يقول لبسك وسعديك والخير كله بيدك والرفاء إليك لبسك الله الخاطي إليك بحجة حقنا تعبدنا ورقا لبك إن العيش عيش الآخرة ونحو ذلك فساو مع ما ثورا فيستحب زيادته وما ليس مرويا فجاز أو حسن \* وقد أخرج البراء والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه قال يجمع الله الناس في صعيد واحد لا تتكلم نفس فيكون أول من يدعى محمد صلى الله عليه وسلم فيقول لبسك وسعديك والخير في يدك والمهدى من هديت وعبدك بين يديك بك وإليك لا يجهل منك إلا إليك تباركت وتعاليت سبحانك رب البيت فعند ذلك يشفع فذلك قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا كذا في البدور السافرة للسيوطي فهو صلى الله عليه وسلم أول من قال بلى وأول من قال لبسك وسعديك في عالم الأرواح وأول من لبى في بعث الأشباح (ويستحب اكثارها) أي غير مقيد بحال من الأحوال بل يستحب (قائما وقاعدا) وكذا مضطجعا وماشيا) راكبا ونازلا واقفا وسارطا هرا) وهو الأكل (ومعدنا) أي بالحدث الأصغر لقوله (جنبوا حائضا) وكذا نفساء (وعند تغير الأحوال) أي بما ذكره وما لم يذكره بوب الربح وطلوع الشمس وغروبها وأمثالها ويستثنى منها حال قضاء الحاجة (والأزمان) أي وتغير الأزمان المشتملة على تغير الأحوال وكذا تغير المكان (وكذا لاشرقا) بفحشين أي صعدا مكانا طالبا إلا أنه يستحب حينئذ ضم التكبير معها (أو هبطا واديا) أي نزل مكانا منخفضا لكن يستحب زيادة التسبيح أيضا (وعند أقبال الليل والنهار) أي كإفهام من اختلاف الزمان (وبالأسحار) بكسر

من المبرص والجنون  
والجذام وسى الأسماء  
(اللهم) اغفر لي جدي وهزلي  
وخطي وعمدي وكل ذلك  
هندي (اللهم) أصلي  
دينني الذي هو عصمة امرئ  
وأصلي لي دنياي التي فيها  
معاشي وأصلي لي آخرتي  
التي اليها معادي واجعل  
الحياة زيادة لي في كل خير  
واجعل الموت راحة لي  
من كل شر رب أعني ولا تنهني  
علي وانصرني ولا تنصر  
علي وامكر لي ولا تمكر علي  
واهدني ويسر لي الهدى  
وانصرني علي من يغني علي  
رب أجعلني لك ذكرا لك  
شكرا لك رهبا لك مطاوعا

الهزة أى بالدخول في وقت السجود قولهم وإذا سجدوا سجودهم ويجوز فتح الهزة على أنها جمع سجد أى في أوقاتها (وبعد الصلوات) أى فراغها (فرضا) أى إدامه وقضاؤه كذا الوتر لأنه فرض عملا (ونفلا) أى ما ليس بفرض فيشمل السنة والتطوع وهذا الإطلاق وهو الصحيح المعتمد المطابق لظاهر الرواية وأما ما خصه الطحاوي بالكتبوبات دون النوافل والقوائت فهو رواية شاذة كما قاله الاستيعابى إلهم الآن يقال أراد زيادة الاستحباب بعد الفرائض الوافية والناقل ابن الهمام والتميم أولى (وعند كل ركوب وزول) كما استفيد من قوله راكبوا نازلا (واقاء بعضهم بعضا) أى بعضهم آخر كما قدمناه (وإذا استيقظ من النوم) أى استيقظ وكذا إذا قصد النوم وأراد له لأنه من جملة تغير الحالة (أو استعطف حاله) أى صرف عنان دابته من طريق إلى أخرى (وإذا كانوا جماعة) وأقلها هنا اثنان ولذا قال (لا يمشى أحد على تلبية الآخر) لأنه يشوش الخواطر ويفوت كمال سمع الحاضر (بل كل إنسان يلبي نفسه) أى منفردا بصوته (دون أن يمشى على صوت غيره) أى على وجه المعية لا الشبهة وكذا قبل أن المدرسة القرآنية إنما تستحب إذا كان يقرأ واحد بعد واحد دون الهيئة الاجتماعية على ما أحدثه القراء المصرية والشامية (ويستحب أن يرفع بها) أى بالتلبية (صوته) وكل ما بالغ فهو أحب شهادة كل من بلغه لكن لا بحيث ينقطع صوته وتضربه نفسه لما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم قال لبعض أصحابه حين تجاوزوا عن الحد في رفع أصواتهم لبعض الأذكار في الأسفار اربعوا على أنفسكم فانكم لاتدعون أصم ولا بعيدا بل تدعون سميعا قريبا ولهذا قال ابن الحاج السالكى وليجذر مما يفعله بعضهم من أنهم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى يهقروا حلوقهم وبعضهم يخفصون أصواتهم حتى لا تكاد تسمع والسنة في ذلك التوسط انتهى فإذا ذكره المصنف من أن رفع الصوت بالتلبية مستحب فيه مسامحة لأن المعتمد أنه سنة كما صرح به قوام الدين في شرح الهداية وكذا قال المحقق ابن الهمام هو سنة فان تركه كان مسيا ولا شيء عليه ولا يبالغ فيه فيجهد نفسه كيلا يتضرر ثم قال ولا يخفى أنه لا منافاة بين قولنا لا يجهد نفسه بشدة ورفع الصوت وبين الأدلة الدالة على استحباب رفع الصوت بشدة إلا تلازم بين ذلك وبين الاجتهاد إذ قد يكون الرجل جهورى الصوت عاليه طبعها فيحصل الرفع العالي مع عدم تعبه به (إلا أن يكون في مصر) فإنه لا يستحب أن يرفع صوته خوفا من الربا والسفاهة والظاهر أن يكون يتضرر فكيف على بعض من حرز (أو امرأة) فإنه لا يرفع صوته بل تسمع نفسه لا غيره كما صرح به شارح الكنز لأن صوتها عورة فرفعها بكشفه عورة (ويجب) أى حال إحرامه (في مسجد مكة) الظاهر أنه من غير رفع صوت مبالغ يشوش على المصلين والطائفين فان ابن الضياء من علمائنا صرح بأن رفع الصوت في المسجد أو بالذكر حرام (وهنى) أى وفى معنى أو فى مسجد كما ذكرنا (وعرفات) وكذا بعده في مزدلفة إلى أن يرمى (لا فى الطواف) أى لا يلبي حال طوافه مطلقا لأن اشتغاله حينئذ بالأدعية المأثورة أفضل وهذا إذا أريد به طواف القدوم أو طواف الفرض على فرض تقديمه على الرمي والأفلا تلبية فى طواف العمرة ولا فى طواف الفرض بعد الرمي (وسعى العمرة) أى ولا فى سعى العمرة فان التلبية تقطع بأول شروعه فى طوافها وأما ما أطلق بعضهم من أنه لا يلبي حالة السعى فتعين حله على سعى العمرة أو سعى الحج إذا أخره وأما ما صرح فى الأصل

لك محبة إليك أو أهامني يسا  
رب تقبل توبتي واغسل  
حوبتي وأجب دعوتي وثبت  
حجتي وسدد مسألي وأهد  
قلمي واسأل ضخمة صبرى  
(إلهم) أى أسألك الثبات  
في الأمور والعزيمة على  
الرشد وأسألك شكر نعمتك  
وحسن عبادتك وأسألك  
إسنادا صادقا وقلبا سليما  
وأعوذ بك من شر ما تعلم  
وأسألك من خير ما تعلم  
واسئلك لما أعلم أنك  
أنت علام الغيوب (إلهم)  
إله منى رشدى وأعزنى من  
شر نفسي (إلهم) أى أسألك  
فعل الخيرات وترك

من أنه باي في السعي فيعمل على سعي الحج اذا قدمه ثم لا خلاف في أن التلبية اجابة الدهوة  
 واذا اختلف في الداعي من هو فقل هو الله تعالى وقيل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل  
 هو الخليل عليه السلام قال المصنف في الكبير وهو الاظهر قلت ان كان المراد الاجابة الروحية  
 فلا شك انه الاظهر والا فهو صلى الله عليه وسلم امر بالنداء أيضا لقوله تعالى وأذن في الناس  
 بالحج على خلاف فيه ان المأمور به ابراهيم أو هو عليهما الصلاة والسلام وقد نادى الناس بالحج  
 حام الوداع ثم لا حصرية ان الداعي الحقوقي هو الله سبحانه فالصواب ان الخطاب في ابيك رب  
 الارباب لدلالة ما بعده من لفظ اللهم ولا شريك لك وغيره ودعوى الالتفات مما لا يفتت اليه ولا  
 يبرج عليه (ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية) الهدى يشمل الابل والبقرة والغنم فكان حقه  
 أن يقول تقليد البدنة كما صرح بقوله (وهو) أي تقليده (أن يربط) بكسر الموحدة وهي  
 الفصحى وبضمها (في عنق بدنة) أي في رقبتها وهي متناولة لبقرة عندنا خلافا للشافعي والذاعطف  
 عليه انصريهما المراد بقوله (أوبقرة واجب) أي هديها كقران ومتعة ونذر وكفارة (أو نفل)  
 أي تطوع شامل لسنة فإنه يستحب الهدى لكل ناسك ان قدر عليه فقد أهدي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم حام حجة الوداع مائة بدنة نحر منها ثلاثة وستين بيده الشريفة هدمه في عمره المنيفة  
 وأمر المرتضى بنهر البقية (قطعة نعل) أي كاملة أو نافضة (أو مزداة) أي قطعة من داة  
 وعروتها وهي بفتح الميم كبراب زوادة أو السفارة التي قالها من الجلد المحبوب في السفر (أو  
 لحاء شجرة) وهي بكسر اللام مدود أي قشرها (أو نحوه) من شرائع نفل وغير ذلك مما يكون  
 علامة على أنه هدى ثلاثه ضوالة وان عطب ونزع فلا يأكل منه الا الفقراء دون الاغنياء  
 (ويسوقها) أي يدفعها من ورائها فان السوق ضد القود (ويتوجه بها نوايا الاحرام) أي  
 بأحد النسكين معينا أو معها أو جها قال الكرمانى ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق  
 الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد (فيصير بذلك) أي بما ذكر من التقليد  
 والسوق مع التنية على الصواب كما صرح به الاصحاب (محرمات) أي وأولم يلزم لقيامهما مقام  
 التلبية (لكن الافضل أن يقدم التلبية على التقليد) أي اذا جمع بينهما (الاصح) أي لا يصير محرمات  
 بالتقليد (أي أولا) لان السنة ان يكون الشروع بالتلبية (يعني فلو عكس القضية فإنه  
 المنضلة) ولا يقوم الاشعار وهو بكسر الهمزة شقي جلد البدنة أو طعننا حتى يظهر الدم منها  
 (مقام التلبية) وأو توجهه بها نوايا (بل هو مكروه عند خوف السراية) أي في قواهم جميعا  
 فان باحثة ظال بكرأته مطلقا لها فلا باحثة لئلا يكبره عند خوف سرايته (والا) أي  
 بأن لا يكون خوف السراية (فمحسن) أي عندهما (في الابل) دون البقرة والغنم وكذا لو جلد  
 البدنة من غير تقليد ونوى الحج لا يصير محرمات وان توجهه بها (والابل تقلد ونجل) بتشديد اللام  
 المقنوعة فيهما (وتشعر) من الاشعار (والبقرة لا تشعر) أي بل تقلد ونجل ان كان يستحب  
 التجليل والتقليد احب منه والجمع بينهما افضل (والغنم لا يفعل بها شيء من ذلك) أي بمساذكر من  
 الاشياء الثلاثة (واو اشتركت في سبعة) أو اقل (في بدنة) أي ابل أو بقرة (فقلدها احدهم بأمرهم)  
 أي بأمر بقتنهم (صاروا) أي كلهم (محرمين ان ساروا معها وبغير أمرهم صاروا) أي وحده  
 (محرمات) أي لا بقتنهم (واو بعث بالهدى) أي ارسله مع شخص أو سيده وقدمه (ثم توجه) أي بعد

المنكرات وحسب المساكين  
 وان تغفر لي وترحمني واذا  
 أردت بقوم فتنة فتوفني  
 غير مفتون وأسألك حبك  
 وحب من يحبك وحب  
 عمل يقربني الى حبك (اللهم)  
 انتهى بسعي وبصري  
 واجلهما الوارث مني  
 وانصرتني على من ظلمني  
 وخذ منه شارى يامن لا ترا  
 العيون ولا تحاطه الظنون  
 ولا يصفه الواصفون ولا  
 تغيره الحوادث ولا يفتنى  
 الدوائر ويوم مثاقيل الجبال  
 ومكايل البهار وعدد  
 قطر الامطار وعدد ورق  
 الاشجار وعدد ما ظلم عليه  
 الليل واشرق عليه النهار

ذلك ( فان كان ) أي الهدى المبعوث ( هدى قرآن أو منعة ) أي هدى تمتع ( في أشهر الحج )  
وسبأني بيانه ( صار ) أي صاحب الهدى المذكور ( ان سارناويا ) أي الاحرام والجملة الشرعية  
معتبرة بين العامل وهو صار ومعه وله وهو ( محرما بالتوجه ) أي إلى الكعبة حال سيره ( وان لم  
يكن لهما ) أي للقرآن والمنعة ( أولهما في غير أشهره لا يصير محرما حتى يلحقها ويسوقها )  
والحاصل ان لاقامة البدنة مقام التلبية شرائط فيها التنية وقد تقدمت ومنها سوق البدنة  
والتوجه معها والادراك والسوق ان يمش بها ولم يتوجه معها في بدنة المنعة والقرآن فلو  
هدبه ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه لم يكن محرما على المشهور في المذهب وأما اذا قلنا البدنة  
وبعث بها على يد رجل ولم يتوجه معها ثم توجه بعد ذلك بريد النسيك فان كانت البدنة بغير المنعة  
والقرآن لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا أدركها وساقها صار محرما لكن الحقوق شرط بالاتفاق  
وأما السوق بعد السوق فيختلف فيه في الجامع الصغير لم يشترطه واشترطه في الأصل فقال يسوقه  
ويتوجه معه قال فخر الإسلام ذلك أمر اتفاق وانما الشرط ان يلحقه وفي الكافي قال شمس  
الائمة السرخسي في المبسوط اختلاف الصحابة في هذه المسئلة فمنهم من يقول اذا قلدها صار  
محرما ومنهم من يقول اذا توجه في اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا أدركها فساقها صار  
محرما فأخذنا بالتيقن من ذلك وقلنا اذا أدركها وساقها صار محرما لاتفاق الصحابة على ذلك  
رضي الله تعالى عنهم وأما قوله في أشهر الحج فراه انه يصير محرما في هدى المنعة بالتقليد  
والتوجه اذا حصل في أشهر الحج وأما اذا حصل في غير هدا فلا يصير محرما ما لم يدركها ويسرمها  
وكذا دم القران على ما ذكره بعضهم وأما بدنة التطوع والنذر والجزاء فلا يصير محرما كيفما  
كان سواء كان في أشهر الحج أم لا ما لم يدركها ويسرمها

فصل في إيهام التنية وأطلاقها ومن نوى الاحرام أي نفسه وكذا اذا نوى النسيك ( من غير  
تعيين حجة أو عمرة ) أي او ارادة جمع بينهما فكان حقه ان يقول أو قرآن كما في الكبير ( صح ) أي  
احرامه اجماعا فترتب عليه المحظورات ( وزمه ) أي المضى في احسد النسكين ( وله ان يجعله )  
أي بغير احرامه المبهم ( لا يهـ ما شاء ) أي من احد النسكين ( قبل ان يشرع في اعمال احدهما )  
أي من اركانها ( فان لم يمين حتى طاف ) أي للعمرة او مطلقا ( ولو شوطا كان ) أي صار ( احرامه  
للعمرة ) أي متقلبا ومصروظا ( او وقف برفة ) أي قبل الطواف ( فلا حجة ) أي فصار احرامه  
معتبرا للحجة وان لم ينو ) أي وان لم يقصد الحج في وقوفه فانه ينصرف اليه شرعا وكذا اذا لم  
ينو في طوافه فرض العمرة فانه يتقلب اليه ( ولو احصر قبل الافعال ) أي افعال الحج او العمرة  
من اركانها وتحلل بدم ( او فاته الوقوف ) أي بقوت وقته ( او جامع ) أي قبل الوقوف أي  
فأفسده ( تعين ) أي احرامه المبهم ( للعمرة ) في الصور الثلاثة في الاولى يجب عليه قضاءها  
لاقضاء حجة وفي الثانية بفعل افعال العمرة وتحلل ولا حجة عليه من قابل وفي الثالثة يجب  
عليه المضى في عمرة وقضاؤها ( ولو احرم مبهما ) أي اولا ( ثم احرم ثانيا بحجة فالاول للعمرة ) أي  
فالاحرام الاول المبهم معين بها ( او بعمرة ) أي بأن احرم مبهما ثم احرم بها ( فالاول للحجة ) أي تعين  
لها ( وان لم ينو لثاني شيئا ) أي معين في الصورتين ( فهو قارن ) فيلزمه حجة وعمرة اما اذا خرج  
من بدنه يريد الحج فأحرم ولم ينو شيئا فن أبي يوسف ومحمد انه حج بنسائه على جواز العبادة بنية سابقة

ولا يوارى منه سماء ولا  
أرض أرضا ولا بحر مائي  
قعره ولا جبل مائي وعره  
اجعل خير هجري آخره  
وخير على خواتمه واجعل  
خير أيامي يوم القسالة فيه  
( اللهم ) اني أسألك عيشة  
نقية وميتة سوية ومردا  
خير محزى ولا فاضح ( اللهم )  
اجعلني صبور واجعلني في  
شكورا واجعلني في  
عيني صفيرا وفي أهلي  
الناس كبريا رب اغفر  
وارحم واهدني السبيل  
الاقصوم ثم تورك فهديت  
ذلك الحمد عظم حلك فنفوت  
فأنت الحمد بسطت يدك

(ولو أحرم بما أحرم به غيره) أي ولم يعلم بما أحرم به غيره (فهو منهم) أي فاحرامه أو حكمه كالهم  
(فيلزمه حجة أو عمرة) أي على ما سبق (وان فات) أي قوفه (نعمين للعمرة فيلزمه وكذا لو أحصر)  
وكذا أو جامع فأفسده كما تقدم

«(فصل) ولو أحرم بالحج (أي مطلقا) ولم ينو فرضا ولا تطوعا فهو فرض (لأن المطلق ينصرف  
إلى التكامل فإن كان عليه حجة الإسلام يقع منها استعسانا بالاتفاق في ظاهر المذهب وقيل إذا بدأ  
بحجة وعليه حجة الإسلام فأحرم مطلقا كان نفلاذ كره الزاهدي (وإلنوى) أي الحج (من الغير أو  
النذر أو النفل) أي التطوع (كان) أي حجه (عائوى) أي ما عين له (وان لم يحج للفرض) أي  
حجة الإسلام بعد كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المنقول الصحيح عن أبي حنيفة  
وأبي يوسف من أنه لا يتأدى الفرض بنية النفل في هذا الباب وروى عن أبي يوسف وهو مذهب  
الشافعى أنه إذا حج بنية النفل يقع من حجة الإسلام وكأنه قاس على الصيام المفروض لكن  
الفسوق أن رمضان معيار أصوم الفرض بخلاف وقت الحج فإنه موسع إلى آخر الشهر ونظيره  
وقت الصلاة ومنه أيضا إذا نذر بحجة وعليه حجة الإسلام فأحرم مطلقا كان نفلا (وإلنوى  
للمندور والنفل) أي معا (قبل فهو نفل) وهو قول محمد (وقيل نذر) وهو قول أبي يوسف والأول  
أظهر وأحوط والثاني أوسع ويؤيد الثاني قوله (وإلنوى فرضا) أي حجة (ونفلا فهو فرض)  
أي عند محمد وكذا عند أبي يوسف على الأصح كافي البحر أن في الكافي وإلنوى حجة الإسلام  
والتطوع فهو حجة الإسلام اتفاقا أما عند أبي يوسف لأن نية التطوع غير محتاج إليها فلغت  
وعند محمد لمسا بطلت الجتهان فانهما إذا تعارضا اقتضى الحجة فتعين صرفه إليه (ولو  
نوى نصف نسك) أي مثلا (أو جالا بطوفه) أي طواف الزيارة (ولا يقف) أي يعرفه لاجله  
(فعليه نسك) أي كامل لأنه لا ينجز أو حكم المبهمة تقدم (أو حج كامل) أي عليه بطواف ووقوف  
لأنهما ركنا له وكذا عليه سائر الواجبات واجتناب المحظورات (ولو أحرم) أي يحج (على ظن  
أنه عليه) أي فرضا ونذرا (فتبين عدمه) أي خلاف ظنه (لزمه المضى) أي لشروعه (وان  
أفسده فقتضاه) أي لزمه وهو هذا بخلاف الصلاة لما قدمناه (وان أحصر) أي الظان المذكور  
(فقيل) أي على ما في البردوي وكشف الاسرار شرح المنار (لا يلزمه القضاء) لأنه إذا أحصر  
ونحل بالدم لا يحتاج إلى الأفعال للخروج (وقيل يلزمه وصححه) أي اللزوم (في الغاية)

«(فصل في نسيان ما أحرم به) أي المحرم بعد تعيين إحرامه أولا (أحرم بشئ) أي مبهمة كحج  
أو عمرة أو قران (ثم نسيه) أي ما أحرم به ولم يتذكر بغيره بغيره شيء (لزمه حج وعمرة) أي احتياطا  
أولاً لأنه الفرد لا يكمل فانه النوع الأفضل (يقدم أفعاله عليه) كالقران المعروف (ولا يلزمه  
هدى القران) أي تخفيفه عليه بسبب النسيان فإن اللزوم نوع مؤاخذة ولو كان بالقياس للشكر  
بتوفيق الجمع بين النسيان ويكون فرقا بين إحرام المذكر والناسي في الجملة لا يكون حكمهما  
واحدا من جميع الوجوه (ولو أحصر نحل) أي يتحلل (بهدي واحد) وهو دم النحل من مطلق  
نسكه لما سبق (ويقتضى حجة وعمرة) أي احتياطا (أن شاء جمع بينهما) أي بالقران (أو فرق) أي  
فصل بالتمتع أو غيره (وان جامع) أي قبل طواف العمرة (فعليه المضى فيهما وقضاؤهما) أي  
لفسادهما بالجماع وعليه شأنان وسقط عنه دم القران كما تقدم وأما إذا جامع بعد طوافها قبل

فهدبت فلك الحمد ربنا  
وجهك أكرم الوجوه  
وجاهتك أعظم الجاه  
ومطيتك أعظم العطية  
وأهناها تطاع ربنا فتشكر  
وتعصى فتغفر وتحبب  
المضطر وتكشف الضر  
وتشفى السقيم وتغفر الذنب  
وتقبل التوبة ولا يهزى  
بألائك أحد ولا يبلغ  
مدحك قول قائل (اللهم)  
أنى أسألك علما فاهما أو عود  
بك من علم لا ينفع (اللهم)  
أنى أسألك خير كل المسئلة  
وخير الدماء وخير النجاة  
وخير العمل وخير الثواب  
وخير الحياة وخير الممات  
تبتنى وثقل موازيتى



الوقوف فيفسد حجه دون عمرته وعليه دم افساد الحج ودم للجماع في احرام العمرة وعليه قضاء الحج فقط وسقط عنه دم القران وباقي الصور سيأتي في محله (وعبارة بعضهم) اي كالكرماني والسروجي ومؤدى العبارتين واحد الا انه زاد حكم الشك فيه (وان احرم بنسك واحد معين فنسبه اوشك فيه قبل الافعال) اي قبل ان يأتي بفعل من افعال النسك (تجزي) اي اجتهد وطلب الاحرى لان غلبة الظن تقوم مقام اليقين في فروع مسائل الدين (وان لم يقع تحريمه على شيء) اي معين (لزمن ان يقرن) اي قرانا لغويا وهو الجمع الصوري لا القران الشرعي الموجب للدم ولذا قال (بلاهدى) اي دم للقران على ما صرح به في الغاية واما قوله في المحيط فلا يكون قارنا فمحصول على القران الشرعي للجمع بين العبارات فانه اولى من الحمل على اختلاف الروايات (واو اهل بشيتين) اي نسكين معينين (فنسبهما) اي انهما ساجنان او عمرتان او حجة وعرة (لزمله القران) اي الشرعي سجلا لفعل المؤمن على الصلاح المستحسن في الدين (ودمه) اي دم القران الموجب للشكر وهذا في الاستحسان والقياس أن يارمه سجنان او عمرتان (فلو احصر بعث بهديين) اي لانه في احرامين (وعليه قضاء حجة وعمرتين) لانا جعلناه قارنا بخلاف ما قبله اذ لم يعلم بقينا أن احرامه كان بشيتين

فصل في احرام المغمى عليه من أغى عليه (اي ممن توجه الى البيت الحرام يريد حجة الاسلام فأغى عليه قبل الاحرام) (او نام) اي وهو مريض كاسأني (فنوى ولي عنه رفيقه) اي بعد ما نوى رفيقه عن نفسه أو قبله بأن قال اللهم انه يريد الحج أو أريد الحج له فيسره وتقبله منه ثم يلبي عنه (أو غيره) اي غير رفيقه (بأمره) اي السابق على أمره (اولا) اي اولا بأمره فصابل فعل الغير باختياره (صح) اي احرام الرفيق أو غيره عنه مطلقا وسيأتي بسان الخلاف فيه (وبصير) اي المغمى عليه (محرم) اي بنية رفيقه وتلبيته ورجسا يقال يكفى تلبية رفيقه عنه بناء على جواز العبادة بنية سابقة (ولا يشترط) للحكمة احرامه (تجزيده عن لبس المحيط) لانه باب من ارتكاب المحذور (ويجزيه من حجة الاسلام) اي بخلاف (واو ارتكب) اي المغمى عليه المحرم عنه غيره (محظورا) اي ممنوعا من محرمات الاحرام (لزمه وجبه) بفتح الجيم اي مقتضى المحذور من الدم أو الصدقة أو غيرهما وان كان غير قاصد (للمحذور لا الرفيق) اي لا غيره لانه احرم عن نفسه بطريق الاصاله وعن المغمى عليه بطريق النيابة كالولي يحرم عن الصغير فينتقل احرامه عنه محرما كما لو نوى هو وابي ولذا لو ارتكب هو ايضا محظورا لزمه جزاء واحد لاحرام نفسه ولا شيء عليه من جهة اهلاله عن غيره ثم اعلم انه اذا أمر اصحابه ورفقاه بذلك فلا خلاف فيه واما ان لم يأمرهم بذلك نصا فأهلوا عنه جاز ذلك ايضا عند أبي حنيفة خلافا لاهما ولو احرم عنه غير رفيقه بغير أمره لا رواية فيه واختلاف المشايخ على قول أبي حنيفة قبل يجوز عنده وقيل لا يجوز وقد ذكر القولين في المحيط والذخيرة قال ابن الهمام والجواز هو الاولى قلت وهو الظاهر ثبوت حقه الاخوة بدليل قوله تعالى انما المؤمنون اخوة وقوله عليه الصلاة والسلام المسلم اخو المسلم لا يتخذله (واو افاق) اي المغمى عليه بعد الاحرام عنه (واو استيقظ) اي النائم المريض بعد نومه الباعث على الاحرام عنه (لزمه مباشرة الافعال) اي بنية أعمال الحج وكذا اجتناب المحظورات (وان لم يفتي فقيل لا يجب) اي على الرفقاء (ان يشهدوا به) بضم

وحقه ايماني وارفع درجتي  
وتقبل صلاتي واغفر  
خطيئتي وأسألك الدرجات  
العلالا من الجنة آمين (اللهم)  
اني أسألك ان ترفع ذكرى  
وتضع وزري وتصلح أمري  
وتطهر قلبي وتخلص فرجي  
وتنور قلبي وتغفر ذنبي  
وأسألك الدرجات العلا  
من الجنة آمين (اللهم) اني  
أسألك ان تبارك لي في سمعي  
وبصري وفي روعي وفي  
خلق وفي أهلي وفي عمالي  
وعيالي وفي عملي وتقبل  
حسناتي وأسألك الدرجات  
العلالا من الجنة آمين يا من  
أظهر الجليل وستر القبيح  
يا من

أوله أي بحضوره (المشاهد) أي المشاعر (كالطواف) أي طواف الزيارة (والوقوف) أي بعرفة  
يعني وسائر الواجبات من وقوف من دلفة ورجي الجرة والسعي وانما اقتصر على الركبتين لأنها  
المهم في صحة الحج (بل مباشرة الرفقة) بضم فسكون ويجوز تثليث الراموهم بجماعة يترافقون  
في الطريق (تجزيه) لأن عهد المرافقة قام مقام الأمر بالنيابة وهذا القول اختاره جماعة  
وجعله صاحب الميسر والاصح وفي العناية الاصح أن نيابتهم عنه في أدائه صحيحة الا ان احضاره  
أولى لا متعين وقبل لا يتأدى بأداء رفقة واليه مال قاضيهان وصاحب البدائع وغيرهما في  
فتاوى قاضيهان أو أحرم بالحج ثم أغنى عليه فطافوا به حول البيت على بعير أو رفقه بعير فافترق  
ومن دلفة ووضعوا الأجرار في يده ورموا به وسعوا به بين الصفوف المروية جازي يعني والافلاكن  
عن محمد أوري عنه بالأجرار ولم يحمل إلى موضع الرمي جازوا الأفضل أن يرمي الجار بده ولا يجوز  
أن يطاف منه حتى يحل إلى الطواف ويطاف به وكذا الوقوف بعرفة انتهى كلامه وهذا  
التفصيل حسن جدا وإليه أشار المصنف بقوله (وقيل يجب سجلة في الطواف) أي طواف  
الفاضة بأن يحمله الرفيق على ظهره أو ظهر غيره وينوي عنه الطواف في أوله (والوقوف) أي  
باحضاره في موقفه ولو ساعة ليكون أقرب إلى أدائه أو كان مفقوا إليه مال شمس الأئمة  
السرخسي (لا في الرمي ونحوه) من وقوف المزدلفة والسعي لكونها من الواجبات وهي دون  
الركان في الاعتبار (ولو أغنى عليه بعد الإحرام) أي بعد تحقق إحرامه لنفسه (خمله  
متعين) أي على رفقائه (وقفا) أي اتفاقا فقد ذكر فخر الإسلام أنه إذا أغنى عليه بعد الإحرام  
فطاف به المناسك فإنه يجزئه عند أصحابنا جميعا لأنه هو الفاعل وقد سبقت النية منه قال ابن  
الهمام ويشكل عليه اشتراط النية في الطواف حيث لم توجد منه فالأولى أن يعمل بأن يجوز  
الاستنابة فيما يجزئه عنه ثابت فجوز النيابة في الأفعال وبشروط نيتهم الطواف كما يشترط نية الأ  
ان هذا يقتضي أنهم تعين سجلة والشهود أي الحضور وهو الاصح على ما ذكره في محل آخر  
فصل في إحرام الصبي \* ينعقد إحرام الصبي المميز للنفل لا للفرض إذا لم ينعقد إحرامه  
عن جهة الإسلام اجابا بقوله في الكبير عندنا ليس في محله (ويصح أدائه) أي مباشرة أفعاله  
(بنفسه) أي دون غيره بأمره أو بغير أمره لعدم جواز النيابة عند عدم الضرورة (ولا يصح  
من غيره) أي من غير الصبي المميز (في الأداء) أي مباشرة الأفعال (ولا الإحرام) على ما في  
البدائع من أنه لا يجوز أدائه الحج بنفسه وكان حق المصنف أن يعكس في ذكرهما حكمهما  
المرتب بينهما في وضعهما حيث قدم الإحرام على الأداء شرعا (بل يصحان من وليه) أي  
نيابة عنه (فيحرم عنه من كان أقرب إليه) أي في النسب (فلما اجتمع والدواخ يحرم له الوالد)  
على ما في فتاوى قاضيهان والظاهر أنه شرط الأولوية وهذا كله مبنى على انعقاده نفلا  
لكن في شرح المجمع وعندنا إذا أهل الصبي أو وليه لم ينعقد فرضا ولا نفلا وفي الهداية ما يدل  
على انعقاده نفلا ثم قال صاحب الهداية واختلف المتأخرون فنع بعضهم انعقاده أصلا وقيل  
بأنه لا ينعقد انعقادا ملزما وينعقد نفلا  
غير ملازم لأنه غير مكلف ففائدته التعود بعمل الخير ويتفرع عليه أنه لو لم يفعل شيئا من  
المأمورات أو ارتكب شيئا من المحظورات لا يجب عليه شيء من القضاء والكفارات ويقوي

لا يؤخذ بالجريرة ولا يهتك  
الستر يا حسن الصبا  
يا واسع المغفرة يا باسط  
اليدين بالرجة يا صاحب  
كل شيء يا متهدي كل  
شكوى يا كريم الصفح  
يا عظيم المن يا مبتدئ النعم  
قبل استحقاقها يا ربنا  
وباسدنا ويا مولانا ويا غياثنا  
رغبنا أسألك أن لا تشوي  
خافي بالنار فعود بالله من  
عذاب النار نعوذ بالله من  
عذاب القبر نعم واذ بالله من  
الفتن ما ظهر منها وما بطن  
نعوذ بالله من فتنة المسيح  
الدجال اللهم أنا نعوذ بك  
من جهد البلاء ودرك الشقاء

ما ذكرنا في اختلاف المسائل واختلافه في حج الصبي قال أبو حنيفة لا يصح منه قال يحيى بن محمد معنى قول أبي حنيفة لا يصح منه على ما ذكره أصحابه أنه لا يصح صحة يتعلق بها وجوب الكفارات عليه إذا فعل محظورات الاحرام زيادة في الرفق لأنه يخرج من ثواب الحج وكذا يؤيد ما قلنا في الغاية من أن اعتكاف الصبي وصومه وجه صحيح شرعي بلا خلاف وأجره دون أبيه انتهى وانعقدت الائمة الاربعة على أن الصبي يثاب على طاعته وتكتب له حسنات سواء كان ميمراً أو غير ميمر لكن اختلف أصحابنا هل تكون حسناته له دون أبيه أو يكون الاجر أو الدية من غير أن ينقص من أجر الولد شيء في قاضيهم قال أبو بكر الاسكاف حسناته تكون له دون أبيه وانما يكون للوالد من ذلك أجر التعليم والارشاد إذا فعل ذلك وقال بعضهم حسناته تكون لأبيه يعني أيضاً بناء على التسبب والاحاديث تدل عليه فتدري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال من جلة ما ينتفع به المرء بعد موته أن ترك ولدًا تعلم القرآن والعلم فيكون أو الدار أجر ذلك من غير أن ينقص من أجر الولد شيء (ويبنى أوليه أن يحببه) يشهدون أنه أي يحفظه ويبرهه (من محظورات الاحرام) كلبس الخيط واستعمال الطيب ونحوهما (وان ارتكب) أي الصبي شيئاً من المحظورات (لا شيء عليه) أي ولو بعد بلوغه لعدم تكليفه قبله (ولا على وليه) أي وان كان سبباً للاحرام وقام مقامه في مباشرة أفعاله وكذا إذا فعل وليه محظوراً فاعليه دم واحد ولا يجب عليه من جهة أهله من غير شيء (وكل ما قدر الصبي عليه) أي الميمر (بنفسه لا يجوز فيه النيابة عنه) بل يفعله هو بنفسه (والأ) أي وان لم يقدر بنفسه عليه سواء كان ميمراً أو غير ميمر (جاز) أي فيه النيابة عنه (الاركتى الطواف) فان الولي لا يصليهما عن الصبي مطلقاً كما أن الوصي لا يصلي ولا يصوم عن الموصى عندنا خلافاً لما في فقيهنا من أن كان الصبي ميمراً يصلي ركعتي الطواف والايستقطعه كسائر الواجبات وأما الطواف فلا بد أنه بطوف نفسه ان كان ميمراً أو الأفعاله وليه يطوف به وكذا حكم الوقوف وسائر المأمورات كالسعي ورجى الجرات (وأفسد نسكه) فيه أنه لا يتصور منه الفساد بالجماع فالمعنى أنه لو ترك أركانه جميعاً كما يدل عليه قوله (أو ترك شيئاً منه) أي من أركانه أو واجباته (لا جزم عليه) أي ترك الواجبات (ولا قضاء) أي ترك الأركان من المأمورات حيث شروعه ليس يلزم له لأنه غير مكلف في فعله (ولو بلغ في احرامه) أي في أثناءه (فان جرده) أي احرامه (للفرض) أي بعد بلوغه (قبل الوقوف) أي قبل فوته (سقط عنه) أي الفرض (والأ) أي وان لم يجد احرامه للفرض بأن دام على احرامه المنعقد لنقل (فهو) أي فحجه (نقل) وكان القياس أن يصح فرض الوضوء بحجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام شرط كما أن الصبي إذا ظهر ثم بلغ فانه يصح أداء فرضه بتلك الطهارة الا أن الاحرام له شبه بالركن لاشتماله على النية فحيث أنه لم يمهده ما صح له كما أن الصبي أو شرع في صلاة ثم بلغ فان جدد احرام الصلاة ونوى بها الفرض يقع منه والأفلا (والجنون كالصبي الغير الميمر) أي في جميع ما ذكرناه من الانعقاد وغيره فلو أفاق المجنون الذي أحرم عنه وليه وجدد الاحرام قبل الوقوف يكون ذلك من جهة الاسلام ثم المجنون حال جنونه لا شيء عليه إذا فعل المحظورات أو ترك الواجبات وذكر فخر الاسلام البرذوي وغيره أنه يثاب عليه إذا فعل الطاعات وأداء الواجبات نقوله (الا أنه إذا جن بعد الاحرام يلزمه الجزاء) يعني

وسوء القضاء وشتماته  
الاهداء (اللهم) مصرف  
القلوب مصرف قلوبنا على  
طاعتك (اللهم) اغفر لنا  
وارحنا وارضى عنا وقبل  
منا وأدخلنا الجنة ونجنا  
من النار وأصلح لنا شأننا  
كله (اللهم) زدنا ولا تنقصنا  
وأكرمنا ولا تهنا وأعطنا  
ولا تهرنا وأثرنا ولا تؤثر  
علينا وأرضنا وارضى عنا  
(اللهم) أعنا على ذكرك  
وشكرك وحسن عبادتك  
(اللهم) احسن عاقبتنا في  
الأمور كلها وأجرنا من  
خزي الدنيا وعبئها  
الآخرة (اللهم) اقسم لنا

على ما ذكره في الذخيرة من النواذر من انه اذا جن البائع بعده ثم ارتكب شيئا من محظورات الاحرام فان فيه الكفارة فرقا بينه وبين الصبي لكنه مخالف لما صرح به الكرماني من ان المجنون او ارتكب بعض محظورات الاحرام لاشي عليه وهو محمول على اطلاقه المتناول لجنونه بعد الاحرام وهو المطابق للقواعد الاصولية ان المجنون والصبي خارجان عن التكليف الشرعية بل اظن ان هذا مما انفق عليه الائمة الاربعة وكذا قال عزم بن جماعة وقيل عليه الكفارة ثم قوله (ويصح منه الاداء) أي بالاخلاف بخلاف ما اذا احرم حال جنونه فانه مما اختلف في صحته ففي البدائع احرام الكافر والمجنون لم ينعقد اصدالعدم الاهلية وهو لا ينافي ما قاله ايضا من انه لم يحن بالصبي الذي لا يعقل فقال لا يصح منه اداء الحج بنفسه يعني بل يفعله عنه وليه فيوافقه ما قاله صاحب المحيط وخزانة الاكل انه يحرم منه ابوه

فصل في احرام المرأة شي فيه اي المرأة في حق الاحرام (كارجل الا) في اثني عشر شيئا منها (انها ان تلبس الخيط) اي المحرم على الرجل (غير المصبوغ) اي بورس اوزعفران او عصفرا الا ان يكون غسلا لا ينفذ (والخفين) اي ولها ان تلبس الخفين (والقفازين) اي ما في شرح العوفي لقدرى وشرح الكرخي وغيرهما وهو يضم القاف وتشيد الفاء ما تلبسه المرأة وتغطي به يدها قال في البدائع لان لبس القفازين ليس الا لتغطية يديها وانها غير ممنوعة من ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين نهى نذب جلناه عليه جمعا بين الدلائل بقدر الامكان وسيأتي زيادة تحقيق في البيان (وتغطي رأسها) اي لا وجهها الا انها ان غطت وجهها بشي متجاف جاز وفي النهاية ان سدل الشئ على وجهها واجب عليها ودلت المسئلة على ان المرأة منهية عن اظهار وجهها الا جانب بلا ضرورة وكذا في المحيط وفي القمح قالوا والمستحب ان تسدل على وجهها شيئا ونجافيه (ولا ترفع صوتها بالتلبية) اي لان صوتها عورة فيبدا الحكم ببقية عند الا جانب (ولا تزل) اي في الطواف (ولا تضطجع ولا تسعي بين الميادين) اي بالاسراع والهرولة (ولا تلمح رأسها) لانه مثله كملح الرجل لحية بل تقصر (ولا تستلم الحجر) اي الاسود (مندا مزاحة) اي اذا كان هناك جمع من الرجال (ولا تصعد الصفا كذلك) اي عند المزاحة (ولا تصلي عند المقام) اي قرب مقام ابراهيم عليه السلام (كذلك) اي وقت التراحم (ولا يلزمها دم اترك الصدر) اي طواف الوداع (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) اي وتأخير طواف الافاضة عن ايام النحر (لهذا الخيض والنفاس) قيد في المسئلةين لكن على ما في البدائع من ان ترك الواجب بهذر لا يوجب شيئا لان تكون الصورتان مما يختص به النساء وان كان لا يتصور وقوعهما من غيرهن وكأنه في الكبير اعتمد عليه حيث قال انه لا دم عليها لتأخير طواف الزيارة عن ايامه بهذر ما تم زاد في الكبير ان لها ان تلبس الحرير والذهب وتصلي بأى حلى شئت عند طامة الماء وعن عطاء انه كره لها ذلك ثم قال وهذا الفرق في البصر والعناية ولم يذكر الكرماني وهو اولى لانه غير مختص بحال الاحرام قلت بل اختلف المذكور مختص بالاحرام والا فلا خلاف لعطاء وغيره في عدم كراهة لبس المرأة حريرا او حليا (والخشي) اي المشكل (فيه) اي في هذا الفصل (كلاشي) اي احتياطا لكن حاله في هيئة اللبس ومشكل

فصل في احرام العبد والامة اي واو كان لهما الرقية من حيثية (ينعقد) اي اجابا (احرام

من خشيتك ما تقول به بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ومن اليقين ما نهـون به علينا مصائب الدنيا والآخرة ومتعنا بما عمارنا وابصارنا وقوتنا ما احييتنا واجعله الوارث منا واجعل ثارنا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا اللهم اننا نسألك عزائم مفرتك ومجيبات امرك وموجبات رحمتك والسلامة من كل اثم

المملوك) أى من كرا كان أو مؤثنا (بأذن سيده) أى ماله أو ماله كنه (وبغير إذنه لئلا ينفذ) أى  
وبغير إذن أيضا لا تطوع أى لا يفرض فى الصور تبين (وللمولى أن يحمله) أى يخرج منه من إحرامه  
محظور (أن أحرم بالأذن وكره) أى تحمله (بعده) أى بعد إذنه لأنه لا يجرى من وعده وفى زواجة  
عن أبي يوسف أن المولى إذا أذن لعبده فى الحج فليس له أن يحمله لأنه لا يجرى من وعده وفى زواجة  
فصار كالحرة لا يتحلل إلا بالأحصر ثم ليس على المولى هدى تحمله بل على العبد إذا أغتقى وعليه  
أيضا أن يقضى ما أحرم به (وان ارتكب) أى المملوك (محظور) أى إحرامه لزمه جزاؤه (أى فى  
الحج) (فان كان) جزاؤه (صوما) كلبسه ونحوه (فى الحال) أى يلزمه قبل حقه (والا) بأن  
كان الجزاء ماليا (فبعد العتق) يكاف بأدائه ولو لم يملكه إلا فى ذمته (واو عتق) فى الإحرام لا يمكن  
فمنعه (أى فسخ إحرامه وتجهيد إحرام آخر للفرض لأن إحرامه لم يزل له فيجب عليه إقامه  
بمخلاف الصبي إذا بلغ) أى فانه يجوز له فسخه أى فسخ إحرامه وتجهيده كما سبق (فيضى) أى  
المملوك (فيه) أى فى إحرامه نفلا (ولا يسهطه) أى بهذا الحج (الفرض) أى ولو فرض عليه  
بعد عتقه

فصل فى محرمات الإحرام أى محظورات إحرام أحد المسلمين ومنوطاته المشتملة على  
المكروهات النحرية والشاملة للمفسدة منها (الرفث والفسوق والجدال) أى المذكرة فى  
الآية حيث قال فى فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فالرفث هو الجماع عند  
الجمهور أو ذكره أو دواهبه مطلقا قبل وهو الأصح لأنه ابلغ فى إفاضة المبالغة أو بحضرة النساء  
أو كل كلام فحش وفجور وزور والفسوق المعاصى كلها وخصت بمحال الإحرام لأنها أقبح حيث  
كلبس الحرير حالة الصلاة وقيل هو السباب وأما الجدال فهو أن يجادل رفيقه حتى يفضيه  
بالمنازعة القبيحة بخلاف الجدال على وجه النظر فى أمر من الأمور الدينية فانه لا بأس به وأما  
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقواعد الشرعية فواجب على كل أحد فى كل حال  
(والجماع) خص بالذكرا اهتماما بحاله فانه مفسد للنفس فى بعض أحوال إحرامه (ودواهبه  
كالقبلة والجماع) وفى معناه النظر بشهوة والكلام بفساد فى الأجنبية (والمفاخرة  
والمنازعة) كان الأولى ذكرهما بالعكس (بشهوة) هذا القيد لمساعد الجماع بالنسبة إلى حاله  
من المرأة والأمة (وازالة الشعر) من الأبط والعانة وغيرهما (حلقاوتها وتورا) أى استعمالها  
للنورة (واحراقا) لو أمكنه (مباشرة) أى بنفسه (أو بغيره) أى بغيره حتى يترقب عليه الأثم والاعقاب  
فى وجوب الجزاء والكفارة سواء يكون بغيره أو بغيره كراهها أو ممانعها (وحلق  
الرأس) أى وحلق المحرم رأسه أو رأس غيره حلالا كان أو محرما لم يفرغ من أداء نسكهما وهو  
تخصيص بغيره محرم وكذا الحكم فى قوله (وتقصيره) والشارب والأبط والعانة والرقبة ووضع  
المساجم) وكذا وضع الحجيم (وقص الشعر) وكذا تنفها (وحلق رأسه أو رأس غيره أو حلالا) أى  
ولو كان غيره حلالا وهذا نص صريح بما علم ضمنا ويستثنى من ذلك قلع الشعر النابت فى العين (وقلم  
الأظافر) الأولى وقلم الظفر (وليس الخيط) أى على وجه المعتاد (والقميص) خص بالذكرا لأنه  
لا يجوز لبسه ولو عدم الأزارق لانه يمكنه أن يأتربه وفى البدائع وإن لم يجد رداء شق قميصه  
وأرندى به يعنى ليكون أقرب إلى السنة فى خصوص الهيئة فلا ينساق فى ما فى البحر لا يحتاج إلى شق

والغنيمة من كل بر والفوز  
بالجنة والنجاة من النار  
(اللهم) لا تدع لنا ذنبنا  
الاخفرت ولا هما الا فرجت  
ولا ديننا الا قضيت ولا حاجة  
من حوائج الدنيا والآخرة  
الا قضيت يا ارحم الراحمين  
ربنا آتنا فى الدنيا حسنة  
وفى الآخرة حسنة وقننا  
هذاب النار (اللهم) انا  
نسألك من خير ما ألت منه  
نبيك محمد صلى الله عليه  
وسلم ونسألك من شر  
ما استأذنت منه نبيك محمد  
صلى الله عليه وسلم ونسألك  
فيما قضيت من أمر أن تجعل  
حافيتنا لى رشدا وأنت



قبضه لانه لو ارتدى بالقميص من غير شق لا بأس به (والسراويل) أى الاغصاء عدم الازار على ما صرح به الرازي لكنه ينبغي أن يحتمل على سروال غير قابل لأن يشق ويؤثر به ثلاثا فى قول الجمهور وان لم يجد الازار يفتى ما حول السراويل ما خلا وضع الشبكة ويؤثر به ولو لبسه كما هو ولم يشقه فعليه دم (والعمامة) بكسر الهمزة والمراية النهي عن تغطية الرأس بلبس المعتاد الا لم من العمامة وغيره اقله (والقلنسوة) كالنخشب (والبرقع) أى على الوجه (والبرنس) بضمين كالبرقع وهو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كانت أو جبة أو مطرأ على مائى القاموس فكان حقه ان يذكر بعد القلنسوة (وزر الطيلسان) مثانة الام والزر يفتح الزر اى ربطه بالزر وعقدته على عنقه ومحل فصل المكرهات كسبائى فانه ان أراد لبسه فوق رأسه فلا يحتاج الى قيد زره (والقباء) الظاهر انه مطلق على الطيلسان فقيه مافيه والاولى ان يعطف على الخيط اى وابسه لكن اذا أدخل يده في كفه والافان أدخل منكبىه فيه بلا ادخال يده فانه يكره وقال زفر عليه دم (ونحوه) اى من الجبة والفروة واللباد والعباء (وليس الخفين) اى الا ان لا يجد ثملين فانه يقطعهما أسفل من الكعبين (والجوربين) اى وابسه سواء كانا ثملين أو غير ثملين (وكل ما يوارى الكعب الذى عند مقدمة شراك النعل) اى فى المفصل الذى فى وسط القدم لا الكعب المعتبر عند غسل الرجلين وكذا لبس المحرم القفازين لما نقل عز الدين بن جماعة من انه يحرم عليه لبس القفازين فى يده عند الاثم الاربعة وقال الفارسى ويلبس المحرم القفازين ولعله محمول على جواز مع الكراهة فى حق الرجل فان المرأة ليست بمنوعة عن لبسهما وان كان الاولى لها ان لا تلبسهما فقول الله صلى الله عليه وسلم ولا تلبس القفازين جمعا بين الدلائل كذا ذكره ولكن ليس فيه ما يدل على ان الرجل ممنوع عن تغطية يديه اللهم الا ان يقال هو نوع من لبس الخيط والله اعلم (وليس ثوب مصبوغ بطيب) اى يورس أو زعفران أو عصفر أو غيرهما بطيب به مخيطا كان أو غير مخيط (الا ان يكون غسلا) اى يغسل ولا كثيرا بحيث انه (لا ينفذ) بتشديد الضاد المعجمة اى لا يثاثر اثر صبغه لما روى عن محمد بن ابي عمير ان الصبغ الى غير ما لا تفوح منه رائحة الطيب وهو الاصح على ما فى البحر الزاخر والبحر العميق وفتاوى قاضى خان والبدايع فالهبة للرائحة لا لون ولهذا لو كان الثوب مصبوغا بصبغ ليس فيه طيب كالخمر ونحوها فلا بأس بلبسه ولو قبل الغسل لان فيه الزينة فقط والاحرام لا يمنعها واما ما فى الملتقطات من قوله ولا يترين المحرم فمحمول على خلاف الاولى ونهى التنزيه منه (وتغطية الرأس) اى كله او بعضها لكنه فى حق الرجل (والوجه) اى للرجل والمرأة وكذا قوله (والنظيب) اى استعمال الطيب بعد الاحرام (والتدهين) اى تدهين نفسه والاولى ان يقول والتدهين او الدهن بالفتح والادهان اى استعمال الدهن مطيبا أو غير مطيب فى بدنه واما قوله فى الكبر فى ثوبه او بدنه فيخص بالدهن المطيب على ما هو الظاهر (واكل الطيب) اى وحده لكن حده خلافا لهما وسبائى زيادة بيان (وشده بطرف ثوبه) اى ربط طيب يقوح ربحه بخلاف شدة عودا وصندل مثلا فى الفتح لا يجوز له ان يشده مسكافى طرف ازاره وهو لا يفيد العموم المستفاد من اطلاق المصنف (وقتل صيد البر) اى دون البحر وكذا اصطباؤه (واخذ) اى امساكه ابتداء والامانة عليه (ودوام امساكه فى يده) اى اتهماء

المستعان وعليك التكلان  
ولا حول ولا قوة الا بالله  
العلی العظیم  
(فصل) فى ذكر ادمية  
جليلة المندار ورد فيه آثار  
هظيمة  
رايت ان اذ كرهت اياها  
الحاج تصوز ثوابها  
والادمية والاذكار الواردة  
كثيرة والانسان ملول  
بالطبع ويجب الاحتراز  
هن الملل من دماء الله تعالى  
ومن ذكره الكريم فقد  
ورد لاجل الله حتى تلمسوا  
فتبين على الانسان ما لك  
الى الله تعالى ان يختار من  
الادمية والذكر ما يمكنه  
المواظبة عليه ويحفظ  
من ذلك ما هو

(والإشارة إليه) أي حال حضوره (والدلالة) أي حال غيبته (والإمانة عليه) أي نوع من أنواع الأمانة كإمانة سكنين أو مناولتين وسوط (ونظيره) أي لأخر أوجه عن محله من غير ضرورة داعية إليه (وكسر بيضه وتفرشته وكسره قوائمه وجناحه وحلبه) أي حلب لبنه (وشبهه) وكان حقه أن يذ كر عقب قوله وكسر بيضه لما عبر في الكبير عنه بقوله وشبهه أو المراد بالشيء طخنه الشامل للصيد وبيضه بأي نوع من أنواعه (وبينه وشراؤه وأكله) فيفيد أن قتله وطخنه وأكله كل واحد منها لا يحل فعله (وقتل القملة ورميها) أي في الشمس وغيرها (ودفعه النيرة) مطلقا (والأمر بقتلها والإشارة إليها أن قتلها المشار إليه) وفيه أن الإشارة منتهى عنهما وإن كان الجزاء لا يترتب الأعلى مباشرة المشار إليه قتلها (والقاء ثوبه في الشمس) أي في غيره بشئ من ثوبه ونخلته (وغسلها لهلاكها) أي لأجل موتها قبله ولما قبله (وخضب رأسه وحلبه أو مضوا آخر باطناء وغسلها بالخطمي والوسمة وتليده شعره) أي شعر رأسه (بشئ) أي بشئ غليظ (غير مائع) هذا بيان للواقع والأفهوم مستدرك لفظا ومعنى حيث لا يتصور التلييد بالماء مع ولو تصور لم ينع عنه أيضا (ولو من غير طيب) وأما إذا كان تلييد طيب فمما حرامان قال ابن القيم ومما ذكره رشيد الدين البصري وحسن أن يلبس رأسه قبل الإحرام مشكلا لأنه لا يجوز استحباب التغطية الكائنة قبل الإحرام بخلاف الطيب انتهى ولعله قاسه عليه وهو ليس بعيد ولا يظهر له فارق بل هو دون الطيب في مقام الارتفاق لأنه الصاق شعر الرأس بالصمغ ونحوه كيلا يتخلله الغبار ولا يصيبه شيء من الهوام ويقيه من حر الشمس وهذا جائز عند الشافعي ومن تبعه ويؤيده ما رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ملبدا أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه ملبدا لله الأذن يقال تليده كان لضرورة (وقطع شجر الحرم وقطعه ورعيه إلا الأذخر) ذكره استطراد تبعا لما في النهاية وإن كانت حرمة لا تتعلق بحالة الإحرام على الخصوصية وأهل الوجه في ذكره ههنا أن تعرض الحرم لصيد الحرم ونحوه أشد حرمة وأقبح معصية وللتبعية أن كل حج ليس فيه ارتكاب المحظور فهو الحج المبرور كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه والتخصيص بالرفث مع دخوله في عموم الفسق لكونه مفسدا للحج ولأنه يتوهم جواز الجماع مع الحلال فإنه حرام بالاجماع (وغالب هذه المحظورات) أي المذكرة في فصل المحرمات (يجب الجزاء بمباشرتها) أي ما عدا الفسوق والجدال (وأما التي) أي المحظورات بمعنى المنومات التي (لأجزاء فيها سوى الكراهة) استثناء منقطع (فهذه) أي المذكورات الآتية بعد قوله هذا

فصل في مكروهاته إزالة التفت بفتح تين أي الوسخ والدرن وكذا الشعث وهو تفرق الشعر لحديث الحاج الشعث التفل وقوله تعالى ثم ليضوأفتهم وظاهر الآية أن إزالة التفت حال الإحرام حرام ويؤيده ما في المحيط إزالة التفت حرام لكنه معيد بما إذا كان الاغتسال بالماء الحار كما قال ابن الأثير (وغسل الرأس والجمجمة والجسد) أي سائر البدن (بالعذون ونحوه) كالاشنان والداوك والصابون (ومشط رأسه) لاحتمال قطع شعره ولما فيه من التزين وإزالة الشعث فكان الأولى أن يقول ومشط شعره ليشمل طيبته أيضا (وحكه) أي حك

أوفق لحاله وأرق لقلبه  
وأخف على لسانه فالقليل  
مع المداومة أفضل وأشد  
تأثيرا في القلب من الكثير  
المنقطع ومثال القليل  
الدائم مثال قطرات الماء  
فإنها إذا دام تقاطرها على  
الحجر الصلد أحدث فيه  
حفرة بخلاف الماء الكثير  
إذا انصب دفعة أو دفعات  
متفرقة متباعدة الاوقات  
لم يظفر له أثر وقد ورد لكل  
واحدة من هذه الكلمات  
العشر تأثيرات عظيمة فاخت  
أن تكرر كل واحدة منها  
أو بعضها صبح كل يوم ثلاث  
مرات وهو أقلها



شعر رأسه وكذا خفيه وسائر جسده حكما شديدا لما فيه من التعرض لقطع الشعر وإزالته ونشفه وأما قوله (إن أفضى إلى قتل الهوام وإزالة الشعر) فغير ظاهر لأنه حينئذ يعد من المحرمات لأن المكروهات (وعقد الطيلسان على عنقه) فلو تطلبت من غير عقد فلا بأس به (والقيام القباء والعباء ونحوهما) كالجبة والقرو واللباد (على منكبيه من غير إدخال يديه في كفيه) والظاهر أن إدخال أحدهما كذلك (وعقد الأزار والرداء) أي ربط طرف أحدهما بطرف الآخر (وإن يخله) أي كل واحد منهما (بخلال) كنجوة (وشدهما بحبل ونحوه) من رباط ومنطقة (ولبس الثوب المخمر) أي الذي يخمره بعد الإحرام قال صاحب السراج الوهاج ولا بأس أن يلبس الثوب المخمر لأنه غير مستعمل بجزء من الطيب وإنما يحصل منه مجرد الرائحة وذلك لا يكون طيبا كمن قعد مع العطارين وأغرب المصنف بقوله في التكبير ويرد قولهم أن المنسج للطيب والرائحة لا لون انتهى حيث لا كلام في اللون ولا في الطيب لعدم الخلاف فيهما ولا في قصد الرائحة بالفعل كالشم وإنما الكلام للرائحة التي تحصل في الثوب أو البدن من غير قصد كالعود مع العطار ونحوه من لا يكون له ريح فأصح فانه جائز بلا خلاف فقام عليه لبس الثوب المخمر فإن يخور لم يقع بفعله وشبهه لم يحصل بقصده مع أنه قال في المحيط على ما نقله عنه القاسمي إذا شتم الطيب لا يكره وكذا لو أجزأ أي ثوبه بطيب تبقى رائحته بعد الإحرام فقوله (وشم الطيب) أما مختلف فيه وأما محمول على قصده وكذا ما ذكره في البحر الزاخر ويكره له شم الریحان والطيب والسفرجل والأترج وما أشبه ذلك انتهى وأبعد بعض الشافعية حيث قال يكره له شتم أن يرى الطيب ولو من بعد (ومسه) أي لمس الطيب (إن لم ياترق) أي شيء من جرمه إلى بدنه فانه حينئذ نوع من استعماله بخلاف ما إذا تعلق به ريحه وعقب به فوحده فانه لا يضرمه (وشم الریحان) أي المعهود (والثمار الطيبة وكل نبات له رائحة طيبة والجلوس في دكان عطار) وكذا منه (لا شتم الرائحة) بهذه النية (والترين) لما قدمناه (وتعصيب شيء من جسده) قال ابن القيم ويكره تعصيب رأسه ولو عصب غير الرأس من بدنه يكره أيضا إن كان بلاهلة انتهى وهو يفيد أن تعصيب أجزاء الرأس مكروه مطلقا موجب (للجزاء) بعذر أو بغير عذر إلا أن صاحب العذر غير آثم فالصواب أن يذكر تعصيب الرأس والوجه في المحظورات وتعصيب غيرهما في المكروهات (والدخول تحت استار الكعبة) أي مع شرافتها (إن أصاب رأسه أو وجهه) وأوبعضهما (وتغطية أنفه أو نكته) أي ما بين خفيه (أو عارضه) بفتح الراء أي طرف وجهه (بثوب) متعلق بالنظية وقيد لها احترازا من تغطيتهما باليد (واكل طعام) أي غير مطبوخ (بوجد منه رائحة الطيب) بخلاف المطبوخ فانه لا يكره وكذا إذا كان المختلط غير مطبوخ ولم يوجد منه ريح فانه حينئذ مغلوب بهستهلك فلا شيء عليه وكذا حكم الشراب وهذا كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهما فلا شيء عليه بأكل الزعفران فانه يستعمل في الإطعمة فالحقق بها ولا يبي حنيفة أنه طيب حقيقة ولا تسقط هذه الحقيقة إلا بضررة التبعة لا طعام بأن كان في طعام مسه الزعفران لم يمس كذا في الشمني (وكب وجهه على وسادة) فانه بمنزلة تغطية وجهه فيكره (بخلاف خفيه) أي وضعهما وكذا وضع رأسه عليها فانه وإن كان يلزم منه تغطية بعض وجهه أو رأسه إلا أنه رفع تكليفه لدفع الجرح فانه الهيئة المعتادة في النوم بل

أو أكثرها وهو سبعون  
أو أوسطها وهو عشرين  
مرات وهو الوسط فاختاره  
لهلك توفيق على مواظبتها  
أو مواظبة بعضها فتكون  
من سعادته الدنيا والآخرة  
إن شاء الله تعالى (الأولى)  
إله إلا الله وحده لا شريك  
له الملك وله الحمد يحيي  
ويميت وهو حي لا يموت  
يدين الخبير وهو على كل  
شيء قدير (الثانية) سبحان  
الله والحمد لله ولا إله إلا الله  
والله أكبر ولا حول ولا  
قوة إلا بالله العلي العظيم  
(الثالثة) سبحان قدوس  
رب الملائكة والروح  
(الرابعة) سبحان الله وبحمده  
سبحان الله العظيم وبحمده  
قوله أو عارضه بفتح  
الصواب بكم

الكيفية المستحبة فيه بخلاف كب الوجه فانما الرقعة الغير المتعارفة بل الكيفية المبنية وضرة عند ارباب المزودة

فصل في مباحاته \* الفصل في الاغتسال بالماء القراح وماء الصابون والاشنان ويكره بالسدر كما سبق لكن يستحب أن لا يزال الوسخ بأي ماء كان بل يقصد الطهارة أو دفع الغبار والحرارة (والشمس في الماء) حيث لا فرق بينه وبين الغسل في هذا الباب مع ما فيه من الايماء انه لا يضره التغطية بالماء (ودخول الحمام) لتقوية البدن وغيرها وكذا الغسل بالماء الحار (وغسل الثوب) أي للطهارة أو النظافة لا لقصد قتل القمل والزينة (وابس الخاتم) أي لانه سنة لمن احتاج اليه والا فالاولى تركه مطلقا (وتقلد السيف) أي ونحوه (والقتال) أي مقاتلة عدوه بدأ أو دفعا على وجه جواز شرعا (وشد الهيمان) بكسر فسكون أي ربطه في وسطه سواء كان فيه نفقة أو نفقة غيره (والمنطقة) بكسر الميم وقح الطاء أي وشدها وفي رواية عن أبي يوسف كراهته اذا شدها بابر يسم وفي أخرى عنه يكره اذا كان لها زعيم وهو حلقه لها لسان يكون في رأس المنطقة يشدها وعنه كراهة منطقة الحرير (والسلاح) وهو قميص بعد تخصيص السيف فذكر أحدهما ممن عن الآخر (والاستغلال) أي قصد الانتفاع الى الظل (بيت) أي من داخل أو خارج (وتحمل وعارية) بفتح العين وتشديد التحتية أي محفة وفي الكبير هي مركب صغير كهذا الصبي أو قريب منه (وفسطاط) بضم الفاء أي خيمة كبيرة ولعل المراد بها ما لم يصل رأسه إليها أو فيه تجريد أريده مطلق الخيمة (وثوب) أي مرفوع على عود أو يده أو يده غيره بحيث لا يمس رأسه (وغيرها) أي وغير المذكورات كظل الجدار والجبل والجمل وامثالها (والاكتحال) بما لا يطيب فيه أي عملا بالسنة وتقوية للباصرة لا قصد الزينة (والنظر في المرأة) أي الاطلاع على الهيئة (والسواك) أي استعمال المسواك (وتزع الضرس) أي قلعها مطلقا (والظفر المكسور) أي قطعه (والفصد) أي الافتصاد (والجفامة) أي الاجتهام (بلازالة شعر) أي في موضعها (وقلع الشعر الثابت في العين) وكذا قطع العرق والاختتان وانقضاء الدم والقرح (وجبر المكسور) أي اصلاح المكسور (وتعصبيه بخرقه) وكذا تغطيته اذا لم يكن برأسه ووجهه (وابس الخنز) وهو نوع من الثياب كالنظف (والبرن) أي سائر أنواع البرن (والثوب الهروي والروى والقصب) بفهمتين اصناف من الثياب وهذا كله اذا لم يكن محيطا ولا حيريرا ولا ملونا بطيب (والبرد الملون كالعدي) اصناف من الثياب بخلاف الابريس كما قاله الفارسي (والتوشح بالقميص) بأن يأثر به ويجعل باقية في جانبه أو في أحدهما وأما ما يفعله بعض الجهلة من اخراج كم واحد فغير مفيد اذ يصدق عليه انه لا يلبس القميص على وجهه المحيط (والارتداه) أي بالقميص (والانزار به) أي بالقميص على طريق الانفراد أو الاجتماع (وبالسر اويل) أي الانزار بها (والهزم بالعمامة) أي الانزار بها من غير عقدها فانه حينئذ لا يطلق عليه انه لابس العمامة اذ انتهى عنه هو الابس المعتاد (وغرز طرفي رداؤه في ازاره) بل يستحب هذا عند ارادة صلاته للنهي عن الاسبال (والقاء القباء) ثوب مشهور (والعباء) كسماه معروف (والفروة) وكذا الابد (عليه) أي على نفسه (بلا ادخال منكبيه) وقد سبق عنه هذا في باب المكروهات فيما مضى ذكره في المباحات فالصواب ان يقول والقاء

٣ قوله ممن عن الآخر  
الصواب ان الخاص المقدم  
لا يفتي من العام المؤخر  
وقوله وانقضاء المناسب وفقاً  
اه (الخامسة) استغفر الله  
العظيم الذي لا اله الا هو  
الحى القيوم واسأله  
التوبة والمغفرة واسأله  
العفو والعافية (السادسة)  
اللهم لا مانع لما أعطيت  
ولا معطى لما منعت ولا زاد  
لما قضيت ولا ينفع ذا الجبد  
منك الجبد (السابعة) لا اله  
الا الله الملك الحق المبين  
(الثامنة) بسم الله الذى  
لا يضر مع اسمه شئ فى  
الارض ولا فى السماء وهو  
السميع العليم (التاسعة)  
اللهم صل وسلم وبارك أفضل  
صلاتك وسلامك وبركاتك  
على سيدنا

القباء ونحوه على نفسه وهو مضطجع اذا كان لا يعد لابساً اذا قام كما ذكره في الكبير الا ان يقال مراده ههنا بالقاء القباء لابساً مقلوباً ومعكوساً لكن صرح في باب المباحات من المنسك الصغير بالفظ والقاء القباء على منكبيه بلا ادخال يديه في كفيه (ووضع خده) وكذا رأسه (على وسادة) اي بالاختلاف لا تقدم (ووضع يده او يديه على رأسه او انقه) اي بالاتفاق لانه لا يسمى لابساً لرأس ولا مغطياً للأنف (وابس المدايس) بكسر الميم وهو ما يداس به الارض من النمل المتعارف عند العرب (والجمجم) بفتح الجيمين معرب المدايس على ما في القاموس (والكعب) وهو الكوش الهندي الذي لا يغطى كعب الاحرام (والشمسك) وهو السرموزة البغدادية التي لا تغطى الكعب (والمصندلة) بصيغة المجهول في البدائع رخص مشايخنا المتأخرون في لبس المصندلة قياساً على الخلف المقطوع لانه في معناه انتهى وهذا كله مع وجود النملين وقدرته عليهما الا انهما افضل لكونهما على هيئة السنة وللخروج عن خلاف بعض الأئمة (ونغطية العنق مادون الذقن) لانه ليس من الوجه وهو بدل بعض منها (واذنيه) لانهما عضوان مستقلان او عضوان من الرأس في حكم المصح عندنا وعضو من الوجه عند بعض السلف (وقفاء) لانه عضو على حدة بالاختلاف في القاموس القفاوراء العنق ويذكر وقديماً (وظاه) وهذا لا يصح مبنى ومعنى اما المبني فلا يكون مجروراً بالاضافة فتحق العبارة ان يقول فيه اوفه واما المعنى فلا نه جزء من اجزاء وجهه فليس ذلك مباحاله بل كره له كغطية ذقنه وانفه ثم قوله (ويديه) بظايره يفيد جواز لبس القفازين وفيه بحث سبق وتقدم انه حرام عند الاربعة فيجعل على غطية يديه بتدليل ونحوه (وسار يده) سوى الرأس والوجه (اي كليهما او بعضهما) والجل على رأسه اجانته بكسر هـ وتشد يديهما اي مركباً او طشتاً (او عدلاً) بكسر العين اي نصف جل يعدل مثله (او جوالفا) الظاهر انه غير منصرف لانه جمع على ما في القاموس او عام معروف والظاهر انه معرب لجوال وزيد فيه القاف حال التعريب (او طبقة) اي صحن او صحنفة (ونحو ذلك) كقدر ولوخ وباب (بختلاف جل الثياب) اي على رأسه واو كانت في بقية واكل ما اصطاده اي بغير امره (حلال) اي في الحل من غير ان يشاركه فيه بحرم بوجه من وجوه الامانة عليه وذبحه غير محرم في غير الحرم (واكل طعام فيه طيب ان مسته النار) وكذا ان لمسه كما سبق (او تغير) في الخبة وله اكل طعام فيه طيب بمسسته النار وتغير واما اكل طيب غير نه النار ولم يخالط بطعام او خلط وطبخ ولم تغيره النار فيكره اكله ان وجد منه رائحة ولا يجب عليه شيء (والسمن) اي وله استعمال السمن بالاكل والشرب (والزيت) اي دهن الزيتون (والشيرج) اي دهن السمسم والمراد بهما الخالصان من الطيب المستفاد من عموم قوله (وكل دهن لا طيب فيه والشحم) اي دهنه وكذا الالبان والمراد اكل هذه الاشياء ويحتمل الادهان بها ايضافاً في الخزانة الاكل او غسل رأسه وحيثه بالصابون او الخرض او ادهن بزيت او شحم لا بأس به لكن قال المصنف في الكبير قوله بزيت يخالف لما في غيره من ان استعماله لا يجوز الا في جراحة قلت وامل كلام غيره من الزيت المطيب او محمول على عدم الضرورة فلا مناقضة ولا مخالفة ولذا اطلق في قوله (ودهن جرح) بفتح الدال وضم الجيم وفتحها (او شقاق) بضم اوله (وقطع شجر الحل وحشيشه رطبا ويايساً) افاد ذكره عدم القياس للحل على الحرم (وانشاد الشعر الذي)

محمد وآله وصحبه أجمعين  
والانبياء والمرسلين  
والملائكة والمقربين وصار  
هبادك الصالحين (العاشرة)  
أعوذ بالله العليم  
من الشيطان الرجيم أعوذ  
بك من همزات الشياطين  
وأعوذ بك رب أن  
يغضروني فهذه العشرة  
كلمات اذا كرر كل واحدة  
عشر مرات حصل له  
ثواب مائة كلمة وذلك  
أفضل من ان يكرر  
ذكراً واحداً مائة مرة  
لانه اكل واحدة من هذه  
الكلمات فضل عظيم  
مستقل عن غيره وللقالب  
بكل واحدة فبه وتلذذ



لا اثم فيه فان انشاد الشهادة القبيح وانشاء مذهب مطلقا وفي حال الاحرام اكثير حرمة الاثم  
لا يجب فيه شيء الا التوبة (والتزويج والتزويج) أي اصالته ونياية خلافا لما في حيث يحرمه  
حال بقاء الاحرام ولو قبل سعي الحج (وذبج الابل والبقر والغنم والدجاج) اجابا وهو بالتثليث  
والفتح اخف وأشهر (والبط الاهلي) بخلاف الوحشي فانه صيد (وقتل الهوام) كالوزغ  
والخيط والعقرب والذباب والبعوض والبرغوث ومن غريب ما وقع أنه سأل عراقي بعض أهل  
العلم عن قتل الذباب في حال الاحرام فقال سبحانه الله تقتلون أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يفرحتي وتخرجون من قتل الذباب هذا من أعجب العجائب (وحك رأسه برقبتي) أي يبطون أنامله  
لئلا ينقطع شعره وكذلك حكم لحية (وجسده) أي وحك ساثر بدنه برقبتي ان خافسة وطشيت من  
شعره وان لم يخف فلا بأس بالحك الشديد واودعني وهذا معنى قوله (ولو بشدة أو خروج  
دم والجلوس في مكان عطار) وكذلك مع من له رائحة فائحة (لا لاشمات رائحة) أي لا تقصد ان  
يشم رائحته او يعقب به من فائحته وزاد في الكبير وضرب خادمه أي اذا استحقه لضرب  
الصديق عبده الذي اضل الناقة التي كان عليه ازاملته بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينعنه  
ويؤخذ منه ما شئت من تمام الحج ضرب الجمال على اضافة المصدر الى مفعوله وان حمله  
بعضهم على انه من اضافة الى فاعله فيفيد كمال تحمله في سبيله (واذا تم احرامه) أي بشرائطه  
وكل باجتناب محظوراته ومكروهاته (دخل مكة) أي بأدبها (وفعل ما يأتي في بابه هذا) وفيه  
اشارة لطيفة الى ان التقدير هذا

### باب دخول مكة

أي آداب دخولها (زادها الله تعالى شرفا وكرما) أي كرامة (وتعظيما) أي مهابة (وصفة اداء  
الانعال) أي الازمة ان يفعلها حينئذ (اذا وصل الحرم اول الحرم) المحترم وهو معين من كل  
جانب بنوع من العلامة يبين بها الحل من الحرم المحترم واما قوله في الكبير ووصل الى العلمين  
فهو موهم انه مختص بمن رجع من عرفات وليس كذلك كما يدل عليه بقية كلامه الآتي (فعليه  
بالسكينة) أي الظمأنينة في الباطن (والوقار) أي الرزانة المنافية للتحفة في الظاهر (والدعاء)  
أي وبإلزام الدعوات (بقضاء الاوطار) أي لاجل قضاء الحاجات الدينية والدينية  
(والاكثار من الاستغفار) الاولى بالكثرة (لخطا اوزار) أي لوضع افعال الآثام ومحقق  
ما سبق له من الذنوب في الايام (والافضل) أي ان قدر (أن يدخله) أي الحرم (حافيا) لقوله تعالى  
فاخلع نعليك انك بالوادى المقدس طوى (راجلا) أي ماشيا لقوله سبحانه يا توك رجلا لا يمشى  
وقدمهم على الركبان بقوله وعلى كل ضامر أي يعير ضعيف لطول الطريق يأتي من كل فج  
عقبى الى قوله ليطوفوا بابيت العتيق وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الانبياء عليهم  
الصلاة والسلام كانوا يدخلون الحرم ماشية خفاة وعن ابن الزبير قال حج الف نبي من بني  
اسرائيل لم يدخلوا مكة حتى عقلوا انما هم بنى طوى فدخوله صلى الله عليه وسلم بخلاف ما ذكر  
لدفن الحج من الامة المرحومة لكونه نبي الرحمة وفيه إيحاء الى ماله من العظمة الزائدة على كل  
من له من الرتبة (حاسرا) أي كاشف الرأس وفيه أنه أي المحرم لا يكون الا مكشوف الرأس  
واعله اراد ان المعذور ايضا يكشفه ولو ساعة ان لم يكن فيه حضرة ليفيد نوع منة في حضرة العزة

اذا لاحظ الذكاء من  
ولنفس في الانتقال من  
كلمة الى كلمة نوع رويحة  
واستروح بملاحظة معانيها  
المحددة فليشوجه الى ذلك  
توجهها تاما من غير أن  
يجريها على لسانه من غير  
ملاحظة معانيها فان  
المعاني للالفاظ كالارواح  
للجساد وبدون ملاحظة  
المعنى يكون كالجسد الميت  
فلا يكون تأثير فلينقل  
فكره ساعة الصلاة وقراءة  
الاوراد من الشواغل فانه  
في ذلك الحال يتأخر ربه  
وهل يليق ان يخاطب  
سلطانا من سلاطين الدنيا  
وهو ذاهل عما يلفظه

كما اشار اليه بقوله (كمجهون) أي مذهب محبوس أو عبد شارده أخون (يعرض على الملك  
الغفار) فان السلطنة تقضي العزة الموجبة لغير المذلة المقنضية للمرجحة والمغفرة ويقول اللهم  
ان هذا حرمك وحرم رسولك فخرم لحج ودي وعظمي على النار اللهم آمين من عذابك يوم تبعث  
عبادك (ثم يلي) أي يستمر على التلبية (ويثنى على الله تعالى) أي بالتسبيح والتحميد والتعظيم  
والتعجب (ويصلي على نبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم) لانه الهادي الى صراط الحميد (ويدعو)  
لنفسه أيضا ولوالديه ومشايقه وأقاربه وأصحابه وسائر المؤمنين (الى ان يصلي بذي طوى) يضم  
الطاه منونا وغير منون وقد قرئ بهما في القرآن وفي القاموس مثالة الطاه وينون موضع قريب  
مكة من طريق العمرة يعني التمتع وقال ابن جماعة ان ذا طوى ما بين الثنية التي يصعد اليها من  
الوادي المعروف بالزاهر وبين الثنية التي ينحدر منها الى الاطبع والمقابر وقيل غير ذلك فان نيسر  
المكان المنع من فيها والافصح اذ به (فيغتسل) أي من ماء بئر أو غيره (به) أي فيه (ان دخل) مكة  
(من طريقه) لانه فيا بين الحرمين (والافصح نيسر) أي بمأقبله أو ما بعده أو فأي موضع من  
قرب مكة ان دخل من غير طريقه كن دخول من طريق العراق مثلا فيغتسل من بئر ميمونة  
بسطح مكة الذي يحذاء جبل حراء (وهو) أي هذا الغسل (مستحب) أي لاطهارة أو النظافة على  
قصد الدخول (حتى للحائض والنفساء ولا بأس بدخوله) أي الحرم والصواب بدخولها أي مكة  
(ليلا ونهارا) أي لكن دخولها نهارا (أفضل) أو التقدير لا بأس بالدخول ليلا أو نهارا وهو  
أعنى النهار أفضل وهذا قول النخعي واسحق من الشافعية وفي فتاوى قاضيخان المستحب ان  
يدخلها نهارا لما كان ابن عمر رضي الله عنهما لا يقدم مكة الا بذي طوى حتى يصبح ويغتسل  
فم يدخل مكة نهارا ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله رواه الشيخان واللفظ لمسلم  
والجمهور على انه يجوز له ان يدخل ليلا أو نهارا متى شاء من غير كراهة بل هذا على السواء وقال  
بعض الناس بكره دخولها ليلا ولعله كراهة تنزيه للحجافة على أسبابه من الحرمانية (ويستحب)  
أي عند الأربعة (ان يدخل) أي مكة (من ثنية كداء) بفتح الكاف بمدودا على ما صححه صاحب  
القاموس وهي العقبة العليا على درب المعلى (من أعلى مكة) وهو الحجون لان النبي صلى الله  
عليه وسلم دخل منها حام الفخ تفاقولا بالاستعلاء ولان ابراهيم عليه السلام دعا فيه بأن يجعل  
أقنعة من الناس تهوى اليهم ولان باب البيت مثل الوجه والوجه في أمثال الناس ان يقصد اليهم  
من وجوههم لا من ظهورهم (قيل) قائله الطرابلسي (وان لم تكن) أي الثنية العليا (في  
طريقه) بأن جاء مثلا من جهة اليمن أو العراق (ينبغي ان يرجع) أي يجيل من طريقه (اليها) أي  
الى تلك الثنية ليدرك المثوبة على متابعة السنة النبوية (في الحج والعمرة) أي بالافرق بينهما  
وهو ظاهر بالنسبة الى الآفاقية من طريق المدينة النبوية والافقاد اعمر صلى الله عليه وسلم من  
الجمرة ولم يروا واحد انه دخل من تلك الثنية وهذا كله اذا لم يكن ضيق وزجة فان كان فلا بأس  
ان يدخلها من أي موضع شاء خصوصا في هذا الزمان الذي ارتفع فيه الرجة من غالب افراد  
الانسان عند حصول ضيق المكان (وقبل في العمرة بدخول من أسفل مكة) ولعل هذا القيل  
خص من يخرج من مكة على قصد احرام العمرة من التمتع والافه ومعارض بما ثبت في السنة  
(واذا رأى مكة) أي بلدها (دعا) أي بقوله اللهم اجعل لي بها قرارا وارزقني فيها رزقا حلالا

يأكل خطابه مع ان السلطان  
لا يطلع على سريرة هذا  
الذي يخاطبه فيكتب  
مخاطب رب العالمين المطلع  
على السرائر وما تخفى  
الصدور بمخاطب هو فافل  
من معناه تعالى الله عن  
ذلك علوا كبيرا فان هداه  
الله تعالى ووفقه ان ذلك  
واظب على ذلك كل يوم  
وأحسن الاوقات لذلك  
بعد صلاة الصبح وعلى الله  
تعالى القبول (ويقرأ)  
أيضاً من الآيات والسور  
القرآنية جلة ووردت الآثار  
بفضلها وهي سورة الفاتحة  
سورة وسورة الاخلاص  
ولا

وكذا اذا بلغ رأس الردم من أعلى مكة وهو المسمى الآن بالمسعى وكان يبدو البيت منه فهناك يقف ويدعو بما شاء من الدعاء وأحسن ما يقال فيه وفي غيره من بنا آتافي الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اني أسألك من خير ما سألت منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ( ويكون في دخوله ملبيا ) أي تارة ( داعيا ) أي أخرى ( الى ان يصل باب السلام ) أو غيره من الابواب الكرام والاول أفضل ( فيبدأ بالمسجد ) أي بدخوله تعظيما لبيت الله وتفضيلا لعبادته الا أن يكون له محذور بأن يخشى على أهله وماله الفتنة والضيق ولهذا قال تعالى للبحر الزاخر وشرح القدوري ( بعد حط أنفاله ) أي في موضع حصين ليكون قلبه قارئا ( وقبله ) أي قبل حطه ( افضل ) أي دخوله في المسجد ( ان تيسر وان كانوا جماعة اشتغل بعضهم بحط الاثقال ) أو بحفظها بهد حطها ( وبعضهم بأداء الافعال ولا يؤخره ) أي دخول المسجد والطواف ( لتغير ثياب ونحوه ) أي من استبحر منزل واكل وشرب ( الا اذروا ان كانت امرأة لا تبرز للرجال ) أي سواء جيلة أو غيرها ( يستحب لها ان تؤخر الطواف الى الليل ) لانه استر لها

**فصل يستحب** أي باتفاق الاربعة ( ان يدخل المسجد من باب السلام ) أي ولو دخل من أسفل مكة ( مقدما رجله اليمنى ) أي على اليسرى في الدخول كما هو السنة مطلقا ( داعيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ) أي يقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي جميع ذنوبي واقض لي أبواب رحمتك ويناسب المقام أن يقول ما روى اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام حينار بنا بالسلام وأدخلنا دار السلام تباركت ربنا وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام ( حافيا الآن يستحضر ) كما في الاختيار وزاد في كنز العباد ويقبل عتبة ( واذا رأى البيت ) أي الكعبة المعظمة ( هلك وكبر ثلاثا ) قبلهما أو الاخير منهما ( وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ( وداعيا أحب ) وقد روى الطبراني أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا نظر الى البيت قال اللهم زد بيتك هذا شريفا وتعظيما وتكريما وبرامهسية ( ومن أهم الادعية طلب الجنة بالاحساب ) وهو مستلزم لحسن الحالة من غير أن يكون عليه عتاب ( ولا يرفع يديه عند رؤية البيت ) أي وحواله دناؤه لعدم ذكره في المشاهير من كتب الاصحاب كالقدوري والهداية والكا في البدائع بل قال السروجي المذهب تركه وبه صرح صاحب الالباب وكلام الطحاوي في شرح معاني الآثار صرح أنه يكره الرفع عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ونقل عن جابر رضي الله تعالى عنه أن ذلك من فعل اليهود ( وقبل يرفع ) أي يديه كما ذكره الكرماني وسماه البصري مسموحا وكأنهما اعتدا على مطلق آداب الدعاء ولكن السنة متبعة في الاحوال المختلفة أما ترى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعا في الطواف ولم يرفع يديه حينئذ وأما ما يفعله بعض العوام من رفع اليدين في الطواف عند دعاء جماعة من الأئمة الشافعية والحنفية بعد الصلاة فلا وجه له ولا عبرة بما جوزه ابن حجر المكي وقد بلغني أن العلامة البرهمنطوشي كان يزجر من يرفع يديه في الدعاء حال الطواف ( ثم يتوجه فهو الركن الاسود ولا يشتغل بنحية المسجد ) لان نحية هذا المسجد الشريف هو الطواف لمن عليه

والمسودتين ثلاثا وآية  
الكرسى ويقرأ آمن  
الرسول بما أنزل اليه من ربه  
والمؤمنون كل آمن بالله  
وملائكته وكتبه ورسله  
لا نفرق بين أحد من رسله  
وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك  
ربنا واليك المصير لا يكاف  
الله نفسا الا ومهالها  
ما كسبت وعليها ما  
اكتسبت ربنا لا تؤخذنا  
ان نسينا أو اخطأنا ربنا ولا  
نحمل عينا أصرا كما  
حمله على الذين من قبلنا  
ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة  
لنا به واعف عنا واغفر لنا  
وارحنا أنت مولانا

الطواف او اراده بخلاف من لم يردده واراد ان يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد  
الا ان يكون الوقت مكرها للصلوة ( ولا بشئ آخر ) اى من السنن الزائدة كصلوة الضحى  
والاشراق والتهجد ( الا ان يكون عملية فائقة ) من الفروض اى وهو صاحب ترتيب ( او ) كان  
( يخاف فوت المكتوبة ) اى نفسها ( او الوزر ) اى فوته ( او سنة راتبية ) اى من السنن المؤكدة  
القبليّة والبهديّة ( او فوت الجماعة ) اى فى المكتوبة وكذا جماعة الجنازة ( فيقدم كل ذلك على  
الطواف ) اى طواف التحية وغيرها

فصل في صفة الشروع في الطواف اذا اراد الشروع فيه  اي في طواف بعده سعي فانه  
حينئذ يسن الاضطباع والرملة ( يعني ان يضطبع قبله ) اي قبل شروعه فيه ( بقايل ) و ليس كما  
يتوهمه العوام من ان الاضطباع سنة تجتمع احوال الاحرام بل الاضطباع سنة مع دخوله في  
الطواف على ما صرح به الطرابلسي وغيره لكن قال ولو اضطبع قبل شروعه في الطواف بقايل  
فلا بأس به وهذا يقتضي افضلية المعية وما ذكره في الاصل مطابق لما قاله ابن الهمام فيفيد  
افضلية القلبية فيهما تبيين في الجملة ف قوله في الكبير ولا تنافي بين القواين كما لا يخفى غير ظاهر  
كما لا يخفى هذا واعلم ان الاضطباع سنة في جميع اشواط الطواف كما صرح به ابن الضياء فاذا  
فرغ من الطواف فترك الاضطباع حتى اذا صلى ركعتي الطواف مضطبعا يكره ليكشف  
منكبيه وبأنى الكلام على انه لا اضطباع في السعي ( وهو ) اي الاضطباع المسنون ( ان يجعل  
وسط رداءه ثعب ابطه الايمن ويلقي طرفه ) او طرفه ( على كتفه الايسر ويكون المنكب الايمن  
مكشوفاً ) اي على هيئة ارباب الشجاعة اظهاراً للجلالة في ميدان العبادة ( وهو ) اي  
الاضطباع ( سنة في كل طواف بعده سعي ) كطواف القدوم والعمرة وطواف الزيارة على تقدير  
تأخير السعي ويفرض أنه لم يكن لابسا فلا ينافي ما قال في البحر من أنه لا يسن في طواف الزيارة  
لانه قد تشمل من احرامه وليس الخيط والاضطباع في حال بقاء الاحرام وهذا ظاهر واسكن من  
لبس الخيط اعذر هل يسن في حقه التشبه به ولم يتعرض له أصحابنا وذكر بعض الشافعية أن  
الاضطباع انما يسن لمن لم يلبس الخيط أما من لبسه من الرجال فيعذر في حقه الاتيان بالسنة أي  
على وجه الكمال فلا ينافي ما ذكره بعضهم من أنه قد يقال يشرع له جعل وسط رداءه تحت  
منكبه الايمن وطرفه على الايسر وان كان المنكب مستورا بالخيط ليعذر قال في عدة المناسك  
وهذا لا يعبد لما فيه من التشبه بالمضطبع عند الهجن عن الاضطباع وان كان غير مختاطب فيما  
يظهر قلت الاظهر فعليه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله ومن تشبهه يقوم فهو منهم ( ثم يقف  
مستقبل البيت بجانب الحجر الاسود مما يلي الركن اليساني بحيث يصير جميع الحجر من عينه  
ويكون منكبه الايمن عند طرف الحجر فينوي الطواف وهذه الكيفية مستحبة ) أي للخروج  
من خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع بدنه قال الكرماني وهو الاكل والافضل عند  
الكل لان الخروج من خلاف مستحب بالاجماع ( والنية فرض ) أي بأصلها وعندنا هذه  
الهيئة مستحبة والا فلا واستقبل الحجر مطلقا ونوى الطواف كفي عندنا في أصل المقصود الذي  
هو الابتداء من الحجر سواء قلنا انه سنة أو واجب أو فرضية أو شرط وهذا الاستقبال في ابتداء  
الطواف سنة عندنا لا واجب كما في شرح النقاية وأما ما ذكره المصنف في الكبير ثم يشي

فانصرنا على القوم  
الكافرين شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير انك على كل شيء قدير لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم فان توأنا قل حسبى الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق

مستقبل الحجر مارا الى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزه انقلب وجعل يساره الى البيت  
وعينه الى خارج البيت فهذه كيفية مستحبة عند بعض الشافعية وهو خلاف ما عليه عامة  
الائمة وليس ما يدل عليه شيء من السنة فلا يكون داخلا في الخروج من الخلاف خلاف ما يشير  
اليه كلام المصنف في التكبير (ثم يمشي مارا الى يمينه) أي الى جهة اليمين من الطائفت (حتى  
يجاذي الحجر) أي يقابله (فيقف بحذاء) أي يقابلته ويدنو منه غير مؤذ (ويستقبله) أي بوجهه  
وفيه خلاف المالكية ووافقهم الامامية (ويستقبل ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو) أي يقول  
بسم الله والله أكبر والله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم  
إيمانك وتصديقك كتابك ووفاء بعهديك وإتمام سنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو  
مار (ويرفع يديه عند التكبير) أي مقابلا للحجر (حذاء منكبيه أو أذنيه) أي كما في الصلاة  
وهو الأصح (مستقبلا بباطن كفيه الحجر) حال من ضمير رفع (ولا يرفعهما عند النية) أي إذا لم  
يكن لهما مع التكبير معية (فانه) أي رفعهما عند النية الواقعة قبل محاذاة الحجر (بدعة) مكروهة  
عند الأربعة ولا يفرق ما يفعله المعلنون للطواف من الجهلة (ثم يستلم الحجر) أي يلمسه أما بالقبلة  
أو باليسار على ما في القاموس (وصفة الاستلام) أي المسنون على وجهه الكمال (ان يضع  
كفيه على الحجر) أي لا كفوا واحدا على هيئة المنكبرين فان الحجر الأسود بين الله في أرضه  
يصافح بها عباده (ويضع يمينه بين كفيه) أي تشبها بحالة السجدة المسنونة (ويقبله من غير  
صوت) أي يسمع (ان تيسر) أي كل من الوضوع والتقبيل (والاستمسك به) أي يس ويس الحجر  
(بالكف) أي الأولى أي بباطنه موضع الوضع (ويقبله) أي بكفه بدل التقبيل (ويستحب  
ان يسجد عليه) أي يضع وجهه أو جبينه عليه على هيئة السجود (ويكرره) أي السجود  
(مع التقبيل) أي مع تحفته قبله (ثلاثا) قبلها وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في  
شرح الكنز يسجدون كذلك قبل السجود من أصحابنا الذين جماعة لسكن قال قوام الدين  
النكاكي الأولى ان لا يسجد عند ناله دم الرواية في المشاهير (وان لم يتيسر ذلك) أي جسيما ذكر  
من الوضع والتقبيل والسجود والمسح بالكف (أمس الحجر شبا) أي من عصا ونحوها (وقبل ذلك  
الشيء ان أمكنه) أي الأساس أو التقبيل (والا) أي بأن لم يمكنه الأساس أيضا للزحمة  
وحصول الأذية أو لكون الحجر ملطخا بالطيب وهو محرم (يقف بحذاء) أي بحذاء الركن  
(مستقبلا له رافعا يديه مشيرا بهما اليه كأنه واضع يديه عليه) يجوز بالاضافة والتثنية (مستقبلا  
مكبرا مهلا حامدا مصليا داعيا وقبل كفيه بعد الإشارة صرح به) أي بالتقبيل بعد الإشارة  
(الحداذي) أي شارح القدوري وهو المسمى بالسراج الوهاج وكذا ذكره قاضي خان وغيره وهو  
موافق لمذهب الشافعي ويدل عليه حديث المحجن انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم بمحجن معه  
ويقبل المحجن واغرب ابن جماعة حيث قال والذي اختاره انه لا بأس به ولكنه ليس مسنوناً ثم  
استدل برواية البخاري واستدل الحجر كما صرح به ان استطاع من غير ابتداء انتهى ووجه غرابته  
لا يخفى اذ لا دلالة فيه على المدي مع أن قواعدهم ان المطلق يحول على المقيد والعامة يخص  
بالدليل مع كون القياس يقتضي ذلك أيضا لان الإشارة بمنزلة وضع الكف فيتفرع التقبيل  
في البذل على وفق الأصل المبدل منه فتأمل ثم لا يشير بالفم ولا برأسه الى القبلة ان تعذر التقبيل

لتدخلان المسجد الحرام  
ان شاء الله آمين محققين  
رؤسكم ومقصدكم  
لانتخافون فسلم ما لم تعلموا  
فجعل من دون ذلك فيها  
قربا الحمد لله الذي لم يتخذ  
ولدا ولم يكن له شريك في  
الملك ولم يكن له ولي من  
الذل وكبره تكبير اسم الله  
الرحمن الرحيم سبح لله ما في  
السموات والارض وهو  
العزيز الحكيم له ملك  
السموات والارض يحيي  
ويميت وهو على كل شيء  
قدير هو الاول والاخر  
والظاهر والباطن وهو  
بكل شيء عليم هو الذي خلق  
السموات والارض في ستة ايام  
ثم استوى على العرش بعلم  
ما يلج في الارض وما يخرج  
منها وما ينزل من السماء  
وما يخرج فيها وهو معكم  
انما كنتم والله بما تعملون  
بصير له ملك السموات  
والارض والى الله ترجع  
الامور يولج الليل في  
النهار ويولج النهار



(وسن الاستلام في كل شوط وان استلمه في أوله وآخره اجزاء) أي من أصل السنة أو المعنى كفاها ولا شيء عليه لكن قال في فتاوى السراجية وشرح المختار ان الاستلام في أول الطواف وآخره سنة وبينهما أدب وصاحب البدائع والكافي صرحا بأن السنة أن يستلم بين كل شوطين وكذا بين الطواف والسعي ولا تنافي بين القولين فان استلام طرفيه أكد ما بينهما وأمل السبب أنه يفرع على استلام ما بينهما نوع من ترك الموالاة بخلاف طرفيهما ثم هل يرفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في مبدأ كل شوط أو يختص بالاول قال ابن الهمام الى ان الثاني هو المعقول وظاهر كلام الكرماني والطحاوي وبعض الأخاديت يؤيد الثاني فينبغي ان يرفع يدهما مرة ويتقبل رفعهما أخرى فان أجمع في موضع الخلاف مهمامكن أخرى ثم ان كان معتبرا أو متمعا قطع التلبية بالشروع في الطواف بخلاف القارن والمفرد (وانما فرغ من الاستلام) أي وما يتعلق به من الأحكام (أخذ من عين نفسه) أي أو عن عين الحجير باعتبار حد ذاته وما آلهما واحدا المقصود التيامن الواجب وهو (مما يلي الباب وجعل البيت عن يساره) كما يستلزمه ما قبله (فيطوف سبعة أشواط) أي جمعين الركن والواجب (وراء الخطيم) أي الحجير وجوبا (ومن الحجير) الى الركن الاسعد (اليه) أي الى وصوله اليه ثانيا (شوط) وهذا على تقدير صراحة الوجوب أو السنة أو الفرعية أو الشرطية في الكيفية الابتدائية والا فالدورة حاصلة من كل جزء من اجزاء حول البيت الى انتهائه ولا يترك ما قبله بعض العامة على هيئة الخاصة من جعل ابتداء طوافهم فيما بين الركنين لانه مخالف للاجتماع ولا يحسب القدر الزائد الى الحجير عند الاكثر فتأمل وتذكر (ويرمل في الثلاثة) أي في دورات الاشواط (الاول) بضم قح مخفف جمع الاولى ضد الاخر فان مشى في الشوط الاول ثم تذكرا يرمي في شوطين وان لم يرمي في الاولين رمل في الثالث والحاصل انه لم يرمي في الاربعه الاخيرة ولأنه كرمي في الثلاثة الاول لا يقال الاصل في الحكم أن يزول بزوال علته فاننا نقول قد فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد زوال المشروعية تذكرا للنعمة الامن بعد الخوف ليشكر عليها فهذه علة اخرى والحكم قد ثبت بطلان متبادلة وانتفاء شخص العلة لا يؤثر في انتفاء نوع الحكم ولئن سلم فالحكم هنا مع عدم العلة فهو غير معقول المعنى فيكون بعيدا في المبنى (حول جميع البيت) يعني فيرمل بين الركنين ايضا خلافا لمن خالف أي بعض الشافعية (وهو) أي الرمل (أن يسرع في المشي) أي لا مطلقا بل كما قال (وبهذه كتفيه) أي يجر كاهله من جانبيه (ويرى) بضم فس كسر أي يظهر (من نفسه الجلالة) أي في قيامه بالعبادة المؤذنة للشهادة في ميدان الجهاد (والقوة) أي على الطاعة والمقاومة كذا فسر فاضحان في شرحه والمصنف خلطه بما قبله هو الاسراع مع تقارب الخطا) بالضم والفتح جمع خطوة (دون الوثوب) بالضم أي القفز (والعدو) بفتح فسكون أي الطلق ثم الرمل سنة باقية على الصحيح وقيل الرمل لم يبق سنة في هذا الزمان (ويشئ في الباقي) وهو الاربعه (على هيئته) بكسر الهاء أي سكونه وطمأنينته المعتادة في هيئته (والرمل بالقرب من البيت أفضل عند الامكان) أي من غير مزاحجة في المكان ومدافعة بحرمته الانسان وكذا نفس الطواف بالرمل أيضا لانه ينبغي أن يراعى الخروج عن الخلاف بأن لا يرمي يده أو ثوبه على الشاذ وان (والا) أي وان لم يمكنه بسهولة ولا يغير مدافعة (فالطواف بالقدمه)

في الليل وهو علم بذات  
الصدور آمنوا بالله ورسوله  
وانفقوا مما جعلكم  
مستغلفين فيه فالذين آمنوا  
منكم وانفقوا لهم أجر كبير  
هو الله الذي لا اله الا هو  
حليم الغيب والشهادة هو  
الرحمن الرحيم هو الله الذي  
لا اله الا هو الملك القدوس  
السلام المؤمن المهيمن  
العزيز الجبار المتكبر  
سبحان الله عما يشركون  
هو الله الخالق الباري  
المصور له الاسماء الحسنی  
يسبح له ما في السموات  
والارض وهو العزيز  
الحكيم (وبواظب على  
قراءة المسبغات العشر التي  
أهداها سيدنا

أى من البيت بالرمل وكذا بغيره حينئذ (أفضل من القرب بغير رمل) أو مع مدافعة لأن نفس  
 الرمل سنة والقرب فضيلة والاذية بالمدافعة معصية (فإن ازدحم الناس) أى بحيث لا يمكنه  
 الرمل لأن قرب ولا من بعيد (صبر) أى من أول الوهلة (حتى تزول الرجة) أى وتتكشف  
 الغمة (فيرمل) لأن المبادرة مستحبة وهى لا تدافع الرمل الذى هو سنة مؤكدة وهذا معنى قوله  
 (ولا يطوف بالرمل الا اذا تعذر لمرض) وكذا اذا تعذر لكبر وغيره وامام عارته فى الكبر فاذا  
 ازدحم الناس فى الرمل يقف حتى تزول الرجة ويحذر مسلكا فيرمل فوهمة انه يقف فى الانشاء  
 وهو مستبعد جدا عرفا وعادة لما فيه من الحرج والمشقة والكون الموالاة بين الاشواط واجزاء  
 الطواف سنة متفق عليها بل قال بعض العلماء انها واجبة فلا تترك لحصول سنة مختلف فيها  
 والله أعلم فلو حصل التراجع فى الانشاء بفعل ما يقدر عليه من الرمل ويترك ما لا يقدر عليه  
 فان ما لا يدرك كله لا يترك لبعده ثم قوله فى الكبير ولا يطوف بدون الرمل فى ثلاث الايام لانه لا يدل  
 له بخلاف استلام الحجر حيث لا يقف فيه عند الازدحام لان الاشارة اليه بدل له فينبغي ان  
 يحمل على الايمان لا فى حال الابتداء والانهاء لعدم ما يترتب عليهما من فوات الموالاة مع  
 الامكان على أصل الاعتلام الذى هو سنة مؤكدة فيهما (ويكون فى طوافه) أى فى جميع  
 اشواطه أو أنواعه (ذاكرا) أى بسمحان الله والمجد لله والاله الا الله والكبر ولا حول ولا قوة  
 الا بالله على ما ورد الحديث به وفى حكمه سائر اذكاره وهو أفضل من قراءة القرآن من  
 حيث عمله صلى الله تعالى عليه وسلم فى الاطوفة الواقعة فى حجته وعمرته لكن قد يقال انه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قرأ آية ربنا آتانا فى الدنيا حسنة الآية بين الركنين مشيرا الى جوارحه  
 ومشيرا بأنه عدل من القراءة دفعا للخرج من الامة لثلاثه وهو ان القراءة فى الطواف شرط  
 أو واجب فيه كما فى الصلاة وأما ما قيل من أن قراءة آية ربنا ان كان على قصد الدعاء دون  
 القراءة فهو مع عدم الاطلاع على الارادة بعيد بحسب العادة أنه تقوته الفضيلة الجاثرة بالجمع  
 بين الحالتين كما هو مقتضى مقام أهل الجمع دون أصحاب التفرقة (داعيا) أى بالدعوات  
 الماثورة وغيرها المتعارفة المشهورة فى محالها المستورة ومن جعلتها اذ تجاوز من الركن أن  
 يقول اللهم هذا البيت بينك وهذا الحرم حرمك وهذا الامن أمنك وهذا المقام مقام العائذ  
 بك من النار ولا يقصده مقام ابراهيم عليه السلام ولا يريد به العائذ ايضا بل أراد بالمقام هذا  
 المكان وبالعائذ جنس المستعين بذ او خصوص نفسه المتجهى الى حرمه ومن المسأثور اللهم  
 قننى ببارزة تنى وبارك لى فيه واخلف على كل غائبة لى بخير لاله الا الله وحده لا شريك له  
 الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير واذا حاذى الركن العراقى يقول غير مشير اليه ولا مسلم عليه  
 اللهم انى أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المناقب فى الاهل  
 والمال والولد ثم يقول وهو فى محاذاة الميراب اللهم اظلى نحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك  
 ولا باقى الا وجهك من غير ان يقول ولا فى الاخلاق لنوهم المعنى الفساد واسقنى بكأس محمد  
 صلى الله تعالى عليه وسلم شربة لا أظمأ بعدها أبدا وعند الركن الشامى اللهم اجعله حجا مبرورا  
 وسعيام مشكورا وذنبافقورا ونجاة لن تبور يا حاتم ما فى الصدور اخرجنى من الظلمات الى  
 النور وعند الركن اليمانى اللهم انى أسألك العفو والعافية فى الدين والدنيا والآخرة وفيما بين

الخضر عليه السلام الى  
 ابراهيم التيمى رضى الله  
 عنه ووصاه ان يقولها  
 خدوة وعشية ونكراها  
 فضلا كبر او نقلها أبو  
 طالب المعلى فى قوت  
 القلوب والامام حجة  
 الاسلام أبو حامد الغزالي  
 فى الاحياء رضى الله عنهما  
 قال روى عن كرز بن  
 وبرة وكان من الابدال قال  
 أنا نأخلى من أهل الشام  
 فأهدى لى هدية وقال يا كرز  
 اقبل منى هذه الهدية فانها  
 نعم الهدية فقلت يا أخى من  
 أهدى لك هذه الهدية قال  
 أهداها لى ابراهيم التيمى  
 قال كنت جالسا فى فناء  
 الكعبة

الركنين ربنا آتينا في الدنيا حسنة الآية واعلم انه لا يقف للدعاء في أثناء الطواف لافي  
الاركان ولا في غيرها من المطاف فان الموالاة بين الاشواط والاجزاء مستحبة ويصح انفسط  
الدعوات خصوصا المأثورات الثلاث لئلا يلحق فيها فحشي عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة والسلام  
من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار (مصلينا على النبي صلى الله عليه وسلم) أي  
في أثناء دعوات الطواف أو بدل الدعوات فانها من أفضل القربات أو بالخصوص عند الاركان  
لا سيما عند الركن الاعظم ويحذر كل الحذر من قول بعض الجهلة قبالة الحجر الاسود اللهم صل  
على نبي قبلك فانه موهوم بالكفر من قائله الا انه محمول على الالتفات بناء على حسن الظن بالمؤمن  
وانما نشأ هذا التركيب من قول بعضهم اللهم صل على نبي قبلك وقول آخرين صلى الله على نبي  
قبلك وهما كلامان مستقيمان فركب منهما بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام  
فوقعوا في الطعن واللام هذا ولم يعين الامام محمد من أئمتنا لمشاهد الحج شيئا من الدعوات فان  
توقيتها يذهب بالركة لانه يصير كمن يكرر محفوظه بل يدعو عابدا لله ويذكر الله تعالى كيفما  
ظهر له متضرعا وان تبرك بالمأثور منها فحسن ايضا على ما قاله غير واحد من اصحابنا لكن  
الاظهر ان اختيار المأثور عند صلى الله تعالى عليه وسلم مستحب والمروى عن السلف مستحسن  
ويجوز الاكتفاء بما ورد على السالك ان كان أهلا لذلك (ويستحب استلام الركن اليماني)  
بتخفيف الياء وجوز تشديدها أي الواقع من جهة اليمن (في كل شوط) أي حين وصوله والمراد  
بالاستلام هاتمه بكفيه أو يمينه دون يساره كما يفعله بعض الجهلة والمنكبة من دون تقبيله  
والسجود عليه ثم عند العجز عن المس لمس الزجوة ليس فيه النيابة عنه بالاشارة وهذا الذي ذكرناه  
حسن في ظاهر الرواية كما في رواية الكافي والهداية وغيرهما من كتب الرواية وقال  
الكرمانى وهو الصحيح وزكر الطرابلسي وغيره عن محمد أن الركن اليماني في الاستلام والتقبيل  
كالحجر الاسود وقال في النجفة وهو ضعيف جدا وفي البدائع لا خلاف في ان تقبيله ليس بسنة  
وفي الدرر الساجية ولا يقبله في اصح الاقاويل وذكر الكرمانى عن محمد انه يستلمه ويقبل يديه  
ولا يقبله والحاصل ان الاصح هو الاكتفاء بالاستلام والجمهور على عدم التقبيل والاتفاق على  
ترك السجود فاذا عجز عن استلامه فلا يشير اليه الا على رواية عن محمد واما الركنان الآخران  
فلا استلام فيهما ولا اشارة بهما بل هما بدعة مكروهة باتفاق الاربعة ثم لا خفاء ان الاشارة في  
الركنين اليمانيين ايضا بدون العجز والزجوة غير معتبرة فلا يترك ما يفعله بعض الجهلة والمنكبة  
(واذا طاف سبعة اشواط استلم الحجر) أي بطريق السنة المؤكدة كما سبق (فيختم به) أي كما بدأ به  
ليقع ختمه مسكا وفي الكبير ولا يلبى في حالة الطواف أي جهرًا أو يقيد بطواف العجرة  
والافاضة (ثم يأتي المقام) وهو مخالف لما ذكره في الكبير في هذا المقام حيث قال ثم يأتي الملتزم  
ثم يأتي المقام وسأني تحقير المرام في منشأ اختلاف علماء الانام والمراد بالمقام مقام ابراهيم  
عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى أي لصلاة الطواف على وجهه  
الاستحباب عند جمهور المفسرين والفقهاء المعتبرين (فيصلى خلفه) وهو الأفضل لقوله صلى الله  
تعالى عليه وسلم وما حوله مما يطلق عليه اسم المقام عرفا أو حيث تيسر له من المسجد الحرام  
أو غيره من الحرم ولو صلى في بلاده جاز (ركعتي الطواف) وهما واجبتان عندنا من ثمان عند

وأنا في التهليل والاسبغ  
والتحميد ان جاء في رجل  
فسلم على وجلس عن يميني لم  
أرفق زمان أحسن وجهها  
ولا أشد بباض ثياب ولا  
أطيب ريحاً منه فرددت  
سلامه وقالت له يا عبد الله  
من أنت قال أنا الخضر  
جئتك حبسك في الله عز  
وجل وعندى هدية أريد  
أن أهديها لك فقلت ما هي  
قال هي أن تقرأ قبل أن  
تطلع الشمس وتبسط على  
وجه الأرض وقبل أن  
تغرب سورة الفاتحة سبع  
مرات وقل أهوذ رب  
الناس سبع مرات وقل  
أهوذ رب العالمين

الشافعي فيطلق في النية من الغرض أو يقيد بالوجوب لا بالنية لكن لو نوى سنة الطواف  
أجزأه لأن المراد بالوجوب هنا الغرض المعلى لا الاعتقادى (يقراً) أى استحباباً عند الأربعة  
(في الأولى) أى الركنة الأولى بعد الفاتحة (الكافرون) بالرفع على الحـ كـاية (وفي الثانية  
الاخلاص) أى سورتها بعد الفاتحة وخـصـصـتـهـا لـأنـهـا على التوحيد والتعبد (ويستحب أن  
يدعو بعدهما) ومن المأثور دعاء آدم عليه الصلاة والسلام اللهم انك تعلم سرى وعلايتى فأقبل  
معذرتى وتعلم حاجتى فأعطنى سؤلـى وتعلم ما فى نفسى فأغفر لى ذنوبى اللهم انى أسألك إيماناً  
بما شرقتى وبقيتنا صادقاً حتى أعلم أنه لا يصيبنى إلا ما كتبت لى ورضاً بما قسمت لى بأرحم الراحمين  
روى أنه أوحى الله تعالى إلى آدم يا آدم انك دعوتنى دعاء استجبت لك منه وغفرت ذنوبك  
وفرجت همومك وغموك وإن يدعوك أحد من ذريتك من بعدك إلا فعلت ذلك به ونزعت  
فقره من بين يديه وانجرت له من وراء كل تاجر وأتته الدنيا وهى كارهة وإن لم يرد على  
مارواه الأرزق والطاهر انى فى الأوسط واليهى فى الدعوات وابن صـا كـر وورد أن آدم عليه  
السلام دعاه خلف المقام وفى رواية عند الملتزم وفى رواية عند الركن اليمانى ولا منافاة بين  
الروايات لاحتمال أنه دعا فى المقامات وأما ما أحدثه بعض الناس من اتيان المقام بعد الطواف  
فى وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده لدعاء مستقبلاً إليه أو إلى الكعبة فلا أصل له فى السنة  
ولا رواية عن فقهاء الأمة عن الأئمة الأربعة (ثم بأتى الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (بعد أداء  
الركعتين أو قبلهما) أقول ينبغى أن يحمل هذا الخلاف بالنسبة إلى من عليه السجى بقرينة  
سوق الكلام وبيان الرهل أو لضطباع فى هذا المقام وأما من ليس عليه سحى فينبغى أن لا يكون  
فى حقه خلاف أنه بأتى الملتزم ثم يصلى خلف المقام إذا لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة  
والخاصة وسبأنى زيادة تحققي وتوضيح لهذه المسئلة (فيتشبه به) أى يتعلق بالملتزم أو بأستار  
البيت العظيم (بقرب الحجر ويضع صدره وبطنه وخـده اليمين عليه) أى تارة واليسر أخرى  
والوجه بكما له مرة لأن المقصود حصول البركة وهو أتم فى هيئة العبادة (رافعا يديه فوق رأسه)  
أى قائمتين (مبسوطتين على الجدار) وزاد ابن العجيمى فى منعه وبسط يده اليمنى بمسبلى الباب  
واليسرى بمسبلى الحجر (داعياً) أى بما أحب ومن المأثور يا واجداً ما جـد لا تزل عنى نعمة  
أنعمت بهما لى ومن المتحسين الهى وقفت بسبائك التزمت بأعتابك أرجو رحمتك واخشى  
عقابك اللهم حرم شعرى وجسدى على النار اللهم كما صنت وجهى عن السجود فغيرك فحسن  
وجهى عن مسئلة غيرك اللهم يارب البيت العتيق اعتق رقبتى وأرقاب آبائى وأمهاتنا من النار  
يا كريم يا غفار يا عزيز يا جبار وبقول ربنا تقبل منى أسألك أنت السميع العليم وتب علينا انك  
أنت التواب الرحيم (بالتضرع) أى مقرراً وناظراً الضراعة والممكنة (والابتهاال) وهو زيادة  
المذلة فى الحضرة والمعزة (مع الخضوع) أى لخشوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع  
الباطن (مصلية على النبي المختار) أى أولاً وآخره بعد الحمد والثناء وما تراه الأذكار (ثم بأتى  
زمزم) أى بئرها (فيشرب من مائها) أى قائماً أو قاعداً ووراء هامسة بـ لا مبتدئاً بقوله اللهم انى  
أسألك علماً نافعا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء ويصمى وينفـس ثلاثاً ويحمد (ويتضلع) أى  
يبالغ فى شربه فإنه ورد آية ما ينشأوا بين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم ويستحب أن ينزع

سبع مرات وسورة  
الاخلاص سبع مرات  
وقل يا أيها الكافرون سبع  
مرات وآية الكرسي سبع  
مرات وسبحان الله والحمد  
لله ولا اله الا الله والله أكبر  
سبع مرات وتصلى على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
سبع مرات وتسنة فـ  
لنفسك وأوالديك ولـ  
توالد من أهلك وللمؤمنين  
والمؤمنات الأحياء منهم  
والأموات سبع مرات  
وتقول (اللهم) افعل بى  
ربهم عاجلاً وآجلاً فى الدين  
والدنيا والآخرة ما أنت  
له أهل ولا تفعل بنا ما مولانا  
ما نحن له أهل انك غفور  
عليم

دلو انفسه ان قدر ويشرب منه ويفرغ الباقي على جسده وقيل يفرغ الباقي في البستر وهو يسألا  
 يظهر وجهه وأما ما اشهر من أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فلي فرض صحته محمول على  
 خدوصيته مما صح في البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أتى زمزم وهم يسقون  
 فقال لولا ان تغلبوا الترات حتى أضع الحبل على هذه أرى رقبته وفي مسند أحمد وغيره عنه أيضا أنه  
 صلى الله تعالى عليه وسلم أتى زمزم فترعنا له دلو واشرب ثم مسح فيها فأفرغناها في زمزم ثم قال لولا  
 ان تغلبوا أهلها انزعيت يدي فهذا صريح في أنه صلى الله عليه وسلم لم ينزع يده ولا صلب بنفسه  
 وإنما صلب غيره للترك بسؤره على وجه العموم لكل من شرب من مائه كما أشار بحجة فيها إليه  
 صلى الله عليه وسلم (ثم يعود إلى الجحر) (الأسود) (فيستلمه) أي كما سبق (ان قدر والاستقبلة) أي  
 ويشير كأن تقدم (وكبر وهلل وحمد وصلى) أي على المصطفى (ثم مضى إلى الصفا) أي من باب  
 الصفا استحبها (فسي) أي وجوبها وهذا الترتيب على ما ذكره الكرماني والمروحي والاصل ان  
 كل طواف بعده سعي فانه يعود إلى استلام الجحر بعد الصلاة وما لا فلا على ما قال قاضيخان في  
 شرحه ان هذا الاستلام لا يفتتح السعي بين الصفا والمروة فان لم يرد السعي بعده لم يعد إليه  
 انتهى وقوله لا يفتتح السعي أي لارادة افتتاحه ولعل وجهه أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يرد  
 عليه من غير اقبال إليه حال توجهه إلى الصفا بقتضى المروية والوفا وموجب الاستعانة بمسافيه  
 من محل المدد بالدما والثناء قال الكرماني وفي بعض الروايات يأتي الجحر أولا ثم يأتي زمزم قال  
 والاول أظهر يعني وهو أن يقدم زمزم قال ابن الهمام ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين  
 قبل الخروج إلى الصفا ثم يأتي الملتزم قبل الخروج وقيل يلتزم الملتزم قبل الركعتين ثم يصليهما  
 ثم يأتي زمزم ثم يعود إلى الجحر انتهى والثاني هو الأسهل والأفضل وعليه العمل وفي كثير من  
 الكتب ان يعود بعد طواف القدوم وصلا إلى الجحر ثم توجه إلى الصفا من غير ذكر زمزم  
 والملتزم فيما بينهما لعل وجه تركها عدم تأكدهما مع اختلاف تقدم أحدهما (ثم ان كان  
 المحرم مفردا بالحج وقع طوافه) هذا (للقدوم) أي أو توى غيره لانه وقع في محله وهو سنة الآفاقي  
 كما مر (وان كان مفردا بالعمرة) سواء كان في أشهر الحج أو غيره (أو متمتعا) بأن يكون مفردا  
 بالعمرة في الأشهر أو بالجمع في سنته (أو قارنا) أي جامع بين النسكين في أحرامه (وقع) أي  
 طوافه هذا (من طواف العمرة) أي في الصور الثلاثة (نواهله) أي توى الطواف لفرض العمرة  
 (أو غيره) أي من القدوم والنفل ونحوه انتهى معيار الوقت بخصوصه (وهي القارن) أي  
 بطريق الاستحباب (ان يطوف طوافا آخر للقدوم) أي بعد فراغه من سعي العمرة ولا يتداخل  
 طواف القدوم في فرض عمرته كاذب إليه الشافعي رحمه الله تعالى بل مذهبه ان عليه  
 طوافين وسعين للجمع بين النسكين

### باب أنواع الطواف

الظاهر أنواع الطواف (واحكامها) أي المتعلقة بكل منها ومنها بيان اسمائها المتميزة عن أخواتها  
 (أما أنواعها فثلاثة) هذا هوهم ان احكامها ايضا متعددة معينة بذكرها على حدة وليس الأمر  
 كذلك حيث لم يأت في كلامه وأما احكامها فالكذا بل انما يذكر احكامها في ضمن أنواعها  
 فالظاهر أن يقول كما في الكبير وأنواعها سبعة (الاول طواف القدوم) ويسمى طواف النية

(وطواف)

وله رقبته الذي في البخاري  
 يعني طائفته وأشار إلى طائفته  
 اهـ

جواد كريم رؤف رحيم  
 معصيات لا تترك ذلك  
 خدوة ولا مشقة فقلت من  
 أعطاك هذه العطية فقال  
 أعطانيها محمد صلى الله  
 عليه وسلم فقلت أخبرني  
 ثواب ذلك فقال اذا قلت  
 محمد صلى الله عليه وسلم  
 فله من ثوابه فانه سيجبرك  
 بذلك فذكر إبراهيم التيمي  
 انه رأى ذات يوم في منامه  
 كأن الملائكة جاثية  
 فاحمله حتى أدخلوه  
 الجنة فرأى ما فيها وصف  
 أمور عظيمة عارآ في الجنة  
 قال فسمأت الملائكة من  
 هذا فذوقوا المن عمل بهلك  
 قال ورأيت النبي صلى الله  
 عليه وسلم ومعه سبعون نبيا  
 وسبعون صفاء من الملائكة



وطواف الله وطواف أول عهد بالبيت وطواف احداث العهد بالبيت وطواف الوارد  
والورود (وهو سنة) أي على ما في عامة الكتب المعتمدة وفي خزائن المفتين انه واجب على  
الاصح (الآفاق) دون المبقائي والمبكي (المفرد بالحج والقارن) أي الجامع بين الحج والعمرة  
مما (بخلاف المعتمر) أي المفرد بالعمرة مطلقا والمنتم (ولو آفاقيا) والمبكي (أي وبخلاف المبكي  
إذا كان مفردا بالحج) (ومن معناه) أي ومن سكن أو أقام من أهل الآفاق مكة وصار من أهلها  
(فانه لا يسن في حقه) أي طواف القدوم إذا أفردوا بالحج (إلا أن المبكي إذا خرج إلى  
الآفاق) أي قبل الأشهر فانه لو خرج فيهما ثم عاد إلى مكة ليس له القارن والمنتم على الوجه  
المسنون (ثم عاد مع ما بالحج) أي مفردا (أو القارن فعليه طواف القدوم) أي مستحب  
حينئذ (وأول وقته) أي وقت ادائه (حين دخوله مكة) لأن أول وقت صحته دخول الأشهر  
(وأخيره وقوفه برفة) أي ينتهي بوقوفه برفة والآفاق آخر وقت ادائه باعتبار جواز آخر أول  
يوم النحر فان غابته الأشهر التي هي محل أعمال الحج (فإذا وقف فعدت وقته) أي سقط إذا و  
(وان لم يقف فإلى طلوع فجر النحر) اذ هو نهاية وقت الوقوف وأما في المشكلات من أن وقته  
قبل يوم التروية فانه خرج مخرج الغالب أو بيان أوقته الأفضل كذا حرره في الكبير لكن فيه انه  
ليس الافضلية على الإطلاق إذا لا فضل وقته حين قدومه وهو مختلف باختلاف زمان وروده  
(وأقدم الآفاق مكة يوم النحر أو قبله) وهو يوم عرفة (بعد الوقوف) أي بعد وقوفه برفة وهو  
قيد لها (سقط عنه هذا الطواف) لأن محله المسنون قبل وقوفه (ولو تركه) أي طواف القدوم  
مع القدرة عليه وسعة وقته (فذهب إلى عرفة) أي بعد ادراك الزمان الوقوف (ثم بدله) أي ظهر له  
أن بطواف طواف القدوم وتبين له أنه أخطأ في تركه (فرجع) أي إلى مكة (وطاف له) أي لقدم  
(ان رجع قبل الوقوف في وقته) وهو من زوال عرفة إلى فجر يوم النحر (أجزاء) أي طوافه عن  
سنة القدوم لوقوعه قبل الوقوف (والا) أي وان لم يرجع أو رجع ولم يدرك الوقوف في وقته  
(لم يجزه) أي طوافه عن سنة القدوم لعدم حصول الوقوف بعده فوقع طوافه في غير محله (ولا  
اضطباع ولا رمل ولا سعي) أي بالاصالة (لأجل هذا الطواف وانما يفعل فيه) أي في طوافه  
(ذلك) أي ما ذكر من الاضطباع والرمل (إذا أراد) أي المفرد أو القارن (تقديم) أي الحج على  
وقته الأصلي (وهو) أوقته الأصلي (عقيب طواف الزيارة) لأن السعي واجب والأصل فيه أن  
يتبع القرينة كما في الحقة لكن رخص لمخافة الزحمة تقديمه على وقته إذا فعله عقيب طواف أو  
تفلاواختلفوا في الأفضل من التقديم والتأخير في حق الآفاق وكذا بالنسبة إلى المبكي لكن  
الأحوط في حقه التأخير لانه لا زحمة في حقه لتوسع زمان السعي بالنسبة إلى فعله وأهل هذا وجه  
عدم جواز التقديم له عند الشافعي والخروج من الخلاف مستحب بالإجماع (التسبيط طواف  
الزيارة) ويسمى طواف الركن والأفاضة وطواف الحج وطواف الفرض وطواف يوم النحر  
لكون وقوعه فيه أفضل (وهو ركن لا يتم الحج إلا به) لكنه دون الركن الأعظم وهو الوقوف  
برفة لفوات الحج بدونه بخلاف الطواف فانه يستدرك بأدائه في وقته الموسع إلى آخره أو  
بازوم بدنه بوقته هدمه وإن أوصى بإتمام الحج (وأول وقته) أي وقت جوازه وصحته (طلوع  
النحر من يوم النحر ولا آخره في حق الجواز إلا أن الواجب فعله في أيام النحر) أي عند الإمام

كل صف ما بين المشرق إلى  
المغرب فقلت يا رسول الله  
إن الخضر أخبرني أنه سمع  
منك كذا فقال صدق  
الخضر وكل ما قوله فهو  
حق وهو عالم أهل الأرض  
وهو رئيس الأبدال فقلت  
يا رسول الله فمن فعل مثل  
ما فعلت هل يعطى مثل  
ما أعطيت فقال والذي  
بعثنى بالحق نبيا أنه يعطى  
وانه ليفر له جميع الكبائر  
التي عملها ويرفع الله تعالى  
منه مائة وعرضه ويؤمر  
صاحب الشمال أن لا يكتب  
عليه شيئا من السيئات إلى  
صنعة ولا يسهل بهذا الأمن  
خلقه الله سبحانه ذكره

( وفيه رمل لا اضطباع ) أي ان كان لا بأس كما سبق ( وبعده ) أي بعد طواف الزيارة ( سعي ) بالرفع وهو عطف جلة على جلة وقوله لا اضطباع معترضة ( الا اذا فعلها ) أي الرمل والسعي لا الرمل والاضطباع لنفسه المعنى ( في القدوم ) أي في حال طواف قدومه وفيه مساجحة اذا سعى لا يفعل في طواف القدوم بل في حال القدوم والرمل لا يفعل في حال القدوم بل في طوافه فالصواب ان يقول الا اذا فعله أي السعي في القدوم أي حال قدومه بعد طوافه سواء رمل في طوافه او لم يرمل ( فلا يرمل فيه ) أي في طواف الزيارة ( ولا يسعي بعده ) لان السعي لا يشكر رمل في طواف ( بعده سعي ) ( الثالث طواف الصدر ) فيفتحين بمعنى الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس اثنائا ولذا يسمى طواف الرجوع ويسمى طواف الوداع يخرج الواو بكسر هاء الواو ادته البيت او الحج لعدم صحته بدونه ويسمى حج صلى الله عليه وسلم حجة الوداع لانه ما حج بعده ويسمى طواف الافاضة لكونه لا يصح الا بعد المراجعة من الوقوف واداء طواف ركنه وطواف آخر عهد بالبيت لانه يسكن وقوده حينئذ عندنا ويجب عند الشافعي وطواف الواجب لكونه واجبا دون الفرض الذي هو طواف الزيارة لكون طواف الزيارة ثبت بالدليل القطعي وهو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وبالإجماع على كونه ركنا بخلاف طواف الوداع فانه ثبت بالدليل الظني وبؤيده انه يسقط بالعدو ويخبر بالدم غير مذكور وهذا معنى قوله ( وهو ) أي طواف الصدر ( واجب ) أي على الآفاقي دون المبني ومن بعده من استوطن بمكة قبل الفداء الاول ( وأول وقته بعد طواف الزيارة ) وأما باقي المشكلات من ان وقته بعد الفراغ من مناسك الحج فمحمول على وقت استنباهه ( ولا آخره ) كما تقدم ( وليس فيه رمل ) وكذا لا اضطباع فيه ( ولا بعده سعي ) وكان حقه أن يقول ولا سعي بعده فليس فيه رمل ولا اضطباع لانهما متفرعان على طواف بعده سعي ( وهذه الاطوفة الثلاثة ) من القدوم والزيارة والصدر ( في الحج ) أي في حقه خاصة ( الرابع طواف العمرة وهو ركن فيها ) أي فرض في أدائها ( وفيه اضطباع ورمل ) وهما سندان فيه ( وبعده سعي ) أي واجب ( وأول وقته ) أي وقت طوافه ( بعده الاحرام بها ولا آخره ) أي في حق أدائها ( الخامس طواف النذر وهو واجب ) أي فرض عملا لا اعتقادا ( ولا يختص بوقت ) أي اذا لم يسه ( الا ان يكون عليه ) أي على الناذر ( غيره ) أي غير النذر الذي هو واجب غير معين بوقت ( أقوى منه ) أي فيقدم حينئذ الاقوى عليه من طواف فرض او غيره من الفروض او واجب معين من النذر او غيره ( السادس طواف تحية المسجد وهو مستحب لكل من دخل المسجد ) أي المسجد الحرام ( الا اذا كان عليه غيره ) أي من الاطوفة ( فيقوم هو ) أي ذلك الغير ( مقامه ) أي ينوب منابه ويدخل في ضمنه ( كالمعتمر ) اعم من ان يكون متمما او لا فانه يطوف طواف فرض العمرة ويندرج فيه طواف تحية المسجد كما ارتفع به طواف القدوم الذي هو اقوى من طواف تحية المسجد وكذا اذا دخل المسجد من عليه فرض او غيره فضلى ذلك فانه قام مقام صلاة تحية المسجد وذلك لان تحية هذا المسجد الشريف بخصوصه هو الطواف الا اذا كان له مانع فيحذفه في تحية المسجد ان لم يكن وقت كراهية الصلاة ( السابع طواف التطوع ) أي النسافة والا فطواف التحية ايضا تطوع وهو لا يختص بوقت أي زمان دون زمان لجوازه في اوقات كراهة

( الصلاة )

الاعش وقد نقلناه من كتاب  
قوت القلوب واحياء علوم  
الدين بقليل اختصار  
فاحتفظ على ذلك وداوم  
هذا الله تعالى واسمك  
في الدارين ان شاء الله تعالى  
( ورايت ) ان ازيدك دما  
شريفا عظيم النفع جدا  
خفيف المسونة ورد في  
صحح الترمذي احده كتب  
الصحيح الستة من معتل  
بن يسار رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من قال حين  
يصبح ثلاث مرات اعوذ  
بالله المميع العليم من  
الشیطان الرجيم وقرا  
ثلاث آيات من آخر

الصلاة عندنا أيضا خلافا للإمام مالك رحمه الله تعالى وقوله ( إذا لم يكن عليه غيره ) يفيد أنه لا ينبغي أن يتطوع ويكون عليه غيره من الطواف ونحوه من سائر الفروض فإنه لا يليق بشخص عليه مثلا أداء الزكوة بالتطوع بالصدقة أو عليه قضاء صلوات فيأتي بناقلة من طواف أو صلاة وسائر عبادات متطوعات لكن مفهوم عبارته أنه إذا كان عليه غيره يختص هو بوقت وهو لا بأس به لأننا نقول يختص حينئذ بالفراغ عما عليه من غيره لكن لا بطريق نفي الجواز والصحة كما قيل بل على سبيل الآزوم والفريضة ( ولا يشخص ) أي ولا يختص جوازه وصحته بأحد إذا كان مسلما ) لكن لا بد أن يكون غير مطلقا فإنه لا يصح أيضا من المجنون وغير المميز من الصغار ( طاهرا ) أي من الجنابة والحيض والنفاث لأنه يحرم الطواف عليهم وكذا دخولهم المسجد إلا أنهم لو جمعوا وفعلوا صح عليهم الأثم والكفارة كإسباغ في محله وكذا سنذكر في محله حكم الطهارة عن الحدث والخبث في البدن والثوب ( ويلزم ) أي إقامته ( بالشرع فيه ) أي في طواف التطوع وكذا في طواف نية المسجد وطواف القدوم وقوله بالشرع فيه أي بمجرد النية ( كالصلاة ) أي كأن لم يصحح في الصلاة بالشرع فيها بالنية مع تحقق سائر شروطها ويستثنى من هذا الحكم إذا شرع بظن أنه عليه فإنه لا يلزم في الطواف وفي المسئلة خلاف للشافعي حيث يقول المتطوع أمير نفسه إن شاء فعل والأفلا كما ورد لكن يدفع بأن المتطوع أمير نفسه قبل التزامه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وللتأخير العبادة ملعبة وللقياس على الحج والعمرة فإن الإجماع على أن من شرع فيهما بنية النقل يلزمه إقامتهما لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والله أعلم

فصل في شرائط صحة الطواف أي مطلقه ( الإسلام ) لأن الكافر ليس أهلا للعبادة المحتاجة إلى النية وقد شرطت فيه أقوله ( والنية ) وهي شرط فيه عند الجمهور وقبل ليست بشرط أصلا ونية الحج في ضمن الإحرام كافية ولا يحتاج كسائر الأفعال إلى نية مفردة وقبل النية ليست بشرط لكن الشرط أن لا ينوي شيئا آخر وهذا كله في طواف الزيارة مع احتمال في طواف القدوم والمصدر والعمرة وأما طواف النفل فلا أظن فيه خلافا لعدم اندراجه في ضمن نية سابقة وسياق هذه المسئلة في فصلها تامة ( والوقت ) أي لبعض أفرادها وهو أكثر أنواعه ( وكونه بالبيت ) أي كون الطواف ملتصبا به من خارجه ( لافيه ) أي لا واقعافي داخله وكذا قال الشافعي لو من بعض ثيابه أو بدنه على الشاذرون أو على جدار الحجر بطول طوافه وما انفقت إليه علما أو ناهيا حيث اتفقا ليسا من البيت إلا بالدليل الظني لكن الأحوط رعايته والمقصود عندنا أنه لو طاف داخل البيت حول جدرانه لا يضحى كونه بالبيت ركن على ما هو الظاهر لأنه شرط ( وفي المسجد ) أي المسجد الحرام ( ولو على سطحه ) وسياق زيادة تحقيقه ( وإتيان أكثره ) لأنه مقدار الفرض منه والباقي واجب فيه وفي عدة شرط مسامحة له إذ هو ركن أيضا ( قيل والابتداء من الحجر ) أي عدم من شرائط صحة الطواف في شرح المنسار للسكاكي والمطلب الفائق لشارح كثر الدقائق أن الابتداء من الحجر الأسود شرط على الأصح لكن الأكثر على أنه ليس بشرط بل هو سنة في ظاهر الرواية ويكره تركها وعليه عامة المشايخ ونص محمد في الرقيات على أنه لا يجوز به أي الافتتاح من غيره قال في الكبير فجعله فرضا أقول بل جعله شرطا كما سيجيء

سورة الحشر وكل الله تعالى به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يسى وإن مات في يومه مات شهيدا ومن قرأها حين يسى فكذلك أخرجه الترمذي ( قلت ) قوله ومن قرأها حين يسى فكذلك يعني وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يصبح وإن مات في ليلته مات شهيدا ومعنى يصلون عليه يدعون له بالتعظيم فان لفظ الصلاة هو الدعاء بالتعظيم والآيات الثلاث من آخر سورة الحشر هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب

مصرحا في كلام ابن الهمام حيث قال في شرح الهداية والافتتاح من غير الحجر اختلاف فيه المتأخرون قبل لا يجزيه وقيل يجوز غير أن الافتتاح من الحجر واجب لانه عليه الصلاة والسلام لم يتركه قط ثم ذكر في موضع آخر أن افتتاح الطواف من الحجر سنة فلو افتتحه من غير مجاز ذكره عند طاعة المشايخ ولو قيل انه واجب لا يبعد لان المواظبة من غير ترك مرة دليله فبأشبهه ويجزيه ولو كان في الآية اجمال لكان شرطا كما قال محمد لكنه منتف في حق الابتداء فيكون مطلق التطواف هو فرض وافتتاحه من الحجر واجب للمواظبة كما قالوا في جعل الكعبة عن يساره والحاصل انه اختار الوجوب وبه صرح في المنهاج نقلا عن الذخيرة حيث قال في عدم الواجبات والبداءة بالحجر الاسود وهو الاشبه والاعدل فينبغي أن يكون هو المأمور

**فصل في نية النية (الشرط)** أي لنية الطواف المتوقف على النية على ما عليه جمهور الأئمة (هو أصل النية دون التعيين) أي لاتعيين القرصية أو الوجوب والسنة ولاتعيين كونه للزيارة أو للصدر أو للقدم ونحو ذلك فانه ليس بشرط ولا واجب بل هو سنة أو مستحب فاذا ثبت ذلك (فلوطاف) أي دار حول البيت (لا ينوي طوافا) أي أصلا (بأن طاف طالبا لغريم) أي لمديون ونحوه (أو هاربا من عدو) أي ظالم أو غيره (أو لا يعلم انه البيت) أي بيت الله تبارك وتعالى أو البيت الذي يجب الطواف به أو يستحب (لم يعبده) أي لم يعتبر ذلك الطواف حينما وجد فيه النية الشرعية لانه لم يقصده به القربة وان حصل منه النية الفدية وهي مجرد ارادة الدورة (أو نوى أصل الطواف) أي على جهة القربة (جاز) أي لحصول أصل النية (ولو طاف طوافا في وقته) أي زمانه الذي عين الشارع وقوعه فيه (وقع منه) أي بعد أن ينوي أصل الطواف لكونه معياره كافي صوم اداء رمضان (نواه بعينه أولا) أي أو ما نواه بعينه بل أطلقه (أو نوى طوافا آخر) وهذا كله مبني على أن التعيين ليس بشرط في نية الطواف بخلاف الصلاة فان التعيين لا بد منه في الفرض والواجب وأما الصوم ففيه تفصيل ليس هذا محله والحاصل انه اذا نوى طوافا آخر يكون للاول وان نوى الثاني فلا تمل النية في تقديم ذلك عليه ولا تأخير عنه كما سيأتي ومثاله ما ينه بقوله (ومن فروعه لو قدم) أي من سفره (معتبرا) وطاف (أي بأي نية كانت) (وقع من العمرة) أي من طوافها (أو حاجا) أي أو قدم حاجا (وطاف قبل يوم النحر) (وقع) أي طوافه (للقدم أو قارنا) أي قدم قارنا وطواف طوافين من غير تعيين فيهما (وقع الاول للعمرة والثاني للقدم أو كان) أي طوافه (في يوم النحر) أي ونوى نفلا أو وداعا أو أطلقه (وقع للزيارة أو بعد ما حل النحر) أي بعد ما طاف للزيارة كافي لنية (فهو للصدر وان نواه للناطع) وكذا اذا أطلقه (فالحاصل أن كل من عليه طواف فرض أو واجب أو سنة اذا طاف) أي مطلقا أو مقيدا (وقع عما يستحقه الوقت) أي من الترتيب المعتبر الشرعي (دون غيره) حتى لو رتبته على خلاف ذلك أو أهمل ترتيبه أو تعينه (فيقع الاول من الاول وان نوى الثاني أو غيره) أي من الثالث ونحوه (والثاني من الثاني وان نوى غيره) أي من الاول وما مثله (فلا تمل النية في التقديم والتأخير الا اذا كان الثاني أقوى من الاول) باعتبار المرتبة المرتبة كالفرض بالاضافة الى الواجب والواجب بالنسبة الى السنة فيبدأ بالأقوى) أي فيعتبر ابتداءه بالأقوى وان كان فعليه على خلاف الاول (كما لو ترك

والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الاسماء الحسنى يسبح له ما في السموات والارض وهو العزيز الحكيم فاعلم هذا الثواب العظيم واحرص عليه ولازم عليه دائما فان الله تعالى يرسل اليك في كل يوم وفي كل ليلة سبعين ألف ملك يدعون جميع النهار وجميع الليل بلفظ الصلاة الذي هو مخصوص بالانبياء ناهيك بهذا

طواف الصدر ثم ما باحرام عمة فيبدأ بطواف العمرة ( لان طواف العمرة أقوى ) لكونه فرضا  
 ( ثم الصدر ) أي ثم يأتي طواف الصدر ولم يجعل الطواف مصروفا اليه مع أنه سبق تعالى الذمة به  
 لكونه واجبا ومرتبته دون الفرض وهذا واضح جدا واطواف لعمرته ثلاثة اشواط ثم طواف  
 للقنوم كذلك ( أي ثلاثة اشواط ) فلاشواط التي طواف للقنوم ( أي بحسب النية ) محسوبة  
 من طواف العمرة ( أي بموجب اعتبار الشريعة ) فبقي عليه لعمرته شوط واحد فيكمله ( أيضا  
 وهذا ظاهر لكن استشكل عليه ما قالوا فيمن طاف لعمرته أربعة اشواط ثم طواف يوم النحر  
 للزيارة فان ثلاثة اشواط منه تحول لعمرته ولو قدم الاقوى لما قالوا بتحويل ثلاثة اشواط من  
 الزيارة الى العمرة لان الثلاثة الاخيرة منه واجبة والزيارة فريضة والجواب انه ليس بتحويل  
 من الفرض الى الواجب بل من الواجب المتأخر الى الواجب المتقدم الذي استحق ان يكون  
 الطواف له أولا فهو الاقوى من هذه الخبيثة مع ان تدارك الاول لا يتصور بدونه ويتصور  
 تدارك الثاني بغيره واما ما ذكره في الكبير بقوله بل من الفرض الى الفرض كما اذا ترك الاكثر  
 من طواف العمرة ففيه ان الظاهر فيما نحن فيه انه من الواجب الى الواجب كما حررناه ومع  
 هذا لم يندفع اليراد اذا قيل من الفرض الى الفرض الى آخره لبقاء الاشكال على حاله اللهم  
 الا ان يقال يصرف من طواف الزيارة شوط واحد الى العمرة ليكمل ركعتيه فيكون من الواجب  
 الى الفرض ثم قوله او نقول اذا طاف ولو مفرقا وقع الكل عن الفرض أي السابق كما لو اطلال  
 الصلاة يقع الكل فرضا فلا سؤال انتهى وهو من عجيب المقال لان مبنى السؤال انما هو على ان  
 تقديم الاقوى هو المعتبر في الحال فاذا استوى الحكم في الفرضين فأن يتصور تقديم الاقوى  
 في البين ثم لا يظهر ان المراد بالاقوى اهم من ان يكون حقة كما سبق أو مجزا لقوله ( ولو طاف  
 للعمره بعضه ) أي وترك بعض اشواطه ولا فرق بين القليل والكثير في المتروك ( ثم طاف للزيارة )  
 أي كاملا ( يكمل طواف العمرة من الزيارة ) أي لاستحقاق طواف العمرة أولا فهو اقوى من  
 طواف الزيارة من هذه الخبيثة مع استوائهما في الركبة فصرفه الى طواف العمرة أولى سواء  
 كانت المكمل من فرائض طواف الزيارة أو من واجباته واما القارن اذا لم يدخل مكة ووقف  
 بعرفة فعليه دم لرفض العمرة وعليه قضائها كذا ذكره الشئني ولعل هذا وجه تقييده ببعضه  
 ( وكذا لو طاف للزيارة بعضه ثم للصدر ) أي جميعه ( يكمل الزيارة من الصدر ) وهذا ظاهر لا غبار  
 عليه لان طواف الزيارة اقوى من الصدر رتبة ومرتبة فالصرف اليه أولى كما لا يخفى ومن جملة  
 الفروع او طاف يوم النحر عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يجزئه عن النذر ثم تقييد الاحكام  
 المذكورة بالطواف فيبدأ بحكم السعي ليس كذلك فن يبق عليه سعي الحج وأحرم بعمره وطواف  
 وسعي للعمره لم ينتقل سعيها الى سعيه مع تقدم سعيه وقوة مرتبته ولعل وجه الفرق هو ان  
 الطواف متكرر في الحج بخلاف السعي فلهذا لو ترك سجدة في ركعة وأتى بثلاث سجعات  
 في ركعة أخرى جاز في تلك الصلاة دون غيرها وبهذا يتبين انه لو كان عليه طواف الحج وطواف  
 للعمره لم ينتقل طوافها اليه مع انه أحق لكونه أسبق

فصل في طواف المنى عليه والنائم أي من المرضى ( ولو طافوا ) أي الرفقة ( بالمنى عليه  
 يحجوا ) أي الطواف الواحد المشتمل على فعل القاعل والمنهول ( من الحامل ) أي

التشرى من العظم الذي  
 يحصل لك بهذا العمل اليسير  
 كما أفاده الحديث الصحيح  
 النبوي صلى الله عليه وآله  
 وسلم  
 \* ( فصل في الاحرام )  
 اذا وصل الأتقي الى  
 الميقات توشأ واغتسل  
 وحلق رأسه وقلم أظفاره  
 وحلق أبطه وماتته  
 واستعمل الطيب ونجرد  
 عن الخيط وليس أزارا  
 ورداء يضيئ جسد يدين  
 أو غسيلين وصل ركعتين  
 نوى بهما سنة الاحرام  
 يقرأ في الأولى الفاتحة وقل  
 بآية الكافرون وفي الثانية  
 الفاتحة وسورة الاخلاص  
 والاحرام اما بالحج



اصالة ( والمحمول ) أى وعنه نيابة ( ان نوى ) أى الحامل ( من نفسه وعن المحمول ) أى معاً  
أو واحداً بعد واحد قبل الشروع ( وان كان ) أى ولو كان الحمل ( بغير أمر المغمى عليه ) أى  
بناء على ان عقد الرقعة متضمن لفعل هذه المنفعة وهذا اذا اتفق طوافهما بأن كان لعمرتهم  
أو لزيارتهم ونحوهما ( وكذا ان اختلف طوافهما ) أى وصفا واعتباراً ( بأن كان لأحدهما  
طواف العمرة وللآخر طواف الحج ) أو أحدهما فرضاً والآخر واجباً ( فيكون طواف  
المحمول عما أوجبه احرامه ) أى من فرض العمرة أو طواف القدوم أو الزيارة ( وطواف  
الحامل كذلك ) أى على وفق ما اقتضاه احرامه من الاطوفة المذكورة ( ولو طافوا بربض  
وهو نائم من غير انحاء ) ففيه تفصيل ( ان كان بأمره وحملوه على فوره ) أى ساعته صرفاً ومادة  
( يجوزوا ) أى بأن طافوا به من غير أن يأمرهم به أو فعلوا بعد أمره لكن لا على فوره ( فلا )  
أى لا يجزئهم من الطواف وتفصيله على ما يحصل به توضيحه ما في الكبير وان رجلاً مريضاً  
لا يستطيع الطواف الا بحمله وهو يعقل نام عن غير عته فحمله أحبابه وهو نائم فطافوا به  
أو أمرهم أن يحملوه ويطوفوا به فلم يفعلوا حتى نام ثم احتملوه وهو نائم أو حملوه حين أمرهم بحمله  
وهو مستيقظ فلم يدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ  
روى ابن سماعة عن محمد أنهم اذا طافوا به من غير أن يأمرهم لا يجزئهم وأما أمرهم ثم نام فحمله  
بعد ذلك وطافوا به أجزاء ولو قال لبعض عبيده استأجر لي من يطوف بي ويحملني ثم غلبته  
عيناه ولم يرض الذي أمره بذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلاً ثم استأجر قوماً يحملونه واتوا  
وهو نائم فطافوا به قال ابن سماعة استحسن اذا كان على فوره ذلك أنه يجوز فأما اذا اطال ذلك  
ونام فأنوه وحملوه وهو نائم لا يجزئهم من الطواف ~~والسكن~~ الاجر لازم بالامر قال ابن سماعة  
والقياس في هذه الجملة ان لا يجزئهم حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ ينوي الدخول فيه لكن  
استحسننا اذا حضر ذلك فنام وقد أمر أن يحمل فطاف به أنه يجزئهم قال ابن الهمام وحاصل  
هذه الفروع الفرق بين النائم والمغمى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه انتهى وقد  
أطلقوا الاجزاء بين حالي النوم والانحاء في الوقوف ولعل الفرق أن الوقوف لا يتوقف صحته  
على النية لعدم اشتراطها فيه اكتفاء بالندراج نيته في ضمن نية الاحرام توسعة على العباد  
في الرخصة بخلاف الطواف فان النية شرط فيه عند الجمهور على ما سبق فأنى وجود حقيقتهما في  
حق المغمى عليه بالاكتفاء من تحقق حكمهما بالنسبة الى الرقعة بناء على عقد المودة والمشاركة  
في العهدة واعتبر الامر الصريح في المريض النائم لقبام نيته مقام نيته لان حاله اقرب الى  
الشعور من حال المغمى عليه والله اعلم ( وان لم ينو الحامل الطواف ) أى أصله ( بل نوى )  
أى الحامل بطوافه ( طلب غريم ) أى مثلاً ( فان كان المحمول مائلاً ) أى مقيماً أو مستيقظاً  
( ونوى الطواف ) أى قرينه ( أجزأه ) أى المحمول لتحقيق نيته ( دون الحامل ) لغة قصده  
الشرعي ( وان كان المحمول مغمى عليه ) وكذا النائم والمجنون والمسئلة بحالها ( لم يجزه )  
أى الطواف لهما ( لانتفاء النية ) أى الشرعية ( منه ) أى من المحمول ( ومنهم ) أى الجمالين  
الدال عليه الحامل وكان الاولى أن يقول منهما وعلم منه انه او نوى الحامل من نفسه ولم ينو  
المحمول جاز للحامل دون غيره سواء كان مقيماً أولاً ( وان نوى من استأجره لا يعتد بنيته )

أو بالحج والعمرة قال ان  
اراد الحج اللهم انى اريد  
الحج فيسره لى وتقبله منى  
وأعنى عليه وبارك لى فيه  
نويت الحج وأحرمت به  
بمخلص الله تعالى لبيك اللهم  
لبيك لبيك لا شريك لك  
لبيك ان الحمد والنعمة لك  
والملك لا شريك لك ( اللهم )  
أحرم لك شعري وبشرتي  
وعظمى ودمى من النساء  
والطيب وكل شئ حرمته  
على المحرم أنتخى بذلك  
وجهك الكريم لبيك  
وسعديك والخيرات كلها  
بيديك والرزق شاء اليك  
والعمل الصالح لبيك  
ذالنعماء والفضل احسن

أى نية المستأجر الجامل للمحرمول اذا كان مقيماً أو نائماً بخلاف ما اذا كان مفرجاً عليه  
أو نائماً فان فيه تفصيلاً كما تقدم والله أعلم وكان حقه ان يقول بنية له والافئته لنفسه صححة  
ولو كان حمله بناء على اجارته كما اذا علم طائف غيره فان طوافهما يحسب من كل منهما ما اذا  
وجدت لنية لهما

فصل في مكان الطواف مكانه حول البيت لافيه (أى لافى داخله كما مر ( داخل المسجد ) أى  
سواء كان قريباً من البيت أو بعيداً عنه بعد أن يكون في المسجد ( ويجوز ) أى الطواف ( فى  
المسجد ) أى فى جميع أجزائه ( ولو من وراء السور ) أى الامطوانات ( وزمزم ) وكذا المقامات  
( واطواف على سطح المسجد ولو مرتفعاً عن البيت ) أى من جدرانه كما صرح به صاحب الغاية  
( جاز ) لان حقيقة البيت هو الفضاء الشامل لما فوق البناء من الهوى ولذا صحت الصلاة فوق  
جبل أبي قيس اجساماً حتى لو انهدم البيت نعوذ بالله جاز الصلاة الى البقعة وفيها أيضاً عندنا  
خلافاً لما فى الصلاة فى داخلها بلا حائل لثقة فى المخرج العام بالنسبة الى من كان خارجها  
بخلاف أهل الداخل فانهم يكونون جميعاً محصوراً أو واحداً مغموراً فالخرج بالنسبة اليهم لاسيما  
اذا كان يمكنهم الخروج وبهذا يندفع ما قاله صدر الشريعة فى شرح الوقاية ان هذا فرع عجيب  
من الشافعية وانما حقت ان هذه المسئلة من المشايخ البكرية هذا واطواف خارج المسجد فرع  
وجود الجدران لا يصح اجساماً وأما اذا كان جدرانه منهدة فكذلك عند جماعة العلماء خلافاً  
لمن لم يعتد بخلافه

فصل فى واجبات الطواف أى الافعال التى يصح الطواف بدونها ويخبر بالدم ان كراهى  
سبعة ( الاول الطهارة من الحدث الاكبر والاصغر ) أى وان فرق بينهما فى حكم الاثم والكفارة  
وهما من النجاسات الحكمية ووجوبها عنهما هو الصحيح من المذهب وهو احدى الروايتين عن  
الامام احمد وقال ابن شجاع هو سنة ونقل النووى فى شرح مسلم عن ابى حنيفة استحبابها وكأنه  
اخذ من قول ابن شجاع والجمهور على ان الطواف كالصلاة فى اعتبار شرائط كلها الا ما استثنى  
بفعله عليه الصلاة والسلام من ترك الاستقبال وجواز المشى ونحو ذلك ثم اذا ثبت ان الطهارة  
من النجاسة الحكمية واجبة فلو طاف معها يصح عندنا وعند احمد ولم يحل له ذلك ويكون ماصياً  
ويجب عليه الامادة او الجزاء ان لم يعد وهذا الحكم فى كل واجب تركه ( التامى قبل ) أى قال  
بعضهم ان من واجبات الطواف ايضا ( الطهارة من النجاسة الحقيقية ) أى سواء فى الشبابة  
الملبوسة او الامضاء البدنية وفى معناه الاجزاء الارضية عند بعضهم ( والاكثر على انه ) أى  
هذا النوع من الطهارة فى الثوب والبدن ( سنة ) أى مؤكدة ( وقيل ) وهو خلاف ظاهر الرواية  
( قدر ما يستتر به عورته من الثوب واجب ) أى طهارته ( فلو طاف وعليه قدر ما يورى العورة  
ظاهر والباقي نجس جاز ) أى ولا يلزمه شئ الا انه يكره له ذلك وقيل عليه دم ( والا فهو بمنزلة  
الريان ) لان الاكثر له حكم الريان عند الاعيان وفى النجبة اذا طاف فى ثوب كله نجس فهذا  
والذى طاف عرباناً سواء وسبأى حكم الريان وامامنا وقع فى الطرابيضى من انه لو نجس ثوبه  
فى بول فهو كما وصلى عرباناً فهو بين اعدم القائل باشتراط ذلك لما صرح فى البدائع من ان  
الطهارة من النجس ليست من شرائط الجواز بالاجسام وهذا فى الثوب والبدن على ما صرح

ليبك مرغوباً ومرهوباً  
اليك ليبيك اله الخلق ليبيك  
ليبك حقاً حقاً تعبدوا ورقاً  
ليبك عدد التراب والحصى  
ليبك ليبيك ذا المعارج ليبيك  
ليبك من عبد أبى اليك  
ليبك ليبيك فراج الكرب  
ليبك ليبيك انما عبدك ليبيك  
ليبك غفار الذنوب ليبيك  
( اللهم ) اعنى على اداء فرض  
الحج وتقبله منى واجعلنى  
من الذين استجابوا لك  
وأمنوا بوعدك واتبعوا  
أمرك واجعلنى من وفدك  
الذين رضيت عنهم  
وأرضيتهم وقبلتهم  
ويستحب تكرار التلبية كلما  
علا شرفاً أو هبط وادياً

بهما الاصحاب واما طهارة مكان الطواف فذكره من جملة من صاحب الغاية انه لو كان  
في موضع طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا بقيد في الشريطة والفرعية واجتمعت ثبوت  
الوجوب أو السنية والارجح عدم الوجوب عند الشافعية (الثالث) أي من الواجبات (سنة  
المورة فلو طاف مكشوقا) أي قدر ما لا يجوز الصلاة معه (وجوب الدم) أي ان لم يبعده (والمانع)  
أي قدره (كشف ربيع العضو) أي من أعضاء المورة بالنسبة إلى الرجل أو المرأة والامة كما  
فصلت ذلك في محله (فما زاد) أي على قدر الريع (كافي الصلاة) أي عند أبي حنيفة ومحمد حيث  
قالا (وان انكشف أقل من الريع لا يمنع ويجمع المنفرد) وأما نقل من السروجي من انه  
لو ظهر شجرة من شعراتها أو ظفر من ظفر رجله لم يصح طوافها كالصلاة فهو غلط من الناقل لان  
السروجي انما ذكر ذلك من النووي على مقتضى مذهب الشافعي (الرابع) أي من الواجبات  
(المشي فيه القادر) وفي الفتح المشي واجب عندنا على هذا انص المشايخ وهو كلام محمد ومافي  
فتاوى قاضيان من قوله والطواف ماشيا أفضل تساهل أو محمول على النافلة بل ينبغي في النافلة  
أن يجب لانه اذا شرع فيه وجب فوجب المشي انتهى لكن قد يقال بالفرق بين ما يجب بالاجاب  
الله تبارك وتعالى وبين ما يجب بفعل العبد ولذا يجوز قضاء الوتر وقت الكراهة دون أداء ركعتي  
الطواف مع أنه لم يلزمه بوصف المشي مع الاتساع في التطوع ولهذا يجوز الاعتذار في صلاة  
النفيل ترك القيام الذي هو زكن في الفرض عند القدرة (فلو طاف) أي في طواف يجب المشي  
فيه (راكبا أو محمولا أو زحفا) أي على استه أو على اربعة أو جنبه أو ظهره كالسطح (بالاعتذار  
عليه الاعادة) أي مادام بمكة (أو الدم) أي تركه الواجب (وان كان) أي تركه (بهذا لشيء عليه)  
كافي سائر الواجبات (وأنه) أي هو قادر على المشي (ان يطوف زحفا) وكذا ما في معناه  
(لزمه) أي الطواف (ماشيا) لا التزامه بالوجه الا كيد بخلاف من شرع زحفا بنية النفيل فان المشي  
في حقه هو الأفضل كما تقدم والله اعلم ويؤيده ما في الكبير ثم ان طافه زحفا اعادة كذا في الاصل  
وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي انه اذا طاف زحفا لانه ادى ما وجب على نفسه  
هكذا حكى في البدائع وذكر الطرابلسي في هذه المسئلة قيل عليه الاعادة والافدم وقيل  
لا يلزمه شيء انتهى فحقق ان المسئلة خلافية وأما ما ذكره ابن الهيثم في المناقشة في ان الاجزاء  
لا ينبغي ما في الاصل من الاعادة والجزء مدفوع لما يستفاد من تعليله بقوله لانه ادى ما وجب  
على نفسه ثم قوله ولو كان خلافا كان ما في الاصل هو الحق لان من ترك واجبا في الصلاة وجب  
عليه الاعادة أو سجدة السهو وان لم يفعل قلنا صحة صلاته تندفع بالفرق الذي قررناه سابقا في  
التزام عبادته (الخامس) أي من الواجبات (التيامن) صرح بوجوبه الجمهور من الاصحاب وهو  
الصحيح وقيل سنة وقيل شرط وفي الفتح الاصح الوجوب (وهو أخذ الطائف) أي شروعه (عن  
يمين نفسه وجعل البيت عن يساره) تأكيده لما قبله وما ذكره في الفتح وغيره من جهة الباب فؤدى  
الكل واحدا لان المراد بين الحجر عند استقباله أو وقوعه في يمين الباب (وضده اخذه عن يساره  
وجعل البيت عن يمينه وهو الطواف المنكوس) الظاهر انه الطواف المقلوب والمعكوس  
وأما المنكوس فهو ان يجعل رأسه من جهة الارض ورجليه من جهة السماء ومنه قوله تعالى  
ثم نكسوا على رؤوسهم في القاموس نكسه قلبه على رأسه كنكسه وأما ما في الكبير من انه

أو نقي ركبها وبالسجدة وعند  
اختلاف الاحوال إلى أن  
يقطع التلبية من معنى يوم  
النحر بأول حصاة يرميها  
عند جرة العقبة وان اراد  
الحج والعمرة قال (اللهم  
انني اريد الحج والعمرة  
فيمرهم إلى وتقبلهم مني  
واغني عليهما وبارك لي  
فيهما نويت العمرة والحج  
وأحرمت بهما بمخالصة الله  
تعالى ثم يأتي بجميع ما تقدم  
من الفاظ التلبية  
(فصل في دخول مكة)  
يسن الاغتسال لدخول مكة  
بني طوى وبدخلها نهارا  
أو ليلا لكن سيدنا عبد الله  
ابن عمر رضي الله عنهما  
كان لا يقدم مكة الا باليات

ذكر في منسك الرومي عن السروجي وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت الاقبالية الحجر انتهى وهو غلط منه لانه انما ذكره السروجي عن الشافعية وقد صرح في الغاية ومنسك السجاري لو استقبل البيت بوجهه وطاف معترضا أو جعل البيت عن يمينه ومشى القهقري أو معترضا مستدبرا البيت لا يبطل عندنا لان الماء وره مطلق الطواف عندنا وهو الدوران حول الكعبة وقد أنى به الا انه أدخل في وصفه ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بتركه الترتيب أو تركه الصفة انتهى ولا يخفى ان ما نقل عن السروجي يمكن حمله على ما يوافق المذهب بأن يقال معنى لا يجوز يحرم فعله لتركه الواجب وأما قياسه بقوله ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بترك الترتيب أو ترك الصفة فيحذور الفارق بينهما ليس للترتيب دخول فيهما والحاصل ان وجوب التيسار بقيدان من أنى بخلافه من الصور المذكورة المخالفة للتيسار في الهيئة والكييفية يحرم عليه فعله ويجب عليه الامادة وازوم الجزاء ومن ذلك ما رأينا من بعض المجانين على صورة المذاهب من أهل الامكار انه طاف على هيئة السماع الدوار فانه لا شك انه يحرم عليه لاشتماله على الاقبال والادبار والمشي باليمين واليسار ( السادس ) من الواجبات ( قيل الابتداء من الحجر الاسود ) وقد تقدم انه المختار لابن الهيثم وغيره والاكثر ان على انه سنة وقيل فريضة وشرط ( السابغ الطواف وراء الحطيم ) أي جدار الحجر ( فلو لم يطف وراءه بل دخل الفرجة التي بينه وبين البيت ) أي وخرج من الفرجة الاخرى ( فطاف فعله الامادة أو الجزاء ) أي كما سبأني ( ثم الواجب أن يعيده على الحجر ) أي فقط كما سبصور ( والافضل اعادة كله ) أي ليؤديه على الوجه الحسن المستحسن عند العلماء والمخرج به عن خلاف بعض الفقهاء وهذا عند الاكثر من أئمة المذهب خلافا لظاهر كلام السكرماني فعله ان يعيد الطواف ولما صرح به ابن الهيثم حيث قال فيجب اعادة كله ليؤدى على الوجه المشروع انتهى وهو ظاهر لانه كما يجب عليه تدارك نقصائه من أصل الطواف يجب عليه تدارك وصفه الواجب كما في ترك سائر الواجبات الاصلية والوصفية وهذا كله بناء على ان كون الحجر من البيت ثبت بالدلة الظنية خلافا لما قاله الشافعية ( وصورة الامادة على الحجر ان يأخذ من يمينه خارج الحجر ) أي مبتدئا من أول اجزاء الفرجة أو قبله بقليل للاحتياط ( حتى ينتهي الى آخره ) أي من الشئ الآخر كما تقر ( ثم يدخل الحجر من الفرجة ) أي التي وصل اليها ( ويخرج من الجانب الآخر ) وهو الذي ابتداء من طرفه ( أو لا يدخل الحجر بل يرجع ويبتدى من أول الحجر ) وهو الاول لا يدخل الحطيم الذي هو من الكعبة وهو أفضل المساجد طريقا الى مقصده الا اذا نوى دخول البيت كل مرة وطلب البركة في كل مرة ثم في الصورة الاولى من الامادة لا يعده ووده شوطا لانه منكوس وهو خلاف الشرط أو الواجب فلا يكون محسوبا وله مذاقال ( هكذا ) أي مثل ما ذكر من صورتي الامادة ( بفعل سبع مرات ) أي ان تركه في جميع أشواط الطواف والافقده ( ويقضى حقه فيه ) أي ويفعل في حال اعدته ما يستحق الطواف وجوبا أو سنة ( من زمل ) ان كان فيه رمل أو اضطباع ( وغيره ) من تمام ونحوه ( فاذا اعدته سعة الجزاء ) وهو ظاهر ( ولو طاف على جدار الحجر قبل ) يجوز ( اشارة الى ما في السكن من انه ينبغي أن يجوز لان الحطيم كونه ليس من البيت ) وينبغي تقييده بما زاد على حله وهو قدر ستة أو سبعه أذرع ( وقال في الكبير ان يركن برده عليه ان يعرضه

بني طـ واحسني بصبح  
ويقتل ثم يدخل مكة  
فهارا وبذ كرم من النبي  
صلى الله عليه وسلم انه فعله  
متفق عليه وهذا اللفظ  
لمسلم ويدخل من ثنية كداء  
بالماء وهو الجحون لان النبي  
صلى الله عليه وسلم دخل  
منها عام الفتح تفاسر لا  
بالاستسلام لان ابراهيم  
عليه السلام دعا فيه بأن  
يجعل أفئدة من الناس  
تهوى اليهم حين دعا لذرته  
بالحرم ولان باب البيت  
مثل الوجه واماثل الناس  
يقصدون من وجوههم  
لان ظهورهم ويدخل  
ما شيا خاضعا داعيا فاذا  
وصل الى المعلى

منه وهو سبعة اذرع فلا ينوب عن الواجب ذلك القدر انتهى وفيه نظر لا يتحقق لان شارح الكون  
صرح بأن الحطيم كله ليس من البيت فعنه ان بعضه منه سواء يكون ستة اذرع او سبعة ولا شك  
ان ذلك البعض داخل في الحطيم مع الزيادة لخلاف في ذلك والحائط خارج عن الكل احتياطاً  
نعم على مقتضى مذهب الشافعية انهم جعلوا الجدار حكمه حكم البيت وانه واقع في محل حائط  
البيت فديماً فلا شبهة انه حينئذ لا يجوز عندهم والخروج من الخلاف مستحب بالاجماع  
(وقبل غير ذلك) أي غير ما ذكر من السنة والسبعة في مقدار الحطيم من البيت حتى قبل كنه منه  
والله سبحانه وتعالى اعلم

فصل في ركعتي الطواف وهي أي صلاة الطواف (واجبة) أي مستقلة لا سنة كما قال  
الشافعي في قول (بعد كل طواف) أي واو ادى ناقصاً (فرضا كان) أي الطواف ركعتي الحج  
والعمرة (او واجبا) كالصدر والنذر (اوسنة) كالقدم وكذا اذا كان مستحباً كتحية  
المسجد (او نفلاً) كأنطوع بالافرق بين الاطوفة بخلاف رشيد الدين حيث قال ينبغي ان تكونا  
واجبتين على اثر الطواف الواجب قال ابن الهمام وهو ليس بشيء لاطلاق الادلة وفيه ان  
اطلاق الادلة لا يفي بقول التقييد في المسئلة ان صح فيها وجه من وجوه المقايسة (ولا تخص)  
أي هذه الصلاة (بزمان ولا مكان) أي باعتبار الجواز والصحة والافبا اعتبار الفضيلة تخص  
بوقوعها عقب الطواف ان لم يكن وقت كراهة وتخص بايقاعها خلف المقام ونحوه من ارض  
الحرم (ولا نفوت) أي الا بأن يموت (فلو تركها لم يجز بدم) وفيه انه لم يتصور تركها فكيف  
يتصور الجهر اللهم الا ان يقال المراد منه انه لا يجب عليه الا بصاء بالكفارة للاسقاط بخلاف  
الصوم والصلاة حتى الوتر الواجب ولعل الفرق ما قدمناه هذا والمسئلة خلافية ففي البحر  
العريق وحكم الواجبات انه يلزم دم مع تركها الاركعتي الطواف انتهى ووجهه انه واجب  
مستقل ليس له تعالى بواجبات الحج او لعدم تصور تركها كما في بعض المناسك ولا يجز ان بالدم  
فانهما في ذمته ما لم يصلهما الا لا يتحصان بزمان ولا مكان اسكن ذكر الحدادي في شرح القدوري  
انه ان تركها ذكر في بعض المناسك ان عليه دماً وبؤيده ما في البحر ائ اخر وهما واجبتان  
فان تركها فعليه دم وفي مناسك الاكثر على انه لو تركها لا يلزم دم وبه قالت الشافعية وقيل  
يلزم انتهى وله له يحول تركه على القوت بالموت فيجب عليه الا بصاء ويستحب للورثة اداء الجزاء  
(ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع الى وطنه جاز ويكره) أي كراهة تنزيه لتركها  
الاستحباب كما سبأ أي او تحريم لخالفه الموالاة أو لهما جميعاً (والسنة الموالاة بينهما وبين  
الطواف) أي فراغه ان لم يكن وقت الكراهة والا فيصلي بعد فرض المغرب قبل السنة ان كان  
في الوقت سعة (وتسحب مؤكدا) أي استحباباً بما يؤكد ان في فائدته مراتب الاستحباب بخلاف  
كراتب السنن المؤكدة (خلف المقام) موافقة فعله صلى الله عليه وسلم على وفق الآية السكرية  
واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى لاسيا وقد قيل في الآية ان الامر للوجوب وهذا يقتضي ان  
تكون الصلاة خلفه من السنة ويخلفه ما حوله وسائر أماكن الفضيلة من الحرم لان فيه قولا  
لبعض المفسرين ان المراد بمقام ابراهيم هو الحرم جميعه ولذا قال (وأفضل الاماكن لادائها  
خلف المقام) وفي معناه ما حوله من قرب المقام كما يشير اليه من التبعية في الآية الشريفة

ورأي مكة وما ينهادهما  
روى جعفر بن محمد عن  
أبيه عن جده ان النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يقول  
هنا دخول مكة (اللهم)  
البلد بلدك والبيت بيتك  
سجعت اطلب رجعت واؤم  
طاعتك متبها لامر لك راضيا  
بقدرك مسلماً لامر لك آمناً  
مسئلة المضطر اليك المشفق  
من هذا بل ان تستبأني  
بعفوك وان تجاوز عني  
برحمتك وان تدخلني  
جنتك وقال الكرمانى اذا  
وصل الى درب مكة يقول  
(اللهم) رب السموات  
السبع وما ظلمن ورب  
الارضين السبع وما أظلمن  
ورب الرياح وما أذرين



وكون الخلف أفضل لا اختياره الحضرة المنيقة (ثم في الكعبة) أي داخلها (ثم في الحجر تحت الميزاب) أي خصوصا (ثم كل ما قرب من الحجر إلى البيت) أي من قدر سبعة أذرع وما دونها (ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت) أي في حواله وجوانبه خصوصا محاذة الأركان ومقابلة المقزم والباب ومقام جبريل عليه الصلاة والسلام (ثم المسجد) أي جميعه لكن المطاف الذي يحل المسجد في زمنه صلى الله عليه وسلم أفضل لأنه لا يصلي بحيث يشوش على الطائفتين ويحوجهن إلى المرور بين يدي المصلي (ثم الحرم) أي مكة وما حولها من اعلام الحرم المحترم (ثم لأفضلية بعد الحرم) أي بالنسبة إلى هذه الصلاة من حيثية اختصاصها بالحرم وهو لا ينافي أنه لو صلاها في المسجد النبوي أو المسجد الأقصى لأفضلية لها بالإضافة إلى ما عداهما (بل الاسماء) أي حاصلة لمجاوزه عن حدادتها من المكان الذي هو المستحب والزمان الذي هو السنة إلى غيرهما من الامكنة والازمنة (والمراد بما خلف المقام) أي بالموضع الذي يسمى خلف المقام (قيل ما يصدق عليه ذلك) أي خلف المقام أو المقام (حادة صرفا مع القرب) وهذا القيل متعين فان من صلى آخر المسجد وراء المقام لا يدرك فضيلة خلف المقام بانفاق علماء الانام فان العرف خصه بما هو مفروش بحجارة الرخام (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا أراد ان يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام صفين أو صفين) أي مقدارهما وأولئك أولئك المقيدين للتخيير (أورجلا أورجلين) يتحمل الشك والتنويع كذلك ثم يحتل ان المراد قدر ما يتقف رجل أورجلان فيوافق ما قبله أو كان يتأخر عنهما بالفعل من غير أن يقرأ مقامه صلى الله عليه وسلم ان صح صرفوا واهل وجه تأخره عليه الصلاة والسلام على تقدير صحته عن قرب المقام التنزه عن مشابهة عبدة الاصنام في تلك الايام أو كان وقت الزحام وعدم التفات العوام لخير الانام (رواه عبد الرزاق) واما ما في رواية الشيخين عن عائشة رضي الله عنهما فركع عند المقام ركعتين وفي روايتهما عن جابر ثم تقدم إلى مقام ابراهيم فقرأوا اتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فجعل المقام بينه وبين البيت هذا وقال البرماني وحيث ما صلى من الحرم يجوز وقال مالك والثوري ان لم يصلي خلف المقام لم يجز وعليه دم ولنا ان المراد بمقام ابراهيم في الآية الحرم كله لا اكثر الصحابة صلوا ركعتي الطواف في المسجد دون المقام وكذا في الحرم بنى طوى وغيره فجعلنا فعله عليه الصلاة والسلام على بيان الافضل في المقام انتهى وفيه بحث لا يخفى لان الامام ما لكا صح عنه ما نسب اليه يتمسك بأن الامر للوجوب في حق المقام وفعله عليه الصلاة والسلام مبين للحرام وغاية احتجاجنا عليه بفعل الصحابة السكرام وهو لا ينافي كون الامر للوجوب غاية الخلاف في ان المراد بالمقام عموم الحرم او خصوص المقام مع أن أحدا من علماءنا لم يقل بالوجوب في هذا المقام (ويستحب) أي عند الاربعة (أن يقرأ في الاولى بسورة الكافرون) القراءة تعدى بالياء وغيرها الكافرون بالرفع على الحكاية (وفي الثانية الاخلاص) أي سورتها (ويستحب أن يدعو بعدها) أي بعد صلاة الطواف لنفسه ولمن أحب (أي من أقاربه ومشايقه وأصحابه) (والمسلمين) أي واهل موهم (وبدعو بدعاء آدم عليه السلام) وقد قدمناه (ولو صلى أكثر من ركعتين) أي الطواف واحد (جاز) الآن الزائد على الركعتين يكون تطوعا ولا يجزئ المكتوبة) أي المفروضة الإلهية (والمنذورة) أي المفروضة الانسانية (عنها) أي من صلاة

نسألك خير هذه القرية  
وخير اهلها وتوحيده من  
من شرها وشر اهلها وشر  
ما فيها (اللهم) ارضنا خيرها  
واصرف عنا اذائها (وبشير)  
إلى الجانب الأيسر من  
المعلى ومن أمامه ويمينه  
ويقرأ الفاتحة لهم ويقول  
السلام عليكم دار قوم  
مؤمنين وانا بكم لاحقون  
إن شاء الله تعالى آمين (اللهم)  
رب هذه الارواح الفانية  
والاجساد البالية والعظام  
النفرة أنزل عليها رحمة  
ملك وسلاما مني (اللهم)  
آتسهم بكلمة التوحيد  
وبأعالم الصالحة

الطواف لكونها واجبة مستقلة ( ولا يجوز اقتداء بمصلي ركعتي الطواف بمثله لان طواف هذا ) الاول ان يقول لان طواف كل ( غير طواف الآخر ) اي لاختلاف السبب كصلاتي الظهر والعصر وان كان الطوافان من نوع واحد والصلتان من جنس متحد ( واو طواف بصبي ) اي غير مميز ( لا يصلي ) عنه اي ركعتي الطواف لانه لا تصح النيابة عندنا في العبادة من الصوم والصلاة كما حقه في اسقاطهما ( ويكره تأخيرها عن الطواف ) لان الموازنة بينهما سنة ( الا في وقت مكروه ) فلذا قال كما قبل ( ولو طواف بعد العصر يصلي المغرب ثم ركعتي الطواف ) لكونهما واجبتين والسبب لتعلقهما بالذمة قبل السنة ( ثم سنة المغرب ) ويؤيده ما قالوا في صلاة الجنائز اذا حضرت يصلي المغرب ثم الجنائز ثم سنة المغرب ولا شك ان هذا مثله لان حكم الواجب والفرض سواء في العمل وان كان بينهما فرق في الاعتقاد ( ولا يصلي ) بصيغة المجهول اي لا يصلي هذه الصلاة ( الا في وقت مباح ) اي اسعة زمانه ( فان صلاها في وقت مكروه ) كما سيأتي بيانه ( قبل صحت مع الكراهة ) اي ان اداها ( ويجب عليه قطعها ) اي في اثائها ( فان مضى فيها ) اي بأن كملها ( فلا يحب ان يسبدها ) لعموم القاعدة ان كل صلاة أدبت مع الكراهة التزبیهية يستحب اداؤها ومع الكراهة التحريمية يجب اداؤها واوقات الكراهة اي لهذه الصلاة وهي اعم من التحريمية والتزبیهية ( بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس قدر رخ ) لكان عند الطلوع حرام كما هو عند الغروب وكذا ما خصه بقوله ( ووقت الاستواء ) اي قرب اوانه لعدم ادراك حقيقة زمانه ( وبعد العصر ) اي اداها ( الى اداء المغرب ) اي حتى بعد الغروب قبل اداء الفرض ( وعند الخطبة ) اي الخطب كلها الا ان عند خطبة الجمعة اشد كراهة ( وشروع الامام ) اي امام مذهب ( في المكتوبة ) لما ورد اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وفي سنة الصحيح تفصيل طويل متعلق بالمسئلة ( وبين صلاتي الجمع بعرفات ) اي في جمع التقديم ( ومن دافعة ) اي في جمع التأخير لمن يجمع بينهما كما يستفاد من قيد الجمع واعلم انه صرح الطحاوي وغيره بكراهة اداء ركعتي الطواف في الاوقات الخمسة المنهي عن الصلاة فيها عند ابن حنيفة وابي يوسف ومحمد ونقل عن مجاهد والنخعي وعطاء جواز اداها بعد العصر قبل اصفار الشمس وبعد الصبح قبل طلوع الشمس اي قبل احرار آثارها قال الطحاوي واليه ذهب والحاصل انهم فرقوا في المسئلة حيث جوزوها وقت الكراهة التزبیهية دون زمان الكراهة التحريمية الخافا لصلاة الطواف من حيث انه واجب بالفرائض وسائر الواجبات والمحققون فرقوا بين قضاء الوتر واداء ركعتي الطواف ولو كانا واجبتين بأن الاول واجب بانيجاب الله تعالى عليه والآخر بانيجاب العبد على نفسه بالتزامه لفعل الطواف ولو كان واجبا عليه وهذا محقق وتدقيق ويؤيد ما ذكرناه ما علاه الطحاوي فيما اختاره بقوله ولما كانت الصلاة على الجنائز كالصلاة الفائتة كانت صلاة الطواف مثله يجوز اداؤها في هذين الوقتين لان وجوبها كوجوب صلاة الجنائز انتهى وفيه مباحث لا تحفى تظهر في المطالعة بين كلامه وبين ما ذكرنا فيما تقدم والله اعلم

فصل في سنن الطواف استلام الحجر مطلقا اي من غير قيد الاولوية والآخرية والانسائية وان كان بعضها آكد من بعض بل قيل يستحب فيما هذا طرفه ويمكن ان يكون مراده بالاطلاق

( استواء )

واغفر لنا ولهم الاعمال  
السيئة وارحنا اذا صرنا  
مضيرهم يا ارحم الراحمين  
فاذا وصل الى المدعى وهو  
الموضع الذي كان يرى منه  
البيت الشريف قبل  
حدوث الابنية الحائلة  
الآن هن رؤيتهما وقف  
وقال ( اللهم ) انت ربي وانا  
عبدك جئت هاربا منك  
اليك لا تؤذي فرائضك  
وأطلب رحمتك والتس  
رضوانك أسألت مسئلة  
المضطرب اليك المشفقين  
من هذا بك الخاشعين من  
عقوبتك أن تستقبلني  
اليوم بمغفرك وتحفظني  
برحمتك وتقبلا وزعتي  
بمغفرتك

استواء التقبيل والسجود وعدمهما (والاضطباع) أى فى جميع اشواط الطواف الذى سن فيه كما صرح به ابن الضياء خلافاً لما يوهمه قوله (والرمل فى الثلاثة الاول) لان المتبادران الظرف قيد لهما (والمشى على هيئته فى الباقي) من الاشواط الاربعة او المراد فى باقى الاطوفة بكمالها بأن لا يسرع اسراعاً لما يفرع عليه من تشويش الخطر وأذية التدافع ولا يمشى مشى المنهاون لما يترتب عليه من خوف الرياء والسعة والعجب والفروود دعوى الشعور والحضور (فى طواف الحج والعمرة) قيد للاضطباع والرمل لكونهما من سنن طواف بعده سعى لا يقال قد زالت علة الرمل والاضطباع وهى موجبة لزوال حكمهما لانا نقول زوال علمتهما بموضع فان النبي صلى الله عليه وسلم رمل واضطبع فى حجة الوداع تذكراً للنعمة الامن بعد الخوف ليشكر عليه ما قد امرنا بتذكر النعمة فى مواضع من كتاب الله تعالى ويجوز ان يثبت الحكم بعلم متناولة فخين غلبة المشركين كان علة الرمل ايها المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك كان علمته تذكرة نعمة الامن (والاستلام) أى استلام الحجر (دين الطواف والسعى) أى وبينه لكن لا مطلقاً (بل لمن عليه السعى) واراد أن يسعى حينئذ سواء صلى ما بينهما والتزم وأنى زمزم ام لا (ورفع اليدين عند التكبير مقابلة الحجر) أى فى ابتداء السعى للاف فى الانشاء (والابتداء من الحجر) أى ابتداء الطواف منه اعم من ان يكون باستلام واستقبال ام لا سنة (هو الصحيح) أى خلافاً لمن قال انه شرط او فرض او واجب كما اختاره ابن الهيثم وهو باعتبار الدليل اظهر وان كان الاول عليه الاكثر (واستقبال الحجر فى ابتداءه) أى بخلاف استقباله فى اثنائه فانه مستحب (والمواالة) أى المناجاة (بين الاشواط) أى اشواط الطواف وكذا اشواط السعى وكذا بين الطواف والسعى لكن المتابع بينهما على التوسعة بخلافه فيما بين الاشواط واجزاء الاشواط والظاهر ان يراد بها المواالة العرفية لانه لا يقع فيها مطلق الفاصلة لتجوزهم الشرب ونحوه فى اثناء الطواف (والطهارة عن البجاسة الحقيقية) أى فى الشباب والاعضاء البدنية وكذا فى الاجزاء المكانية

فصل فى مستحباته استلام الركن اليماني \* أى من غير قبلة ووضع جهة (وأخذ الطواف عن يمين الحجر) أى باعتبار وضعه فانه على يمين الباب لا باعتبار مستقبله والمراد من الاخذ أى شروعه فيه بالنية بالرفع يد بأن يقف قبيل الحجر مستقبلاً ثم يطوف متبامناً (بحيث يرجع يده عليه) أى على الحجر (وتقبيل الحجر) أى بالاتفاق والظاهر عدمه من السنن المؤكدة اثبوتها بالاحاديث الواردة ولعله اراد أن تليته مستحب (والسجود عليه) يعنى مع التقبيل كما سبق (ثلاثاً) لما ورد فى بعض الروايات لكنها غير مشهورة (وايتان الاذكار والادعية فيه) أى من المأثورة وغيرها (وأن يكون طوافه قريباً من البيت) أى بشرط الاحتراز عن الاذية (وللمرأة البعد) أى ان كان زحمة الرجال او لم يكن وقت الطواف مختصاً بالنساء (وان تطوف ليلاً) لانه استر لها وان كانت عجوزة مستورة (والطواف وراء الشاذروان) أى للخروج عن الخلاف فانه مستحب بالاجماع وهو يفتح الذال المعجمة الزيادة الملاصقة بالبيت من الحجر الاسود الى فرجة الحجر ثم كذلك الى الحجر (واستئناف الطواف لوقته) أى ولو بعد زوال الظاهر انه مقيد بما قبله ان كان اكثر (او قل) أى ولو بمحضه (على وجه مكروه) أى قيصاً على استحباب اعادة اكله على

وتعني على اداء فرضك  
(الله سم) افتح لي ابواب  
رحمتك وأدخلني فيها  
وأعذني من الشيطان  
الرجيم ويكون مليساً في  
دخول مكة، ثانياً على الله  
تعالى مصلياً على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
ويستحب ان لا يخرج أول  
دخوله على شيء غير المسجد  
الا أن لا يجرد من يحفظه معه  
ويخشى عليه الضياع فيحفظ  
بعض الرفقة الاتمة  
والبعض يبدأ بالطواف  
بالثوب ولا يرجع على شيء  
قبل الطواف فاذا وصل  
الى باب السلام قدم رجله  
اليمنى وقال الله اكبر ثلاثاً

وجه مكروه (وترك الكلام) أي الكلام المباح لأنه ينافي الخضوع (وكل عمل ينافي الخضوع) أي التذلل له سبحانه كالتمسك على ما صرح به في الكبير وكذا الالتفات بوجهه إلى الناس لغير ضرورة ووضع اليد على الخاصرة أو على القفا ونحوها وأما ما توهمه بعض من لا رواية له ولا دراية من استحباب وضع اليدين كالصلاة فهو نشأ من غفلته عما تواتر فعله صلى الله عليه وسلم من الأرسال في الطواف فليس فوق أدب من أدبه ربه أدب مشتبك ولا فوق آداب الأصحاب وأتباعهم من الأئمة الأربعة واجماعهم ويكفي لهم استدلال عدم ذكره في مناسكهم فإن الأصل هو النفي حتى يتحقق الثبوت بخلاف وضع اليدين في الصلاة لما صح في البخاري وغيره وما يدل على عدم وضعه صلى الله عليه وسلم كون المحجب في قبضته المسانع ظاهرا من قبضته نعم كان مقتضى مشابهة الطواف للصلاة من حيث العبادة أن يكون فيه الوضع أيضا لكنه صلى الله عليه وسلم من حيث أنه نبي الرحمة لم يفعله دفعا للحرج عن الأمة وما يدل على عدم فعله عليه الصلاة والسلام اتفاق الخاص والعام على الأرسال حال طوافهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يجتمع أمتي على الضلالة وقد قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا وبهذا يبين أنه يقال الوضع مكروه لأنه خلاف السنة المأثورة ونظيره ما قال الطرابلسي وينبغي أن تذكر الصلاة على المروة بعد السعي لأنه ابتداء شعار انتهى فعله المبتدع المخترع أثبات الوضع في الطواف والصلاة بعد السعي بدليل من كتاب أوسنة والأفانيع والنافي لا يحتاج إلى دليل كما هو مقرر في آداب البحث ثم لا يخفى ما فيه من الرياء والسمعة والغرور والعجب واقتداء الجهلة به لا سيما إذا كان على هيئة طلبية العلم أو صورة الصوفية (والأسرار) بالكسر أي الاختفاء (بالذكر) والادعية (وفيه بحث لأنه يجب الاختفاء إذا كان الجهر مشوشا للطائفتين والمصلين فقد صرح ابن الضياء أن رفع الصوت في المسجد حرام ولو بالذكر ولعله أراد بالأسرار المبالغة في الاختفاء تبجيلا عن السمعة والرياء (وصون النظر) أي حفظه (عن كل ما يشغله) أي عما هو في صدره من الحضور

فصل في مباحاته الكلام أي الكلام المباح وأعلم أن المباح ما يستوي طرفاه من الفعل والترك والمسحوب ما يشاب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد سبق له أن ترك الكلام مسحوب فلا يكون الكلام مباحا فتناقض قوله وقد صرح ابن الهمام بأن المباح من الكلام في المسجد مكروه يأكل الحسنات فكيف في الطواف وهو في حكم الصلاة كما رواه الترمذي وغيره عن ابن عباس مرفوعا الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلمن إلا بخير من ذكر الله يعني أو ما في معناه ولا شك أن النهي المؤكد محمول على الكراهة التحريمية أو التزيهية كما هو مقرر في القواعد الأصولية (والسلام) لكن لأعلى من يكون مشغولا بذكره وأما جوابه ففرض كفاية على الطائفة وكذا جواب العاطس الحامد وما قوله في الكبير ولا بأس بأن يفتي في الطواف ويسلم ويرد جوابه ويحمد عند العاطس ويرد جوابه فردود في الردين لفرصتهما ومدفوع في الحمد عند العطسة لأنه من السنن المؤكدة مطلقا والحمد من الأذكار المشروعة في الطواف فلا يقال في حقه لا بأس فانه يوسع في موقع يكون له بعض البأس وأقله أن يكون خلاف الأولى وكذا عدم السلام مطلقا من المباح فان فيه نظرا ظاهرا

لا اله الا الله والله أكبر  
 ثلاثا أو ذ باله العظيم  
 وبوجهه الكريم وسلطانه  
 القديم من الشيطان الرجيم  
 بسم الله والحمد لله والصلاة  
 والسلام على رسول الله  
 السلام علينا وعلى عباد  
 الله الصالحين (اللهم) صل  
 على سيدنا محمد وعلى آله  
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا  
 (اللهم) اغفر لي ذنوبي  
 وافض لي أبواب رحمتك  
 وأدخلني فيها وسهل لي  
 أبواب رزقك (اللهم) اني  
 هذا حرمك وموضع أمك  
 فحرم لحمي وبشرى ودمي  
 ونحني وعظامي على النار  
 (اللهم) أنت السلام ومنك  
 السلام

اذ قالوا انه من السنة التي هي افضل من الفريضة التي هي جوابها والحاصل ان المسلم عليه لا يتخلو عن انه مشغول بذكر الله فيكره السلام عليه ان لم يشتماله والا فيكون سنة يذليل قول ابن عمر اعتذارا عن سلم عليه وهو في غير شعور لاستغراقه في حضور كنهاترأى الله والله اعلم اراد به معنى الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه (والانتهاء والاستغناء) أي الافادة والاستفادة العلمية في نحو القواعد العربية وأمام معرفة المسائل الشرعية فهي افضل من العبادات التقليدية بل قد تجب بطريق الكفاية أو الجهة العينية (والخروج منه لحاجة) أي ضرورة (والشرب) أي لعدم تأديته الى ترك الموالاة لقلة زمانه بخلاف الاكل المانع من الموالاة وأما قوله في التكبير ويكره الاكل والشرب فناقض لقوله فيه أيضا وشرب ويفعل كل ما يحتاج اليه (والطواف في نعل أو خف اذا كانا ظاهرين) أي والا فيكون مكروها لا حراما كما يتوهمه العوام لما سبق من أن الطهارة عن النجاسة الحقيقية سنة مؤكدة لكن في النملين وأوطاهرين ترك الادب كما ذكره في البدائع الا انه محمول على حال عدم العذر (ترك الاذكار) وكذا الأهمية في التكبير وأوسكت في جميع الطواف أو ترك الاضطباع والرمل والاستلام فطوافه صحيح باتفاق الأربعة لكنه مسمى انتهى فقوله مسمى لا يصح على إطلاقه بل يحمل على ما عدا السكوت فان فعل المباح لا يوجب الاساءة وانما الاساءة في ترك السنة وفعل الكراهة (وقراءة القرآن) أي في نفسه لما قالوا في غير موضع بكره أن يرفع صوته بالقرآن في الطواف ولا بأس بقراءته في نفسه فهذا هو الاظهر وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل ان يقرأ القرآن رافعا صوته في الطواف ولا في نفسه قال وهو الاصح انتهى وهو مختار بعض الشافعية كالحلي والأوزاعي وفي المنتقى وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى انتهى وهو قابل أن يحمل على رفع الصوت وأما قوله ولا بأس بذكر الله فهوهم أن السكوت هو السنة وليس كذلك ولا يتصور أن يقيد برفع الصوت في الذكر فانه ممنوع ولعله أراد بأنه لا بأس بالاذكار المصنوعة المستورة من غير الاذكار والادعية المأثورة (وانشاد شعر محمود) وكذا انشاؤه والمراد بالمحمود ما يباح في الشرع والا فيكون من قبيل الاشعار المستفاد منها المهور فهو داخل في المستحبات والشعر المذموم حرام أو مكروه مطلقا وفي الطواف أقبح (والطواف راكبا أو محمولا لعذر) فان الضرورات تبيح المحظورات

فصل في محرمانه الطواف أي جنس الطواف حال كون الطائف (جنباً أو حائضاً أو نفساً) حرام أشد حرمة (أو محدثاً) وهو دونهم في الحرمة لانه يحتاج الى الطهارة الصغرى ولما سبأني من الفرق في الكفارة (أو حريماً) أي كاشف العورة قدر ما لا تصح به الصلاة (أو راكباً أو محمولا أو خفاً) أي بأنواعه (بلا عذر) قيد الثلاثة أو الأربعة (أو منكوساً) أي مقلوباً وكذا معكوساً (أو داخل الحجر) أي الخطيم (و ترك شيء منه) أي من الطواف الا أن ترك الأربعة حرام وترك الثلاثة كراهة تحريم (أو نفلاً) أي هذا كله حرام ولو كان الطواف نفلاً (ولا مفسد للطواف) وانما بطله الارتداد فهو ذباً لله تبارك وتعالى منه

فصل في مكروهاته والكلام الفضول أما ما يحتاج اليه بقدر الحاجة فباح كما سبق لكن الصمت افضل لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فقل خير

واليك يرجع السلام فحينما  
ربنا بالسلام وأدخلنا سادار  
السلام برحمتك يا ذا  
الجلال والا كرام فاذا  
وقع بصرة على البيت  
الشريف دطبا أحب فان  
الدعاء عند رؤية البيت  
الشريف مقبول ثم يقول  
(اللهم) زده هذا البيت  
تسريفاً وتعظيماً وتكريماً  
ومهاجرة وبراً وإيماناً وزد  
من عظمته وشرفه وكرمه  
من جده أو اعظمه تسريفاً  
وتعظيماً وتكريماً وبراً وإيماناً  
(اللهم) صل على محمد وعلى  
آل محمد عبدك ورسولك  
الذي لا اله الا هو على آله  
وأصحابه وتابعيه وأحزابه  
وسلم تسليماً كثيراً



أوليصمت (والبيع والشراء) وهما مكروهان في المسجد مطلقا في الطواف أشد كراهة بل  
 حكايتهما مكروهة أيضا (وافشاد شعري) بفتح الراء أي يخلو (عن جدو ثناء) وفي معناه  
 ما يخلو من ألفة علم وموعظة وترغيب وترهيب (وقيل مطلقا) فيحمل على الكراهة الترتيبية  
 لأن الاشتغال بالأدكار والادعية أفضل (ورفع الصوت ولو بالقرآن والذكر والدعاء) أي  
 بحيث يشوش على الطائفين والمصلين (والطواف في ثوب نجس) أي غير قدر معفو وهذا مبنى  
 على ما قبل من أن الطهارة من قدر ما يستتر به صورته من الثوب واجب أو سنة (وترك الرمل  
 والاضطباع) أي الإحالة الضرورة (لمن عليه) أي بطريق السنة (وترك الاستلام) أي المسنون  
 وهو استلام الحجر لا الركن اليساني فإنه إن تركه لأبأس به فإنه مستحب وتركه خلاف الأولى  
 (وتفريق الطواف) أي الفصل بين أشواطه (تفريقا كثيرا) فاحشا سواء مرة أو مرات وترك  
 الموااة لكن قيد الكثرة بظاهاه يفيد في القلة على ما قدمناه من جواز الشرب (والجمع بين  
 أسبوعين فأكثر من غير صلاة بينهما) لما يترتب عليه من ترك السنة وهي الموالاة بين الطواف  
 وصلاته لكل أسبوع عند أبي حنيفة ومحمد سواء أنصرف عن شفع أو وتر وعند أبي يوسف  
 لأبأس به إذا أنصرف عن وتر وان فعل صلى لكل أسبوع ركعتين فلا أنصرف عن شفع كره  
 اتفاقا (إلا في وقت كراهة الصلاة) لأنه لا كراهة حينئذ بالجمع شفع أو وتر اتفاقا لكن يؤخر ركعتي  
 الطواف إلى وقت مباح (ورفع اليدين عند طواف) أي إذا لم تكن مقرونة بالتكبير حال  
 استقبال الحجر والأفوه سنة كما سبق (والطواف عند الخطبة) أي مطلقا لا شعاره بالأعراض ولو  
 كان ما كتبا (واقامة المكتوبة) فإن ابتداء الطواف حينئذ مكروه بلا شبهة وأما إذا كان يمكنه  
 إتمام الواجب عليه والحاقه بالصلاة وأدراك الجماعة فالظاهر أنه هو الأولى من قطعه (والأكل)  
 في أثناء طوافه لازوم ترك الولاء أو مخالفته حسن الأداء (وقيل الشرب) إلا أنه سوغ فيه عند  
 الأكثر لقلته زمانه ولورود وقوعه مرفوعا وموقوفا في شأنه (والطواف حافنا) بكسر القاف  
 وبالنون أي قياسا على الصلاة في تلك الحالة أي المشغلة ففي معناه الحازق والحاقب والجبهان  
 والغضبان والله أعلم

فصل في مسائل شتى المشهور عند أرباب التصنيف أن يعنوا المسائل المنفرقة التي  
 لا يجمعها فصل ولا باب من كتاب بقولهم مسائل شتى من غير انضمام الفصل أو الباب (طاف)  
 أي كاملا (ونسي ركعتي الطواف) وفي نسخة يصح ركعتيه (ولم يترك الأبعد شروعه في طواف  
 آخر) هذه المسئلة متفرعة على سنية الموالاة بين الطواف وصلاته (فإن كان) أي التذكر (قبل  
 تمام شوطه فضعه) أي تركه وقطعه لتحصيل سنة الموالاة (وبعد تمامه) أي إتمام شوطه الذي  
 بمنزلة ركعة (لا) أي لا يرفضه (بل يتم طوافه الذي شرع فيه) أي كما لو ترك بعد شوطين بالأولى  
 (وعليه لكل أسبوع ركعتان) أي اتفاقا إذا لم يندرج أحدهما في الآخر ولو اتصل بصورة  
 (والطواف فرضا) أي طواف فرض لعمرته أو زيارته (أو غيره) أي غير فرض من واجب  
 كطواف صدر ونذر أو من سنة كطواف قدوم أو من نقل كطواف تطوع (ثمانية أشواط) أي  
 بزيادة واحدة على سبعة (إن كان) أي الطائف حين شرع في هذا الشوط (على ظن أن الثامن  
 ما يبع فلا شيء عليه كالمظنون) أي كطواف المظنون ابتداء فإنه ليس عليه شيء بتركه كما سبق في

(اللهم) أي أسألك أن  
 تغفر لي وترحمي وتقبل  
 عذرتي وتضع وزري  
 برحمتك يا أرحم الراحمين  
 (اللهم) أي عبدك وذاترك  
 وعلى كل من زور حتى وأنت  
 خير من زور فأسألك أن  
 ترحمني وتغفر رقتي من  
 النار \* وفي كثير العباد يدخل  
 المسجد الحرام حافيا  
 ويقبل حنفته انتهى فإذا  
 دخل المسجد لا يشتغل  
 بنحية المسجد بل يقصد  
 الحجر الأسود لأن نحية هذا  
 المسجد الطواف إلا إذا  
 دخل والامام في المكتوبة  
 أو أقيمت الصلاة فإنه يصلي  
 المكتوبة مستديرا ثم بطواف

محله لكن فيه انه اذا غلب على ظنه ان الثامن سابع بحسب عليه اتيانه ويحرم عليه تركه فلامعنى لقوله فلا شيء عليه كالمظنون اللهم الا أن يقال مراده انه ظن أو لأنه سابع ثم يبين له ونبة من انه الثامن فلا شيء عليه بشروعه في طواف آخر حيث كان مبنيا على ظنه كما يدل عليه قوله (وان علم) أي حال ابتدائه (انه الثامن) أي لكن فعله بناء على الوهم أو الوضوء لا على قصد دخول طواف آخر فإنه حينئذ يلزمه اتفاقا بخلاف ما قررناه فإنه كما قال (اختلف فيه) أي لا تردد فيه حين دخوله في ذلك الشوط (والصحيح انه يلزمه) أي احتياطا (تمة سبعة أشواط للشروع) أي للشروع المأمور (ولو طواف أسابع) أي متفرقة أو مجتمعة وترا أو شفعها (ولم يصل بينهما) أي بين كل طوافين منها وكان الاظهر أن يقول بينهما أي بين الأسابع سواء كان طوافه في أوقات كراهية الصلاة أولا (فعليه لكل أسبوع ركعتان على حدتين) أي مستقلتين لا متفرقتين ولا مندرجتين في ضمن فرض أو سنة (ولو شك في عدد الأشواط) أي بالزيادة أو النقص (في طواف الركن) أي ركن الحج أو العمرة (أحاده) أي احتياطا (ولا يبنى على غالب ظنه بخلاف الصلاة) أي ولو كانت نافذة وأهل الفرق بينهما كثرة الصلوات المكتوبة وندرة الطواف من أركان الحج والعمرة مما يفهم المسئلة انه اذا شك في عدد أشواط غير الركن لا يعيده بل يبنى على غلبة ظنه لأن أمر غير الفرض على التوسعة والظاهر أن طواف الواجب في حكم الركن لأنه فرض على فكان الأولى أن يقال في طوافه الفرض ليشمله (وقيل اذا كان يكثرك ذلك) أي الشك في طوافه الموجب لو سوسسته سواء كان الطواف ركنا أو غيره (يتحرى) أي قياسا على الصلاة فإنه يستأنف اذا كان أول مرة أو قليلة نادرة ويتحرى عند كثرة الشك على غلبة ظنه أو يبنى على الأقل المتيقن في أصله (ولو أخبره عدل بعدد) أي مخصوص مخالف لما في ظنه أو علمه أيضا (يستحب ان يأخذ بقوله) أي احتياطا فيما فيه الاحتياط فيكذب نفسه لاحتمال نسيانه ويصدق لانه عدل لا فرض له في خبره (ولو أخبره عدلان وجب العمل بقولهما) أي وان لم يشك لان علمين خير من علم واحد ولان اخبارهما بمنزلة شاهدين على انكاره في فعله أو اقراره (وصاحب العذر الدائم) أي حقيقة أو حكما (اذا طاف أربعة أشواط ثم خرج الوقت توشأ) أي قياسا للطواف على الصلاة (وبنى) أي عليه وأنى بالباقي من الواجب (ولا شيء عليه) أي بفعله ذلك اتركه الموالاة بهذروا الظاهر ان الحكم كذلك في أقل من الأربعة الا أن الاعادة حينئذ أفضل لما تقدم والله أعلم (ولو حاذته امرأة في الطواف لا يفسد) أي طوافها لان الطواف ليس كالصلاة حقيقة وانما جاز اقسامه بوضوء آخر ولان المحاذاة المفسدة لها شروط لم يتصور وجوب جميعها في تلك الحالة (والطواف متعلا) أي لا يخففها (ترك الادب) أي الاستفادة من قوله تعالى فاخلع ثيابك الا لضرورة التهب (واحدث فيه بما لا يعنى غفلة عظيمة) أي عن مرتبة الحالة الكريمة لقوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن الأقوام عرضون والحديث من حسن اسلام المرأة تركه ما لا يعنيه مطلقا فكيف حالة المناجاة واناء العبادات (ولو ترك الاذكار) أي والادعية المأثورة وغيرها مما يستحب كثارته حينئذ (فسيكت في جميع طوافه جاز) وهذا مستدرك قد ذكره في المباحات (ولو ترك الرمل والاضطباع) أي فيمساك يسنان له (والاستلام) أي المسنون (فطوافه صحيح) أي باتفاق الأربعة (اكنه مسمى) أي بتركه السنة اذا كان من غير معذرة وذكر ترك هذه الثلاثة

فاذا قرب من الحجر الاسود  
قال لا اله الا الله وحده  
صدق وعده ونصر عبده  
وهزم الاحزاب وحده  
لا اله الا الله وحده لا شريك  
له له الملك وله الحمد وهو على  
كل شيء قدير فاذا وصل الى  
الحجر الاسود وقف على  
جميع الحجر بحيث يكون  
جميع الحجر على عين الطائف  
عند منكبه الايمن ثم يرفع  
يده ويقول (اللهم) أي  
أريد طواف بيتك الحرام  
فيسره لي وتقبله مني فان  
كان مقردا بالحج وقسم  
طوافه للقدم وان كان  
مقردا بالعمرة أو متمعا أو  
قارنا وقع عن طواف العمرة  
نوامله أو لا يبره وعلى  
القارن أنه بطواف طوافا  
آخر للقدم ثم يمشي وهو  
مستقبل الحجر ويستلم الحجر  
يده ثم يقبله

في المكروهات والاشتغال بالاذكار أفضل من قراءة القرآن فيه ( أي في الطواف وفهم من كونه أفضل أنه أو قرأ القرآن جازاً لكن لا مطلقاً لأن رفع الصوت به وبالذكر والادعية فضلاً عن غيرها ممنوع ولذا قال ( وإن قرأ في نفسه لا بأس ) اعلم أن صاحب التبيين صرح بأن الذكر أفضل من القراءة في الطواف وقال الذكر ماني لا بأس أن يقرأ في نفسه ولفظة لا بأس تدل على أن الأولى هو الاشتغال بالدعاء دون القراءة وسمع ابن عمر رضي الله عنهما رجلاً يقرأ القرآن في الطواف فصكره في صدره فسئل عطاء عنه فقال له محدث أي بدعة غير مستحسنة وهي محمولة على رفع صوته لأعلى مجرد القراءة كما يهمل إيراد في الكبير من إطلاق العبارة ثم قال في الفتح والحاصل أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولا ثبت عنه في الطواف القراءة بل الذكروهو المتوارث عن السلف والجمع عليه فكان الأولى أقول الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم إنما عدل عن القراءة مع أنها أفضل الأذكار والادعية لقوله صلى الله عليه وسلم من شغله القرآن عن ذكرى ومسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين للرجة على الأمة بدفع الحرج عن العامة ولم يرد نهيه عليه الصلاة والسلام عن القراءة يدل على الكراهة كما ذكرها جماعة ثم لو قيل إن الدعاء المأثور أفضل من القراءة كما هو القول الصحيح عند الشافعية لكان له وجه وجيه ونفيه عليه وأما الخلاف في غيره فلا يظهر وجهه وهذا كله ينبغي أن يكون محل طواف الركن فأن أمر النوافل مبنى على التوسعة ( وينبغي أن يتره طوافه عن كل ما لا يرتضيه الشرع ) أي من القول والفعل ظاهراً وباطناً ( ومن النظر إلى ما لا يصلح ) أي من المردان والنسوان بشهوة ( واحتقار من فيه ) أي ومن استصغار من فيه ( نقص ) أي في الخلقة أو الهيئة ( أو جهل بالمناك ) أي عداو خطاً ( وينبغي أن يعلم ) أي الجاهل ( رفق ) أي بلطافة وسهولة قال الله تبارك وتعالى ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ولا بأس ) أي الطائفت الغير المتأدب ( عقوبة سوء الأدب ) أي في كل باب ( فليس الإساءة على البساط ) أي بساط قرب الجنب ( كالإساءة مع البعاد ) أي بالبعد ولو على الباب لحصول الجلب ( وطواف التطوع أفضل من صلاة التطوع للغيراء وعكسه لاهل مكة ) أي ومن في معانهم من المتوطنين بها وذلك لأن الصلاة وإن كانت أهم العبادات وأفضل موضوع في الطاعات إلا أنها تنصوّر كثرتها في جميع الجهات والطواف يختص وجوده بالكعبة ذات البركات وفي المسئلة خلاف للشافعية وبعض المالكية ثم ذكر في البحر نباله من جماعة واعلم أنه لا يسن ولا يستحب رفع اليدين عند نية الطواف قبل استقبال الحجر على المذاهب الأربعة ولا يسن عند استقبال الحجر الأهل مذهبنا وإنما ذكرت هذا ونهت عليه لأن كثيراً من العوام يرفعون أيديهم عند نية الطواف والحجج عن عيينهم بكثير وبالغ بعضهم في الجهل فيتوسوس عند النية مع رفع يديه كما يتوسوس عند افتتاح الصلاة وما هكذا فعله صلى الله عليه وسلم فلم يستحب ذلك فإنه بدعة وكل بدعة ضلالة انتهى والحاصل أن رفع اليدين في غير حال الاستقبال مكروه وأما الابتداء من غير محتى بمساكين الركنيين كما يفعله من لا عقل له وهو في صورة الفقهاء وسيرة المشايخ والأولياء فهو حرام أو مكروه كراهة تنجريم أو تنزيه بناء على أقوال عندنا من أن الابتداء بالحجر شرط أو فرض أو واجب أو سنة وإنما يستحب أن يكون الابتداء بالنية من قبيل الحجر للخروج من الاختلاف لا بحيث أنه يقع في الأمر المكروه بلا خلاف ثم اعلم

من غير أن يظهر صوت في القبلة ويحمد عليه ويكرر التقبيل والمجود ثلاثاً ثم يمشى وهو مستقبل الحجر ماراً إلى صوب بين نفسه حتى يتجاوز الحجر بجميع يديه ثم يجعل البيت من شماله ويأخذ في الرمل وهو مشى المنصير في الحارب بين الصفتين مظهراً لشجاعتهم وقوته في الثلاثة الأشواط الأولى كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه اظهار الجهد والقوة على المشركين ويقول إذا جاذى الملتزم ( اللهم ) أي يا ربك وتصديقاً بكتابك ووفاء بهدك

ان بعض الشافعية وافقوا مذهبنا في رفع اليدين عند ابتداء الطواف كافي الصلاة ويستحب  
 ايضاه عندهم ابتداءه بالتكبير وعن ابن الملقن انه اوقف بوجوبه لم يمد كما يحسنه الطبري انتهى  
 لكن رده ابن جساة بقوله والظاهر عندي وجوده اما وجوب ان ثبت به المواظبة واما استحبابا  
 ان وجده تركه احيانا توافق هيئة ابتداء الطواف الصلاة في الجمع بين النية والتكبير ورفع اليدين  
 والارسال مشيرا الى النية والاثبات اسماء الى معنى التوحيد المستند من قول لا اله الا الله وانذا  
 ورد التهليل ايضا هنا بالخصوص فالجمع أولى في حضرة المولى ومن البدع المستنكرة ما يفعله كثير  
 من الجهلة من ملازمة التزام البيت وتقبيله عند اعادة الطواف قبل الشروع فيه اذا الذي  
 سنده صلى الله عليه وسلم وهو النائب عن الله سبحانه وتعالى انما هو الابتداء من الحجر فلا يناسب  
 البداءة بغيره وايضا كان ابتداءه منه مقرونا بالنية لا كما يفعله بعض الصامة من تقبيله أولا ثم  
 النية ثم التقبيل فانه خلاف الموضوع المشروع ثم ما أحدثه بعض الجهلة الموسومة بأدب  
 الطواف من يختلط في طوافه المرور على الشاذروان بالخروج من الخلاف أو لما في مذهبه من  
 حكم شرط الصحة فانه حين يستلم الركبتين أو أحدهما يرجع فحرقى وراه فبؤذي من خلفه  
 ويتأذى بنفسه بحيث قد يؤدي الى فتنة عظيمة وذلك لجهله بالسئلة فانه يكتفي بالخروج عن  
 العهدة بأن ينف في محله ويقوم رجلاه في موضعه ثم يستلم ويرجع الى حاله فيطوف من غير عود  
 الى خلفه ومن المنكر الفاحش ما يفعله الآن نسوان بكفة في تلك البقعة من الاختلاط بالرجال  
 ومن اجتهن لهم في تلك الحساسة مع ترينهن بأنواع الزينة واستعمالهن ما يفوح منه الروائح  
 العطرة فيشوش بذلك على متورعي الطائفين ويستجملين بسببه نظر الباقيين وربما طاف بعضهم  
 بكشف شيء من أعضائهن لاسيما من أيديهن وأرجلهن وقد تقع مما تهن فتنتقض الطهارة عند  
 الشافعية وتندم صحة طوافهن وطواف من مسهن ومن المنكرات في صورة العبادات دخول  
 بعض الاكابر من الظلمة من عبيدهم وخدمهم فيدفعون الناس من قدامهم وأطرافهم فيريدون  
 الطاعة ويزيدون المعصية وكذا من اجرة العامة ومدافعهم في الطواف حال العجالة لاسيما عند  
 استقبال الحجر الا فضل فانهم لا يراعون الاول من المستحق فالاول بل يتقدمون عليه ويدفعونه  
 وبؤذونه فضررهم أكثر من نفعهم في طوافهم وربما يستقبلون البيت في مناجاة الطواف  
 ويضيق المطاف او يستدبرونه في المطاف فيخرجون عن حكم التيامن الذي هو واجب عندنا  
 وشرط عند الشافعي ثم احسن من يطوف في هذا الزمان الفاسد بطريق العجلة أن يقول  
 الطريق الطريق أو حاشاك حاشاك وهو أول بدعة ظهرت في الاسلام حتى في الاسواق وأزقة  
 العام ومن جملة المنكرات قعود الصغار والكبار والعريان والعريجات حتى النسوان في  
 بعض الاحيان من الشعاذين حول البيت رافعين أصواتهم بالطلب أو ساكتين أو قاعدين  
 في طريق الطائفين مع كشف عوراتهم وترك صلواتهم مع المصلين ومنها دخول المجانين ورفع  
 أصواتهم بالكلمات المهمة وادخال الصغار المتجسسين وامثال ذلك من ادخال المحفات والقرب  
 والمحارات وغير ذلك مما يجب انكاره قلبا ولسانا وبدا لاسيما على مشايخ الحرم والقضاة وشيوخ  
 البوابين ورؤس المشدين وغيرهم ممن يأكل الوظائف المحرمة من وجوه كثيرة مع غير قيامها  
 يجب عليه من الخدمة فنسأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة

واتباع السنة بتدبير محمد صلى  
 الله عليه وسلم وبقوله اذا  
 حاذى المقام (اللهم) ان هذا  
 البيت بيتك والحرم حرمك  
 والامن أمنك وهذا مقام  
 العائدين من النار فأجرتي  
 من النار ويقول اذا حاذى  
 الركن الشامي (اللهم) اني  
 أعوذ بك من الشرك  
 والشرك والشقاق والنفاق  
 وسوء الاخلاق وسوء  
 المنقلب في الامل والمسال  
 والولد ويقول اذا حاذى  
 الميزاب (اللهم) أظلمني  
 نعمت ظل حرشك يوم لا ظل  
 الا ظلك ولا باقى الا وجهك

﴿ باب السعي بين الصفا والمروة ﴾

(اذافرغ من الطواف) أى الطواف الذى بعده سعى ( فاستنفض أن يخرج للسعى على فوره ) أى  
ساعته من غير تأخير (فان أخره لعذر) أى اضطرورة (أو لاستريح) أى ليحصل له الراحة وتعود  
اليه القوة (فلا بأس به) أى لا يكون مسياً (وان أخره لغیر عذر ) أى من استراحة وغيرها ( فقد  
أساء ) أى لتركه الموالاة التى هى سنة بين الطواف والسعى (ولاشئ عليه ) أى من الجزاء بالدم  
أو الصدقة ( ويستحب أن يخرج) أى للسعى (من باب الصفا ) أى المعروف به من أبواب المسجد  
(فان خرج من غير جاز ) كافى البدائع وغيره (وبقدم رجله اليسرى للخروج) أى كما هو مطلق  
آداب الخروج من المسجد ولكن هذه أدققة وهى أنه يستحب أن يقدم اليسرى ويؤخر اليمنى  
عكس آداب الدخول ويستحب مطلقاً خلع اليسرى أولاً وكذلك اليسرى ابتداءً فعليك بمحافظه  
الجمع ومراعاة الجميع ( ثم توجهه الى الصفا ) لكن قيل أن يصله يستحب أن يقول أبدأ بها  
بدا الله تعالى به ان الصفا المروءة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف  
بها ومن تطوع خيراً فان الله شاكر عليم كوردي الحديث ( وبصعد عليه ) أى بطاع على الصفا  
( حتى يرى البيت ) أى الكعبة (من الباب ) أى باب الصفا المسمى بها ( لامن فوق الجدار ) أى  
لا يلزمه أن يصعد بحيث انه يرى البيت من فرق جدار المسجد ( ان أمكنه ) أى الصعود لرؤية  
البيت من الباب حقيقة أو محاذاة فان المطلوب الحقيقى هو الابتداء من الصفا ومن سنن  
الاستقبال ومارؤية البيت فشرط الكمال ( والافقار ما يمكنه ) واعلم ان كثير من درجات  
الصفا دفنت تحت الارض بارتفاعها حتى ان من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة  
أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج الى الصعود وما يفعله بعض أهل البدعة والجهالة المتوسوسة  
من الصعود عليه حتى يلمسوا أنفسهم بالجسد فهو خلاف طريقة أهل السنة والجماعة  
( ويستقبل البيت ) أى ولو لم يره لان الاستقبال أحسن هيات الاحوال لاسمياً وهو من آداب  
الدعاء ( ويرفع يديه خذو منكبيه ) أى مقابلهما ( جاعلاً بطنهما نحو السماء ) لانها قبله الدعاء  
( كالدعاء ) أى كما يرفعهما لمطابق الدعاء فى سائر الأمكنة والازمنة على طبق ما وردت به السنة  
لا كما يفعله الجهالة خصوصاً على الغرباء من رفع أيديهم الى آذانهم واكتنافهم ثلاثاً كل مرة  
مع تكبيرة فان السنة الثابتة بخلافه فيرفع يديه من غير ارسال اليه ( فبسم الله تبارك وتعالى )  
أى يشكره ( ويثنى عليه ويكبر ثلاثاً ) قيد للثلاثة من الحمد والثناء والتكبير دون الرفع معها  
كما توهمة العبارة ( ويهلل ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء )  
كان من حقه تقديم نفسه ( ويكرر الذكر مع التكبير ثلاثاً ) وهذا مما قد علم والحاصل انه اذا فرغ  
يديه يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر والله الحمد الحمد لله على ما هدانا للهدى ما هدانا الله على ما اولانا الحمد  
لله على ما اولانا الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله لا اله الا الله وحده  
لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير لا اله الا  
الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه  
مخضعين له الدين ولو كره الكافرون اللهم كما هدني للإسلام أسألك أن لاترغم منى حتى توفاني  
وانا مسلم سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم

واسقنى من حوض نيك  
 محمد صلى الله عليه وسلم  
 شربة هائلة لا اظمأ بعدها  
 أبدا وبقول اذا حاذى الملتزم  
 اللهم اجعله حجاً مبروراً  
 وسعيًا مشكوراً وذنباً  
 مغفوراً وتجارة نسيئة  
 يا مالباقي الصدور نجسنا  
 من الظلمات الى النور و اذا  
 تجاوز الركن اليماني قال  
 ربنا آتانا في الدنيا حسنة  
 وفي الآخرة حسنة وقبضنا  
 حذاب النار و حذاب القبر  
 وضيق الصدر و أهوال  
 يوم القيامة وهذه الادعية  
 آثار مروية عن السلف  
 ولم ثبت عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم

(۴۱)



اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه الى يوم الدين اللهم اغفر لي ولوالدي  
ولمجانبي والمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (ويطيل القيام عليه)  
أي بالطالة الاذكار والدعوات لديه وفي العدة لصاحب الهداية ومكث فيه قدر ما يقرأ سورة من  
المفصل وذكر بعضهم قدر ما يقرأ خصاله عشر بن آية من البقرة (ولا يجعل) أي بالنزول عنه فإنه  
مقام اجابة الدعوات وقضاء الحاجات وهل هو مختص بهذه الفضيلة لمن يكون مباشرا بحجة  
وعرة أو عام في كل حالة والظاهر الاول وعلى الثاني جرى العمل (ثم يهبط نحو المروة) أي ينزل  
توجهها اليها حال كونه (داعيا إذا كرما شيئا على هيئته) بكسر الهاء أي سكونه في حالته (حتى  
إذا كان) أي الطائف أو المكان (دون الميل) أي قربه وقبلة (المعلق) أي على يساره الكائن  
(في ركن المسجد) أي من جداره (قبل نحو ستة أذرع سعي سعي شديدا) المذهب الصحيح هو  
أنه إذا وصل الى الميل أو قبلة شرع في الاسراع المبالغ فيه وقيل يسعي قبل الميل نحو ستة أذرع  
وهو منسوب الى مذهب الشافعي سقى الله ثراه وذكر أيضا في بعض المناسك لاصحابنا وأمامنا كره  
البرجندى من أن السعي بين الصفا والمروة واجب عندنا على الرجال دون النساء فخطأ واضح  
إذا السعي المخصوص بالرجال هو الاسراع بين الميلين والافالسعي المطلق بين الصفا والمروة واجب  
اجتماعا على الرجال والنساء ثم أغرب أيضا حيث قال وفي الخزانة ان السعي بين الميلين سنة وله  
مراده بكون السعي بين الميلين سنة ان واجب السعي يتأدى في أي موضع كان نمسا بين الصفا  
والمروة والسنة أن يقع السعي الواجب في هذا الموضع انتهى وهو خطأ أيضا حيث توهم  
ان السعي في الموضعين بمعنى واحد ولم يدرك السعي الواجب بين الصفا والمروة بمعنى الشئ المطلق  
والسعي بين الميلين بمعنى الاسراع ولم يعرف ان ما بين الميلين بعض نمسا بين الصفا والمروة وان  
الطريق منحصرا فيما بين الميلين فتأمل فإنه موضع زال والحاصل أنه يكون ساهيا (في بطن الوادي)  
أي باعتبار ما كان سابقا فان ما بين الاميال كان منخفضا وطرفاهما من جهة الصفا والمروة  
مرتفعان وأما الآن فبقي نوع من الارتفاع في شق الصفا بخلاف طرف المروة فيسعي فيه (حتى  
يجاوز الميلين) أي الاخضرين أو يهاذيهما والاول أحوط (بقضاء المسجد) بكسر الفاء أي  
الكائنين بجداره الخارج منه (وفناء العباس) والمعنى ان أحدهما ملتصق بالفناء والآخر  
منهما بخارج داره المنسوبة اليه في زمنه صلى الله عليه وسلم ويقول في سعيه هذا رب اغفر  
وارحم وتجاوز عما تم لك أنت الامز الاكرم اللهم اجعله جارا وبرورا وسعييا مشكورا وذنبنا  
مغفورا اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات يا مجيب الدعوات وربنا تقبل منا وربنا  
آتنا وأمانا لها (ثم) أي بعد وصوله الى الميلين الاخضرين (يمشي على هيئته حتى يأتي المروة)  
والمتصود أنه لا يجري من أول الصفا الى آخر المروة ولا انه يمشي على هيئته في جميع ما بينهما كما  
يفعله بعض الجاهلة والمتكبرة (فيصعد عليها ان كان ثم) بفتح الراء وتشديد الميم أي هناك (مصعد  
الى ان يبدوله البيت) أي تظهر الكعبة (ان أمكن) أي الصعود اليه لا بدوا اما اليوم فليس ثم  
مصعد لان ادنى المروة تحت العدة المشرفة عليها وانما جعلت درجات وراها واقعة فوقها فن  
وقب على الدرجة الاولى بل على أرضها يصدق عليه أنه طلع عليها فلا يحتاج الى أن يطلع ولأن  
بعض الجدار الذي وراءها كما يفعله الجاهلة من المتدعة والمتوسوسة (ويقبل على المروة جميع

في ذلك دعاء خاص وكان  
دعاء آدم عليه السلام في  
جميع الطواف سبحان الله  
والحمد لله ولا اله الا الله والله  
أكبر وإذا وقف بالمترزم دعا  
لنفسه بما شاء فان الدعاء  
يستجاب هناك وقال (اللهم)  
رب هذا البيت القريب  
أعتق رقابنا من النار واحذنا  
من الشيطان الرجيم واكفنا  
كل سوء وقهنا بما رزقنا  
وبارك لنا فيما أعطيتنا اللهم  
اجعلنا من أكرم وفدك  
عليك اللهم لك الحمد على  
نعمائك وأفضل صلاتك  
على سيدنا نبيك وجميع  
رسلك

ما فعله على الصفا من الاستقبال ( أى بأن يبيل الى يمينه أدنى قبل ليصير متوجها الى جهة البيت  
والاقابيت الشريف لا يبدأ اليوم بناء على حجب البنين ( والتكبير والذكر ) أى الشامل  
للتكبير والتكبير وغيرهما ( والدعاء ) أى المشتمل على الصلاة والثناء ( ثم ينزل منها ) أى متوجها  
الى الصفا ( داعيا إذا كرا ويمشى على هيبته فإذا بلغ الميلىن سعى كما مر ) أى آنفا ( هكذا ) أى مثل  
ما ذكرنا من الاوصاف ( يفعل ذلك ) أى فى سعيه ( سبعة أشواط يبدأ ) أى وجوبا ( بالصفا )  
أى أول مرة ( ويختم بالمروة ) فى آخر الكربة وهذا معنى قوله ( من الصفا الى المروة شوط والعود منها  
الى الصفا شوط آخر ) أى فى ظاهر الرواية وهو المختار خلافا للطحاوى وبعض الشافعية حيث  
قالوا انه من الصفا الى المروة ثم العود الى الصفا شوط وهكذا سبع مرات فيقع البدء والختم  
كلاهما بالصفا وهو خلاف طريق الاصطفا وسعى المصطفى فانه كان ختمه بالمروة على ما صبح  
فى السنة وانما سوا على شوط الطواف حيث انه من الحجر الى الحجر وقد صرحوا بأن الخروج  
عن هذا الخلاف لا يستحب لضيقه ( ويستحب أن يكون السعى بين الميلىن فوق الرمل ) بفحش  
وقد سبق ( دون العود ) بفتح فسكون وهو جرى شديدا بجرى الفرس ومنه قوله تعالى والعدايات  
ضجعا تميم تحيل الغزاة وفى معناها النافات للحجاج ( وهو ) أى السعى بين الميلىن ( سنة فى كل  
شوط ) أى من أشواط السعى بخلاف الرمل فى الطواف فانه مختص بالثلاثة الاول خلافا لمن  
خص هذا السعى ايضا بالثلاثة الاول كما ذكر فى المحيط والمصنك الفارسي لكن الصحيح المعلوم هو  
الاول على ما نص عليه فى الهداية والكافي والبدائع وغير هامن المتن والشروح ثم الاضطباع  
فى السعى مطلقا عندنا كما حققناه فى رسالة خلافا للشافعية ( فلتركة ) أى السعى بين الميلىن  
( أو هرول ) أى أسرع ( فى جميع السعى نقدا ساء ) أى ترك السنة ( ولا شئ عليه ) أى من الدم  
والصدقة ( ويلبى فى السعى الحاج ) أى ان وقع سعيه بعد طواف القدوم ( لا المتمر ) واو كان  
متمعا لان تليته تقطع بالشروع فى طوافه ولا الحاج اذا سعى بعد طواف الافاضة لا تقطع  
تليته بأول رمى الجرة ( وان عجز عن السعى بين الميلىن ) أى بسبب الازدحام ( صبر ) أى من  
اول الوهلة ( حتى يجد فرجة ) أى فرصة من الازمنة الخالية ( والاشبه بالساجى فى حركته )  
أى فى الجملة لان ما لا بدرك كله لا يترك كله ( وان كان على دابة ) أى لعذر فان المشى فى السعى  
واجب عندنا ( حرهما من غير ان يؤذى أحدهما ) أى من الركبان والمشاة ( ولينجز ) أى كل  
الاحتران ( من أذى غيره ) أى بكل وجهه من وجوهه فانه حرام مجمع عليه داخل تحت الفسوق  
المنهى عنه ( وتبريض نفسه الأذى ) أى لتأذى من غيره مع عدم تكميله وحصول جزئه  
ووصول نزاعه

وأصفياءك وعلى آله  
وصحبه وأولياك ويصلى  
ركعتين صلاة الطواف  
خلف مقام إبراهيم أو حيث  
يقدر من المسجد أو غيره  
ودعا خلف المقام بما أحب  
فان الدعاء فيه مستجاب وقال  
اللهم ان هذا بلدك الحرام  
ومسجدك الحرام وبيتك  
الحرام وأنا عبدك وابن  
عبدك وابن أمك أنت بك  
بذنوب كثيرة وخطايا جمة  
وأعمال سيئة وهذا مقام  
العائذ بك من النار اللهم  
حافنا وأصغنا واغفر لنا  
انك انت الغفور الرحيم  
اللهم انك دهوت عبادك

( فصل فى شرائط صحة السعى ) وهى سبعة بعدد أشواطه وقد سبق ان السعى بنفسه واجب  
خلافا للشافعية حيث قال انه فرض وركن ( الاول ) أى الشرط الاول وجعله فى التكبير ركنا  
للسعى وهو الصواب ( كينونه بين الصفا والمروة ) أى بأن لا ينحرف عنهما الى اطرافهما ( سواء  
كان يفعل نفسه ) أى ماشيا أو راكبا ( أو بفعل غيره بأن كان منمى عليه أو بفعل امره ) وكذا ان  
كان مجنونا أو صغيرا غير مميز ( أو مريضا أو صحيحا بامر ) أى بأمر كل منهما ( فسعى ) أى بكل منهما  
( محمولا أو أركبا بصحبه ) أى لحصول سعيه ( كأن ياتيهما ) أى بين المكانين ( ولا يجوز

فيه النيابة الالهي عليه قبل الاحرام ) يعني اذا دام انما واه الى حال سعيه أو افاق حينئذ وفيه  
انه اذا حدث له الانهاء بعد احرامه ميقا ينبغي أن يكون كذلك لكن لا ضرورة في نيته للسعي  
اذ يمكنه سعيه بخلاف نية الاحرام فان النيابة فيه جوزت للضرورة والبناء على الخروج  
من هذه عقد الرقعة والظاهر ان التقدير لا يجوز في أمر الحج النيابة المطلقة الالهي عليه  
قبل الاحرام فانه يجوز حينئذ نيابة الرقعة في عقد الاحرام عنه والافلو كان ضمير فيه راجع الى  
السعي فالله يعني لتقدير الاحرام فتأمل فانه منزلة الاقدام والله أعلم بحقيقة المرام ( الثاني أن  
يكون ) أي السعي ( بعد طواف ) أي كامل أو ناقلا ( أو بعد أكثره ) أي أكثر اشواطه ( فلو سعي  
قبل الطواف ) أي أكثر جنسه ( أو بعد اقله لم يصح ) لعدم تحقق ركبه ( و لو سعي بعد أربعة اشواط  
صح ) كرهه للاهتمام بأمره والافلو مستدرك في ذكره ( الثالث تقديم الاحرام عليه ) أي احرام  
حج أو غيره ( فلو سعي قبله ) أي قبل الاحرام ولو بعد طواف ( لم يجز ) لأن السعي من واجبات الحج  
والاحرام شرطه والواجب والركن وغيرهما لا يصح بدون الشرط ولما كان بعض الشروط  
يشترط بقاؤه الى الفراغ من جميع الاركان كالطهارة في الصلاة وبعضها لا يشترط دوامه بل يكفي  
تحققه أو لا قبل الشروع في اركانه كالنية قال ( واما وجود الاحرام ) أي ثبوت بقائه بعد تحققه في  
ابتدائه ( حالة السعي فان كان ) أي السعي ( سعي الطلج ) سواء كان قارنا أو منفصلا مفردا ( وقد  
سعي قبل الوقوف ) هذا خطأ بحسب العربية من أن الجملة المصدرية بقدر منصوبة المحل على  
الحالية المتحققة في الأزمنة الماضية والحال انه ليس كذلك فيما أراد من المسئلة الفقهية اذ كان  
الصواب أن يقول وهو سعي قبل الوقوف بالصيغة المضارعية يعني انه يريد سعيه مقدما عليه  
بل حسن المقابلة ان يقول فان كان سعيه للحج قبل الوقوف ( فيشترط وجوده ) أي ثبوت بقائه  
لعدم حلول زمان تحلله ( وان كان ) أي سعيه ( للحج بعده ) أي بعد الوقوف ( فلا يشترط )  
أي وجود الاحرام لجواز أن يكون بعد تحلله من احرامه ( ولا يسن ) أي وجوده أيضا لجواز  
سعيه قبل حلته لكن مع الكراهة فانه يسن الترتيب بين الرمي والخطى والطواف والسعي  
فكان سعيه أن يقول بل ويسن عدمه اذ لا يلزم من ثبوت كونه وجوده سنة وقوع سعيه بعد  
خروجه من احرامه سنة وان كان أي سعيه ( سعي العمرة فلا يشترط فيه وجوده ) أي وجود بقائه  
لانه ليس بشرط بل ركن فيها حال ابتدائه كما سيأتي وتفرع عليه انه لو طاف ثم حلق ثم سعي صح  
سعيه وعليه دم تحلله قبل وقته وسبقه على أداء واجبه وقد قال الكرماني اما الاحرام فقال  
بعض أصحابنا هو ركن في العمرة والاصح انه ليس بركن بل هو شرط للحكمة اذا نها أي في الجملة  
وهو لا يدل على كونه شرطا لجميع اجزائها ( وهل يجب ) أي وجود بقائه ( حال سعيه الظاهر ) أي  
المبتدأ من اطلاق القوم وما فرغوا عليه بعض المسائل ( نعم ) أي يجب بل هو المتعين لعدم  
ظهور رواية بخلافه فقد قال الطرابلسي نعم المسمى بالمسوط ولا ينبغي له في العمرة أن يحل حتى  
يسعي بين الصفا والمروة لان سعي العمرة لا يؤدي الا في احرامها بخلاف سعي الحج فانه يؤدي به  
بعد التحلل من احرامه انتهى وقوله ولا ينبغي يعني لا يصح له كبديل عليه آخر كلامه وما اشهر  
بأنه شرط أو بمعنى يجب أن لا يحل بحلق أو تقصير حتى يسعي بينه مما فانه لو خالفه يجب عليه دم  
ولا يسقط عنه السعي اتفاقا فهو الذي ينبغي أن لا يشال غيره والله أعلم واضطرب كلامه في

الى بيتك احرام وقد جئت  
طالباً بمرضايتك وانت منذر  
على قافلي وارحمني  
وما فني واعقب عني انك  
على كل شيء قدير ( اللهم )  
يسر لي الآخرة والاولى  
واعصمني بالبطائك  
واجعلني ممن يحبك ويحب  
رسولك وملائكتك  
ويحب عبادك الصالحين  
وأولياك المتقين ( اللهم )  
كما هديتني للإسلام ثبتني  
عليه واستعملني في طاعتك  
وطاعة رسولك واجبرني  
من مضلات الفتن ( اللهم )  
أنت تعلم سرى وعلا نيتي  
فأقبل معذرتي وتعلم حاجتي  
فأعطني

الكبير مما ليس في نقله نفع كثير (الرابع) من شرائط صحة السعي (البداءة بالصفا والختم بالمروة  
 فلا يبدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط فإذا حاد من الصفا كان هذا أول سعيه) وهذا في الرواية  
 المشهورة على ما في البدائع حتى لو بدأ بالمروة وختم بالصفا يلزمه إعادة شوط واحد يعني بأن  
 يعود من الصفا إلى المروة ليحصل البداءة بالصفا والختم بالمروة ويكون شوطه الأول من المروة إلى  
 الصفا ساقط الاعتبار وهذا يستوي فيه القول بالشرط والوجوب بل بالصحة المؤكدة أيضاً لأن  
 إعادة مطلوبة في تكميل كل من الأحوال الثلاثة ثم قال صاحب البداءة تسع وروى عن أبي حنيفة  
 أن ذلك ليس بشرط ولا شيء عليه لو بدأ بالمروة كذا في المحيط وهو يدل على كون الابتداء بالصفا  
 سنة وإنه لا شيء عليه من لزوم الجزاء وإن كان ترتب على تركه الأساءة وإعادة كما صرح به في  
 الكبير حيث قال وعن أبي حنيفة لا شيء عليه لأنه ليس فيه ترك الترتيب أي الذي هو سنة وهو  
 اختيار الكرماني لأنه قال الترتيب في السعي ليس بشرط عندنا حتى لو بدأ بالمروة ثم أتى الصفا  
 يجوز ويعتد به لكنه مكره لمسا فيه من ترك السنة ويستحب إعادة ذلك الشوط ليكون البداءة  
 على وجه السنة هذا وفي الطراباضي يجب البداءة بالصفا والختم بالمروة لكل لا لكل شوط فن  
 الصفا إلى المروة شوط ومن المروة إلى الصفا شرط وهو الأصح وإلى الأصح أشار محمد بقوله يبدأ  
 بالصفا ويختم بالمروة وكذلك في الهداية والكافي وغيرهما البداءة بالصفا ثم استدلوا بقوله  
 صلى الله عليه وسلم ابدؤا بعبادة الله أي بصيغة الأمر فان الأصل فيه أن يكون للوجوب كما قال  
 ابن الهمام وهو يفيد الوجوب يعني خصوصاً مع ضخمة قوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا  
 حتى مناسكتكم أي عموماً والحاصل أن القول بالأعدل المختار من حيث الدليل هو الوجوب  
 لا الشرط ولا السنة في ابتداء السعي بين الصفا والمروة وأما هذه في الكبير الختم بالمروة أيضاً من  
 الشروط أو الواجبات فلا يظهر له وجه لأنه إذا وقع الابتداء على وفق الوجوب وتم هدد السعي  
 المطلوب حصل المقصود وان زاد على المبدء والاتفاق على صحة فعل السعي على وفق مذهب  
 الطحاوي وغيره مما يلزمه الختم بالصفا مع أنهم قالوا لا يستحب الخروج عن الخلاف في هذه  
 المسئلة أو ضوح ضعفه والله أعلم وقد أغرب في الكبير حيث قال والواجب لنا في الاشتراط  
 لأن ثمة الخلاف على القولين لا تظهر فإنه إذا بدأ من المروة يلزمه إعادة شوط واحد أو جزاءه  
 أن لم يعد سواء قلنا بالوجوب أو الاشتراط لأن صاحب البدائع صرح بنفسه بوجوب الجزاء  
 بترك شوطه انتهى وفيه أنه إذا قلنا بالاشتراط لم يعد يلزمه جزاء ترك السعي كله لعدم صحة المشروط  
 بدون الشرط وإذا قلنا بالوجوب لم يلزمه جزاء ترك شوط واحد وإن لم يفرق عما قلناه لا معنى  
 للاختلاف في التعمير بالشرط الذي هو من الفروض المؤكدة والواجب الذي هو احطمة رتبة  
 من الفرض في باب الحج والعمرة اجساماً وعندنا في جميع الأبواب اتفاقاً وأما ما ذكره صاحب  
 البدائع من وجوب الجزاء بترك شوط فهو بناء على رواية كون الابتداء واجباً بالشرط ولا سنة  
 كما هو ظاهر عند من جمع بين الأقوال المنفردة اللهم إلا أن يقال الشرط هو حصول الابتداء  
 بالصفا ولو كان في الإثناء فأنه يلزمه ترك شوط واحد في الانتهاء وهو من ترك الواجبات  
 فيلزمه جزاء الواجب ونظيره الابتداء من الحجر الأسود في الطواف الآن في الطواف يحتاج إلى  
 إعادة الابتداء في الإثناء بخلاف السعي فإنه لا يشترط فيه النسبة ولو في الابتداء والتحقيق أن

سؤلي وتعلم ما في نفسي  
 فاعف عني ذنوبي (اللهم) أي  
 أصألت يا أيها الشرقاوي  
 وبقينا صادقا حتى أعلم أنه  
 لا يصحني إلا ما كتبت علي  
 ورخصني بما قصمت لي يا ذا  
 الجلال والإكرام (اللهم)  
 صل وسلم على حبيبك محمد  
 وعلى خليفك إبراهيم وعلى  
 اسماعيل وموسى وهارون  
 وعلى جميع الأنبياء والمرسلين  
 وآل كل واحد منهم ومن  
 أتباعهم بأحسن وأرحم  
 الراحمين ثم يأتي إلى زمزم  
 ويتصلح من مائه ويقول  
 اللهم إني أسألك رزقا واسعا  
 وعسافا وعملًا متقبلا  
 وشفا

الشروط الاول في الطواف والسعي اذا لم يكن مبدؤا به وهو مشروع لا يصح وقوه ولا يثاب عليه بناء على القول بالشرط ويصح أدائه لكن يعاقب عليه عقابا دون عقاب ترك الفرض بناء على القول بالوجوب وعلى كل تقدير يلزمه الجزاء أو الامادة في الشوط الآخر اما بناء على عدم صحة الشوط وبقاء شوط آخر في ذمته اذا قلنا ان الابداء شرط واما بناء على عدم اتيانه الشوط الاول بوصف الوجوب فكأنه لم يأت فيجب عليه الامادة أو يجب عليه الجزاء لترك الواجب وعدم تداركه بالامادة (الخامس ان يكون السعي بعد طواف) أي أي طواف كان (على طهارة عن الجنابة والحيض) وكذلك حكم النفاس (فان لم يكن طاهرا) أي عنهما (وقت الطواف لم يجز رأسا) أي أصلا (هكذا صرح به صاحب البدائع) وهذا أمانة كون التطهر عنهما شرطا والافلو كان واجبا لجزا سعيه ناقصا وانجبر بالدم وقد تقدم انه واجب (وأما الطهارة عن الحدث الاصغر في الطواف) وكذا طهارة البدن والثوب والمكان (فليست بشرط لصحة السعي) فيصح سعيه كاملا وان كان طوافه ناقصا وحاصل ما في البدائع لمخصص ان حصول الطواف على الطهارة من الحدث الاكبر شرط لجواز السعي سواء كان طاهرا وقت السعي ام لا وان لم يكن طاهرا وقت الطواف هذه لم يجز سعيه مطلقا سواء كان طاهرا في وقت سعيه أم لا لكن فيه اشكال وهو أن الطهارة ليست من شرائط صحة الطواف فكيف تكون شرطا لكون السعي بعد طواف على طهارة بل الشرط هو وقوع السعي عقب طواف صحيح لا بعد طواف كامل مشتمل على أداء واجباته وقد سبق ان الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر من واجبات الطواف لا من شرائط صحته ولذا قال ابن الهمام وما في البدائع من قول ان حصول الطواف على الطهارة عن الحيض من شرائط جواز السعي تساهل أي تسامح حيث نزل الواجب منزلة الشرط ولان الطواف الذي هو الركن القوي اذا صح مع الجنابة فالسعي بعده أولى ان يصح ولانه كان طواف المحدث معتد به من وجه كذلك طواف الجناب معتد به من وجه ولهذا يقال به فكما يصح السعي بعد طواف مع الحدث اتفاقا كذلك ينبغي أن يصح مع الجنابة لعدم الفرق بينهما في الاعتداد في حق التحلل وبهذا يدفع ما قاله في الكبير من انه يشترط لصحة السعي أن يكون بعد الطواف على الطهارة عن الجنابة كما قاله في البدائع ولا يشترط كونه على طهارة عن الحدث كما في غيره فرقا بين الحدث الغليظ والخفيف واغرب حيث قال مستدلا على مداه وقد صرح بالفرق فيما نحن فيه الكرماني والطرابلسي وصاحب الفتح أيضا فيمن طاف لا يقوم على غير طهارة وسعي بعده ان كان جنبا فعليه اعادة السعي وجوبا وان لم يعد فعليه الدم وان كان محدثا بعد السعي استحب اياه وان لم يعد لشيء عليه فهذا صريح أيضا في اشتراط الطهارة في الطواف لصحة السعي انتهى وهذا خطأ ظاهر لا يخفى لان فيما ذكره من الجماعة تصريحها بصحة السعي بعد طوافه جنبا فإنه يجب عليه اعادة السعي بعد طواف كامل وان لم يعد فعليه الدم والله اعلم (السادس الوقت) وهو أشهر الحج لكن يشترط تقدم الاحرام (السعي الحج) أي بخلاف سعي العمرة فإنه لا يشترط أن يقع في الوقت الا اذا كان قارنا أو متمعا (فلو أحرم بالحج وسعي له) أي كاملا أو ناقصا ولو بعد طواف (قبل أشهر الحج لم يصح سعيه) لان السعي من الواجبات والوقت شرط لجميع افعال الحج الا ان الاحرام شرط يصح وقوه قبل الوقت لكن يكره الخروج عن

من كل ذاهم يأتي الى الجبل  
الاسود فيقبله ويدعو ويصيح  
شاهان الدماء هناك مستجاب  
ثم يتوجه الى السعي بين  
الصفاء والمروة ويخرج من  
باب الصفا ويصعد هـ الى  
درجة الصفا فيسبح يربى  
اليث الشريفة ويرفع  
يديه كما في الدعاء ويقول الله  
اكبر الله اكبر الله اكبر  
لا اله الا الله والله اكبر الله  
اكبر والله الحمد لله على ما  
لا اله الا الله وحده لا شريك  
له له الملك وله الحمد يحيي  
ويميت بيد الخبير وهو على  
كل شيء قدير



الخلاف أولان له شيئا بالركن (وأن سعى فيها) بأن أوقع سعيه بعد أكثر طواف القدوم (أو بعد مضيه) بأن سعى عقيب طواف الأفاضة بعد مضى يوم النحر (صح) والحاصل أنه يشترط سعي الحج دخول وقته ابتداء لا حصوله بقاء فلا يجوز تقديمه عليه ويصح تأخير عنه (السابع) إتيان أكثره فلو سعى أقله فكأنه لم يسع (والظاهر أن الأكثر هو ركنه لا شرطه

فصل في واجباته أي واجبات السعي منها أو أولها (أكمل مدد سبع مرات) وهو إتيان ثلاثة أشواط من آخره (فإن ترك أقله صح سعيه) لأنه أتى بركن كافي للطواف (وعليه صدقة ترك ما بقى) أي بعد كل شوط متروكة صدقة وكان القياس أن يجب عليه دم بترك كل ما بقى والعمل الفرق بين الأقل في الطواف والسعي أن الأول تكميل للفرض والثاني تكميل للواجب والأول أقوى فيجب بتركه دم والثاني أدنى فيجب بتركه صدقة (والمنشئ فيه فإن سعى راكبا أو محمولا أو زحفا) أي بجميع أنواعه لا يطلق عليه أنه مشى (بغير عذر فعليه دم أو يعذر فلا شيء عليه) وهذا واضح (وكونه في حالة الإحرام في سعي العمرة) أي بناء على ما سبق من أن الإحرام فيه واجب لا شرط لكن فيه أنه إن سعى بعد التحلل هل يجب عليه دم أو أخذ لجنايته الخلق أو دم آخر أيضا لا يقع السعي في غير حالة الإحرام (وقطع جميع المسافة بينهما وهو أن ياصق عقبيه بهما) وكذا عقبي حافرا إذا كان راكبا وهذا هو الأصح (أو ياصق عقبيه في الابتداء بالصفاء وأصابع رجليه بالمرودة وفي الرجوع عكسه) وهذا هو الظاهر لكن تصويرهما إنما كان يتصور في العهد الأول حيث يوجد كل من الصفاء والمرودة مرتعا من الأرض وأما في هذا الزمان فليكون دفن كثير من أجزائهما لا يمكن حصول ما ذكر فيهما فيكون في المرور فوق أوائلهما ثم الظاهر أن هذا يضاركن أو شرط في الأشواط الأربعة وأنهم يذكروا ترك قطع المسافة شيئا من الكفارة ثم رأيت قول الطرابلسي صريحا والشرط أن يقع جميع المسافة بين الصفاء والمرودة وتعبه المصنف بقوله في الكبير وهو ليس بظاهر لأنه مذهب الشافعية لا مذهبا ويحمل قوله على أنه شرط لاستيفاء هذا الواجب لا لبعثه لكن ينبغي أن نستوفي المسافة بينهما لأنه واجب وإن لم يكن شرطا انتهى وفيه أن الصواب كونه شرطا للصحة هذا الواجب الذي يجب فيه الاستيفاء وإنما يخالف مذهبا مذهب الشافعية في جعلهم السعي ركنا ونحن نعلمه واجبا والله أعلم

فصل في سننه أي سنن السعي وهي خمس (المواالات بينه وبين الطواف) وقد سبق الكلام عليها (والصعود على الصفاء والمرودة) أي بعد تحق في قطع المسافة إن كان ثم صعود لهما أو لم يحصل صعودهما في ضمن طي سعيهما (والمواالات بين أشواطه) هذا يخالف بظاهره لما قاله في الكبير والمواالات ليست بشرط بل هي مستحبة فلو فرق السعي تقريبا كثيرا كأن سعى كل يوم شوطا أو أقل لم يبطل سعيه ويستحب أن يستأنف يعني أن فعله بغير عذر ثم الظاهر أن المواالات بين أجزاء شوط السعي أيضا مستحبة ومع هذا في إطاعة السعي المؤدى بترك الاستحباب محل نظر إذا السعي ليس عبادة مستقلة ولذا لا يعد تكراره طاعة بخلاف الصلاة والطواف ونحوهما (والهرولة بين الملبين) وقد تقدمت (وسر العورة) أي سنة فيه مع أنه فرض في كل حال ثلاثتهم وجوب الأجزاء بتركه أوله لأنه يأتي بتركه في السعي ثم تارك السنة لأجل السعي مع ثبوت أهم ترك

لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله يحلصين له الدين ولو كره الكافرون فسيحان الله حين تمصون وجن تصبحون وله الحمد في السموات والأرض وعشيا وحين تظهرون يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ويحيي الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون (اللهم) أنك قلت وقولك الحق ادعوني استجب لكم وإنك لا تخلف الميعاد وإنى أنشأت كاهديني للإسلام أن لا تنزله مني وإن تنوفاني مع ما وقد رضيت

الفرض والتفكير في الكبير بالواجب بدل الفرض تساهل ولعل الفرق بين الطواف والسعي حيث جعل ستر العورة واجبا في الطواف وسنة في السعي ايماء الى تفاوت مرتبتهما فان الطواف ركن في التمسك بخلاف السعي فانه من واجباتهما وللخصوص ورود حديث لا يطوفن بالبيت عريان ولكون الطواف كالصلاة في الجملة والحاصل انه او تصور انه يطوف أو يسعي عريانا ولم يكن هناك أحد ففي الطواف يكون تاركا للواجب وفي السعي يكون تاركا للسنة وان كان هناك ناس فيحرم عليه ان يسهل ولا يجب عليه شيء في سعيه دون طوافه

فصل في مستحباته الذكر والدعاء أي من المأثور وغيره (والطهارة) في الثوب والبدن (عن النجاسة) الحقيقية والحكمية كبرى وصغرى (والنية) الاولى ذكرها في السنن ليرتب على فعله المثوبة الكاملة وتكونها شرطا عند الحنابلة خلافا للثلاثة ولعلهم أدرجوا نية في ضمن التزام الاحرام بجميع أفعال الحرم به فلو مشى من الصف الى المروة هاربا وبانعا أو متزها ولم يدركه مسعى جازمه فيه وهذا توسعة عظيمة كعدم شرطية الوقوف ورعى الجمرات والحلقى (والخشوع) أي ظاهر او باطنا (وطول القيام عليهما) مر ذكره (وتكرار الذكر) أي المذكر سابقا عليهما (ثلاثا واستشفافه لوفرقه) أي أسواط سعية أو أجزاء شوطه بترك الموالاة التي هي السنة فيه ولكن لو أقيمت الصلاة المكتوبة أو الجنازة وهو يسعي ينبغي أن يصلي ويبني وكذا لو عرض له مانع أو باعث ولم يذكر وفيه الاستشفاف ولعل وجه الفرق بينه وبين الطواف أن تكرار السعي غير مشروع بخلاف الطواف (وأداء ركعتين بعد فراغه منه في المسجد) كذا في فتاوى قاضخان وغيره وهو لا ينافي ما في منسك السروجي ليس للسعي صلاة لأنه محمول على نفي صلاة واجبة كما للطواف قال الطرابلسي وينبغي أن تكرر الصلاة على المروة لأنه ابتداء شعائر وسعي زيادة تحققي لهذه المسئلة

فصل في مباحاته الكلام أي المباح الذي لا يشغله لمساياي والافضل ترك الفضول وما لا يعنيه في جميع أوقاته فكيف في سعيه الذي من جملة عباداته (والاكل والشرب) وفيه ان هذا يعارض كون الموالاة فيه سنة ثم سوغ الشرب في الطواف لقلة زمانه بخلاف الاكل اللهم الا أن يكون الاكل بحيث لا يقطع الموالاة في السعي مع ان مثل هذا العمل في الطواف مكروه ولعل الفرق ان أمر الطواف أعظم من أمر السعي (والخروج منه لاداء مكتوبة) أي للجماعة وغيرها وفيه ان هذا الخروج اما فرض أو واجب أو سنة فعده من المباحات غير ظاهر وترك الموالاة للعذر لا بأس به (أو صلاة جنازة) هذا قديم من المباحات اذا كان هناك من يخرج من هذه فروض الكفايات والابأن يكون هو متعينا لها فيكون فرضا عليه

فصل في مكروهاته الركوب من غير عذر هذا ليس كما ينبغي لان المشي في السعي واجب وتركه حرام موجب للدم اللهم الا أن يحمل المكروهات على معنى الاعم الشامل للكرهية التعريبي والتزبيهي (وتقريبه تقريبا كثيرا) أي فانه يشافى الموالاة المعدودة من السنة (والبيع والشراء والحديث اذا كان يشغله) قبل الثلاثة والمعنى يشغله عن الحضور

عن (اللهم) لا تقصدني  
لهذا ولا تؤخرني لشي  
الفتن (اللهم) أحيني على  
سنة نبيك محمد صلى الله  
عليه وسلم وتوفني على ملته  
وأهذي من مضلات الفتن  
(اللهم) اعصمنا بدينك  
وطواصيتك وطواحيه  
رسولك صلى الله عليه  
وسلم وجنتنا وحدك  
(اللهم) اجعلنا ممن يهتدون  
بالحق ولا يضلون  
ورسولك وعبادك  
الصالحين (اللهم) يسر لي  
البسرى وجنبني العسر  
(اللهم) أحيني على سنة  
رسولك محمد صلى الله عليه  
وسلم وتوفني بمسلكه

ويُدفعه عن الذكروا الدخاء أو يجنبه عن الموالاة (وترك الصلوة) أي إذا كان ثم مضى أو احتاج  
إلى الصلوة للتمتع أو لرؤية الكعبة (والهرولة) أي وتركها فائتسنة (وتأخير) أي وتأخير  
السعي (عن وقته) أي عن زمانه المختار تأخيرا كثيرا من غير عذر (وترك ستر العورة) وهو من  
الحرام المحض مطلقا وفي حال السعي أقبح واشنع لأنه لا يجب عليه شيء وكأنه لهذا المعنى  
ذكره في المكروهات

فصل فإذا فرغ من السعي يستحب له أن يصلي ركعتين في المسجد (لما روى المطلب بن  
أبي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى  
الركن فصلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين أحدر أو أحدر أو ابن ماجه  
وابن حبان وقال في رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الأسود  
والرجال والنساء يرون بين يديه ما بين يده وبينه ستره وعنه أنه رأى عليه الصلاة والسلام يصلي بما  
يلي باب بني سهم وهو الذي يقال له اليوم باب العمرة لكن على هذا لا يكون حذو الركن الأسود  
والله أعلم بحقيقة الحال كذا ذكره ابن الهمام وفيه أنه لا دلالة في الحديث أن صلاته هذه من  
مستحبات السعي لاحتمال أن تكون للنية المسجد حين أراد أن يقعد من غير قصد له إلى  
طواف وإماما مله بعضهم بقوله ليكون ختم السعي كختم الطواف بطريق المقابلة مع أنه  
لا حاجة إليها لما تقدم من الرواية في عارضة قوام (ولا يصلي على المروة) لأن قياسه كان يقتضي  
جوازها واستحبها وحل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الأفضل أن ثبت أن الصلاة السعي والله  
أعلم (ثم إن كان الفارغ منه) أي من السعي (قارنا أو متعنا) لكن لا مطلقا بل مقيدا بما وصفه  
بقوله (ساق الهدى أو مفردا بالحج) أي من أول الوهلة (فانه يقيم بحكمة حراما) أي يحرم ما يحرم  
عليه محظورات الاحرام (فلا يتعصر ولا يعلق ولا يلبس الخيط) وهذا كله من التفريقات  
الواضحات (ويطوف بالبيت كما يذله) أي ظهر له قصد وإرادة لأنه عبادة مستقلة واكتثاره  
بالاجماع مستحب إلا أن المالكية يقولون بكرهه في الاوقات المكروهة (بالرميل  
ولا اضطباع) لاختصاصهما بطواف بعده سعي وهو مني كما صرح به بقوله (ولا سعي بعده) أي  
بعد طواف أو انفل لأن السعي انما هو من واجبات الحج والعمرة ولا تعلق له بالطواف إلا أنه  
لا يصح إلا بعد طواف (ويصلي لكل أسبوع ركعتين) ليكون هذه الصلاة من الواجبات عقب  
كل طواف فرض أو نفل (ولا يترك التلبية في الأحوال كلها في المسجد وخارجه) بالتحقق  
أو النصب إلا أنه لا يرفع صوته في المسجد وحال الطواف بحيث يشوش على المصلين والطائفتين  
وأما قوله في الكبير ولا يلي حالة الطواف لافي القدوم ولا غيره فقير صحيح على إطلاقه (إلى أن  
يرمي جرة العقبة الاحال كونه في الطواف) لا يخفى أن امتثاله من قوله إلى أن يرمي غير مستقيم  
فهو متعلق بما سبق استثناء مفردا من أعم الأحوال وفيه ما تقدم والله أعلم (ولا يعمّر) أي  
التمتع مطلقا (حال أقامته بحكمة) أي لكونه متلبسا بالاحرام ولأن المقيم بحكمة لما صار من أهلها  
امتنع التمتع في حقه (فإن فعل أماء) أي سواء كان محرما أو حلالا (ولزمه دم) أي لرفضه أو دم  
جبر للتمتع على خلاف السنة (سواء كان في أشهر الحج) وهو ظاهر بالنسبة إلى الكل (أو قبلها)  
وهذا يختص بما إذا كان مفردا بالحج واحرم قبلها (وإن كان الفارغ متعنا) أي من وصفه أنه

بالمصلين واجتماعي من  
ورثة جنة النعيم واغفر لي  
خطيئتي يوم الدين (اللهم)  
انا نسألك إيمانا خالصا وقلبا  
خاشعا ونسألك علما نافعنا  
وبقينا صادقا وديننا قويا  
ونسألك العفو والعافية من  
كل بلية ونسألك تمام العافية  
ونسألك دوام العافية  
ونسألك الشكر على  
العافية ونسألك الغنى عن  
الناس (اللهم) صل وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آله وصحبه عدد خلقك  
ورضا نفسك وزنة عرشك  
ومداد كتابك كلما ذكرك  
الذاكرون

(لم يسبق الهدى أو مفردا بعمره) أى فى غير الأشهر وأما ساق الهدى أى لا (فعليه أن يحلق) فيه  
 إلا أنه لا يجب عليه أن يخرج من إحرامه بل له اختيار فى إبقائه (ويحلق) أى ويخرج من إحرامه  
 وهو تأكيذا ولا فليس عليه أن يأتى بسائر محظورات إحرامه بعد الحلق والتقصير بل يسأله كما  
 قال تعالى وإذا حلتم فاصطادوا (ويقطع التلبية عند شروعه فى طواف العمرة) وهذا يختص  
 بالعمرة المتمتع الذى لم يسبق الهدى ومن فى معناه دون القارن (وهو) أى المتمتع مع المذكور أى  
 (بعد حلقه) كما فى نسخة (حلال) أى خارج عن الإحرام (يفعل) أى ما يريد فعله من الحلال  
 (كما يفعل الحلال) أى ما يجوز له من الأفعال والظاهر أنه يجوز له الإتيان بالعمره حيث يشاء لأنه غير  
 ممنوع منها الكراهية فى الأزمنة المخصوصة وإنما كرهت العمره للمكي فى أشهر الحج لأن الغالب  
 أنه يخرج فيبقى متمتعاً مسافراً فله (فإن لم يكن متمتعاً) أى بل كان معتمراً (اعتقر بكلمة الله قبل أشهر  
 الحج) ليس على إطلاقه فهو منه (والأكثر منها) أى من العمره (أفضل) أى من إقلاها وهذا  
 واضح جداً وقوله (قبل أشهر الحج) احتراز عما بعدها فى حق البعض وكان حق العبادة أن  
 يقول ويستحب كثارها قبل أشهر الحج وإيقاعها فى رمضان أفضل لكن المالكية يقولون  
 بكراهة إعادة العمره فى سنة والشافعية يجوزون كثارها حتى فى الأشهر بقى الكلام فى أن  
 أكثر الطواف أفضل أم أكثر الاعتكاف والظاهر تفضيل الطواف لكونه مقصوداً بالذات  
 ومشروعية فى جميع الحالات وكراهية بعض العلماء كثارها فى سنة مع أن بعض الفقهاء  
 قالوا العمره مخصصة بالأفاق فليس لاهل مكة أن يخرجوا إلى الحل ويعتكروا وجعلوا حديث  
 عائشة رضى الله عنها من مخصصاتها أنه صلى الله عليه وسلم فسخ إحرام حج أصحابه إلى العمره  
 للحكمة المقررة بخصوص تلك السنة عند الجمع وخلافاً للحنابلة وعائشة رضى الله عنها كان  
 لها عذر فى إتيان أفعال العمره حيثئذ فلما عزم النبي صلى الله عليه وسلم للخروج من مكة إلى  
 المدينة قالت يا رسول الله ذهب كل الناس بحجة وعمره وأنا كوني محرومة عن الاعتكاف فأمر  
 أخاه أن يعتمر بهما من التمتع فكأنها فى حكم الأفاق باعتبار هذا المعنى وأما ما روى عن ابن  
 الزبير رضى الله عنهما أنه أتى العمره وأمر الناس بها عند إتمام بناء الكعبة فى سبع وعشرين  
 من رجب فحملوه على أنه مذهب صحابي لا حجة فيه على غيره والله اعلم (ويكره فيها) أى فى أشهر  
 الحج (الاعتكاف لكل من كان بمكة) سواء يكون مكياً أو أفاقياً سكن بها خوفاً من أن يخرج بعده فى  
 تلك السنة فيصير متمتعاً مسافراً لمخالفته السنة (أو داخل الميقات) أى لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن  
 أهله حاضري المسجد الحرام إلا أن الآية تدل على اختصاص المتمتع وما فى معناه من القرآن  
 دون العمره المفردة من غير افتراضها بحجة فى تلك السنة (ولا يخرج المتمتع) أى القارن من إحرام  
 العمره كما يفهم من سوق كلامه فى الكبير أيضاً (إلى الأفاق) أى لا يطل متمتع على قول بعض  
 وتفصيله ما ذكره قوام الدين فى شرح الهداية مع ما يلى شرح الطحاوى وأما ساق الهدى ومن نيته  
 التمتع فلما فرغ من العمره بداله أن لا يتم كان له ذلك ويفعل به ما يشاء وأوبداله أن يخرج من  
 عامه ذلك فهو على ثلاثة أوجه فى وجهه يكون متمتعاً عليه هدى لاجل التمتع وهذا لاجل  
 إحلاله بعد مساق الهدى وهو فيما إذا حرم بمكة ولم يرجع إلى أهله وفى وجهه لا يكون متمتعاً  
 ولا يجب عليه شئ وهو فيما إذا عاد إلى أهله بعدما حل من عمرته وحج من عامه ذلك وفى وجه

وغفل عن ذكر كرك العاقلون  
 أو يدعون لنفسه بما شاء من  
 خير الدنيا والآخرة فإن  
 الدماء هناك مستحباب ثم  
 ينزل وبقول ابن الصفا  
 والمروءة من شعائر الله فمن  
 حج البيت أو اعتمر فلا جناح  
 عليه أن يطوف بهما ومن  
 تطوع خيراً فإن الله شاهداً  
 عليهم فإذا وصل إلى الميادين  
 الأخضرين صهى صهي  
 شديد أو يقول رب اغفر  
 وارحم ونجاوز عما علمت لك  
 أنت الأهل الأكرم بخيمان  
 النار سالمين وأدخلنا  
 الجنة آمنين فإذا أتى الميادين

اختلفوا فيه وهو ما اذا خرج من الميقات بعد ما حل ولا يكتفه لم يلجأ به فمضى أي حنيفة كأنه بمكة  
وعليه هديان وهندما لا يكون متمتعاً كأنه رجع إلى داره

### باب الخطبة

أي خطبة يوم السابع من ذي الحجة ( وخروج الحاج ) أي يوم الثامن ( من مكة إلى عرفة ) وكان  
الأولى أن يقول إلى عرفة من مكة ليس بتمتع قوله ( والاحرام منها ) أي من مكة وزاد في الكبير  
وما يتعلق بذلك وهو محتسب إليه هنا كذلك ثم الاحرام من مكة هو الأفضل لكن لا يكل أن  
يكون من المعجم بدو الخطيم أولى أو من ديرة أهله والا فالاحرام للمكي وخبره للحج يجوز من  
جميع اجز الحرم ( إذا كان اليوم السابع من ذي الحجة فاسئد أن يخطب الإمام بعد الظهر )  
أي بمصلاية ( خطبة واحدة لا يجلس فيها ) بيان لوحدة ( يسدأ بالكبير ثم بالتلبية ) كان  
القياس ثمة بديم التلبية بل المناسبة للكبير إلا أن ثبت وروده في السنة ولا يصح قياسه على  
خطبتي العيد لأن التكبير سنة فيها خاصة ( ثم بالخطبة ) أي المتعارفة كما بينه بقوله ( بحمد الله )  
أي يشكره على عطائه ( ويثني عليه ) أي يذكره بأسمائه وصفاته ( ويصلي على النبي صلى الله عليه  
وسلم ) أي وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحبابه ( ثم يعلم الناس فيها المناسك ) أي آدابها المتعلقة  
من يومه ذلك ( كالخروج إلى عرفة ) أي في يوم الثامن بعد طلوع الشمس ( والمبيت بها ليلة عرفة )  
أي ليكون جاهداً في منى بين خمس صلوات في مسجد الخيف كما وردت به السنة ( والرواح إلى  
عرفات ) أي بعد طلوع الشمس من فجر عرفة ( والصلوة ) أي بمسجد غرة بالجمع المعروف لكن  
بشرائطه ( والوقوف بعرفة ) أي في وقته وبيان كيفية آدابه ( والافاضة منها ) أي مع الإمام  
( وغير ذلك ) أي من الأحكام المناسبة لمقام ذلك المقام ( ثم الخطب ) المسنونة ( في الحج ثلاث  
أولها هذه ) أي المذكورة بمكة ( والثانية بعرفة قبل الجمع بين الصلوتين ) أي الظهر والعصر  
( والثالثة بمنى في اليوم الحادي عشر يفصل بين كل خطبة يوم ) لأن المواالات بمناثورث الملااة  
خلافاً لفرحيث يخطب عنده في ثلاثة أيام متواليات أولها يوم التروية وآخرها يوم النحر  
( كلها خطبة واحدة بلا جلوس ) بفتح الجيم أي مرة من الجلوس ( في وسطها ) أي في أواسط  
جميعها ( إلا خطبة يوم عرفة ) أي فانه يخطبتين يفصل بينهما بجلوس واحدة ( وكلها ) أي بحمل  
جميعها ( بعد ما صلى ) أي الإمام ( الظهر إلا بعرفة فانه ) أي الشأن ( قبل أن يصلي الظهر )  
أي والعصر بالأولى ( وكلها سنة ) أي بخلاف خطبة يوم الجمعة فانها فرضة بل شرط  
ويجب الانصات عند سماع الخطب كلها وفي الجمعة أكد لأنه إذا كان بعينه جازله القراءة  
والذكر خفية

فصل في احرام الحاج من مكة المشرفة اعلم أن الحاج بمكة أي يريد الحج من الذين سكنوا  
بمكة ( على أنواع ) أي ثلاثة ( إما أن يكون مكيًا ) أي أصلياً ( فلا يجوز له إلا الإفراد بالحج ) كما  
مراد ( أو آفاقياً دخل بعمره ) أي سواء صار متقياً بمكة أم لا حال كونه ( متمتعاً ) أي بالتيان  
أكثر طواف عمرته في الأشهر ( أولاً ) أي لم يكن متمتعاً بل دخل بعمره قبل الأشهر وأقام بمكة  
( مائتي ) أي غير المتمتع ( الهدى أول يسقى حل منها ) أي من عمرته أي لعدم سوقه ( أو لم يحل ) أي  
منها لاجل سوقه ( فمكته ) أي فحكم الأفاقي المذكور في جميع الصور المستورة ( كما ينبغي )

( أي )

الأخضر بن الأخضر بن  
مثنى على هيئة قول لاله  
الاله وحده لا شريك له  
له الملك وله الحمد يحيي  
ويميت وهو حي لا يموت  
بيده الخير وهو على كل شيء  
قدير ويكرر ذلك إلى أن  
يصعد المروقة فيقف عليها  
مستقبلاً ويدعو بآدابها  
في الصفائف يدعو لنفسه بما  
أحب فان الدعاء هنا  
مستجاب وهذا شرط واحد  
من الصلوة ثم يحد إلى  
الصفاء بعد عليه وهذا  
شوط آخر ويكرر الدعاء  
إلى أن يكمل سبعة أشواط  
وإن كان قارناً إلى  
الطواف



أى فلا يجوز له الأفراد الحج بالنية وليس معناه أنه ليس له إلا الأفراد بالحج كما سبق وفي قوله  
فحكمه كالمكي إشارة إلى ذلك (وان دخل) أى الآفاق وكان حق العبارة أو دخل والمعنى  
أو آفاقاً دخل (بالحج فلا يحتاج إلى تجديد الاحرام) أى لدم خروجه منه (أو ميقاتاً) عطف  
على قوله مكياً والمراد به من كان بين الميقات والحرم (فهو ان دخل مكة لحاجة) أى لغير حجة  
وعرة (فكالمكي) أى فى أنه يحرم بالحج وحده من الحرم (وان دخل) أى أراد دخول مكة  
(لقد صد الحج فعليه أن يحرم من الحل بالحج المفرد) بفتح الراء وانما لم يذكر العمرة لأن الميقاتى  
كالمكي فى منعه من العمرة فى أشهر الحج بنية التمتع (والأفضل للتمتع وغيره) أى يريد الأفراد  
من مكة (أن يجعل الاحرام) أى بالحج فى وقته (فكالمكلى فهو أفضل) أى إذا كان مصوناً من  
الوقوع فى المحذور (بعد دخول أشهر الحج) لأن الاحرام قبلها وإن جاز لكنه يكره مطلقاً مكياً  
كان أو غيره مأموماً لا (وإذا أراد الاحرام بالحج من مكة يوم التروية أو قبله فالأفضل) أى  
باعتبار مجموع ما يذكره والأقاسنة (ان يغسل) لأن الغسل أثر فى جلاء القلوب لمشاهدة  
الحضرة واذهاب درن الغفلة يحس ذلك أرباب القلوب الصافية (وبتطيب) كما مر (ثم يدخل  
المسجد فطواف سبعا) أى طواف تحية المسجد ان قدر عليه (ثم يصلى ركعتين) وفى نسخة  
ركعتيه وهو الأولى (ثم ركعتى الاحرام) لكون كل منهما عبادة مستقلة الآن صلاة الطواف  
واجبة وصلاة الاحرام سنة مؤكدة فدخلوا تحت الأفضل بالنسبة إلى المستطيب (فيحرم  
دقيقهما) أى عقب ركعتى الاحرام حال جلوسه قبل القيام على ما سبق (ثم ان أراد) أى المكي  
ومن معناه (تقديم السعى على طواف الزيارة) أى مع أن الأصل فى السعى أن يكون عقبه  
لما نسبة تأخير الواجب عن الركن إلا أنه رخص تقديمه فى الجملة بعللة الترجحة فحينئذ (ينفل  
بطواف) لأنه ليس للمكي ومن فى حكمه طواف القدوم الذى هو سنة لا آفاقى فى أى المكي  
بطواف نفل (بعد الاحرام بالحج) ليصح سعيه وأما إذا كان مقبلاً سواء ساق الهدى أم لا  
فيطوف طواف القدوم (بضطبع فيه) أى فى أشراط جبرع طوافه قدماء أو نفلاً (وبرمل)  
أى فى الثلاثة الأول (ثم يسعى بعده وهل الأفضل تقديم السعى أو تأخيرها إلى وقته الأصلي) وهو  
بعد أداء ركعتيه كما أشرفنا إليه (قبل الأول) والأولى أن يقبل بالآفاقى (وقيل الثانى) وهو  
الهام وهو الظاهر خصوصاً للمكي فان فيه خلافاً لما فى الخروج من الخلاف لكونه أحوط  
مستحب بالإجماع فينبغى أن يكون هو الأفضل بخلاف ونزاع (وانتلاف) أى المذكور  
سابقاً (فى غير القارن) وهو المفرد مطلقاً والمتنع آفاقياً بالاشبه أو مكياً فيه مناقشة (أما القارن  
فالأفضل له تقديم السعى) أى ويجوز تأخيرها بالكرامة (أو بسن) أى فيكره تأخيرها لأنه صلى الله  
عليه وسلم طاف طوافين وسعى سبعين قبل الوقوف بعرفة

فصل فى الرواح أى الذهاب وهو الأولى بأن يعبر به لاختصاصه فى أصل اللغة بالسعى فى  
آخر النهار (من مكة إلى منى) بكسر الميم منوناً ومقصوداً بالصرف باعتباره الموضع والمنع باعتباره  
البيعة وسبب ذلك لاسمى فيها من الدماء أى براق ويصب من أمنى النطقة ومنها إذا دقت  
ومنه قوله تعالى من نطفة أذاقنى (فاذا كان يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة) وسعى به  
لأنهم كانوا يروون بلههم فيه استعداداً للوقوف يوم عرفة إذ لم يكن فى عرفات ماء جار كزماننا

وطاف طوافاً آخر وهو  
سبعا آخر واستمر على  
الاحرام إلى الفراغ من  
الحج وإن كان مفرداً بالحج  
استمر على احرامه إلى  
أن يؤدي نسك الحج وإن  
كان مفرداً بالعمرة حل على  
رأيه وقال عند الحل  
(اللهم) أثبت لى بكل شهرة  
حسنه واجمع منى بها ميتة  
وارفع لى بها منك درجة  
وصلى الله على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً  
كثيراً واستمر حللاً إلى أن  
يحرم بالحج يوم التروية

جزى الله ما فيه من الجحاح خيرا ( راح الامام مع الناس ) اي مجتمعه من او مفترقين ( بعد طلوع الشمس ) وهو الصحيح كما قال ابن الهمام ( من مكة الى منى فيقيم بها ) اي فيصبر فيها ( وبصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ) وفي المبسوط والكافي للحاكم الشهيد يستحب أن يصلى الظهر يعني يوم التروية ففيه ايماء الى أنه لو تأخر بعد طلوع الشمس وحلق صلاة الظهر يعني لم يفته الاستحباب ولعل هذا معنى قوله ( ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به ) اي اذا صلى الظهر يعني وأما ما ذكره في المحيط والمفيد يستحب كونه بعد الزوال فليس بشئ - علي ما صرح به في الفتح وقد صرحوا بما اذا وافق يوم التروية يوم الجمعة لأن يخرج الى منى قبل الزوال لكونه وقت سنة الخروج وعدم وقت وجود الجمعة وبعبارة لا يخرج مالم يصل الجمعة لوجوبها عليه فيكره له الخروج قبل ادائها لكن ينبغي أن يقيد بما اذا صلى الامام الجمعة يوم التروية الا انه هل يجب عليه ان لا يخرج حتى يصلى أو يستحب في حقه ان يخرج قبل الزوال محل بحث ( وان بات بمكة ) وكذا برفة وغيرهما فلا دلي أن يقول بغير منى ( تلك الليلة جاز وأساء ) أي ترك السنة على القول بها فقال الفارسي نعبا لما في المحيط المبيت بها سنة وقال الكرماني ليس بسنة وانما هي للتأهب والاستراحة وفي المبسوط يستحب أن يصلى الظهر يوم التروية يعني ويقيم بها الى صبحتها صرفة وأما ما ذكره المصنف في الكبير من قوله ويدل أيضا على صحة ذلك امتناعهم الدفع من منى بعد الطلوع فليس في محله فان هذه السنة مختصة بمن بات يعني ثم قوله ولا كلام في ان الخروج من مكة يوم التروية سنة لما في الهداية والكافي وغيرهما ولو بات بمكة ليلة صرفة وصلى بها الفجر ثم غدا الى عرفات ومرعى أجزأه ولكنه أساء بتركه الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وزاد الكرماني على هذا وقال لان الرواح الى منى يوم التروية سنة التأهب للخروج الى منى وعرفة وترك السنة مكروه نصرح بسنتيه يعني فكلامه متناقض وهذا وهم فانه ليس الكلام في من بات بمكة ليلة صرفة وانما الكلام في من بات ليلة عرفة فلا تدفع بين كلاميه ولا منافاة بين قوله وبين ما في شرح الجامع ولو بات بمكة وخرج يوم عرفة الى عرفات كان محض الالفة فتأمل فانه موضع زال ومحل خلل

فصل في الرواح من منى الى عرفات فاذا أصبح ( أي يعني ) صلى الفجر بها ( أي لوقتها المختار ) وهو زمان الاسفار وفي فتاوى قاض خان بغاس فكأنه قاله على فجر مزدلفة والاكثر على الاول فهو الافضل ( ثم يمكث ) أي هنيهة وسوية ( الى أن تطلع الشمس ) أي تشرق ( على ثبير ) بفتح مثله وكسر موحدة جبل يعني محاذة مسجد الخيف على يسار السائر الى عرفات ( فاذا طلعت ) أي الشمس ( توجه الى عرفة ) أي ليكن على وفق السنة ( مع السكينة ) أي في الباطن ( والوقار ) أي في الظاهر ( مليسا ) أي في حال ( مهلا مكبرا ) أي في أخرى وكذا حامدا مسجعا مستغفرا ( داعيا ذكرا ) تعجب بعد تخصيص ( مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ) أي في الانتهاء والانتاء ( ويلبي ساعة نساء ) أعاد ذكر التلبية اهتماما لأنها لا تها أفضل الاذكار والادعية حال الاحرام ( وان راح قبل طلوع الفجر ) أي بعد ليلة وتبدأ أكثر الليل ففيه كلام مبني ( أو قبل طلوع الشمس أو قبل أداء الفجر جاز ) أي يحبه لافعله لقوله ( وأساء ) ولأن ترك أداء الفجر حرام لا يجوز ( ويستحب أن يسير الى عرفة على طريق ضب )

ويدهو بتقديم في احرام الحج من الادعية ( فصل ) واذا كانت ليلة التروية وهي ليلة سبع من ذي الحجة قرأ الاستغفارات المنقذة من النار المنسوبة الى الحسن البصري رضي الله عنه في هذه الليلة بواظب عليه سامن وفقه الله للمساعدة من خلص اوليائه وعباده الصالحين وكان يواظب عليها والدي الشيخ علام الدين رحمه الله تعالى وانا روي عنه روائتي من استاذنا حافظ الدين شمس الملة والدين محمد بن عبد الرحمن النخاوي رحمه الله

بفتح ضاد موحدة وتشديد موحدة وهو اسم لجبل الذي جهده مسجد الخيف في أصله وطريقه  
في أصل المأزمين من عيالك وأنت ذاهب إلى عرفات ( ويعود على طريق المأزمين ) اقتداء بفضله  
صلى الله عليه وسلم لكن تركه أكثر الناس في زماننا هذا لما فيه من كثرة الشوك وظلّة الخوف  
وقلة الشوك ولا كثير الحاج والمأزمين مضيق بين من دافعة وعرفة وهو بفتح ميم وسكون همزة  
ويحوز أبداله وكسر زاي ( وإذا وقع بصرة على جبل الرحة دما ) أي سجع وكبر وهال ومجد  
واستغفر وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي وابن أبي حاتم والطبراني معا في الدعاء  
والبيهقي في الدعوات عن ابن مسعود قال ما من عبد ولا أمة دعا الله في ليلة عرفة بهذه الدعوات  
وهي عشر كلمات ألف مرة إلا لم يسأله الله شيئا إلا أعطاه إياه الاقطعية رحا أو ارادة مأثم سبحانه  
الذي في السماء مرشده سبحانه الذي في الأرض موطنه سبحانه الذي في البحر سبيله سبحانه الذي  
في النار سلطانه سبحانه الذي في الجنة رحته سبحانه الذي في القبر قضاؤه سبحانه الذي في  
الهاور روحه سبحانه الذي رفع السماء سبحانه الذي وضع الأرض سبحانه الذي لا ملجأ ولا منجى  
منه الا إليه قيل له أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم ( ثم لي إلى أن يدخلها )  
أي عرفات ثم يستمر عليها إلى أول رمي الجمرات

#### باب الوقوف بعرفات وأحكامه

وعرفات كلها موقف الابطن عرفة كافي السنة ( إذا دخل عرفة نزل بها مع الناس حيث شاء  
لان الانفراد عنهم نوع تجبر وتكبير عليهم والحال حال التواضع والمسكنة لهم فان الاجابة مع  
الجماعة أرى فصار هذا الكيف أحرى الا اذا كان القرب اليهم مما يبعده عن الذكر  
والحضور في المناجاة أو يبعثه على رؤية المنكرات وحصول المنكرات ولكن لا ينزل بعيدا  
في المقام المخصوص بحيث لا يأمن من الاصوص ولا في الطريق الجادة كيلا يضيق على المارة  
( والافضل أن ينزل بقرب جبل الرحة ) وهذا لا ينافي ما ذكره ابن الهمام من أن السنة أن ينزل  
الامام بكرة ولا ما وضعه رشيد الدين بقوله ينبغي أن لا يدخلها حتى ينزل بكرة قريباً من المسجد  
إلى زوال الشمس ويضرب بها مضربة ان كان له فان ما ذكره بالنسبة إلى الامام لا بالاضافة إلى  
الخاص والعام مع امكان الجمع على سبيل التنزل أنه ينزل أولا بكرة ثم يقرب جبل الرحة فلا معنى  
لقوله في الكبير وهذا خلاف ما ذكره الاصحاب واعلمها مشيا على ظاهر الحديث والله أعلم  
بالصواب ثم انما يستحب النزول بقرب جبل الرحة على فرض عدم الرحة وفقد نزول الظلمة  
( فاذا نزل ) أي بعرفات ( يكتم فيها ) أي لا يخرج عنها بحيث يفوت جزء من أوقات وقوفها  
( ويستقبل بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر ) أي بأقواله وفي الحديث أفضل  
ما قلت أنا والنبيون من قبلي يوم عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت  
وهو حي لا يموت يده الخير وهو على كل شيء قدير ويكثر من الاستغفار لنفسه ولو اليده وشايعه  
وأقاربه وأصحابه الاخيار وعامة المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات ( والتلبية ) أي  
تارة فتارة واستمر على الطاعة والعبادة ولم يشتغل بأمر العادة الا مقدار الضرورة والحاجة  
( إلى أن يزول الشمس فاذا زالت اغتسل ) أي لو وقف عرفة على الصحيح لا يومه وهو سنة  
مؤكدة ( أو توضأ ) وهو رخصة ( والغسل أفضل ) يعني وأجره أكمل لكن الاولى أن يغتسل قبيل

تعالى من الشيخ الزاهد  
الصوفي أبي العباس احمد  
ابن محمد العقبي والخليفة  
الصالح بقية السلف امام  
محمد زينب ابنة عبد الله  
العرباني قال الاول انبأنا  
الشيخ الصالح امام همد  
مريم ابنة الشاب احمد بن  
محمد بن ابراهيم الاذرى  
الحنفي وقالت الاخرى  
اخبرنا الشهاب احمد بن  
النجم أيوب بن ابراهيم  
القرافي الشهير بابن المنذر  
وكان ضالها كلاهما عن  
ابن الحسن صلى بن عمر بن  
ابن بكر الوائى الصوفي قال  
ثانيهما سمعنا أنبأنا ابو  
القاسم عبد الرحمن بن يحيى  
الطرابلسي الصوفي

الزوال ليكون أول وقوفه على وجه الكمال (وقدم حواشيه) أي مما يتعلق بالاكل والشرب  
وأما لهما (قبل الزوال وتفرغ من جميع العلائق وتوجه بقلبه الى رب الخلائق) لقوله تبارك  
وتعالى وتبذل اليه فتبذلوا الى الله

فصل في الجمع بين الصلاتين يعرفه الله أعلم أن هذا الجمع للناسك عندنا فيستوي فيه المسافر  
والمقيم خلافا لما في من تبعه في تخصيصه بالمسافر ثم له شرطان في بطلان شرهما فإذا فقد  
شرط منهما بطل كل صلاة في الخطبة على حدة وفي وقتها بجماعة أو غيرها (وإذا أراد الجمع) وهو متعين  
على الامام القائم مقامه عليه الصلاة والسلام فيراعي جميع الشرائط والاحكام (فإذا اغتسل  
وذاقت الشمس سار الى المسجد) أي مسجد غرة وهو في أواخر عرفة بقرى بابل قبل ان يبعثه منها  
(من غير تأخير) أي في سيره ثلاثين يوم من أوقات وقوفه لكن الأولى حينئذ يسير اليه  
قبل الزوال ليذكر أوله بعد وصوله والافراز أنه بعد تحقق وقوفه جمع بين صلاتيه والسنة  
بخلافه وعله صلى الله عليه وسلم نزل ولا يفرق رعايته هذا المعنى ولقد فزع الحرج بالذهاب والاياب  
في المبني (فإذا بلغه) أي المسجد (صعد الامام الاعظم المنبر) وهو الخليفة ان وجد فيه شروط  
الخلافة أو السلطان ان أخذها بالقوة والشوكة (أو نائبه) وهو الخطيب المنصوب من جانب  
(ويجلس عليه) أي من غير سلام عندنا (ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة كما في الجمعة) وهو  
الصحيح المطابق لظاهر الرواية وهو لا ينافي ما روي عن أبي يوسف انه يؤذن المؤذن والامام في  
الفسطاط ثم يخرج بعد فراغ المؤذن من الاذان فيخطب لان المراد بقوله بين يديه أي قدامه  
وعند قرب حضوره فالجملة تجعل حالية وهذا معنى قول صاحب الميسر وهذا معنى قوله الأول  
فتأمل (فإذا فرغ) أي المؤذن (قام الامام فخطب خطبتين قائما) يجلس بينهما جلسة خفيفة  
كالجمعة (وصفة الخطبة) أي كيفيةها على طريق السنة (أن يحمد الله تعالى) أي يشكره على  
نعماه (ويثنى عليه) أي وينعت بأشياء ثناء من ذكر صفاته وأسمائه (وبإي ويهلل ويكبر)  
وهذا التكبير في محله لان يوم عرفة عندنا من جملة ايام التشريق (ويصلي على النبي صلى الله  
وسلم ويعظ الناس) أي ينصهم بأن يزهدهم في الدنيا ويرغبهم في العقبى ويحبب اليهم المولى ويبين  
لهم ان له الآخرة والأولى فذكره وشكره في كل حال هو الأولى (ويسألهم) أي بالمعروف  
(وبنهاهم) أي عن المنكر لاسيما فيما يتعلق بأحوالهم عند تلبس احرامهم من افعالهم (ويعلمهم)  
المناسك) أي بقبيلتها (كما وقوف بعرفة ومن دافة والجمع بينهما) أي بشراطينهما وآدابهما (والرحي)  
أي رحى جرة العقبى في اليوم الأول (والذبح) أي فحين يجب عليه ويستحب له (والحلق) أي  
ومراعاة الترتيب بين الثلاثة ووقوع الآخرين في الحرم (والطواف) أي طواف الزيارة في  
ايام النحر وان أولها افضلها وجاز في ايالها (وسائر المناسك التي هي الى الخطبة الثالثة) وهي  
الواقعة في ثاني ايام النحر (ثم يدهو الله تعالى) أي له ولعمامة المسلمين (ويؤذن ويقيم المؤذن فيصلي  
بهم الامام) أي لا غيره (الظهر) ثم يقيم فيصلي بهم العصر في وقت الظهر (وهو المسمى بجمع  
التقديم) والحاصل انه يصلي بهم الظهر والعصر في وقت واحد (وهو الظهر لكن الايهام فيه  
الايهام) بأذان واحد واقامتين) واما ما ذكره قاضي خزان في شرح الجامع ويصلي الظهر والعصر  
في آخر وقت الظهر ففيه انه يلزم منه تأخير الوقوف وينافي حديث جابر رضي الله عنه حتى اذا

قالا نبأنا حافظ ابو طاهر  
احمد بن محمد السلفي  
الصوفي نبأنا ابو عبد الله  
احمد بن علي الاسوي  
الصوفي بأصمهان نبأنا ابو  
الحسن علي بن شعاع بن  
محمد الشيباني المصلي في  
الاذكر نبأنا ابو علي احمد  
ابن عثمان الزيدي الصوفي  
عن جنيد البغدادي عن  
مسرى السعطي عن  
عسوف الكرخي نبأنا  
مهد بن عبد العزيز العابد  
عن الحسن البصري رضي  
الله عنه (قال) كنت افي  
أن أرى في عسرى ولبان  
أولياء الله تعالى او صديقا  
فأرأه من حاجتي في البقعة

زاغت الشمس فان ظاهره ان الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر وقت الظهر  
 ولا بعد أن يكون مراده انه يصلي الظهر والعصر بعده لا قبله الا يعمد الى انه يصلي الظهر في أول  
 وقته والعصر في آخر وقته أي الظهر بالاضافة الى صدره لانه يصليهما معا في آخر وقت الظهر  
 ولانه يصلي الظهر في آخر وقت الظهر والعصر في أول وقت العصر كما أول علماءنا الاحاديث  
 الدالة على الجمع بين الصلاتين في السفر والله اعلم (ويسر) أي الامام وجوبا (القراءة في الصلاتين  
 أي على اصلهما عند الاربعة ولا يجهر فيهما ألبتة) بخلاف الجمعة (أي فانها صلاة مستقلة  
 بشرائطها واحكامها) ويكره للامام والمأموم (أي من اراد الجمع بين الصلاتين على ما صرح  
 به قاضيان (ان يشتغل) أي كل منهما (بالسنن) أي بسنة الظهر البعيدة وسنة العصر القبلية  
 (والنطوع) أي النافلة على ما ذكره في البداية ثمة والخفة (أوشى آخر) أي عمل آخر  
 بالاولى كالاكل والشرب والكلام (فان اشتغل بصلاة أو عمل آخر) أي اشتغالا يبعد  
 فصلا (ولو بعد) أي لهلة او حاجة (ما) أي مقدارها (يقطع فور الاذان) أي عرفا (اماد  
 الاذان) أي في ظاهر الرواية وعن محمد لا يعيد (والاقامة للعصر) والمقصود اعادة الاذان  
 والاقامة لا بد للعصر منها ثم ان وقع الفصل بين الاقامة والعصر فيعيد الاقامة ايضا  
 واما ما ذكره في الذخيرة والمحيط والكافي بأنه لا يشتغل بين الصلاتين بالنافلة غير سنة الظهر  
 فغير صحيح لما قال في الفتح هذا بنا في حديث جابر فصلي الظهر ثم اقام فصلي العصر ولم يصلي  
 بينهما شيئا وكذا بنا في اطلاق المشايخ في قولهم ولا تطوع بينهما بشي فان التطوع يقال على  
 السنة انتهى ولعلهم لم يطلعوا على الحديث واخذوا من مفهوم التطوع الغالب اطالفة  
 على غير السنن المؤكدة والله اعلم (وان كان التأخير) أي تأخير العصر (من الامام) أي  
 من جانبه وبسببه (لا يكره للمأموم ان تطوع بينهما) والسنة بالاولى (الى ان يدخل  
 الامام في العصر) وينبغي ان يكون كذلك حكم اشتغال المأموم بعمل آخر لعذر (ثم ان كان  
 الامام متعبا اتم الصلاة وانهم مع المسافرين ايضا) أي وكذا المقيمون (وان كان) أي الامام  
 (مسافرا قصر) بالتخفيف ان يكون القصر واجبا على المسافر فلو اقامه اساء (وانهم المقيمون) أي بعد  
 سلام الامام اذ يحرم قيام المأموم قبل السلام (فاذا سلم قال لهم) أي لاجل المقيمين (أتمو  
 صلواتكم بالله مكة) الاولى حذف الجملة الندائية (فان أقوم - مقر) بفتح فسكون اسم جمع  
 مسافر بمعنى مسافر كحبيب وصاحب والاولى ان يقول فاني مسافر والحاصل ان الامام ان كان  
 مقيما فلا يجوز القصر للمسافرين والمقيمين وان كان مسافرا فلا يجوز القصر للمقيمين (ولا يجوز  
 للمقيم) أي ولو كان اماما (ان يقصر الصلاة) أي لا يختص القصر بالمسافر اجابا وانما  
 الخلاف في كون الجمع للنسك والسفر (ولللمسافر ان يقتصر به) أي بالمقيم (ان قصر) أي  
 لعدم صحة صلاته بالقصر هذا وقد قال ابن الضياء في المشرع شرح الجمع ذكر في المناسك ان  
 الحاج اذا دخل ايام العشر مكة ونوى الاقامة خمسة عشر يوما أو دخل قبل ايام العشر لكن  
 بقي الى يوم التروية أقل من خمسة عشر ونوى الاقامة لا يصح لانه لا بد له من الخروج الى عرفات  
 فلا يفتقر منه نية الاقامة خمسة عشر يوما وقيل كان سبب نفي بن ابان هذه المسئلة  
 قال فدخلت مكة في اول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الاقامة شهر فعملت

أو في المنام حتى اذا كانت  
 سنة من السنين وأنا واقف  
 بعرفت عند الزوال واذا  
 بثانية أنفس هند الاراك  
 الذي بهيال وادي نعمان  
 نحو جبل وادي الصخرات  
 فحقت انهم القصور  
 ففقدتهم وسلم  
 فردوا على  
 فيهم شيخ  
 وجهه فـ

فجلست معهم وقد تصاعرت  
 نفسي عندي لما شهدت  
 فيهم من الوقار والسكينة  
 فقام أحدهم فأذن وأقام  
 فتقدم الشيخ فوصل بهم  
 فصليت معهم وأنا أعلم انه



أنتم الصلاة فلقيني بعض اصحاب ابي حنيفة فقال اخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى بدا صاحبي ان يخرج وعزمت على ان اصاحبه فجعلت اقصر الصلاة فقال لي صاحب ابي حنيفة فانك مقيم بمكة فالم تخرج منها لاتصير مسافرا فقلت في نفسي اخطأت في مسألة واحدة في موضعين ولم ينتهي ما جفت من الاخبار فدخلت مسجد محمد واشتغلت بالفقه انتهى ولا ينبغي ان هذا الخطأ انما هو وعلى مقتضى قواعد الحنفية دون الشافعية فان عندهم مدة الاقامة اربعة ايام ثم بين ظاهر كلامي صاحب الامام تعارض حيث حكم في الاول بأنه مسافر فلا يجوز له التمام وحكم في الثاني بأنه مقيم فلا يجوز له القصر مع ان المسئلة بحالها ولعل التقدير فلما رجعت الى منى ونويت الاقامة بمكة مع صاحبي بدلى الى هذا واصل المسئلة على ما في المتن وعلى ما صرح به قاضيهم من ان الكوفى اذا نوى الاقامة بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يصير مقيما لانه لم ينو الاقامة في احدهما خمسة عشر يوما فهو مقيم هذه المسئلة انه لو نوى في احدهما خمسة عشر يوما صار مقيما فينبذ المسافر اذا دخل مكة واستوطن بها او اراد الاقامة فيها شهرا مثلا فلا شك انه يصير مقيما ولا يصير مقيما حينئذ خروجه الى منى وعرفات ولا تنقض اقامته اذ لا يشترط تحقق كونه خمسة عشر يوما متوالية بها بحيث لا يخرج منها والله اعلم (ولو خطب قبل الزوال او لم يخطب اصلا صبح الجمع) اى لان الخطبة ليست من شرائط صحة الجمع بل هي سنة (واساء) اى لتلك السنة او ايقاعها قبل وقتها المسنون وقيل يعيد الخطبة (ويكره التنفل بعد اداء العصر في وقت الظهر) وكان الاولى ان يقول ولو في وقت الظهر لانه صلاة في وقته المشروع له وقد ذكره الشارع الصلاة بعده مطلقا فلماذا اؤخر فرض العصر عن وقته لا يكره التنفل في وقته فعلة الكراهة ليست وصول وقت العصر بل كون الوقت بعد حصول العصر (صرح به بعضهم) وهو وهم انه جائز عند بعضهم كما يدل عليه قوله في الكبير واعلم انه هل يكره التنفل بعد اداء العصر في وقت الظهر فهذا مشعر بأنه متردد في ذلك مع انه نقل ما في نظم الفرائد لانه لا ينفل بعده وعبارته

ولا تنفل بعد العصر في عرفاتها وقد جرت والظهر ما ينبغي

وفي شرحه اسند المسئلة الى القنية (ولا يصح اداء الجمعة بعرفة) اى يكونها غير مصر ولا تنصص بجميع الخلق فيه لعدم البوت والمساكن بخلاف منى فانها وان كانت قرية لا يجوز الجمعة بها في غير موسم الحج عندنا على خلاف ما سياتى بيانه وامامنا حكي القرطبي عن ابي حنيفة وأبي يوسف جواز الجمعة بعرفات فهو غلط لانه كيف يتصور انه صلى الله عليه وسلم في جهة الوداع يصل صلاة الجمعة بها ويجوز احدهما الاثمة جوازها بالهيم الا ان يقال بتداخل خطبة السنة في خطبة الجمعة

\* (فصل في شرائط جواز الجمع) \* منها يختلف فيها ومنها متفق عليها واختلف ان الجمع سنة او مستحب وامامنا وقع في بعض المناسك من ان تقديم العصر عند ابي حنيفة واجب لصيانة الجماعة فينبغي ان يحمل للوجوب اللغوي بمعنى الثبوت (الاول تقديم الاحرام بالحج عليهما) وفيه ايماء الى انه لو كان محرما بالعمرة عند اداء الظهر محرما بالحج عند اداء العصر لا يجوز له الجمع كما هو عند ابي حنيفة خلافا لهما ولو كان محرما بالعمرة عند الصلواتين لم يجر عند الكل (فان صلى

ما كتب في صحيفتي مثلها ولا يكتب ثم استقبل القبلة بعد الصلاة فقال الحمد لله كثير فلم يسمع غير هاهو خفت أن يقولونى أو يغيروا عني فقلت للذى يلينى بحقه الذى اصطفاك بمثلت هذه المنزلة وهذه الفضيلة قال فتغير وجهه وفتح عينه فقال له الشيخ من يهدي الله فهو المهتد اهده يرحمك الله فقال كنت أقول الاستغفار المنقذ من النار في ثلاث ايام فقلت ماهذا الاستغفار وما هذه ايمالى فقال ليلة سبع من ذى الحجة و ليلة

الظهر) أى بجماعة مع الامام وهو حلال (ثم احرم بالحج وصلى العصر لم يحز العصر) أى  
 الا فى وقتها كما في ظاهر الرواية عند أبى حنيفة خلافا لهما فهذا من المختلف فيه والمتفق عليه  
 هو وجود الاحرام بالحج فى العصر (وقيل يشترط كون الاحرام قبل الزوال) وهذا ضعيف لان  
 الصحيح على ما قاله الزيلعى هو انه يكتفى بالتقديم على الصلاتين لحصول المقصود (الثانى تقديم  
 الظهر على العصر حتى لا يجوز تقديم العصر على الظهر) وهذا من المتفق عليه ووجهه ظاهر  
 ولا يتصور ان يفصل بخلافه الاسهوا ونسياناً فلذا قال (ولو صلى الامام الظهر والعصر  
 فاتبان) أى ظهر وتبين (ان الظهر) أى صلاته (حصلت قبل الزوال والعصر بعده أو ان الظهر  
 صلى بغير وضوء والعصر به) أى بوضوء مجدد أو غيره (بلزماه احدى الجماعتين الثالث الزمان وهو  
 يوم عرفه) أى بعد الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه وكذا قوله (الرابع المكان وهو عرفه  
 وما قرب منها) الصحيح أن يكون المكان خارجاً عنه صلى الله عليه وسلم ولما ذكر الخبازى فى ضمن  
 تعليل وهو سلباً أن جواز التقديم للحاجة الى امتداد الوقوف لكن المنفرد غير محتاج الى تقديم  
 العصر لاستدامة الوقوف لانه يمكنه أن يصلى العصر فى وقته فى موضع وقوفه اذ لا يتقطع وقوفه  
 بالصلاة بخلاف المصلين بجماعة حيث لا يمكنهم اداء الصلاة بالجماعة فى الموقف لانه موضع هبوط  
 وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون الى الخروج منه والاجتماع الصلاة العصر فيه  
 فينتقطع وقوفهم وامتداد الوقوف الى غروب الشمس واجب انتهى لكن فيه أن الصلاة  
 بالجماعة ممكنة فى الموقف أيضاً لسعة مواقف عرفات واستواء أماكن فيها من الجهات وانما  
 الهبوط والصعود عند جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة مع ان تسوية الصفوف  
 سنة تصح عند الضرورة على ان العبادة فى اثناء الوقوف الذى من جملة الطاعة أفضل فتركه  
 صلى الله عليه وسلم واختار الجمع بالجماعة خارج عرفه الادعاء للخرج عن الامة فانه نبي الرحمة  
 وقد وضع فى شرائط صحة الوقفة والحاصل ان المكان هو مكان ما كان صلى الله عليه وسلم صلى  
 فيها وجمع بين الصلاتين بها ويحق به ما فى مقامه مما قرب من عرفات من سائر الجهات لا اقامه  
 فى عرفات وبهذا تبين فساد قول المصنف فى الكبير كذا ذكروا المكان ولم يبينوا أى موضع هو  
 اما عرفات فلا شك فيه واما خارجه فهل يصح الجمع فيه أم لا ثم أغربوا فى عما ذكر من الخبازى  
 ظناً انه حجة له وهو عليه كما لا يخفى على من أدنى مسكة لديه (الخامس الجماعة فيهما) وهذا عند  
 أبى حنيفة خلافا لهما (فلو صلى الظهر وحده والعصر مع الجماعة أو بالعكس أو صلاهما وحده)  
 أى منفردا فيهما (لا يجوز العصر قبل وقته) أى عند أبى حنيفة وعند أبى يوسف ومحمد يجوز  
 ذلك فيجمع بينهما المنفردا بصائم حكم الجماعة مع غير الامام الا كبر أو نائبه حكم المنفرد لقوله  
 (السادس الامام الاظم أو نائبه فلو صلى بهم رجل بغير اذن الامام) أى وجمع بينهما (لم يحز  
 العصر) أى عند أبى حنيفة وجاز عندهما (ولو أدرك ركعة من كل واحدة من الصلاتين مع  
 الامام جاز) وبانه أدرك ركعة من الظهر ثم قام الامام ودخل فى العصر فقام الرجل بقضى  
 ما فات من الظهر فلما فرغ منه دخل فى صلاة الامام أى العصر وأدرك شيئاً من كل واحدة من  
 الصلاتين مع الامام جاز له تقديم العصر بخلاف ولو صلى الظهر بجماعة لكن لا مع الامام  
 لم يحز تقديم العصر عنده وهو الصحيح خلافاً لهما ثم من الشرائط المختلف فيها ان يكون أداء

تسعى ليلة هشر واوهـ لم  
 فانه ما يشول وبأى شئ  
 يتلفه لكان حقاً هـ الى الله  
 أن يرزقه الا من يوم الفزع  
 الا كبر ويخصه بالرحمة  
 والولاية فقلت عليه  
 برحمتك الله تعالى فقال لي  
 هي هذه اللهم انى استغفرك  
 لكل ذنب قوى عليه بدنى  
 بما فيك ونائه قد رنى  
 بفضل نعمتك وانسدت  
 اليه يدى بسعة رزقك  
 واحتجبت من الناس  
 بترك وانككت فيه هند  
 خوفي منك على أمانك  
 ووثقت من سطوتك على  
 فيه بحلمك وهولت فيه  
 على كرم وجهك وهفوك

الصلاة بين جميعا بالامام أو نائبه عند أبي حنيفة حتى أو صلى الظهر مع الامام ثم العصر بغيره  
أو بالعكس لم يحز العصر له الا في وقتها قال الطرابلسي وعن محمد فيما اذا مات أميرهم وليس فيهم  
ذو سلطان فقد موارجلا أقام بهم الجمعة جازفها اذا قدم موارجلا يصلي بهم يجزيهم وثقه  
المصنف في الكبير لقوله ويمكن ان يقال ان هذا الجمع ليس كالجمعة لانها فريضة فلو لم يقدموا  
أحد الفاء لهم القرض ثبت العذر بخلاف هذا الجمع فانه ليس بفرض ولا واجب فلا يقاس على  
القرض انتهى وفيه ان الجمعة لا تبدل بعد الفوت وهذه الفضيلة تقوت لاهل بدل فهذا  
قياس بالاولى للجواز

فصل في صفة الوقوف فاذا فرغ الامام في الجمع من مهدي ابراهيم وهو المشهور  
بمسجد غرة (راح الى الموقف والناس) أي الذين صلوا معه ويكره التأخير أي تأخيرهم كأنهم  
بعد الصلاة لان التعجيل هو السنة (فان تخلف أحد ساعة لحاجة لا بأس به لكن الأفضل ان  
يروح مع الامام) وفيه ان التخلف ان كان لحاجة ضرورية فلا يكره لان ترك الواجب يجوز  
مع العذر فكيف بترك المستحب وحينئذ لا معنى لقوله لكن الأفضل ان يروح مع الامام وان  
كان لحاجة غير ضرورية فلا يقال لا بأس به لما سبق من ان التأخير مكروه بغير عذر ثم قوله  
الأفضل ان يروح مع الامام ليس على إطلاقه بل على فرض ان الامام لا يتأخر اذ المبادرة الى  
الطاعات والمساورة الى الخيرات هو الأفضل فتأمل (فيقف راكبا وهو الأفضل) والاكل  
أن يكون المركوب بهيرا (والا فقاما) أي ان قدر عليه (والا فاعدا) أي والافضل جمعا لقوله  
تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم (يقرب الامام) أي ان لم يكن زحاما  
ويكون الامام عن يتقرب به في ذلك المقام (ويقرب جبل الرحمة أفضل) اذا كان خاليا عن الزحمة  
ومن هجوم الظلمة خصوصا (عند الصخرات) أي الحجارات الكبار المفروشات (السود) قائما  
مظنة موقفه صلى الله عليه وسلم (مس قبل القبلة) لكونها اشرف الجهات ومن آداب الدعاء  
(خلف الامام) أي ان تيسر (والا فمن عينه أو بصدائه) أي قدماه (أو شاله) والاطهر ان  
شماله اولى من حدائه (رافعا يديه بسطا) أي باسطهما غير قابض لهما كأنه ينظر اخذ الفيض  
بهما وحصول نزول البركة ليعصمهما الوجه مشيرا الى الاقبال والقبول (مكبرا مهلا مسجعا  
مليحا مداما صليبا الى النبي صلى الله عليه وسلم داعيا) أي بالدعوات الماثورة وغيرها وقد جعت  
الدعوات اقرآنية والمناجاة النبوية قائلا ان يقرأ ذلك الحزب الاعظم في ذلك الموقف المغضم  
ويجمله اللهم اني اسألك من خير ما سألك به نبيك محمد صلى الله عليه وسلم واهو ذلك من شر ما  
استسألك منه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن  
من الخاسرين ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب الرحيم  
(مستغفرا له ولو اديه واقارب به واحبا به) أي عموما وخصوصا (ولجميع المؤمنين والمؤمنات) بأن  
يقول رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين  
يوم يقوم الحساب ويقول رب ارجعها كاري ياني صغير او يقول ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين  
سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وسيا في بعض الدعوات  
الماثورة بخصوص وقفة حرفة (ويجتمه في الدعاء) أي التضمر والالحاح والا ككثار

فصل يارب وسلم وبارك  
على سيدنا محمد وعلى آله  
سيدنا محمد واغفره لي يا خير  
الغافرين اللهم اني استغفرك  
لكل ذنب بدعو الى غضبك  
أو يدني من خطي أو ييل  
بي الى ما نهيتني عنه أو  
يا هدني عما دعوتني اليه  
فصل يارب وسلم وبارك  
على سيدنا محمد وعلى آله  
سيدنا محمد واغفره لي يا خير  
الغافرين اللهم اني استغفرك  
لكل ذنب أسأت اليه احدا  
من خلقك بك بغير وابتى او  
خدمته بجهلي فغفره منه  
ما جهل وزينت له ما قد علم  
ولقبتك خذا

والاستغفار (ويقوى الرجاء) أى بغلبة الظن لرجاء الاجابة وقبول الحج (ولا يفرط في الجهر بصوته) أى في التلبية بحيث يتعب نفسه وأما الادعية والاذكار فبالخفية أولى قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال صلى الله عليه وسلم فيمن جهر بالذكر والدعاء انكم لاتدعون أصم ولا غافيا وانكم تدعون سميعا قريبا وربا يجيب كما أشار اليه سبحانه وتعالى بقوله وإذا سألك عبادى عني فإني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان (ويكرر الدعاء) أى كل دعاء بدعوه (ثلاثا يستغفره بالتحميد والتعجب والتسبيح) أى تعظيم الله بأنواع ثنائه وبيان صفاته وأسمائه بقول لاحول ولا قوة الا بالله (والصلاة) أى على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى سائر اخوانه من الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين وأصحابه المكرمين وآله المعظمين وتابعه المتقين الى يوم الدين (ويختتمه) أى كل دعاء (بها) أى بالذكورات من التحميد وغيره (وبآمين) فإنه من جملة الدعوات لان معناه اللهم استجب أو اقبل وفى الحديث آمين خاتم رب العالمين وروى الطبراني في الاوسط انه صلى الله عليه وسلم لما وقف بهرقات قال لبيك اللهم لبيك ثم قال غا الخبير خير الآخرة وفى رواية اللهم لا عيش الا عيش الآخرة وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم فى وقت سمته وكثرة اتباعه وكما ملته وصدر منه أيضا هذا الدعاء يوم الاحزاب وقت محنته وشدة أحواله أمته الاشهار بأن الدنيا لا عبرة بها والايام بأنه لا يدوم شرها كما لا يدوم خيرها وروى ابن أبي شيبة موقوفا عن ابن عمر رضى الله عنهما انه اذا صلى العصر ووقف بهرقة يرفع يديه ويقول الله أكبر والله الحمد ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد اللهم اهدنى بالهدى ونقى وفى رواية واعصمى بالحق وفى رواية وفى الآخرة والاولى ثلاث مرات اللهم اجعله جاهرا ورا وذنبا مغفورا ثم يريديه فيسكت قدر ما يقرأ انسان فاتحة الكتاب ثم يعود ويرفع يديه ويقول مثل ذلك حتى أقضى وأخرج الترمذى وابن خزيمة والبيهقى عن علي رضى الله تعالى عنه قال كان أكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة اللهم لك الحمد كالذى تقول وخير مما تقول اللهم لك صلاتى ونسكى ومحبتى وعسى واليك ما أبى ولك ربي ترى الله هم انى أهو ذك من ذهاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الامر اللهم انى أسألك من خير ما ينجى به الروح وأهو ذك من شر ما ينجى به الروح وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عرانة كان يرفع صوته عشية عرفة يقول اللهم اهدنا بالهدى وزينا بالتقوى واغفر لنا فى الآخرة والاولى ثم يخفض صوته ويقول اللهم انى أسألك رزقا طيبا مباركك اللهم انك أمرت بالدعاء وقضيت على نفسك بالاجابة وانك لا تخلف الميعاد ولا تنكث عهدك اللهم ما أحببت من خير فحببه الينا وبسر لنا وما كرهت من شئ فكرهه اليانا وجنبنا ولا تنزع منا الاسلام بعد اذ هديتنا وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك ترى مكافى وتسمع كلامى وتعلم سرى وعلايتى ولا تخفى عليك شئ من أمرى انا البائس الفقير المستغيث المستجير الوجيل المشفق المقر المعترف بذنبيه أسألك مسألة المسكين وابتهل اليك ابتغال المذنب الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضطرب من خضعت لشرقيته وفاضت لك عيانه ونحل لك جسده ورغم أنفه اللهم لا تجعلنى بدعا لك ربي شقاو كن بى رؤفا رحما يا خير المسؤولين يا خير المعطين وأخرج البيهقى فى

بأوزارى وأوزار مسع  
أوزارى فصل يارب وسع  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
يا خير الغافرين (اللهم)  
انى استغفرك لى كل ذنب  
يدعو الى الفنى ويضل عن  
الرشد ويقل الوفور ويحق  
التالدو يحمل الذكرو يقل  
المدد فصل يارب وسع  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفره  
يا خير الغافرين (اللهم) انى  
استغفرك لى كل ذنب اتعبت  
فيه هجج وارحى فى لى  
ونهارى وقد استترت حياه  
من عبادك بسترى ولا منتر  
الاماتنى به

الشعب من جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يقف عشية صرفة بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله أحد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حديد مجيد وعلينا منهم مائة مرة الا قال الله تعالى يا ملائكتي ما جزاء عبدي هذا سبحي وهلمني وكبرني وعظمي ورفني وأثنى علي وصلي على نبي اشهدوا يا ملائكتي اني قد غفرت له وشفعته في نفسه ولو سألتني عبدي اشفعته في أهل الموقف انتهى وأهل بعض العلماء أخذوا من هذا الحديث انه يقال في الموقف سبحان الله مائة مرة والحمد لله مائة مرة والله أكبر مائة ولا حول ولا قوة الا بالله مائة والاستغفار مائة وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر دعائي ودعاء الانبياء قبلي بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بحبي وبييت وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في سمعي نورا وفي بصري نورا وفي قلبي نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري وأعوذ بك من وساوس الصدر وشتيت الامر وعذاب القبر اللهم اني أعوذ بك من شر ما يلج في الليل وشر ما يلج في النهار وشر ما تهب به الريح وشر بوائقي الدهر وأخرج الجندی عن ابن جريج قال قال بلقي أن كان يأمر أن يكون أكثر دعاء المسلم في الموقف زبانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (فيقف) أي الامام وغيره (هكذا) أي مستقبلا داعيا (الي غروب الشمس) لما أخرجه البيهقي في الشعب عن بكير بن عتيق قال سمعت فتوى سمعت رجلا اقتدى به فاذا سلم بن عبد الله في الموقف يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده ونحن له مسلمون لا اله الا الله واوكره المشركون لا اله الا الله ربنا ورب آبائنا الاولين فلم يزل يقول هذا حتى غابت الشمس ثم نظرتي وقال حدثني ابي عن ابيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول تبارك وتعالى من شغله ذكرى عن مسئلتى أعطيت أفضل ما أعطى السائلين انتهى وفيه إيحاء الى دفع اشكال مشهور وهو انه صلى الله عليه وسلم قال أكثر دعائي ودعاء الانبياء قبلي بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ مع انه ليس فيه دعاء فأشار الى جوابه بأن الله تعالى يعطيني على هذا الثناء أفضل مما يعطيني الدعاء واجيب أيضا بأن عرض الثناء هو عرض الدعاء بل هو ابلغ في مقام الاعتناء لكن يؤيد الاول المراد به مطلق الذكر ما أخرجه ابن أبي شيبة عن صدقة بن يسار قال سألت مجاهدا عن قراءة القرآن أفضل يوم عرفة أم الذي ذكر قال لا بل قراءة القرآن انتهى ويؤيده ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من شغله القرآن من ذكرى ومسئلتى أعطيت أفضل ما أعطى الذكورين والمائتين هذا وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه انه قال وهو بمرفات لادع هذا الموقف ما وجدت اليه سبيلا لانه ليس في الارض يوم أكثر عتقا للرقاب فيه من يوم عرفة فأكثر وافيه من قول اللهم أعنق رقبتى من النار واسم لي في الرزق الحلال واصرف عني فسقة الجن والانس فانه مائة ما أدعوك به ويروى عن الفضيل بن عياض انه لم يزد عشية عرفة على واسوا تاه منك وان غفرت لي (وبلي) أي الواقف (ساعة فساعة) أي بعد ساعة (في ثناء الدعاء) أي جنسه من الدعوات فانه الثناءية حال الاحرام من أفضل العبادات

(ويصلهم)

فصل برب وسلم وبارك  
على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واخبره لي ياخير  
الغافرين (اللهم) اني  
استغفرك لـ كل ذنب  
قصدي فيه اهداني له تبي  
فصرفت كسدهم عني  
ولم تنهم علي فضيحتي كاني  
لك مطيع ونصرتني حتى  
كأني لك ولي والى متى يارب  
أعصى فقهمني وطامسا  
عصيتك فلم تؤخذني  
وسألتك على سوء فـ لي  
فأعطيتني فأني شكر يوم  
عندك بعمدة من نعمك علي  
فصل برب وسلم وبارك  
على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واخبره لي



(ويعلمهم) أي الامام القوم (المناسك) أي مناسك الحج والظاهر أن هذا مستدرك لأن محل  
التعليم وقت الخطبة الممهودة اللهم الآن يحمل على أنه إن سئل عن شيء من المناسك في النساء  
الدماء هنالك (وليجته في أن يقطر من عينيه قطرات فانه دليل الاجابة) وعلامة السعادة كما أن  
خلافه أمارة القساوة فان لم يقدر على البكاء فليتبك بالانزعاج والدماء (وايكن على طهارة) أي  
ظاهرة وباطنة (وليتباعد من الحرام) أي من استعماله (في أكله وشربه ولبسه وركوبه ونظره  
وكلامه ويجذر من ذلك) أي من مجموع ما ذكر (كل الخذر) أي خصوصاً في ذلك اليوم المعتبر  
الذي ليجته في أن يصادف (أي يجودو يوافق) موقف النبي صلى الله عليه وسلم (أي أن يتسرع من  
غير حصول ضرر ولا فقد قال صلى الله عليه وسلم وقفت ههنا وعرفات كلها موقف إلا بطن عرنة  
(قيل هو) أي موقف النبي الأعظم صلى الله عليه وسلم (الفجوة) بفتح الفاء وهي الفرجة وما  
اتسع من الأرض (المستعملة) أي المرتفعة بالنسبة إلى سائر أرض عرفات (التي عند الصخرات  
السوداء الكبار عند جبل الرحمة بحيث يكون الجبل بينك) وأما ما في بعض النسخ موافقاً لما في  
الكبير من زيادة قبالتك بين فصد من غير يقين ثم أيمن مقيد بقوله (إذا استقبلت القبلة  
والبناء المربع) أي الموضع في رأس العين (من يسارك قليل وراه) أي وراء ذلك الموقف (فان  
ظفرت بموقفه الشريف فهو الغاية في الفضل والافقه ما بين الجبل والبناء المذكور على جميع  
الصخرات والأما كن التي بينهما فاعلى سهلها نارة وعلى جبلها) الأولى وعلى حزنها بمعنى صعبها  
(أخرى رجاء أن تصادفه فيفاض عليك من بركاته) أي بركات موقف النبي صلى الله عليه وسلم  
ليكن قد يقال هذا الموضع من السلف ولم يحفظ من أئمة الخلف مع ما فيه من تغير الحال وتشويش  
البال فالأولى أن يقف في مقام يحصل له الحضور من غير فتور ولا قصور وأما صعود الناس الجبل  
فليس له أصل أصلاً وحرص الناس على الوقوف فيه ومكثهم عليه قبل وقته وبعده وإيقاد  
النيران عليه ليلية عرفة واختلاط الرجال والنساء يومها من البدع المستنكرة هذا وأخرج  
الطبراني في الأوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفاض من  
عرفات وهو يقول اليك تعدو قلما وضيتها بخالفادين النصراري دينها كذا في الدر المنثور قال  
صاحب القاموس قلقي وضيتها بطنانها هـ الأولى في النهاية الوضين بطنان منسوج بعضه على بعض  
يشد به الرجل للبعير كالخزام للسرج

فصل في شرائط صحة الوقوف في أي من سبقي الاحرام وغيره (وقدر الفرض) منه وهو  
ساعة في وقته (والواجب) كالاستدامة بعده (وسننه) كالقسل (ومستحباته) كدعائه  
(ومكروهاته) كالفلة في حالته (أما شرائطه) أي الخمسة (فالاول) أي منها (الاسلام فلا يصح  
وقوف الكافر) كما سبق (الثاني الاحرام) لازم لتحقيق الاحرام ووجود الاسلام بسبب النية  
والتلبية فانهما فرضان فيه ولذا لا يجوز الاحرام قبل الاسلام بخلاف سائر شرائط الاحكام  
كالوضوء قبل الصلاة فان النية ليست بشرط لها عند علمائنا الاعلام ثم المراد بالاحرام (بحج)  
أي لا بعمره (صحج) أي معتبر شرعاً (غير فائت) بدل عنه أو بيان منه لكن فيه أنه لا يقال من  
شرائط صحة الوقوف عدم فوت وقته بل يقال من شرائط صحة وقوفه وقوعه في وقته فلا يجوز  
قبله ولا بعده مع أن الوقت جعل شرطاً برأيه كما سيجي في محله وكذا قوله (ولا فاسد) لا يخلو عن

يا خير الفاقرين (اللهم) اني  
استغفرك لكل ذنب قدمت  
اليك توبتي منه وواجهتك  
بقسمي بك وأكيت بيبسك  
سجد صلى الله عليه وسلم  
وأشهدت على نفسي بذلك  
أوليا لك من عبادك اني غير  
مائد الى معصيتك فلما قصدت  
اليه بكيدة الشيطان ومال  
بي اليه الخذلان ودعيتني  
نفسى الى العصيان استعرت  
حياء من عبادك جراءة فني  
عائلك وأنا أعلم أنه لا يكفي  
فك ستر ولا باب ولا يحجب  
نظرك حجاب فضا لك  
في المعصية الى ما نهيتني عنه

فروع مساجد لان الشرط حكم وجودى تقدم لا يتعلق به امر مدعى تأخر ( فلو وقف غير محرم )  
 أى مطلقا ( أو محرما بعمرة أو محرما بحج فانت لم يصح وقوفه ) ان كان المراد بحج فانت أى فانه  
 الآن بأن سبق له الوقت وخرج زمانه فهذا لا بأس به لكن أخذه من العبارة خفى جدا مع انه  
 اذا تحمل الفسائت بعمرة ثم أحرم بحج صح احرامه ونحوه في شرط وقوفه في قابل وان كان المراد  
 محرما بحج فانت له قبل ذلك فله لم يصح لم يصح لعمرة وقوفه حينئذ وكذا الكلام في قوله ( وكذا  
 لو وقف باحرام حج فاسد ) ثم قوله ( لم يسهط به الحج ) بحث خارج عما نحن فيه لان الكلام في صحة  
 الوقوف وعدمها ( وان ازمه المضى ) وفيه انه دالم يوضح الشئ فكيف يلزمه المضى فيه والحاصل  
 انه اراد اذا أحرم وافسد احرامه بالجماع قبل الوقوف لا يصح وقوفه بعد ذلك كاحرامه وان  
 كان يلزمه الوقوف والمضى في بقية افعاله ثم القضاء من قابل وخلاصته ان فساد الحج ليس  
 كفساد الصلاة وبقي ضرورة اخرى وهى انه لما افسد احرامه بالجماع قبل وقوفه فلو أحرم بحج  
 مجددا لا يصح له ذلك ( الثالث المكان ) أى عرفات ( فوأخطأه ) أى اضلا من تعمده ونسيانه  
 وجهله ( لم يحز وقوفه بغير عرفة ) أى ولو بطن عرفة ( الرابع الوقت ) أى الزمان ( واوله زوال  
 الشمس يوم عرفة ) أى حقيقة أو حكما كما تقدم وهذا عند الأئمة الثلاثة خلافا للمذاهب فان زمان  
 الوقوف عندهم يصح في يوم عرفة مطلقا وانما السنة بعد الزوال والله اعلم ( وآخره طلوع الفجر  
 الثانى ) أى الصادق المبر عنه بالصبح المستبصر دون المستطيل المشبه بنسب المرحان المسمى  
 بالصبح الكاذب ( من يوم النحر ) وهذا من المتفق عليه عند الأربعة ( الخامس كينونه بعرفة في  
 وقته ) الظاهر ان هذا كونه لم يمتد بصوره وبدونه ثم وقته شرطه ثم كونه فيه يكفي لحصول الفرض  
 الذى هو الركن ( ولو لحظة ) أى ساعة لغوية ( سواء كان ناولا أى للوقوف أو الحج ) أى  
 لا يكون ناولا لكن بشرط تقدم احرامه ( طالما بأنه ) أى بأن مكانه ( عرفة ) وكذا حكم زمانه  
 ( أو جاهلا ) أى غافلا أو مشتغلا عنه ( نائما أو يقظان ) أى مستيقظا مستنبها ( مقيما أو غمى  
 عليه مجنون ) كان حقه ان يقول غافلا أو مجنونا لان الأغصاء مرضى بفشى العقل وبغلبه  
 والجنون مريض بسلبه وتقدم ما يتعلق بهما من جهة احرامهما ( أو سكران ) أى بوجه  
 مشرور أو بغيره وكان حقه ان يقول صاحبا أو سكران لا كما قال فى الكبير غافلا أو سكران  
 ( مجتازا ) أى مارا غير واقف ( مسرعا ) كان الاولى ان يقول أو مسرعا لئلا يتوهم ان يكون  
 وصفا لما را مقيدا قيدا احترازيا ( طائعا أو مكرها محمدا أو جنبا حائضا ونفساء ) وكذا ما سار  
 الشروط المعتبرة فى صحة الصلاة من كونه حاريا أو لا بسا أو قائما أو جالسا ( ليلا ) أى ليلة النحر  
 الذى يلى الوقفة الى طلوع الفجر ( او نهارا ) أى بعد الزوال الى الغروب والاولى تقديم النهار  
 على الليل وذلك لما فى المحيط وغيره ان الليالى كلها تابعة للأيام المستقلة لا الايام الماضية الا فى  
 الحج فانها فى حكم الايام الماضية قليلة عرفة تابعة ليوم التروية وليلة النحر تابعة ليوم عرفة  
 ( وأما القدر المقروض من الوقوف فساعة لطيفة ) أى لحقة قليلة وهى الساعة اللغوية دون  
 الجيومية والعرفية ثم لا يظهر فرق بين القدر المقروض وبين الشرط الخامس الذى هو كينونه  
 بعرفة فى وقته ( ولو لحظة ) ( وأما الواجب ) أى فيه كفى نسخة يعنى فى الوقوف وهذا المن وقف بعرفة  
 قبل الغروب لا مطلقا كما يدل عليه قوله ( هذا الوقوف من الزوال الى الغروب ) والاولى أن يقال مد

ثم ما كنت شفت السـ  
 وساوتنى بأولياك كأتى  
 لا ازال لك مطيعا والى  
 أمرك مسرعا ومن وعيدك  
 فارضا فاجبت على عبادك  
 ولا يعلم سرى غيرك فلم  
 تمنى بغيرهم بل اسبغت  
 على مثل نعمتهم ثم فصلتني  
 بذلك طابعهم كأتى عندك فى  
 درجتهم وما ذاك الا  
 طاعتك وفضل نعمتك  
 فضلائك على تلك الجود  
 يا مولاي فأسألك يا الله كما  
 سترته على فى الدينان  
 لا تفصحنى بدوم القيامة  
 يا أرحم الراحمين فصل  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 على آل سيدنا محمد وآله  
 لى يا خير

الوقوف بعد تحققة مطلقة الى الغروب وهذا الواجب نص عليه في البدائع وغيره ومع ذلك أيضا صرح في المحيط وغيره بواجب آخر وهو قوله (ووقوف جزء من الليل) وهم امتلا زمان ولا يتصور انفسكا كماله الا في من وقف في آخر جزء من أجزاء معرفة بحيث اذا تحققت غيبة قرص الشمس صار من غير وقفه والحاصل انه اذا وقف ليل فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة أو مر بعشرات ليل لا يلزمه شيء لأن امتداده ليس بواجب على من وقف ليل أو أمانا اذا وقف نهارا فيجب عليه امتداده منه الى حين الغروب وأما قوله في الكبير فقد روي الواجب عليه الامتداد من حيث تزول الشمس الى أن تغرب فغير صحيح على إطلاقه بل مقيد بزمان وقف قبل الزوال أو عنده وأما من وقف بعد ذلك حين وقف فيجب الامتداد (وأما من غاب في الليل) كما سبق (والخطبة) أي بمسجد غرة (وكونها) أي الخطبة (بعد الزوال قبل الصلاة والجمع بين الصلاتين) أي الظهر والعصر بشرطه ولا ينبغي أن هذه الثلاثة ليست من سنن أصل الوقوف بل من سنن مستغلة إلا أن لها نية بالوقوف فلذا عدل من منها ولذا قال (والتوجه الى الوقوف بعده) أي بعد الجمع أو بعد ما ذكر من الجميع (بلا تأخير) وفيه انه يجوز أن يكون بعرفات يوم عرفه وبغوته من أول الزوال لكنه مسمى بترك السنة واذا وقف يجب استدامته الى الغروب وهذا ما قلناه من قوله الواجب مدا الوقوف من الزوال الى الغروب فتدبر (والدفع مع الامام) أي لاقبله (والافاضة في الحال) أي الابدال (بعد وقوف جزء من الليل) أي ولو تأخر الامام بعد الزوال وبغيره (وأما مستحباته فلا كثر من التلبية) الظاهر انه من مستحبات الاحرام ولهله هذه من مستحبات الوقوف زيادة الاهتمام (والدعاء والذكر والاستغفار) أي المأثور وغيره (والنصرع) أي اظهار الضراعة والمسكنة (والخشوع) أي المقرون بالخضوع (وتقوية الرجاء) أي غلبة الظن بقبول الدعاء (والوقوف بقرب الامام) أي ان كان في قربه قرب له مقام (وخلفه) أي مع قربه وكذا يمينه ويساره ويجوز قدامه (وكونه) أي كون الواقف (راكبا والنزول مع الناس) كما سبق (والتوجه الى القبلة) وهي من الكعبة او الجهة (والاستعداد للوقوف قبل الزوال) أي بالفراغ عن الاشتغال بحضور البال وحصول الحال (والنية) أي نية الوقوف بقلبه (ورفع اليدين) أي الى جهة السماء التي هي قبله مطلق الدعاء (للدعاء) أي لاجله كما هو من آدابه (وتكرار الدعاء ثلاثا وافتتاحه وختمه بالحمد والصلاة) وهذه الثلاثة ايضا من مستحبات مطلق الدعاء (والطهارة) أي الظاهرية والباطنية (والصوم لمن قوى) أي قدر عليه بلا مشقة حاصلة لديه (والنظر للضعيف) أي العاجز عنه وعن القيام بالدعاء وعن صحة العمل بضيق الخلق المؤدى الى ان يكون مؤذى الخلق وأما ما في الخاتمة ويكره صوم يوم عرفه بعرفات وكذا صوم يوم التروية لأنه يعجز عن أداء افعال الحج فينى على حكم الاغلب فلا ينافيه ما في الكرماني من انه لا يكره للحاج الصوم في يوم عرفه عندنا الا اذا كان يضعفه عن أداء المناسك فحينئذ تركه أولى وفي الفتح ان كان يضعفه عن الوقوف والدعوات فالمستحب تركه وقبل يكره أي صومه وهي كراهة تنزيه للتأني في خلفه فيوقعه في محذور أو محذور وكذا صوم يوم التروية لأنه يعجز عن أداء افعال الحج انتهى وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم افطر يوم عرفه مع كمال القوة الا انه اراد دفع الخرج من الامة لكنه لم ينفه احدا من صومه فلا وجه لكرهته على الإطلاق بل لابد ان يقيد بالتنزيه على الوجه

الساقرين (اللهم) الى  
استغفر لك لكل ذنب سهرت  
فيه ليلتي في لذتي في التاني  
لا تيسانه والفضل الى  
وجوده ونحسب له حق اذا  
اضحيت حضرت اليك  
بجاية الصالحين وأنا معتمدين  
خلاف رضاك يا رب العالمين  
فصل وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفر له يا خبير  
الساقرين (اللهم) الى  
استغفر لك لكل ذنب ظلمت  
بسيبه وليامن اوبائك أو  
نصرت به عدوا من  
اعدائك أو تكلمت فيه لغير  
حجتك أو نهضت فيه الى  
غير طاعتك أو ذهبت فيه  
الى غير أمرك فصل

المشروع فيما تقدم والله أعلم (والبروز) أي الظهور (لشمس الاعتذار) ففي منسك أبي النجاء ولا يستظل من الشمس في الموقف إذا لم يشغله ذلك من دوائه (وترك الخاضعة) وهي المجادلة والمنافرة مع المكاري والرفقة بحيث يجر إلى العداوة ونحوها من الخصامات الدنيوية بخلاف المضائق في الأمور الدينية (والأكثر من أعمال الخير) من الطعام الطعماء وسقى الشراب والتصدق على الفقراء والإحسان إلى الجيران والترحم على المساكين واعتناق الرقاب وأمثال ذلك) وأما مكروهاته فتأخير الروح إلى الموقف بعد الجمع أي ترك السنة (والوقوف بعرفة) والصحيح أنه لا يجوز وهذا قول ضعيف ينسب إلى الإمام مالك كما صرح به الشكراني بأنه يجوز الوقوف بها حيث قال مالك هي من عرفة حتى أوقف بعرفة جزءا وعليه دم كذا روى القاضي أبو الطيب عن مالك وهذا خلاف مذهب الفقهاء جميعا ونص أصحابه أنه لا يجوز أن يقف بعرفة كما هو مذهبنا انتهى ونقل القرافي فيمن نص من المالكية اتفاق الأربعة على عدم جواز الوقوف بعرفة فافهم واغتم والله سبحانه أعلم وقال ابن الهمام وأعلم أن ظاهر كلام القدوري والهداية وغيرهما في قولهم عرفة كلها موقف إلا بطن عرنة ومن دافعه كلها موقف الأوادي محسرا أن المكانين ليسا مكانا وقوف فلو وقف فيهما لا يجزيه كما أوقف في منى سواء قلنا أن عرنة ومحسرا من عرفة ومن دافعه أو لا وهكذا ظاهر الحديث وكذا عبارة الأصل من كلام محمد ووقع في البداهة حيث قال وأما مكانه يعني الوقوف بعرفة فجزء من أجزاء من دافعه إلا أنه لا ينبغي أن ينزل في وادي محسور روى الحديث ثم قال فلو وقف به أجزاء مع الكراهة وذكر مثل هذا في بطن عرنة أعني قوله إلا أنه لا ينبغي أن يقف في بطن عرنة لأنه عليه السلام نهى عن ذلك وأخبر أنه وادي الشيطان انتهى ولم يصرح فيه بالأجزاء مع الكراهة كما صرح به في وادي محسور لا ينبغي أن الكلام فيهما وأما ما ذكره غير مشهور من كلام الأصحاب بل الذي يقتضيه كلامهم عدم الأجزاء (والنزول على الطريق والخطبة قبل الزوال) لاستلزامها ترك السنة (والوقوف مع الغفلة) إلا أنه ليس فيه الأساءة لأن ترك الغفلة خصلة مستحبة فكراهته تنزيهية (وتأخير الأفاضة بعد الغروب) أي من غير ضرورة (والتوجه قبل الغروب) وهو خلاف الأولى لأنه يجوز له أن يتوجه قبل الغروب إلا أنه لا يخرج من أرض عرفة قبل الغروب لاسيما إذا كان بمنزلة الزحمة فإنه حينئذ لا يتوجه إليه مطلق الكراهة وإن كان مراده بالتوجه الأفاضة بالخروج قبل الغروب فهو حرام وموجب للدم لكن قوله بطريق الوصول (وأن لم يجاوز حدود عرفة) صريح في إرادته المعنى الأول فتأمل (وإداء المغرب بعرفة) وكذا إداء العشاء بها وكذا حكمهما في الطريق قبل وصوله إلى من دافعه في وقت العشاء وكان ينبغي أن يقال أنه حرام لأن الجمع بعرفة واجب وإدائها حينئذ فاسد إلا أنه لما كان التدارك يمكنه بإدائه بمكانه وزمانه عدم مكروها ثم فساده موقف لأنه يجب عليه الامتداد ما لم يطلع الفجر فإذا لم يعدها انتدب صحة وهذا يقتضي قواعدها وأما في مذهب الشافعي فيجب على المني أن يصلي المغرب في وقتها والمسافر مخير في إفادها وجهها مع غير حاجتها تقديم أو تأخير (والإيضاع) أي الإسراع في السير راكبا أو ماشيا وفيه اختلاف كثير فقل كما قال (أن أدى إلى الأيذاء) فالإيضاع مكروه والإيذاء حرام والحاصل أنه إذا دفع الإمام والناس فعلهم السكينة والوقار وإن وجد

وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وأغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب بورث الضعفاء ويحل البلاء ويثبت الأعداء ويكشف الظواهر ويحبس القطر من السماء فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وأغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب ألهمني عهديتي اليه أو أمرتني به أو نهيتني عنه أو دللتني عليه بما فيه الخطي والبلوغ إلى رضاك وأتباع محبتك وإيثار القرب منك فصل يارب وسلم

فرجة أسرع من غير ان يؤذى اخذ في المحيط لان اسراع الكل يؤدي الى ايذاء البعض فيكره حتى ان امكنه الاسراع بلا ايذاء فالسنة ان يسرع فيفتي بذلك الخواص لالعوام وفي مبسوط شمس الاثمة زعم بعض الناس ان الايضاع فيه سنة واسننقول به انتهى ولا منافاة بينهما على ما توهم المصنف وقال في الكبير وعلى هذا أكثر المنون والشروح كك الهداية والبدائع والمجمع والعناية والفتح والكفاية وعلى الاول صاحب المحيط والكرمانى والزيلعي والطرابلسي والشمي انتهى ووجه عدم المناقاة ان من يقول الايضاع سنة يشترط أن لا يترتب عليه اذية وأما من شاهد الايضاع في هذه الايام من الخواص والعوام كالانعام فلا يتوقف عن الافتاء بأنه حرام (والدفع قبل الغروب حرام) أي موجب للدم وفيه تفصيل مذكورياً في فصله

فصل في حدود عرفة وفيه اختلاف كثير فقبل كقال (الحمد الاول ينتهي الى جادة طريق الشرق) أي المشرق كافي نسخة (والثاني الى حافات الجبل الذي وراء أرض عرفات) أي ينتهي الى اطراف الجبال التي من ورائها (والثالث الى البساتين التي تسلي قربة عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل الكعبة اذا وقف بأرض عرفات والرابع ينتهي الى وادي عرنة) فصل في الدفع قبل الغروب فاذا دفع قبل الغروب فان جاوز حد عرفة بعده أي بعد الغروب (فلأشئ عليه) أي انقضا (وان جاوز) أي حد عرفة (قبله فعليه دم) أي قابل للسقوط بالعدو داليه في وقته (فان لم يعد أصلاً) أي مطلقاً (أو عاد بعد الغروب لم يسقط الدم) لانه لم يتدارك ما فات من الافضاء بعد الغروب (وان عاد قبله فدفع) أي مع الامام (بعد الغروب سقط) أي الدم (على الصحيح) أي على القول الصحيح كافي الفتح وهذا هو المختص والافقيهان استدامة الوقوف اذا كانت من الواجبات فينبغي أن لا يسقط عنه الدم لعدم تداركها الا ان يقال سقط الدم من ترك واجب وهو لا ينافي وجوبه عن ترك واجب آخر (واوند) يفتح الذوق وتشديد الدال المهملة أي نفر (به) أي بالغلبة عليه (بعيره) أي مثلاً (فأخرجه) أي فعمله على شروجه اضطراراً (من عرفة قبل الغروب لم يدم) وفيه ان ترك الواجب لعذر مسقط للدم (وكذا وند بعيره) أي شرد وحده (فتبعه) أي صاحبه باختياره لا خذه

\* (فصل في اشتباه يوم عرفة واذا التبس هلال ذي الحجة) أي اشتبهت غرته بسلخ ذي القعدة (فوقفوا بعد كمال ذي القعدة ثلاثين يوماً ثم تبين بشهادة) أي مقبولة وفي الكبير شهادة قوم (ان ذلك اليوم) أي الذي وقفوا فيه (كان يوم النحر) على مقتضى الشهادة (فوقفهم صحیح وجمعهم تام) أي كامل غير ناقص استحصانا (ولا تقبل الشهادة) أي بعده بخلافه حيث قالوا وينبغي للحاكم أن لا يسمع هذه الشهادة وان كانوا عدولاً وبقوله قد تم حج الناس انصرفوا (ولو ظهر انه يوم التروية او الحادي عشر لا يجزئهم فيه) وفيه ان قوله ولو ظهر لا يتصور تقريرها على ما سبق فلا يظهر ان يقول ولو وقفوا يوم التروية على ظن انه يوم عرفة لا يجزئهم وكذلك وقفوا في الحادي عشر لا يجزئهم (واشهدوا) أي الشهود عند الامام (عشية عرفة) أي ليلتها (برؤية الهلال) أي في ليلة تكون الليلة ماشر شهره (فان بقي من الليل ما) أي مقدار (يمكن ان يقف فيه الامام) أي بعد وصوله اليه (مع عامة الناس) أي جميعهم (أو أكثرهم لانه ان يقف) أي فيه او قبل تلك الشهادة (وان لم يقف) أي بعد تلك الشهادة وامكان ادراك أكثرهم

على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واغفره لي يا خير  
الغافرين (اللهم) اني  
استغفرك لكل ذنب نسيت  
فأحصىته ونسيت به  
فأثبتته وجاهرته فاستترته  
على وأوتيت اليك منه  
فغفرته فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفره لي  
يا خير الغافرين (اللهم) اني  
استغفرك لكل ذنب نويت  
منك قبل انفضائه فجهل  
العقوبة فأهملته واهملت  
على ستر اثم آل في هتكه هي  
جهدا فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل



(فات جهنم) أي فيخلون بأفعال العمرة من احرامهم (وان لم يبق من الليل) أي من تلك الليلة التي وقعت فيها الشهادة (ما يمكنه الوقوف فيه مع أكثرهم) أي كان الامام ومن أسرع معه يدرك الوقوف وأما المشاة (جمع الماشي) (وأصحاب النقل) من أرباب العيال وأصحاب الأجمال النقال (فلا يدركونه لم يعمل تلك الشهادة ويقف من الغد بعد الزوال وان كان) أي بحال (يمكن الوقوف) أي يمكن ان يلحق الامام الوقوف (مع أكثر الناس فوقف مع أكثرهم) لأنه قد ترك ضعفه الناس جاز وقوفهم وان لم يقفوا فاتهم الحج فاعلمت بر فيه الاعم الاكثر لا الاقل (على ما صرح به في الهداية والكافي والبدائع والكرمانى وغيرهم خلافا لما روى عن محمد بن اذاجاه الامام أمره مكشوف وهو يقدر على الذهاب الى عرفة ومن أسرع معه فليذهب هو وليقف ومن لم يقف معه فانه الحج وان كان لا يدرك هو ولا غيره فلا ينبغي ان يقبل شهادتهم على هذا وان كثروا ولا يقف الا من الغد لكن قال الطرابلسي ولا ينبغي أن يقبل في هذه شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان واما في القياس فتقبل شهادة العدلين وأما الذى يقبل فيه شهادة العدلين قياسا واستحسانا اذا كان القوم يقدرون على الوقوف على ما مروا به ومعناه أن الشهود اذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف نهارا أو يحتاجون الى الوقوف بها ليلا لا تقبل فيه شهادة العدلين وتقصبله ما في شرح الكنتز ان شهدوا يوم القروية ان اليوم يوم عرفة بنظر فان أمكن الامام ان يقف مع الناس او أكثرهم نهارا قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا للممكن من الوقوف وان لم يقفوا عشتهم فاتهم الحج وان أمكنه ان يقف معهم ليلا لانهارا فكذلك استحسانا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الوقوف وان لم يمكنه ان يقف ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم وبأمرهم ان يقفوا من الغد استحسانا (واو) وقف الشهود بهد ما ردت شهادتهم على رؤسهم) أي بناء على ما رواه عليه السلام (لم يجز وقوفهم وعليهم ان يعيدوا الوقوف مع الامام وان لم يعيدوه فقد فاتهم الحج) أي لان وقوفهم بهد شهادتهم كلا وقوف وعليهم ان يحلوا بعمره وقضاء الحج من قابل) وكذا لو وقف بشهادتهم قوم لم يجزهم ولو وقف الشهود مع الامام بهد ما ردت شهادتهم فحجهم تام وهم وغيرهم في الحج سواء وان استيقنوا انه يوم النحر (ولو شهد عدول) أي ثلاثة أو أكثر (على رؤية الهلال في اول العشر من ذي الحجة فرأى الامام أي القاضي) (ان لا يقبل ذلك) أي كلام الشهود (حتى يشهد جماعة كثيرة ومضى على رأيه) أي استمر على ما رأى ووقف في يوم هو يوم النحر في شهادة الشهود ووقف الناس معه والشهود (اجزأهم ولو خالفه الشهود ووقفوا قبله لا يجزئهم ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم برؤية اهل المغرب اهل المشرق واذنبت في مصر لزم صائر الناس) تأكيدهما قبله وكان الاولى تقديم هذا وتأخير ما قبله لانه متفرغ عليه (في ظاهر الرواية) وعليه أكثر المشايخ وبه كان يفتى الفقيه ابو الليث وشمس الأئمة الطحاوى وهو مختار صاحب البحر يندو الكافي وغيرهم من المشايخ وقال شارح الكنتز والمجمع والنقابة الاشبه الاعتبار بالمطالع وقال في الفتح الاخذ بظاهر الرواية أحوط (وقيل يعتبر في اهل كل بلدة طالع بلدهم اذا كان بينهم مسافة كثيرة وقدر الكثير بالشهر

(فصل في الاقامة من عرفة واذا غربت الشمس أقاض الامام والناس معه) أي قبله او بعده

(من)

سيدنا محمد واغفره لي يا خير  
الغافرين (اللهم) انى  
استغفرك لكل ذنب نيتنى  
هذه فحة الفتنك اليه وحذرتنى  
ايام فأتيت عليه وقبحته  
على فزيتته لي نفسى فصل  
يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفره لي يا خير  
الغافرين (اللهم) انى  
استغفرك لكل ذنب بصرف  
منى رحمتك أو يحل لي  
نعمتك أو يجر منى كرامتك  
أو يزيل منى نعمتك فصل  
يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفره لي يا خير  
الغافرين

من غير تأخير عنه لغير ضرورة ( وعليهم السكينة ) أى سكون الباطن المعبر عنه بالطمأنينة ( والوقار ) أى الزينة في الظاهر هو ضد الخفة ( فان وجد فرجة ) أى فضاء واسعة ( اسرع المشى بلا إذاء ) لأن الاسراع سنة والإذاء حرام ( وقيل لا يسن الايضاع ) أى الاسراع المؤدى الى الإذاء أو الضياع كما تقدم أو لا يسن في زماننا لكثرة الأذى على ما شاهدناه والأفلاوج على سنة الايضاع الثابت بالاجماع مع ان الاسراع هو المفهوم اللغوي للافاضة بموجب السماع في القاموس أفاض الناس من عرفات أسرعوا منها الى مكان آخر وكل دفعة افاضة وفي الحديث اندفعوا ( ويستحب أن يسير الى من دلفه على طريق المأزمين دون طريق ضب ) كما تقدم ( وان أخذ غيره ) أى غير طريق المأزمين ( جاز ) أى لكنه خلاف الأولى وأما ما توهمه العوام من ان المرور مما بين الميادين شرط أو واجب أو سنة فهو من وساوس الشيطان لبوقعهم في المهلكة ( ولا يقدم أحده على الإمام ) أى عند الافاضة ( الا إذا خاف الزحام ) أى شدة المزاحمة ( أو كان بهالة ) أى مرض أو حاجة ضرورية ( ولو تقدم أحد على الإمام أو الغروب ) بأن توجه قبل افاضة الإمام أو قبل غروب الشمس ( ولم يجز حد ودفعة ) أى لم يجز زهايل وقف في أو آخر أجزائها ( فلا بأس به وان ثبت مع الإمام ) أى حتى يفيض بعد الغروب معه ( فهو أفضل ) أى ان لم يكن له عذر ( ولو مكث قليلا بعد الغروب وافاضة الإمام ) أى أو تأخر في زماننا قليلا بعد في العرف تأخر ( جاز ) وإذا كان كثير اجاز بعذر وكره غيره ( وأباطأ الإمام بالدفع ) أى بالافاضة بعد نكته وقتها ( دفعوا قبله ) أى سواء كان تأخره بعذر أو غيره ( ويستحب أن يكون في سيره مليا مكبرا مهلا مستغفرا داعيا صلياً على النبي صلى الله عليه وسلم ذاكرا كثيرا ) أى وان لم يقدر على البكاء يكون متبائيا ( حتى يأتي من دلفه ولا يصلي المغرب ولا العشاء بمرقات ولا في الطريق ) لما سبق ( ولا يرجع على شيء ) أى في الطريق ( حتى يدخل من دلفه وينزل بها )

### باب أحكام المزدلفة

أهم من الواجب والسنة ( فإذا وافى من دلفه ) أى قاربها ( يستحب أن يدخلها ماشيا ) أى تأدبا وتواضعا لانهما من الحرم المحترم ( وينتسل الدخولها ) أى زيادة الطهارة والنظافة ( ان يسير ) أى كل من المشى والفعل ( وينزل بقرب جبل قزح ) أى ان يسير وهو بضم القاف وفتح الزاي جبل بالمزدلفة عنده مسجد ويسمى بالمشعر الحرام وهو أفضل مواضع مزدلفة ( عن عيين الطريق أو يساره ) متعلق ينزل ( ويكره النزول على الطريق ) أى الجادة التي يمر عليه كل جنس من الرقيق

( فصل في الجمع بين الصلوتين ) يستحب التجهيل في هذا الجمع ( أى فلا ينبغي ان يؤخره الا بعذر ) فيصل في الفرض ( أى جنسه الشامل للجمع بينهما ) قبل حط رحله ( أى نقلة ) ان كان في أمن ورضى المكاري به ( وينبغي جاله ) أى لانه أهون عليه من وقوفها أو لارادة حفظها كما يدل عليه قوله ( ويعملها ) بكسر القاف أى يربط رجلها بالعقال وهو الحبل الذي يربط به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اعقل وتوكل أى تسبب واعتمد على الرب ( فإذا دخل وقت العشاء ) أى نكته دخوله ( أذن المؤذن ويقيم ) أى سواء يصلي وحده أو جاحدة ( فيصل على الإمام المغرب ) أى صلاته ( بجماعة في وقت العشاء ) أى أولا ( ثم يتبعها ) أى يعقب صلاة المغرب ( العشاء بجماعة ) أى

( اللهم ) أى استغفر لك لكل ذنب غيرت به أحدا من خلقك أو فحقت من فصل أحد من ريتك ثم تميمت عليه وانتهكت جرمه في عليك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واخبره لي يا خير العافرين ( اللهم ) أى استغفر لك لكل ذنب ثبت اليك منه وأقصدت على فعله فاستحييت منك وأنا عليه ورهبتك وأنا فبعدم استغفرك منه وعدت اليه فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واخبره لي يا خير العافرين

ثانياً بجمع تأخير فلو عكس بينهما أجاد العشاء (ولا يعيد الاذان ولا الإقامة للعشاء بل يكتبني  
بأذان واحد وإقامة واحدة) وقال زفر بأذان وإقامتين وهو اختيار الطحاوي وهو القياس  
على الجمع الاول وظاهر الحديث ولذا اختاره ابن القمام أيضاً (ولا يتطوع بينهما) أي بل يصلي  
سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجاني قدس الله سبحانه  
وتعالى سره السامي في منسكه (ولا يشتغل بشيء آخر) أي من أكل وشرب وغيرهما بالضرورة  
(فان تطوع) أي مطلقاً (أو تشاغل) أي بما عدا فصله في العرف (أجاد الإقامة للعشاء دون  
الاذان) خلافاً لزفر حيث يعيدهما وقيل تعاد الإقامة في التطوع والاذان في التمشي وقيد  
الفصل بالنقل اذ لو فصل بفائشة لا يعاد الاذان اتفاقاً على ما في شرح الدرر (وينوي المغرب اداءه  
لاقضاء) كما صرح به في البحر الزاخر وغيره خلافاً لما يتوهمه العامة فإنه صلى الله عليه وسلم قال  
لمن قال له في وقت المغرب أمانصلي يا رسول الله الصلاة أمامك أي وقتها وراك (والجماعة سنة)  
أي مؤكدة (في هذا الجمع) أي كما هي سنة في سائر الصلوات المكتوبة وقيل قال انه واجب ان لم  
يكن مانع (وليس) الصواب ليست أي الجماعة (بشرط) أي في هذا الجمع اتفاقاً (فلو صلاهما  
وحده) أي منفرداً (جاز) أي وأوجها لكن الأفضل ان تصلي بجماعة والسنة ان تصلي مع الإمام  
كافي الطحاوي وإمامنا ذكره البر جندی في شرح النقاية معزيا إلى الروضة من انه لا يجمع بين المغرب  
والعشاء بالمزدلفة إلا مع إمام ذي سلطان عند أبي حنيفة وعندهما يجمع بينهما إمام فهو خلاف  
المشهور في المذهب وليس عليه العمل (وشرائط هذا الجمع الاحرام بالحج) أي لا بالعمره فلا  
يجوز هذا الجمع غير المحرم بالحج وإمامنا ذكره الإمام المحبوبي من ان الاحرام لا يشترط بجمع  
المزدلفة فغير صحيح لتصریحهم بأن هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكاً إلا بالاحرام بالحج (وتقديم  
الوقوف بهرقة عليه) أي سواء وقف نهاراً أو ليلاً إماماً أو قدم هذا الجمع عن دافعة ثم وقف فلا يجوز  
جمعه السابق (والزمان والمكان والوقت) والفرق بين الوقت والزمان ان الثاني اعم كما فصله  
بقوله (فأما الزمان فليلة النحر) أي إلى طلوع فجر العيد (وأما المكان فزدلفة حتى لو صلى  
الصلاتين أو احدهما قبل الوصول إلى مزدلفة) وكذا بعد التجاوز عنها إلى منى مثلاً (لم يجز)  
أي جمعه في غيرها (وعليه اعادتهما إذا وصل) وكذا إذا رجع وفي تلقيح العقول للمحبوبي  
إذا صلى المغرب في يوم عرفة في وقتها في الطريق أو بعرفات يجب عليه الامادة مندهما خلافاً لابي  
يوسف ولو أخرها عن وقتها وصلاتها في وقت العشاء لا يلزمه الامادة بالاجماع أي بالاتفاق إلا أنه  
لا بد ان يقيد بأن صلاهما في مزدلفة (ولا يصلي) أي احدهما (خارج المزدلفة) أي مطلقاً  
(الا إذا خاف طلوع الفجر فيصلي) أي فيه كافي نسخة (حيث هو) أي لضرورة ادراك وقت  
أصل الصلاة وفوت وقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق أو بعرفات أو منى ونحوها وهذا  
بالإخلاف وههنا مسألة مهمة مرفوعة متعينة وهي انه لو أدرك العشاء ليلة النحر وخاف  
او ذهب إلى عرفات يفوته العشاء ولو اشتغل بالعشاء يفوته الوقوف فليل يشغل بالعشاء وان  
فاته الوقوف لأنها فرض عين ووقتها ضيق متعين وتأخيرها معصية بخلاف فوت الوقوف فإنه  
لا حرج على صاحبه اذا كان عن عذر ويكفيه التدارك فان الحج وقته متسع إلى آخر الشهر مع  
ان حصول الوقوف امر موهوم او منظون وهذا محقق مقطوع على انه ليس في الشرع انه

(اللهم) اني استغفرك اكل  
ذنب نورك على ووجب  
في شيء فعلته بسبب عهد  
طاهدتك عليه أو عقد  
عقدته لك أو ذمة آليت بها  
من أجلك لاحد من خلقك  
ثم نقضت ذلك من غير  
ضرورة لزمته فيسهل  
استغفرك من الوفاء به  
البطر أو المعصية من رعايته  
الاثر فصل وسلم وبارك  
على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واغفر له يا خير  
الغفارين (اللهم) اني  
استغفرك اكل ذنب خلقني  
بسبب نعمة أنعمت بها  
علي فتغفرت بها علي  
معاصيك وخالفك

يترك وصول فرض لحصول فرض آخر لاسيما والصلاة أم العبادات ولازمة للعبد في جميع  
الحالات وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة العقلية والاعتبارات العقلية وهو مختار الرافعي  
خلافاً لنووي قدس الله سرهما من الأئمة الشافعية وبهذا يتبين خسارة من تفوته الصلوات في  
طريق الحج أو يؤدبها على وجوه غير جائزة كما هو مبين في عملها وذكر صاحب السراج الوهاج أنه  
يدع الصلاة ويذهب إلى عرفات وكأنه نظر إلى دفع الحرج بالنسبة إلى المبتلي به في هذا الوقت  
فإن قضاء العشاء أمر سهل سريع التدارك على فرض وقوع العسر بخلاف ما يترتب على فوت  
الحج من النقص بأعمال العمرة وقضاء الحج في العام المقبل فإنه صعب الوصول وشديد الحصول  
وربما لا يكون له القدرة بالجملة أو لا القدرة على المراجعة ولذا قال صاحب النخبة يصلي  
الفرض ما شيا وميا على مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطاً وهذا قول حسن  
وجمع مستحسن خلافاً للمصنف حيث قال وفيه ما فيه ولم يبين ما فيه ولا ما ينسأ فيه وينبغي أن  
يكون هذا في حج الفرض والنفل قلت وهذا متعين فيهما لأن النفل يصير فرضاً بالشروع في  
أمره أو اجاباً وحكم فوترهما واحداً اتفاقاً ثم زيد في بعض النسخ (عنا) ولولم يعد هـا حتى طلع  
الفجر عادت إلى الجواز انتهى وهو في غير محله إذ هو ضمه أنه لا يصلحها في عرفات أو في الطريق  
فانه أو صلاهما في غير مزدلفة في وقتيهما فانه يجب عليه إعادتهما فيها فلولم يعد هـا حتى طلع  
انقلب صلاة المغرب إلى الجواز بعد ما حكم عليها بالفساد فإن ذلك الحكم موقوف لايجاب  
الإعادة والاقصد صلاهما في وقتيهما إلا أنه ترك الجمع الواجب عليه ثم اعلم أن تأخير المغرب  
والعشاء إلى مزدلفة واجب كما صرح به البردوي ومال إليه بعض المشايخ واختاره ابن الهمام  
وذهب بعضهم إلى فرضيته كأن ترتيب بين الفرائض وعليه مشي أكثر الشراح لكن الظاهر أن  
المراد بالفرض هو الفرض العملي ههنا لأنه ما ثبت بالدليل القطعي وكذا يجب الترتيب بين  
الصلتين حتى لو قدم العشاء بمزدلفة يصلي المغرب ثم يعيد العشاء وإن لم يعد العشاء حتى طلع  
الفجر عادت العشاء إلى الجواز (وأما الوقت) أي الخاص (فوقت العشاء) أي الصلاتين لكن  
على خلاف في اشتراطه ففي شرح المنظومة لحافظ الدين أن المشايخ اختلفوا على قول أبي  
حنيفة ومحمد فيهما إذا صلى المغرب بمزدلفة قبل غيوبة الشفق فنهى من اعتبر شرط الجواز للمكان  
فقال يجوز ومنهم من قال لا يجوز فكأنه اعتبر الوقت والمكان جميعاً انتهى وعليه مشي صاحب  
البدائع فقال فيما إذا صلى في غيرها قد دل الحديث على اختصاص جوازها في حال الاختيار  
والامكان بزمان ومكان وهو وقت العشاء بمزدلفة ولم يوجد فلا يجوز وبؤمر بالأعادة في وقتها  
ومكانها مادام الوقت قائماً وكذا في كشف البردوي وذكر في المنتقى لو صلاها بعد ما جاوز  
المزدلفة جاز وهو خلاف ما عليه الجمهور وإذا ثبت وجوب هذا الجمع بالمزدلفة في وقت العشاء  
فلو صلى المغرب في وقتها والعشاء والمغرب في وقت العشاء قبل أن يأتي بمزدلفة أو بعد ما جاوزها  
لم يجز وعليه إعادتها ما لم يطالع الفجر في قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن وقال أبو يوسف  
يجزئه ولا يعيد وقد أساء لترك السنة ولو لم يعد حتى طلع الفجر عادت إلى الجواز وسقط القضاء  
اتفاقاً إلا أنه يأنم لتركه وعن أبي حنيفة إذا ذهب نصف الليل سقطت الإعادة لذهب وقت  
الاستحباب (فلو وصل إلى مزدلفة قبل العشاء لا يصلي المغرب حتى يدخل وقت العشاء) صرح به

فيها أمرك وأقدمت بها  
على وعيدك فصل يل يارب  
وسلم وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد وأغفره  
لي يا خير الفافرين ( اللهم )  
أني أستغفرك لكل ذنب  
قدمت فيه شهوتي على  
طاعتك وآثرت فيه محبتي  
على أمرك فأرضيت نفسي  
بفضلك ومرضيتها لخدمتك  
انتهيتني وقدمت إلى فيه  
انذارك وتكسبت على  
فيه بوعيدك واستغفرك  
اللهم وأتوب إليك فوصل  
يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد وأغفره لي يا خير  
الفافرين

غير واحد في غير موضع وأما ذابات بعرفة مثلاً أو تعدى إلى معنى فيجب عليه أن يصليهما  
في أوقاتها (ويفارق هذا الجمع جمع عرفة من وجوه الأول أن هذا الجمع واجب بخلاف جمع  
عرفة فانه سنة أو مستحب) وكان الفارق هو الحديث السابق (الثاني لا يشترط فيه السلطان  
ولأنه) أي من القاضي والخطيب (الثالث لا يشترط فيه الجماعة) أي بخلاف الجمع بعرفة  
فانه لا يصح بدون الجماعة (الرابع انه لا تنس له الخطبة) وهذا مندرج في الشرط الثاني  
(الخامس انه باقاة واحدة) أي عند من يقول به وهو الأكثر من أصحاب المذهب  
(بخلاف الجمع بعرفة فانه باقاة متين) أي اتفاقاً

فصل في البيوتات بزدلفة وهي على ما في القوموس موضع بين عرفات ومعنى لانه يقرب فيها  
إلى الله تبارك وتعالى وأول اقتراب الناس إلى معنى بعد الاضحية أو لحج الناس إليها في زحام  
الليل أولانها أرض مستوية مكنوسة وهذ أقرب قلت لكن ما قبله لانه مقام للمعصاة انما هو وذكر  
الطحاوي أن للزدلفة ثلاثة أسماء من دلفة والمشعر الحرام وجمع والاصح كقول الكرماني أن  
المشعر الحرام فيها لا عينها الا انه يطلق عليها أيضاً مجازاً ومنه قوله تعالى فإذا أفضم من عرفات  
فأذكروا الله عند المشعر الحرام لانه أريد به المزدلفة جميعها لكن ذكر الجزء الأفضل وأراد  
الكل في مطلق العمل فتأمل (والبيوتات بها سنة مؤكدة في الفجر) عندنا (لا واجبة) أي كما  
عند الشافعي ولا ركن كما قال بعضهم ونسبه صاحب الهداية إلى الشافعي والمراد بها كون  
أكثر الليل فيها (فبييت تلك الليلة بها) أي كمال يدرك الوقوف بها فجاراً (ويشتغل بالدعاء) أي  
وغيره من الأذكار وتلاوة القرآن والتلبية ونحوها (بمثل ما اشتغل به بعرفة أن يسرله وينبئ  
أعيانه هذه الليلة) أي (بالصلاة والتلاوة والذكر) أي بأنواعه (والنضرع والدعاء) وهذا  
مستدرك وأعل وجه احادته تعليله بقوله (لأنها) أي ليلة (مزدلفة) جمعت شرف الزمان أي  
لكونها ليلة العبد من وجه وليلة صرفة من آخر بل آخر أشهر الحج عند قوم (والمكان) أي الحرم  
عوماً والمشعر خصوصاً (ويسأل الله تعالى ارضاء الخصوم ولا يتهاون في ذلك) أي لا يتساهل  
بل يبلغ بالنضرع إلى الحق تبارك وتعالى لينخلص من مظالم الخلق (فإن الاجابة موعودة فيها)  
والصواب أن الاجابة الموعودة واقعة في وقوف صاحبها لما رواه ابن ماجه وغيره عن عباس بن  
مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لامة أي الحاجين عشية عرفة بالمعفرة فسأجيب  
أني قد غفرت لهم ما خلا المظالم فاني آخذ للمظلوم منه قال أي رب ان شئت اعطيت المظلوم من  
الجنة وغفرت لظالم فلم يجيب عشية فلما أصبح بالزدلفة أجاد الدعاء فأجيب إلى ما سأله قال فضحك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تبسم فقال له ابو بكر وعمر أي انت وامى ان هذه لامة  
ما كنت تضحك فيها فقال الذي اضحكك اضحكك الله منك قال ان عدو الله اباس اسأله ان الله  
هو جل قد استجاب دعائي وغفر لامة حتى اخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ويدعو بالويل  
والشور فأضحك حتى مارأيت من جزه

فصل في الوقوف بها الوقوف بها أي بعد طلوع الفجر (واجب) أي عندنا لاسنة كما عليه  
الشافعي (وشرائط صحته شرائط جمع الصلاة) أي من تقديم الاحرام والوقوف بعرفة والزمان  
والمكان والوقت لانه لا فرق هنا بين الزمان والوقت بخلافه هناك على ما سبق (وأول وقته

(اللهم) أي استغفرك لكل  
ذنب علمته من نفسي  
فأنسيته أو ذكرته أو  
تعمدته أو أخطأت فيه  
وهو عما أشك أنك مسألي  
هذه وان نفسي به مرتنة  
لديك وان كنت قد نسيت  
وغفرت عنه نفسي فصل  
إرب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفر لي يا خير الغافرين  
(اللهم) أي استغفرك لكل  
ذنب واجهتك فيه وقد  
ايقنت أنك ترائي عليه  
فنبئت ان اقرب اليك منه  
وانسيت ان استغفرك منه  
أنسانيه الشيطان فصل  
يارب وسلم وبارك



طلوع الفجر الثاني) أي ظهور الصبح الصادق (من يوم النحر) أي الأول (وآخره طلوع الشمس منه فنوقف بها قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يمتد به) وهذا واضح (وقدر الواجب منه ساعة ولو لطيفة) أي قليلة ولو لحظة أو لحظة (وقدر السنة امتداد الوقوف) أي من مبدأ الصبح (إلى السفر جذا) أي إلى الأضائة بطريق المبالغة بحيث تكاد الشمس تطلع (وأما ركته) أي ركن هذا الواجب (فكيفية ركته دلفة) أي دون غيرها كوادي محسر (سواء كان) أي وقوفه (بفعل نفسه أو بفعل غيره بأن يكون محمولا بأمره أو بغير أمره وهو قائم أو منحنى عليه أو يجنون أو سركران نواه) أي الوقوف (أو لم ينو صل بها) أي بالمزدلفة أنها محل وقوف (أو لم ينو صل أو ترك الوقوف بها دفع) الأولى بأن دفع (إلا فعليه دم) أي محتمل تركه الواجب (إذا كان لعله) أي مرضي (أو ضعف) أي ضعف بنية من كبر أو صغر (أو يكون) أي النساء (أمرأة تخاف الزحام فلا شيء عليه ولو مر بها في وقته) أي وقت وقوفه (من غير أن يثبت بها) صوابه من غير أن يثبت فيها (بماز) أي وقوفه (ولا شيء عليه) لأنه أنى ركن الواجب وهو حصول الوقوف في ضمن المرور كما في صرفة والامتداد غير واجبة هنا بخلافها بصفة (ولو وقف بعد ما أفاض الإمام قبل طلوع الشمس) ظرف الوقوف لا فاض (أو دفع قبله) أي قبل الإمام بصدان وقف بعد الفجر (أو قبل أن يصلي الفجر) أي فيه (أجزاء ولا شيء عليه) أي من الدم والكفارة (وأما تركه الامتداد وأداء الصلاة بها) وكذلك تركه الأضائة مع الإمام منها (وأما مكان الوقوف فيجزء من أجزاء مزدلفة أي جزء كان) لكن الموضع المسمى بالمشعر الحرام أفضل أجزائه لو وقفه صلى الله عليه وسلم به (والمزدلفة كلها موقوف لا وادي محسر) بكسر السين المشددة (وحدد المزدلفة ما بين مأزجي عرفة) أي مضيق طريق عرفة (وقرني محسرينا وشمالا من تلك الشهاب) أي الأودية (والجبال) وكذلك التلال (وليس المأزمان ولا وادي محسر من المزدلفة وطول مزدلفة قيل ميل وقيل ميلان وأول محسر من القرن) أي أعلى الجبل (المشرف من الجبل الذي على يسار المذهب إلى منى)

**فصل** أي في آداب الوقوف بمزدلفة (فاذا انشق الفجر) أي فلق الصبح (يستحب أن يصلي النحر بغسل) بفحيتين أي بشأبة طلبة من آثار الليل من غير استغسال أو ردم من فله صلى الله عليه وسلم بها كذا فهو مخصوص من قوله صلى الله عليه وسلم أسقروا بالبحر فانه أعظم للجبر والهل وجه تجهيلها فيه انفرغه لوقوف بها والاستعداد للنزول إلى منى (مع الإمام) أي الخطيفة أو غيره من الأئمة (وان صلى فردا جاز فاذافرغ منها فالمستحب أن يأتي الإمام والناس) أي هو وهم (المشعر الحرام) أي أن لم يصل فيه (وهو جبل قزح الذي عليه البناء اليوم ويقف مستقبل القبلة والناس وراءه) أي خلف الإمام أو يمينه أو يساره (والأفضل أن يقف على جبل قزح أن أمكنه والافضه أو بقره) في القاموس المشعر الحرام وتكسر ميمه ووضع بالمزدلفة وعليه بناء اليوم وهوهم من فله جبيلا بقر بذلك البناء انتهى وفي الكشف المشعر الحرام قزح وهو الجبل الذي يقف عليه الإمام وعليه الميمنة وكذا صحح الشافعية أن المشعر الحرام هو قزح لا جبع المزدلفة كما قيل وقال حافظ الدين في نفسه بقره وقزح جبل صغير في آخر مزدلفة وفي القاموس قزح جبل بالمزدلفة والله أعلم وأما ما زعمه العوام أن من طلع إلى سطح البناء فيه ونزل

على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واغفره لي يا خير  
الفاقرين (اللهم) اني  
استغفرك لأكبر ذنبي دخلت  
فيه بحسني ظني فيك أنك  
لا تعذبني عليه ورجوتك  
لغفرته فأفقدت عليه وقد  
عوت نفسي على هرقتي  
بكرمك ان لا تنقض عني به  
بعد اذ عتقته على فصل  
وسلم وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
لي يا خير الفاقرين (اللهم)  
اني استغفرك لأكبر ذنبي  
استوجبته منك رد الدماء  
وحرمان الاجابة وخيبة  
الطمع وانقطاع الرجاء  
فصل

على رأسه من درجة في وسط هذا البناء الى أن يخرج من أسفله غفرله ما كان عليه من قتل النفس ونحوه فهو باطل لأصل له بل الوارد في هذا المقام أن الله تعالى يغفر له بده حقوق العباد إذا كان حجه مقبولا ( ويستحب أن يدعو ويكبر ويهمل ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ويرفع يديه للدعاء بسطا ) أي مبسوطين ( يستقبل بهما وجهه ويذكر الله كثير أو يسأل الله حوائجه ولا يزال كذلك الى أن يسفر جدا ) أي اسفارا كثيرا ( وهو ) أي على ما روي من محمد في حجه ( أن يبقى من طلوع الشمس قدر ركعتين أو نحوه فيدفع ) أي هذا بطريقي التقريب ( والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة ) أي فلو وقفا ولا ثم صلى مسفرا جاز والله أعلم

فصل في آداب التوجه الى متى ( فإذا فرغ من الوقوف ) أي من وقوف مزدلفة ( واسفرا جدا فاستأنى بقبض مع الإمام ) أي مع أفاضته ( قبل طلوع الشمس ) وأما ما في مختصر القدوري فإذا طلعت الشمس أفاض فقول بمعنى قرب طلوعها وفي فتاوى السراجية ثم يأتي الى متى قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها كيف تيسر قال المصنف في الكبير وهذا خلاف ما تقدم إلا أن يراد به الجواز فلا خلاف أقول ولا منافاة في كلامه لأنه أراد إذا أفاض قبل طلوع الشمس من المشعر فبأي معنى بحسب ما تيسر سواء كان قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها والحاصل أن الأفاضة على وجه السنة أن يكون بعد الاسفار من المشعر الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو بمنزلة دافئة لا يكون مخالفا للسنة ( فاني تقدم على الإمام أو تأخر عنه جاز ) أي ولو لم تكن الأفاضة معه ( ولا شيء عليه وكذا لو دفع بعد طلوع الشمس ) سواء أفاض معه أم لا ( لا يلزمه شيء ويكون ميسرا ) لتركه السنة والحاصل أن الأفاضة مع الإمام من مزدلفة سنة بخلاف الأفاضة معه من عرفة فانه واجب ( فإذا دفع ) أي أفاض ( فليكن بالسكينة والوقار شعاره ) أي دأبه ومادته ( التلبية ) أي كثرتة ( والاذكار فإذا بلغ بطن محسر ) أي أول واديه ( أسرع قدر رمية حجران كان ماشيا وحرك دابته ) أي الاسراع ( ان كان راكبا ) وهذا يستحب عند الأئمة الأربعة فقد روي أحمد عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى في وادي محسر أي أسرع وفي الموطأ أن ابن عمر كان يحرك راحلته في محسر قدر رمية حجر وسمى بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حمرة فيه أي عبي وقيل لأن إبليس وقف فيه متحسرا ويسمى وادي النار لأن رجلا اصطاد فيه فزالت عليه نار فأحرقته كذا ذكره المحب الطبري ويقول في مروره اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وفاننا قبل ذلك ( ثم خرج الى معنى سالكا

الطريق الواسطي التي تخرج الى العقبة ) أي ان تيسر ولم يكن في مزدلفة فصل في رفع الحصى \* يستحب أن يرفع من المزدلفة سبع حصيات مثل النواة أو الباقلاء وهو المختار ) وقيل مثل بندقة القوس وقيل مقدار الحصاة ( يرمى بها جرة العقبة ) أي في اليوم الاول ( وان رفع من المزدلفة سبعين حصاة أو من الطريق ) أي طريق مزدلفة ( فهو جائز وقيل مستحب ) أي أخذ السبعين على ما ذكره بعض المشايخ لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة وليس مذهبنا وأما ما في البدائع والاسبغاني والتحفة من أنه يأخذ حصى الجمار من المزدلفة أو من الطريق فينبغي حمله على الجمار السبعة وكذا ما في الظهيرية من أنه يستحب التقاطها من

يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وأخفهم لي يا خير السافرين ( اللهم ) أي استغفر لك كل ذنب يورث الاسقام والضنى وبوجوب النعم والبلاء ويكون يوم القيامة حمرة وندامة فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وأخفهم لي يا خير السافرين ( اللهم ) أي استغفر لك كل ذنب يعقب الحسرة ويورث الندامة ويحبس الرزق ويرد الدماء فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وأخفهم لي يا خير السافرين

قوارع الطريق وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يأخذ الحصى من جرح وكذا ما في المحيط والكافي أنه يأخذ الحصى من قوارع الطريق ثم يجهز الشافعية على أنه يلتقط لبسلا وقال البيهقي نهار الحديث ورد فيه ( ويجوز أخذها من كل موضع ) أى بلا كراهة إلا من عند الجحرة أى فانه مكروه لان جراتها الموجودة علامة انها المرودة فان المقبولة منها ترفع لانتقال ميراثي صاحبها إلا أنه أوفى ذلك جاز وكره وقال مالك لا يجوز وفي الهداية يأخذ الحصى من أى موضع شاء ( إلا من عند الجحرة ) فان ذلك يكره قال ابن الهيثم فأفادته لاصحة في ذلك يوجب خلافها الامانة ( والمسجد ) أى مسجد الخليف وغيره فان حصى المسجد صار محرما بقره أخرجه خصوصا بقصد ابتداله ( ومكان نجس فان فعل ) أى كلامهما ( جاز وكره ) قال في الفتح وماهى الا كراهة تنزيه ( ويكره ان يأخذ حجرا كبير افيد كسره صغارا ولو أخذها ) أى السبعة وغيرها ( من غير من دقة جاز بلا كراهة ولو رمى كبارا أو نجسا جاز مع الكراهة وتندب خصلها ) أى يسهب ان يفصل الحصاة مطلقا والله أعلم

باب مناسك منى

اعلم ان منى شعب طوله ميلان وعرضه يسير والجبال المحيطة بها ما قبل منها غاية فهو من منى وايسر العقبة منها ( فاذا أتى منى يوم النحر ) أى بعد الوقوف ( تجاوز عن الجحرة الاولى ) وهى التى تلى مسجد الخليف ( والثانية الى جحرة الالهة وهى التى تلى مكة ) أى جانبها ( من غير ان يشتغل بشئ آخر قبل رميها بعد دخول وقتها ) وهو أول التجرجوزا وبعد طلوع الشمس استحب سبها وبعد الزوال جوازا وفي الليل كراهة ( ويقف ) أى حيث يرى موقع الحصاة ( في بطن الوادى ) أى من أسفلها لاصلا ( ويجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويستقبل الجحرة ثم يرميها بسبع حصيات ) أى متفرقات واحدة بعد واحدة ( يكبر مع كل حصاة ويدعو ) فيقول بسم الله الله أكبر غما للشيطان ورضا للرحمن اللهم اجعله حجاما ورعا وسعيه مشكورا وذنبه مغفورا ويقطع التلبية بأولها ) أى بأول الحصيات ( وكيفية الرمي ) أى المستحبة والا فاختيار مشايخ بخارى أنه كيفما رعى جاز على ما في المرفياني ( قيل ) وهو الذى ذكره صاحب الهداية وقال شارح المجمع هو الاولى ( أن يضع الحصاة على ظهر ابهامه اليمنى ويستعين عليها ) أى على رميها ( بالمسحاة ) أى بامساكها ( وقبل ) وهو الذى صرح به في النهاية والفتح وغيره ( يأخذ بطرفي ابهامه وسببته ) الاولى مستحبة ( وهو الاصح ) لانه لا يسر والمعتاد عند الأكثر ( وهذا ) أى كله ( بيان الاولوية وأما الجواز فلا يتقيد بهيئة ) أى كيفية دون اخرى ( بل يجوز كيفما كان إلا أنه لا يجوز وضع الحصاة ويجوز طرحها لكنه خلاف السنة والافضل رمى جحرة العقبة راكبا وغيرها ) أى ورمى غيرها ( ماشيا ولو رمى من فوق العقبة جاز ) أى اجزاء ( وكره ) لانه خلاف السنة الا من عذر ( ويستحب ان يكون بينه ) أى بين الراعى ( وبين الجحرة ) أى موضع وقوع الحصى ( خمسة أذرع فأكثر ) لان مادونها وضع وهو غير جائز أو طرح وهو خلاف السنة وفي الفتح وما قدر به بخمسة أذرع في رواية الحسن فذلك تقدير اقل ما يكون بينه وبين المكان في المسنون ( ويسن ان يكبر مع كل حصاة ) كما سبق ( وأوصى أو هلك أو أتى به كره ) كالتحديق والتجديد وسائر أذكاره سبحانه ( مكان التكبير جاز ولو ترك الذكر ) أى رأى أو رمى بالغفلة من

( اللهم ) انى استغفرك لكل ذنب مدحته بلساني أو أضمرته بجناسي أو هشت البه نفسي أو أثبتته بلساني أو أثبتته بفعالي أو كتبت به يدي أو ارتكبه أو أركبت فيه عبادك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى يا خير الغافرين ( اللهم ) انى استغفرك لكل ذنب خلوت به في ليلى ونهارى وارخيت فيه على الاستار حيث لا يرانى فيه إلا أنت يا حبار فانابت نفسي فيه وتعميرت بسين تركى له بخوفك واتهماكى به بحسن الظن فيك فسولت لى

المولى والاشتهال بأموال الدنيا (فقد أساء) أى تركه سنة المصطفى (ويستحب الرمي باليمين) أى  
 وحدها (ويرفع يده حتى يرى بياض إبطه) كما صرح به في النخبة (وإذا فرغ من الرمي لا يقف  
 للدعاء عنده هذه الجملة في الأيام كلها بل ينصرف داهيا) ولعل وجه عدم الوقوف للدعاء هنا على  
 طبق سائر الجمرات تضييق المكان ومن أجله الزمان (ولا يرمى يومئذ غيرها) أى سوى جرة  
 العقبة من الجمرات وسيا فى بيان أحكام الرمي وشرا ئطه وأجباته في فصل على حدة  
 فصل في قطع التلبية بقطع التلبية مع أول حصاة يرميها من جرة العقبة في الحج الصحيح  
 والفاصد سواء كان مفردا (أى بالحج) أو متمعا أو قارنا) وهذا هو الصحيح من الرواية على  
 ما ذكره قاضيهان والطرابلسي (وقيل لا يقطع التلبية إلا بعد الزوال) كافي المحيط وأعله يحول  
 على من لم يرم قبله فإن السنة في حقه أن يرمى قبل الزوال فلهذا أن يلبى قبل رميه بخلاف ما بعد  
 الزوال فإنه يخرج وقت السنة للرمي فيقطع التلبية ولا فيلزم أنه لم يرم مطلقا جازله التلبية إلى  
 آخر عمره وهو بعيد بعد ثمر رأيت أنه مبنى على رواية أبي يوسف كما سمعته صريحا وأما نقله  
 شارح المجمع من المحيط أن القارن يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني لأنه يتحمل بعده فيتمين  
 حمله على أن المراد به القارن الذي فإنه الحج في الطواف الثاني قال محمد فائت الحج إذا تحلل بالجمرة  
 يقطع التلبية حيث يأخذ في الطواف وان كان قارنا فإنه الحج يقطع التلبية حيث يأخذ  
 في الطواف الثاني (ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق والذبح قطعها) أى قطع  
 التلبية وما بعد الحلق قبل الرمي فبالاقتناع وأما بعد طواف الزيارة قبل الرمي والحلق فلي قول  
 أبي حنيفة ومحمد وروى عن أبي يوسف أنه يلبى ما لم يحلق أو لم تزل الشمس من يوم النحر فلهذا يؤيد  
 ما قررناه سابقا (وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى إلا أن تغيب الشمس يوم  
 النحر فحينئذ يقطعها) وهذا مروى عن أبي حنيفة وكأنه رضى الله عنه رأى جانب الجواز في  
 الجملة وان كان فاته وقت السنة وعن محمد ثلاث روايات فظاهر رواية كأي حنيفة ورواية ابن  
 سماعة فيمن لم يرم قطع التلبية إذا غربت الشمس من يوم النحر وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة  
 ورواية هشام إذا مضت أيام النحر ذكره في البدائع وغيره كذا في الكبير ولا يظهر فرق بين  
 الروايتين المذكورتين عن أبي حنيفة وأيضاً نقييد الحكم بمضى أيام النحر دون التشريق غير  
 واضح إذ وجه التأخير هو بقاء وقت القضاء اللهم إلا أن يقال مضى أيام النحر أول جـ واز النحر  
 فلا معنى لجواز التلبية بعده (ولو ذبح قبل الرمي فإن كان قارنا أو متمعا قطع) أى التلبية (وان  
 كان مفردا لا) وهو قول أبي حنيفة ورواية عن محمد وروى عن ابن سماعة عن محمد أنه لا يقطع  
 فصل في الذبح فاذا فرغ من رمي جرة العقبة يوم النحر انصرف إلى رحله (أى منزله) ولا  
 يشغل بشئ آخر (أى من البيع والشراء ونحوهما مما لا ضرورة له فيه) ثم إن كان مفردا (أى  
 بالحج) يستحب له الذبح (أى قربانا) فذبح ويحلق (ولو حلق فذبح لأشئ عليه) وان كان قارنا  
 أو متمعا يجب عليه الذبح (أى أن قدر على قيمته أو على ذبحته) (والأفاضل يوم) أى فصيام عشرة  
 أيام على ما سبق فلو لم يصم الثلاثة أو صام عند عجزه ثم قدر على الذبح تعين عليه الذبح (وتقديم  
 الذبح على الحلق واجب عليهما) أى حينئذ (ومستحب للمفرد) أى مطلقا (والأفضل أن يذبح  
 نفسه إن كان يحسن ذلك) ولا يستحب له الحضور عند الذبح وبدءه وقبل الذبح أو بعده

(فيقول)

نفسى الأقدام عليه وأما  
 ما روى محمد بن يونس في ذلك فصل  
 يارب وسلم وبارك صلى  
 سيدنا محمد وآل سيدنا  
 محمد وأغفر له يا خير  
 الله يا فسر بن (الله) ائى  
 أسفرك لكل ذنب أسفرك  
 فأسفركه واستغفر له  
 فأسفركه ورطى فيه جهلى  
 به فصل يارب وسلم وبارك  
 صلى سيدنا محمد وآل سيدنا  
 سيدنا محمد وأغفر له يا خير  
 الله يا فسر بن (الله) ائى  
 أسفرك لكل ذنب أسفرك  
 به أسفرك من خلقك أو  
 أسأت به إلى أحد من بريتك  
 أو زنته لى نفسى

يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض الى قوله وانامن المسلمون اللهم تقبل مني هذا النسك وهذه الاضحية واجعلها قربانا لوجهك وعظم اجرى عليها (ويكره الدعاء بين التسمية والذبح ولا يحتاج الى النية عند الذبح ويكفيه النية السابقة وكذا كان الهندي اعظم) اي هبئة او اكثر قيمة (واسمى فهو افضل ويستحب كون الشاة بيضاء وقيل قوائمها ورأسها اسود وسائرهابيض) وقامه يعرف في باب الاضحية (ويستحب ان يكون مذبحة او منحرا مستقبلا للقبلة) وان يكون شفرته حادة فاية الحدة ويحفر حفرة في الارض ادمها ويشد ثلاث قوائمها يديه او احدها رجلا يده اليمنى ويغطي عينه التي ينظر بها الى الذابح ثم يأخذ الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحة او منحره ويمسك الشفرة يسريما ويسمى الله تعالى حالة وضع الشفرة والامر ان يقول بسم الله والله اكبر وعن شمس الاندلس يكره مع الواو ويقطع العروق الاربعه او الاكثر منها فاذا قطع حل قوائمه ثم يقوم ويدعو بالقول له واكافه المسلمين فصل في الخلق والتقصير قدم الخلق لانه افضل وفي ميراث العمل أثقل ولتقديمه في قوله تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم الخلقين قالوا والمقصرين فأجادوا وأحدوا حتى قال في الثالثة أو الرابعة والمقصرين لاسيما واللفظ له ايماء الى التقصير من جهة تعلقهم بالشعر الذي هو زينة عند العرب بالوصف الكثير وهذا في حق الرجل أما المرأة فليس لها الا التقصير لاسيما سبق من ان خلق رأسها مثله كخلق الرجل للحية (فاذا فرغ من الذبح خلق رأسه ويستقبل القبلة للخلق ويبدأ بالجانب الايمن من رأس المخلوق هو المختار) كما في منسك ابن العجمي والجرو قال في النخبة وهو الصحيح وقد روى رجوع الامام عن نقل عنه الاصحاب لانه قال أخطأت في الحج في موضع كذا وكذا فذكر منه البداءة بين الخصال التي فصيح تصحيح قوله الاخير وان دفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ ان المنة هي في البداءة بين الخلق فيبدأ بشقه الايسر من المخلوق ولو وقف الخالق من وراء المخلوق حال كونهما مستقبلين لاجتماع الابتداء بين الخالق والمخلوق وارتفع الخلاف ويبقى الحال على الوجه الاكمل ثم اذا تم سذر هذا الجمع فلا بد من التزجج وهل هذا هو بسبب الامام مع اطلاعه على ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام حيث نظر الى ان التيامن هل هو معتبر بالنسبة الى الفاسل أو المفعول والمتبادر هو الاول فتأمل قال في النسخ بعد ما ذكر حديث خلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا بقيد ان السنة في الخلق البداءة بين المخلوق رأسه وهو خلاف ما ذكر في المذهب وهو انصواب وقال السرر حى وعند الشافعي يبدأ بين المخلوق وذو كذا كذلك بعض اصحابنا ولم يعمد الى أحد والسنة اولى وقد صح بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشقه رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس لاحد بعده كلام وقد كان يحب التيامن في شأنه كله وقد اخذ الامام بقول الجاهل ولم ينكره واو كان مذهبه خلافه ساو افقه قلت له لما كان مترددا في القضية وفي القول بالارحبة ورأى فعل الجاهل على وجه النظام الموروث من زمنه عليه الصلاة والسلام ان تقادله في ذلك المنة وامترف عنه بخطأه فيما وقع له من خلافه في المرام والله سبحانه اعلم ثم اذا اراد الخلق يستحب ان يفيض الماء على ناصيته (ويدعو) اي عند الخلق فيقول الحمد لله على ما هدانا وانعم

او اشترت به الى غيرى او  
دلالت عليه سواى  
واصررت عليه بهدى او  
أقت عليه بجهلى فصل  
يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفر له لى ياخير  
الغافرين (اللهم) انى  
استغفرك لكل ذنب خنت  
به امانتى او حسنت لى نفسى  
فعله او أخطأت به على  
بدنى او قدمت فيه عليك  
شهوى او كثرت فيه لذتى  
او مهيت فيه لغيرى او  
استغويت اليه من تابى  
او كبرت فيه من مانى  
او قهرت عليه من قابى  
او غلبت عليه بكيدى او  
استغنى لى



عائنا رضى عنا الله تعالى اللهم هذه ناصيتي يدك فاجعل لي بكل شعرة نور يوم القسامة واج عني  
بهاسية وارفع لي بها درجة في الجنة العالية اللهم بارك لي في نفسي وتقبل مني اللهم اغفر لي  
والعالمين والمقصيرين يا واسع المغفرة آمين (ويكبر عند الخلق وبعد) ولعل وجه التكبير كونه  
في أيام التشريق (وبدعوه له والديه ولشائعه) لأنهم في معناه معلوم التربية وربما يكونون  
أولى منه بالخصوص تربيتهم في الأمور الدينية (ويدفن ما خلق أو قصر وهو مستحب) لأنه بعض  
أجزائه فيقاس على كله حال موته (ولا يأخذ من شعر لحية ولا من شاربه ولا ظفره قبل الخلق)  
وكذا بعده لما أطلق الطرابي حيث قال وإن فعل لم يضره قال الكرماني وعندنا لا يستحب  
وإن فعل لم يضره وقال الزيلعي ويستحب له إذا خلق رأسه أن يقص ظفره وشواربه ولا يأخذ  
من لحية شيئا لأنه مثله ونو فعله لا يجب عليه شيء انتهى وفيه أنه ورد في السنة إصلاح اللحية  
بما يزيد على القبضة فلا يكون أخذها مثله بل حلقها مثله كما سيأتي فم الظاهر أنه لا يستحب شيء  
من ذلك سوى الخلق أو التقصير في هذا المقام اقتداء به صلى الله عليه وسلم وإن كان الخلق متضمنا  
للأذن بقضاء النفث بعد فراغ الأحرام في البدائع وليس على الحاج إذا خلق أن يأخذ من  
لحيته لله تعالى فإن هذا ليس بشيء لأن الواجب حلق الرأس بالنص ولأن خلق اللحية من باب  
المثله ولأن ذلك تشبيه بالنصاري وفي الفتح ولا يأخذ من شعر غير رأسه ولا من ظفره فإن فعل  
لم يضره لأنه أو أن النخل وهذا كله مما يحصل بالنخل لأنه قضاء النفث كذا أهله في المبسوط  
فقله (ويستحب بعده أخذ الشارب وقص الظفر) ليس على إطلاقه (ولو قص أظفاره أو شاربه  
أو لحيته أو طيب قبل الخلق فعليه وجوب بغنيته) فيه أنه إذا كان شيء مما ذكر قبل الخلق  
ليكنه في أو أنه لا يوجب شيئا كما نقله ابن الهمام عن المبسوط مع اللكنه مناقض بما نقله عنه  
المصنف في الكبير حيث قال وصار المبسوط ليس على الحاج إذا قصر أن يأخذ شيئا من لحيته  
أو شاربه أو أظفاره أو يتنور فإن فعل لم يضره ثم علمه بما مر ثم ذكر في آخر الباب وأذا لم يبق على  
الحرم غير التقصير فبدأ بقص أظفاره فعليه كفارة وذلك لأن أحرامه باق ما لم يخلق أو يقصر فعليه  
يكون جنابة على الأحرام ويؤيده ما في خزائن الأكل إذا لم يبق على الحرم إلا التقصير فبدأ بقص  
الأظفار أو قص الشارب أو أخذ اللحية لزمه كفارة لذلك وفي الكافي وليس للحرم أن يقل أظفاره  
قبل الخلق أو التقصير لبقائه في الأحرام وفي المحيط أوجب له النخل فغسل رأسه بالخطمي وقلم  
أظفاره قبل الخلق فعليه دم لأن الأحرام باق في حقه لأنه لا يخل بالخلق ليكن ذكر الطحاوي  
أنه لا دم عليه عند أبي يوسف ومحمد لأنه أوجب له النخل فيقع به النخل انتهى فدل على أن المسئلة  
خلافية بين الأئمة الثلاثة ويؤيده ما في الفتح ولو غسل رأسه بالخطمي بعد الرمي قبل الخلق يلزمه  
دم على قول أبي حنيفة على الأصح لأن أحرامه باق لا يزول إلا بالخلق انتهى والحاصل أن قول  
أبي حنيفة هذا هو الأصح بل قال الجصاص لا يعرف فيه خلافا والصحيح أنه يلزمه الدم لأن  
الخلق أو التقصير واجب فلا يقع النخل إلا بأحد هما ولم يوجد فكان أحرامه باقيا فإذا غسل  
رأسه بالخطمي فمما زال النفث في حال قيام الأحرام فيلزمه الدم انتهى ومما يؤيده أن هذا  
الاختلاف في الحاج لأن المعتز لا يخل له قبل الخلق شيء مما مر اتفاقا على ما ذكره المصنف مسندا  
إلى ما في الآثار عن الطحاوي والله اعلم (والسنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه وإن اقتصر

إليه مبلى فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
لي يا خير الغافرين (اللهم)  
إني استغفرك لكل ذنب  
استغفرت عليه بحيله تدني  
من غضبك أو استظهرت  
بذيله على أهل طاعتك  
أو أسلمت به أحدا من خلقك  
إلى معصيتك أو رمته  
ورأيت به عبادك أو أبست  
عليه بفعالي كأي بحيلتي  
أريدك والمراد به معصيتك  
والهوى منصرف عن  
طاعتك فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد  
واغفر لي يا خير الغافرين

على الرابع جازع الكراهة) أي لتركه السنة والاكتفاء بمجرد الواجب (وهو) أي الرابع (أقل الواجب في الحلق) وكذا في التقصير وفيه إيماء إلى أنه إذا حلق كله أو قصره يكون من كمال الواجب ويندرج الواجب في ضمن السنة كاندراج الفرض في ضمن الواجب إذا قرأ الفاتحة في الصلاة وهذا عندنا وعند مالك قيل وأجد أيضا لا يخرج من الاحرام إلا بجل الحلق أو تقصيره واختاره ابن الهمام وهو الظاهر من حيث الأدلة الظاهرة في هذا المقام ومفارقة القياس بينه وبين المسح في الرام (وأما التقصير فأقله قدر أغلثة) وهو بتقليم الميم والمهزة تسمي انفسات فيها الظفر (من شهر ربيع الرأس والحلق مسنون للرجال) أي أفضل (ومكروه للنساء والتقصير مباح لهم) والظاهر أنه مستحب لهم لتقريره صلى الله عليه وسلم فعل بعض الصحابة له ودعائه لهم (ومسنون) أي مؤكدة (بل واجب لهن) لكن كراهة الحلق كراهة تحريم في حقهن الضرورة (ومن لا شعر له على رأسه يجرى الموسى) وهو آلة الحلق (على رأسه وجوبا هو المختار وقيل استحبنا) وقيل استئنا وهو الاظهر (واو أزال الشعر بالنورة أو الحلق أو التفت يده أو أسنانه يعني في التقصير) بفعله أو بفعل غيره أجزأ عن الحلق (فبد إيماء إلى أن الحلق أفضل فقوله أو الحلق مستدرك مستغنى عنه وصوابه بالحرق بالراء كما في الكبير) (ولو عذر الحلق لعارض) أي لعلة في رأسه توجب حلقه كصداع ونحوه أو قد آتت الحلق أو الحلق (تعين التقصير أو التقصير) أي عذر أن يكون الشعر قصيرا (تعين الحلق وإن عذر استحبابه لعلة في رأسه) بأن يكون شعره قصيرا أو برأسه قروح يضمره الحلق (سقطا عنه وحل بالشيء) أي بلا وجوب دم عليه لأنه ترك الواجب بعذر كما صرح به في البحر الزاخر (والاحسن أن يؤخر) هذا الشخص (الاحلال إلى آخر أيام النحر) أي أن كان برجوز وال العذر (وإن لم يؤخره فلا شيء عليه) لحلول وقته ونهقه عذره وتوهم زواله (واوخرج إلى البادية فلم يجد آلة أو من يحمله لا يجزئه إلا الحلق أو التقصير) إذ ليس خروجه هذا بعذر (وإذا حلق) أي المحرم (رأسه) أي رأس نفسه (أو رأس غيره) أي ولو كان محرما (عند جواز التحلل) أي الخروج من الاحرام بأداء أفصال النسك (لم يلزمه شيء) الأولى لم يلزمه شيء وهذا حكم بم كل محرم في كل وقت فلا مفهوم لتقييد المصنف في الكبير بقوله عند جواز الحلق يوم النحر

فوفصل في زمان الحلق ومكانه وشرائط جوازه (يختص حلق الحاج بالزمان والمكان) أي عند أبي حنيفة ولا يختص بواحد منهما عند أبي يوسف على ما في الهداية وشرح الجامع وغيرهما وذكر الكرماني والسروجي عن أبي يوسف أن الحلق يختص بالزمان لا بالمكان وعند محمد يتوقت بالمكان وعند زفر يمين بالزمان لا بالمكان (وحلق المعتمر بالمكان) أي يختص عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف وزفر وأما الزمان في حلق المعتمر فلا يتوقت بالاجماع (فالزمان) أي في حلق الحج (أيام النحر الثلاثة) أي ولياليها (والمكان الحرم) أي للحج والعمرة (والنخبة) أي في النوبة (للتضمن) أي بالدم (لأنه لا يخلل فلو حلق أو قصر في غير ما توقت به لزمه الدم ولكن يحصل به التحلل في أي مكان وزمان أتى به بعد دخول وقته) أي أو أن تحلاه (وأول وقت صحة الحلق في الحج طلوع فجر يوم النحر ووقت جوازه بلا جبر) أي بلا كفارة (بعد رمي جرة العقبة) لأنه قبله موجب للدم عند أبي حنيفة (وأخر وقت الوجوب غروب الشمس من آخر أيام النحر

(الاهم) إلى استغفرك لئلا  
ذنب كتبتة على بسبب  
عجب كان مني بنفسى أوريا  
أو سمعت أو جقد أو شكناء  
أو خيانة أو خيلاء أو فرح  
أو صرخ أو عند أو حسد  
أو أشرا أو بطر أو حجة أو  
مصيبة أو رضاء أو رجاء  
أو شح أو شهوة أو ظلم أو  
خيلة أو سرقة أو كذب أو  
خيانة أو لهو أو لغو أو نيمة  
أو لعب أو نوع من الأنواع  
مما يكره بسبب مثله الذنوب  
ويكون في اتباعه العطب  
والحوب فصل بآداب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفر له  
يا خير السافرين

ولا آخره في حق النحال ( أي خروجه من احرامه ) واول وقت صحته في العمرة بهذا كشرط وافيها  
 واول وقت حله بعد السعي لها ( كذا في بعض النسخ وزيد في بعضها ) فشرط وقوع الحلق معتبرا  
 فعله بعد طلوع فجر النحر في الحج واثبات اكثر الطواف في العمرة ) انتهى وهو مستدرك مستغنى  
 عنه ( وذبح الهدى في الحرم في المحصر ) اي مطلقا وهو مرفوع عطف على قوله فعله في النسخة  
 الزائدة وكان حقه ان يقول وبعد ذبح الهدى في الحرم في حق المحصر لهما ولا حدهما اذ وجوده  
 قبل ذلك كعدمه في حق النحال والله اعلم

فصل في حكم الحلق حكمه النحال اي حصول النحال به وهو صيرورته حلالا ( فيباح به  
 جميع ما حظر ) بصيغة المفعول اي منع ( بالاحرام من الطيب ) وفيه خلاف ثالث على ما ذكره  
 الزيلعي لانه من دواعي الجماع كما يحرم سائر الدواعي من القبلة واللمس وذكر ابن فرشته في شرح  
 المجمع مزيلا الى الخاتمة الصحيح ان الطيب لا يحل له لانه من دواعي الجماع انتهى والذي صرح به  
 غير واحد اباحة جميع المحظورات من الطيب ( والصيد ولبس الخيط وغير ذلك الا الجماع  
 ودواعيه ) كالنقيل واللمس على ما ذكره الكرماني لكن في منسك الفارسي والطار بلسي ولا  
 يحل الجماع فيمادون الفرج بخلاف اللمس والقبلة انتهى واصل مرادهما ان اللمس والقبلة  
 مكروهان بخلاف الجماع فيمادون الفرج فانه حبيث حرام فلا تنافي ( فانه ) اي الجماع ( وتوابعه  
 يتوقف حله على الطواف ) اي طواف الافاضة ( ولكن انه وجد ) اي الطواف ( بعد الحلق  
 وان طاف قبل الحلق لم يحل له النساء كغيرها ) في النسخة ذكر الفارسي ان المذهب عندنا ان الرمي  
 ليس بمحلل وان بعد الرمي قبل الحلق لا يحل له شيء من المحظورات وفي الجوهر شرح القدوري  
 واطواف الزيادة قبل الحلق لم يحل له الطيب والنساء وصار بمنزلة من لم يطف كذا في الكرخي وهذا  
 يفيد ان الطيب حكمه حكم الجماع بلحق به نكاحا واثباتا والحاصل انه لا يحصل التحلل عندنا الا بالحلق  
 او ما يقوم مقامه وان الرمي ليس بمحلل حتى اورمى لا ينحل في حق اللبس ونحوه ما لم يحلق او بقصر  
 كما صرح به الكرماني وغيره لانه محلل في حق الحلق ولكن اوحلق قبل الرمي حل بالاتفاق  
 وكذا الذبح ايسر بمحلل الا في حق المحصر على ما تقدم والله اعلم

#### باب طواف الزيارة

( اذا فرغ من الرمي والذبح والحلق ) أي مرتبا او غير مرتب ( يوم النحر ) اي اول ايامه ( فالأفضل  
 ان يطوف للفرض في يومه ذلك ) وهذا باتفاق العلماء ( والافني الثاني او ) في ( الثالث ) وكذا  
 الحكم في ايامها ( ثم لأفضلية ) اي بخروج وقت الفضيلة ( بل الكراهة ) اما عند الامام فبكرهه  
 تحريرية موجبة للدم واما عندهما فتترضية وهذا اذا كان بلا عذر ( فاذا دخل المسجد ) أي  
 المسجد الحرام من باب السلام كما سبق عليه الكلام ( بدأ بالطواف ) اي لا بالصلاة الا فيما استثنى  
 ( فبطوف سبعة اشواط بالرمل فيه وسعي ) اي وبالسعي ( بعده ) اي بعد الطواف ( ان قدمهما  
 اي الرمل والسعي لانهما لم يشترط الامرة ( والا ) أي وان لم يقدمهما ( رمل فيه وسعي بعده وان  
 قدم السعي لا الرمل سقط الرمل واما الاضطباع فساقطه مطلقا في هذا الطواف ) اي سواء سعى  
 قبله او بعده لابساً كان او غير لابس وفي الاخير نظر ظاهر ووجهه تقدم ( ثم بعد الطواف صلى  
 ركعتيه عند المقام وهو الأفضل او غيره ) اي من مواضع المسجد الحرام ( ثم خرج للسعي ) اي

( اللهم ) اني استغفرك لكل  
 ذنب رهبت فيه سواك  
 وحديث فيه أوليساك  
 وواليت فيه أهداك  
 وخذلت فيه أحسابك  
 وتعرضت لشي من غضبك  
 فصل يارب وسلم وبارك  
 على سيدنا محمد وعلى  
 آل سيدنا محمد واغفره لي  
 يا خير الغافرين ( اللهم ) اني  
 استغفرك لكل ذنب سبق  
 في علمك اني فاعله بقدرتك  
 التي قدرت بها على وعلى  
 كل شيء فصل يارب وسلم  
 وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
 لي يا خير الغافرين ( اللهم )  
 اني استغفرك لكل ذنب

بعد استلام الحجر ( أن لم يقدمه نيسجي كما وسقوط السحى والرمل مقيد بما إذا أتى به ) أى بالرمل  
( فى طواف كامل ) أى وسحى بعده ( والأقل طواف للقنوم جنباً أو محدثاً ورمل فيه وسحى بعده  
فعله احادتهما فى الحدث ندبا وفى الجنابة اعادة السحى حتماً والرمل ) أى واحادته ( سنة )  
والحاصل أن الرمل سنة تامة للطواف وجوبا وندبا ( وإذا طاف ) أى طواف الزيارة ( حل له  
النساء ايضا ) والحاصل أنه إذا فرغ من الطواف حل له كل شئ حرم عليه من النساء وغيرها  
لكن بالخلق السابق لا بالطواف ولأن الخلق هو المحلل دون الطواف غير أنه أخر عمله الى ما بعد  
الطواف فى بعض الاشياء فإذا طاف عمل عمله ونجسه أن فى الحج احلالين احلالا بالخلق وبحل به  
كل شئ الا النساء واحلالا بطواف الزيارة وبحل به النساء أيضا لكن الثانى بسبب الاول  
بدليل أنه لو لم يخلق حتى طاف لم يحل له شئ حتى يخلق وأما السحى عندنا من الواجبات فلا يتوقف  
الاحلال عليه خلافاً للشافعى فإنه ركن عنده ( وهذا الطواف هو المفروض فى الحج ولا يتم الحج  
الا به ) أى لكونه ركناً بالاجماع ( والقرض منه اربعة اشواط وما زاد فهو واجب )

فصل اول وقت طواف الزيارة طلوع الفجر الثانى من يوم النحر فلا يصح قبله ( خلافاً للشافعى  
حيث يجوز به بعد نصف الليل منه ) ولا أخر له فى حق الحكمة فلو أتى به ولو بعد سنين صح ولكن  
يجب فعله فى أيام النحر ( أى اوليائها عند الامام ويسن اجاها فيكره تأخيرها عنها بالاتفاق  
تحريراً أو تزويها ) فلو أخره عنها ( أى بغير عذر ) ولو الى آخر أيام التشريق لم يدم ( أى على  
الصحيح لما قاله فى الغاية وايضاح الطريق هو الصحيح وفى بعض الخواشى وبه يفتى وهو المذكور  
فى المسوط وقاضيهان والكافى والبدائع وغيرها خلافاً لما ذكره القدورى فى شرح مختصر  
الكرخى أن أخره الى آخر أيام التشريق وتبعه الكرماتى وصاحب المنافع والمستصطفى

فصل فى شرائط صحة الطواف أى طواف الزيارة وإن كان بعضها لمطلق الطواف  
( الاسلام ) وكذا العقل والتمييز ( وتقديم الاحرام ) أى بالحج ( والوقوف ) أى تقديمه وهو من  
عاقبه اذ لا يصح الوقوف بدون الاحرام ( والنية ) أى أصلها لا تعيينها ( وتيان أكثره ) وفيه  
أنه ركن لا شرط ( والزمان ) أى أداؤه بعد دخول وقته ( وهو يوم النحر ) أى أيامه وجوبا ( وما  
بعده ) أى جواز اوله الى آخر عمره ( والمكان ) وهو حول البيت داخل المسجد أى ولو على السطح  
لا خارجة ولو لم يكن حجاب جدار ( وكونه بنفسه ) أى وكونه بالطواف بنفسه الناسك بالانسيابة  
عنه وهو ركن الطواف ( واو سحوا ) أى بغيره ( فلا يجوز النيابة الا للمعفى عليه قبل  
الاحرام ) أى على الصحيح سواء طاف منه واحد بأمره أو بغيره فإنه يقع عنه وقبل بل بشرط  
حضوره فى طاف به والصبي غير المميز ( وأما العقل والبلوغ والحرية فليس ) أى كل واحد منها  
( بشرط ) وفيه أن النية من الشروط وهى لا تتصور من المجنون وغير المميز فهما فى حكم المعفى  
عليه وقد قال فى الكبير وأما شرائط وجوبه فأحرام الحج والاسلام والعقل والبلوغ وأما الحرية  
فليست بشرط الوجوب فيجب على العبد ولا يجب على الصبي والمجنون والسكران ( وواجباته  
المشي للقادر والقيام وتمام السبعة والطهارة عن الحدث ) أى مطلقاً ( وسترا العورة وفعله فى  
أيام النحر ) وقد سبق الكل ( وأما الترتيب بينه ) أى بين طواف الزيارة ( وبين الرمي والخلق ) أى  
كونه بعدهما ( فمسنه وليس بواجب ) تأكيده لما قبله وكذا الترتيب بينه وبين الخلق حتى لو طاف

تبت اليك منه ثم هدت فيه  
ونقصت فيه العهد فيما بيني  
وبينك جرأة منى عليك  
لمعرفتي بمفوك فصل يارب  
وسلم وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واخفهم  
لى يا خير الغافرين ( اللهم )  
انى استغفرك لكل ذنب  
اذناني من ذنبيك وأنا انى  
من ثوابك أو جيب عسى  
رحمتك أو كدر على نعمتك  
فصل يارب وسلم وبارك  
على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واخفهم لى يا خير  
الغافرين ( اللهم ) انى  
استغفرك لكل ذنب حملت  
به عقد أشد دونه

قبل الرمي والحلق لا شيء عليه إلا أنه قد خالف السنة فيكره على ما صرح به غير واحد إلا أن أبا  
 النجاء ذكر في منية الناسك وجوب الترتيب بين ذلك (ولا مفسد لا طواف) وإنما بطله الردة (ولا  
 فوات قبل الممات ولا يجوز منه البدل) أي الجزاء (الأذامات بعد الوقوف بعرفة) متعلق  
 بالوقوف (وأوصى بإتمام الحج بحجب البدنة لطواف الزيارة وجازجه) أي صحح وكل لكن في  
 الطرابلسي من محمد فبين مات بعد وقوفه بعرفة وأوصى بإتمام الحج يذبح عنه بدنة للمزدلفة  
 والرمي والزيارة والصدر ورازجه فهذا دليل على أنه إذا مات بعرفة بعد تحقق الوقوف يجزى  
 بقية أعماله البدنة فلا ينافي ما في المبسوط أنه يجب البدنة لطواف الزيارة إذا فعل بقية الأعمال  
 إلا الطواف ويؤيده ما في فتاوى قاضيان والسراجية أن الحاج من الميت إذا مات بعد الوقوف  
 بعرفة جاز من الميت لأنه أدى ركن الحج أي ركنه الأعظم الذي لا يقوت إلا بقوته لقوله صلى الله  
 عليه وسلم الحج عرفة وهو لا ينافي ما سبق من وجوب البدنة فإنه يجب من مال الميت حينئذ  
 فصل فإذا فرغ من الطواف (أي طواف الزيارة) رجس إلى منى فيصلي الظهر بها (أي يني  
 أو بكعة على خلاف فيها ذكره ابن الهمام والثاني أظهر أنه لا وعلا أما النقل فلم يورد من كتب  
 السنة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بكعة وأما نقل فلا أنه عليه الصلاة والسلام لا شك أنه  
 أسفر جدا بالمسح الحرام ثم أتى منى في الضحوة فحصر بيده الشريفة ثلاثين بدنة وعلى  
 رضى الله عنه أكل المائة ثم قطع من كل واحدة قطعة فطخت فأكل منها ثم حلق وأتى مكة  
 وطاف وسعى فلا بد من دخول وقت الظهر حينئذ والصلاة بكعة أفضل فلا وجه لعدم إله إلى منى  
 ثم لا يعارض حديث الجماعة حديث مسلم بانفراده أنه صلى الظهر بمنى قال ابن الهمام ولا شك  
 أن أحد الخبرين وهم وأما تعارضهما فلا بد من صلاة الظهر في أحد المكانين في مكة بالمسح الحرام  
 أولى أثبت مضاعفة الفرائض فيه ولو نجسنا الجمع جلتنا فله بمنى على الإعادة انتهى كلامه  
 لكن لا يخفى أن قوله وأما تعارضه أراد به أنه على تسليم أنهم اتفقا على أن قوله جلتنا فله بمنى  
 على الإعادة غير ظاهر لأن الإعادة مكروهة عندنا فالأولى أن يحمل على الجواز بأنه أمر أصحابه  
 المنتظرين له بأداء الظهر بمنى أو صلى معهم نافلة والحاصل أن هذا بالنسبة إلى ما صدر عنه صلى  
 الله عليه وسلم والأفأصحابه رضى الله عنهم بعضهم صلوا معه وبعضهم صلوا بمنى أما قبل الطواف  
 أو بعد فراغهم منه قبل دخول وقت الظهر فلا ينافي كلام أصحابنا بما يشير إلى أنه يصلي بمنى  
 كما صرح به في البحر الزاخر (ولا بدت بكعة ولا في الطريق) لأن البيتونة بمنى ليالها سنة عندنا  
 وواجبة عند الشافعي (ولوبات) أكثر ليالها في غير منى (كره) أي نزيها (ولا يلزمه شيء) أي  
 عندنا (والسنة أن يبيت بمنى ليالي أيام الرمي) أي أن تأخر والا في ليلتين (ثم إذا كان اليوم  
 الحادي عشر وهو ثاني أيام النحر خطب الإمام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها  
 كخطبة اليوم السابع) أي قبل يوم التروية (يعلم الناس أحكام الرمي) أي في بقية الأيام  
 (والنفر) أي الأول والثاني (وما بقي من) أمور (المناسك) من السعي وأحكام العمرة ونحو ذلك  
 من الحلت على الطامات والحذر من السيئات (وهذه الخطبة سنة) أي عندنا وعند الإمام مالك  
 (وتركها غفلة عظيمة) وكان الناس مدة مديدة تركوها لكن الله سبحانه أحيانا بعد أمانتها  
 فرحم الله من سعى فيها (ويجمع) بتشديد الميم أي يصلي الجمعة خلافا لمحمد (يعني) أي أيام الموسم

أو شدت به عقدا حلت به  
 بغير وعدته فلم يني شح في  
 نفسي حرمت به خيرا  
 استحقته أو حرمت به خيرا  
 نفسا تستحقه فحصل يارب  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد وأغفره  
 لي يا خير القافرين (اللهم)  
 اني استغفرك لأكمل ذنبي  
 ارتكبته بشمول صافيتك  
 أو كنت منه بفضل نعمتك  
 أو تقويت به على دفع  
 نعمتك عني أو مددت اليه  
 يدي بسابغ رزقك أو خير  
 أردت به وجهك الكريم  
 فبخاطئي فيه شح نفسي بما  
 ليس فيدر ضالك فصل يارب  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد



( إذا كان فيه أمير مكة ) أي وحده ( أو الجواز ) أي عومة الشامل لمكة كالشريف حفظه الله ووقفه لمسايزضاه ( أو الخليفة ) أي السلطان بنفسه ( وأما أمير الموسم ) أي كأمرأه محامل الحاج ( فليس له ذلك ) أي التجميع اتفاقا ( إلا إذا استعمل على مكة ) أي جعل حاملا وأمر عليها ( أوبكون ) أي الأمير ( من أهل مكة ) أي وإن لم يستعمل عليها كذا في الكبير وفيه بحث حيث لم يظهر الفرق بين كونه من أهل مكة أو من غيرهم والله سبحانه أعلم ثم في شرح النية للعلامة لا يصلي بها العيد اتفاقا للاشتغال فيه بأمر الحج انتهى وأراد بالاتفاق الإجماع إذا خلا في المسئلة بين علماء الأمة وينبغي أن لا يترك صلاة الجماعة لاسيما بسجدة الخليفة خصوصا من أكثر الصلاة فيه أمام المنارة القديمة المتصلة بالقبة فيصل في عمره فانه بنى في موضع حجر كانت هناك وكان مصلى النبي صلى الله عليه وسلم عند الحجر موضع محراب القبة وقبل أنه محل الانبياء ومصلى الاصفياء وقيل فيه قبر آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام

### باب رمى الجمار واحكامه

أعلم أن رمى الجمار واجب وأن تركه فعليه دم (أيام الرمي أربعة) أي اجالا منها أيام النحر الثلاثة ومنها أيام التشريق الثلاثة (أيام الأول نحر خاص ولا يجب فيه الرمي بحجرة العقبة واليومان بعده نحر وتشريق) ويجب فيهما رمى الجمار الثلاث (والرابع تشريق خاص) ويجب فيه رمى الجمار الثلاث أن لم ينفر قبل طلوع فجره وقوله (وفي هذه الثلاثة) أي من الأيام التي يقال لها التشريق (يجب رمى الجمار الثلاث) أي في الجملة

فصل في وقت رمى حجرة العقبة يوم النحر أول وقت جواز الرمي في اليوم الأول أي من أيام النحر (يدخل بطلوع الفجر الثاني من يوم النحر) أظهره زيادة إيمانه (فلا يجوز قبله وهذا وقت الجواز مع الاساءة) أي لترك السنة من غير ضرورة (آخر الوقت) أي وقت أدائه (طلوع الفجر الثاني من غده) وهو اليوم الثاني من الأيام (والوقت المسنون فيه) أي في اليوم الأول (بطلوع الشمس ويمتد إلى الزوال ووقت الجواز بلا كراهة من الزوال إلى الغروب وقيل مع الكراهة ووقت الكراهة مع الجواز من الغروب إلى طلوع النحر الثاني من غده ولو أخره إلى الليل كره) إلا في حق النساء وكذلك حكم الضعفاء (ولا يلزمه شيء) أي من السفارة لكن يلزمه الاساءة لترك السنة (وإن كان بعد لم يكره) أي تأخيرها (ولو أخره) أي رمى اليوم (إلى الفدلة من الدم والقضاء) أي في أيامه

فصل في وقت الرمي في اليومين أي المتوسطين (وقت رمى الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز) أي الرمي (قبله) أي قبل الزوال فيهما (في المشهور) أي عند الجمهور كصاحب الهداية وقاضيان والكافي والبدائع وغيرها (وقبل يجوز الرمي فيهما قبل الزوال) لما روى عن أبي حنيفة أن الأفضل أن يرمى فيهما بعد الزوال فإن رمى قبله جاز فحمل المروي من فعله صلى الله عليه وسلم على اختيار الأفضل كما ذكره صاحب المنق والكافي والبدائع وغيرها وهو خلاف ظاهر الرواية وفي المسئلة رواية أخرى هي بينهما جماعة ككنها مختصة باليوم الثاني من أيام التشريق لما في المرغيناني وأما اليوم الثاني من أيام التشريق فهو كالיום الأول من أيام التشريق لكن لو أراد أن ينفر في هذا اليوم له أن يرمى قبل الزوال وإن

واغفره لي يا خير الغافرين  
(اللهم) اني استغفرك لكل  
ذنبي دكاني اليه الرخص  
أو الحرص فرغبت فيه  
وحملت لنفسى ما هو محرم  
عندك فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفره لي  
يا خير الغافرين (اللهم) اني  
استغفرك لكل ذنبي خفي  
على خلقك ولم يعزب عنك  
فاستغفرك منه فأفعلنى ثم  
عدت فيه فسترته على فصل  
يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفره لي يا خير  
الغافرين

رمى بعده فهو افضل وانما لا يجوز قبل الزوال لمن لا يريد النفر كذا روى الحسن عن ابي حنيفة  
( والوقت المسنون في اليومين يتقدم من الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى طلوع الفجر  
وقت مكروه ) أى اتفاقا ( واذا طلع الفجر ) أى صبح الرابع ( فقد طأت وقت الاداء ) أى عند الامام  
خلافهما ( وبقي وقت القضاء ) أى اتفاقا ( الى آخر ايام التشريق فلو اخره ) أى الرمي ( عن  
وقته ) أى المعين له في كل يوم ( فعليه القضاء والجزاء ) وهو لزوم الدم ( ويقوت وقت القضاء  
بغروب الشمس من الرابع ) أى كما سبق

فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع من ايام الرمي وقته من الفجر الى الغروب **ع** أى وليس  
يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الايام والمراد وقت جوازه في الجملة ( الا ان ما قبل  
الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون ) وفي البدائع مستحب ولم يذكر الكراهة قبله وهذا عند  
الامام واما عند جماهير لا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتبارا بما قبله ( وبغروب الشمس من  
هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء ) أى اتفاقا ( بخلاف ما قبله ) أى قبل غروب الشمس منه  
( ولولم يرم يوم النحر ) أى اليوم الاول ( او الثاني او الثالث رماه في الليلة المقبلة ) أى الآتية  
اكمل من الايام الماضية ( ولا شيء عليه سوى الاساءة ) أى تركه السنة ( ان لم يكن بهذر ) أى  
ضرورة ( ولورمى ليلة الحادى عشر او غير هاهن غداها ) أى من ايامها المقبلة ( لم يصح لان الليالي  
في الحج ) أى في حقه ( في حكم الايام الماضية المستتيلة ) أى يجوز رمي اليوم الثاني من ايام  
النحر ليلة الثالث ولا يجوز فيها رمي اليوم الثالث كما ان الوقوف جائز في ليلة العاشر ولا يجوز فيها  
من افعال ذلك اليوم من الوقوف بزدلفة والرمي ونحوهما ( ولولم يرم في الليل ) أى من ليالى  
ايامه الماضية أداء ( رماه في النهار ) أى في نهار الايام الآتية على التأليف ( قضاء ) أى اتفاقا  
( وعليه الكفارة ) أى الدم عند الامام ولا شيء عليه عندهما ( ولو اخر رمي الايام كلها الى الرابع  
مثلا قضاها كلها فيه ) أى في الرابع اتفاقا ( وعليه الجزاء ) أى عنده ( وان لم يقص حتى غربت  
الشمس منه ) أى في اليوم الرابع ( فأت وقت القضاء ) أى وسقط الرمي لذهاب وقته وعليه دم  
واحد اتفاقا ( وليست هذه الليلة ) أى ليلة الرابع عشر ( تابعة لما قبلها ) ليقى وقت الرمي فيها  
بخلاف الليالي التي قبلها كما صرح به ابن الهمام

فصل في صفة الرمي في هذه الايام **ع** أى الثلاثة على وجهه يشمل الوجوب والسنة وسائر  
الاحكام ( واذا كان اليوم الثاني ) أى من ايام النحر ( وهو يوم القر ) بفتح كاف وتشديد راء أى  
يوم القرار اعدم جواز النفر الا بعده ( رمى الجمار الثلاثة بعد الزوال ) أى على الصحيح من الاقوال  
( ويقدم صلاة الظهر على الرمي ويبدأ بالجمرة الاولى ) أى وجوبا وهو الاحوط او سنة وعليه  
الاكثر وهى التي تلى مسجد الخيف والمزدلفة وهذا معنى قوله فبدأ بها من اسفل معنى أى من  
جهة طريق مكة ( ويصعد اليها ويعلموها ) أى لارتفاع مكانها بالنسبة الى جرة العقبة ( حتى  
يكون ) أى حين وصوله عند الجمرة ( ما من يساره اقل مما من عينه ) أى من الشاخص فلا يكون  
مصعدا اليه حين اقباله عليه ( ويستقبل الكعبة ) أى القبلة التي هي جهتها ( ويجهل بينه ) أى  
بين نفسه ( وبين مجتمع الحصى خمسة أذرع او أكثر لاقول ) أى بطريق الاستحباب ( ثم يرميها  
بينه ) أى استحبابا ( بسبع حصيات ) أى وجوبا ( مثل حصي الخذف ) بفتح خاء وسكون ذال

( مستحبان )

( اللهم ) انى استغفرك اكل  
ذنب خطوت اليه برجلي  
او مسدت اليه يدي او  
تأملت به بصري أو أصغيت  
اليه بأذنى أو نطقته به  
بلصائى أو أتلفت فيه ما  
رزقتهنى ثم استرزقته على  
عصيانى فزرقتنى ثم  
استعنت برزقك صلى  
عصيانك فسترت على ثم  
سألتك الزيادة فلم تخرمنى  
ثم جاهرتك بعد الزيادة فلم  
تفرضنى فلا تزال مصرا  
على معصيتك ولا تزال  
ماتدا على بحملك وكرمك  
يا اكرم الاكرمين فصل  
يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا

معيدين في القاموس الخذف كالضرب رميك بحصاة أو نواة أو نحوهما تأخذ بين سبائك  
 تخذف به أو بمخدفة من خشب (يكبر مع كل حصاة) أي قائلا بسم الله الله أكبر الخ (ثم) أي بعد  
 الفراغ منها (يتقدم عنها) أي عن الجرة (قليلًا) ويصرف عنها قليلًا (أي ماثلًا إلى يساره) (وعبارة  
 بعضهم ويخدر أمامها) بفتح الهزة أي ينزل قدامها وهو لا ينافي ما تقدم من انحراف قليل عنها  
 (فيقف بعد تمام الرمي) أي للدعاء (لا عند كل حصاة) أي كافي بالنايع ولا عقب كل حصاة كما  
 في شرح القدوري بل يدعو غندها وهو راكبها (مستقبل القبلة) حال من ضمير يقف (فيحمد  
 الله ويكبر ويهلل ويسبح ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويرفع يديه كاللصاء) أي  
 حذو منكبيه ويجهل بطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء  
 واختاره قاضيان وغيره والظاهر الأول (بسطًا) أي مبسوطين (مع حضور) أي للقلب  
 (وخشوع) أي في القلب لانه علامة خضوع الباطن (وتضرع) أي اظهار ضراعة ومسكنة  
 وحاجة (واستغفار) أي طلب مغفرة وتوفيق توبة (ويكث كذلك) أي على ذلك الحال (قدر  
 قراءة سورة البقرة) كما اختاره بعض المشايخ (أو ثلاثة أحزاب) أي ثلاثة أرباع من الجزء  
 (أو عشرين آية) يعني وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوي والمضمرات (ويدعو) أي  
 لنفسه (ويستغفر لأبيه وأقاربه ومعارفه وسائر المسلمين) أي عموماً (ثم بأي الجرة الوسطى  
 فيصنع عندها كما صنع عند الأولى) من الرمي والدعاء (قيل لانه لا يتقدم من يساره كما فعل قيل) أي  
 قبل ذلك في الجرة الأولى (لانه لا يمكن ذلك هنا بل يتوكل بهما) أي ويميل إلى يساره كثيراً (وافظ  
 بعضهم ويخدر ذات اليسار) أي ينزل إلى جهة يساره (عالي الوادي ويقف بطن المسيل)  
 أي وما يقرب إليه بعيداً عن الجرة (منقطعا) أي منفصلاً (عن أن يصيبه حصي الرمي فيعمل  
 جميع ما فعل قبله من الوقوف والدعاء وغيره ثم بأي الجرة القصوى) أي البعيدة لانه أقصى  
 جوار من منى وأقرب إلى مكة فانه خارجة عن حده منى (وهي جرة العقبة) وهي الأخيرة من  
 الجرات في الأيام الثلاثة (فيرميها من بطن الوادي) أي لا من أعلاه (كما رمي اليوم الأول) أي  
 بجميع أحكامه (ولا يقف عندها في جميع أيام الرمي للدعاء) أي لا جلهما منفرداً بل كما قال  
 (ويدعو) أي عند الجرة (بلاوقوف) أي في آخره (والوقوف) أي بعد الفراغ من الرمي (عند  
 الأولى) أي من الجرات الثلاثة (سنة في الأيام كلها) الأفضل أن يرمي جرة العقبة راكباً  
 وغير هاشيا في جميع أيام الرمي (لانه يعقب الروح إلى الرحل وهذا مختار كثير من المشايخ  
 كصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم وهو مروى عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد  
 الرمي كله راكباً أفضل كما روى أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وفي الظهيرية أطلق استجاب  
 المنى إلى الجمار وأمله حل فعله صلى الله عليه وسلم على بسان الجواز ورفع الخرج عن الأمة  
 أو العذر كما قيل في الطواف والسعي وأما ما ذكره في الكبير من أن هذا هو المروى من فعله صلى  
 الله عليه وسلم أيضاً في غير جرة العقبة يوم النحر فانه ما هارا كابوا سائر ذلك ما شيا على ما رواه غير  
 واحد من أئمة الحديث مع محققيه بحث لانه معارض لما سبق فيحتاج إلى الترجيح لعدم إمكان  
 الجمع فانه صلى الله عليه وسلم لم يجمع إلا جرة واحدة اللهم الا أن يقال انه رمى يومئذ كابوا يوم  
 ما شيا والله سبحانه أعلم وأما ما ذكره في مقدمة الغزوي من انه يصلي ركعتين عند الجرات بعد

محمد واغفر لي يا خير  
 الغافرين (اللهم) إلى  
 استغفرك لكل ذنب  
 يوجب صغيره اليه عذابك  
 ويحل كبيره شديد عقابك  
 وفي اتيانك تجبل نعمتك  
 وفي الاصرار عليه زوال  
 نعمتك فصل يارب وسلم  
 وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
 لي يا خير الغافرين (اللهم)  
 إلى استغفرك لكل ذنب  
 يطاع عليه أحد سواك ولم  
 يعلم به أحد غيرك كما لا ينحى  
 منه الا عقول ولا يسعه  
 الا مغفرتك وحلك فصل  
 يارب وسلم وبارك على سيدنا  
 محمد

UNIVERSITY LIBRARY

SEP 1997

الدماء الا في جرة العقبة فانه لا يدهو ولكن يصلى فليس في المشاهير من الكتب الفقهية ولا في الاحاديث المروية

فصل ثم اذا فرغ من الرمي في أي في اليوم الثاني (رجع الى منزله) أي ان لم يكن له حاجة في غير رحله فانه انصب بفعله صلى الله عليه وسلم ولعل هذا يحمل قول الكرماني ولا يخرج على شيء بل يرجع الى منزله (وبدئت تلك الليلة) أي أكثرها (بني) لانه سنة عندنا وواجب عند الشافعي وتسمى هذه الليلة ليلة النفر الاول (فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من أيام الرمي) أي والثاني من التشريق والثاني عشر من الشهر (ويسمى يوم النفر الاول) لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلاثم عليه (رمي الجمار الثلاثة بعد الزوال) أي كافي ظاهر الرواية (على الوجه المذكور بجميع كيفية) أي في اليوم الحادي عشر (واذا رمى وأراد أن ينفر في هذا اليوم من مكنى الى مكة جاز بلا كراهة) أي لما سبق من الآية (وسقط عنه رمي يوم الرابع) أي فلاثم عليه ولاجزاء عليه (والأفضل ان يقيم ويرمي في اليوم الرابع) أي لفعله صلى الله عليه وسلم وقوله تبارك وتعالى ومن تأخر فلاثم عليه لمن اتى إشارة الى ان هذا هو الاول لمن اتى المولى (وان لم يقم) أي لم يرد الإقامة (نفر قبل غروب الشمس) أي من يومه (فان لم ينفر حتى غربت الشمس بكره له) أي ان الخروج في تلك الليلة عندنا ولا يجوز عند الشافعي (ان ينفر حتى يرمي في الرابع ولو نفر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لاشئ عليه) أي من الجزاء وانما يكره له كما سبق (وقد اساء) أي تركه السنن ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية نص عليه محمد في الرقيات واليه اشار في الاصل وهو المذكور في المتن وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يلزمه الرمي ان لم ينفر قبل الغروب وليس له ان ينفر بعده حتى لو نفر بعد الغروب قبل الرمي بازمه دم كما لو نفر بعد طلوع الفجر وهو قول الأئمة الثلاثة وهو المراد بقوله (وقيل ليس له ان ينفر بعد الغروب فان نفر لزمه دم) أي عند الأئمة الثلاثة ورواية الحسن عن ابي حنيفة (ولو نفر بعد طلوع الفجر قبل الرمي بازمه الدم انصافا)

فصل في رمي اليوم الرابع اذا لم ينفر وطلع الفجر من اليوم الرابع من أيام الرمي وهو الثالث عشر من الشهر (وهو آخر أيام التشريق) ويسمى يوم النفر الثاني لقوله تعالى ومن تأخر اي عن يومين فلاثم عليه (وجب عليه الرمي في يومه ذلك فيرمي الجمار الثلاث بعد الزوال كما رمى) عليه الجمهور (فان رمى قبل الزوال في هذا اليوم صح مع الكراهة) أي عنده خلافا لهما وأخيرهما وجه الكراهة مخالفة للسننة وكأنه رضي الله عنه حل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الأفضل فتأمل (وان لم يرم حتى غربت الشمس فأت وقت الرمي) أي اذا وقضاه (وتعين الدم) أي الا اذا كان فوته عن عذر (واذا اراد ان ينفر ومعه حصا دفعها الى غيره ان احتساج) أي غير ماله (والا فطر حها في موضع طاهر) أي خشية نجسها حبا وكان المناسب ذكر هذه القضية في النفر الاول وكذا قوله (ودفعها ليس بشيء) أي كما يفعله بعض العوام (ورمى بها على الجمر) أي زيادة على العدد المسنون (مكروه) أي لم يفتها السننة واما قول الاوغاني صاحب النخبة من انه لو نفر قبل الرابع رمى حصاة يوم الرابع في هذا اليوم أي في اليوم الثالث فانه ليس بشيء لان كل بدعة ضلالة هذا وقد روى ابو داود والبيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه

وصلى آل سيدنا محمد  
واغفره لي يا خير الغافرين  
(اللهم) اني استغفرك لكل  
ذنب يزيل النعم ويحبل النعم  
ويهلك الحرم ويطيبل  
السقم ويحبل الالم ويورث  
الندم فصل يارب وسلم  
وبارك علي سيدنا محمد  
وعلي آل سيدنا محمد واغفره  
لي يا خير الغافرين (اللهم)  
انني استغفرك لكل ذنب  
يمحق الحسنات ويضاعف  
السيئات ويحبل النعمات  
ويفضلك يارب السموات  
فصل يارب وسلم وبارك علي  
سيدنا محمد وعلي آل سيدنا  
محمد واغفره لي يا خير  
الغافرين (اللهم) اني

كان يأتي الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا زاهبا وراجعا ويخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك قال الطبري في الحديث دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم استكمل الايام الثلاثة بنى وبه صرح بن حزم في صفة حجته صلى الله عليه وسلم فقال أقام بها يوم النحر وليلة القر ويومه وليلة النفر الاول ويومه وليلة النفر الثاني ويومه وهذه ايام التشريق واما من انتهى ولذا صرح أصحابنا والشافعية بأن الأفضل أن يقيم رعى يوم الرابع فإنه من باب تكميل العبادات ولذا ينبغي أحسنوا الحسنى وزيادة

فصل في أحكام الرمي وشرائطه واجباته <sup>كحجتها</sup> عطف تفسير لاحكامه وكان حقه أن يقول وأما شرائطه فثلاثة (الاول وقوع الحصى بالجرفة) أى متصلها (أو قربا منها فلو وقع بعيدا منها لم يحز) والبعيد والقرب بحسب العرف ولذا قال في الفتح فلو وقعت بحيث يقال فيه ليس بقريب منه ولا بعيد فالظاهر أنه لا يجوز أى احتياطا (وقد روي القريب بثلاثة أذرع والبعيد بما فوقها) وهذا القول مانعه في الكبير عن بعض الناسك من أن الفاصل بين القريب والبعيد قدر ثلاثة أذرع فادون ثلاثة أذرع قريب <sup>وكذا</sup> الثلاثة قريب ثم قال وعبر بعضهم فقال القريب قدر ذراع ونحوه ولعله أراد به ما ذكره هنا بقوله (وقيل القريب مادون الثلاثة) وأوقف الحصى على الشاخص (أى أطراف المائل الذي هو علامة للجرفة) (أجزاء) ولو وقف على قمة الشاخص ولم ينزل عنه فالظاهر أنه لا يجوز له (كما في التبعة بناء على ما ذكره من أن محل الرمي هو الموضع الذي عليه الشاخص وما حوله لا الشاخص ثم اعلم أن مقام الرامي بحيث يرى موضع حصاه على ما في الهداية قال في الفتح وما قدر بخمسة أذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان في المسنون انتهى والحاصل أنه يعتبر في ذلك كله مكان وقوع الجرفة لا مكان الرامي حتى لو رماها من بعيد فوقعت الحصاة عند الجرفة أو قربها أجزاء وان لم يقع كذلك لم يحز على ما في البدائع وأوسقطت حصاة من يده عند الجرفة يأخذ حصاة من غير حصى الجرفة فيرميها مكما وان أخذ من حصى الجرفة أجزاء وقد أساء كذا ذكره ولا بد أن يقيدها اذا اختلطت الجرفة بالساقطة بسائر الجرات واما اذا صرفت بعينها وأخذها ورعى بها فلا بأس (الثاني الرمي) أى دون الوضع والطرح (فلو وضعها لم يحز) لأنه لا يسمى رميا (وأوطرها جاز) لأنه نوع رمي (ويكره) لأنه نارك للسنة (الثالث وقوع الحصى في الرمي بفعله) أى حقيقة (فلو وقعت على ظهر رجل أو حمل وثبت عليه حتى طرحها الحامل لم يحز) أى وكان عليه احادتها (وكذا) أى لم يحز (أو أخذها الحامل ووضعها) لأنه حصل الوضع بفعله غير الرمي فكذا أو أخذها ورماها أو طرحها (وأوسقطت عنه بنفسها) أى من غير تحريك أحدها (في سنتها) بفحيتين أى في طريقها (ذلك عند الجرفة أجزاء) أى نظر الى مقصده الاول وان أخطأ الطريق فتأمل (وان لم يدركها وقعت في الرمي بنفسها أو بنفض مسن وقعت عليه وتحريكه ففيه اختلاف) أى في جوارحه وعدمه (والاحتياط أن يعيده) أى خروجها عن الخلاف (وكذا) ورعى وشك في وقوعها موقعا فلا حوط ان يعيد) وهذا كله ذكره الكرماني (الرابع تفريق الرميات) أى السبعة (فلو رمى بسبع حصيات جملة) أى دفعة واحدة (لم يحز الا من حصاة واحدة) لأن المنصوص عليه

استغفرك اكل ذنب أنت  
أجبتى بغيره اذ كنت  
أولى بستره فأنك أهل  
التقوى وأهل المغفرة فصل  
يارب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفره لي يا خير الغافرين  
(اللهم) انى استغفرك اكل  
ذنب ظلت بسببه وليا  
من أوليائك مساعدا  
لاعدائك ومبلا مع أهل  
محببتك على أهل طاعتك  
فصل يارب وسلم وبارك  
على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واغفره لي يا خير  
الغافرين (اللهم) انى  
استغفرك اكل ذنب  
البسنى كثرة انهماكى فيه



تفرق الافعال لامين الحصيات فاذا اتى بفعل واحد لا يكون الا من حصاة واحدة لاندراجها في ضمن الجملة وكان القياس لا يجوز له من واحدة ايضا ومع هذا ينبغي أن يكون مكرها مخالفة السنة وفي الكرماني اذا وقعت متفرقة على مواضع الجرات جاز كما لو جمع بين اسواط الحد بضربة واحدة وان وقعت على مكان واحد لا يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز له الا من حصاة واحدة كيفما كان لانه مأثور بالرمي سبع مرات قال في الكبير والذي في المشاهير من كتب اصحابنا الاطلاق في عدم الجواز كما هو قول الثلاثة لما قدمنا من الهداية وغيرها انتهى وفيه أن ما ذكره من الهداية هو مطلق قابل للتقيد ببدل فيه ما يفيد التأييد حيث قال ولو رمي بسبع أو أكثر جملة واحدة فهي واحدة فيلزم ست سواها انتهى ولا يخفى أن قوله جملة واحدة اذا جمل على حقيقة من الواحدة أولا وآخرها فلا يخبر عليه ولا خلاف فيه وانما الكلام اذا رمي جملة واحدة ووقعت متفرقة فانه يحصل به تفرق الافعال في الجملة كما قال الكرماني بالجمع بين الاسواط في الحد بضربة واحدة اذا وقعت في اجزاء الاعضاء متفرقة وهذا قياس ظاهر ومنكره مكابر مع أن عبارة القوم مطلقة وهذه مقيدة بخلاف كلام الأئمة الثلاثة فانهم صرحوا بمهموم الحكم عندهم حيث قالوا **ك** كيفما كان فتأمل في هذا البرهان ثم أغرب المصنف حيث قال ولان بالرمي لا تقع الا متفرقة وانما تقع مجتمعة اذا وضعها فقولهم اذا رمي بسبع فهي واحدة ظاهر في عدم الجواز كيفما كان انتهى وخرابته لا تخفى لان قوله لا يقع الرمي الا متفرقا مناقض لقولهم اذا رمي بسبع فهي واحدة ولان الكلام في الرمي لا في الوضع لانه لا يجوز بالاخلاف ثم قال وبؤيد ذلك بما علم به صاحب البدائع قوله فان رمي بسبع فهي من واحدة لان التوقيف ورد بتفريق الرميات فوجب اعتباره انتهى وفيه أنه اعتبر تفريقه آخر كما ان التوقيف ورد في الحد بتفريق الضربات حقيقة ثم اعتبر تفريقه بما جازا فقوله وهذا صريح في رد ما في الكرماني من مردود عليه اذ ليس بصريح ولا بتلويح بل يؤخذ منه ما حققه الكرماني بالتقيد وأما ما نسبته الى الغاية من انه لو رمي بسبع حصيات جملة واحدة دفعة واحدة لا يجوز له عند الأئمة الاربعة فهو محمول على ان كلام الرمي والوقوف وقع دفعة واحدة كما أشار اليه بالجمع بين قوله جملة واحدة ودفعة واحدة ثم هذا التفصيل في كلام الكرماني لا ينافي ما ذكره في الغاية قال في المحيط والبدائع والوبري هي واحدة من غير تفصيل ووجهه انه جمع في موضع فيه تفريق فانه مدفوع بأنه تفريق بعد جمع فالنظر الى آخر الامر لا الى اوله كما اذا وقعت الجمرة فوق بعير ثم سقطت الى الرمي وهو كذلك في هذا المعنى ثم قال صاحب الغاية وقال في شرح البخاري قال ابو حنيفة يجوز له ونقله باطل أي على الاطلاق وصحح عند التقيد والتفصيل ففيه تأييد لكلام الكرماني حيث نسب الى الامام ولو وقع الخطأ من جهة الاطلاق في مقام تفصيل المرام (ولو رمي بحصاتين أحدهما من نفسه والاخرى من غيره جاز ويكره) أي اتركه السنة فانه ينبغي ان يرمي السبعة من نفسه أولا ثم يرميها عن غيره نيابة وعبارته موهمة انه لو رماها جملة جاز فان صح هذا منقولا فهو يؤيد الكرماني لسكن لا بد من ان يتقيد بوقوعهما متفرقين ومع هذا فيحل هذه المسئلة ان تذكر بعد قوله (الخامس ان يرمي بنفسه فلا يجوز النيابة عند القدرة وتجوز عند العذر فلورمي عن مريض) أي لا يستطع الرمي

(بأمره)

ذلة وآسنى من وجوه  
رجعتك أو قصر في اليأس  
عن الرجوع الى طاعتك  
لمعنى عظمي جرمي وسوء  
ظني بنفسي فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
لي يا خير الغافرين ( اللهم )  
اني استغفرك لكل ذنب  
أورثني الهلكة ولا حولك  
ورجعتك وأدخلني دار  
البوار ولا نعمتك وسالك  
في سبيل الغي ولا ارشادك  
فصل يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفره لي يا خير  
الغافرين ( اللهم ) اني  
استغفرك لكل ذنب يكون

(بأمره أو مفعلى عليه ولو بغير أمره أو صبي) غير ميم (أو يجوزون جازوا الأفضل أن توضع الحصى في أ كفهم فيرمونها) أي رفة و هم وأما عبارته في الكبير ومن كان مريضاً أو مغمى عليه لا يستطيع الرمي توضع الحصاة في يده فيرمي بها وإن رمى منه غيره بأمره جازوا الأول أفضل فغير صحيحة لأن الرمي عن المريض بغير أمره لا يجوز كما ذكره باختلاف المفعلى عليه فإنه ليس له شعور أصلاً والمريض له شعور في الجملة قابل لأن ينبه وبطلب الاذن منه ثم المريض ليس على إطلاقه في الحواشي من المتن من محمد إذا كان المريض بحيث يصلي جالساً رمى عنه ولا شيء عليه انتهى وأما وجهه أنه إذا كان يصلي قائماً فله القدرة على حضور الرمي راكباً أو محملاً فلا يجوز النيابة عنه فتمتعير المصنف من هذا القول بقوله (قيل في حد المريض أن يصير بحيث يصلي جالساً) ليس في محله لأنه مشعر بأن هذا ضعيف وإن الصحيح هو إطلاق المريض والحال أنه ليس كذلك ويؤيده ما ذكرناه في المبسوط والمريض الذي لا يستطيع رمي الجمار توضع الحصاة في كفه حتى يرمي بها وإن رمى عنه أجزأه بمنزلة المفعلى عليه انتهى ولا شبهة أن كل مريض لا يتصور أن يجعل كفه مفعلى عليه وفي الغاية ثم المريض والمغمى عليه والصبي توضع الحصاة في أ كفهم فيرمونها أو يرمون بأ كفهم أو يرمي منهم ويجزيهم ذلك ولا يعاد ولا فدية عليهم وإن لم يرموا إلا المريض انتهى وهذا تفصيل حسن كما لا يخفى (السادس أن يكون الحصى من جنس الأرض) أي وإن لم يطلق عليه اسم الحصى إذا كان من أجزاء الأرض (فيجوز بالحجر) أي وأو كان كبيراً (والمدرو فلحق الحجر) أي كسره وقطعه واللبن بالأولى فليس ذكر الحجر الاحتراز (والطين) أي التراب المخلوط بالماء لكن الظاهر أن يكون التراب أغاظ (والنورة) وهي الجص (والقيرة) وهي الطين الأحمر المسمى بالارمني (والملح الجلي) أي لا البحري لأن غالب أجزاء الماء المالح (والنحل والكبريت والزرنج والمرداسج وقبضة من تراب والاحجار النفيسة كالزبرجد والزمرد والبلخس والبلور والعقيق واختلاف في الباقوت والفيروزج) قال ابن الهمام في شرح الهداية وظاهر الإطلاق جواز الرمي بهما لأنها من أجزاء الأرض وفيها اختلاف منه الشارحون وغيرهم وأجزأه بعضهم ومن ذكر الجواز الفارسي في منسكه انتهى وكذا الزبالي ومن ذكر عدم الجواز الكاكي في شرحه على ما ذكره المصنف عنهما (والأفضل أن يرمي بالاحجار) أي الصغار المسماة بالحصى (ولا يجوز بما ليس من جنس الأرض كالذهب والفضة واللؤلؤ والعنبر والمرجان) زاد في الكبير والجواهر وهو غفلة عما سبق من جواز الاحجار البقية (والخشب) أي لأنه وإن كان من جنس الأرض لكنه يرمد مكان المعنى بذاب (والبصرة) لكن في القول الامام المحبوبي ولورمي في موضع الرمي بالبهرات مكان الجمرات يجوز ولورمي بالجواهر والآلي والذهب والفضة لا يجوز والفرق أن رمي الجمار صرف بخلاف القياس ورمي البهرات في معناه لأنه يقصد به رمي الشيطان والاستخفاف به وليس في رمي الجواهر ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز انتهى وهو معنى دقيق لا يخفى لكن الجمهور نظر والى أن الوارد هو الحصى فيشمل جميع جنس الأرض في المعنى فاقاله بأشاراته الصوفية أشبه في المبني ولذا قال في المبسوط وبعض المتشقة يقولون أنه لورمي بالبصرة أجزاء لأن المقصود اهانة الشيطان وذابحصل بالبصرة ولنا نقول بهذا (السابع الوقت) وقد تقدم بيان

في اجترأه قطع الرجاء  
وردد الدماء ونواتر البلاء  
وترادف الهجوم وتضاعف  
القوم فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
لي يا خير الغافرين (اللهم)  
اني استغفرك لكل ذنب  
يرد عليك دمي وبطلي في  
سخطك عنائي أو يقصر  
عنك أملي فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
لي يا خير الغافرين (اللهم)  
اني استغفرك لكل ذنب  
يميت القلب ويشغل الفكر ويرضى  
الشيطان ويصطط الرحمن

زمان جواز الرمي ووقت منيته ووقت كراهته ووقت أدائه وقضائه فهو من من قوله (الثامن  
القضاء في أيامه فلو ترك رمي يوم يجب قضاءه فيما بعده مع وجوب الكفارة) وفيه ان الكلام  
في شروط الرمي لافي واجباته أداء أو قضاء (التاسع اقسام العدد أو اتيان أكثره) وفيه ان هذا  
ركن الرمي لشرطه (فلو نقص الاقل منها) أي من السبعة بأن رمي أربعة وترك ثلاثة أو أقل  
(ازمه جزاؤه) أي كسباً أي (مع العكس) أي مع صحة رمية لم يحصل ركنه (ولو ترك الاكثر) أي  
بأن رمي ثلاثة أو أقل (فكأنه لم يرم) أي حيث انه يجب عليه دم كالأول ترك الكل (ولا يشترط  
الموالاته بين الرميات) أي بين رمي الحصيات اتفاقاً وكذا بين رمي الجمرات على خلاف فيه كما  
سيأتي (بل تسن) أي الموالاته سنة مؤكدة (فيكره تركها والرجل والمرأة في الرمي سواء) (الآن  
رمة في الليل أفضل وفيه إيماء الى انه لا تجوز النيابة عن المرأة بغير مذكور بكرة الرمي بحصى الجمره  
والنخس والامسجده مع الجواز أي والامسجة لما سبق (ولا يشترط جهه للرمي) أي عند وقوفه  
(فمن أي جهه من الجهات ربما صح) الا انه يستحب أويستحب من الجهة المذكورة) كما تقدم  
(ولا يشترط ان يكون الرمي على حاله مخصوصه من قيام) لانه لو رمي وهو قائم على الارض أو على  
الدابة جاز (واستقبال) وان كان هو الأفضل (وطهارة) وهي الاكل (أو قرب أو بعد بل على  
أي حال رمي ومن أي مكان رمي صح) أي رمية (الا انه يسن وقوفه للرمي بنحو خمسة أذرع من  
الجمرة أو أكثر ويكره الاقل) وكان حقه أن يذكر قوله ولا يشترط بعد فراغه من جميع الشروط  
فعله بعد قوله (العاشر الترتيب في رمي الجمار على قول بعض) ففي المبتدئ شرط للسرخسي فان بدأ في  
اليوم الثامن بجمرة العقبة فرماها ثم بالجمرة الوسطى ثم بالتي تلي المسجد ثم بذلك في يومه يعيد  
على جمرة الوسطى وجمرة العقبة لانه بذلك شرع مرتباً في هذا اليوم فمما سبق أوانه لا يعتد به  
فكان جمرة الاولى بمنزلة الافتتاح لجمرة الوسطى والوسطى للعقبة فمما سبق وجوب افتتاحه  
لا يكون معتد به كن سجدة قبل الركوع أو سعي قبل الطواف والمعتد هنا من رمية الجمرة الاولى  
فلها يعيد على الوسطى والعقبة انتهى وهو صريح في فائدة هذا المعنى (والاكثر على انه سنة)  
كما صرح به صاحب البدائع والكرمان والمحيط وقتاوى السراجية وقال ابن الهمام والذي  
يقوى عندي استئذان الترتيب لاعتينه (فلو بدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالاولى وهي التي تلي  
مسجد الخيف ثم بذلك في يومه فانه يعيد الوسطى والعقبة حتماً) أي وجوباً عند البعض  
(أو سنة) مؤكدة عند الأكثر (وكذا لو ترك الاولى ورمى الاخرى بين فانه يرمي الاولى ويستقبل  
الباقية) أي ويأتي بالوسطى والعقبة وجوباً أو سنة (ولو رمي كل جمرة ثلاثاً ثم الاولى بأربع  
ثم أعاد الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع) كما في المحيط ثم قال أيضاً (وان رمي كل واحدة بأربع  
أنهم كل واحدة ثلاثاً ثلاثاً ولا يعيد) أي لان الأكثر حكم الكل وكأنه رمي الثانية والثالثة  
بعد الاولى (وان استقبل فهو أفضل) أي ليكون رمية على الوجه الاكل ونظيره ما روى عن  
محمد (ولو رمي الجمار الثلاث فاذا في يده أربع حصيات ولا يدري من ايتهن هن يرميهن على الاولى  
ويستقبل الباقيتين) لا احتمال أنها من الاولى فلم يجز رمي الاخرين (ولو كن ثلاثاً أعاد على كل  
جمرة) أي من الجمرات الثلاث (واحدة واحدة) أي من الحصيات (ولو كانت حصاة أو حصاتين  
يرمي) أي بالترتيب واحدة (على كل واحدة) أي من الجمرات (واحدة واحدة ولا يعيد لان الأكثر

فصل يارب وسلم وبارك  
على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واغفره لي يا خير  
الغفارين (اللهم) اني  
استغفرك لكل ذنب يعقب  
اليأس من رحمتك والقنوط  
من مغفرتك والحرمان من  
سمعة ما عندك فصل يارب  
وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفره لي يا خير الغافرين  
(اللهم) اني استغفرك لكل  
ذنب أمقت عليه نفسي  
اجلالك واظهرت لك  
التوبة فقبلي وصلاً لتلك  
العفو فغفوت ثم نادى  
الهم الى ما ودتي طمعا  
في سمعة رحمتك وكرم

حكم الكل) فانه رمى كل واحدة بأكثرها انتهى كلام محمد قال في الفتح وهذا صريح في الخلاف ( ولورمى أكثر من سبعة يكره ) أي اذا رماه عن قصد واما اذا شك في السابع ورماه وتبين انه الثامن فانه لا يضره ذلك هذا وقد ناقضه في الكبير بقوله ولورمى بأكثر من السبع لا يضره ( واما واجباته فتدعيه على الخلق ) وتأخير الخلق عنه وهذا عند الامام بناء على أن الترتيب بينهما من واجبات الحج فعده من واجبات الرمي غير ظاهر ( والقضاء في الوقت مع الجابر ) وهذا ايضا قد علم من الشرط السابع وهو الوقت الشامل للإداء والقضاء والحاصل ان الرمي هو من واجبات الحج اما اداء أو قضاء فاذا فات وقتها تعين الدم وترك الرمي اتفاقا والله أعلم

فصل في مكروهاته الرمي بعد الزوال في يوم النحر أي اتفاقا بل إجماعا ( وقبلة في سائر الايام ) أي كما في بعض الروايات الضعيفة والصحيح انه لا يصح قبل الزوال في اليومين المتوسطين ويكره في اليوم الرابع عند الامام خلافا لهما حيث لا يصح قبل الزوال في ذلك اليوم أيضا عندهما ( وبالجمر الكبير ) أي سواء رمى به كبيراً أو رمى به مكسوراً ( وحصى المسجد والجرة والنجس ) كما تقدم ( والزيادة على العدد ) أي على السبع كما سبق ( وترك الجهة المسنونة والقيام له بقربه ) وهو المقدر المسنون كما ذكر ( وترك الترتيب ) أي بين الجمرات على قول ( وطرح الحصى )

فصل في النفر أي الخروج من منى والرجوع الى مكة ( واذا فرغ من الرمي وأراد ان ينفر الى مكة في النفر الاول والثاني ) على ما سبق بإيهاماً ( توجه الى مكة واذا وصل المحصب ) بفتح الصاد المشددة ( وهو الابطح ) ويسمى المحصب والبطحاء والخيف قبل هو موضع بين مكة ومنى وهو الى منى أقرب وهذا غير صحيح والمعتمد ما ذكره غيره أنه بفناء مكة وسبأ في بيان هذه ( فالسنة ان ينزل به ولو ساعة ويدعو أو يقف على راحلته ويدعو ) أي بناء على اختلاف الروايات في الجمر الآخر واليابهيع والمضمرات وقف فيه ساعة على راحلته يدعو وقال شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية والكافي وغيرهم أن النزول به سنة عندنا فلو تركه بلا عذر بصير مسيئاً وكذا عند الشافعي وغيرهم أنه يستحب وقال القاضي عياض أنه يستحب عند جبع العلاء ( والافضل أن يصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويهجع جهة ثم يدخل مكة ) كما صرح به ابن الهمام والطرابلسي وهذا صريح في أنه ينفر من منى قبل أداء صلاة الظهر وبه صرح بعض الشافعية أيضاً لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقاً وفي القاموس النحبيب هو النوم بالمحصب الشعب الذي يخرج منه الى الابطح ساعة من الليل ( وحده المحصب ) أي على الصحيح ( ما بين الجبل الذي عند مقار مكة والجبل الذي يقابله مصعدنا ) أي حال كونك سائراً الى جهة الاعلى ( في الشق اليسر وانت ذاهب الى منى مرتفعاً عن بطن الوادي وليس المقبرة من المحصب او ترك النزول ) أي وما في حكمه من الوقوف بالمحصب بصير مسيئاً ( أي ان كان بلا عذر وفي السراجية واذا مضت أيام التشريق فانهم يعقرون ماشأوا بنية أنفسهم وآبائهم وأخوانهم انتهى ) ينبغي أن لا يخرج من مكة حتى يختم القرآن فان ذلك مستحب في المساجد الثلاثة وفي مهبط الوحى آكد وأنتم والله أعلم

عنك ناسيا وعيدك راجيا الجبل وعيدك فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واخبره لي ياخير الفافرين ( اللهم ) اني استغفرك لىكل ذنب يورث سواد الوجه يوم تبيض وجوه اولياك وتسود وجوه أعدائك اذا قبل بعضهم على بعض يتلاومون فتقول لا تخنهمو الذي وقد قدمت اليكم بالو عيد فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واخبره لي ياخير الفافرين ( اللهم ) اني استغفرك لىكل ذنب

بفختين وهو الرجوع ويسمى طواف الوداع (هو واجب على الحاج الآفاق) أي دون المي  
 والميقاتي والمراد به (المفرد) لقوله (والمتمتع والقارن ولا يجب على المعمر) أي ولو كان آفاقاً  
 (ولا على أهل مكة) حقيقة أو حكماً كما سيأتي (والحرم) كأهل منى (والحل) كالوادي والخبص  
 وجدة وحدة (والمواقيت) أي الميقاتين (وفاقت الحج والمحصر) أي في الحج (والجنون  
 والصبي) لعدم تكليفهما (والخائض والنفساء) لعذرهما (ومن نوى الإقامة الابدية) أي  
 الاستيطان (بمكة قبل حل النفر الأول من أهل الآفاق) لكن قال أبو يوسف إن أحبه للمي  
 ومن في معناه لأنه وضع ختم أفعال الحج (وشرائط صحته أصلية الطواف لا التعيين) أي  
 لا تعيين الصدر إذا وقع في محله لقوله (وان يكون بعد طواف الزيارة) وهذا بيان وقته الذي هو  
 شرط الصحة وقوعه عنه كسأى (وانسان أكثره وكونه باليت) كلاهما من أركان مطلق  
 الطواف لأنهما شرطان له ولأن لهما خصوصية بهذا الطواف (واما وقته فأوله بعد طواف  
 الزيارة فلو طاف بعد الزيارة طوافاً) أي طواف كان (يكون عن الصدر) أي يقع عنه سواء  
 نواه أم لا (ولو في يوم النحر) أي وان وقع في أول أيام النحر مع أنه بقي من أفعال الحج أشياء ومحل  
 الوداع هو الفراغ من الأعمال (ولا آخره) كما صرح به في الفتح أي إلى آخر عمره في حق الوجوب  
 (فلو أتى به ولو بعد سنة يكون أداء لاقضاء) ففي البدائع ويجوز في أيام النحر وبعد ما يكون  
 أداء لاقضاء) حتى لو طاف طواف الصدر ثم اطال الإقامة بمكة ولم يتخذها داراً جاز طوافه وان  
 أقام سنة بعد الطواف إلا أن الأفضل أن يكون طوافه عند الصدر ولا يزمه بالآخرين من  
 أيام النحر شي بالاجماع (ويستحب أن يجعله) أي طواف الصدر (آخر طوافه عند السفر) أي  
 واقعه عند العزم على خروجه وإرادة مباشرة سفره كما هو واجب عند الشافعي وأبي حنيفة  
 أن يجعله آخر طوافه بأن لا يطوف بعده (واستمر في مكة إلى حين سفره ففي البدائع عن أبي  
 حنيفة أنه قال ينبغي للإنسان إذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حين يريد أن يتفرق  
 من مكة وهذا بيان الوقت المستحب لا بيان أصل الوقت وعن أبي يوسف والحسن إذا اشتغل  
 بعده بمكة بعده وعن أبي حنيفة إذا طاف للصدر ثم أقام إلى العشاء قال أحب إلى أن يطوف  
 طوافاً آخر لئلا يكون بين طوافه ونفقه حائل (ولو أقام) أي تأخر (بعده) أي بعد طوافه  
 (ولو أياماً) أي ثلاثة ليصبح قوله (أو أكثر فلا بأس) وفيه أنه إذا كان خلاف المستحب فلا  
 يقال له لا بأس ولذا قال (والأفضل أن يعيده) أي ليقع مستحباً (ولا يسقط) هذا الطواف (عنه)  
 أي عن الحاج الآفاق (هذا الطواف بنية الإقامة) سواء بعد النفر الأول أو قبله (واوسنين)  
 أي ولو كانت مدة الإقامة سنين كثيرة (ويسقط بنية الاستيطان) وهو جعل المكان وطناً بالتخاذه  
 داراً لا يريد الخروج عنه بالأعواد (بمكة أو بحولها) أي من أماكن الحرم أو الحل فيمسكون  
 الميقات (ان نواه) أي الاستيطان (قبل حل النفر الأول) أي قبل أن يحل الخروج من منى وهو  
 اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال وهذا بالاتفاق (ولو نواه بعده لا يسقط) أي عنه في قول  
 أبي حنيفة وشيخه وقال أبو يوسف يسقط عنه في الحسابين إذا شاع فيه (وان نوى) أي  
 الاستيطان (قبل النفر ثم بدله الخروج) أي ظهر له في رأيه الخروج للسفر وعدم الاستيطان  
 (لم يجب) أي طواف الصدر حينئذ (كالمي إذا خرج) أي أراد الخروج (لا يجب عليه) أي

قهرته وصحت هذه حياً  
 منك عند ذكره أو كتمته في  
 صدرى وعلمته معنى فالتك  
 تعلم السر وأخفى في فصل  
 يارب وسلم وبارك على  
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
 محمد واغفره لي يا خير  
 الغافرين (اللهم) اني  
 استغفر لكل ذنب يغفرني  
 الى عبادةك وينفّرني  
 اوبائك اويوحشني من  
 اهل طاعتك بوحشة  
 المعاصي وركوب الحوب  
 وارثك الذنوب فصل  
 يارب وسلم وبارك على سيدنا  
 محمد وعلى آل سيدنا محمد  
 واغفره لي يا خير الغافرين  
 (اللهم) اني استغفرك  
 لكل ذنب يدنو



## طواف الصدر

**فصل** ومن خرج ولم يطفه أى طواف الصدر (يجب عليه العود بالأحرام) لأنه لا يشترط وقوعه حال الأحرام من أصله فطوفه (مالم يجاوز الميقات) قبله بقوله يجب لا لقوله بالأحرام ولذا قال (فإن جاوز لم يجب الرجوع ويجب الدم) أى دفعه للرجوع عنه مع النفع للمساكين به (سأى (وان عاد) أى ولو بقصد طواف الصدر واسقاط الدم عنه (فعلية الأحرام بعمره أو حج) أى لا يكون طواف الصدر حينئذ لا يصح بالأحرام لما سبق بل لأجل أن كل من أراد دخول الحرم يجب عليه الأحرام بأحد النسكين (فإن رجع) أى بالأحرام (بدأ بطواف الهرة) لكونه الأقوى (ثم بالصدر) كما فى البدائع وغيره (ولا شئ عليه) أى من الدم والصدقة لاسقوط ما وجب عليه بالعود (بالتأخير) أى من زمانه وأما قوله فى الكبير عن مكانه فسهو فى بيانه (ويكون مسيئا) كما صرح به الطحاوى لكن فيه أن ترك الاستنجاب ليس فيه إساءة بل ترك السنة وأهل الطحاوى ذهب إلى أن السنة أن يقع طواف الصدر قبل خروجه ويستحب أن يقع فى آخر حياته فلا ينافى ما قالوا ولا آخره (والأولى) أى كما قالوا (أن لا يرجع بعد المجاوزة وبعد ما لأنه) أى عدم رجوعه وبعد دمه (أنفع للفقراء) أى من حيث انتفاعهم بالدم وأيسر عليه من جهة السهولة وعدم المشقة مع فوت وقت الفضيلة (وإذا ظهرت الحائض قبل أن تفارق بيتان مكة يلزمها طواف الصدر وإن جاوزت) أى جدران مكة (ثم طهرت لم يلزمها) أى الطواف أو العود لأنها حين خرجت من العمران صارت مسافرة بدليل جواز القصص فلا يلزمها العود ولا الدم (ولو طهرت فى أقل من عشرة) أى ولو بمضى العادة (فلم تغتسل ولم يذهب وقت صلاة) أى حينئذ (حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود) أى من البيتان لأنها خرجت حائضا كما بخلاف ما إذا اغتسلت أو ذهب وقت صلاة فإنه يلزمها العود والطواف وكذا إذا طهرت بعد عشر (وأخرجت) أى من البيتان (وهى حائض ثم طهرت) أى سواء اغتسلت أم لا وقوله فى الكبير ثم اغتسلت قيد انفاقى (فرجعت إلى مكة) أى مع أنه لا يجب عليها العود ولكن حادت باختيارها (فيلجأ إلى الميقات لزمها الطواف) لأنه بعد ما صارت كأنها لم تخرج (والنساء كالحائض) أى فى هذا الحكم (وليس على الخارج إلى التمتع أى مثلاً من مواضع الحل (وداع) أى طواف له خلافاً للثورى فإنه إذا أراد الخروج من الحرم مطلقاً سواء قصد الآفاق أو لا يأمره بطواف الصدر تعظيماً للحرم كأن الداخل للحرم من أهل الآفاق مطلقاً ومن أهل الميقات عند إرادة أحد النسكين يجب عليه الأحرام

**فصل** فى صفة طواف الوداع أى كيفية عند إرادة الرجوع إلى أهله (وإذا دخل المسجد بدأ بالجر الاسود) أى بعد النية (فيستلمه) أى على ما سبق (ثم يطوف سبعا) المشهور على السنة بانفتح بدون النساء ولا يظهر وجهه فإنه أو أربده عدد الأشواط لقل سبعة اللهم إلا أن يقال سبع مرار ويكون المعنى بقوله يطوف بدور فى القاموس الأسبوع من الأيام والسبوع بضمهم وطاف بالبيت سبعا أى سبعا وأبوا أى سبعا بالبيت طاف بالبيت سبعا بالضم فلا معنى له لأنه الأسبوع الأيام السبعة ويقال سبوع انتهى وأما ما تداوله العامة سبعا بالضم فلا معنى له لأنه جزء من أجزاء السبعة كالربع والثلث والعشر ونحوها (بالرمل ولا مضطباع ولا سعى بعده) لأن

إلى الكفر وبطل الفكر  
ويورث الفقر ويوجب  
العسر ويصد عن الخير  
ويهلك المسترويع اليمس  
فصل يارب وسلم وبارك  
على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واغفره لى يا خير  
الغافر رب (اللهم) ائى  
استغفرك لى كل ذنب يدينى  
الآجال وبطع الآمان  
ويشبه الأعمال فصل يارب  
وسلم وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
لى يا خير الغافر رب (اللهم)  
ائى استغفرك لى كل ذنب  
يدنس مظهره ويكشف  
عنى ما سترته أو يعجز عنى  
ما زنته

التنفل بهذه الثلاثة غير مشروع (ثم يصلي ركعتين) أي في غير الوقت المكروه (خلف المقام أو غيره) أي من المسجد الحرام (ثم يأتي زمزم فيشرب منه) أي مستقبل البيت الحرام قائما أو قاعدا ويتصلح منه ويتنفس ثلاثا ويرفع بصره في كل مرة وينظر إلى البيت قائلا في أول كل مرة بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وفي المرة الأخيرة اللهم أني أسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وشفاء من كل داء (ويصحب) أي من مائه (على رأسه ووجهه وجسده) أي سائر بدنه اغتسالا للبركة (ويستقي بنفسه) أي من الماء من غير أن يستعين بأحدان قدر عليه (ثم يأتي الملتزم) أي ويدعو فيه (ويأتي الباب) أي باب الكعبة (ويقبل العتبة ويدعو ويدخل البيت إن تيسر) أي حينئذ لكن فيه أنه ينبغي خروجه هقيب طوافه فورا كما أنه لو صلى العشاء مثلا بعد طوافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو المشهور من الروايات وقيل يرجع بعد صلاة الطواف إلى الملتزم ثم يأتي زمزم ثم ينصرف منها إلى الأول أصح كما صرح به الكرماني والزبيلي وبؤيده ما في البدائع من أن الكرخي ذكر أن عند أبي حنيفة إذا فرغ من الطواف يأتي المقام فيصلي عنده ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب من ماءها ويصحب على وجهه ورأسه ثم يأتي الملتزم انتهى (وصفة الالتزام أن يضع صدره وخده الأيمن على الجدار ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب ويتعلق بأستار البيت) أي كالتعلق بطرف ثوب مولاه (ويثبت بها) هو يعني بتعلق (ساعة) أي زمانا قليلا في العرف (متضرعا متخشعا داعيا كما يكبر أهلها مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم حامدا) أي منبأ وشاكر (ثم يستلم الحجر ويرجع) أي وراه لما في العيون (ووجهه) أو بصره إلى البيت متبائبا أي أن لم يكن باكيا متحسرا على فراقه حتى يخرج من أسفل المسجد) أي استحبابا (قبل من باب العمرة) والأصح أنه من باب الحزورة كما عليه عمل العامة وبؤيده ما رواه الترمذي وابن ماجه من أنه صلى الله عليه وسلم وقف على الحزورة وقال والله أنك خير أرض الله وأحب أرض الله وأولاني أخرجت منك ما خرجت (وقيل) أي في صفة رجوعه (ينصرف ويمشي ويلتفت إلى البيت كالمتميز على فراقه) وهذا أظهر وأيسر على الأكثر وبه يحصل الجمع بين اختلاف الأدلة والروايات كما سبق من هيئة الرجوع ذكر في الهداية والكا في الجمع وغيرها وقال الطرابلسي وما يفعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة هروية واثري محكي وقد فعله الأصحاب أي أصحاب المذهب لأنه إن أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيه أنه قوله وأثر محكي مع أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وورد عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى هذا وقال الزبيلي بعدما ذكر هذا الرجوع وفي ذلك اجلال البيت وتعظيمه وهو واجب التعظيم بكل ما يقدر عليه البشر والعادة جارية به في تعظيم الأكارم والمنسكرك لذلك مكابرا قول أن كان المراد به الطرابلسي ففيه انقباض بكر كونه سنة لا كونه جائزا أو بدعة مستحسنة (والحائض) وكذلك النساء (تقف عند باب المسجد) أي أي باب أو باب الحزورة وهو الأفضل (وتدعو وتغضي) أي تركب أو تمشي (ويستحب خروجه من الثانية السفلى من أسفل مكة) أي أن كان من طريقه (وينصديق عند الخروج بشيء) أي على مساكين الحرم المحترم (ويسير إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليكون ختامة مسكنا ويكون سيره جامعا بين الحرمين الشريفين وزيارة الله ورسوله المؤذنة بشهادته لله بالوحدانية وإنبييه بالرسلالة

فصل يارب وسلم وبارك  
على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفره لي  
يا خير القافرين (اللهم) اني  
استغفرك لكل ذنب لا ينال  
به عهدي ولا يؤمن معه  
غضبك ولا تنزل به رحمتك  
ولا تدوم معي نعمتك فصل  
يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفره لي يا خير  
القاسرين (اللهم) اني  
استغفرك لكل ذنب  
استغفرت به في ضوء النوار  
من هبائك وبارزتك به في  
ظلمة الليل جراءة معي عليك  
هلي اني اعلم ان السر عندك  
علاية

ان لم تسبق له الزيارة أو تسرله الاحادة فان العود أحده

باب القرآن

القرآن بكسر القاف مصدري المقتضى وهو في اللغة الجمع بين الشيتين وفي الشرع ما سمي  
بينهما من الجمع المخصوص وهو (أفضل من الأفراد) أي بالحج والتمتع والاولى ان يقول أفضل  
من التمتع والأفراد لأن التمتع عندنا أفضل من الأفراد خلافا لمالك والشافعي حيث قال  
ان الأفراد أفضل مطلقا وسبأني بينهما والفرق بينهما (وهو) أي القرآن (ان يجمع الألفي)  
أي لا المكي والمبقي ليكون قرانه مستونا (بين الحج والعمرة) الأولى بين العمرة والحج (متصلا)  
بأن ينويهما معا أو مقرونا بكلام موصول (أو منفصلا) أي بكلام مفصول أو بأن ادخل احرام  
الحج على العمرة (قبل أكثر طواف العمرة أو) أي وان كان انفصاله (من مكة ويؤديهما) أي  
وان يؤدي أفعال العمرة والحج (في أشهر الحج) بأن يوقع أكثر طواف العمرة وجميع سعيها  
وسعي الحج فيها أو تقدم الاحرام وبعض طواف العمرة عليها (وصفته) أي هيئته الاجالية (ان  
يحرم بالعمرة والحج معا) أو متعاقبا (من الميقات) أي لا بعده وجوبا (أو قبله) أي ولو من دورة  
أهله (وهو الأفضل) أي لمن قدر عليه الآن تقدمه على الميقات الزماني مكروه مطلقا ويقول  
الله اني أريد العمرة والحج فيسرها لي (أي سهلها) ووفقي عليها (وتقبلها) مني نويت  
العمرة والحج وأحرمت بهما لله تعالى ليك بعمرة وحجة إلى آخره) الأولى ان يقول ليك الحج ثم  
يقول ليك بعمرة وحجة (وبقدم العمرة على الحج في النية والتلبية والدعاء) أي المذكور  
استحبنا) أي إرادة سبق فعلها فيكون بمنزلة السنة القبلية في الصبح (وان قدم الحج في الذكر)  
أي في ذكره في النية وغيرها (جاء) أي نظرا إلى تعظيم الفرض وتقديمه رتبة كما قال تعالى واقموا  
الحج والعمرة لله مع ان المورود هو الاحصاء في الاعتبار وان قدمه احراما) أي بأن ادخل  
احرام العمرة على احرام الحج (كره) لانه خلاف السنة (ولو اكتفى بالنية) أي فيها (ولم  
يذكرهما في التلبية) وكذا في الدعاء (جاء) لانه خلاف الأولى لقوله (ويستحب ذكرهما  
فيها أو مرة) أي لما ورد من السنة (ولو كان نسكاه) أي حجه وعمرته (عن الغير) أي عن غيره  
كافي نسخة (يقول اللهم اني أريد العمرة والحج عن فلان) أو العمرة عن فلان والحج عن فلان  
(وأحرمت بهما لله تعالى) أي عنه كافي نسخة أو عنهما

فصل في شرائط صحة القرآن كان يكفي أن يقول شرائط القرآن فان المشروط لا يتحقق  
صحته بدون الشرط (الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره) وهو أربعة أشواط  
صحته (فلو أحرم به بعد أكثر طوافها لم يكن قارنا) أي شرعا وان كان قارنا لقويا ثم ان طاف  
في أشهر الحج يكون متمما ون اطاف قبلها لا يكون قارنا ولا متمما (الثاني أن يحرم بالحج قبل  
افساد العمرة) أي بالجماع قبل طوافها أو أحرم بعمرة فأفسدها ثم ادخل عليها الحج لا يصير قارنا  
ولا متمما وحجته صحته يلزم فعلها وعمرته فاسدة يجب عليه مضيقها وقضاؤها (الثالث أن يطوف  
للعمرة كله) بالنسب أي كل طوافه (أو أكثره قبل الوقوف بعرفة) أي في وقته وفي رواية قبل  
التوجه إليها الصحيح انه لا يصير افضا بمجرد التوجه إلى عرفة حتى يقف بها على ما صححه صاحب  
الهداية والكافي وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفي رواية الحسن والطحاوي عن أبي

وان الخفية عندك بارزة  
وانه لا يمنع منك مانع ولا  
ينفعني عندك نافع من مال  
وبين الان أنيتك بقلب  
صليم فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
لي يا خير القافرين (اللهم)  
اني استغفرك استغلي ذنب  
يورث النسيان لذ كرك  
أو يعقب الغفلة عن تعذوبك  
ونقادى بي إلى الامن من  
مكرك أو يؤبى عنى من خير  
ما عندك فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد  
واغفره لي يا خير القافرين

حنيفة يصير رافضا بمجرد التوجه الى عرفات وهو القياس وفي الفتح والصحيح ظاهر الرواية  
اقول ويمكن الجمع ان يكون الرفض بالتوجه والارتفاض بتحقيق الوقوف وثمرة الخلاف فيما  
اذا توجه الى عرفة ثم بدله فراجع من الطريق قبل الوقوف بعرفة فطواف لعمرته وسعى لها  
ثم وقف بعرفة هل يكون قارنا جواب ظاهر الرواية يكون قارنا (فلو لم يطف لها) اي لعمرته  
كله او اكثره او بعد ما طاف اقله كالثلاثة اشواط (حتى وقف بعرفة بعد الزوال) اي كما صرح به  
فاضحيان وان اطلق الوقوف من غير قيد كونه بعد الزوال او قبله في الهداية وغيرها وفي  
المسالك للحاكم لا يصير رافضا لعمرته حتى يقف بعد الزوال وقال ابن الهمام وهو حق لان  
ما قبله ليس وقتا للوقوف فعملوله بها كعملوله بغيرها وفي المسراج الوهاج ولو وقف بعرفة قبل  
الزوال لا يكون رافضا لانه لا عبرة بهذا الوقوف فيرجع الى مكة ويطوف لعمرته فلو لم يرجع  
حتى وقف (ارتفعت عمرته) اي ولو من غيرنية رفضه اياها ثم اذا ارتفعت عمرته فعليه دم لرفضها  
وقضاؤها بعد ايام التشريق (وبطل قرانه وسقط عنه دمه) اي دم القران للشكر المترتب على  
نعمته الجمع بين اداء النسكين (ولو طاف اكثره) اي اكثر طواف عمرته (ثم وقف) لم يصير رافضا  
بالوقوف لانه اني لا اكثر فبقى قارنا فحينئذ (اتم الباقي منه) اي من طواف عمرته (قبل طواف  
الزيارة) لاستحقاقها في الذمة قبله ولو كان الباقي من الاشواط واجبا وهو دون الاقوي من  
طواف ركن الحج (الرابع ان يصونها من الفساد) اي بالجماع وكذا من الردة (فلو افسدهما  
بأن جامع قبل الوقوف وقبل اكثر طواف العمرة) وفي بعض النسخ بلفظ او التوبة وهو غير  
صحيح لاسياني (بطل قرانه وسقط عنه الدم) اي لفسادهما وامامنا كره البر جندى من انه ينبغي  
للقارن ان لا يهلق بين العمرة والحج والافسد احرامه بل يهلق في يوم النحر فخطأ من وجهين  
احدهما ان الفساد مختصر في وقوع الجماع قبل الوقوف وثانيهما ان الاحرام لا يفسد بالجماع  
بل بفسد الحج ولهذا يجب عليه اقامه افعاله ثم قضاؤه في عام آخر فتدبر (وان ساقه) اي الدم  
(معه يصنع به ماشاء) اما اذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة اشواط فسد حجه دون عمرته وسقط  
عنه دم القران (انما اذا جامع بعد ما طاف للحج فافسد حجه فافسد طواف اكثر قبل  
الاشهر لم يصير قارنا وان طاف الاقل قبلها أو أكثره فيها كان قارنا) وهذا يحسب الظاهر ينسأفه  
ما في التارخاية رجل جمع بين حجة وعمره ثم قدم مكة وطاف لعمرته في شهر رمضان كان قارنا  
ولكن لا هدى عليه قال المحقق ابن الهمام وهل يشترط في القران أن يفعل أكثر اشواط العمرة  
في أشهر الحج ذكر في المحيط انه لا يشترط وكأنه مستند في ذلك الى ما روى عن محمد بن أحمد  
ثم قدم مكة وطاف لعمرته في رمضان انه قارن ولا هدى عليه قال انه غير مستلزم لذلك وان الحق  
اشتراط فعل أكثر العمرة في أشهر الحج لانه المتمتع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج ووجوب  
الشكر بالدم ما كان الا لفعل العمرة فيها ثم الحج فيها وهذا في القران كما في المتمتع قال وما روى  
عن محمد بن ابيه القارن بالمعنى اللغوي اذ لا شك في انه قرن أي جمع ألا ترى انه في لازم القران  
بالمعنى الشرعي المأذون فيه وهو لزوم الدم وفي اللازم الشرعي نفى المزوم الشرعي انتهى والذي  
يظهر لي انه قارن بالمعنى الشرعي أيضا كما هو المتبادر من اطلاق قول محمد بن وهب انه قارن  
وبدليل انه اذا ارتكب محظورا يتعدد عليه الجزاء وغايته انه ليس عليه هدى شكر لان اداءه

(اللهم) اني استغفرك لكل  
ذنب خلقتني بسبب عني  
عليك في احباس الرزق  
علي وشكايته منك  
واغراضك عنك وميل الى  
عبادتك بالاستكانة لهم  
والتمسح بهم وقد  
اسمعتني قولك في محكم  
كتابك فما استكانوا لربهم  
وما يتضرعون ففعل يارب  
وسم وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
لي يا خير الغافرين (اللهم)  
اني استغفرك لكل ذنب  
لزمني بسبب كربة استغفرت  
عندك بغيرك واستغفرت  
عليها بعبادك واستغفرت  
بأحد فيها ذلك ففعل يارب

لم يقع على الوجه المسنون المقرر في الشريعة من ابتاع أكثر العمرة في الأشهر فإنه من وجهه في حكم من أفرد بعمره في غير الأشهر ثم أفرد بالحج فإنه ليس بقارن إجماعاً (السادس أن يكون آفاقاً ولو حكماً فلا قران للمعنى) أي الحقيقي (الأذا خرج إلى الآفاق قبل أشهر الحج قبل وأوفى بها فيصح منه القران لصيرورة آفاقاً حكماً) أي كما أنه لا يجوز القران إلا في الآفاق إذا دخل مكة وصار من أهلها حكماً وهذا وفيه أن اشتراط الآفاق إنما هو للقران المسنون لا لصحة عقد الحج والعمره وكذا تقديم العمره على الحج في الأشهر كما تقدم والله أعلم (السابع عدم فوات الحج منوطاً بأنه لم يكن قارناً وسقط الدم) وفي عدمه شرطاً لصحة القران مساعمة لأنحنى

فصل في أي فيما لا يشترط فيه (ولا يشترط لصحة القران عدم الإمام) وهو النزول بأهله بحرم ما كان أو حالاً فهو على نوهين الإمام صحيح مبطل كما في التمتع إذا لم بأهله بعد عمرته والمسام فاسد غير مبطل كما في القارن فإذا صرحت بهذا (فيصح) أي القران ولا يسقط عنه دمه (من كوفي رجع إلى أهله بعد طواف العمرة) أي في أشهر الحج ثم عاد إلى مكة لكونه محرمًا وإن لم بأهله (ومن منى خرج إلى الآفاق) أي ويصح القران من منى يخرج إلى الآفاق ثم عاد إلى مكة فقرن وطاف لعمرته في الأشهر ثم حج من حاميته مع كونه لم بأهله صحيح قرانه لكونه محرمًا قال ابن القيم ومقتضى الدليل اشتراط عدم الإمام للقران المأذون فيه وأما المصنف في الكبير وأجاب بقوله وأعلم أن الإمام الصحيح المبطل للحكم لا يتصور في حق القارن وأما الإمام المفسد مع بقاء الاحرام فهو لا يبطل التمتع الذي يشترط فيه عدم الإمام فكيف يصح أن يقال أنه لا يشترط في القران أو يشترط فيه وكيف يصح تصوير مسئلة الكوفة وغيره دليل على ذلك لأنه لم يحصل منه الإمام صحيح ويمكن أن يجاب عنه بأنه قد يعتبر الإمام الفاسد مانعاً كما في المبني والالزم القول بصحة تمتع المبني إذا ساق الهدى ولم يسقه ولكن لم يخل من العمره حتى أهل بالحج ولا قائل به فهو ناظرنا واعتبر المسام القارن لم يصح قران المبني الخارج إلى الآفاق فصح القول بعدم الاشتراط وغيره انتهى والأظهر أنه لما كان القران في معنى التمتع والتمتع يشترط فيه عدم الإمام فنبهوا على أنه لا يشترط عدم الإمام في القران مع قطع النظر أنه يتصور فيه ولا يتصور فتدبر (ولا احرامه) أي ولا يشترط أيضاً احرام القارن (من الميقات) أي كما يتوهم من بعض المنوفين والروايات (فلو احرم بهما أو بأحدهما بعد الميقات) أي بعد مجاوزته (ولو من مكة) أي داخلها (يصير قارناً ولكن مع الإساءة) كان حقه أن يقول لكن مع الحرمه والجزاء إذا احرم بهما بعده لأنه يجب عليه أن يحرم بأحدهما من الميقات ومع الإساءة إذا احرم بأحدهما لأنه يسن أن يحرم بهما منه (ولا تقدم احرام العمره على الحج) أي على احرامه (فإن قدمه عليها) بأن احرم بالحج ثم احرم بعد ذلك بالعمره فإنه يكون قارناً بخلاف الآن فيه تفصيلاً (فإن كان أدخلها عليه قبل طواف القدوم يصير قارناً مسياً) أي لمخالفة السنة فيكره فعله لأن السنة تقدم احرام العمره على الحج (وعليه دم الشكر) أي اتفاقاً لأنه في الجملة جمع بين العبادتين وأو مع الإساءة (وإن كان) أي أدخلها عليه (بعد الشروع فيه) أي بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطاً فهو أكثر إساءة من الأول) أي لأنه أخره غاية التأخير حتى أدخلها بعد شروعه في أفعال عهده (وعليه) أي مع هذا (دم شكر) عند شمس الأئمة في كل منه (وقيل جبر) وهو قول

وصلو بارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد وأخبره  
لي يا خير الغافرين (اللهم)  
إني استغفرك لكل ذنب  
جاني عليه الخوف من  
غيرك ودعاني إلى التضرع  
لا أحد من خلقك أو استغاثني  
إلى الطمع فيما عند غيرك  
فأثرت طاعته في معصيتك  
استجلاً بالماضي يديه وأنا أعلم  
بما جنى إليك كما لا تخفى لي  
هناك فصل بآرب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد وأخبره  
لي يا خير الغافرين (اللهم)  
إني استغفرك لكل ذنب  
هناك في نفسي استغفاله  
وصوت رت



صاحب الهداية وفخر الاسلام فلا يأتى كل منه (ويستحب له رفض العمرة) أى لخالفته السنة  
قال ابن الهمام بعدما ذكر في القوانين السابقة ولم يرجح أحدهما وقولهم رفض العمرة في هذه  
الصورة مستحب يؤنس به في أنه دم شكر (وكذا) أى يستحب له رفض العمرة أيضا لخالفته السنة  
لكونه لا يؤمر بذلك حتما فإن رفضها قضاءها وعليه دم لرفضها وهو دم جبر بلا شك ولو لم يرفضها  
ومضى فهو مسمى ويحصى حكمه وهذا كله (ان كان) أى ادخلها عليه (بعد الطواف) أى  
طواف القدوم (أو أكثره) فيلزمه العمرة فإن مضى فيها جاز وبصير مسيا أكثر اساءة ممن  
أدخلها قبل أن يطوف للقدوم وعليه دم بحججه بينهما اتفاقا لكن اختلفوا أنه دم جبر أو شكر  
فصحح الأول صاحب الهداية واختاره فخر الاسلام وتبعهما المصنف بقوله (وعليه دم جبر) أى  
كفاية (وقيل شكر) أى دم نسك وهو قول شمس الأئمة وقاضيهان والمجرب وصاحب البدائع  
(وان أدخلها بعد الوقوف) أى برفة (لم يكن قارنا) لكن يلزمه العمرة ويلزمه رفضها اتفاقا  
(وعليه دم رفضها أولا) لكن ان رفضها يجب دم لرفضها وعمرة مكانها وان مضى فيها أجزأ وعليه  
دم جبر فقوله (وعليه رفضها حتما) أى وجوبا كان سعة التقديم ثم هذا الإدخال السابق (سواء  
أحرم بها قبل الخلق) أى ولو قبل يوم النحر (أو بعده) أى بعد الخلق (واو في أيام التشريق)  
وكذا قبل طواف الزيارة وأما إذا أهل بالعمرة بعد الخلق أو بعد الطواف أو بعدهما على ما يدل  
عليه كلام الزيلعي حيث قال يجب عليه دم لأنه قد جمع بينهما في الأحرام أو في بقية الأفعال ثم  
قال فإن قيل كيف يكون جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة إلا بعد تمام التحلل من إحرام الحج  
بالخلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج فيصير جامعا بينهما فلا وإن لم يكن  
جامعا بينهما أحراما فيلزمه الدم لذلك ثم قيل لا يرفضها ويحصى فيها كاذ كفي الأصل وقيل أنه  
ليس بمعبر على ظاهره وان معنى قوله لا يرفضها أى لا ترفض من غير رفض ~~كك~~ كما في النهاية  
والكفاية وقال في البحر قال مشايخنا يريد به أنه يحصى في إحرام العمرة لا في أفعالها لأنه نهي  
عن العمرة في هذه الأيام والعمرة عبارة عن الأفعال فلا يلزمه رفض إحرامها بل رفض أفعالها  
وان مضى في أفعالها لا شيء عليه لأنه إذاها كما التزم قال في الكبير وقوله لا شيء عليه فيه نظرا  
صرح هو وغيره ان عليه دما كما سيأتى قلت فيسه ان عليه دما لإدخال العمرة على الحج لا لأفعالها  
في أيام التشريق فلا شك كالوجه عليه ما في الظهيرية من عدم لزوم الدم سواء طاف بها  
في أيام التشريق أو لم يطف والمحصل ان الأصح وجوب الرفض كائن عليه غير واحد قال أبو  
جعفر الهندواني ومشايعنا على هذا أى وجوب الرفض فإن رفضها فعليه الدم والقضاء وان لم  
يرفضها فعليه دم جبر لجمعه بينهما كما في الفتح والبحر وغيرهما ومنه يعلم مسألة كثيرة الوقوع  
لاهل مكة وغيرهم أنهم قد يعمرّون قبل أن يسعوا بالحج فأنهم والله أعلم

فصل في بيان أداء القران إذا دخل أى القارن (مكة) بدأ بأفعال العمرة وان أخرها في  
الأحرام (أى ذكر الأحراما) فيطوف لها سبعاً ويصطليح (وفي نسخة مضطبعها فيه أى في جميع  
طوافه) ويرمل في الثلاثة الأولى ثم يصلي ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة) وهذه أفعال العمرة  
بكمالها إلا أنه منوع من التحلل عنها ~~بكونه~~ بكونه مجزئاً بالحج مع ما فيه توقف تحلله على فراغه من  
أفعاله أيضا وكذا قال (ثم يطوف للقدوم) وهو من سنن الحج (ويصطليح فيه ويرمل ان قدم

لى استصغاره وقيل أنه حتى  
ورطنتى فيه فصل يارب  
وسلم وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واخبره  
لما خير الغافرين (اللهم)  
انى استغفرك لكل ذنب  
جرى به قلبك واحاط به  
علمك فى وعلى الى آخر  
عمرى وجميع ذنوبى كلها  
اولها وآخرها عدها  
وخطايا قليلها وكثيرها  
صغيرها وكبيرها هاديتها  
وجلبيلها قديمها وحديثها  
سرورها وجهرها وعلانيتها  
ولسانا مذنب فى جميع  
عمرى فصل يارب وسلم  
بارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واخبره

السعي) أي أراد تقديمه وهذا ما عليه الجمهور لما قالوا من أن كل طواف بعده سعي فالرمي فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القران بطواف طواف القدوم ويرمي فيه أيضا لأنه طواف بعده سعي وكذا في خزانة الأكل وإنما الرمي في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا كان أو قارنا وأما ما نقله الزيلعي من النسابة للمروجي من أنه إذا كان قارنا لم يرمي في طواف القدوم أن كان رمي في طواف العمرة فبخلاف ما عليه إلا كثير (ثم يقيم حراما) أي محرما لأن أو أن تحلله يوم النحر فإن حلقه يكون جنائته على أحرامين لما في المحيط والمنقح من محمد فإن طاف لعمرة ثم حلق فعليه دمان ولا يحل من عمرته بالحلق كالمتنع إذا ساق الهدي وفرغ من أفعال العمرة وحلق يجب عليه دم ولا يتحلل بذلك من عمرته (وحج كالغرد) أي في بقية أفعاله والحاصل أن القارن عليه طوافان ومعيان لكن السنة أن يكونا مرتين كما ذكر من أنه يأتي أولا بطواف العمرة ثم بسعيها ثم بطواف القدوم ثم بسعي الحج موافقا لفعله صلى الله عليه وسلم (ولو طاف طوافين) أي متوالين متقدمين (وسعي سعيين) أي متأخرين متتابعين أو متعاقبين وكذا الحكم فيهما إذا كانا مرتين (للعمرة والحج) أي اجزا (ولم ينو الأول) أي من الطوافين (للعمرة والثاني للحج أو نوى على العكس) أي بأن نوى الأول للقدوم والثاني للعمرة (أو نوى مطلق الطواف) أي فيهما (ولم يمين) فيه أن هذا هو عين الأول فتأمل فإن الطواف العاري من مطلق النية لا يسمى طوافا في الشريعة ثم لا يلزمه تعيين النية بل مطلقتها ويسن التعيين (أو نوى طوافا آخر) أي في الطوافين أو في أحدهما (تطوعا) أي كان ذلك الآخر نفلا أو سنة (أو غيره) أي نذرا أو طواف أفاضة أو وداع (يكون الأول للعمرة) أي معتبرا (والثاني للقدوم) أي متعينا (وكره له ذلك) أي ذلك الجامع لمخالفته السنة من وجوه كثيرة فصل في هدي القارن والمتنع بحج أي اجابا (على القارن والمتنع هدي شكر المساوفة لله تبارك وتعالى للجمع بين النسكين في أشهر الحج بسفر واحد) وهذا عندنا وهو عند الشافعي دم جبر لمساوئتي في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (وإذناه) أي أدنى الهدى هنا (شاة) بأجمع الفقهاء إلا أن الجزور أفضل من البقرة وهي أفضل من الشاة (وكل ما هو أعظم) أي اسم أو فخر قيمة (فهو أفضل) لصرفه في طريق المولى فالأعلى والأعلى هو الأولي (والأفضل لهما) أي للقارن والمتنع (سوقه معهما أو لكل منهما أن يأكل) أي استحببا (من هديه وبطعم) أي منه (من شاء غنيا أو فقيرا أو يستحب) أي لصاحب الضحية (أن يتصدق بالثلث وبطعم الثلث) أي بأن يطبخه ويطعمه (وبدخر) أي يحفظ (الثلث) ذخيرة له ولعاليه (أو بهدي الثلث) أي يعطيه ويهديه لأقربائه وجيرانه وأحبائه ولو كانوا أغنياء وهو بدل من بطم وإن كان ظاهر كلام البدائع أنه بدل من بدخر (ولا يجب التصديق بشئ منه) أي من هدي التمتع والقبران (ويسقط) أي وجوب الدم (بالزبح) أي وبالإعطاء أو الإباحة أو بالتخليفة (فلو سرق بعد الذبح لم يجب غيره وشرائط وجوبه) أي وجوب الهدى (القدرة عليه) أي على عينه أو ثمنه وعينه موجودة (وصحة القران والتمتع) (لما سبق) (والعقل) أي على تقدير صحة حج المجنون (والبالوغ) أي لعدم الوجوب على الصبي غير الوضوء (والحرية فيجب على المملوك الصوم) لقد رتب عليه (لا الهدى) لفقد ملكه إلا أنه إذا لم يصم بحج عليه في ذمته أن يذبحه

يا خير الغافرين (اللهم) أي  
استغفرك لركبك لئلا يذنب لي  
وأسألك أن تغفر لي ما  
أحصيت علي من مظالم  
العباد قبلي فإن لعبادك  
علي حق وقاوم مظالم وأنا بها  
حزين (اللهم) وإن كانت  
كثيرة فأنها في جنب عقوبك  
يسيرة (اللهم) إني أعبد  
من عبادك أو أمة من أمائك  
كانت له مظلة عندي قد  
غضبت عليه في أرضه أو  
ماله أو عرضه أو بدنه أو  
ضاب أو حضرمه أو  
خصمه يطالبني به أو لم  
استطع أن أردّها إليه ولم  
استحلها منه فأسألك  
بكرمك وجودك

بعدمعنى (ويختص) أى جواز ذبحه (بالمكان وهو الحرم) فلا يجوز ذبحه في غيره أصلاً وأما  
 المكان المسنون ففي المبسوط أن السنة في الهدايا أيام النحر منى وفي غير أيام النحر ذكاة هي  
 الأولى انتهى والظاهر أن المروءة أفضل مواضع مكة لهذا المعنى (والزمان) أى ويختص  
 جواز ذبحه بالزمان أيضاً (وهو أيام النحر) حتى أو ذبح قبلها لم يجز ويجوز ذبحه بعد  
 أيام النحر والتشريع قال ابن النهم والمراد بالاختصاص معنى أيام النحر من حيث الوجوب  
 على قول أبى خنيفة والأول ذبح بعدها جزأ إلا أنه نازك لا واجب وقبلها لا يجزى بالاجماع وعلى  
 قولهما في القبلية كذلك وكونه فيها هو السنة عندهما (وأول وقته) أى زمان جواز هذا الذبح  
 (طلوع الفجر من يوم النحر فلا يجوز قبله) أى اتفاقاً (وأخره من حيث الوجوب) أى عند الامام  
 وكذا من حيث السنة عندهما حبه وغيرهما من الأئمة (غروب الشمس من آخر أيام النحر)  
 ولكن أولها أفضلها (وفي حق السقوط) أى من الذمة (لآخره) أى في حق الاعتداد باعتبار  
 الزمان إلا أنه مقيد بالمكان (والوقت المسنون) أى أوله (بعد طلوع الشمس يوم النحر) ويجب  
 أن يكون (أى الذبح) بين الرمي والخطي (أى في حق القارن والمتنع) (وبسن الذبح) أى ذبح  
 الهدايا (في أيام النحر مجزى ويجوز بمكة والحرم كله) إلا أنه يكره لما سبق من السنة (وأومات)  
 أى القارن أو المتنع القادر على الهدى (قبل الذبح فعليه الوصية به) أى وجوباً فيعتبر من  
 الثالث (فإن لم يوصى سقط) أى وجوبه من الورثة (وان تبرع منه الوارث صرح) أى تبرعه  
 وسقط وجوبه عنه لكن بناء على الرجاء كإي الوصية بالحج وأما قوله في الكبير إذا مات قبل إراقة  
 الدم سقط عنه الدم إلا أن يوصى به فيعتبر من الثالث أو تبرع عنه الورثة ففيه بحث ظاهر  
 فصل في بدل الهدى إذا جهز القارن أو المتنع من الهدى أى هدى القرآن أو التمتع (بأن لم  
 يكن في ملكه فضل) أى مال زائد (عن كفاف) أى ما يكفيه من الخلق في كفاية المعيشة (قدر  
 ما يشتري به الدم) أى من الثؤاد والعروض (ولاهو) أى الدم أو الهدى بعينه (في ملكه)  
 وسيأتى في آخر الفصل تمام تفصيله (وجب الصيام عليه عشرة أيام) أى كاملة بحملة (فيصوم  
 ثلاثة أيام قبل الحج) الأولى في الحج كإفاله سهاته وتعالى والمراد في شهره وكأنه أراد قبل إحرام  
 الحج بالنسبة إلى المتنع لكنه مناقض بقوله الآتى بعد إحرام العمرة وسيأتى الكلام عليه مفصلاً  
 (وسبعة بعده) أى إذا رجع كإي الآية وهو يشمل رجوعه وانصرافه من حجه أى إذا فرغ من  
 أفعاله كإذهب إليه أبو حنيفة فرجعه الله وأتباعه ويحتمل رجوعه ووصوله إلى أهله وبلمه كإخصه  
 به الشافعي رجعه الله وأتباعه فقوله في الكبير وسبعة إذا رجع إلى أهله ليس في عمله الثلاثي به  
 (وشروط صحة صيام الثلاثة) أى من القرآن والتمتع ثمانية وهي (أن يصوم الثلاثة بعد الإحرام  
 بهما في القارن) أى في حقه خاصة بخلاف المتنع فإن فيه خلافاً كما سيأتى فلو صام الثلاثة ثم  
 قرن لا يجوز صومه بالاجماع وأما إذا أدخل أحدهما على الآخر فالظاهر أنه كذلك لكن  
 اختلفوا فيه كما اختلفوا في التمتع كما استفاد من قوله (وبعد إحرام العمرة في التمتع وإن يكون)  
 أى صيام الثلاثة (في أشهر الحج) فلو قرن قبل أشهر الحج وصامها لم يجز ولو صام بعد ما دخل  
 الأشهر جاز بعد تحقق الإحرام ثم اعلم أن كل ما هو شرط في صوم القارن فهو شرط في صوم المتنع  
 بخلاف الإحرام الحج فإنه ليس بشرط لصحة صوم التمتع في ظاهر المذهب على قول الأكثر

وصحة ما عندك إن ترضيهم  
 عنى ولا تجعل لهم على شياً  
 منقصة من حسناتى فإن  
 عندك ما يرضيهم عنى وليس  
 هدى ما يرضيهم ولا تجعل  
 يوم القيامة أسبغائهم على  
 حسناتى سبيلاً فصل يارب  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد وأخبره  
 لى يا خير القافرين استغفر  
 الله العظيم الذى لا اله الا  
 هو الحى القيوم والتوب  
 اليه استغفاراً يزيد فى كل  
 طرفة عين ونحوه بركة نفس  
 طائفة ألف الف ضعف بدوم  
 مع دوام الله ويبقى مع بقائه  
 الله الذى لا فناء

بل يشترط أن يكون بعد إحرام العمرة فقط فلو صام المتمتع في أشهر الحج بعدما أحرم بالعمرة قبل أن يحرم بالحج جاز لأن وجود الإحرام حالة صوم الثلاثة شرط في جواز صوم القران وأما صوم المتمتع فلا كثير على عدم اشتراط ذلك في البدائع وهل يجوز له بعدما أحرم بالعمرة في أشهر الحج قبل أن يحرم بالحج قال أصحابنا يجوز سواء طاف لعمرة أو لم يطف انتهى وهو ظاهر في هذا المعنى لكن ليس بصريح في المدعى اذ يمكن حمله على المتمتع الذي ساق الهدى وكذلك كره في المدارك فعليه صيام ثلاثة أيام في وقت الحج وهو أشهره ما بين الإحرامين إحرام العمرة وإحرام الحج وكذا ما في شرح الكونز ووقت أشهر الحج بين الإحرامين في حق المتمتع انتهى وفيهما ما سبق من جهة المبني مع ما في عبارتهما من إيهام أنه لا يصح صومه بعد الإحرام بالحج وليس كذلك لما سبأني من أنه هو المستحب أو المنعين وأما ما في مناسك الأبرار وفي المختار وشرحه الاختيار من أنه لا يجوز صيام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفه وان صامها قبل ذلك وهو محرم فظاهر أنه لا يجوز صومه حال كونه حلالا اللهم إلا أن يحمله قولهم ساو هو محرم على أنه قد أحرم بالعمرة كما قال غيرهم لأن شرط اجزائها وجود الإحرام بالعمرة في أشهر الحج ولا يخفى بعده وقد ذكر امام الهدى أبو منصور المازدي أن القياس أنه لا يجوز الصوم ما لم يشترع في الحج يعني قياسا على القران ولأن إحرامه بالحج هو السبب لا يكون متمعا ويتوجه عليه الصوم فإنه بمجرد أن يريد الحج بعد عمرته في الأشهر لا يسمى متمعا وهو قول زفر والشافعي فالأحوط أن لا يصوم الثلاثة إلا بعد إحرامه بالحج لأنه جائز اتفاقا بخلاف صومه بين الإحرامين وإيضاح الآية الشريفة دلالة واضحة على هذا المعنى حيث قال فمن تمتع بالعمرة إلى الحج أي منضمته إلى إحرامه فما استيسر من الهدى فهذا صريح في كون المتمتع هو السبب للهدى أصالة وللصوم نيابة لا مجرد جزئ منه اذ يمكن تخلف الجزء الآخر عنه وهذا قول المازدي أنه القياس عدم جواز الصوم ما لم يشترع في الحج يفيدان المقيس عليه وهو القران لا يكون فيه خلاف ثم القران مقيس على المتمتع المذكور في الآية فيتمين أن يكون حكمهما واحدا وهو يتوقف على الجمع الذي قدمناه فن فرق بينهما وبين من قرن فعليه البيان وأما ما قيل من أن السبب هنا مركب فبكنى وجود الجزء الأول حيث يتوقع وجود الجزء الثاني فيقوض بكفارة اليمين حيث لم تصح بمجرد حصول اليمين قبل الحنث فإن الحنث المترتب على اليمين هو السبب كما أن هنا الحاق الحج بالعمرة هو السبب في التمتع وكذا الحاقه بها وعكسه في القران والله سبحانه وتعالى أعلم ثم انفق الأصحاب على أن من استحب أن يصوم ثلاثة أيام متوالية بعد الإحرام بالحج آخرها يوم عرفه يمكن أن كان يضعفه الصوم في يوم التروية ويوم عرفه عن الخروج والوقوف والدعوات فالمستحب تركه وقد قدمه على هذه الأيام حتى قيل يكره الصوم فيهما إن كان يضعفه عن القيام بختمها قال في الفتح وهو كراهة تنزيه اللهم إلا أن يسمى تخلفه قبوقه في محظور وعن عطاء بن أظفر يوم عرفه لينقوى على الدعاء كأنه مثل أجر الصائم انتهى وأقول بل أقوى لأن نية المؤمن خير من عمله مع ما فيه من زيادة الخير بسبب الفطركا ورد ذهب المفترون بالأجر اليوم حيث قاموا بخدمة الإخوان في السفر من ضرب الخيمة وسائر الهنة وضعف الصائمون عن القيام بحالهم والحاصل أن كلا آخر صيام هذه الثلاثة إلى آخر وقتها فهو أفضل لاحتمال

ولا زال ولا انتقال الملك  
أبد لا بد من ودهر الدهر  
سرمد في سرمد استحب  
يا هو (الله) اجعل له دماء  
وافقه اجابة ومصلحة  
وافقت منك عطية تلك  
على كل شيء قدبر (الله)  
صل على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد وصحبه وسلم  
تسليما كثيرا صلاة دائمة  
بدوامك باقية بقبلك  
لا تنتهي لها دنون عليك  
صلاة ترضيك وترضيه  
وترضى بها هذا يارب  
العالمين وسلم كذلك والحمد  
لله على ذلك سبحانه ربك  
رب البرية عابصون وسلام  
وسلام على المرسلين  
والحمد لله رب العالمين

القدرة على الاصل (وان يقع) أي تمام هذا الصيام (قبل يوم النحر) فان لم يصم اصلاً أو صام يوماً أو يومين حتى دخل يوم النحر فقد فات البدل وهو الصوم ووجب الاصل وهو الهدى ولا يسقط عنه مدة عمره فتي قدر عليه أراقه بحكمة ولا يجوز له أن يصوم الثلاثة في أيام النحر والتشريق وبعد هالفوات الوقت (وأن ينوي) هذا الصوم (من الليل) فلو نوى قبل غروب الشمس أو بعد طلوع الفجر لم يجزه كما أنه في جميع الكفارات في الحج وغيره لا بد من النية بالليل (وان يكون عاجزاً عن الهدى في أيام النحر) الاظهر ان يقال وان يكون غير قادر على الهدى وقت الخلق أو التقصير فإنه اذا قدر عليه فيها بعد تحله لم يضرمه حيث يصح صومه كما سبأ في مصر كما في كلامه (فلا يعتبر قدرته قبلها) أي قبل أيام النحر (ولا بعد هالفوات الصوم الثلاثة وهو قادر) أي على الدم قبل ان يشرع في صوم الثلاثة أو في خلالها أو بعد ما صام كلها (ثم يجوز يوم النحر) أي قبل حلقة (جاز صومه ولو صام) أي الثلاثة (فقيراً) أي عاجزاً (ثم أبسر) أي قدر على الهدى (يوم النحر) أي فقيه تفصيل (فان كان) أي اقتداره (قبل الخلق بطل الصوم) أي حكمه (ووجب الدم) أي لقدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل كما لو وجد المساء في خلال التيمم أو بعده قبل الصلاة (وان كان) أي اقتداره على الدم (بعده) أي بعد الخلق أو التقصير وواف في أيام النحر (صح الصوم) أي حكمه كواجب المساء بعد ما تيمم وفرغ من صلاته (ولاشي عليه) أي ولا يجب عليه الهدى لاستقرار البدل في موضع الاصل ولا يجمع بين البدل والمبدل فتأمل (وان لم يتحال حتى مضت أيام النحر فأبسر) أي قدر على الهدى (لم يجب الهدى وأجزأ صومه) وهكذا روى الحسن من أبي حنيفة رضي الله عنه لأن الذبح موقت بأيام النحر فإذا مضت فقد حصل المقصود وهو اباحة التحال بالهدى فكأنه تحال ثم وجد الهدى وزاد في الكبير وان يكون ادؤهما على الوجه المسنون فلو أداهما على غير وجه السنة بأن أحرم القارن بالعمرة بعد طواف القدوم فلا يجوز له الصيام وعليه دم كأمرو وكذا المبكى اذا قرن أو تمتع فانه مسمى وعليه دم جبر ولا يجوز له الصوم وان كان ميسراً لا يجزئ عن الهدى كما صرح به في السراج الوهاج وغيره والاصل ان الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لاعتدال الجبر فاحفظ هذه النكبة لنفسك في كل قضية ومن المشروط أيضاً ان يقع صومه في أشهر الحج من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة في العام القابل في وقت الحج لم يجزه كما صرح به في المنافع واما الاحرام في أشهر الحج بالقران أو التمتع فلا يس بشرط بل أو أحرم قبلها وطاف للعمرة فيها أكثره فبهما جاز (واما صوم السبعة بشرط صحتها تبين النية) أي كسائر الكفارات (وتقديم الثلاثة) أي لتكون السبعة معها عشرة كاملة (وان يصوم) أي السبعة (بعد أيام التشريق) أي حرمة الصوم في أيامه وقد صرح في البدائع والنحر الآخر أنه لا يجوز صومها في أيام النحر والتشريق (ويستحب أن يصوم الثلاثة متتابعة آخرها يوم عرفة) كما مر (ولا يجب التتابع فيها ولا في السبعة ولكن يستحب) أي في السبعة كما في الثلاثة (ويجوز صيام السبعة) أي بعد الفراغ من افعال الحج فانه لا يجوز قبله بالاجماع (بحكمة) وكذا في غيرها قبل الرجوع الى اهل عندنا وامنوى الإقامة بحكمة أو لم ينو (والافضل) أي المستحب (ان يصومها بعد الرجوع الى اهل) أي خروجاً عن خلاف الشافعية واما ان نوى الإقامة بحكمة جاز له صوم السبعة بحكمة اجاباً وقال ابن الهمام واما صوم السبعة

(وقت) الاستغفارات المتقدمة

المنسوبة الى سيدنا الحسن  
البصري رضي الله عنه  
يقولها من مدة لسخر رأيت  
في بعض نسخها عن محمد  
ابن اسامة رضي الله عنه  
وقصصت عن ترجمته فلم  
أظفر بها قال انه حسن  
مظلوماً فرأى النبي صلى  
الله عليه وسلم في النوم  
فأمره بملازمة هذه  
الاستغفارات وعلى من  
يقرأ كل عشرة منها في يوم  
أن يبدأ يوم الجمعة ويختم  
بصوم الخميس وذكر انه  
واظب عليها على الوجه  
الذي أمر به فنجاه الله من  
ظلمة وخلاصه من سجنه



فلا يجوز تقييده على قصد الرجوع من معنى بهد اتمام حمل الواجبات لانه معاق بالرجوع انتهى  
 وفيه ان المراد بالرجوع في الآية عند علمائنا هو الفراغ من الحج سواء رجع من معنى أو اقام بها  
 وعند الشافعي هو الرجوع الى اهله فتقييده بالرجوع من معنى لا قائل به والله اعلم ثم اصل انه  
 اذا قرن العبد أو تمتع ولم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر فتكمل فعله ذمان اذا تمتق دم للقران  
 أو تمتع ودم لا حلاله قبل الذبح كذا ذكره في الكبير ولا خصوصية لهذا الحكم بالعبد فان حكم  
 الحر كذلك في تعدد الدم وان ججز القارن والتمتع من الهدى والصوم بأن كان شيئاً فاباقي على  
 نفسه ولا يجوز فيه الفدية عن الصوم كذا في شرح الزيادات للعسائي وفيه بحث لانه اذا كان عاجزاً  
 عن الهدى انتقل حكم الوجوب الى الصوم واذا ججز عنه فالقياس ان تجزئه الفدية عنه كما  
 في الصوم والا فلا معنى لبقائه على ذمته فينبغي ان يسقط عنه الصوم كما قالوا فيمن صام الثلاثة  
 وتمكن من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الدم فهذا مع عدم تمكنه من الصوم أولى  
 بأن يسقط عنه الدم والله اعلم ثم اختلف اصحابنا في تعريف هذا الغنى في باب الكفارات فقال  
 بعضهم قوت شهر فان كان عنده أقل منه جازله الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت  
 يوم وليلة لم يجز له الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدار ما هو الواجب عليه وهو موافق  
 لما روى عن أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله اذا كان عنده قدر ما يشتري  
 به ما وجب وليس له غير لا يجزئه الصوم وقال بعضهم في العامل بيده أي الكتاب يسلك قوت  
 يومه ويكفر بالباقي ومن لم يعمل يسلك قوت شهر على ما ذكره الكرماني وهو تفصيل حسن الا ان  
 هذا اذا لم يمكن في ملكه عين المنصوص لانه ان كان في ملكه فلا يجوز له ان يصوم كما صرح به في  
 الخلاصة والبدائع واو كان عليه دين كازكره بعضهم وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة  
 رحمه الله ان كان له فضل من مسكنه وكسونه عن الكفاف وكان الفضل مائتي درهم فصاعداً  
 لا يجزئه الصوم

فصل في قران المكي لاقران لاهل مكة أي حقيقة أو حكماً (ولا لاهل المواقيت وهم الذين  
 منازلهم في نفس الميقات) وكذا من حاذاهم من غيرهم (ولا لاهل الحل وهم الذين بين المواقيت  
 والحرم) وهذا القول تعالى ذلك ان لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام والاشارة الى التمتع  
 وفي معناه القران (فمن قرن منهم) أي و او باضافة أحد النساكين الى الآخر (كان مسياً وعليه  
 دم جبر) أي كفارة لاساءته حتماً لان قرانه غير مسنون ليكون عليه دم شكر (ويان مريض العمرة)  
 أي ثلاثا يكون عمله مخالفاً لسنة (فاذا رفضها فعليه دم الرفض) وهو دم جبر (وان لم يرفض) بأن  
 مضى عليه (فدم الجمع) أي مع الاساءة عليه وهو دم جبر كما سبق وأيضاً ان جنى جناية قبل الرفض  
 يلزمه ما يلزم القارن الا فاق (ولو دخل الا فاق في مكة في أشهر الحج بعمره فأفسدها) أي بجماع  
 قبل طواف العمرة وأتمها (ثم أحرم بمكة) أي منها وفي حكمها أرض الحرم كلها (بعمره وحجة)  
 أي مما أوتد اخلا (رفض العمرة) ومضى في حجة وعليه عمرة ودم (لانه صار كالنبي) أي حكماً  
 في معناه من القران (واوخرج) أي ثانياً (الى الا فاق فقرن) أي بعد ما هتقر في أشهر الحج  
 فأفسدها وأتمها فقرن (كان قارناً) أي مسنوناً (واوخرج المكي) ومن في معناه (الى الا فاق  
 قبل أشهر الحج) وهذا بخلاف (وقيل ولو فيها) أي واوخرج في الأشهر ويدل عليه ما سبق (صح)

(ثم) وقتت على نية  
 أخرى من هذه الاستغفارات  
 بعينها ذكر في أولها أنها  
 مروية عن سيدنا أمير  
 المؤمنين علي بن أبي طالب  
 كرم الله وجهه ورضي  
 عنه وأنه كان يستغفر بها  
 مكرراً ليلة (وذكر) ان  
 الامصار أفضل أوقات  
 الاستغفار الى طلوع الفجر  
 (وذكر) ان أتم الاستغفار  
 ان يكون سبعين مرة  
 وأورد فيها الأحاديث وآثاراً  
 وقد أثبت بها رجاء الانقطاع  
 بها فان وقف على ذلك  
 أحد من اخواني المسلمين  
 وانفع به فانا أسأله ان لا  
 ينساني من دعائه

قراءته ولزمه دم شكر ( والحاصل ان المبكى ممنوع من ان يقرئ بمكة واما اذا خرج الى الآفاق  
بأن جاوز الميقات قبل اشهر الحج أو بعدها وقرئ صحيح قراءته ويكون مسنونا ولا يبطل بالامساك  
بأهله لانه لا يشترط لصحة القرآن عدم الامساك كذلك في اذا قرئ ثم عاد الى الكوفة فلم يبطل قراءته  
كذا هنا وقيد المحبوبي وصاحب المبسوط بأن المبكى انما يصح قراءته اذا خرج من الميقات الى  
الكوفة مثلاً قبل دخول اشهر الحج أما اذا خرج بعد دخوله فلا قرآن له لانه لما دخلت اشهر  
الحج وهو داخل المواقيت فقد صار ممنوعاً من اقرآن شراً فلا يتغير ذلك بخروجه من الميقات  
هكذا روى عن محمد بن قيس السجستاني وهو الصحيح وأطلق صاحب الهداية والكافي والجمع  
وغيرهم بقولهم المبكى اذا خرج الى الكوفة وقرئ صحيح قراءته قال في البحر وهو محمول على ما قاله  
صاحب المبسوط والمحبوبي لكن قال ابن الهمام قد يقال انه لا يتعلق به خطاب المنع بل مادام  
بمكة فاذن اخرج الى الآفاق التحق بأهله لم يعرف ان كل من وصل الى مكان صار له قراءته بأهله  
كلا فاقى اذا قصد بستان بنى ماسر حتى جازله دخول مكة بلا احرام وغير ذلك فاطلاق المصنف  
أي صاحب الهداية هو الوجه انتهى والظاهر أن في المسئلة خطأ لافا لماس في الكرماني قال ابن  
سماحة من محمد اذا دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة او داخل الميقات ثم خرج لم يصح قراءته عند  
ابن حنيفة وهو الصحيح قال في البحر وتقيده بقوله عند ابن حنيفة يقتضي ان يصح عندهما  
وأما ما في المنسك الفارسي من ان المبكى اذا خرج الى الميقات وأحرم بعمرة وبجدة معافاته برفض  
العمرة في قولهم في البحر انه محمول على ما اذا خرج الى الميقات بعد ان دخلت عليه اشهر الحج  
وهو بمكة

### باب التمتع

وهو في اللغة بمعنى التلذذ والانتفاع بالشيء وفي الشريعة كما قال (وهو الترفه) أي اغير المبكى  
(بأداء النسكين) أي العمرة والحج (في اشهر الحج في سنة واحدة من غير المأم) أي بأهله (بينهما  
المأماحهما) أي بأن يكون حاله نحره من عمرته وقبل شروعه في حجته وزاد بعضهم في سفر  
واحد كذا ذكره صاحب الهداية وزاد آخرون بأحرام مبكى للحج وانما سمي متمتعاً لانتفاعه بالتقرب  
الى الله تعالى بالعبادتين كما اختاره المصنف أو لتمتع به بظهورات الاحرام بعد تحمله من العمرة  
أو لانتفاعه بسقوط العود الى الميقات ولا يبعد أن يقال لتمتع بالحياة حتى أدرك احرام الحج  
(وهو أفضل من الافراد) أي عندنا في الروايات المشهورة وهو الصحيح في شرح المنظومة أن  
التمتع أفضل من الافراد بالاجماع بين أصحابنا في ظاهر الرواية والله أعلم  
فصل في شرائطه وهو أحد عشر شرطاً (الاول أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في اشهر الحج)  
فلوطاف للعمرة جنباً أو محمداً في رمضان ثم أحاده في شوال وحج من عامه لم يكن متمتعاً اتفاقاً  
عند الكرخي ومن وافقه فلانه لا يرتفع الاول بالاحادة وأما عند أبي بكر الرازي ومن معه ان  
كان يرتفع الاول بالاحادة لكن لا يكون متمتعاً لما أنه نص عليه محمد في الاصل والحيلة لمن دخل  
مكة بعمرة قبل الاشهر يريد التمتع أو القرآن أن لا يطوف بل يصبر الى أن تدخل اشهر الحج ثم  
يطوف فانه متى طواف طوافاً وقع عن العمرة على ما تقدم ولو طاف السكك أو أكثره ثم دخلت  
اشهر الحج فأحرم بعمرة أخرى داخل الميقات ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً عند السكك لانه صار

الصالح ويشركني في  
استغفاره لعل الله يغفر لنا  
أجمعين

(فصل) فإذا كان اليوم  
الثاني من ذي الحجة صلى  
الصبح بمكة وتوجه الى منى  
ان كان محرماً بالحج وحده  
أو بالحج والعمرة فان لم  
يكن تقدم له احرام أحرم  
بالحج ونهل ما تقدم في صفة  
الاحرام فان أراد تقديم  
سعي الحج فليطفطوا  
تقلايرمل في الاشواط  
الثلاثة الاول ثم يمشي في  
الباقى على هبته ويصلي  
ركعتي الطواف ثم يخرج  
الى الصفا فيسعي بين الصفا  
والمروة سبعاً أشواط  
ويدهو

حكمه حكم أهل مكة بدليل أنه صار ميقاته ميقاتهم قال السكرماني إلا أن يخرج إلى أهله أو  
مقات نفسه على ما ذكره الطحاوي ثم يرجع محرماً بالعمرة انتهى والظاهر أن هذا الحكم بالنسبة  
إلى الآفاق الذي صار في حكم المكي بخلاف المكي الحقيقي فإنه ولو خرج إلى الآفاق في الأشهر  
لا يصير متمماً مسنوناً لما سبق ولما سألني من اشتراط عدم الإلام في التمتع هذا والظاهر أن التمتع  
بعد فراغه من العمرة لا يكون متمماً من إتيان العمرة فإنه زيادة عبادة وهو وإن كان في حكم المكي  
إلا أن المكي ليس بمنزلة من العمرة فقط على الصحيح وإنما يكون بمنزلة من التمتع كأنه قدم والله  
أعلم (الثاني أن يقدم إحرام العمرة على الحج) وهذا مستغنى عنه بقوله (الثالث أن يطوف للعمرة  
كله أو أكثره) أي في أشهر الحج (قبل إحرام الحج) فلو لم يطوف قبل إحرام الحج أو طاف أقله ثم  
طاف كله أو أكثره الباقي بعد إحرامه للحج لا يكون متمماً بل قارناً ولو طافاً أكثره قبل إحرام  
الحج وأقله بعده كان متمماً (الرابع عدم إفساد العمرة) فلو أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم أفسدها  
واقعه على الفساد وحل منها ثم حج من طامه ذلك قبل أن يقضيها لم يكن متمماً أو قضى عمرته وحج  
من طامه فقيه تفصيل محله الكتب المبسوطة (الخامس عدم إفساد الحج) فلو لم يفسد عمرته بل  
أفسد حجته لم يكن متمماً (السادس عدم الإلام) أي النزول بالاهل المأما صحيحاً وهو أن يرجع  
إلى وطنه حالاً (والعبرة بالمقام والتوطن لا بالولد والمناشأ) ووجود الأهل فيصنع قنص الآفاق  
وإن كان معه أهله ولا يصح من المكي وإن لم يكن له أهل (فإن حل) أي الآفاق (من عمرته) أي  
في الأشهر (ورجع إلى أهله ثم حج) أي ولو من طامه (لم يكن متمماً ولو رجع قبل الطواف أو بعده  
قبل الحل ثم عاد) أي رجع أي حال كونه محرماً بعمرته (وحج) أي من طامه (كان متمماً) أي لعدم  
صحته الإلام كما قال (وهذا هو الإلام الفاسد) أي الغير المعتبر في منع الشرع للتمتع (وهو أن يرجع  
حراماً إلى وطنه) وهو أعم من أن يكون محرماً بعمرته أو حجه والحاصل أن الإلام صحيح وهو يبطل  
التمتع بالاتفاق وفاسد وهو لا يبطله عندهما خلافاً لمحمد ونفسه الأول أن يرجع إلى وطنه وأهله  
بعد أداء العمرة حالاً ولا يكون العود إلى مكة مسقطاً عليه ثم يعود إلى مكة ويحرم بالحج وقال  
الفارسي وهذا مستبعد ليس من ضرورة صحة الإلام كونه حالاً ولكن شرطه أن لا يكون العود  
مسقطاً عليه وفيه اشكال لأن عدم استحقاق العود شرط عندهما إلا أن يقال المعتبر عنده  
الاستحقاق والمفروض بأن ترك أكثر طواف العمرة لا الواجب بأن ترك الحلقي وأما عندهما  
فيعتبر الاستحقاق المفروض والواجب وهذا المستبعد عند أبي يوسف لأن الحلقي في الحرم  
مستحب عنده وتفسير الثاني أن يعود إليه جراًماً ويكون العود مسقطاً عليه وجوباً أو استحباً  
ولهما تعريفات كثيرة مبسوطة في محلها (والرجوع إلى داخل الميقات بمنزلة مكة) أي بمنزلة  
رجوعه إلى مكة وقد سبق حكمه (والى خارجه) أي والرجوع إلى خارج الميقات حال كونه (غير  
بلده قبل هو مكة وقبل هو كعبه) أي من الآفاق (السابع أن يكون طواف العمرة كله أو  
أكثره والحج) بالرفع أي وإن يكون الحج معها (في سفر واحد ولو رجع إلى أهله قبل إتمام الطواف  
ثم عاد وحج) فإن كان أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن متمماً (لأنه اجتمع له نسكان في سفرين  
(وإن كان أكثره في الثاني) أي من سفره (كان متمماً) هكذا أطلقه قاضيان ولم يمهله إلى قول  
أحد من الأئمة بل ذكر حكماً مسكوتاً فيه وكذا أطلق في المبطل والمبسوط ولم يحك فيهما خلافاً

بالأدعية التي تقدم ذكرها  
ثم توجه إلى منى وبصلى  
بها خمس صلوات الظهر  
والعصر والمغرب والعشاء  
والفجر من اليوم التاسع  
ويقول إذا وصل منى  
(اللهم) هدي منى فامن  
علي بما مننت به علي أوليائك  
وأهل طاعتك سبحان الذي  
في السماء مرشد سبحان  
الذي في الأرض مطوئ  
سبحان الذي في البحر سبيل  
سبحان الذي في النار سلطان  
سبحان الذي في الجنة رحمة  
سبحان الذي رفع السماء  
ووضع الأرضين بقدرته  
سبحان الذي لا يموت ولا يلبس

فقول المصنف (وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما في المشاهير) أي وأما على قولهما المشهور  
 عنهما فلأما صرح به غير واحد أن من أدا إلى أهله بعد الطواف كله قبل الخلق ثم رجع وحج  
 فانه متمتع عندهما ولا يرد على ما ذكرنا قولهم في تفسير التمتع هو الترفق بأداء النسكين في سفر  
 واحد لأن من قيد به كما يجب الهداية صرح بنفسه أن بالعود يحرم ما لا يبطل فتمه فـ لم أن  
 أداءهما في سفر واحد ليس بشرط كذا قرره في الكبير والظاهر أنه شرط إلا أنه أعم من أن يكون  
 حقيقة أو حكما والله سبحانه أعلم (الثامن أداؤهما في سنة واحدة) أي على قول الأكثر كما صرح  
 به غير واحد (فلوطاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة وحج من السنة الأخرى لم يكن متمعا  
 كما صرح به الزبلي) (وان لم يلزمها) أي ولو لم يقع بينهما المأم صحيح كما بينه قوام الدين في شرح  
 الهداية (أوبقى حراما إلى الثانية) ففي الفتاوى المتأخرات خاتمة من هذا إلى التفريق بذكر رجل اعتمر في شهر  
 رمضان أي أحرم بعمره فيه وأقام على إحرامه إلى عام قابل ثم طاف للعمرة في شوال وحج من  
 عامه لم يكن متمعا انتهى وذكروا بعضهم أن هذا ليس بشرط قال ابن الهيثم وقولنا لم يحج من عامه  
 يعني عام الفعل أما عام الإحرام فليس بشرط بدليل ما في نوادر ابن سماعة عن محمد بن أحمد  
 بعمره في رمضان وأقام على إحرامه إلى شوال من قابل ثم طاف للعمرة في العام القابل ثم حج  
 من عامه ذلك أنه متمتع لأنه باق على إحرامه وقد أتى بأفعال العمرة والحج في أشهر الحج فصار كأنه  
 ابتداء الإحرام بالعمرة في أشهر الحج (التاسع عدم التوطن بمكة) وهو المقام بها ابتداء (فلو اعتمر)  
 أي في أشهر الحج (ثم عزم على المقام بمكة ابتداء) أي بالتوطن فيها (لا يكون متمعا) وأهل وجهه  
 أن سفره الأول انقطع بوطئه فيها فلا يقع حج وعمرته في سفر واحد (وان عزم شهرين) أي مثلا  
 (وحج كان متمعا) كذا ذكره في نسخة الأكل عن أبي يوسف وذكروا عن ابن جاعة اتفاق الأربعة  
 على أنه لو قصد الغريب مكة فدخلها فلويا الإقامة بها بعد الفراغ من النسكين أو من العمرة  
 أو نوى الإقامة بها بعد ما اعتمر فليس يحاضر أي من حاضري المسجد الحرام الذين منهم ومن  
 التمتع والظاهر أنه أراد بالإقامة عدم الاستيطان فيوافق ما سبق من البيان (العاشم أن لا يدخل  
 عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة) أي قبل الاعتناء سواء كان مكيا أو مستوطنا بها أو مقيما فيها  
 أو مسافرا منها (أو محرم) أي أو أن لا يدخل عليه الأشهر وهو محرم (ولسكن قد طاف للعمرة  
 أكثر من قبلها) والحاصل أنه لو دخلت عليه الأشهر وهو حلال أو محرم ثم أحرم بعمره من الميقات  
 أو لم يحرم وحج لا يكون متمعا (الإن يهود إلى أهله فيحرم بعمره) فيكون حينئذ متمعا اتفاقا  
 أو يخرج إلى ما وراء الميقات فيكون متمعا عندهما ولو خرج من مكة قبل أشهر الحج إلى موضع  
 لأهله التمتع والقران وأحرم بالعمرة ودخل محرم ما فهو متمتع في قولهم جميعا على ما ذكره الكرماني  
 وفيه ما تقدم وأول التنويع قافهم (الحادي عشر أن يكون من أهل الآفاق) والآفاق كل من  
 كان داره خارج الميقات فلا تنفع لأهله ولا لأهل داخله (والعمرة للتوطن فلو استوطن المسكن  
 في المدينة مثلا فهو آفاق ولو استوطن الآفاق بمكة) كالمدني وغيره (فهو مكّي) إلا أنه تقدم أن  
 المتمتع الآفاق إنما يصير مكيا إذا اعتمر في الأشهر ثم استوطن بها وأنه لا يضره الإقامة وإن كانت  
 شهرين (ومن كان له أهل بمكة وأهل بالمدينة) أي مثلا (واستوت قانتسه فيهما) أي بأن  
 لم يستوطن في أحدهما أكثر من الآخر (فليس يتمتع) وإن كانت إقامته في أحدهما أكثر

إلا إليه ويكثر من ذكر الله  
 تعالى ومن الدعاء والتلبية  
 والصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم وببيت على  
 طهارة إلى أن يصبح فيصلي  
 الفجر ويتوجه إلى عرفات  
 ويجعل طريقه في الذهاب  
 إلى عرفات طريق ضب وفي  
 العود منها على المأزمين  
 \* (فصل في التوجه إلى  
 عرفات) فإذا خرج من  
 منى بعد صلاة الفجر بها  
 قال اللهم إليك توجهت  
 وعليك توكلت وأوجهك  
 الكريم أردت فأجعل  
 ذنبي مغفورا وحيي مبرورا  
 وارحمني ولا تخيبني وبارك  
 لي في سقري

لم يصبر جوابه ( أي بالحكم فيه ) قال صاحب البحر وبني ان يكون الحكم لكثير ( أي لا كثير فان كان أكثر اقامته بالمدينة أي مثلاً يكون متمتعاً أو بكسفة فلا ) وأطلق في خزائن الاكل ( أي عبارته ) بالمتع أي حيث قال كوفي له أهل بمكة وأهل بالكوفة لم يكن له تمتع انتهى وليس فيه تصريح بالمتع بل هو مطلق قابل للتقييد على مقتضى القاعدة ان الحكم الكل وكذا ما أطلقه الكرماني بقوله ولو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ورجع إلى أهل بالبصرة ثم حج لم يكن متمتعاً لكن إطلاق الآية وهي قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام يؤيد إطلاق المشايخ العظام ولان المانع من صحة التمتع هو الالم ولا شك في حصوله سواء كثرت الإقامة أو قلت بالمقام وأيضاً قد صرحوا بأنه اذا دخل مصر أو تزوج فيه أنه بصير مقيماً بنفس الزوج بلانية الإقامة في رواية وأغرب المصنف في الكبير حيث ذكر هذه المسئلة وفسر عليه أنه ينبغي أن لا يصح تمتع من دخل متمتعاً تزوج بمكة وهو على نية الرجوع لانه صدار مكة وطنا له وعلى رواية أنه لا يصير مقيماً بنفس الزوج من غير نية الإقامة يكون متمتعاً وهذا مقتضى القواعد انتهى ووجه غرابته من وجوه كما لا يخفى لانه يوجد مستوطن غير مقيم ولانه اذا تزوج وهو على نية الرجوع كيف يصير مكة وطنا له ولا مريفة في تفاوت الحكم بين الإقامة والاستيطان ولان جواز التمتع للأفاقي مقيد بعدم الاستيطان لا بعدم الإقامة كما سبق وانما منع المكي من التمتع وهو من أهل داخلها الآية السابقة وهذا صرح الطحاوي بأن الأفاقي اذا تمتع ومعه أهله وامرأته فانه يكون متمتعاً انتهى وكلام الأصحاب أيضاً ظاهر فيه كما لا يخفى وأما ما صرح به أبو اسحق الفهاوي بأنه لو استوطن المكي في العراق أو غيره من الأفاقي فليس يحاضر بالمسجد الحرام يجوز له التمتع ولو كان هو من مكة أصلاً من مشأ من كان على خلاف ذلك لا يكون له تمتع لان العبرة بالهالة الحاضرة والإقامة الحاضرة والمراد بأهله نفسه كما ذكره أهل التفسير

فصل في تمتع المكي أي في حكم تمتعه ومن في معناه ( ليس لأهل مكة ) أي المقيمين بها ( وأهل المواقيت ) أي نفسها وما حاذها ( ومن يذبحها وبين مكة ) أي بين الحبل من داخل المواقيت وبين الحرم المحترم ( تمتع ) الآية المذكورة ( فمن تمتع منهم كان حاصباً ) أي لمخالفة الآية ( ومسيباً ) أي في فعله أتركه السنة ( وعليه لساءنه دم ) أي دم جبر وجناية لكفارته قال في البدائع بقيت العمرة في أشهر الحج في حقهم معصية أي لمخالفتهم السنة اذا أردوا الحج في تلك السنة لمسا في التحفة ومع هذا الوقت يجوزوا أسوأ ويحب عليهم دم الجبر وفي الكرماني لا يجوز لهم أن يضيقوا العمرة إلى الحج ولا الحج إلى العمرة انتهى وهذا يفيد ان المكي اذا أتى بعمرة ليس عليه شيء الا انه ممنوع من اضافة الحج إليها سواء في أثناء أو بعدها وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عمر النسي في تفسير التيسير من أن حاضري المسجد الحرام ينبغي لهم ان يعتمر وفي غير أشهر الحج ويفردوا أشهر الحج للحج لانه اراد التنبيه لهم بترك عمرتهم لئلا يعوقوا في محظوراتهم ولا يظنوا ان ذا القعدة من الازمنة الفاضلة للعمرة مطلقاً الوقوع عمره صلى الله عليه وسلم الاربعة كما هي في ذي القعدة فان هذا الحكم ليس على الإطلاق بل مقيد بمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام كما أشار إليه في كلامه وأما ما ذكره في النهاية من ان المكي لا يكره له أن يعتمر في أشهر الحج لكن لا يدرك

واقض بمرقات حاجتي  
الك على كل شيء قد ير  
( اللهم ) اجعلها اقرب غدوة  
غدوتها من رضوانك  
وأبعدهما من مخطئك ( اللهم )  
اليك غدوت وهليك  
اعتمدت ووجهك أردت  
فاجعاني من تباهي به اليوم  
من هو خير مني وأفضل  
( اللهم ) اني أسألك العفو  
والعافية والمعافة الدائمة  
في الدنيا والآخرة وصلي  
الله على خير خلقه محمد  
وآله وصحبه أجمعين فاذا  
وصل إلى مرقات نزل بها  
مع الناس غير متبذ منها  
وأضرع إلى الله وتصدق  
وأخلص نيته وأكثر



تضيلة التمتع فمحمول على ما قدمناه لان الغالب ان المكي لا يتخلف عن الحج فاذا أتى به مرة  
 في أشهر الحج وحج فانه فضيلة التمتع المستنون لوقوعه في الاساءة وأما قوله في النهاية ايضاً ان  
 المكي هتدنا من أهل القرآن والتمتع ايضاً لكن لاجتماع شرط لا يوجد من داره بحكمة أي لاجل  
 الاسلام فمحمول على انه ما يستحان منه أو المراد بأنه اذا خرج من الميقات جازله الامران من  
 التمتع والقران فانه بصير حقيقة حكم المكي كالاتفاق وقال ابن الهمام عند قول صاحب الهداية  
 وليس لأهل مكة تمتع ولا قران يحتمل في الوجود أي في الشرع فالمراد في الصحة وكذا قوله أي  
 ليس بوجودهم حتى لو أحرم مكي بمرة أو بهما وطاف للعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لا يكون  
 متمماً ولا قارناً انتهى وهو احتمال مردود للاجتماع على صحة عمرته وقران حجته وأنه متمتع أو قارن  
 متى ولعله أراد احتمال العبارة مع قطع النظر عن مطابقة الرواية وإذا قل ويحتمل في الحل  
 كما يقال ليس لك أن تصوم يوم النحر ولأن تنفل عند الغروب والطلوع حتى لو أن مكياً اعتمر في  
 أشهر الحج وحج من عامه أو جمع بينهما كان متمماً أو قارناً آثمًا فله إياه جاهلي وجه منهى عنه  
 وبوافقه ما في غاية البيان ومن تمتع منهم أو قرن كان عليه دم وهو دم جنابة لا يأكل منه ثم نقل  
 ما في الحقيقة ثم قال فاذا كان الحكم في الواقع لزوم دم الجبر لم يثبت الصحة لانه لاجب الامساك وجد  
 بوصف القصاص لاسالم بوجوده شر ما قل يمكن كون الدم الاعتبار في أشهر الحج من المكي لا التمتع  
 وهذا فاش بين حنفية العصر من أهل مكة ونازههم في ذلك بعض الأفاقيين من الحنفية من  
 قريب وجرت بينهم شرور ومعداهل مكة ما في البدائع من قوله ولان دخول العمرة في أشهر  
 الحج الى ان قال وقع رخصة الآفاقي ضرورة تعذر انشاء سفر للعمرة نظر الى هذا المعنى لا يوجد  
 في حق أهل مكة ومن بعدهم فلم تكن العمرة مشروعة في أشهر الحج في حقهم بقيت العمرة في  
 أشهر الحج في حقهم معصية انتهى لمخلصاكن ما في البدائع من البدائع لانه مخالف لما ذكره  
 واحد خلافة وقد اطلق اصحاب المتن بأن العمرة جائزة في جميع السنة وانما استكروه في يوم حرفة  
 وايام النحر وايام التشريق والاطلاق يشمل المكي وغيره ولم يصرح احد بأن المكي ممنوع من  
 العمرة المفردة على ما قدمناه وانما هو ممنوع من التمتع الآية المذكورة فاذ كروه من كون العمرة  
 المفردة من أهل مكة معصية مخالف للكتاب والسنة ومناف للدراية والرواية وقد صرح  
 صاحب النهاية بأن المكي لا يكره له ان يعتمر في أشهر الحج فمن أين لهؤلاء منع العمرة المفردة  
 للمكي وقد اطلق الله سبحانه حيث قال وأتموا الحج والعمرة لله والعبرة بمحوم الا فلا يخصوا  
 السبب اورود الآية في العمرة الآفاقية وأما كون العمرة في أشهر الحج من أفجر النجور فهو  
 من عبارات أهل الجاهلية والعمالة في دفع هذا الاعتقاد الفاسد أمر النبي صلى الله عليه وسلم  
 أصحابه بفتح الحج الى العمرة وقال دخلت العمرة في أشهر الحج من غير أن يقيد الآفاقي وغيره  
 ولهذا قال في الفتح بعد ذلك فانكار أهل مكة على هذا أي ما ذكرناه من اعتسار المكي في أشهر  
 الحج ان كان لعمرة فخطأ بلا شك وان كان عليهم بأن هذا الذي اعتمر منهم ليس بحيث يتخلف  
 عن الحج بل يحج من عامه فيصح بناء على انه حينئذ انكار لعمرة المكي لا لعمرة غيره فان ظهر لك  
 صريح هذا الخلاف منه في اجازة العمرة من حيث هي مجرد دعوة في أشهر الحج انتهى اي يمكن ان  
 الكلام ان مجرد علمهم لا يكفي في الاساءة الفعلية الآن يرداها الاساءة القلبية والحاصل ان

الذكر والتسبيح والتلبية  
 وكرر كثيرا لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له له الملك  
 وله الحمد يحيي ويميت وهو  
 على كل شيء قدير  
 (فصل) اذا زالت  
 الشمس ذهب الامام أو نائبه  
 مع الناس الى مسجد ابراهيم  
 عليه وعلى نبينا وعلى سائر  
 الانبياء افضل الصلاة  
 والسلام وخطب بهم  
 خطبتين يعلم الناس فيها  
 مناسكهم وصلى بهم الظهر  
 والعصر جمعا من غير فصل  
 بجماعتهما وحي وحده الله  
 وصلى على النبي صلى الله  
 عليه وسلم ودعا لنفسه  
 وللمسلمين وما دهم

عمرته المجردة لا تكون مكروهة ولا ملزمة للكفارة بل تكون مائة من المنعة فلو كرر المكي ومن معناه من المنع الآفاق الصبرة في أشهر الحج وحج من مائة لا يتكرر عليه الدم خلافا لمن لم يتحقق المسئلة ونوهم والله اعلم واغرب ابن السمام بعد تحققي مقام المرام حيث قال ثم ظهر لي بعد تحويل ثلاثين عاما ان الوجه منع الصبرة للمكي في أشهر الحج سواء حج من مائة او لا ثم قال بعد ما طال غير اني رجعت الى المنعة تحققي ويكون مستأنسا بقول صاحب النخبة لم يكن الاوجه خلافا لتصريح اهل المذهب من ابي حنيفة وصاحبيه في الآفاق الذي يعمّر ثم يعود الى أهله ولم يكن ساق الهدى ثم حج من مائة بقولهم بطلت منعه وتصریحهم بأن من شرائط المنع مطلقا ان لا يلزم بأهله بينهم المأماح ولا وجود له مشروطا قبل وجود شرطه وقال ومقتضى كلام أئمة المذهب أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ انتهى ملخصا وفيه ان الجمع بين كلام أئمة المذهب وقول المشايخ هو الاولى بالاعتبار بأن نقول قولهم بطلت منعتهم مرادهم بطلت منعتهم المسنون لا تمنعهم الاقوى لثبوتها بالامرية عندهم وكذا تصریحهم في الشرط بأن الشرط انما هو في المنع المسنون لا المطلق المنع والافلاحي اوجب الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأما الجواب عن الامام فهو ان المأم أهل مكة ليس بعضهم لما وقع اتفاق علماء الاعلام من ان الآفاق اذا كان معه أهل صحله المنع وانما بصره الامام اذا كان بعد فراغه من عمرته سافر الى بلده أو قرية من نحو كوفة أو بصرة ونزل بأهله كما هو مقرر في محله وهذا غاية التحقيق والله ولي التوفيق فانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال ان كنت من أهل الحلال ثم رأيت المسئلة منقولة بعينها مصرحة في شرح الطحاوي حيث قال وانما هم أي لاهل مكة أن يؤدوا العمرة أو الحج فان قارنوا أو غنموا فقد أسأوا ويجب عليهم الدم لاسانتهم ولا يباح لهم الاكل من ذلك الدم ولا يجزئهم الصوم وان كانوا معسرين كذا في التارخانية (واوخرج المكي الى الآفاق) كالمدينة والكوفة (في أشهر الحج أو قبلها) يعني دخل مكة بعمرته في أشهر الحج وحج من مائة (لا يكون مقاما) أي على طريق السنة لوجود الامام (سواء ساق الهدى) أي مع كون المساء بأهله بحسب الظاهر بقع فاسدا لكونه محرما (أول يسقه) فانه حينئذ يقع المأماح لكونه حلالا وذلك لان سوقه الهدى لا يمنع صحة المأماح بخلاف الكوفي اذا ماقه لان العود مستحق عليه فاما المكي فلا يستحق عليه العود فصح المأماح مع السوق كما يصح مع عدمه على ما صرح به غير واحد كصاحب البدائع والكرمانى وشرائح الهداية وغيرهم لكن الكرماني ناقضه في منسكه حيث قال في فصل حكم المكي اذا قرن أو غنم فان لم يجاوز المكي الميقات الا في أشهر الحج فليس بمنع ومنعه ما منع وان جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان مقاما عند الكل لان أشهر الحج قد دخلت وهو في مكان جاز لاهله المنع والقران فجازله المنع أيضا انتهى ويؤيده ان أهل التفسير قالوا ان المراد بأهله في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام نفسه سواء يكون له أهل معه أم لا وقد ذكر من جاعة في منسكه ان المكي اذا خرج الى بعض الآفاق طاعة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من مائة لم يلزمه الدم باتفاق الاربعة انتهى والمراد بهدم لزوم الدم دم الجبر المنفرد على تركه السنة لان دم المنعة سواء يكون شكر اعتدنا أو جبر اعتدنا فهو لازم اتفاقا فقصوده ان غنمه حينئذ يكون مسبونا غير مكروه

الى الموقف  
\* (فصل في موقف النبي  
صلى الله عليه وسلم بمكة)  
(اصلا) انه موقف الامام  
الآن هو محل مرتفع مبنى  
في ذيل جبل الرحمة يقف  
فيه الامام ومن معه بحيث  
يكون قريبا للناس ويقف  
أمير الحاج والمهامل تحته  
ويقف الناس عن يمينه  
ويساره وخلفه وأمامه  
من دجين عليه وانما اختيار  
ذلك المثل لكثرة الناس  
وسعة المحل واشرافه وأما  
موقف النبي صلى الله عليه  
وسلم فقد اجتهد في تعيينه  
طائفة من العلماء (قال)  
ابن جادة قد اجتهد

بلا خلاف لكن لابد من قيسد خروجه من مكة الى الاقاق قبل اشهر الحج عندنا فان المسئلة  
فيه انفصيل على ما سبق وكلام الكرماني يحمل على الوقتين لا على التناقض كانوا هم المصنف في  
الكبير وأنى بأجوبة كلها ضعيفة الاجواب بأن في المسئلة روايتين وبأن ما ذكره لا مطابق  
يحمل على انه فيمن خرج في اشهر الحج عند أبي حنيفة لا غير ثم ذكرنا ما مضافا هذا وما في شرح  
المجمع للمصنف ان المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن أو تمتع صحح ينبغي أن يحمل على أحد نوعيه  
أو صحح على اطلاقه لكن فيه التفصيل المذكور من حيث ان تمتعها اما مسنون فيجب دم شكر  
أو غير مسنون فيجب دم جبر ولا بعد ان يفرق بين المكي المستوطن وبين المكي المقيم فيتمتع بغير  
الاول دون الثاني حيث ان سفره ابطال اقامته فيصدق عليه انه جمع بينهما بسفر واحد وهذا كله  
اذا كان خروجه الى الاقاق قبل الاشهر وأما بدخولها فلا يجوز خروج المكي ومن بعثه  
على قصد التمتع بالاتزاع لانه حينئذ ليس من اهله والله اعلم ثم اعلم ان المصنف ذكر ان كل من  
مسكنه داخل المواقيت فهو كالمكي بلا خلاف عندنا وكذلك من في نفس المواقيت واما  
الاقاق اذا دخل الميقات أو دخل مكة بهجرة وحل منها قبل اشهر الحج فان مكث بها حتى يخرج  
فهي وكالمكي وان خرج الى الاقاق قبل الاشهر فكلا قاق أو فيها فكالمكي عند أبي حنيفة  
وكلا قاق عندهما

فصل ولا يشترط لصحة التمتع احرام العمرة من الميقات أي كما يوهمه بعض الروايات  
( ولا احرام الحج من الحرم ) أي لكون الاحرام من الميقات من جملة الواجبات ( فلا احرام للعمرة  
داخل الميقات ولو من مكة أو للحج من الحل ) أي ولو من صرفة ( ولم يل بينهما المسامحة ) أي  
برجوعه الى وطنه خلا لا ( يكون تمتعا ) أي على الوجه المسنون ( وعليه دم لترك الميقات ) أي  
من الحرم أو الحل في الصورتين ( ولا يشترط ايضا ان يحرم بالعمرة في اشهر الحج ) أي بل يشترط  
ان يقع كشرطوافه فيها ( ولان يكون النسكان من شخص واحد ) لجواز ان يكون احدهما  
من نفسه والآخر من غيره ( حتى لو امره شخص بالعمرة وآخر بالحج ) أي وأذنا له في التمتع  
( جاز ) لكن دم المنعة عليه في ماله وان كان فقيرا فعليه الصوم

فصل المتنع على نوعين متمتع يسوق الهدى ( أي من اول احرامه ) ومتنع لا يسوقه والاول  
أفضل ( أي لزيادة افادة الصدقة على فضيلة المنعة ) فاذا احرم بالندبية قيده بها لانها افضل مما  
قام مقامها من السوق ونحوه ولان الجمع بينهما أفضل بأن يحرم بالندبية قبل التقليد والسوق  
ثم بعد ذلك ( ساق هديه وهو ) أي السوق بمعنى الدفع من ورائه ( أفضل من القود ) أي من جره  
من قدامه ( الآن لا ينساق ) أي الهدى لصعوبته ( فيقوده ) أي لعدم ضرورة ( ويقلد البدنة )  
أي الابل والبقر ( بزيادة ) أي بقطعة من طرف ظرف زاد وهو جراب أو سفرة من جلد ( أو نعل  
أو طاء شجرة ) بكسر اللام أي قشرها وهذا كله اعلام بأنه هدى لئلا يتعرض له لقوله تعالى  
يا ايها الذين آمنوا لا تمهلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت  
الحرام ينتفون فضلا من ربهم ورضوانا ( والتقليد أفضل من التجليل وان جله مع التقليد فحسن  
وتركه لا يبضر ) لانه ليس بسنة بل مستحسن ( ويجوز الاشعار وقيل يكره ) قال في المحيط هو الصحيح  
وقيل بدعة لانه مثله ( وقيل بسن ) وهو الاصح وفي المحيط هو الصحيح لما ورد في الاخبار وثبت

الهدى نعمده الله تعالى  
برجعه في تعيين الموقف  
الشريف النبوي فتعال  
القبوة المستعينة المشرفة  
على الموقف وهي من وراء  
الموقف صاعدة من الرابية  
وهي التي عن يمينها وورائها  
صخر يأتي متصل بصخر  
الجبل المذكور والبناء  
المرتفع عن يساره وهو الى  
الجبل اقرب بقليل بحيث  
يكون الجبل قبالة الواقف  
من اليمين اذا استقبل القبلة  
ويكون طرف الجبل تلقاء  
وجهه والبناء المرتفع عن  
يساره بقليل ورائه فان  
ظفرت عرقف النبي صلى  
الله عليه وسلم فهو الضاربة

في الاشارة قال الطحاوي والشحج ابو منصور المازني لم يكره ابو حنيفة اصل الاشعار  
وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار اهل زمانه لانه رآهم يسالغون  
في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة بسرايته خصوصا في حرا الجواز فرأى الصواب في سد  
هذا الباب على العامة لانهم لا يفتقون على الحدف امان وقف على ذلك بأن قطع الجلد دون اللحم  
فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الاصح وقال صاحب اللباب فعلى هذا يكون الاشعار  
المقتصد المختار عنده من باب الاستحباب وهذا هو البقي بنصيب ذلك الجنب وهو اختيار قوام  
الدين والامام ابن الهمام والله اعلم بالصواب واما عند أبي يوسف ومحمد فلا شمار مكره في البقر  
والغنم وحسن في الابل وقيل سنة كذا في المحيط وحكي ان القدوري اختار قوله ما كان يرى  
الفتوى عليه (هو) اي الاشعار لغة بمعنى الاعلام وشيئا (أن يطعن بالرخ) أي مثلا (اسفل  
سنام البدنة من قبل اليسار) أي على ما اختاره المتأخرون من علمائنا وحكاه فخر الاسلام  
وقال قاضيهان والكرماني عن أبي يوسف وقال حسام الدين الشهيد في شرح الجامع وهو الاشبه  
وقيل انه من قبل اليمين كما في رواية عن أبي يوسف (حتى يخرج) أي منه (الدم ثم يلمح بذلك  
الدم سنامه) أي ليكون ذلك علامة كونها هديا كالنقيد (ثم اذا دخل مكة) أي هذا المنع  
الذي ساق الهدى (طاف وسعى لعمرته وأقام محرما) أي لان سوقه مانع من احلاله قبل يوم  
النحر (واو حلق لم يحل من احرامه) أي لعمرته بل يكون جنابة على احرامه مع انه ليس بمحرما  
بالحج (ولو مدهم) أي كما صرح به الزيلعي الا ان يرجع الى اهله بعد ذبح هديه وحلقه في المحيط  
فان ذبح الهدى فرجع الى اهله فله ان لا يحج لانه لم يوجد في حق الحج الاجرة الدنية فلا يلزمه الحج  
وان اراد أن ينحر هديه ويحل ولا يرجع ويحج من ماله لم يكن له ذلك لانه مقبم على عزيمة التمتع  
فيمده الهدى من الاحلال فان فعله ثم رجع الى اهله ثم حج لاشي عليه لانه غير متمتع ولو حل بمكة  
فنحر هديه ثم حج قبل ان يرجع الى اهله لم يدهم لانه لم يدهم لانه حل قبل يوم النحر (وان  
بدا) أي ظهور (له ان لا يحج) صرح به هديه ماشاء ولا شيء عليه (لمساق شرحه) واما الدين موزيا الى  
شرح الطحاوي واوساق الهدى ومن نيت التمتع فلما فرغ من العسرة بداله أن لا يتمتع كان له  
ذلك وبفعل بهديه ماشاء (واو اذان يذبح هديه ويحج لم يكن له ذلك) أي لمساق (وان نحره ثم  
رجع بعد الحلق الى اهله ثم حج لاشي عليه) أي لانه غير متمتع كما تقدم (واو رجع الى غير اهله من  
الافاق يكون متمتعا وعليه هديان هدى التمتع) أي في محله (وهدي الحلق قبل الوقت) أي في  
أي وقت شاء (وأما التمتع الذي لم يسق الهدى اذا دخل مكة طاف) أي فرضا (لعمرته) أي  
في شهر الحج (وسعى) أي وجوبا (وحلق) أي استحبابا لقوله (وان أقام محرما) أي محرما (جاء)  
وقال الكاكي شارح الهداية وظاهر كلام صاحب الكتاب ان التحلل عنهم لمن لم يسق الهدى  
وذكر الاسبغاني والوبري والزيلعي انه بالخيار ان شاء احرم بالحج بعد ما حل من عمرته بالحلق  
أو التقصير وان شاء احرم قبل ان يحل من عمرته ووافقهم ابن الهمام ايضا في هذا المقام (وليس  
عليه) أي على التمتع (طواف القدوم) أي بالاتفاق كما صرح به الكرماني وغيره والمراد قبل  
الاحرام بالحج او مطلقا لانه صاهر من أهل مكة حيث لا يسقط عليهم طواف القدوم في حجهم  
الا انهم اذا ارادوا ان يقدموا السهي فلابد ان يطوفوا ولو نفلا ليصح سعيهم بعدهم لكان قال

في الفضل وان خفي عليك  
فقف فيما بين الجبل والبناء  
المذكور على جميع  
الخصرات يذبحها العليلات ان  
تصادف الموقف الشريف  
النبوي فيفاض عليك من  
بركاته  
(فصل في ادعية غرقة)  
اعلم تقبل الله منا ومنك  
صالح الاعمال اني قد جهت  
لك ما وقفت عليه في ذلك  
فتقول وانت يا هديك  
مستقبل البيت الحرام  
الحمد لله رب العالمين فلانا  
ثم تلي ثلاثا وتقول الله اكبر  
ولله الحمد ثلاثا لا اله الا الله  
وحده لا شريك له له الملك  
وله الحمد يحيي ويميت بيده  
الخير

في الهداية ولو كان هذا الممتنع بعدما أحرم بالحج طاف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده قال صاحب النهاية في قوله طاف أي طواف القدوم وتبعه في ذلك الشراح كتاب الشريعة وصاحب الكفاية وصاحب العناية وفي خزائن الاكل وان كان ممتعاً ان شاء طاف للقدوم للحج قال المصنف وكلهم قالوا ذلك بعد ذكرهم انه ليس على الممتنع طواف القدوم وخالفهم قوام الدين وسماه طواف نافلة تبعاً لما في شرح مختصر الكرخي وكذا الكرخي سماه طواف تطوع قلت أما قولهم ليس على الممتنع طواف القدوم فيحمل على ما إذا لم يرتد قدم السعي أو لان طواف النية اندرج تحت طواف فرضه للعمرة كاندراج صلاة نية المسجد في فرض صلاة بعد دخوله وقوله ثم يحج الممتنع بعد عمرته كالمفرد دليل على انه يأتي بطواف القدوم وأما قولهم المكى ليس عليه طواف القدوم فليس المعنى ان الممتنع ملحق به حيث انه يحرم من حيث أحرم المكى به اذا الممتنع في حكم الآفاقي من وجهه ولهذا قالوا في تعريفه انه الجاسع بين نسكين بسفر واحد اذا كان في حكم المسافر في كل نسك يلزمه طواف القدوم في حجه كالقارن وتسمية بعض الأئمة نفلًا وتطوعاً لا ينافي كونه قدوماً لانه سنة وبطلانها فيها انها تطوع ونائلة وبؤيدها ان المفهوم من النهاية ان طواف النية مشروع للمتمتع وانه يشترط الاجزاء اعتباره طواف نية لكن ابن الهمام طعن في عبارة النهاية وقال بل المقصود ان السعي لا يبدان بترتيب شرعاً على طواف فاذا فرضت أن الممتنع بعد احرام الحج تنفل لطواف ثم سعى بعد سقط عنه سعي الحج ومن قيد اجزائه بكون الطواف المقدم طواف نية فعليه البيان انتهى وهو بمنزلة البيان لان تعيين النية في طواف الركن والفرض اذا لم يكن شرطاً فكيف في طواف النية اللهم الا أن يقال مراد صاحب النهاية بالاجزاء ان يكون الطواف وقع بعد الاحرام فانه حينئذ لا يكون النية والله اعلم بما قصده من النية (ويطوف) أي الممتنع (بالبيت) أي لا بين الصفا والمروة (مابداً) أي سخره وأراد لان الطواف عبادة مستقلة يجوز تكرارها بخلاف السعي فانه لا يكرر (ولا يعتمر) أي الممتنع (قبل الحج) وهذا بناء على ان السعي ممنوع من العمرة المفردة أيضاً وقد سبق انه غير صحيح بل انه ممنوع من التمتع والقران وهذا الممتنع آفاقي غير ممنوع من العمرة فيجازه تكرارها لانها عبادة مستقلة ايضاً كالطواف (فاذا كان يوم التروية احرم) أي الممتنع بنوعيه (بالحج وقبله افضل) لزيادة ايام العبادة (فان كان) أي هذا الممتنع (ساق الهدى) أي قبل ذلك (يصير محرماً باحرامه) فيلزمه دمان في كل جناية على نسكين (والا فباحرام واحد) أي فالمحظور غير متعدد (وكما قدم الاحرام على يوم التروية فهو افضل ساق الهدى) وهو ظاهر وقد سبق (أولاً) أي لم يسبق ان يكون بقيدان يكون متمكناً من عدم الوقوع في المحظور (والا فافضل ان يحرم من المسجد) والحطيم افضل اما كنه (ويجوز من جميع الحرم ومن مكة افضل من خارجها) أي بالنسبة الى سائر الحرم (ويصح) أي احرامه (ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه) أي كون احرامه (فيه) أي في الحرم (الا اذا خرج الى الحل لحاجة) أي لفرض صحيح لا بقصد احرامه منه (فأحرم منه لا شيء عليه بخلاف ما لو خرج لقصد الاحرام) أي منه فقط وأما ما في الهداية من ان الشرط أن يحرم من الحرم فيحمل على شرط الوجوب لا على شرط الصحة لما في الجاسع الصغير وغيره من أن الممتنع اذا خرج من الحرم واحرم بالحج

وهو على كل شيء قدير مائة مرة لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم مائة مرة تبدأ في كل مرة بسم الله الرحمن الرحيم وتنتهي بآمين وتقرأ سورة قل هو الله أحد مائة مرة في أولها بسم الله الرحمن الرحيم وتقول سبحان الذي في السموات سبحان الذي في الارض سبحان الذي في البحر سبحان الذي في الجنة رحمة سبحان الذي في النار سلطانة سبحان الذي في الهواء روحه سبحان الذي في اليبور قضاؤه سبحان الذي رفع السماء سبحان



فعلبه دم وقالوا لو حاد الى الحرم قبل الوقوف سقط عنه الدم وقد قال البخاري عند جوابه عن قواهم المتنع من تكون حجته مكية ان هذه النكتة ايضا ان ميقات المتنع في الحج ميقات اهل مكة ولو ان المكي خرج من الحرم واحرم بالحج يصير محرما بالاجماع وان كان ميقاته الحرم فكذا هنا وهذا لان الاصل في المتنع ان تكون حجته مكية ولو احرم خارج الحرم يصير متمتع انتهى (ولو اراد تقديم الصبي تنقل بطواف واضطبع ورمل فيه) كما سبق (ثم سعى بعده ثم راح الى عرفات) هذا وقال ابن العجيمي قال بعض العلماء من اراد تحصيل ما قاله غالب العلماء فليدخل المسجد ويطوف سبعين بصلى ركعتي الطواف ثم بصلى سنة الاحرام ويعنى بما سبق له في آداب الاحرام من الغسل وازالة الثفت واستعمال الطيب وغير ذلك ثم اعلم انه اذا احرم المتنع بالحج فان كان قد ساق الهدى او لم يسق ولكن احرم به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجناية ما يلزم القارن وان لم يسقه واحرم بعد التحلل صار كالمفرد بالحج الا في وجود دم المنة وما يتعلق به والله اعلم

باب الجمع بين النسكين المتحدين

اي كعبتين او عرتين (او اكثر) من التنتين (احراما او افعالا) تميز بين وسأتي بساقتها في فصلين (وهو) اي الجمع المذكور (مكروه مطلقا) اي سواء يكون آفاقيا او مكيا اذ المراد بالاطلاق جميع انواع صور الجمع في البحر ان الجمع بين احرامى الحج واحرامى العمرة بدعة بالاتفاق بين الاصحاب وفي الجامع الصغير للعلاني انه حرام لانه من اكبر الكبائر وكذا ذكره السجستاني انكن لا يظهر وجه قواهما في المصط ان الجمع بين احرامى العمرة مكروه وفي الجمع بين احرامى الحج روايتان اظهرهما لا يكره وهذا ايضا مشكل يحتاج الى بيان الفرق ثم في النهاية اضافة الاحرام الى الاحرام في حق المكي ومن جملة جنابة وفي الكرماني لا يجوز ولا يصل الكرماني اراد اضافة احرام احد النسكين المتحدين الى الآخر والنهاية اراد احرام احسد النسكين المختلفين فلا اختلاف بل اراد احرام العمرة الى احرام الحج بدليل قوله (وكذلك اضافة احرام العمرة الى احرام الحج في حق الآفاقي اسامة) وكرهه يعني كافي العناية بخلاف اضافة احرام الحج الى احرام العمرة (اي الآفاقي) فانه يجوز له بلا كراهة دون المكي) فانه يكره له ذلك

فصل في الجمع بين الحجتين او اكثر اما الجمع في أي بينهما (احراما فهو ان يهل من الاهلال وهو رفع الصوت والمراد به هنا ان يحرم (بهما معا) أي بمحمتين (أو على التعاقب) أي متعاقبتين احداهما عقب الاخرى منهما) مع بقاء وقت الوقوف بعرفة أي من زوال يومه الى انتهاء وقتها وهو فجر يوم النحر وفائدة التقييد ببقاء وقت الوقوف هي انه او وقف بعرفة ثم احرم بالثاني ليلة المزدلفة قبل طلوع الفجر لم يلزمه الثاني عند محمد وعندهما يلزمه ويرتفع بقاء وقت الوقوف (فاذا اهل بحجبتين معا فصاعدا) أي قرأ اذ اهل التنتين (كعشرين) أي وثلاثين مثلا (او بحجة ثم حجة) أي مفترقتين (لزمه جميع ذلك) أي كل ما ذكر من العدد المسطور من التثنية والزيادة غير انه يرتفع احداهما في المعية وفي التعاقب الثابتة) والاظهر أن يقول والثانية في التعاقب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند محمد ففي المعية يلزمه احداهما

الذي وضع الارض سبحانه  
الذي لا ملجأ ولا منجى منه  
الا به مائة مرة وتقول  
شهد الله انه لا اله الا هو  
والملا شكة وأولوا العلم  
قاموا بالقسط لا اله الا هو  
العزير الحكيمة وتقول  
أشهد ان الله على كل شيء  
قدير وأن الله قد أحاط بكل  
شيء علما ربنا تقبل منا ذلك  
انت السميع العليم ربنا  
واجهنا مسلمين لك ومن  
ذرتنا أمة مسلمة لك وأنا  
مناسكنا ونب علينا أنك  
أنت التواب الرحيم ربنا  
آتنا في الدنيا حسنة وفي  
الآخرة حسنة وقنا عذاب  
النار

وفي التعاقب الاولى فقط قال في البدائع وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء اذا قتل صيدا  
فمندهما يجب جزاء أن لا انعقاد الاحرام بهما وعنده جزاء واحد لان انعقاد الاحرام بأحدهما  
انتهى وهذا مشكل لما في الكافي قال ابو يوسف يصير رافضا لاحدهما كما فرغ من قوله ليبيك  
بجنتين فثمره الخلاف يظهر في وجوب الجزاء بالجنباء قبل الرضا فعند أبي حنيفة جزاء أن وعند  
محمد واحد وكذا عند أبي يوسف لا يرتقاض احدهما بلامكث (واقاير تنقض) أي ما يرتقض  
الا (اذا سار الى مكة) أي في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة كما نص عليه في المبسوط وذكر  
القدوري في شرحه مختصر الكرخي انه الرواية المشهورة عنه وروى عنه انه لا يصير رافضا  
لاحدهما حتى يشرع في الاعمال وهذا يعني قوله (أو شرع في الاعمال كالطواف أو الوقوف  
بعرفة) وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا جنى قبل السير أو الشروع فعليه دمان عند أبي حنيفة  
للجنباء على احرامين ودم عند أبي يوسف لا يرتقاض احدهما قبلهما وكذا عند محمد دم واحد  
لعدم انعقاد احدهما وهذا يعني قوله (فلو لم يسرا ياما ولم يشرع في عمل) الواو بمعنى أو لما سبق  
من القولين (فهو محرم باحرامين) أي عند أبي حنيفة (فيلزمه جزاء أن يارتكب الجنباء  
كالقارن) أي خلافا لهما لما سبق منها (ولو احصر فدمان) أي على الخلاف المذكور (واو  
جامع) أي الجامع بين الجنتين قبل السير أو الشروع على الخلاف (فعليه ثلاثة دماء للرفض)  
فانه يرفض احدهما ويمضي في الاخرى ويقضي حجة وعمره مكان التي رفضها (ودمان للجسماع)  
أي جنبائه على احرامين (وبعد الارتقاض) أي اذا جامع بعد الارتقاض (بالسير أو الشروع  
في العمل جزاء واحد) أي عليه دم واحد اتفاقا (ثم اذا ارتقضت احدهما لزمه دم الرضا  
وقضاء الحج المفروض من قابل وعمره) أي ولزمه مرة لأنه صار كالفائت واما قوله في الكبير  
وقضاء عمرته فمباحة (واو فانه الحج) أي غير المفروض (فعليه حجتان وعمره) وذكر الفارسي  
في مناسكه والطرابلسي وصاحب البحر المحيق انه لو اهل بجنتين ولم يحج من طمعه ذلك فعليه  
حجتان وعمرتان وقال المصنف هكذا اطلقوه وليس بطلاني بل ان كان عدم حجه من طمعه لفوات  
فعليه مرة واحدة في القضاء لاجل الذي رفضه وليس عليه للفائت مرة لأنه قد تمحل بأفعال  
العمره وان كان عدم الحج لاحصاء فعليه عمرتان في القضاء لخروجه من الاحرامين بلا فعل  
انتهى وهو تحقيق حسن كما لا يخفى (ثم ان فانه بعد الرضا لزمه دم الرضا) أي أيضا (أو قبله  
أي أو فانه قبل الرضا) فكذلك فيما يظهر (قال المصنف) قلت ولو اهل بهما بعرفة) أي معا  
أو متعاقبتين (في وقت الوقوف ارتقضت احدهما بالفصل) أي اتفاقا بين أبي حنيفة وأبي  
يوسف (وكذا في ليلة المزدلفة بعد الوقوف لاقبله) أي لا قبل وقت الوقوف (كما لا يخفى والله أعلم)  
قلت وهذا مستفاد من قواهم واقاير تنقض عند أبي حنيفة اذا شرع في الاعمال والحاصل ان  
المفرد اذا احرم بحجة اخرى وهو واقف بعرفة لا يلا او نهرا ازمته عندهما خلافا لمحمد وبصير  
رافضاها بالوقوف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف كما انعقد الاحرام وعليه دم للرفض وعمره  
ويقضي الحج من قابل وكذا لو اهل بحجة ليلة مزدلفة بمزدلفة او بغيرها ارتقضت الثانية (واما  
الجمع انما لا فهو وان يحرم بالثاني بعد فوات وقت الوقوف فلو احرم بحج ووقف بعرفة ثم احرم بحج  
آخر يوم النحر فان كان) أي احرامه بالثاني (بعد الحلق الاول) أي حجه الاول (لزمه الثاني) أي

وبنا فرغ علينا صبر او ثبت  
أفد امننا وانصرنا على  
القوم والكافرين ربنا لا  
تؤاخذنا ان نسيتنا او اخطانا  
ربنا ولا تتحمل علينا اصرا  
كما حمله على الذين من  
قبلنا ربنا ولا تعذبنا ما لا  
طاقة لنا به واعف عنا  
واغفر لنا وارحمنا أنت  
مولانا فانصرنا على القوم  
الكافرين ربنا لا تغفلنا  
بعد ادعيتنا وهب لنا من  
لديك رحمة انك أنت  
الواهب ربنا انك جامع  
لناس ليوم لا ريب فيه  
ن الله لا يخلف الميعاد

عند الكل ( ولا شيء عليه لادم ) أى لجناية الجمع ( ولا يرفض ) أى ولا يرفض شيئاً بل يعصى فى الأول  
 ( ويبقى محرماً ) أى بالثانى ( الى قابل ) أى فيؤدى الثانى حينئذ ( وان كان ) أى احرامه بالثانى  
 ( قبل الحلق لزمه ) أى الحج ( ايضا وعليه دم الجمع ) أى اتفاقا بين الامام وصاحبيه ( ويعصى فى  
 الاول وهو ) أى دم الجمع ( دم جبر ويلزمه دم آخر ) أى اتفاقا ( سواء حلق الاول بعد الاحرام  
 لثانى ) أى للجناية عليه وهذا واضح ( اولاً ) أى اولم يحلق حتى حج من العام الثانى فعليه دم عند  
 ابن حنيفة لتأخير الحلق وعندهما لا شيء عليه ( ولو حلق بعد ايام الفجر فعليه دم ثالث ) أى عند  
 ابن حنيفة لتأخير الحلق خلافا لهما وقال الكرماني اذا احرم يوم النحر بحجة أخرى من سنته تلك  
 فعند ابن حنيفة ان كان حلق فى الاول بعد ما طاف للزيارة لزمه الاحرام ولادم عليه وان لم يحلق  
 فى الاولى أو حلق ولم يطف للزيارة لزمه الاحرام ايضا وعليه دم لجمعه بين الاخرين لان احرام  
 الحج الاول قد بقى بقاء طواف الزيارة وادخل عليه احرام حج آخر فيكون جامع بين الاحرامين  
 فيلزمه دم كما اذا جمع بين الاحرامين انتهى وهو لا ينشأ ماذكره غيره كصاحب الهداية  
 وشراحها والكافى وغيرهم من انه أو اهل بالثانى بعد الحلق لا يلزمه دم مطلقا من غير قيد بعد  
 الطواف فاطلاقهم لا يأتى ما قيده الكرماني خلافا لما ذكره المصنف فى الكبير ( ومن فاته الحج  
 فأهل بحجة أخرى ) أى بعد ما فاتته الاولى ( لزمه رفضها ) أى رفض الاخرى ( ودم ) أى لرفض  
 ( وعمره وجنتان ) بل عرتان وجنتان لانه يتحمل بأفعال عمره فتبقى فى ذمته وعمره وجنتان  
 فصل فى الجمع بين العمرتين كما علم انهم اتفقوا فى وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى العمرة  
 واختلفا فى وجوبه بسبب الجمع بين احرامى الحج وقالوا فيه روايتان أصحهما الوجوب وبه  
 صرح الثمريتاشى وغيره وقيل ليس الارواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الوجه ( الحكم فيه )  
 أى فى الجمع بين العمرتين ( كالحكم فى الجنتين ) أى فى الجمع بينهما سواء ( فى المعية والتعاقب  
 والزموم والرفض ووقته ) أى وقت الرفض ( وغير ذلك ) أى مما سبق فى الجمع المتقدم لكن لا كله بل  
 بعضه ( مما تصوره ) أى وجوده ( فى العمرة ) أى فى الجمع بين افرادها ثم المعية واضحة لا يحتاج  
 الى بيانها وأما المعاقبة فينبه بقوله ( فلو احرم بعمره فطاف لها شوطا وكاه ) أى بطريقى الاولى  
 ( اولم يطف شيئا ) كان الاخصر حذف هذه الجملة والاكتفاء بقوله ( ثم احرم بأخرى قبل ان  
 يسمى الاولى لزمه ) أى خلافا لمحمد ( رفض الثانية ودم للرفض وقضاء المرفوض ) الاولى المرفوضة  
 لانها العمرة واهله ذكره باعتبار كونه نسكا ولو طاف وسعى الاولى ولم يبق عليه الا الحلق فأهل  
 بأخرى لزمته ) أى العمرة الاخرى اتفاقا ( ولا يرفضها ) أى الاخرى والاولى ان يقول ولا يرفض  
 شيئا ( وعليه دم الجمع وان حلق الاولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر ) أى للجناية على الثانية  
 اتفاقا ( ولو بعده ) أى ولو حلق الاولى بعد الفراغ من الثانية ( لا ) أى لا يلزمه دم آخر ( ولو افسد  
 الاولى ) أى من العمرتين بأن جامع قبل ان يطوف ( ثم اهل بالثانية ) أى بادخالها ( رفضها ) أى  
 رفض الثانية ( ويعصى فى الاولى ) أى حتى يتها ويكمل افعالها ( ولو نسوى رفض الاولى وان  
 يكون ) أى ونوى ان يكون ( عمله للثانية لم ينفذه ) أى قصده هذا ( فانه لم يكن رفضه ) أى معتبرا  
 ( الاولى وكذا هذا ) أى هذا الحكم ( فى الجنتين ومن احرم لا ينوى شيئا معينا فشرع  
 فى الطواف ) أى طاف ثلاثة اشواط واول ( ثم اهل بعمره رفضها لانه الاولى تميزت بعمره

رب هب لي من لدنك ذرية  
 طيبة انك سمع الدعاء ربنا  
 آمنا بما انزلت وانبئنا الرسول  
 فاكتبنا مع الشاهدين  
 ربنا فاغفر لنا ذنوبنا  
 واسر افنا فى امرنا وثبت  
 اقدامنا وانصرنا على القوم  
 الكافرين ربنا ما خلقت  
 هذا باطلا سبحانه فبقنا  
 عذاب النار بنا انك من  
 تدخل النار فقد أخرجنا  
 وما للظالمين من أنصاف ربنا  
 اننا سمعنا مناديا ينادى  
 الايمان انى آمنوا بربكم  
 فآمننا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا  
 وكفرنا سمعنا ربنا

أي حيث اخذ في الطواف فحين اهل بعرة أخرى صار جاء ما بين عرتين فيجب عليه رفض الثانية  
كما تقدم

### باب إضافة أحد النسكين

أي المختلفين ( إلى الآخر والجمع بينهما مما لجمع بينهما ما سنون للآفاق ) أي حقة أو حكا  
بلا خلاف بل هو أفضل أنواع الحج عندنا كما سبق ( ومكروه للمكي ) أي ولن في معناه كما تقدم  
( فان جمع المكي بينهما ) وكذا المقي ( رفض العمرة ومضى في الحج ) أي في أعماله فقط ( أما  
الإضافة فعلى قسمين ) لأنه إما إضافة الحج إلى العمرة أو بالعكس ولأننا لهما ( الأول إضافة  
الحج إلى العمرة وهو أن يحرم بالعمرة أولا ثم بالحج قبل أن يطوف لها أو بعد ما طاف لها ) أي قبل  
أن يدخل منها ( والثاني إضافة العمرة إلى الحج وهو أن يحرم بالحج أولا ثم بالعمرة قبل أن يطوف  
طواف القدوم أو بعده ) كان الاختصاص يقول قبل سعيها ( فالأول ) أي القسم الأول وهو  
إضافة الحج إلى العمرة ( جائز بلا كراهة للآفاق ) بل مستحب للحج فله صلى الله عليه وسلم جمعها  
بين الأحاديث المختلفة على ما حققه ابن حزم ونسبه النووي وغيره ( مكروه للمكي ) للآية  
الشريفة ( والثاني مكروه لهما ) لكن بالنسبة إلى المكي أشد كراهة وأعظم إساءة من الآفاق  
بل جعل بعض العلماء كالشافعي عليه صلى الله عليه وسلم على هذا القسم جمعها بين الروايات والله  
سبحانه ونهى على أهل ( أمانتي ) القسم الأول فلا فاق إذا دخل الحج ( أي أحرامه ) على  
العمرة ( أي على أحرامها ) ( فان كان ) ادخله عليها ( قبل أن يطوف لها ) كثيره أو لم يطف شيئا ( أي كما  
فهم سابقه ) ( فإقارن ) أي مسنون ( وعليه دم شكروا ) كان بعد ما طاف لها أربعة أشواط في  
أشهر الحج فهو متمتع إن حج من عامه ذلك بلا إمام ولا ) أي وإن لم يحج من عامه أو حج لكن مع  
الإمام ( ففرد بها ) وهذا غير ظاهر في الصورتين الأخيرتين لأن الآفاق إذا طاف أكثر أشواط  
العمرة في الأشهر وأحرم بالحج كيف يتصور أن يكون مفردا بهما أو بأحدهما وكذا إذا حج  
والم بينهما فانه لا شك أن المسامحة حينئذ فاسد غير صحيح فكيف يجعله مفردا من غير رفض لأحدهما  
( وأما حكم المكي ومن معناه ) أي الميقاتي ومن صار من أهلها من الآفاقين ( إذا دخل الحج  
على العمرة ) بأن أحرم بعمرة في أشهر الحج أو في غيرها بعمرة ثم ادخل عليها أحرام حجة فهذا على  
ثلاثة أوجه ( إن كان ) أي ادخله ( قبل أن يطوف لها برفض عمرته ) أي اتفاقا ( وعليه دم الرفض  
وإن مضى فيها ) أي حتى قضاها ( جاز ) أي اجزأه ( وعليه دم الجمع ) أي بين النسكين وأوفى  
هذا آفاق كان قارنا لما تقدم ( وإن كان ) أي ادخله ( بعد ما طاف أكثره غير رفض حجه ) أي اتفاقا  
وعليه دم ولو فعل هذا آفاق كان متمتعا ( ولو كان ) أي وإن كان ادخله ( بعد ما طاف الأقل  
فكذلك ) أي عندنا بغير حجة غير رفض الحج ( وعليه دم حجة وعمره ) أي قضاؤهما إن لم يحج من عامه  
ذلك ( وإن قضى الحج من سنته تلك ) أي بعينها أو غيره ( بأن أحرم به بعد الفراغ من العمرة فلا  
عمرة عليه ) كما صرح به القدوري في شرحه مختصر الكرخي وشمس الأئمة الكردي والزبيدي  
( ولو مضى فيها جاز ) أي اجزأه ( مع الإساءة ) أي إساءة الكراهة ( وعليه دم الجمع ولو أن كوفيا  
دخل مكة بعمرة فأفسدها ) أي بجماع قبل طوافها ( وأتمها ) أي كمل أفعالها من طوافها وسعيها  
( ثم أحرم بمكة ) أي منها ( بعمرة وحجة برفض عمرته وعليه دم ) أي الرفض ( وقضاؤه لانه ) أي

وتوفنا مع الأبرار ربنا وأتينا  
ما وعدتنا على رسالتك ولا  
تخوننا يوم القيامة أنك لا  
تخلف الميعاد ربنا طمنا  
أنفسنا وإن لم تنفعل لنا  
وترحنا لنكونن من  
الظالمين ربنا لا نجعلنا  
فتنة لقوم الظالمين ربنا  
أفرغ علينا صبرا وتوفنا  
مسايين أنت مولانا فانصر  
لنا وارحنا وأنت خير  
الغافرين واكتب لنا في  
هذه الدنيا حسنة وفي  
الآخرة إنا هدانا إليك على  
الله توكلنا ربنا لا نجعلنا  
فتنة لقوم الظالمين ونجنا  
برحمتك من العوالم  
الكافرين فاطر السموات

الكوفي ( صار كالسبي ) أي بعد دخوله مكة ( ولا فرق في حق المسبي بين أن يجمع بينهما في أشهر الحج أو غيرها ) بل في غيرهما الشكر اهتداء أو وقوع احرام الحج في غير وقتها ( فلو اهل المسبي بعمره فطاف لها أكثر من غير أشهر الحج ثم اهل بحجة ) أي في غير أشهره ( فعليه دم ) كما صرح به صاحب المبسوط معللاً بأنه أحرم بالحج قبل أن يفرغ من العمرة وليس للمسبي أن يجمع بينهما ما إذا صار جاهلاً من وجه كان عليه الدم انتهى ( ولو فعل ذلك آفاق لم يجب عليه شيء ) ( لأنه مسمى كما تقدم والله أعلم ) ( وأما تفرعات القسم الثاني ) وهو ما إذا اهل بالحج أو لائم بالعمرة ثانياً ( فإن كان أي المحرم بهما ) مكياً اهل أولاً بالحج ثم بالعمرة فعليه رخصتها ( أي رخص العمرة على كل حال ) ( وإن مضى عليه ) أي ولم يرفضها ( جاز ) أي اجزأه ( ولم يدم وان كان أي المحرم بهما ) آفاقاً أدخل العمرة على الحج ( أي فقيه تفصيل أن كان ادخاله قبل أن يشرع في طواف القدوم فهو قارن مسمى ) أي وعليه دم شكر لقله إسهائه وأهدم وجوب رخص عمرته ( وإن كان ) أي ادخاله ( بعد ما شرع فيه ) أي وأوقله ( أو بعد إتمامه ) أي تكميل طواف قدومه بالطريق الأولى ( وهو بمكة أو عرفة فكذلك ) أي فحكمه كما سبق في أن يقبل ( هو قارن مسمى ) أكثر إسهاءه من الأول ( فيه أنه حينئذ ليس حكمه كذلك فكان حقه أن يقول فهو أكثر إسهاءه وعليه دم جهل به وقيل شكره حينئذ يستقيم قوله ( ويستحب له رخص العمرة ) والحاصل أنه ليس حكمه كحكمه في جميع الوجوه ولا في بعضها إلا في كونه قارناً وهو صواب لمطلق الإسهاء ( ولو اهل به في أيام النحر والتشريق قبل الحلق وجب الرخص ) أي اتفاقاً ( والدم والقضاء وكذا به إذا طلق ) أي يجب الرخص والدم والقضاء على الأصح وفي شرح الزبهي لأنه يجمع بينهما في الإحرام أو في بقية الأفعال فإن قيل كيف يكون جاهلاً بينهما وهو لم يحرم بالعمرة إلا بعد تقاسم التحلل من إحرام الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في أيام التشريق فيصير جاهلاً بينهما فافعلوا وإن لم يكن جاهلاً بينهما إحراماً فيلزمه الدم لذلك انتهى ولعله لم يذكر السعي مع أنه من الواجبات للحج لأنه قد تقدم على الوقوف وقديقه بطلواف الزيارة وقيل إذا أحرم بالعمرة به إذا طلق لا يرفضها كذا في الأصل قال الزبهي والأصح أنه يرفضها أحسن إذا هن ارتكاب المنهي عنه لأن العمرة منهي عنها في خمسة أيام وتأويل ما ذكر في الأصل أنه لا ترخص من غير رخص لها انتهى ولا يخفى أنه يستفاد منه أن العمرة قبل السعي به أيام التشريق أهون في الأمر وأيسر في الوزر فينبغي أن يقال بأن دم الرخص إذا تمتددت العمرة دفعاً للخرج المدفوع بل الظاهر من وضع المسئلة في إحرامه بالعمرة أيام التشريق أن فيما بعده ليس كذلك وأو كان باقياً على السعي لاسيما ورواية الأصل أنه لا يرفضها بعد حلق ثم من صحح الرخص على أن يكون إحرامهما وقع في الأيام المنهي عنها لا يلزمه شيء بعدها أصلاً سواء بقي عليه سعي أم لا والله أعلم ( ولو لم يرفض في صورتين أجزأه وعليه دم الجمع ولو فاته الحج فأحرم بعمرة قبل أن يتحلل ) أي بأنفعال العمرة لفوات حجه ( فعليه رخص العمرة ) أي الإحقة

فصل في الرخص في القضاء والكفاية من هذا الباب ( كل من لزمه رخص الحج في البابين ) أي في باب الجمع بين النسكين وباب إضافة أحدهما إلى الآخر بجمع أقسامها ( فعليه رخصها دم وقضاء حجة وعمره ) أي لأنه في معنى فائت الحج ( وكل من ازده رخص العمرة فعليه دم وقضاء عمرة

والارض أنت ولي في الدنيا والآخرة توفني مسلماً وألحقني بالصالحين رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين يوم تقوم الساعة رب ادخلني مدخل صدق واخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطاناً نصيراً ربنا آتيناك لك رحمة وهي لنا من أمرنا رشدا رب لا تنزلي فرداً وأنات خير الوارثين وب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي



لا غير لانه في معنى فاسد العمرة ( وكل من ازمه الرض ) أي للجمع بين الاحرامين ( ولم يرض ) أي أحدهما ( فعليه دم الجمع ) ثم عدم الرض انما يتصور اذا جمع بين حجة وعمره أو بين الحجتين بعد الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي لاحدهما وهذا معنى قوله ( وكل من عليه الرض ) أي رضى حجة أو عمره ( يحتاج الى ثبة الرض ) أي ليرتضى ( الامن جمع بين الحجتين قبل فوات وقت الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي للاولى في هاتين الصورتين ) أي من الجمعين ( ترتضى احدهما من غير ثبة رضى لكن اما بالسير الى مكة أو الشروع في اعمال احدهما كما مر ) أي من الخلاف في الحالتين ( وكل من جمع بين الاحرامين ) أي المختلفين أو المتفقين ( فبجنى قبل الرض فعليه مثل ما على المفرد ) أي من الجزاء في تلك الجنابة كالفارن ( وبعد الرض ) أي رضى ما يجب عليه رضه ( فعليه جزاء واحد ) أي كالمقتنع وبقي من الكليات ان كل دم يجب بسبب الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يتوم الصوم مقامه وان كان ميسرا ولا يجوز له أن يأكل منه ولا أن يطعمه خنيا بخلاف دم الشكر ثم اعلم ان من جمع بين الحجتين أو العمرتين أو حجة وعمره رضى احدهما فرفضه ما عليه دم للرفض وهل يلزمه دم آخر للجمع أم لا فالذكور في صامة الكتب ان دم الجمع انما يلزمه فيما اذا لم يرض احدهما اما اذا رفضها فلم يلزمه فيها الا دم الرض بل المفهوم منها ان صريحا وتلو بما عدم لزوم دم الجمع ووقع في البحر انه اذا جمع بين الحجتين أو العمرتين ثم ارتضى احدهما لزمه دم الرض ودم آخر للجمع بين احرامى العمرة وفي وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى الجمع روايتان أحدهما الوجوب انتهى وتبعه أبو النجاء في منسكه فقال فيما اذا جمع بين الحجتين أو العمرتين يلزمه رضى احدهما ودمان للرفض والجمع

### باب في فسخ احرام الحج والعمرة

أي الى غيرهما ( لا يجوز ولا يصح ) تأكد وبيان ( فسخ احرام الحج الى العمرة عند الثلاثة ) أي عندنا وعند مالك والشافعي ( خلا فلا حجة ) حيث ذهب الى ظاهر الحديث حيث قال سرافة العامة هذا لم لا بد قال لا بد وغيره ذهبوا الى انه كان ذلك من خاصة تلك السنة لان المقصود منه كان صرفهم عن سنن الجاهلية وتمكين جواز العمرة في أشهر الحج في نفوسهم حيث كانوا يقولون ان العمرة في أشهر الحج من أجبر الفجور وبدل عليه ماروي عن بلال بن الحرث انه قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أو لمن بعدنا قال لكم خاصة والجواب عن الحديث الاول ان المشار اليه بهذا هو الاتيان بالعمرة في أشهر الحج لافسخ الحج بالعمرة ( وهو ان يفسخ ثبة الحج بعدما أحرم به ويقطع أهله ويجهل احرامه وأفعاله للعمرة وكذا لا يجوز فسخ العمرة بجهلها جهلا عند الثلاثة ) أي من الاثمة ( أو الاربعة ) أي جبههم بناء على ان المسئلة فيها روايتان من الامام أحمد والله أعلم

### باب الجناسيات

أي ارتكاب المحظورات الشاملة للفسدات وترك الواجبات ( المحرم اذا جنى عمدا بلا عذر يجب عليه الجزاء ) أي جزاء فعله وهو الكفارة ( والاثم ) أي وتدارك اثمه والتوبة عن المعصية ( وان جنى بغير عمد ) أي بخطأ أو نسيان أو كره أو جهل فيسالم يجب عليه عله ( أو بغير فعله

( الجزاء )

واجعل لي وديرا من أهلي  
رب أنزاني منزلا مباركا  
وأنت خير المزلين رب فلا  
تجعلني في القوم الظالمين  
رب أهو ذك من هزات  
الشياطين وأهو ذك رب  
أن يحضرون ربنا صرف  
هنا هذاب جهنم ان عذابها  
كان غراما انها ساءت  
مستقرا ومقاما ربنا هب  
لنا من ازواجنا وذرياتنا  
قرة آمين واجعلنا للمتقين  
امام رب رهبلى حكما  
والحقنى بالصالحين واجعل  
لى لسان صدق فى الآخريين  
واجعلنى من ورثة جنة  
النهم واغفر

الجزاء دون الاثم) فالصواب ان يقول فلا بد من الجزاء على كل حال. والثوبة في بعض الافعال (ولا بد من الثوبة على كل حال) فيه انه لا يجب الثوبة اذا كان بعذر أو بغير عمد والمقصود انه اذا جنى عمدا لا عذر ثم كفر فلا يتوهم انه لا يتوجه عليه الاثم ولا يجب عليه الثوبة فقد ذكر ابن جصاص عن الامامة الاربعية انه اذا ارتكب محظورا الاحرام تامدا يأثم ولا يخرج منه القدية والعزم عليها عن كونه حاصيا قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات وقال انا اقتدى متوهمها انه التزام القدية بتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف اثم وزمته القدية وليست القدية بمجبة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الفعل بجهالة من يقول انا اشرب الخمر وازني والحديد يهرق ومن فعل شيئا مما يحكم بتحريمه فقد اخرج حجه عن ان يكون مبرورا انتهى وقد صرح اصحابنا بمثل هذا في الحدود فقالوا ان الحد لا يكون طهرة من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل لا بد من الثوبة فان تاب كان الحد طهرة له وسقطت عنه العقوبة الاخرى وبالاجماع والا فلا لكن قال صاحب المنتقى في باب الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم يوجد منه الثوبة من تلك الجنائية انتهى وبؤيد ما ذكره الشيخ نجم الدين النسي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم اي اصطاد بعد هذا الابتداء قيل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا اذا لم يقب منه فانها لا ترفع الذنب من المصير انتهى وهذا تفصيل حسن وتقييد مستحسن يجمع به بين الأدلة والروايات والله اعلم بحقائق الحالات (ثم لا فرق في وجوب الجزاء فيما اذا جنى تامدا او خاطئا) اي محطئا (مبتدئا او مائدا) خلافا لما قال في العائد للصيد ان له العذاب الليم فقط دون الجزاء (ذا كرا) اي منذ كرا الاحرام (او ناسيا طالما واجهالا) اي بالمسئلة (طائما او مكرها) اي في فعله (نائما او منتها) اي عند مباشرته (سكران او صاحيا) اي حال عمله أو تركه (مغنى عليه أو مغبنا معذورا أو غير مومسرا أو معسرا) اي غنيا او فقيرا (بمباشرة) اي جنى بمباشرة نفسه (أو بمباشرة غيره به بأمرة) اي حال كون مباشرته بأمرة (او بغيره) اي بغير أمره (ففي هذه الصور اجدها يجب الجزاء) اي بخلاف عندائمتنا (وهذا) اي الذي ذكرناه (هو الاصل) اي المساعدة الكلية (عندنا) اي خلافا لغيرنا في بعض الصور السابقة (لا يغير) اي هذا الاصل (غالبا) ولعله أشار الى ما سبق في من انه اذا طيب محرم بغير ما لا شيء على الفاعل ويجب الجزاء على المفعول (فاحفظه) اي هذا الاصل فانه كثير النفع في هذا الفصل (ثم الجنايات) اي المحظورات على المحرم (باعتبار جنسها) اي المؤتلفة (على انواع) اي مختلفة (فند كر كل نوع على حدة) اي حكم كل واحد بانفراده ليعرف تفصيلها بعد معرفة اجمالها في ضمن فصولها (النوع الاول في حكم اللبس اذا لبس المحرم) اي بالحج او العمرة او بهما (المخيط) اي الملبوس المعمول على قدر البدن او قدر عضو منه بحيث يحيط به سواء كان بخياطة أو نسج أو لصق أو غير ذلك وكذا حكم تغطية بعض الاعضاء بالمخيط أو غيره (على الوجه المعتاد) اي بأن لا يحتاج في حفظه الى تكلف عند الاشتغال بالعمل وضده أن يحتاج اليه بأن يجعل ذيل قميصه مثلا أعلى وجهه اسفل (فعلية الجزاء) اي الآتي تفصيله (وتيسيره) اي تعريف المخيط المحظور على ما في القبح (ان يحصل بواسطة الخياطة استعمال على البدن) اي بوضعه وصنعه (واسماك) اي بنفسه من

لاي انه كان من الصالحين  
ولا تخزني يوم يبعثون يوم  
لا ينفع مال ولا بنون الا من  
اتى الله بقلب سليم رب  
اوزعني ان اشكر نعمتك  
التي انعمت علي وعلى  
والدي وان اعمل صالحا  
ترضاه وادخلني رحمتك  
عبادك الصالحين رب اني  
ظلمت نفسي فاغفر لي رب  
انعم علي فلن اكون  
ظهير للمجرمين رب اني  
انزلت الي من خير فقير رب  
اوزعني ان اشكر نعمتك  
التي انعمت علي وعلى  
والدي وان اعمل صالحا  
ترضاه واصليح لي ذريتي  
اني تبت اليك واني من  
المسلمين ربنا اغفر لنا

غير امساكه ( فأيهما ) اى من الاشمال والاستمسك ( انتفى انتفى لبس الخيط ) اى لانتفاء الكل  
بانتفاء البعض وفيه انه رد عليه اللبس المشتغل بالصق فانه ليس فيه خياطة مسعاته عند من  
الخيط اللهم الا ان يراد بالخياطة الضمام بعض الاجزاء ببعضها فيصلح ان يكون لغزا بأن يقال  
ما توب يحرم لبسه المحرم مع انه ليس بمخيط اتفاقا ( فاذا لبس مخيطا ) اى على الوجه المعتاد  
( يوما كاملا ) اى نهارا ثم عيا وهو من الصبح الى الغروب ( اوليلة كاملة فعليه دم ) اى  
اتفاقا والظاهر ان المراد مقدار احدهما فيفيدان من لبس من نصف النهار الى نصف الليل من  
غير انفصال وكذا في عكسه لزمه دم كما يشير اليه قوله ( وفي اقل من يوم ) اى من مقدار نهار واحد  
بنقص ساعة ( اوليلة صدقة ) وهى نصف صاع من بر ( وكذا الولبس ساعة ) اى بنحو مئة وهى جزء  
من أجزاء اثني عشر حالة اعتدال الليل والنهار ( فصدقة ) اى مئة وثمانون ( وفي اقل من ساعة )  
اى حرفة لا لغوية لانها اقل ما يطلق عليه الزمان ( قبضة ) بالقاف المفتوحة والصاد المهملة  
وتضم ما جل كفك على ما في القاموس واما القبضة بالمعجمة فهو ما قبضت عليه من شئ وليس  
يناسبه المقام ( من بر ) بضم موحدة من حنطة او قمصتين من شعير هذا ومن ابي يوسف في أكثر  
من نصف يوم اوليلة دم اقامة الاكثر مقام الكل وهو قول ابي حنيفة ولا نتم رجوع عنه على ما  
ما ذكره في البحر وهذا يؤيد ما قدمناه من اعتبار المقدار وكذا ما روى عن محمد بن ابي بدير  
اليوم قسطة من الدم حتى اوليس يوما الاساعة فعليه من قيمة الدم بمقدار ما لبسه عنده وأما  
ما ذكره رشيد الدين عن ابي يوسف انه اذا لبس قليلا أو كثيرا فعليه دم فغريب جدا ( واوليسه )  
اى الخيط ( اياما ) اى من غير نزع واداء جزء ( فعليه دم واحد ) اى اذا كان لبسه بعذر أو بغير  
عذر بخلاف ما اذا كان بعرضه بعذر وبعرضه بغير عذر فانه يتعدد اجزاء فيلزمه دم مخير في الاول  
ومخيم في الثاني ( فان اراق ) اى الدم ( لذلك ) اى لاجل ذلك اللبس ( ثم تركه عليه يوما آخر فعليه  
دم آخر ) اى لجناية ثانية بعد كفارته للجناية الاولى وهذا بالاتفاق وكذا اذا خلعه وارقى ثم  
لبسه بعده بالاخلاف ( ولو لبس ) اى قبضا مثلا ( يوما مثلا ) اى اوليلة او مقدار أحد هامة تصلاة  
( ثم نزعها ) اى خلعه ( ثم لبسه ثم تركه ) اى ترك لبسه ( فان كان نزعها على عزم الترك ) اى بأن لا يريد  
لبسه او بدله في حال احرامه ( فعليه كفارة أخرى ) اى لللبس ثانيا ( والا ) اى وان لم ينزعها على  
عزم الترك بل نزعها على قصد ان يلبسه ثانيا أو خلعه ليلبس بدله ( لا ) اى لا يلزمه كفارة أخرى  
لتداخل لبسه وجعله لبسا واحدا حكما فان الترك مع عزم الفعل كالوجود ( وارجع اللباس )  
اى انواعه ( كله ) اى في مجلس واحد ( من قيص وقباء وعمامة وقلنسوة وسروايل وخف  
بيان الجنس اللباس ( ولبس ) اى داوم على لبس جميعها ( يوما أو اياما ) اى ولم ينزعها أو نزعها الياسا  
لنوم وبعاد لبسها نهارا او ليلا ليلبرد وينزعها نهارا ( فعليه دم واحد ) ما لم يعزم على التران  
عند الخلع فان عزم على الترك عند نزعها ثم لبسه تعدد الاجزاء ان كفر الاول بالاتفاق وان لم يكفر  
فمعد هما دمان وعند محمد دم واحد قال في القبح موافقا لما في البدائع ( وهذا ) اى ما ذكرنا من  
اتحاد الاجزاء على لبس الخيط محله ( اذا اتحد سبب اللبس فان تعدد السبب كما اذا اضطر الى  
لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة ) اى بعينها ( نحو ان يحتاج الى قيص )  
اى مثلا ( فلبس قيصين أو قيصا وجبة أو يحتاج الى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعليه كفارة

ولاخواننا الذين سبقونا  
بالايمان ولا نجعل في قلوبنا  
غلا للذين آمنوا ربنا انك  
رؤوف رحيم ربنا هلك  
توكلنا واليك انبنا واليك  
المصير ربنا لا تجعلنا فتنة  
للذين كفروا واغفر لنا ربنا  
انك انت العزيز الحكيم  
ربنا اقم لنا نورنا واغفر لنا  
انك على كل شئ قدير رب  
اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين  
بما كانوا من المؤمنين  
والمؤمنات ولا تزد الظالمين  
الانبارا بسم الله الرحمن  
الرحيم قل اعوذ برب الفلق  
من شر ما خلق ومن شر  
خاسق اذا وقب

واحدة) لان محل الجنابة متحد فلا نظر الى الفعل المتعدد (يتخير فيها) لوقوع أصل الجنابة لضرورة ما صرح به في المحيط وكذا اذا لبسها على موضعين لضرورة يسهم في مجلس واحد بأن لبس عمامة وخفابعدر فيهما فعليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة لان اللبس على وجه واحد فيجب كفارة واحدة (وان لبسها على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلاً أو لبس قميصاً للضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه كفارتان كفارة للضرورة يتخير فيها وكفارة الاختيار) أي غير حالة الاعتذار (لا يتخير فيها) أي بل يتحتم الكفارة عنها انتهى وخالفهما الطرابلسي حيث قال ولو لبس قميصاً للضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه دم وفدية كذا ذكره في الكبير على سبيل الاعتراض ويمكن دفعه بأن يقال مراده الدم المتحتم بغير الضرورة والفدية المتخيرة في الضرورة وفي الكرماني ولو لبس قميصاً للضرورة فلما مضى بعض اليوم لبس قميصاً آخر ولو لبس قلنسوة بغير ضرورة حتى مضى اليوم فعليه في لبس القميص كفارة واحدة كفارة الاضطرار وفي لبس القلنسوة كفارة أخرى غير الاضطرار لان هذا اللبس غير اللبس الاول أي لاختلاف الوصفين كونهما بعدر وبغيره فكانا كشيتين متغايرين سواء في مجلس أو مجلسين انتهى وهذا الحكم في الحلق بأن حلق بعض أعضائه لعذر وبعضها لم يعذر ولو في مجلس يتعدد الجزاء وهكذا في الطبيب والله أعلم (أو كان به حتى غيب) بكسر الهمزة المعجمة وتشديد الموحدة أن تأتى يوم ما بعد يوم ونحو ذلك (فجعل باللبس المحيط يوماً) أي الاحتياج اليه (وينزه يوماً) للاستغناء عنه فإدامت الحلي تأخذها باللبس متحد وعليه كفارة واحدة وان زالت هذه وحده أخرى اختلف حكم اللبس فعندهما عليه كفارتان كفر الاول ذللاً وعنده كفارة واحدة ان لم يكفروا وكفره كفارة أخرى على ما في البدائع وغيره (أو حصروه عدو) أي في حصن ونحوه (فاحتاج الى اللبس للقتال أياماً) أي مثلاً (لبسها اذا خرج عليه) أي على العدو أو بعكسه (وينزهها اذا رجع) أي هو أو عدوه (أو لم ينزع أصلاً) أي ولورجع العدو (أو لم يرجع) أي العدو (ولكن يلبس في وقت وينزع في وقت) أي والله قائمة بأن لم ينزه هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غير مزمة كفارة أخرى (أو كان به) أي وقع بالمحرم (ضرورة أخرى) أي غير ضرورة الاحصار (لاجلها يلبس في النهار) أي الاحتياج اليه (وينزع في الليل للاستغناء عنه أو عمل بالعكس) أي بأن لبس في الليل ونزع في النهار (إبردا وغيره) من الضرورات (أو لم ينزع وأومع الاستغناء عنه والعلة لازمة) جملة خالية مفيدة ان بقاء العلة امت مقام الضرورة الدائمة (فإدام العذر) أي موجوداً حقيقة وحكما (فاللبس متحد في جميع ذلك) أي في جميع ما ذكر من الصور (وعليه كفارة واحدة) أي للتدخل (يتخير فيها) أي في تركها معذورا (فان زال العذر الذي لاجله لبس) أي بالكيفية (بقين) أي زال بقين (فنزع) أي لم ينزع وحدث عذر آخر (أو لم يحدث عذر ولكن دام على اللبس) أي بلا عذر (فعليه كفارة أخرى الا اذا كان على شك من زوال العذر فاستقر) أي على لبسه (فعليه كفارة واحدة ما لم يتيقن زواله) وهذا كله توضيح قد علم بانه من تقييده الزوال في السابقين بقين والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها لا الى صورة اللبس لكن هنا دقيقة وهي انه اذا كان بقاء العذر حكماً وزواله حقيقة فانظروا انه يجب عليه نزعها لئلا يكون

ومن شر النفقات في العقد  
ومن شر حاد اذا حصد  
بسم الله الرحمن الرحيم قل  
أهو ذرب الناس ملك الناس  
الله الناس من شر الوساوس  
الخناس الذي يوسوس في  
صدور الناس من الجنة  
والناس هو الله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم الملك  
القدوس السلام المؤمن  
المهيمن العزيز الجبار  
المتكبر الخالق البارئ  
المصور الغفار القهار  
الوهاب الرزاق الفتاح  
العليم القابض الباسط  
الخالص الرافع المعز  
المذل السميع البصير





المصبوغ بورس أو زعفران فانما فيه كالرجل من لزوم الدم الا ان المصبوغ اذا كان مخيطا ينبغي ان يجب دمان على الرجل دم للمخيط ودم للطيب وعلى المرأة دم واحد للطيب فقط في الغاية ان ليس ثوبا مصبوغا بزعفران او مصفر مشبعا يوما او اكثر فعليه دم وفي أقل من يوم صدقة ولو كان مخيطا ينبغي ان يكون عليه دمان لليس المخيط واستعمال الطيب كما لو لبس رأسه بالحناء انتهى وهو جلي كما لا يخفى ( تنبيه ) أي هذا تنبيه أي منه للتنبيه على ايضاح ما سبق مما أجل فيه ( قد يتعدد الجزاء ) أي كفارة المحذور ( في لبس واحد بأمر ) أي خمسة ( الاول التكفير بين اللبسين بأن لبس ثم كفر ودام على لبسه ولم يترعه ) عطف تفسير وكذا اذا تزعج وكفر ثم لبس ( والثاني تعدد السبب ) أي بأن لبس في موضعين أحدهما عذر والآخر لا عذر أو لعذر آخر سواء يكون على وجه الاستقرار أو الانفصال بينهما بالخلع والاسترجاع ( والثالث الاستقرار على اللبس بعد زوال العذر ) وهو داخل فيما سبق من تعدد السبب وكذا قوله ( والرابع حدوث عذر آخر ) مثله ما تقدم فتدبر ( والخامس لبس المخيط المصبوغ بطيب ) أي كور من وزعفران ومصفر ( للرجل ) وخص به لان التعدد بالنسبة اليه وأما بالاضافة الى المرأة فلا تعدد بل جنابة واحدة وهذا اذا لبسه على الوجه المعتاد والافعليه جنابة واحدة أيضا ( ويحدد الجزاء ) أي وقد تعدد الكفارة عكس ما سبق ( مع تعدد اللبس بأمر ) أي ثلاثة ( منها اتحاد السبب ) بأن لبس في موضعين من الجسد كليهما عذر أو كليهما لا عذر ( وعدم العزم على الترك عند النزح ) أي اذا كان السبب متحدا ( وجعل اللباس كله في مجلس أو يوم ) أي مع اتحاد السبب واعلم انه ذكر بعضهم ما يفيد ان اليوم في اتحاد الجزاء في حكم اللبس كالمجلس في غيره من الطيب والخلق والقص والجماع كما سيأتي لانه ذكر الفارسى والطرا بلسى انه ان لبس الثياب كلها ما لبس خفين فعليه دم واحد وان لبس قميصا بعض يده ثم لبس في يده سراويل ثم لبس خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة فقيد باليوم لا بالمجلس وفي السكرمانى ووجع اللباس كله في يوم واحد فعليه دم واحد لو قومه على جهة واحدة وسبب واحد نصارى بكنابة واحدة ومثله ما ذكره بعضهم في حلق الرأس اذا حلقه في أربع مجلس عليه دم واحد وقبل عليه أربع دماء وقد صرح في منية النساءك بتعدد الجزاء في تعدد الايام حيث قال وان لبس العمامة يوما ثم لبس القميص يوما آخر ثم الخفين يوما آخر ثم السراويل يوما آخر فعليه لكل لبس دم وذكر الفارسى عن المخيط او آخر رمى الجمار كلها الى اليوم الرابع ما على التأليف وعليه دم واحد عند أبي حنيفة لان الجنائيات اجتمعت من جنس واحد فيتملحق بها كفارة واحدة كما لو لبس قميصا وسراويل وقبالة انتهى فتأمل فانه لا يخفى عليك الفرق بين القاضين مع ان المشبه به يحتمل أن يكون محمولا على مجلس واحد ويوم واحد وان يكون مختلفا في ذلك هذا وفي المخيط اذا اضطر الى تغطية رأسه فلبس قلنسوة وارتب عمامة يلزمه كفارة واحدة ولو وضع قميصا على رأسه وقلنسوة يلزمه للضرورة فدية بخير فيها بلبس القلنسوة ويلزمه دم القميص لانه لا حاجة للرأس الى القميص بخلاف القلنسوة والعمامة هكذا ذكره الفارسى والطرا بلسى وهو غريب مخالف للاصول والفروع لان الموجب هو التغطية وقد حصلت بواحدة منها ولا يتعدد الجزاء بتعدد اللبس في موضع واحد سواء كان أم لا اللهم الا ان يحكى على ان الضرورة ملحقة الى

المقسط الجامع الفنى المبنى  
المانع الضار النافع النور  
الهادى اليدىع الباسقى  
الوارث الرشيد المصور  
الذى ليس كمثل شئ وهو  
السميع العليم وتقول  
( اللهم ) صل على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد كما  
صليت على ابراهيم وعلى  
آل ابراهيم انك حديد مجيد  
صلوات الله ولائكته على  
النبي الامى وعلى آله وعلميه  
السلام وعلى آله وبركاته  
مائة مرة لا اله الا الله الهى  
واحد ونحن له مسلمون  
لا اله الا الله ولا شريك له  
المشركون لا اله الا الله ربنا

قدر قلنسوة غير مسنوعة للرأس بأن يكون ربه ليس فيه عذر فوضع على رأسه قبضا بحيث  
غطى رأسه بجمعه فانه حينئذ فيه جزا آن بالاشربة جزا لغير عذر وجزاء لمكان الضرورة  
(وحكم اليل كاليوم) أى في جميع ما ذكر على ما نص عليه صاحب المحيط والاسرار (فيجب  
بلبسه لبسة كاملة دم انتهى) وهذا يدل أيضا على ان المعتبر هو مقدار اليوم لا عينه الوارد كما  
قررناه سابقا وبهذا صح قياس اليل على اليوم على ما اعتبره القوم

فصل في تغطية الرأس والوجه أى كيهما أو أحدهما فان الرجل ممنوع من تغطيتهما  
والمرأة ممنوعة من تغطية الوجه لا غير ثم تغطية الرأس حرام على الرجل اجابا كتغطية وجهه  
المرأة وأما تغطية وجهه فحرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحمد في رواية (ولو غطى جميع  
رأسه أو وجهه) أى جميع وجهه (بمخيط أو غيره بوماؤيلة) وكذا مقدار أحدهما (فعليه دم)  
أى كامل بالاخلاف (وفي الأقل من يوم) وكذا من لبلة (صدقة والرابع منهما كالكل) قياسا على  
مسحهما واعلم انه اذا ستر بعض كل منهما فالشهور من الرواية عن أبى حنيفة انه اعتبر الربع  
فبتغطية ربع الرأس يجب عليه ما يجب بأكمله كما ذكر في غير موضع وهو الصحيح على ما قاله غير  
واحد وعن أبى يوسف انه يعتبر أكثر الرأس على ما نقل عنه صاحب الهداية والكافي والمبسوط  
 وغيرهم ونقله في المحيط والذخيرة والبدائع والكرمانى من مجرى لكن قال الزيلعي وقياس قول  
محمد أن يعتبر الوجوب فيه بحسابه من الدم انتهى وكذا الحكم في الوجه على ما نص عليه  
في المبسوط والوجيز وغيرهما وأما ما في خزائن الاكل وان غطى ثلث رأسه أو ربه لاشئ عليه  
بخلاف الخلق فهو شاذ مخالف لكلام غير بل لكلامه أيضا لانه قال في موضع آخر وتغطية  
ربع وجهه أو ربع رأسه يجب عليه ما يجب بأكمله اللهم الا أن يقال أراد بقوله لاشئ عليه  
أى من الدم لا من الصدقة ويكون بناء على قولهما الأعلى قول الامام الاعظم والله أعلم ثم لو غطى  
رأسه بغيره أو وجهه وهو نائم بوما كاملا فعلى المحرم الذى حصل له الارتفاق دم حتى ان كان غير  
عذروا ان كانا عذرا دم تخيير (واو عصب من رأسه أو وجهه أقل من الربع) أى بوماؤيلة  
(فعليه صدقة) أى اتفاقا (ولو حل على رأسه مما يقصده التغطية) أى بحسب الاف والعادة  
(زمله الجزاء) أى من الدم والصدقة (وان كان مما لا يقصده ذلك) أى التغطية (كاجانة) بكسر  
الهمزة وتشديد الجيم أى مكن (او عدل) بكسر الهمزة وقد تفتح أى احسد شق حجل الدابة  
او جوالقي) أى خيش او خيشة وتقدم ذكره (او مكثل) بكسر الميم وقسمها الى ما يكثل فيه مما  
يصنع من خوص (او طاسة) وهى اثناء يشرب منه على ما فى القاموس والمعروف انها ظرف  
خاص من نحاس او صقر (او طست) بسين مهلبة واما بالمعجمة فمعجمة (او حجر او مدر او صقر  
او حديد او زجاج او خشب ونحوها) أى من فضة وذهب وورق مما يغطى كل رأسه او بعضه  
(فلأبأس به) اسكن تركه أفضل لمخالفة ظاهر السنة (ولا شئ عليه) أى من الدم والصدقة (ولو  
غطى رأسه بطين لزمه الجزاء وان خضب به بالحناء) أى وحصل به التلييد (فعليه فدية) فدية  
للتغطية واخرى للتطيب (وكذا اذا اتخذ بالصدل بأن بقى جرمه بمابق حره وبرده) (وهذا)  
أى الحكم بتعدد الجزاء (ان كان الحناء) أى ونحوه من الطيب (جامدا) أى مغطيا (وان كان  
مائعا فلا شئ عليه للتغطية) وزاد فى الكبر لهدم حصولها وفيه انه لا يحصل له الزيادة

ورب آباؤنا الاولين (اللهم)  
لك الحمد كالذى نقول  
وخير اما نقول (اللهم)  
لك صلاحى ونسبى وحياتى  
وعائى واليك ما بى ولك  
يارب ترانى (اللهم) انى  
أعوذ بك من هذاب القبر  
ومن فتنة الصدر ومن  
شتات الاصر (اللهم) انى  
أسألك من خير الریح ومن  
خير ما يجى به الریح واعوذ  
بك من شر الریح ومن شر  
ما يجى به الریح ومن شر  
بوائى الدهر (اللهم) انك  
ترى مكائى وتسمع كلامى  
وتعلم سرى وعلايتى ولا  
يخفى عليك شئ من أمرى  
أنا البائس الفقير المستغيث  
الوجل



الاسمين وورد (وماء الورد والريحان) عطف على ماء الورد (والنرجس والندرين) نوحان من الورد (والزيت الخالص) أي غير المختلط بالطيب فعده من الطيب محمل بحث فان الزيت هو الدهن الخالص من الزيتون وكذا قوله (والشبرج البهت) أي الخالص وسبغى بفتح هاء في فصل الدهن (والطحنى والقسط) بالضم عود هندي وعربي على ما في القاموس (وأما الطيب فهو الصاق الطيب بيده أو ثوبه فلا يجب شيء يشم الطيب والفواكه الطيبة وإن كان) أي الشم (مكروها) أي إذا فسد به الشم (لعدم الاصاق) متعلق بقوله لا يجب والمراد بالاصاق الاصاق (والتملق بحسب الريح لا بالاصاق جزء الطيب ولهذا الورد بطبوخه مسكا أو نحوه بحسب الجراء ولورد بطالع ولم يجب لوجود الاصاق في الاول دون الثاني والله أعلم) (والحرم رجالا ككان أو امرأة ممنوع من استعمال الطيب في بدنه وازارته وردائه وجسمه ثيابه وفرشه ومسه) أي ومن أسه (وشمه) أي بقصده (فإن طيب عضوا كاملا) أي فزاد (فعليه دم وفي أقله) أي في أقل من كمال عضوه (صدقة) أي في الصحيح وهو المذكور في الأصل وسائر المتون وهو اختيار صاحب الهداية والكافي والمجمع وغيرهم وصححه صاحب البدائع وغيره وفي المتن إذا طيب ربع العضو فعليه دم وإن كان دونه فصدقة وقال محمد في أقل من العضو يجب بقدره من الدم (والعضو كالرأس والهيئة والشارب واليد والفخذ والساق والعقد ونحو ذلك ثم إن كان الطيب قليلا فالعبرة بالعضو) أي لا بالطيب (وإن كان) أي الطيب (كثيرا فالعبرة بالطيب) أي لا بالعضو وهذا هو الصحيح كما قاله شيخ الاسلام وغيره توفيقا بين الأقوال حيث قالوا إذا استعمل طيبا كثيرا فاحشا فعليه دم وإن كان قليلا فصدقة واختلف المشايخ في الأصل بين القليل والكثير كما اختلفوا في موجب تطيب العضو وبعضه فقليل الكثير كالعضو الكامل الكبير كالرأس والوجه والساق والفخذ والقليل ما دون ذلك كذا أسره هشام عن محمد وصححه بعضهم وقيل الكثير ربع العضو الكبير والقليل ما دونه والفقير أبو جعفر الهندواني اعتبر الكثرة والقلة في نفس الطيب لا في العضو فقال إن كان الطيب في نفسه كثيرا بحيث يستكثره الناظر ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وفي المسك بقدر ما يستكثره الناس يكون كثيرا وإن كان في نفسه قليلا والقليل ما يستقله الناس وإن كان في نفسه كثيرا أو كف من ماء الورد يكون قليلا وفي المحيط والى كل قول أشار محمد (والكثير ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وكف من المسك) أي على ما أسره الفارسي والمحيط (والقليل ككف من ماء الورد) وفيه أن عد الأقل من الكف في المسك قليلا محمل بحث فالمتقدم تقدم والله أعلم واختاره ابن الهمام أيضا ففهم (فلو طيب بالقليل عضوا كاملا فعليه دم ولو طيب بالكثير أقل من عضوه فعليه دم) وكذا إذا طيب بالكثير عضوا كاملا كما يستفاد من الصورة الأولى بالأولى (ولو طيب أقل من عضوه بطيب قليل فعليه صدقة) وإذا عرفت ذلك (فالصدقة مشروطة بشرطين) أحدهما قلة الطيب وثانيهما أقل من العضو (والدم بواحد) أما طيب كثير ولو في بعض العضو وأما عضو كامل ولو بطيب قليل هذا وفي الميسر طاعة الركن فأصاب يده أو غيره مخلوق كثير فعليه دم وإن كان قليلا فصدقة (ولو طيب) أي الحرمة (جميع أعضائه في مجلس واحد فعليه دم وإن كان) أي تطيب الأعضاء (في مجلس فلكل طيب) أي على كل عضو (كفارة على حدة) أي سواء كفر الأول أو لا عندهما وقال محمد

أمرت بالدماء وقضيت على نفسك بالاجابة وانت لا تخلف المهاد ولا تنكث ههناك (اللهم) ما أحبت من خير فعبدة النياوسره لنا وما كرهت من شر فكرهه النياوجنبناه ولا نزع منا الاسلام بصداد اهطبتناه (اللهم) كما أدبني من صباي وهديتني من عاي أدعوك دما من أذاك لرسلك راجيا ومن وطئه نأجا ولذنبه شاكيا يا خير مقصود وأيسر مسرول عليه وأكرم مسؤول مالدبه اهدني الرشقة أ فضل مائتي اهدام خلقك وجهاج بيتك الطرام

عليه كفارة واحدة ما لم يكفر الاول (واو طيب مواضع منفردة يجمع ذلك) أي من كل عضو (فإن بلغ عضوا) أي كاملا (فعليه دم والافضة) أي ولو كان بقاء الطيب مائة اذ لم يقصد أحدنا يوم أو ليلة وسياً في التصريح بهذه المسئلة

فصل في الكحل المطيب ان الكحل يكحل فيه طيب فإن كان (أي لا كحل) به (مرارا كثيرة) ظاهره أن يكون تسع مرات لأن أقل المرات ثلاثة وأقل كثرة الثلاثة تسعة (قيل وهي) أي المرات الكثيرة (ثلاث) وهذا مخالف للواعد المعتمدة ولا يظهر ثلاث مرات هو حد الكثرة في هذه المسئلة كما ان حد القلة مادون الثلاثة ثم الجملية معترضة وقوله (فعليه دم) جزاء للشرعية المتقدمة (وان كان مرة أو مرتين فعليه صدقة) كما صرح به في الحاوي وفيه دلالة على ان المراد بالكثرة المعتمدة هي ما فوق المرتين من الثلاثة المطلقة الموافقة للروايات المعتمدة في المبسوط وجوامع الفقهاء ان الكحل يكحل فيه طيب فعليه صدقة الا ان يكون كثيرا فعليه دم قال ابن الهمام يفيد تفسير المراد بقوله الا ان يكون كثيرا انه الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب المخاطف فلا يلزم مرة واحدة وان كان الطيب كثيرا وفسر الاصمعياني في شرح الطحاوي وصاحب الخزانة وغيرهما الكثرة بالمرارة فقالوا ان فعل ذلك مرارا فعليه دم وهو المروي عن محمد انتهى فقوله مرارا كثيرة تبع به عبارة الكافي والكرمانى لكن ينبغي في تأويله أن يقال كثيرة عطف بيان أو تفسير أو تأكيد لقوله مرارا فدفعنا لما اعتبره المنطوق من أن أقل الجمع مرتان لانه وصف لما قبله لتلايا في المحذور المذكور فيما تقدم والله أعلم (ولو اكحل يكحل ليس فيه طيب فلا بأس به) الا ان الاول تركه لما فيه من الزينة الا اذا كان عن ضرورة (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة واو من غير صدر

فصل في أكل الطيب وشربه أي جامدا وما ثما (لوا كل طيبا كثيرا وهو) أي الاكل الكثير (ان يلتصق) أي يلتزق (بأكثره) أي على مقاله غير واحد من المشايخ (يجب الدم) أي عند أبي حنيفة (وان كان) أي المأكل أو المشروب (قايلا بأن لم يلتصق بأكثره) أي بأن كان أقل من الاكثر (فعليه الصدقة) أي عنده وأما عند أبي يوسف ومحمد لا يجب شئ بأكل الطيب قل أو أكثر كذا في الكافي والمجمع وغيرهما ثم ظاهر المذهب أن المراد من الصدقة نصف صاع وقال في المجمع وفي قلبه صدقة بقدره وفيه أن هذا اغايبه على قاعدة محمد في الاجزية (هذا) أي ما ذكرناه كله (اذا أكله) أي الطيب (كما هو) أي من غير خلط وطبخ له (اما اذا خلطه بطعام قد طبخ) كالزعفران والافاويه من الدار صيني وغيره (فلا شئ عليه) أي اتفاقا (سواء مسنه النار أولا) فيه انه اذا خض الطعام بطبخ كيف يصح فهو وهذا لان قوله قد طبخ ظاهره أنه حال ولو جعلناه صفة لطعام وصرفنا ضميره الى الطيب بشكلا مما في من الفرق الصريح بينهما في كلام الزيلعي (وسواء بوجدر يحد أولا) وفي المحبط كل شئ من الطيب بما يقصد كانه حاد اذا خلط بالطعام صار تبعا للطعام وسقط حكمه قال في المطالب فسدخل فيه الافاويه كالقرنفل والزنجبيل والدار صيني ونحو ذلك انتهى وفيه ان الطبخ ليس بقيد بل الاعتبار للعادة وغيره في الخلط والله أعلم (الا انه يكره) أي أكل الطيب المخلوط المطبوخ (ان وجدر يحد) هذا لم يذكره في الكبير ولم أره منقولا في كلام غيره فحق قيد الطبخ محل بحث لانه

يا أرحم الراحمين (اللهم)  
اجعلني من القائلين وبنينا  
آتنا في الدنيا حسنة وفي  
الآخرة حسنة وقنا عذاب  
النار (اللهم) اني ظلمت  
نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر  
الذنوب الا انت فافضلي  
مغفرة من عندك وارحمني  
انك انت الغفور الرحيم  
(اللهم) اغفر لي مغفرة  
تصلح بها شأني في الدارين  
وارحمي رحمة أسعد بها  
في الدارين وتب علي توبة  
نصحت بها لاني كنت غافلا  
والزهد في سبيل الاستقامة  
لا ترتفع عنها أبدا (اللهم)  
انت الله رب العالمين وانت



بالخلط والطبخ يصير مستهلكا فلا يعتبر وجوده أصلا ولا فيشكل بالنسبة الى مطبوخ يوجد منه رائحة الا فوبه والله اعلم ثم رأيت الزيلعي قال ولوا كل زعفرانا مخلوطا بطعام أو طيبا آخر ولم يسمه النار يارمه الدم وان مسته فلا شيء عليه لانه صار مستهلكا قال المصنف ولم يقيد بالغلبة في لزوم الدم فيحمل على المقيد والاختلاف لما في الفسخ وقد قالوا فيمسالوجعل الزعفران في الملح ان كان الزعفران غالبا فعليه الكفارة وان كان الملح غالبا فلا شيء عليه وفي المنتقى اذا غسل المحرم يده باشتان فيه طيب فان كان اذا نظر اليه قالوا هذا اشتان فعليه صدقة وان قالوا هذا طيب فعليه دم انتهى وليس فيهما ما يفيد التقييد بل مطلق يقيد بان كره الزيلعي فيحمل على غير المطبوخ فتأمل فانه موضع الزلل (وان خلطه بما يؤكل بلا طبخ كان زعفران بالمخ فالبقرة بالغلبة) اي بغلبة الاجزاء لا بغلبة اللون (فان كان الغالب الملح) أي اجزاءه لا طعمه ولونه (فلا شيء عليه) اي من الاجزاء (غير انه اذا كان رائحته موجودة كره أكله) لكونه مغلوبا غير مطبوخ فانه كالمستهلك لانه مطبوخ مستهلك (وان كان الغالب الطيب) اي اجزاءه على اجزاء الملح مثلا (ففيه الدم) فانه حينئذ كان زعفران الخالص لان اعتبار الغالب ههنا عكس الاصول والمعقول فيجب اجزاءه وان لم تظهر رائحته قال ابن امير الحاج ولم أرهم نعتوا في هذه المسئلة للتفصيل بين القليل والكثير كافي مسئلة أكل الطيب وحده وانه باثباته لجدير فيقال ان كان الطيب غالبا اكل منه او شرب كثير افضدقة والا فلا شيء عليه غير انه يكره ان وجد ريحه منه ثم يبقى ان يقال ما الفرق بين القليل والكثير في هذا فيجاب بأنه لعل الكثير ما بعده العدل الذي لا يشوبه شره ونحوه كثير او القليل ما بعده الله سبحانه وتعالى اعلم (واوخلطه بمشروب) كخلط الزعفران أو القرنفل بالقهوة (فان كان الطيب غالبا) اي باعتبار اجزائه (ففيه الدم وان كان مغلوبا ففيه الصدقة الا ان يشرب مرارا فعليه الدم) كذا في الفسخ وغيره (قيل) قاله ابن امير الحاج (والفرق بين الغالب وغيره ان وجد من الخاط) بفتح اللام (رائحة الطيب كما قبل الخلط وحس) اي أدرك (الذوق السليم) اي من العلة الصفراوية ونحوها (بطعمه فيه حسا ظاهرا فهو غالب والا فهو مغلوب) أي لان المناط كثرة الاجزاء هذا وفي الطرا بلسمى وغيره وليس شرب دواء فيه طيب كأكل دواء فيه طيب لان من الطيب ما يقصد شربه فاذا خلط بمشروب لم يصير تبعا لمشروب مثله الا ان يكون المشروب غالبا كاللبن المخلوط بالماء في الرضاع انتهى وبؤيده ان ماء الورد المخلوط بالماء مهيأ كان صالحا يوجد منه الرائحة الطيبة فيعد من الطيب واذا صار قاسدا بغلبة الماء عليه خرج عن كونه طيبا وبهذا يدفع ما قاله في الكبير وحاصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام اذا كان الطيب مغلوبا ففي المشروب وان كان هو غالبا والطيب مغلوبا يجب وفي الطعام ان كان هو غالبا والطيب مغلوبا لا يجب شيء وان كان الغلبة للطيب فلا فرق بينهما

فصل في التداوى بالطيب ولوتداوى بالطيب أي المصن الخالص (أو بدواء فيه طيب) أي غالب ولم يكن مطبوخا لما سبق (فانصق) أي الدواء (على جراحته تصدق) أي اذا كان موضع الجراحة لم يستوجب عضوا أو أكثر (الا ان يفعل ذلك مرارا فيلزمه دم) لان كثرة الفعل قامت مقام كثرة الطيب (ثم مادام الجرح باقيا) أي بأن لم يبرأ ودام الاتصاق أو وضع

الله الرحمن الرحيم وأنتي  
عليك يا سيدي وما عسى  
أن يبلغ في مدحك ثباتي  
مع قلة عي لي وقصر رأيي  
وأنت الخالق وأنا المخلوق  
وأنت المالك وأنا المملوك  
وأنت الرب وأنا العبد وأنت  
الغني وأنا الفقير وأنت  
المعطي وأنا السائل وأنت  
الغفور وأنا الخاطيء وأنت  
الحى الذى لا يموت وأنا  
خلقى اموت يا من تمجد  
بفضله وفخر بهزه ومن  
يجبرونه ووسع كل شيء  
رحمته اياك أدهو واياك  
أسأل ومنك اطلب واليك  
ارغب

ويرفع (عليه كفارة واحدة وان تكرر عليه الدواء) أي لبقاء حكم العلة الموجبة (وكذا اذا خرجت قرحة أخرى) أي في ذلك الموضع أو في محل آخر (قبل ان تبرأ الاولى فداواها) أي بالطيب (مع الاولى تكفيه كفارة واحدة ما لم تبرأ الاولى) أي لحصول التداخل حين بقاء العلة المشتركة (فان برأت الاولى ثم داوى الثانية فعليه كفارتان) كفر الاولى أولا عندهما وعند محمد كفارة واحدة ما لم يكفر الاولى

فصل لا يشترط بقاء الطيب في المستعمل بعد الاحرام (في البدن) بخلاف الثوب لما سيأتي (زمانا) أي في مقدار زمن معين من يوم اوليلة ونحوها (لوجوب الجزاء) أي من الدم والصدقة وكان الاولى ان يقال لا يشترط لبقاء الطيب زمن معلوم فانه لا يتصور بقاء الطيب بلا تحقق زمان ومع هذا في هذا الشكل لما ذكر في البحر الزاخر من انه اذا خضب بالحناء فدام يوما فعليه دم والاصدقة (ويشترط ذلك) أي الزمن المعين (في الثوب) أي اذا اصابه طيب وحرمة الفرق ما ذكره بقوله (فلو اصاب جسده) أي كله أو عضوا كاملا أو أكثر أو أقل (طيب كثير فعليه دم وان غسل من ساعته) أي من فوره سواء باشر بنفسه الغسل أم لا (وينبغي ان يأمر غيره) أي بأن وجد غير محرم (فيغسله) أي غيره لئلا يصير ماصيا باستعماله حال غسله وان زال الطيب بصمب المساء كنفى به في المنتقى لبراهيم عن محمد اذا اصاب المحرم طيب فعليه دم قلت وإذا اغتسل من ساعته قال وان اغتسل من ساعته (وان اصاب) أي الطيب (توبه فحكه) أي أزاله بالهلك (أو غسله فلا شيء عليه وان كثروا مكث) أي دام (عليه) أي على توبه (بوما فعليه دم والافصدقة) ففي المنتقى لهشام عن محمد دخلوا البيت أو القبر اذا اصاب ثوب المحرم فحكه فلا شيء عليه وان كان كثير او ان اصاب جسده منه كثير فعليه الدم قال ابن الهمام وهذا يوجب التردد أي يقتضي التردد في العلة الموجبة للفرق بين البدن والثوب في استعمال الطيب فان القياس يقتضي ان جنس المحظورات بجميع انواعها يكون في حكم واحد باعتبار القلة والكثرة في نفس الجنابة وكذا في حق زمن المخالفة وليس في الأدلة المنقولة من الأحاديث المروية الا الحكم بطريق العموم فلا بد للمجتهد ان يعرف مأخذ الأئمة في اختلافات القضية فنحن هنا جاء التردد بخلاف المقلد فانه يكفيه نقل صحيح عن بعض اصحاب المذهب في العمل به واغرب المصنف حيث قال قلت بل يوجب الفرق بين الثوب والبدن ووجه غرابته لا تخفى فان هذا الفرق ظاهر عند من يفرق بين الفرق والقدم فكيف يغفل عنه المحقق العلم

فصل في تطيب الثوب اذا كان الطيب في ثوبه شبرا في شبر أي مقدارهما طولا وعرضا (فهو داخل في القليل فاني مكث) أي دام (بوما فعليه صدقة أو أقل منه فقبضة) كذا في المجرد والفتح (والمسح مضمونا بمصفر أو ورس أو زعفران مشبها) بفتح الباء صفة مضمونا (بوما فعليه دم وفي أقله صدقة) كما في خزائن الأكل والاولو الجلي وغيرهما وأشار إليه في المبسوط (والمعلق) بكسر اللام المخففة أي تعليق (شوبه شيء كثير من مخلوق البيت) بفتح الخاء المعجمة وضم اللام طيب مر كب من زعفران ونحوه على ما في النهاية (فعليه دم) على ما في المحيط وان كان قليلا فعليه صدقة وادخل بينا قد اجزأه (بضم هزة وكسر مهم أي يتخرفه وطل مكثه باليت (فعلق شوبه رائحة) أي بسيرة (فلا شيء عليه) كذا في البدن فقيه باليسير ولم يقيده في

يا غاية المستضعفين يا صريح المستصرخين ومنجي المؤمنين ومثيب الصابرين وعصمة الصالحين وحرز القاطنين وأمان الخائفين وظهير اللاجئين ومدر لك المستجيرين ومدر لك الهارين وأرحم الراحمين وخير الناس صرين وخير الغافرين واحكم الحاكمين واسرع الحاسبين أسألك أن تصلي على محمد وعلى آل محمد وأن ترجني في مقامي هذا والدي وجميع اخواني المؤمنين وأن تقضي حوائج افئضيت بها اليك وقت يهابين يدك مع ما كان من تقيدي فيما أمرتني به

الفتح والبحر الزاخر (و لو أجز ثوبه فعلى به) أى شوبه (كثير) أى من الطيب (فعل به دم أو قليل  
فصدقة وان لم يعلق به فلا شئ عليه) أى أصلا (وكان المرجع في الفرق بين القليل والكثير)  
أى في تطيب الثوب (العرف ان كان) أى عرف هناك (والا فليقع) أى كثيرا (عند المبتلى)  
يفتح اللام أى فى رأى المبتلى به (و لو أجز ثوبه قبل الاحرام وابسها ثم أحرم لاشئ عليه) فيه ان  
التطيب فى البدن للاحرام مستحب خلافا لما لا يجوز عنده بطيب تبقى رائحته فان  
تطيب منه وجب غسله وبكره التطيب فى الثوب اتفاقا كذا ذكره فى اختلاف الأئمة (لانه  
لا بأس بقاء الطيب الذى يطيب به قبل الاحرام) فيه انه لا يجوز بقاء الطيب الذى له جرم عند  
محمد وأما لا جرم له فلا خلاف فى جواز بقاءه وانما الخلاف فيما اذا تطيب بعد الاحرام وكفر  
ثم بقى عليه الطيب فمنهم من قال ليس عليه بالبقاء جزاء ومنهم من قال عليه الجزاء ثانيا والرواية  
توافقه فى المنتقى له شام من محمد اذا مسح طيبا كثيرا فأراق دما ثم تركه على حاله يحجب عليه تركه  
دم آخر فلا يشبه هذا الذى تطيب قبل ان يحرم ثم أحرم وترك الطيب (و كذا لا بأس بشئ) هذا  
مناقض لقوله لا يجب شئ بشم الطيب ولو كان مكروها لم يدم الا الصداق (وانتقاله من مكان الى  
آخر) أى لو انتقل الطيب من مكان الى مكان من بدنه لاجزاء عليه اتفاقا كذا فى الكبير وهو  
مخالف للقياس لانه يصير استعمال عضوين وهو موجب لجزاء ين غايته انه بغير تعدد منه ثم  
فى التعبير بالانتقال دليل على انه ينقله من مكان الى مكان بتعدد الجزاء

فصل فى ربط الطيب ولو ربط مسكاً أو كافوراً أو غيرها كثيرا (أى بما يفوح منه رائحة  
طيبة) فى طرف أزاره أو رداءه لزمه دم أو قليل (فصدقة) وفيه انه لا بد من قيد دم عليه يوما  
لما تقدم وان ربط العود فلا شئ عليه وان وجد رائحته كذا فى البحر الزاخر وغيره ولكن فيه ان العود  
ليس له رائحة الا بالنار ولو فرض وجوده ودله رائحة بالحك مثلا فلا شك ان حكمه كالغبر وغيره  
لان الرائحة هى الرائحة وهذا فى بعض المناسك اذا ربط مسكاً كثيرا فى طرف أزاره لزمه دم كما اذا اكل  
طيبا كثيرا أو فى قليله صدقة وفى كتاب رحمة الامة فى اختلاف الأئمة واستعمال الطيب فى الثياب  
والبدن حرام للمحرم وقال ابو حنيفة يجوز جعل المسك واستعماله على ظاهر ثوبه دون بدنه انتهى  
وهو مخالف لما فى كتب الاصحاب والله اعلم بالصواب

فصل فى الحناء ولو خضب رأسه أو خبته أو كفه بحناء فعليه دم ان كان (أى الحناء) ما نعا  
وان كان خبنا فعليه دم رأسه ففيه الدمان على الرجل دم للطيب ودم للحناء (أى ودم واحد على  
المرأة للطيب فقط) وهذا (أى الاطلاق او الحكم) ان دام يوما اوليلة (على جميع رأسه  
أو ربه) (والا فصدقة للحناء) أى فى اقل من يوم (ودم للطيب) أى مطلقا واعلم انه ذكر فى البحر  
الزاخر وجوب الدم بالحناء مقيدا بما اذا دام عليه يوما كاملا قال وان كان اقل فصدقة وهو  
يخالف ما قد منه من انه لا يشترط بقاء الطيب زمانا فى الجسد بخلاف الثوب ولهذا اطلقوا  
وجوبه فى اكثر الكتب بالتقدير زمان وفى الجسد اذا خضب المرأة كفه بالحناء وهى  
محرمة وجب عليه دم هذا يدل على ان الكف عضو كامل لانه لو جبب فى تطيبه الدم كذا فى شرح  
القدورى

فصل فى الوضوء بسكون السنين وكسرها وهو الافصح والاول اشهر (وهى نبت يصبغ به)

وتقصرى فيما نيتى عنه  
بانورى فى كل ظلمة وبأنسى  
فى كل وحشة وبانتقى فى  
كل شدة ويارجاقى فى كل  
كربة وبأولى فى كل نعمة  
أنت دأبلى اذا انقطعت  
دلالة الادلائق فان دلالتك  
لا تقطع لا يضل من هديت  
ولا يذل من واليت انعمت  
على قاسمت ورزقتى  
فوفرت ووعدتني فأحسنيت  
واعطيتني فأجزلت بلا  
استغناى لذلك بعمل منى  
ولكن ابتداء منك بكرمك  
وجودك فأنفقت نعمك  
فى مسامحتك وتقويت  
برزقك على سخطك وافقيت

أي بورفه ويكون على نوعين وهي ورق النيل (فلو خضب رأسه بالوسمة فان كانت متلبدة فعليه دم لا تغطيه ان دام يوما وفي اقله صدقة وان كانت مائة فلا شيء عليه لانها ليست بطيب وقيل فيه دم) على ما ذكره قاضيان عن أبي حنيفة رحمه الله (وقيل صدقة) وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة (وقيل ان خاف قتل الدواب اطعم شيئا) كافي البدائع وخزانة الاكل وفي المنتقى عن محمد اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم في قياس قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف عليه طعام وفي المبسوط اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم لا للخضاب ولكن لتغطية الرأس به وهذا هو الصحيح وان خضب لحية به فليس عليه دم ولكن ان خاف ان يقتل الدواب اطعم شيئا انتهى وهو المعتمد لان الوسمة ليس بطيب على ما صرح به قاضيان

**فصل في الخطمي** بالكسر ويقع نبات على ما في القاموس (ولو غسل رأسه به فعليه دم) عند أبي حنيفة (وقالا صدقة) كذا في المجموع وشرحه والبدائع وشرح الكنز والفتح والعناية والبحر الزاخر وغيرهما وقيل قوله في الخطمي العراقي لمرأثة وقولهما في الخطمي الشامي فانه لا رأثة له فلا خلاف وقيل بل الخلاف في العراقي على ما في الزيلعي والفتح وغيرهما واداب فرشته في شرح المجموع حيث قال ولا شيء في استعمال غير اتفاقا يعني غير العراقي وقال الطرابلسي بناء على عدم الخلاف فيجب الدم في الخطمي العراقي بالاتفاق ودمان ان ليد رأسه وحصل به التغطية وعلى الخلاف لا يجب في غير العراقي شيء بالاتفاق ومقتضى كلام الجصاص وجوب الدم بالاتفاق بين الامام وصاحبيه (ولو ليد رأسه به وحصل التغطية لزمه دمان) أي لما ذكرناه (ولو غسل رأسه او يده باشنان) بضم اوله (فيه الطيب) أي فينظر فيه (فان كان من رآه سماه اشنانا فعليه صدقة وان سماه طيبا فعليه دم) أي اعتبارا للغلبة كذا في قاضيان (ولو غسل رأسه بالخرض) بالضم وبضمين الاشنان (والصابون والسدر ونحوه) أي مما لا رأثة فيه ولا اختلاطه بطيب (لا شيء عليه) أي بالاجماع كما صرح به الاسيحاقي وغيره وأما ما ذكره ابن جماعة اذا غسل رأسه أو لحية بالخطمي أو السدر فعليه دم فليس بصحيح في السدر الخالص

**فصل في الدهن** بالفتح مصدر بمعنى الاذهان وبالضم اسم فالتقدير استعماله (ولو ادهن) بتشديد الدال (بدهن مطيب وهو ما ألقى فيه الانوار كدهن البنفسج والورد والياسمين واليان والحرير) الظاهر ان هذه الاشياء لها دهن مأخوذ منها فيكون غير ما ألقى فيه الانوار فانه نوع آخر من الدهن المطيب والمقصود انها وسائر الادهان التي فيها طيب اذا استعمل به (عضوا كاملا) على ما في البدائع (فعليه دم) أي اتفاقا (وفي الاقل من عضو صدقة) وذكر بعضهم الكثرة بأن ادهن كثير ولم يقدري شيء وقيد البرجندى بما يستكثره الناظر واهل محله اذا استعمل الكثير فيما لا يكون عضوا كاملا على ما تقدم والله أعلم وفي النوادر وادهن ربيع رأسه أو لحية فعليه دم قال المصنف ولعله تقر ببيع على رواية الربيع في الطيب والصحيح خلافها (وان ادهن بدنه خير مطيب كالزيت الخالص والحل وهو دهن السمسم واكثر منه فعليه دم) أي عند أبي حنيفة وصدقة عندهما وروي ابن المبارك عن أبي حنيفة مثل قولهما كذا في شرح الجامع (وان استعمل منه فعليه صدقة) أي اتفاقا (وهذا) أي الحكم السابق (اذا استعمله على وجهه الطيب وأما اذا استعمله على وجهه التداوي أو الاكل فلا شيء عليه) أي اتفاقا انتهى ووجهه

عمرى فيما لا يحب فلا تنمك  
جراه في عليك وركوبى  
ما يقينى منه ودخولى فيما  
حرمت على أن عدت على  
بفضلك ولم يعنى عودك على  
بفضلك ان عدت في  
معاصيك فأنت العائد  
بالفضل وانا العائد بالمعاصى  
وأنت يا سيدى خير الموالى  
وأنا شر العبيد ادعوك  
فجيبنى واسألك تعطينى  
واسكت عنك فتبدؤنى  
واسترى بك فتزيدنى قبس  
العبد انا يا سيدى ومولاى  
انا الذى لم ازل أسئ فتظفر  
لى ولم ازل تعرض للبلاء  
فتعافينى وكم تعرض

غير ظاهر كالايتحفي (فلو اكل الزيت الخالص عن الطيب او الحبل) اي الخالص (او داوى بهما  
شقوق رجله) اي مثلاً (او جراحة او اقطر في اذنيه او استعط) اي في انفه (فلاشيء عليه ولو  
ادهن بيمين او شحم او الية او اكله فلاشيء عليه ولا فرق بين الشعر والجسد في الدهن) اي في  
وجوب الجزاء به خلافاً للفارسي حيث قال ولا يدهن المحرم رأسه وحيته ولو دهن ساقيه بزيت  
او شحم لا بأس به اهـ وهل يمنع الدهن في الثوب وذكروا الفارسي ولو احرم في ازار فيه طيب او  
دهن يوجد منه رائحة قدر شعر في شهر فكث ساعة اطعم نصف صاع من بر وان قل فقهصة الا  
اذا دام يوماً نصف صاع وفي الكثير الفاسح دم اذا كان يوماً قال المصنف جعل الدهن  
في الثوب كالطيب فاذا اراد بالدهن المطيب منه فصحح لانه طيب واما غير المطيب فيه فلا اتفاق  
فيه انتهى ولا يتحفي انه قبل الدهن بوجدان الرائحة منه فلا يتصور منه ارادة غير المطيب اصلاً  
فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة في الطيب ولا بين العابد والنامي والمكره والطائع  
والقاصد) اي المتعمد (وغيره) اي المخطئ (ولو طيب محرم) اي من غير استعماله (محرم ما  
حلالا لاشيء على الفاعل) اي من الجزاء كالألبسة المخططة والافلاشك ان طيب محرم والباسة  
المخططة حرام على المحرم وغيره من حيث التسبب (ويجب الجزاء على المفعول) اي لارتفاقه به  
وكان مقتضى القياس ان يكون على الفاعل ايضاً كما هو حلق محرم رأس محرم في غير اوان  
التحلل وسأني ما بين الفرق بينهما (النوع الثالث في الحلق وازالة الشعر وقلم الاظفار) ازالة  
الشعر اعم من الحلق والقصير فيشمل التنف والتور والقطع والحرق ونحو ذلك (اذا حلق  
رأسه كله او ربعه) اي فصاعداً (فعليه دم وان كان اقل من الربع فعليه صدقة) وهذا هو  
الصحيح المختار الذي عليه جمهور اصحاب المذهب وذكروا الطحاوي في مختصره ان في قول ابي  
يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يحلق أكثر رأسه (وان كان) أي المحرم أو رأسه (اصلاح) من الصالح  
بحركة انحسار شعر مقدم الرأس فنقصان مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها عنها (ان بلغ شعره  
ربع رأسه) اي واو كان باقياً او بلغ شعره المتفرق ربع رأسه تقديراً (فعليه دم وفي أقل منه  
صدقة واو حلق لحيته او ربعها فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة وان بلغت لحيته النسيئة  
في الخفة) يعني (ان كان قدر ربعها كاملة) حال من الفاسل (فعليه دم والافصدقة) على  
ما في القنع (واو حلق رأسه وحيته واطبته وكل بدنه في مجلس واحد فعليه دم واحد وان اختلفت  
المجلس فكل مجلس موجب) بفتح الجيم أي ما يوجب جنائته فيه عنده او عند شحم دم واحد  
ما لم يكفر الاول (واو حلق رأسه فأراق دما ثم حلق لحيته في مجلسه لزمه دم آخر) الكل من  
الرجائني وأما ان حلق الرأس والباس المخططة في مجلس يلزمه دمان واو لم يكفر بينهما اتفاقاً لانهما  
جنسان مختلفان فلا يتداخلان على ما في شرح الجامع (واو حلق رأسه في أربعة مجلس في كل  
مجلس ربعاً فعليه دم واحد) اتفاقاً ما لم يكفر الاول لانهما اجنبان متفقة به واو كانت في مجلس  
مختلفة كذلك في القنع ومنسك الفارسي وغيرهما واليه اشار في الكافي وشرح الكشي وفي البحر  
الزاخر قدم واحداً بالاجماع وبخلافه بظاهره ما ذكره الخبازي في حاشيته على الهداية اذا حلق  
ربع الرأس ثم حلق ثلاثة ارباعه في ازمان متفرقة يجب عليه أربعة دماء لان حلق كل ربع  
جنابة موجبة لادم فاذا اختلف ازمان وجودها نزل ذلك بمنزلة اختلاف المكان في تلاوة آية

لهذا كسرة فتجبني واقلت  
عزتي وسترتي وورني ولم  
تفصحنني بغير ربي ولم تشكس  
برأسي عند اخواني بل  
سترني على القبائح العظام  
والفضائح الكبار واظهرت  
حسني القليلة الصغار  
منامتك وتفضلا منك  
واحساناً وانعاماً ثم امرتني  
فلم اترو زجرتني فلم اتزجر  
ولم اشكر نعمتك ولم اقبل  
نصيحتك ولم اؤد حقك ولم  
اترك ما صبتك بل عصيتك  
بعمي ولوشدت اعينتي فلم  
تفعل ذلك بي وعصيتك  
بيدي ولوشدت جلد مني فلم  
تفعل ذلك بي



السجدة فلا يتداخل انتهى والظاهر ان مراده بالازمان الايام لا المجالس المتعددة في يوم واحد  
( ويجمع المتفرق في الحلق كافي الطبيب ) اي يجمع متفرقه ( فلو خلق ربع رأسه من مواضع  
متفرقة فعليه دم )

فصل في الشارب والرقبة ومواضع المحاجم والابط وغيرها كالعادة ونحوها ( ان أخذ ) أي  
بالمقص ونحوه ( من شارب ) أي بعضه ( أو أخذه ) كذا أو حلقه فعليه صدقة ولو خلق الرقبة كلها  
فعليه دم ( أي اتفاقا ) ( ولو خلق بعضها فصدقة ) أي أو كان ربعها فصدقا كذا في شرح الكنز  
بإدراج الابط أيضا مع الأذن لأن الربع من هذه الأضواء لا يعتبر بالكل لأن العادة لم تجر في هذه  
الأضواء بالانقسام على البعض فلا يكون خلق البعض اتفاقا كاملا حتى أو خلق أكثر أحد  
أبطيه لا يجب عليه إلا الصدقة وفي الطرابلسي جعل الأكثر كالكل واليه يشير كلام البدائع  
وفي شرح الجامع لقاضيه أن أو خلق الرقبة كلها يلزم الدم في قولهم فكذا إذا خلق قدر الربع  
انتهى وهو قياس منه لكن في شرح النقاية موافقا لما سبق من شرح الكنز اتفاقا وجب الدم  
بخلق ربع الرأس وربع اللحية ولم يجب في غيرهما إلا بخلق جميع العضولان السادة جرت في  
رأس واللحية بالاكتمال بالعض ولو لم تجر في غيرهما انتهى والناسبية كالرقبة ( وأو خلق  
مواضع المحاجم ) قيل وهما صفحتا العنق وما بين الكتفين من الرقبة ( فعليه دم ) أي عند أي  
حنيفة وعندهما صدقة والخلاف فيما إذا كان حلقهما للحجامة وأما ان كان لغيرها فعليه  
الصدقة اتفاقا إذا كان قدر ربع الرقبة ففيه ما مر من الخلاف وبدل عليه ما في شرح الكنز  
حيث قال عليه صدقة لأنه قليل فلا يوجب الدم كما إذا حلقه لغير الحجامة ولا في حنيفة روجه الله  
أن حلقه لمن يحجم مقصود وهو المعتبر بخلاف الحلق لغيرها ( وأو خلق الأبطين أو أحدهما  
أو نصف ) أي أبطيه أو أحدهما ( أو طلى بؤرة فعليه دم وفي أقل من ابط صدقة ) قال ابن الهمام  
هذا الإطلاق هو المعروف وفي فتاوى قاضيه أن في الأبط أن كان كثير الشعر يعتبر فيه الربع  
لوجود الدم والأفلا كثير لكن في شرح الكنز أو خلق أكثر أحد أبطيه لا يجب عليه إلا الصدقة  
بخلاف الرأس واللحية انتهى والملة ما سبق كما لا يخفى وبؤرته ما في المحيط والبدائع واونف  
من أحد الأبطين أكثره فعليه صدقة ولا يجب دم ( وأو خلق الصدر أو الساق أو الركبة أو اتخذ  
أو العضد أو الساعد فعليه دم ) كما اختاره في الإسلام وصاحب الهداية وكثير من المشايخ  
( وقيل صدقة ) يشير إلى ما في المبسوط متى خلق عضو مقصود بالخلق فعليه دم وإن خلق ما ليس  
بمقصود فصدقة ثم قال وما ليس بمقصود خلق شعر الصدر والساق وما هو مقصود خلق الرأس  
والأبطين ومثله في البدائع والتمتاش وفي النخبة وما في المبسوط هو الأصح وذكر البرجندی  
عن الحسن ما يشهر بأن خلق الصدر والساق والساعد يوجب الصدقة لا غير بالاتفاق وقد صرح  
بذلك في الخزانة أيضا انتهى والحق أنه يجب في كل منهما أي الصدر والساق الصدقة ( وإن خلق  
أقله ) أي أقل ما ذكر من كل عضو ( فصدقة ولا يقوم الربع من هذه الأضواء مقام الكل ) لما سبق  
وأما العانة فعضو مقصود صرح به قاضيه في شرح الجامع وصاحب الاختيار والزيلعي  
والطرابلسي والشمي واليه أشار في السكا في البدائع وشرح الجمع والفتح ومنسك الفارسى  
فوجب فيه الدم وفي الخزانة أن في خلق العانة الدم أن كان الشعر كثيرا انتهى وجعل الشمني

وهو صحتك بجميع جوارحي  
ولم يكن هذا جزءا مني  
فمفوك فمفوك فمفوك فمفوك  
المقر بنبي الخاضع بذي  
المستكين لك بمهرتي مقر  
لك بمجنابتي متضرع اليك  
راج في موقفي هذا نائب  
اليك مبتل اليك في العفو  
هن المعاصي طالع اليك ان  
تتجلى لي حوائجي وتعطيني  
فوق رغبتي وان تسمع نداي  
وتسجيب دعائي وتزحم  
تضرعي وبكائي وكذلك  
العبد الخاطي يتخضع لسيده  
وتفزع لمولاه بالذل يا كرم  
من اقرله بالذنوب واكرم  
من خضع له وخضع ما أنت  
صانع بقر لك

الركبة مثل العانة

فصل في حكم التقصير حكمه حكم الحلق في وجوب الدم به **﴿** أي في كله أو بعده **﴾** (والصدقة) أي في قائله **﴿** فلو قصر كل الرأس أو بعده فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة ولو قصرت المرأة قدر أغلة **﴾** أي فصاعدا **﴿** من ربع شعرها **﴾** أي فزائدا **﴿** فعليه دم **﴾** على ما صرح به في السكافي والكرمانى وهو الصواب قياسا على التحلل ووقع في الكفاية شرح الهداية أن التقصير لا يوجب الدم والله أعلم

فصل في سقوط الشعر **﴿** لا يخفى أن الشعر إذا سقط بنفسه لا يحزور فيه ولا يخطو ولا احتمال قلعه قبل إحراره وسقوطه بغير قلعه ولعلهم أرادوا أنه إذا سقط بسبب فعل المحرم بأن أحس به وأدركه فحينئذ يلزمه الجزاء الذي ذكره **﴾** (ولو سقط من رأسه أو لحيته ثلاث شعرات عند الوضوء أو غيره) أي حين مسه وحكه وفيه إجماع إلى ما قدمناه **﴿** فعليه كف من طعام **﴾** كما روى عن محمد على إطلاقه من غير قيد لكل شعرة (أو كسرة) أي من خبز (أو قرعة لكل شعرة) وبخلافه ما في قاضيهان وإن أخذ المحرم من شاربه أو من رأسه أو مسج لحية فانتثر منها شعر يطعم مسكينا وفي البدائع ولو أخذ شيئا من رأسه أو لحية أو لمس شيئا من ذلك فانتثر منه شعرة فعليه صدقة وكذا ذكر الترمذى وقيل لو لمس لحية ف وقعت منها شعرة أو شعرتان تصدق بقرة أو قرنين كذا في السكابر بصيغة الترمذى فينا في ما اختاره هنا فتأمل فانه موضع زلل (وإن خبر عبد) أي مثلا **﴾** فاحترق شعريده فعليه صدقة إذا احتق **﴾** وفيه أنه إذا كان شعريده كاملا فالقياس وجوب الدم في جوامع الفقه وإن خبر فاحترق بعض شعره يتصدق وفي المحيط إذا خسر العبد المحرم فاحترق بعض شعريده في الثور فعليه إذا احتق صدقة وإن أطل من غير أذى فعليه دم إذا احتق وقوله من غير أذى أي بغير عذر قيده لانه إذا كان من عذر يتعين الصوم على العبد فوراً هذا وفي الطاوى من المنتقى عن محمد وإن كان الساقط مقدار العشر من شعر الرأس أو اللحية فعليه دم وقال ابن الهمام وما في مناسك الفارسي من قوله وما سقط من شعرات رأسه ولحيته عند الوضوء لزمه كف من طعام عن محمد بخلاف ما في فتاوى قاضيهان وإن تنف من رأسه أو لحيته أو شعرات في كل شعرة كف من طعام إلا أن يزيد على ثلاث شعرات فإن بلغ عشرين زمه دم وكذا قوله إذا خبر فاحترق ذلك غير صحيح لاعتدلت من أن القدر الذي يجب فيه الدم هو ربع من كل منها انتهى وفيه أنه يمكن حيل كلام قاضيهان على رواية عن محمد كافي المنتقى ثم الظاهر أن الألف حكمه ليس حكم الرأس بما تقدم والله أعلم **﴿** ولو نثر شعره بالمرض فلا شيء عليه **﴾** فانه ليس باختياره وكسبه **﴿** ولو نبتت شعرة في ميه فلا شيء عليه بالانها **﴾** كالأوصال عليه صيدقة كذا ذكره السروجي وابن أمير الحاج **﴿** ولو خلع جلدة من رأسه بشعرها لم يلزمه شيء **﴾** أي لقصد إزالة الجلدة لا إزالة شعرها **﴿** ولو حلق أو تنف خصلة من رأسه **﴾** وهي بضم الخاء المججمة شعر مجتمعة أو قليل منه **﴿** فعليه صدقة **﴾** أي نصف صاع على ما في خزائنة الأكل

فصل في حلق المحرم رأس غير مو حلق الحلال رأسه **﴿** أي رأس المحرم **﴾** إذا حلق محرم رأس محرم **﴾** أي غير نفسه **﴿** أو حلال فعليه صدقة سواء حلق بأمره أو بغيره **﴾** أي بغير أمر المولى طائفاً أو مكرها **﴾** وإن حلق الحلال رأس محرم فلا شيء على الحلق **﴾** على ما صرح به في البدائع

(والكرمانى)

بذنبه خاضع لك بذله فإن كانت ذنوبى قد حالت بينى وبينك أن تقبل على بوجهك الكريم وتشر على رحمتك وتنزل على شيا من بركاتك وتغفر لى ذنبي وتجسأوزلى من خطيئتي فها أنا عبدك مستجير بكرم وجهك وعز وجلالك تتوجه اليك ومتوسل اليك وتقرب اليك بانيك محمد صلى الله عليه وسلم أحب خلقك وأكرمهم لديك وأولاهم بك وأطوهم لك وأعظمهم منك منزلة وعندك مكانا وبعترة الطيبين الطاهرين الهداة المهتدين يأمرك كل

والكرمانى والعناية والحاوى ( وقيل عليه صدقة ) واليه ذهب الزيلعي وابن الهمام والشمسي  
 ووجهه غير ظاهر اذا الحلال غير داخل في موجبات محظورات الاحرام وهل يحرم عليه أو يباح  
 فعله هذا أو يكره الظاهر الاخير لظاهر قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم اذا لمعنى لا تأمروا بالخلق  
 رؤسكم أو لا تحلقوا بعضكم رؤس بعض واهل هذا ايضا وجه من أوجب الصدقة ثم ان حلق محرم  
 أو حلال رأس محرم فعلى المخلوق والمحرم يجب دم ولا يرجع به على الخالق وقال زفر والقاضي أبو  
 حازم يرجع به أقول الاظهر التفضل وهو انه ان كان بأمره واختياره فلا يرجع به والا بأن حلقه  
 وهو نائم أو مكره فيرجع وهذا لا ينافي انهم أطلقوا وجوب الصدقة على الخالق المحرم سواء كان  
 المخلوق حلالا أو حراما على ما صرح بالسوية في البدائع كما توهم المصنف في الكبير لا في صريح  
 عبارة الاصل في المبسوط وفي الكافي للحاكم هكذا وان حلق المحرم رأس حلال تصدق بشئ وان  
 حلق المحرم رأس محرم آخر بأمره أو بغير أمره فعلى المخلوق دم وعلى الخالق صدقة انتهى وفرق  
 بين المستثنين لظهور تفاوت الحالتين في ارتكاب الجنائين فان هذه العبارة على ما في الفتح انما  
 تقتضي لزوم الصدقة المقدرة بنصف صاع فيما اذا حلق رأس محرم وأما في الحلال يقتضي ان  
 يطعم أى شئ شاء كقوله من قتل قلة أو جرادة تصدق بمائة واربعة المدة في صرف اطلاقهم  
 ان يذ كر لفظ صدقة فقط فانهم فان قلت اذا حلق المحرم رأس غير محرم ما وحلالا يجب الجنابة  
 بخلاف ما اذا ألبس المحرم محرما لابس المحيطا فانه لا يجب عليه شئ كما صرح به في التاتارخانية قلت  
 لو ردد انتهى اجمالا في قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم تحقلا لهذه الصورة وغير هاهنا ما قدمناه  
 بخلاف الالباس فانه لا يعرف نهى عنه في الشرع نعم قد يقال الباسه حرام كما صرحوا في  
 الباس الوالدين للصغير الثوب الحرير الا ان ذلك الحكم عام غير مخصص بحال الاحرام والله اعلم  
 بالارام ( وان أخذ المحرم من شارب محرم أو حلال أو قص اظفاره فعليه صدقة ) كما في المحيط  
 والمبسوط ويؤيده ما في الفتاوى السراجية أو أخذ المحرم شعر محرم أو ظفره فعليه صدقة ( وقيل  
 اذا حلق أو أخذ من شعر حلال أو قص اظفاره أطعم مائة ) على ما في الهداية والكافي وغيرهما  
 وكذا قال في الجامع الصغير اطعم مائة

فصل في قلم الاظفار اذا قص اظفار يديه ورجليه أو يد أو رجل واحدة في مجلس واحد  
 فعليه دم واحد لا لتحاد المجلس في المسئلة الاولى والارتفاق بمعنى كامل في الثانية ( وان قلم  
 أقل من يد أو رجل فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع ) أى في قول أبي حنيفة الاخر وهو قول  
 صاحبيه ( الا ان يبلغ ذلك ) أى مجموعه ( دما فينقص منه مائة ) على ما في البدائع وغيره ( وقيل  
 ينقص نصف صاع ) على ما في البحر الاخر واهل من ادعاه لا ينقص أكثر من نصف صاع فيما اذا  
 قلم كثيرا ومع هذا لو اختار الدم فله ذلك هذا وقال زفر بقلم ثلاث منها يجب الدم لان الأكثر  
 كالكل وهو قول أبي حنيفة أولا وقال محمد في كل ظفر خمس الدم واهل في المسئلة عنه روايتان  
 ( وأو قلم في أربعة مجالس في كل منها طرفا ) فيحتمل أى جانباً من اليمين والشمال ( من أربعة ) أى  
 أطراف باعتبار يديه ورجليه ( فعليه أربعة دماء كفر الاول ولم يكفر ) أى عندهما وعند محمد  
 ما لم يكفر الاول ( وان قلم خمسة اظفار يد أو رجل ثم قلم اظفار يده أو رجله الاخرى فان كان ) أى  
 تعليمهما ( في مجلس فعليه دم أو مجلسين فدمان وان قص خمسة اظفار ) أى من الاعضاء الأربعة

جبار وباهز كل ذليل قد  
 بلغ مجهودى فهبلى نهى  
 الساعة برحمتك يا أرحم  
 الراحمين ( اللهم ) لا قوة لي  
 على سخطك ولا صبر لي  
 على عذابك ولا غنى لي  
 من رحمتك تجدهم من تعذب  
 غيرى ولا أجدهم من يرخصني  
 غيرك ولا قوة لي على البلاء  
 ولا طاقة لي على الجهاد  
 أسألك بحق نبيك محمد صلى  
 الله عليه وسلم وآله الهادين  
 المهديين وأنوصل اليك في  
 موقفي اليوم ان تجهاني  
 من خيار وفدك ( اللهم )  
 صلى على محمد وعلى آل  
 محمد وارحمهم وسراخني  
 واحترافي بذنبي وتضرعي

( متفرقة أو قل من كل يدور جل أربعة أظافر فبلغ جملتها ستة عشر ظفرا فله صدقة لكل ظفر نصف صاع الا اذا بلغت قيمة الطعام دما فينقص منه ما شاء ) أى كاسر ( وان اختار الدم فله ذلك ) واعلم ان مجدا اعتبر عدد الخسة لا غير ولم يعتبر التفریق والاجتماع وهما اعتبر مع عدد الخسة صدقة الاجتماع وهو ان يكون من محل واحد ( ولو انكم سطره او انقطع شظية ) أى فلاة ( منه فقطعها أو قلها لم يكن عليه شيء ) كذا أطلق في الهداية وغيرها وعلى بأنه لا ينفو بعد الانكسار ( وقيل ذلك اذا كان بحيث لا ينفو ) أى لا يزيد كافي المبسوط والبداية ( ولو كان بحيث لو تركه ينفو فله صدقة ) على ما صرح به في المبسوط ( ولو قطع كفه وفيه أظافر لم يلزم منه شيء ) لانه قصد به قطع الكف لا قلم الظفر هذا وفي المحيط وقاضيجان وجوامع الفقه فيما اذا قص المحرم أظافر غيره فحكمه حكم الحلق ومن مجدد رواية أنه لا شيء عليه في قلم أظافر غيره وفي البدائع وان قلم المحرم أظافر حلال او محرم او قلم الحلال أظافر محرم فحكمه حكم الحلق وقد ذكرنا ذلك قياسا تقدم والله أعلم

فصل وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة عينا أى معينا ( في الأنواع الثلاثة ) أى المتقدمة من اللبس والطيب والحلق وكذا حكم القلم اعذر كاسيا أى ( انما هو ) أى باعتبار حكمه المطلق ( في حالة الاختيار بأن ارتكب المحذور بغير عذرا ما في حالة الاضطرار بأن ارتكبه بغير كرض وعلة ) أى ضرورة ( فهو ) أى صاحبه ( مخير بين الصيام ) أى صيام ثلاثة أيام ( والصدقة ) أى على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ( والدم ومن الاعذار الحصى ) أى بجميع أنواعها ( والبرد ) أى الشديد ( والحرق ) كذلك ( والجرح والقرح والصداع ) أى وجع الرأس كله ( والشقيقة ) أى وجع شق من رأسه ( والقمل ) أى كثرت في شعر رأسه كما في الكرماني والفارسي والحدادي ( ولا يشترط دوام العلة ولا أثارها الى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يلحق ذلك ) كما صرح الحدادي وجعل الفارسي لبس السلاح لخوف القتال عذرا وهو واضح وثقة المصنف بقوله وفيه تأمل لانهم لا يحملون الا كراما من الاعذار لانه من جهة العباد فهذا مثله انتهى والفرق ظاهر لان لبسه انما هو لدفع الاذى فهو في معنى الحر والبر دون القمل ونحو ذلك ( وأما الخطأ والنسيان والاغناء والا كرام والنوم والرق ) فيه بحث فان المملوك مخير بين ان يصوم في حال رقه وان يطعم ويندب بعد عتقه اذا كان من عذر ( وعدم القدرة على الكفارة ) أى اذا صدر عنه بغير عذر ( فليست ) أى هذه الاشياء ( بأعذار في حق التخيير ولو ارتكب المحذور بغير عذر فواجبه الدم عينا او الصدقة ) أى مهينة باختلاف الجناية ( فلا يجوز من الدم ) أى المقتسم ( طعام ولا صيام ولا من الصدقة صيام فان تعذر عليه ذلك ) أى ما ذكر من الدم والصدقة ( بقى في ذمته ) أى الى وقت قدرته ( واذا تطيب ) وكذا اذا أكله أو شربه ( او اكتمل بكحل مطيب او لبس ) أى عفيطا ( او حلق ) أى عضوا منه ( او قلم ) أى اظفار يده ( اعذر ) قيدا لكل ( فهو مخير ) أى بين اشياء ثلاثة ( ان شاء ذبح شاة ) أى في الحرم واهدى ( وان شاء تصدق على ستة مساكين ) وهم من اهل الحرم افضل ( بثلاثة اصوع ) بفتح فسكون فضم جمع صاع ( من بر ) أى حنطة لكل مسكين نصف صاع وان شاء صام ثلاثة ايام وهذا ) أى ما ذكر من الأنواع الثلاثة ( فيما يجب فيه الدم ) على وجه التخيير ( وأما ما يجب فيه الصدقة ) أى فيما فعله

وارحم طرح رحلى بفنائك  
وارحم مصيري اليك  
يا كرم من سئل يا عظيميا  
يرجى لكل عظيم اغفر لي  
ذنب العظميم فانه لا يغفر  
الذنب العظيم الا العظيم  
( اللهم ) أى أمالك فمكالك  
رقيبى من النار يا رب  
المؤمنين لا تقطع رجائى  
يا منان من على بالرجعة  
يا أرحم الراحمين يا من لا  
يخيب سائله لا تردنى يا عفو  
أغفر عني يا ثواب تب على  
واقبل توبتى يا مولى  
نحاجتى ان اعطينيها  
بضرفى مائة عسى وان  
منعتيها لم ينفعنى ما اعطيني  
فمكالك رقيبى من النار

من عذر بأن طيب ربع عضو أو لبس أقل من يوم ( ففيه يتخير بين الصوم والصدقة ) أي وجوب  
تخير والافحوز له اختيار الدم أيضا ( فان شاء تصدق بنصف صاع ) أي فيما اطلق عليه الصدقة  
( أو ما وجب عليه من الصدقة ) أي فيما أوجبوا عليه من أن يطعم شيئا ( ولو أقل من نصف صاع  
على مسكين ) فأوهذه للتوزيع وأما في قوله ( أو صام عنه يوما ) أي من نصف صاع فهي للتخير  
قال الفارسي وعن أبي يوسف ما ذهب إليه المهرم من محظورات الاحرام من ضرورة لا تبلغ دما لم يجزئه  
الصوم وهو كالوفاء من غير ضرورة ومثله نقل البرجندى عن الظهيرية وفي آمال الحسن قال  
ابو حنيفة يجوز فيه الصوم وهو قول أبي يوسف ( وكل صدقة في جنابة الاحرام غير مقدرة فهي  
نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير الاما يجب بقتل القبلة والجرادة ) استثناء منقطع فان  
جنابتهما مقدرة وكذا قوله ( وإزالة شعرات قبلية واللبس أقل من ساعة ونحو ذلك ) أي من قلم  
اصبع ( وأما الصدقة المقدرة ) أي في الكفارات الخيرة ( فهي ثلاثة اصموع وما ذكر من اتحاد  
الجزاء في تعدد الجنابة انما هو فيما اذا اتحد جنس الجنابة ) أي بخلاف ما اذا اختلف جنسها  
( فاللبس جنس والطيب جنس والخلق جنس وقلم الاظفار جنس ) أي وقس على ذلك ( فاذا جمع  
بين الاجناس المختلفة في مجلس واحد لم يحد الجزاء بل يتعدد لكل جنس موجهه ) ( يفتح الجيم أي  
الذي أوجهه الشارع بحسب اختلاف موجهه

فصل وإذا لبس المهرم محرما أي اذا كساه مخيطا ونحوه وإذا كان حلالا فالاولى  
( أو طيبه أو غطى رأسه أو وجهه فلا شيء ) على الفاعل ( لانه غير ممنوع من هذه الافعال بالنسبة  
الى غيره ) ( وعلى المفعول الجزاء ) أي اذا كان محرما لحصول الارتفاق به ولو من غير قصده وكذا اذا  
قتل المهرم قل غيره فلا شيء عليه بخلاف ما لو حلق رأس غيره كما مر ( النوع الرابع في حكم الجماع  
ودواعيه وهو ) أي الجماع ( اخلاط الجنابات ) أي اعظمها وزرا واشدها أثرا ( يفسد به الحج  
والهجرة ) أي اذا وجد قبل اداء ركعتيهما عند الاثم الاربعه وفي شرح القاية للشمس  
السمري قندي عند قوله افسد وجهه أي نقصه نقصا ناقضا أو لم يطله كافي المضررات قال المصنف  
فأفاد أن المراد من الفساد النقص الفاحش لا البطالان وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات  
قلت من جللتها المضي في الافعال لكن في عدم الابطال أيضا نوع من الاشكال وهو القضاء  
الأنه يمكن دفعه بأنه يؤدي على وجه الكمال والله أعلم بالحال ( وحده ) أي تعريف الجماع  
( النقاء الختانين ) في القبل ( وتغيب الحشفة ) أي في الدبر ولوا كتب في الثاني كان أخصص وأظهر  
ولكنه نقل ما ذكره بعينه في القاية ( وشرائط كونه مقسدا خسة ) أي أمور ( الاول أن يكون  
الجماع في القبل أو الدبر حتى لو وطئ في أدونهما ) أي من الاتحاد ونحوها وكذا اذا أمسى  
أو احتلم ( أو لبس ) أي مس بلا حائل ( أو طافى أو باشر ) أي مباشرة فاحشة بأن مس فرجه فرجها  
أي بيدها حائل ( بشهوة ) قيد الاربعه ( فأنزل ) أي ولو أنزل ( لم يفسد ) أي بالاجاع وفيه أن  
هذه الاشياء كلها من مقدمات الجماع ودواعيه فلا يسمى بجماعه كيف يكون شرطا في الفساد  
( الثاني أن يكون ) أي الجماع ( في الآدمي ) سواء كان حلالا أو حراما والظاهر أن يستثنى الميتة  
والصغيرة التي لا توطأ ( ولا يفسد بوطء البهيمة وان أنزل ) كما صرح به قاضيان وغيره ثم الجماع  
في القبل مفسد بالاجاع وأما في الدبر فعندهما مفسد وكذا عند أبي حنيفة في الاصح وفي رواية

( اللهم ) يا باغ روح محمد وآل  
محمد صلى الله عليه وسلم  
وعلى آله نحية وسلاما بهم  
اليوم انقضى يا من أمر  
بالعفو يا من يهزى هلى  
العفو يا من يعفو يا من برضى  
العفو يا من يثيب على العفو  
العفو أسألت اليوم العفو  
وأسألت من كل خير أحاط  
به ملك هذا مكان البائس  
الفقر هذا مكان المصطر إلى  
رحمتك هذا مكان المنجبر  
بعفوك من حقوبتك هذا  
مكان العائيك منك أعود  
برضاك من حفظك ومن  
فجأة نعمتك يا أملي يا رجائي  
يا خير مصنفات يا جود



اخرى عن ابي حنيفة انه في دبر الرجل والمرأة لا يفسد وعليه دم والاول اصح ( الثالث ان يكون قبل الوقوف بعرفة ) اي قبل وقوفه بها ( فلا يفسد ان كان بعده ) اي بعد تحقق الوقوف واوساعة ( وهذا في الحج وفي العمرة قبل اكثار الطواف ) اي فائدها ( فلو طاف اكثر ثم جامع لا يفسد عمرته الرابع اتقاء الخسائين ) اي وما في معناه من تغيب الحشفة وفيه ان هذا حده وركنه فكيف يكون شرطه ( فلا يفسد قبله ) وفيه ما تقدم من انه ليس بجامع حينئذ الخامس ان لا يكون حائل ) اي حاجز ومانع ( بين الفرجين يمنع الحرارة ) اي من احد الطرفين ( فلو لم يذكر بحرقة وأرجله ) اي ادخله ( ان منع الحرارة وصول حرارة الفرج اليه لا يفسد ولا يفسد ) كافي النخبة والغاية ( ولو احرم بجهاه فاسد ) اي صح احرامه وفسد بجهه ويلزمه المضى هكذا اطلق في المطلب الثاني ( وقبل هذا ) اي الفساد ( ان لم ينزع في الحلال وان نزع في الحلال لم يفسد ) قياسا على ما ذكره في الصوم وهكذا ذكره ابن جادة عن الحنفية ( ويتحقق الجامع من الصبي اي المراهق ) والمجنون فيفسد نسكهما ) اي على القول بصحة احرام المجنون او على تقدير انه حدث له واحرم عنه رقبته كالمجنون عليه او كما صرح به ابن جادة فيمن احرم حاقلا ثم جن فجاءه فانه مند الحنفية كالعاصم واما قول المصنف المتعقب في مسألة المجنون انه ان احرم حاقلا ثم جن ثم اطلق به سداده الحج ولو بسنين فحكمه حكم العاقل والاف كالصبي فحل ببحث اظهر التحقيق والله ولي التوفيق ( الا انه لاجزاء ) اي من الدم ( ولا قضاء عليهما ) على ما حكاه الاستيعابي وقيل المجنون عليه الكفارة انتهى وكذا لا مضى عليهما في احرامهما لعدم تكليفهما في حالهما ( ولا فرق فيه ) اي في الجامع بالنسبة الى هذا الحكم وان كان يتفاوت بالاثم وعدمه ( بين العاصم والناسي والطائع والمكروه ) بفتح الراء ( واليقظان ) بفتح فسكون اي المتنبه من النوم ( والثائم ) وكذا المخطئ والمذنب ( والحج والعمرة والفرض والنفل ) وكذا الواجب منهما بالانذر ( والرجل والمرأة والحرو والعبد ) اي اذا كانا حاقلين بالغين بحرمين فان كان الزوج صديبا بجامع مثله او مجنونا او حلالا فسد بجهه او المرأة صبيبة او مجنونة بحرمته او غير محرمة فبفسد بجهه او مشى في التحقير الى انه اذا جامع الصبي بفسد بجهه كما لو تكلم في صلاته او اكل في صومه انتهى وهو ظاهر غير انه لا قضاء عليه ولا جزاء فلهل فائدة حكمه انه لا يثاب عليه وايضا يؤمر بضميه وقضاؤه استحبابا ( ولا يجب الافتراق في القضاء على الرجل والمرأة ) متعلق باليجب والمراد بهما الزوجان ( الا اذا خافا المواقعة ) اي الجماع ثانيا ( فيستحب ) اي حينئذ ( ان يفترقا عند الاحرام ) وقبل في موضع المواقعة وتفصيل هذه المسئلة ان الزوج والمرأة اذا فسد نسكهما لا يفترقان في القضاء عندنا الا اذا خافا المواقعة فيستحب عند الاحرام واماما في الجامع الصغير وايست الفرقه بشئ اي امر ضروري وقال قاضيان يعني ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعي يجب افتراقهما وهوان يأخذ كل واحد منهما طريقا آخر كذا فسر في البحر الزاخر واما وقت الافتراق فعندنا وزفر اذا احراما وعند مالك اذا خرجا من البيت وعند الشافعي اذا انتهيا الى مكان الجماع

فصل فاذا جامع في احد السيلين قبل الوقوف بعرفة ( فسد بجهه وعليه شاة ومضى في جهه ) اي في بقية افعاله من الرمي والخطي والطواف ونحو ذلك ( حتما ) اي وجوبا ( فيفسد

( جميع )

المطهرين يامن صبت رجليه  
فصبه يميني ومولاي  
ياقيني ورجائي ومعتدي  
وياذخري وظهري وعدتي  
وياغياي ما انت صانع في  
هذا اليوم الذي فرغت فيه  
اليك الاصوات املك ان  
تصلي على محمد وعلى آل  
محمد وان تقابني فيه مغلما  
منهم يا نضل ما انقلب  
به من رضيت عنه واستجبت  
دعائه وقبلته واجزات  
عطائه وغفرت ذنوبه  
واكرمته وشرفته فامه  
واحييته حياة طيبة وختمت  
له بالمغفرة

جميع ما يفعله في الحج الصحيح) أي ولا يكتب في سائر ما يفعله من الأركان فقط (ويجتنب ما يجتنب فيه) أي من المحظورات جميعا (وأن ارتكب محظورا) أي كالجماع ثانيا وسائر الجنائيات (فعلية ماعلى الصحيح) أي من الجزاء من غير تفاوت (وعليه قضاء الحج من قبل) أي سنة آتية (ولا عمرة عليه إن كان مفردا) أي بالحج وأفسده بخلاف فائت الحج فإنه يتحلل بأفصال العمرة ثم يقضى حجه من قبل قال في البحر ومن جعل حكم من فسد حجه كغنائت الحج بأن يخرج بأفعال العمرة لا بأفصال الحج فهو غلط الآن الرواية مصرحة في سائر الكتب أن من أفسد حجه يقضى في الحج كما يقضى من لم يفسده وصرح بعضهم بتختم ذلك فعمل من فسد الحج يقضى فيه ولا يتحلل بأفعال العمرة بخلاف الفاتت انتهى وقوله صرح بعضهم بالتختم يشير إلى خلاف فيه والله أعلم

فصل وإن كان المفسد قارنا في فقه تفصيل (فإن جامع قبل الوقوف وقبل طواف العمرة) أي أكثره (فسد حجه وعمرته) أي كلاهما (وعليه المضي فيه ما وعليه شاتان) أي للجنابة على أحرامهما (وقضاؤهما وسقط عندهم القرآن) أي الموضوع للشكر فإنه إنما يكون على العبادة الصالحة لا الفاسدة (وإن جامع بعد ما طاف لعمرة كله أو أكثره فسد حجه ودون عمرته) لاداء ركنها قبل الجماع (وسقط عندهم القرآن) لفساد حجه الذي باجتماعه معها كان قارنا (وعليه دمان) أي لجنابته المتكررة حكمهما (دم لفساد الحج) أي للجماع قبل الوقوف المؤدى إلى فساد الحج (ودم للجماع في أحرام العمرة) لعدم تحللها عنها (وعليه قضاء الحج فقط) أي لفساد عمرته كما في البدائع (وإن جامع بعد طواف العمرة وبعد الوقوف قبل الحلق) أي ولو بهرفة (لم يفسد الحج ولا العمرة) لأدراك ركنهما (ولا يسقط عندهم القرآن) أي للحكمة أدائها حيث أتى بأركانها لكن عليه بدنة للحج وشاة للعمرة (ولو لم يطف لعمرة ثم جامع بعد الوقوف فعليه بدنة للحج) أي للجنابة عليه (وشاة لرفض العمرة وقضاؤها ولو طاف القارن) أي طواف الزيارة (قبل الحلق ثم جامع فعليه شاتان) بناء على وقوع الجنابة على أحراميه لعدم تحلل الأول المرتب عليه تحلل الثاني

فصل ولو جامع مرارا قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأة أو نسوة فعليه دم على أي واحد (وإن اختلفت المجالس) أي مع واحد أو مع جماعة (يلزمه بكل مجلس) ولو تعدد فيه الجماع (دم على حدة) أي عندهما وقال محمد عليه دم واحد في تعدد المجالس أيضا ما لم يكفر عن الأول على ما في المبسوط والبدائع (ولو جامع في مجلس آخر ونوى به رفض الفاسدة فعليه دم واحد) أي في قولهم جميعا كما ذكره في البدائع والفتح وغيرهما ولا شيء عليه بالجماع الثاني على ما في قاضيان وخزانة الأكل (وكذا لو تعدد الجماع) أي بعد الأول (بقصد الرضا فيه دم واحد) كما في الفتح (ولو في مجلس أو مع نسوة) على ما في البحر الآخر وأما ما في النخبة من أنه لو جامع ثانيا فعليه شاة إذا لم يرد بالجماع الأول رفض الأحرام فلا طائل نحوه لعدم الاحتياج إلى تعقيب إرادة الرضا في الجماع الأول لتعريضهم بأنه إذا نوى الرضا في الثاني فعليه جزاء واحد هذا وما يلزمه الفساد والدم على الرجل مثله على المرأة وإن كانت مكرهة أو نائمة أو ناسية وانسا ينفى بذلك الاتهام وإذا كانت مكرهة حتى فسد حجه أو لم يفسد حجه على الزوج قال في البدائع لا ترجع عليه ولم يذكروا خلافا قال في خزانة الأكل والفتح من ابن شجاع لا ترجع

(اللهم) أفانك ولقد جازية  
ولكل زائر كرامة ولكل  
صائل لك عطية ولكل راج  
لك ثوبا ولكل مسن فزع  
اليك رجوة ولكل من رغب  
فيك زلفي ولكل متضرع  
اليك اجابة ولكل مسكين  
اليك رافة وقد وفدت اليك  
ووفقت بين يديك في هذه  
المواضع التي شرفتها  
رجاءا منك فلا تجعلني  
اليسوم اخبث وفندك  
واكرمني بالجنة ومن على  
بالعقوبة والعافية وأجرتني  
من النار ووسع علي من  
الرزق الحلال الطيب  
وادرأ عني شرفتنه العريب

وهو القاضي أبي حازم ترجع  
 فصل وان جاء بعد الوقوف بعرفة أي وأما (قبل الحلق) أي ولو حال الوقوف (وقبل  
 طواف الزيارة كله أو أكثره) أي بأن طاف منه أربعة أشواط (لم يفسد حجه) أي لاداءه الركن  
 الأعظم الذي لا يفوت إلا بقوته وهو الوقوف لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (وعليه بدنة)  
 أي للجاءه قبل الحلق لأنه المسموح له في أمر الفساد عظم له في أمر الجنابة تأكيذا للحصانة  
 (سواء جامع حامدا أو ناسيا) أي فانه عليه بدنة كما في عامة الكتب وذكر الحدادي في شرح  
 القدوري ناقل عن الوجيز انه انما يجب البدنة اذا جامع حامدا اما اذا جامع ناسيا فعليه شاة  
 انتهى وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات حيث لا فرق بين الناسي والعاقد في سائر الجنابات  
 وقد صرح قاضيان بقوله ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة لا يفسد حجه وعليه جزور جامع  
 ناسيا أو حامدا (ولو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الحلق فعليه شاة) كذا في البحر  
 الزاخر وغيره ولعل وجهه ان تعظيم الجنابة انما كان مراعاة لهذا الركن وكان مقتضاه ان يستمر  
 هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف الا انه مسموح فيه لصورة التحلل واو كان متوقفا على أداء  
 الطواف بالنسبة الى الجماع وسيأتي لهذا من بدنة تحقيق في جامع القارن بعد الحلق قبل الطواف  
 (ولو جامع بعد الطواف والحلق لاشي عليه) أي وأو قبل السعي خلافا للشاذبي فانه عنده من  
 اركان الحج حتى لا يجوز له حبلته مقدما للشكاح (ولو جامع قبل الحلق والطواف ثم جامع ناسيا  
 بالاقصد الرخص) أي بالانقضاء رخص الاحرام فقيه تفصيل أي بالجماع الثاني (فان كان) أي الجماع  
 المنكر (في مجلس) أي واحد فعليه بدنة واحدة وان كان في مجلسين فعليه الاول بدنة ولثاني  
 شاة أي عندهما وعند محمدان كان ذبح الاول بدنة يجب لثاني والا فلا يجب لثاني شيء واما ان  
 قصد بالثاني رخص الاحرام وقصد الاحلال فعليه كفارة واحدة في قولهم بجيبه سواء كان  
 في مجلس واحد أو مجلسين مختلفين على ما في البدائع  
 فصل (أو جامع) أي القارن (أول مرة) استمر اذا عاين تكرره على ما سبق (بعد الحلق قبل  
 الطواف فعليه شاة) كما في الهداية والسكاكي والجمع من غير ذكر خلاف واما لو لم يتحلل وطاف  
 لزيارة أربعة أشواط ثم جامع كان عليه الدم على ما في الهداية (وقيل بدنة) كما ذكره في النسيئة  
 معزيا الى الميسوط والبدائع والاستيعابي أو جامع القارن أول مرة بعد الحلق قبل طواف الزيارة  
 فعليه بدنة للحج وشاة للعمرة لان القارن يتحلل من احرامين بالحلق الا في حق النساء فهو محرم  
 بهما في حقهن قال ابن الهمام وهذا يخالف ما ذكره القدوري وشراحه لانهم يوجبون على  
 الحاج الشاة بعد الحلق وهو لا مأ وجبوا البدنة عليه ثم في الغاية ليس بخلافه بل تخصيص باخراج  
 حكم لمسام غير هو مثل هذا كثير في كلامهم ثم في الغاية ايضا ما يروى ان القارن أو جامع  
 بعد الحلق قبل طواف الزيارة يجب عليه بدنة للحج ولا شيء عليه للعمرة لانه يخرج من احرامها  
 بالحلق ويبقى في احرام الحج في حق النساء واستشكاه شارح الذكر لانه اذا بقي بمحرم ما بالحج فسكنا  
 في العمرة يعني من أمر الجماع والذي يظهر ان الصواب قول الوري لان احرام العمرة لم يعمد  
 بحيث يتحلل منه بالحلق من غير النساء ويبقى في حقهن بل اذا حلل بعد انعائها سئل بالنسبة  
 الى كل ما حرم عليه وانما عهد ذلك في احرام الحج فاذا ضم الى احرام الحج احرام العمرة استمر

والجهم وشرفته الانس  
 والجن (اللهم) صل على  
 محمد وعلى آل محمد ولا تردني  
 خائبا وسلي في ما بيني وبين  
 ائمتك حتى تبلغني الدرجة  
 التي فيها امر الله انبيائك  
 واهل بيته من هو ضمه مشربا  
 رويالا اظها بعد ابدأ  
 واحشمني في زمرة  
 وصل على محمد وعلى آل  
 محمدوا كفي شرما أحذر  
 وشرمالا أحذر ولا تكني  
 الى احد سواك وبارك لي  
 فيما رزقني يا سيدي  
 ومولاي (اللهم) انقطع  
 الرجا لامك في هذا اليوم  
 تطول علي فيه بالرحمة  
 والفقرة (اللهم) رب هذه

كل على ما عهد له في الشرع اذ لا يزيد القران على ذلك الضم فينطوي بالخلق احرام العمرة بالكتابة كذا حقه ابن الهمام واطلق في المسعودي حيث قال ان جامع بعد الخلق قبل الطواف فعليه بدنة وهذا الاطلاق هو الاظهر لان حلقه بالنسبة الى الجماع كالحلق ويستوى فيه القارن والمفرد قال ابن الهمام وقول موجب البدنة اوجه لان المذكور في ظاهر الرواية اطلاق لزوم البدنة بعد الوقوف من غير تفصيل بين كونه قبل الخلق او بعده

فصل (وشرائط وجوب البدنة بالجماع اربعة الاول ان يكون الجماع بعد الوقوف والثاني ان يكون قبل الخلق والطواف) أي عند الجماع وأما على قول المحققين فقبل الطواف مطلقا سواء خلق أم لا ثم في الحقيقة كون الجماع بعد الوقوف أو قبل الخلق والطواف موجب للبدنة لانه شرط لوجوبها وقد علم سابقا ثم قوله (والثالث العقل والرابع البلوغ) لا شك انهما من شرائط وجوبها مع انهما من شروط وجوب جميع الكفارات لخصوص وجوب البدنة

فصل (ولو طاف للزيارة جنبا ثم أعاده) أي الطواف (طاهرا) أي عن الحدثين (فعليه دم) أي لعدم كمال طوافه وفيه انه اذا صح طوافه كان القياس عدم وجوب شيء عليه ولذا قال محمد ما في القياس فلا شيء عليه ولكن ابا حنيفة استحسن ما ذكره وكذلك قول أبي يوسف وقولنا أي في المسئلتين ويستفاد منه الفرق بين الحدثين مع ان الطهارة منهما عدت من الواجبات نظرا للغلظة والخفة فوقع الحكم على وفقه ما تقدم والله أعلم والتحقيق ان هذا القول وهو وجوب الدم بعد الاعادة مبني على انفساخ الاول بالثاني فانه حينئذ يكون الاول نافلا والثاني فريضة ولا شك ان طواف النافلة جنبا موجب للدم وينقلب الامر كانه جامع بعد طواف كامل

ومما سبق من ان من طاف طواف الزيارة جنبا ثم أعاده طاهرا ولم يتخلل بينهما جماع مبني على ان الثاني جابر الاول وهو القياس لانهم عدلوا عنه ههنا لحلا فصل المؤمن على الوجه الاكل ونظيره ما روي عن شمس الآئمة السرخسي ان من ترك الاعتدال تزامنه الامادة ومن المشايخ من قال تزامنه ويكون الفرض هو الثاني ولا إشكال في وجوب الامادة لانه الحكم في كل صلاة ادبت مع كراهة التبريم ويكون جابرا الاول لان الفرض لا يتكرر واما جعله الثاني فيقتضي عدم سقوطه بالاول وهو لازم ترك الركن لا الواجب اللهم الا ان يقال ان ذلك امتنان من الله سبحانه وتعالى اذ يحسب الكامل وان تأخر عن الفرض لما علم سبحانه انه سيوقعه ويؤيده انه اذا أعاد الفرض من الصلاة فقبل الفرض هو الاول وهو المأمول وقبل الثاني وقبل الامر مفوض الى الله سبحانه وتعالى والله أعلم (ولو طافه) أي طواف الزيارة كله او اكثره (على غير وضوء) أي

محدثا (أو طاف اربعة اشواط طاهرا ثم وطئ لا يلزمه شيء) أي في المسئلتين ويستفاد منه الفرق بين الحدثين مع ان الطهارة منهما عدت من الواجبات نظرا للغلظة والخفة فوقع الحكم على وفقه ما تقدم والله سبحانه أعلم (سواء أعاد) أي الطواف في الصورتين (او لم يعد) كما في الطاوي وغيره (ولو طاف اربعة اشواط من طواف الزيارة في جوف الحجر أو فعل ذلك في طواف العمرة ثم جامع فعدت عمرته وعليه قضاءها وشاة وعليه في الجملة بدنة) أي سواء خلق قبل الطواف أو لم يخلق على خلاف ما سبق والمسئلة مروية عن محمد وفيه إشكال وهو ان الطواف حول الحجر من الواجبات فاذا تركه صح طوافه فمالا لوجوب انفساد العمرة ووجوب البدنة في

الامكنة الشريفة ورب كل خسرم وشهره عظمت قدره وشرفته بالبيت الحرام والركن والمقام صل على محمد وعلى آل محمد وابعح لي كل حاجة بما فيه صلاح ديني وديارتي وآخرتي واغفر لي ولو السدي وارحهما كما ربياني صغيرا واجزهما عن خير الجزاء وعرفهما بديارتي اهما ومن عليهما بما تقر به عينهما وشفعني في نفسي وفيهما وفي جميع اصلافي من المؤمنين والمؤمنات في هذا اليوم (اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد وابعح لي في عمري وابسط لي في رزقي (اللهم) لا تجعله آخر

الجمعة ولعل الجواب ان هذا هو القياس لكنهم استحسنوا ذلك كما استحسنوا ما قبله ولعل وجه الاستحسان عموم الحديث فيمن جامع قبل طواف الركن وهو ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو يبنى قبل ان يقبض فأمره ان يخرج يدته رواء ماله وان ابنى شيئا وهو ارجح مما رواه ابن ابي شيبة أيضا عنه انه جاءه رجل فقال يا أبا عبد الرحمن رجل جاهل بالسنة يريد الشقة قليل ذات اليد قضيت المناكك كلها غير اني لم أزر البيت حتى وقعت على امرأتى فقال بدنة وحج من قابل فانه متروك بهضه على ما حققه ابن الهمام ولا يبعد أن يراد بقوله وحج من قابل تحريره على انه يؤديه بوجه كامل (ومن فاته الحج اذا جامع فعليه المضى من احرامه) أي ليس عليه تجديد احرام بل احرامه صحيح فيأتى بأفعال العمرة بدلا عن الجمعة (وعليه دم) أي لجامعه قبل النكاح (وقضاء الفات) أي من الحج (وليس عليه قضاء العمرة التي يتكامل بها) أي ولو وقع الجماع في نكاحها قبل طوافها لأن المقصود من هذه العمرة اغساها والتكامل من احرام الجمعة بالنسبة لا بسبب النية بخلاف العمرة المبتدأة المقصودة لذاتها المستقلة في نيتها وهذه المسئلة أيضا من محمد بن قيس وفي الحاشية من المنتقى عن محمد أيضا انه قال (ولو ان قارنا فاته الحج فطاف لعمرة) أي ولم يمتلي (ولم يطف لمافاته من الحج حتى جامع فعليه كفارتان) لعدم خروجه من الاحرامين (وكذلك لو فعل) أي القارن (ذلك) أي الجماع بعده ما طساف للعمرتين جميعا) أي ولو سعى (الا انه لم يمتلي رأسه) أي ولم يقصر (واوانه) أي القارن (حين فاته الحج ظن انه قد بطل جه) أي بقوته الوقوف (فطاف لعمرة) وسعى ثم حلق رأسه وجامع بعد ذلك مرارا (فعليه للحاق دمان) (لجنايته على احرامين) (وعليه لكل ما جامع) أي لجمعه (دمان) أي ولو وقع في مجالس ولا يجب عليه أكثر من دمين لانه فعل ذلك أي الجماع (على قصد الرضا) أي على وجه الاحلال عنهما حين ظن انه قد أحل حين حلق رأسه على وجه الاحلال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد انهم ما في الحاشية من المنتقى (ولو اهل بحجة أو عرة وجامع فيها ثم أحرم بأخرى بنوى قضاءها قبل ادائها فهي هي) أي هي على حالها ولا اثر بالنسبة قضائها (واهلالة بالثاني) جملة استثنائية لانه لا اهلالة به (لم يصح ما لم يفرغ من الفساد وكانت نيته لغوا والعبد اذا جامع) أي قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق (مضى فيه) أي في احرامه باقسام أهله (وعليه هدي) أي بدنة أو شاة بحسب اختلاف حاله (وجهة) أي اذا كان قبل الوقوف (اذا حلق) ظرف لهما (سوى حجة الاسلام)

العمدة من هذا الموقف  
وارزقنيه ما بقيتني واقبلني  
اليوم مفلحا منسجحا مسجحا  
في مرحوما مغفرا لي  
بأفضل ما أعطيت أحدا  
منهم من الخير والبركة  
والرحمة والرضوان  
والغفرة وبارك لي فيما أرجع  
إليه من اهل ومال قليل  
أو كثير لا اله الا الله الحليم  
الكريم لا اله الا الله العلي  
العظيم وصل اللهم على محمد  
وعلى آل محمد وأصحابه  
وازواجه وسلم تسليما  
كثيرا والحمد لله رب العالمين  
(اللهم) انت اخي من ذل  
المصيبة الى عز الطاعة  
واغني عني بحالات من

فصل في حكم دواعي الجماع وواجبها فيما دون الفرج (أي من التخذوشوه) (قبل الوقوف أو بعده أو بأش) أي مباشرة فاحشة (أو مانق) أو بالعري (أو قبل أو اس بشهوة) قيد لكل (ما نزل ولم ينزل) أي في الجميع (فعليه دم) كما قال له في المبسوط والهداية والكافي والبدائع وشرح المجمع وغيرهما في الجماع الصغير اشترط الانزال في المس أو جوب الدم وصحة فاضخان في شرحه ونقل عن محمد بن الفضل انه انما يجب الدم على المرأة بتقبيل الزوج اذا وجدت ما يجد هندوطه الزوج من اللذة وقضاء الشهوة (ولا يفسد جهه بشئ من الدواعي) أي أصله لا خلاف سواء أنزل أو لم ينزل وسواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كما نقلت به ما ذكره السكتب المعتمدة وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم ان الحج لا يفسد الا بالجماع

(انتهى)



انتهى ووقع في الفتاوى السراجية واولس امرأة بشهوة فأمنى بفسد وكذلك اذا لم ين على ما في المسود ومنهاج المصالح ومنية المفتي وهو شاذ ضعيف على ما صرح به السروجي وفي المنافع يعني بالفساد النقصان الفاحش انتهى وفيه انه مناف لما تقدم والله اعلم (ولو قبل امرأته مودعها ان قصد الشهوة) أي بتقبيل المرأة (فعلية القدية والا) بأن قصد المودعة (فلا) أي فلا فدية عليه (وان كان قال لا قصدت هذا) أي هذا الامر من الشهوة (ولذلك) أي قصد المودع (لا يجب شيء) لان الشرط تحقق الشهوة وعند عدم قصد يوجب الشهوة والمسئلة في أهبة المناسك زيادة أو قدمت امرأته من مكان (ولو نظر الى فرج امرأة فأمنى) أي فأ نزل (أو تفرج) أي في أمر الجماع (أو احتلم فأ نزل لاشئ عليه) كافي حاشية التكب وفي التمرناشي ولاشئ في الامناء بالنظر لانه ليس بجماع وعن أبي حنيفة عليه دم (أو استمنى بالكف) أي سواء قصد الشهوة أو رفع الكلفة (ان أنزل فعليه دم وان لم ينزل فلاشئ عليه) كذا في الفتح وغيره وفي البحر الزاخر وخزانة الاكل أو استمنى بكفه فأ نزل فعليه دم ولا يفسد حجه وان لم ينزل فلاشئ عليه (وكذا لو جامع في ذلك سواء) (ولو جامع بهيمة فأ نزل فعليه دم ولا يفسد حجه عند الأئمة الاربعة) النوع الخامس في الجنائيات في أفعال الحج (أي في حقه) كالطواف (أي للزيارة وغيرها) والسعي والخطى والرمي والوقوفين أي بعرفة والمزدلفة لكن سبق حكم الوقوف بعرفة (والذبح) كانه حقه ان يقول كالوقوفين والرمي والذبح والخطى والطواف والسعي بحسب وجودها ويرتب الفصول على اثرها فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة أي في شأنه ولا جملته (ولو طاف للزيارة جنباً أو حائضاً أو نفساء) بضم فتح أي ذات نفاس وولادة (كاه) أي كل الطواف (أو أكثره وهو أربعة أشواط فعليه بدنة ويقع معتدابه في حق التحلل) أي باعتبار النساء ان وقع بعد الخطى (ويصير حاصياً) أي ترك الواجب وهو الطهارة من الحدث الاكبر (وعليه ان يعيده) أي طوافه ذلك مادام بمكة (طاهراً) أي من الحدثين (حتماً) أي وجوباً وهو تأكيدي للاستفاد من قوله وعليه وقبل استعجابا قال في الهداية والاصح انه يؤمر بالامادة في الحدث استعجاباً وفي الجنابة ايحياً (فان أعاد سقط عنه البدنة) وأما المعصية فموقوف على التوبة أو معلقة بالمسئنة ولو كفرت بالبدنة (ولو رجع الى أهله) أي وقد طافه جنباً وما أعاده (وجب عليه العود لامادته) كافي الهداية والكافي والزيلعي والبدائع معللاً بقوله انفاحش النقصان مشيراً الى انه لو طاف محدثاً لا يجب عليه العود (ثم ان جاوز الوقت) أي ميقات الآفاق (يعود باحرام جديد) أي عند الاكثر وقيل يعود بذلك الاحرام على ما في الكافي (وان لم يجاوز ما بذلك الاحرام) أي اتفاقاً (فاذا عاد باحرام جديد بأن احرم بعمره بدأ بطواف العمرة ثم بطواف للزيارة) كافي الفتح وغيره لان طواف العمرة اقوى حينئذ ولو كان طواف الزيارة اسبق ومستوي مع طواف العمرة في الركنية لحصول ادائه في الجملة (ولو لم يعدو بمسئنة جزاءه) لكن الافضل هو العود على ما في الهداية والسكافي وفي البدائع الا انه العزيمة وفي المحيط ببعث الدم افضل لان الطواف وقع معتدابه وفيه نفع للفقراء (ثم ان أعاد في أيام النحر) أي طاهراً (فلاشئ عليه) وهو ظاهر (وان أعاده بعد أيام النحر سقط عنه البدنة) أي اتفاقاً (ونزمت سنة للتأخير) أي عند أبي حنيفة على

حرامك وبفضلك عن  
سواك ونور قلبي وقبري  
واهدني من الشرك كله  
واجعل لي الخير كله (اللهم)  
أنت أحق من ذكر وأحق  
من عباد وانصر من ابتغى  
وأرأف من ملك واجود من  
أعطى وأوسع من مثل  
أنت الملك لا شريك لك  
والفرد لا ند لك كل شيء  
هالك الا وجهك ان تطاع  
الا بذنك وان تعصى الا  
بملك تطاع فتشكر وتعصى  
فتغفر أقرب شهيد وادنى  
حجة حللت دون النفوس  
وأخذت بالنواصي وكنت  
الآثار ونعمت الآجال  
القلوب لا مصيبة

مقتضى قاعدته وفيه ان طوافه قد وقع صحيحا ويكفي هذا القدر في سقوط وجوب الترتيب عند  
 أدائه ولا يظهر اعتبار الترتيب حال قضائه بعد اعتبار اعتداده (واو طاف أقله جنباً فعليه ان يكمل  
 شوط صدقة نصف صاع وان اعادة سقطت) أي الصدقة وبقيت المعصية (واو ترك الطواف كله  
 أو طواف أقله وترك أكثره) أي ورجع إلى أهله (فعليه حتماً) أي وجوباً اتفاقاً (ان يعود بذلك  
 الاحرام ويطوفه) أي لانه محرم في حق النساء ولا يجوز احرام العمرة على بعض افعال الحج من  
 الطواف والسعي ولو بعد الخلق من التحلل الاول (ولا يجزئ عنه) أي عن ترك الطواف الذي  
 هو ركن الحج كله أو أكثره (البدل) وهو البدنة لانه تركها فلا يقوم مقامه غيره بل يجب  
 الاتيان بعينه ولا يجزئ عنه البدل (أصلاً) أي سواء عاد إلى أهله أو لم يعد (واذا اعادة الطواف)  
 أي طواف الزيارة (ظاهر او قد طافه جنباً) أي أولاً (فالمعتبر هو الاول والثاني جبرله) أي  
 انقصانه بترك الواجب على ما ذهب اليه الكرخي وصححه صاحب الايضاح اذ لا شك في وقوع  
 الاول معتداه حتى حل به النساء اتفاقاً واستدل الكرخي بما في الاصل من انه لو طاف للعمرة  
 جنباً أو محدثاً في رمضان ثم أعاده في أشهر الحج وحج من عامه لم يكن متمماً وذهب أبو بكر الرازي  
 إلى ان المعتبر هو الثاني والاول انقص به وصححه شمس الأئمة السرخسي وأخرج الرازي عما اذا  
 أعاده بعد أيام التشريق يجب عليه الدم فلو كان الطواف هو الاول والثاني جبرله لمساوياً وجب الدم  
 انتهى وهذا وجه اشكال فيما تقدم والله أعلم قال الكرماني والاول أقرب إلى الحق وقال ابن  
 الهمام قول الكرخي أولى قال في النحر الآخر وفائدة الخلاف تظهر في اعادة السعي فعلى القول  
 الاول لا يجب وعلى الثاني يجب قلت ويؤيد الاول انه اذا لم يعد الطواف لاشئ عليه من اعادة  
 السعي والدم بترك اتفاقاً (ولو طاف للزيارة كله أو أكثره محدثاً فعليه شاة وعليه الامادة  
 استحباً) أي مادام بمكة (وقيل حتماً) أي بناء على ما في بعض نسخ الميسر من ان عليه ان يعيده  
 والاول اصح (فان اعادة سقط عنه الدم سواء أعاده في أيام النحر أو بعده لاشئ عليه للتأخير  
 لان التقصان فيه يسير بحسب الجنب حيث يجب فيه عليه الدم للتأخير ولا شئ عليه ههنا للتأخير)  
 على ما في الهداية والكافي وغيرهما وفي النحر الآخر هو الصحيح وفيه دليل على ان العمرة الاول  
 في الحدث والاول يجب دم للتأخير عن أيام النحر على ما في الفتح (وقيل يجب عليه للتأخير دم) قال  
 قوام الدين ما ذكره صاحب الهداية ههنا ولان تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عند أبي حنيفة  
 فكيف لا يكون الذبح اذا أعاد الطواف بعد أيام النحر وقد حصل تأخير النسك عن وقته على  
 ان الزواية في كتب من تقدمه مصرحة بخلاف ذلك ولذا قال في شرح الطحاوي اذا أعاد  
 طواف الزيارة بعد أيام النحر يجب عليه الدم سواء كانت احادته بسبب الحدث او الجنابة وبه  
 جزم صاحب البدائع وصحح في المراج الوهاج قول صاحب الهداية قال في المطلب انه لا يظهر  
 انتهى ووجهه ما تقدم من ان طوافه معتد به بخلاف حينئذ يجب سقوط الترتيب بوقوعه  
 فافاً يلزمه الامادة وجوباً واستحباً بتحصيل التكميل للعبادة كما اذا صلى صلاة ذات نقصان  
 فانه يجب اعادة وجوباً بترك الواجب واستحباً بترك السنة واخرج وقتها ولم يقل احديهما  
 تلك الصلاة ولا بعدم اعتداده في مراعاة الترتيب بها والله أعلم (وقيل صدقة انكسر شوط) على  
 ما في خلاصة الفتاوى وشرح الجامع لقاض خان لزمه صدقة أي للتأخير كما سيأتي صريحاً (واو

والسر عندك حلالية  
 والحلال ما أحلت والحرام  
 ما حرمت والدين ما شرعت  
 والامر ما قضيت والخلق  
 خلقك والعبيد عبيدك  
 وأنت الله الرؤف الرحيم  
 أسألك بنور وجهك الذي  
 أنشأته له السموات  
 والارض وبكل خلق هو  
 لتوبى بحق السائلين عليك  
 ان تقبلني في هذه العيشة  
 وان تجبرني من النار  
 بقدرتك بأرحم الراحمين  
 (اللهم) اشرح لي صدري  
 ويسر لي امري واعد  
 بك من وسواس الصدر  
 وشتات الامر وفتنة القبر  
 ومتعني بالاسلام والسنة  
 وبارك لي

طواف الأقل محدثا فعليه صدقة ( أى نصف صاع من بر على ما في المحيط لكل شوط ) أى اتفاقا لما في البحر الآخر فعليه صدقة في الروايات كلها وتسقط الامادة بالاجاع لكن في الوبرى ان طوافه اقله محدثا فعليه صدقة لكل شوط نصف صاع فان اعادة بعد ايام النحر لا يسقط عنه الصدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاسبيجاني فان اعادة بعد ايام النحر فعليه صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لتأخير انتهى ويجب جعل الكلام الوبرى على ما بينه الاسبيجاني بأن المراد بالصدقة الغير الساقطة جنسها الشامل للصدقة الواجبة للتأخير لان الصدقة اللازمة من أجل طوافه محدثا لا يسقط فانه لا وجه له أصلا والله أعلم ( واورثك من طواف الزيارة أقله وهو ثلاثة أشواط فادونها أو طواف كله ) وكذا حكم أكثره ( راكبا ) أى على دابة ( أو محمولا ) أى على ظهر آدمي ( أو زحفا ) أى بأ نواحه ( من غير حذر ) قبل للحالات كلها وكان يحق أن يؤخره عن قوله ( أو حاريا ) فانه اذا طاف حاريا بعذر لم يجب عليه شيء أيضا لان ستر العورة من الواجبات وترك الواجب بعذر مسقط للدم كما تقدم من أن ستر العورة في الصلاة مع كونه شرطا لها يسقط عند الجمهور ( أو منكوسا ) أى مقلوبا أو منكوسا ( أو في جوف الحجر ) ذكر في الكبير هنا من غير حذر وفيه أنه لم يتصور حذر فيهما ( فعليه دم ) أى ولا تجزئه الصدقة ان لم يعده ( وان أحاده سقط ) أى الدم عنه ( وأما ما إلى أهله بمشاة ) أى اجزأه ان لا يعود ولا يلزم العود بل يبعث شاة أو قيمتها لتذبح عنه في الحرم ويتصدق بها ( وان اختار العود يلزمه احرام جديد ان جاؤا الوقت ) أى كما سبق بيانه وأما ما في الخاوى لو طاف منكوسا كره ذلك ولا شيء عليه فخالف لما عليه الجمهور ولعله اخذه من التجريد وقد قال الكرماني انه واقع وهو من الكتاب لان المصنف انتهى وكان ينبغي أن لا يتصر على الكتاب فانه محتمل لهما ولان السهو من المصنف لا يتحقق فيه فانه غير معصوم لكن يمكن جعل كلامه على ما يوافق الجمهور بأن رادبا الكراهة الكراهة الشرعية على ترك الواجب وقوله ولا شيء عليه أى غير هذا من النقصان لا البطالان ولا وجوب البدنة ولا فرضية العود ونحو ذلك ( وأوطافه راكبا أو محمولا أو زحفا بعذر كرض ) ومنه الاغماء والجنون ( أو كبر ) أى بحيث يضعف عن المشي فيه فيكون حكمه حكم الزمن والمقعد والمفلوج ( فلا شيء عليه ) أى لا من الدم ولا من الصدقة ( وأواخر طواف الزيارة كله أو أكثره من أيام النحر فعليه دم ) أى عند أبي حنيفة ( وأواخر أقله فعليه صدقة لكل شوط )

فيهما ( اللهم ) ان كان رزقي في السماء فأنزله وان كان في الارض فأخرجه وان كان فاباقر به وان كان قريبا فهنيئ به وبارك لي فيه وأدمه لي وأدم نعمك كلها على يا أرحم الراحمين ( اللهم ) أعتق رقبتي من النار وأوسع لي من الرزق الحلال وأصرف عني فتنة الانس والجن ( اللهم ) لا تنهر مني أجر تهمي ونصبي فان أحرمتني ذلك فلا تنهر مني أجر المصائب على مصيبتها ( اللهم ) اغفر لي ذنوبي وان عدت إلى شيء من معاصيك فعد علي برحمتك انت أرحم الراحمين

فصل في طواف الزيارة جنباً وطواف للصدر طاهراً ( أى من الحدثين أو من الأكبر ففيه سهو تفصيل ) فان طواف للصدر في أيام النحر فعليه دم لترك الصدر ( ان لم يطف طوافاً آخر ( لانه ) أى الصدر ) انتقل الى الزيارة ) لاستحقاقه أولاً ولكون الأقوى بالاعتبار هو الاولى كما مر ( وان طاف للزيارة ثانياً ) أى في أيام النحر ( فلا شيء عليه ) أى لا تنتقل الزيارة الى الصدر لاستحقاقه حينئذ ( وان طاف للصدر ) أى حقيقة أو حكماً ( بعد أيام النحر فعليه دمان دم لترك الصدر ) أى لنحوه الى الزيارة ( ودم لتأخير الزيارة ) وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فدم واحد ( وان طاف للصدر ثانياً سقط عنه دمه ) وكذا لو طاف للنفل فانه ينتقل اليه ويسقط عنه دمه ( وان طاف للزيارة محدثاً وللصدر طاهراً ) أى من الحدثين ( فان جهل الصدر في أيام النحر انتقل الى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانياً فلا شيء عليه ) وكذا لو طاف طواف نفل ( والا ) أى

ان لم يطف ثانيا ( فعليه دم لتركه ) اي اترك الصدر اتفاقا فانه من الواجبات بلا خلاف ( وان حصل الصدر بعد ايام النحر لا ينتقل اليها وعليه دم ) اي اتفاقا ( اطواف الزيارة محدثا ) والفرق في أن الوجه الاول وجب نقل طواف الصدر الى الزيارة فيجب بترك الصدر دم بالاتفاق وتأخير الزيارة عنده دم آخر وفي اقامة هذا الطواف مقام الزيارة فائدة وهي اسقاط البدنة عنه وأما ما في الوجه الثاني لم ينتقل طواف الصدر الى طواف الزيارة فوجب الدم لطواف الزيارة محدثا بالاتفاق ولا شيء عليه للتأخير بالاجماع كذا ذكره غير واحد ( ولو طاف للزيارة محدثا ولا صدر جنباً فعليه دمان ) اي في قولهم دم لطواف الزيارة محدثا ودم لطواف الصدر جنباً كذا في قاضيخان ( ولو ترك من طواف الزيارة أكثره فطاف للصدر بكل منه طواف الزيارة ) اي ونقص من الصدر ( وعليه دمان ) اي اتفاقا ( دم لتأخير الزيارة ) اي باعتبار أكثره ( ودم لترك أكثر الصدر ) اي لا تنقله الى الزيارة ( وان طاف لكل واحد منهما أقل يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر ثم ينظر في الباقي من الزيارة ان كان أكثره فعليه اقامه فريضاً ولا ينوب عنه الدم ) لان الدم انما ينوب عن الواجب ( وعليه دم لتأخير ) اي عن أيام النحر ( وان كان الباقي من الزيارة أقله فعليه دم لترك الأقل منه ) اي من طوافها ( وصدقة لتأخير ) اي لتأخير الأقل منه ( وعليه دم لترك الصدر ) اي ان كان كله وأكثره وأما في أقله فعليه صدقة لكل شوط الا ان يبلغ دماً فينقص منه ما أحب والحاصل ان ترك طواف الزيارة لا يتصور الا اذا لم يكن طاف للصدر فانه اذا طاف له انتقل عنه الى طواف الزيارة

فصل حائض طهرت في آخر أيام النحر ( اي وبقي قليل من زمان يومه ) ويمكنها اي بعد سير مسافتها الى المسجد ( طواف الزيارة كله أو أكثره وهو أربعة اشواط قبل الغروب فلم تطف فعليه ادم لتأخير وان امكنتها أقله فلم تطف لاشي عليه ) الا ان الأفضل بل الواجب ان تطوف مهما امكن فان ما لا يدرك كله لا يترك كله وليصح كوني ترك الباقي من هذر ( واوحاضت في وقت تقدر ) اي حال كونها قادرة ( على ان تطوف فيه أربعة اشواط فلم تطف ) اي قبل الحيض ( لزومها دم التأخير ) وفيه نظر اذ هذا الحكم لا يستقيم بالقياس الى ما ذكرنا في الصلاة من ان من هو اهل فرض في آخر وقته بمضيه فقط لا من حاضت فيه واقفا يصح تمشيته على قول زفر من انها اذا حاضت في آخر الوقت لم يسقط عنها وتقضيها اذا طهرت وفي الظهيرية عن ابي يوسف اذا حاضت المرأة وقدمت من الوقت ما لا يمكن اداء الفرض فيه لم تقضها وهذا التقييد يفيد انه لو بقي مقدار ما يمكن اداء الفرض فيه ينبغي ان تقضي عند ابي يوسف ( واوحاضت في وقت تقدر على اقل من ذلك لم يلزمها شيء ) ككان القياس ان يجب عليها صدقة ثم اذا عرفت ذلك التفصيل ( فقولهم ) اي بجملة ( لاشي على الحائض ) وكذا النفساء ( لتأخير الطواف ) اي طواف الزيارة كافي الفتاوى المراجعة وغيرها ( مقيد بما اذا حاضت في وقت لم تقدر على أكثر الطواف ) اي قبل الحيض ( او حاضت قبل ايام النحر ولم تظهر الا بعد مضي ايام النحر ) اي جسيمها وحاصله ما في البحر الزاخر من ان المرأة اذا حاضت او نفست قبل ايام النحر فطهرت بعد مضيه فلا شيء عليها وان حاضت في اثناها وجب الدم بالتفريط فيما تقدم والله اعلم وفيه ايضا ما يتعلق بهذه المسئلة في باب الاجارة وعن ابي يوسف في امرأة وادت يوم النحر قبل ان تطوف

ذلك ( اللهم ) اليك ضجعت  
الاصوات بلغات مختلفات  
يسألونك الحاجات وحاجتي  
اليك ان تذكروني عند البلاء  
اذا نسياني أهل الدنيا  
واسوء ناء والله منك وان  
هفوت واسوء ناءه والله منك  
وان غفرت ( اللهم ) لا تنجس له  
آخر العهد مني ( اللهم ) زد  
اجسامنا صحتهم وارحمهم  
مسبهم الى النوبة وخط  
من ورائهم بالرحمة يا أرحم  
الراحمين ( اللهم ) اني أعوذ  
بك من تحول ما فيك وبخانة  
نعمتك وجميع مخطئك  
( اللهم ) يارب سبع الدرجات  
ومنزلة البركات

فأبى الجلال أن يقيم معها قال هذا عذر في نفى الاجارة ولو وادت قبل ذلك وبقي من مدة النفاس كدة الحيض وأقل أجبر الجلال على المقام انتهى (ولو انقطع دمها) أي دم الحائض (بدواء أولا) أي لا بدواء (أو لم ينقطع) أي بالكيفية (فاغتسلت أولا) أي أو ما اغتسلت (وطافت ثم عاد دمها في أيام حادتها يصبح طوافها وزمها بدنة وكانت حاصية) أي من وجهين الدخول المسجد ونفس الطواف (وعليها أن تعيده طاهرة) أي من الحدثين (فإن احادته سقط ما وجب) أي من البدنة وعليها التوبة من جهة المعصية ولو مع البدنة

فصل في الجنابة في طواف الصدر \* من ترك طواف الصدر كله أو أكثره فعليه شاة \* أي ترك الواجب (ومادام في مكة يؤمر بأن يطوفه) وفيه أنه مادام بمكة لا يصدق عليه أنه تركه ولعله أراد أنه مالم يفارق جدران مكة (وان ترك ثلاثة أشواط منه فعليه لكل شوط صدقة) أي فيطعم ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر (ولو طافه) أي الصدر (جنباً فعليه شاة) على ما في الهداية والسكافي والمجمع وصححه صاحب خزائن الأكل وغيره وذكر الطرابلسي وشارح الهداية أن في رواية أبي حفص الكبير يلزمه صدقة وكذلك كره صاحب المبسوط معللاً بأن طواف الجنب معتد به فلا يجب بسبب هذا النقصان ما يجب بتركه (وان طافه محدثاً فعليه صدقة لكل شوط) وفي المحيط وان طاف للصدر جنباً فعليه شاة وكذلك طواف محدثاً في رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان عليه صدقة لأن نقصان الحدث أقل فيجب الأقل من الدم وفي البدائع وعليه شاة إن كان جنباً وإن كان محدثاً ففيه روايتان عن أبي حنيفة في رواية عليه الصدقة وهي الرواية الصحيحة وهو قول محمد وأبي يوسف وفي رواية عليه شاة ولا يخفى ما في المبسوط والمحيط من التناقض فيما بينهما لأنه جعل في المبسوط رواية أبي حفص في الصدقة وجعلها في المحيط بالدم وكذلك صرح الخبازي بأنه في الدم والله أعلم ثم إذا أحاد الطواف سقط عنه الجزاء ولا يجب بالتأخير شيء اتفاقاً كذلك في المشاهير وفي المفيد يجب دم لتأخير طواف الصدر عنده والصحيح أنه لا يجب به شيء بل لا يتصور تأخير ما ليس له وقت محدود ويجب وجوده فيه وإثماً تأخير تركه وفيه الدم والله أعلم

فصل في الجنابة في طواف القدوم \* ولو طاف للقدوم أي كله أو أكثره على ما هو الظاهر (جنباً فعليه دم) على ما قاله بعض مشايخ العراق واختاره صدر الشريعة (وقيل صدقة) قال صاحب العناية الظاهر وجوب الصدقة فيما إذا طاف للقدوم جنباً وكان حقه أن يقول المصنف فعليه صدقة وقيل لا شيء عليه لما في مبسوط شيخ الإسلام وشرح الطحاوي ليس الطواف التحية محدثاً ولا جنباً شيء ومثله من الطحاوي في المحدث (ولو طافه محدثاً فعليه صدقة) على ما في مائة الكتب وصرح به من محدثوه ومختار القدوري وصاحب الهداية وغيرهما (أكل شوط نصف صاع من بر إلا أن يبلغ ذلك دماً فينقص منه ماشاء) وفي البحر الآخر فينقص منه نصف صاع (ولو تركه) أي طواف القدوم (كله فلا شيء عليه لأنه ليس بواجب) إلا أنه كره له ذلك وأساء لتركه السنة (ولو أحاده) أي طواف القدوم (طاهراً) من الحدثين (في الجنابة أو الحدث) أي في طوافه الذي طاف جنباً أو محدثاً (سقط عنه الجزاء) أي من الدم أو الصدقة وفي المحيط ولو طاف جنباً يلزمه الأحادة والزمه دم إن لم يعد وقال محمد ليس عليه أن يعيد طواف التحية لأنه

ويا فاطر السموات  
والارضين اصلح لي ديني  
الذي جعلته عصمة أُمري  
(اللهم) اصلح لي ديني الذي  
فيه ما هاشي (اللهم) اصلح لي  
آخرتي التي فيها معادي  
واجعل الحياة زيادة لي في  
كل خير واجعل الموت  
راحة لي من كل شر واكفني  
في ديني وآخرتي بما كفيته  
به أو ليا لك وخير لك من  
عبادك الصالحين (اللهم)  
إنني أسئدك ديني ومالي  
وقلي وبدني وخواتمي  
علي ووالدي وأولادي  
واحفادي وأخواني  
وأخواتي وجميع ما أهتمت  
به علي وعليهم وحصل



سنة وان اُعاد فهو افضل ( وحكم كل طواف تطوع بحكم طواف القدوم ) في البدائع قال محمد  
ومن طاف تطوعا على شيء من هذه الوجوه فأحب اليه ان كان بمكة أن يعيد الطواف وان كان رجعا  
إلى أهله فعليه صدقة سوى الذي طاف وعلى ثوبه نجس انتهى يعني لا شيء عليه لان طهارة الثوب  
سنة فيكره طوافه ولا يلزمه شيء وأما ما في بعض نسخ الكبير وأوسع فيه أو في طواف التطوع يجب  
عليه اقامه وأوترك بعضه لم أجده فيه تصريحاً وينبغي أن يكون الحكم كالحكم في طواف الصدر  
فانه وجب بالشروع ففيه بحث لان طواف الصدر واجب بأصله فكيف يقاس عليه ما يجب بشروعه  
فالظاهر انه نظير صلاة النفل وضومه حيث يجب عليه اقامه وانه لا يلزمه بتركه شيء سوى

التوبة عن المعصية

فصل في الجنابة في طواف العمرة ( ولو طاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله أو وشوطا جنبا  
أو حائضا أو نفساء أو محدثا فعليه شاة ) أي في جميع الصور المذكورة ( ولا فرق فيه ) أي  
في طواف العمرة ( بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لانه لا يدخل في طواف العمرة  
للبدنة ) أي لعدم ورود الرواية ( ولا لصدقة ) الله اعلم بما فيه من الدراية ( بخلاف طواف  
الزيارة ) أي فان البدنة ثبتت على تركها في السنة فلها الأصل في الجملة يصلح للمقايسة ( وكذا  
أوترك منه ) أي من طواف العمرة ( أقله أو وشوطا فعليه دم ) وهذا تصريح بما علم تلويحا ( وان  
أعاد ) أي الأقل منه ( سقط عنه الدم وأوترك كله أو أكثره فعليه أن يطوفه سحطا ) أي وجوبا  
وفرضا ( ولا يجزئ عنه البدل أصلا ) لانه ركن العمرة ( وأوطاف القارن طوافين للعمرة والقدوم  
وسعى سعيين محدثا ) قيد للطواف ( أعاد طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شيء عليه ) وان لم يعد حتى  
طلع فجر يوم النحر لم يدم طواف العمرة محدثا وقد فات وقت القضاء ( أي الإعادة لتسكيل  
الإداء ) ويعيد الرمل في طواف الزيارة ( أي أوقع طواف القدوم محدثا ) ( ويسعى بعده ) أي  
بعد طواف الزيارة ( استحباً ) أي مراعاة الاحتياط ( وان لم يعد هما ) أي الرمل والسعي ( فلا  
شيء عليه في الحدث ) أي الأصغر حال طوافه ( وفي الجنابة ) أي في طوافه جنبا ( ان لم يعد السعي  
فعليه دم ) أي لتركه السعي هذا قال محمد ليس عليه إعادة طواف النية لانه سنة وأعادته أفضل  
وفي المتوسط لا يجب عليه ان يعيد طواف العمرة وان أعاده فهو أفضل والدم عليه على كل حال  
لانه لا يمكن ان يجعل المعتد به للطواف الثاني لانه حصل بعد الوقوف فعرفنا ان المعتد به هو الاول  
لإحالة وهو ناقص فيجب الدم ولم يذكر قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقيل على قولهما ما ينبغي ان  
يسقط عنه الدم بالإعادة لان رفع النقصان من طواف العمرة بعد الوقوف صحيح وإذا ارتفع  
النقصان بالإعادة لا يلزمه الدم ( ولو طاف للعمرة محدثا وسعى بعده فعليه دم ) ان لم يعد الطواف  
ورجع إلى أهله ( لتركه الطهارة في الطواف وأما ما دام بمكة فعليه ان يعيدها أسرياً بنقصان  
الطواف في السعي الذي بعده والافالطهارة مستحبة في السعي ) وليس عليه شيء بترك إعادة  
السعي ( أي اذا لم يعد الطواف بالاتفاق ) ( وأعاد الطواف ولم يعد السعي لا شيء عليه ) كذا قيل  
ومحمد صاحب الهداية وهو يختار شمس الأئمة السرخسي والامام المحبوبي ( وقيل لا يجب عليه  
دم لترك إعادة السعي فيما اذا أعاد الطواف ) وذهب إليه كثير من شارحي الجلساء مع الصغير  
كما ضيقنا والتمناشي والحسامي والقوائد الظهيرية بناء على انفساخ الطواف الاول بالثاني

على محمد وآله واجعلنا  
واجعلهم في كفك وامنك  
وحفظك وحياطتك  
وكفائتك وسرك ودمتك  
وجوارك وودائعك يامن  
لا تضع ودائعهم ولا تحجب  
سائله ولا ينفذ ما عنده  
( اللهم ) اني استغفر لك  
ولهم من كل ذنب جرى به  
علمك فينا وفيهم وعلمنا  
وعلمهم إلى آخر عصرنا  
وعصرهم ولذنوبنا  
وذنوبهم كلها وألها وآخرها  
عمرها وخطأها قليلها  
وكثيرها سرها وعلانياتها  
صغيرها وكبيرها ولجميع  
ما نحن به مذنبون فصل  
على محمد وآله

والا كانا فرضين أو الاول فلا يعتد بالناسي ولا قائل به فإلزام كون المعتد بالناسي فوق السعي قبل الطواف فلا يعتد به فيجب الدم بتركه بخلاف ما إذا لم يهد الطواف وارتقى دما لذلك حيث لا يجب عليه لأجل السعي شيء لأن بارقة الدم لا يرتفع الطواف الاول ولا ينسخ وانما يجبر به نقصانه فيكون متقدرا في موضعه فيكون السعي في عقبه فيعتبر والجواب على ما في الفتح منع الحصر بل الطواف الثاني معتد به والاول معتد به في حق الفرض وهذا أسهل من الفسخ خصوصا وهذا نقصان بسبب الحدث الأصغر وايضا من قال بالانفساخ هنا برده عليه ما سبق من الاتفاق على عدم الانفساخ في الحدث مع أن شمس الأئمة القائل بالفسخ في الجنب لا يوجب الدم ههنا فلو انفسخ في الحدث لا وجب الدم والله أعلم

فصل ولو طاف فرضا كالركعتين (أو واجبا) كالصوم والنذر (أو نفلا كالقدوم والنية والتطوع) (وعليه) أي على ثوبه أو بدنه (نجاسة أكثر من قدر الدرهم كره) أي تركه السنة في مراعاة الطهارة (ولاشيء عليه) أي من الدم والصدقة وهذا قول العامة وهو الموافق لما في ظاهر الرواية كما صرح في البدائع وغيره أن الطهارة من النجاسة ليس بواجب فلا يجب شيء لتركها سوى الاساءة وإمامنا في منسك الفارسي ويكره استعمال النجاسة أكثر من قدر الدرهم والأقل لا يكره فحمل بحث إذا الظاهر أنه يكره مطلقا على تفاوت الكراهة بين كثرة النجاسة والقلة وهذا لا يتناقض أن القدر القليل معفو فان الخروج من الخلاف مستحب بالإجماع والمسئلة خلافية وترك المستحب مكروه تنزيهي لانه خلاف الاولى ومناف الاحتياط في الدين (وقيل عليه دم) أي في جميع الأحوال (الا إذا كان قدر ما يورى عورته طاهرا والباقي نجسا فلا شيء عليه) وفي المرغيناني إذا طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا وما لو طاف عربانا سواء كان من الثوب قدر ما يستتر عورته طاهرا والباقي نجسا جاز طوافه ولا شيء عليه وفي النخبة ولو طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا والذي طاف عربانا سواء أأعاد ما دام بحكة ولا دم عليه ما كان خراجا من مدام انتهى وهذا في العربيان ثابت وأما في الثوب النجس فبخلاف للجمه وروى قد قال الإمام ابن الهمام إن ما ذكر في نجاسة الثوب كله الدم لأصله في الرواية هذا وأوطاف مكشوف المورة قدر ما لا يجوز الصلاة معه وهو ربع العضو أجزأه وعليه دم وإن كان للتطوع فعليه صدقة (ولو طاف فرضا) أي بقينا أو ظنا (أو نفلا) أي سنة أو تطوعا (على وجه يوجب النقصان) أي كلبا أو جزئا (فعليه الجزاء) أي دما أو صدقة (وان أأاده سقط عنه الجزاء في الوجوه كلها) أي بالاتفاق (والإعادة أفضل) أي مادام بحكة (من أداء الجزاء) لأن جبر الشيء بجنسه أولى (ولورجع إلى أهله) أي ولم يدره (فعليه العود) أي في بعض الصور يجب وفي بعضها هو الأفضل (أو بهت الجزاء) وهو أفضل من عوده (وكل طواف يجب في كله دم ففي أكثره دم) لانه أقيم الأكثر مقام الكل (وفي أقله صدقة) أي خلفه الجنبية (الأي طواف العمرة فان كثيره وقليله سواء) أي مستوفي وجوب الدم كما تقدم والله أعلم

فصل ولو ترك ركعتي الطواف أي بأن لم يصلهما في مواضع المحترم من الحرم والأفلا يتصور تركهما حتى يقال (لا شيء عليه ولا تسقطان عنه) أي بخروجه من أرض الحرم ودخول غير أشهر الحج (وعليه أن يصلهما) أي في أي مكان وزمان شاء (ولو بعد سبعين) أي إلى أن يأتيه اليقين

واغفر لنا ولهم يا خير  
السافرين (اللهم) يا عظيم  
يا عظيم يا عظيم فانه لا يغفر  
العظيم الا العظيم (اللهم)  
من مدح اليك نفسه فاني  
لستؤم لنفسى اخبرست  
المعاصي اسماني فسالى من  
وسيلة ولا عمل ولا شفيع  
سوى الامس (اللهم) انى  
أعلم أن ذنوبى لم تنته عندي  
جأها ولا الاعتذار وجهها  
ولكنك أكرم الأكرمين  
(اللهم) انما كن أهلا ان  
أبلغ رجلك فان رجلك  
أهل أن يبلغنى فان رجلك  
وسعت كل شيء وأنا شيء  
(اللهم) ان ذنوبى وان كانت  
عظاما

الا انه يكره له تأخير من غير عذر مع ان التأخير فيه الآفات وقد قال تعالى فاستبقوا الخيرات  
 ﴿فصل في الجنابة في السحى﴾ واول ترك السحى كله أو أكثره فعليه دم ﴿أي تركه الواجب﴾ (وجه  
 نام) أي صحيح لكنه ناقص ينجر بالدم خلافا لما في فانه يقول انه ركن لا يتم الحج الا به (وان  
 تركه لمذرة فلا شيء عليه) أي تركه سائر الواجبات بعذر على ما صرح به صاحب البدائع فيحمل  
 اطلاق عبارة صاحب الهداية وغيره على عدم الضرورة كما صرح به ابن الهمام في شرح الهداية  
 (واو ترك منه) أي من السحى (ثلاثة اشواط أو أقل فعليه لكل شوط صدقة الا ان يبلغ ذلك دما فله  
 الخيار بين الدم وثقب الصدقة) أي بقدر ماشاء أو بقدر نصف صاع (واو سحى كله أو أكثره  
 را كبا أو محمول بلا عذر فعليه دم وان كان بعذر فلا شيء عليه) أي كالأصل من مذهب  
 الزمان اذ لم يجد من يحمله على ما في منسك السنجاري (وان سحى أقله را كبا) وكذا محمول بلا عذر  
 فعليه صدقة (أي لكل شوط على ما في منسك أبي الجها) (واو سحى قبل الطواف) أي جنسه أو قبل  
 الطواف الصحيح (لم يتركه) أي بذلك السحى فان معه حينئذ كالمردوم (فان لم يتركه فعليه دم)  
 أي انفسا (واو ترك السحى) أي من اصله (ورجع الى اهله) أي بأن يخرج من الميقات (فأراد  
 العود) أي الى مكة (يعود بأحرام جديد) أي لدخوله الحرم اذ سحى الحج بعد الوقوف لا يشترط فيه  
 الاحرام بل ويسن حرمه وكذا سحى العمرة لا يشترط وجوده بعد حلقه بل يجب تحلقه قبل حلقه  
 والله اعلم وقد تقدم انه اذا عاد بأحرام جديد فان كان بعمره فيأتى أو لا بأفعال العمرة ثم يسحى وان  
 كان يحج فيطوف أو لا طواف القدوم ثم يسحى بعده (واذا عاد بمقط الدم) قال في الاصل والدم  
 احب الى من الرجوع لان فيه منفعة الفقراء قلت ومحنة الاغنياء (واو ترك السحى اذ كان من  
 اذ لم يجد من يحمله فلا شيء عليه) وكذا الحسك في سحى العمرة أي كما سبق (واو ترك الصعود على  
 المروتين) نظريا للمروية (لا شيء عليه) ويكره لان الصعود اذا كان ثم مصعد من المستحبات (واو  
 اخر السحى من ايام النحر واشهرها) بل ولو سثنين (لا شيء عليه) الا انه يكره له (وكذا الحسك في  
 سحى العمرة) واما ما ذكره الفارسى من انه اذا أخره حتى مضت ايام النحر لم يدم ان يرجع الى  
 اهله وان كان بمكة سحى ولا شيء عليه فشيء واحد اليه (واو سحى) أي بين الصفا والمروة (ولم  
 يبلغ حد المروة ثلاثا ولكن بقي الى ما) أي موضع (بينه) أي بين الساعى والموضع (وبين المروة  
 مقدار الثلث) أي وثمة في الثلثان معا قبله من حد الصفا (ثم يرجع الى الصفا) أي الى آخر حسده  
 (هكذا قبل سبع مرات بجزئة) لتحقق الاكثر (وعليه دم) أي ترك الاقل كذا ذكره الفارسى  
 والظاهر ان عليه تركه مقدار كل شوط صدقة كما سبق اذ لم يهدان ما في تركه دم يكون في تركه  
 أقله ايضا دم (ولو طاف لحنه وواقع النساء) أي جامع جنسه (ثم سحى بعد ذلك اجزاء) أي سحى  
 المتأخر نحر وجهه عن الاحرام بالكلية بعد الحلق والطواف وفيه خلاف الشافعى كما مر  
 ﴿فصل﴾ هذا فصل وصله اصل (اما جنابات الوقوف بعرفة) أي ما يتعلق بها (فقد تقدم  
 ذكرها) يعني واما جنابات ما بعده فنذكرها مرتبة في فصول على حدة  
 ﴿فصل في الجنابات في الوقوف بالمزدلفة﴾ واول ترك الوقوف بمزدلفة ﴿أي في فجر يوم النحر﴾ بلا  
 عذر ازمه دم وان تركه بعذر بأن كانت به علة (أي مرض مانع من وقوفها) (أو ضعف) أي في  
 بنيتها أو مشيه (أو كانت امرأة) أي ونحوها من نفوس الرجال (تخاف الزحام) أي في طريقها

ولكنها ضيقة في جنب  
 حفوك فاعفها الى يا غفور  
 يا رحيم (اللهم) أنت أنت  
 وأنا العواد الى الذنوب  
 وأنت العواد الى المغفرة  
 (اللهم) ان كنت لا ترحم  
 الا اهل طاعتك فالى من  
 يفرح المذنبون (اللهم) انك  
 تجد من تذهب غيرى وأنا  
 لا اجد من يرجعنى غيرك  
 (اللهم) تجتنب من طاعتك  
 عداوتى وتوجهت الى مصيبتك  
 فهدأ فهدأ لك ما أعظم  
 بعتك على وأكرم حفوك  
 هدى (اللهم) من أولى  
 بالتقصير منى وقد خلقتنى  
 ضعيفا ومن أولى بالكرم  
 منك وقد سميت رؤفا

منى أى فى ضيق أما كنهها ( فلاشئ ) أى من الدم والصدقة ( عليه ) أى على تاركه ( وأترك  
المبيت بها ) أى بالزدلفة فى ليلتها بأن يأتى كثير الليل فى غيرها ( لم يزل مهشى ) أى عندئذ لما صرح به  
أصحابنا فى كتب المذهب أنه سنة فيكره تركها بغير ضرورة وذكروا فى اختلاف المسائل هل يجب  
البيتوتة بزدلفة جزأ من الليل فى الجملة فقال أبو حنيفة نجيب ولاشئ عليه فى تركها مع كونها  
واجبة عنده انتهى ولعل وجهه أن وجوبها إنما هو تبع أو جوب أداء العشائين فيها والصدقة  
لا تتعلق لها بالنسك فكذلك ما يتعلق بها ( وأوفاته الوقوف ) أى بزدلفة ( باحصار ) أى عنه فى عرفة  
بجملته ( فعليه دم ) وهذا غير ظاهر لأن الإحصار من جملة الإحصار اللهم إلا أن يقال إن هذا مانع  
من جانب الخلق فلا تأثير له فى إسقاط دم الوجوب الإلهي وبذلك عليه قول صاحب البداية ثم  
فحين أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام النحر ثم خلى سبيله أنه عليه دمالترك الوقوف بزدلفة  
ودمالترك الرمي ودمالأخير طواف الزيارة واستشكل بأن أى عذر أعظم من الإحصار وأوجب  
بأن الإحصار بعد ولا يبرى كأيديل عليه قوله ثم خلى سبيله والإحصار بعد ولا يبرى كأيديل عليه قوله  
الدم لأنه كراه وهو ليس بعذر لأنه من جهة العباد ألا ترى ما قالوا أنه لو أكره على محذور  
الأحرام كالطيب واللبس فإنه لا ينجز فى الجزاء بين الصدوم والدم والصدقة بل عليه حين  
ما وجب عليه

فصل فى الذبح والخلق ( ولو ذبح شيأ من الدماء الواجبة ) أى كدم القرآن والتمتع والنذر  
( فى الحج والعمرة ) أى مجتمعين أو منفردين ( خارج الحرم ) أى من أرضه الحدود والمعلومة من  
كل ناحية بالعلم ( لم يسقط عنه ) أى ذلك الدم ( وعليه ذبح آخر ) أى بدلا عما تقدم وهذا متفق عليه  
بين أصحابنا وأما إذا ذبح الهدى المنطوق به والاضحية فى غير الحرم فلاشئ عليه وهذا ما يتعلق  
بمكان الذبح وأما ما يتعلق بزمانه فينبه بقوله ( ولو أخر القارن أو المتعم ) أى بخلاف المفرد ( الذبح  
عن أيام النحر فعليه دم ) عند أبي حنيفة لأنه واجب عنده وسنة عندهما وكذلك الترتيب بين الخلق  
والذبح والرمي واجب عنده على القارن والمتعم وسنة عندهما وأما الترتيب المذكور فى حق  
المفرد وسنة اتفاقا ( ولو خلق فى الحل ) أى فى غير الحرم الشامل للمنى وغيره مع كونه سنة فى منى  
( أو أخره عن أيام النحر فعليه دم ) أى عند الإمام وأما عند غيره فقد سبق خلافهم ( سواء كان  
مفردا أو غيره ) أى قارنا أو متعما

فصل فى ترك الترتيب بين أفعال الحج ( ولو خلق المفرد أو غيره ) أى من القارن والمتعم ( قبل  
الرمي أو القارن أو المتعم ) أى أو خلقا ( قبل الذبح أو ذبحا قبل الرمي فعليه دم ) أى واحد  
فى المسئلة الأولى ودمان عند أبي حنيفة فى المسائل الباقية دم للقارن والتمتع ودم للخلق قبل  
الذبح وترك الترتيب الواجب عنده وندهما عليه دم للقارن أو التمتع والحاصل أن المصنف  
إنما ذكر الدم المختلف فيه وترك المتفق عليه أو ضروحه ومن المعلوم أن الدم المختلف فيه دم جبر  
والمتفق عليه دم شكر والصحيح أن وجوب دم الجبر بمجموع التقديم والتأخير على ما حققه ابن  
الهام وقيل عليه دمان للجبر فى بعض الصور وفى الكافي قال بعضهم دم القرآن واجب أجماعا  
ويجب دم آخر أجماعا بسبب الجنابة على الأحرام لأن الخلق لا يحل إلا بعد الذبح ويجب دم آخر  
عند أبي حنيفة بتأخير الذبح خلافا لهما والله مال صاحب الهداية من خطأ صاحب الهداية

ومن أولى بالفساد منك  
وعلمك سائى وفناءك محيط  
أطعتك بأذنك ولك المنية  
ومصيتك بعلمك ولك الجنة  
على فوجوب جهنك هلى  
وانقطاع جهنك وفقرى اليك  
وخلاك منى الأفوت منى  
يا أرحم الراحمين ( اللهم )  
إن كنت خصصت برحمتك  
أقواما طاهرك فبما أمرتهم  
به وعلموا لك فيما خلقتهم له  
فأنهم لم يباغوا ذلك إلا بك  
ولم يوفقهم لذلك إلا أنت  
كانت رحمتك إياهم قبل  
طاعتهم إياك يا خير من داه  
داع وأفضل من رجا راج

فلغفلته عن هذه الرواية وفي الكبير كلام كثير بظهره الدراية (ولو طاف) أي المفرد وغيره  
 (قبل الرمي والخلق لاشئ عليه ويكره) أي تركه السنة وهي الترتيب بين الثلاثة  
 فصل في الجناية في رمي الجمرات (ولو ترك رمي يوم) أي من أيام النحر (كله) أي سبع حصيات  
 في اليوم الأول واحد عشر في بقية الأيام (أو أكثره) كأربع حصيات فساووهما في يوم  
 النحر أو إحدى عشرة حصاة فيما بعده أو آخره إلى يوم آخر فعليه دم (أي تركه أو تأخير) (وإن  
 أخره إلى الليل) أي الآتي (فلاشئ عليه) أي اتفاقا إلا في رواية عن أبي يوسف لأنه لا رمي  
 في الليل وعليه دم والمشهور عنه خلافها وإنما يرم من الغد ولا من بعده حتى يصبح رماها من الغد وعليه دم عند أبي  
 حنيفة لتأخير لا عندهما وإنما يرم من الغد ولا من بعده حتى مضت أيام الرمي بغروب الشمس  
 من آخر أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام الرمي فعليه دم بالاتفاق لترك الرمي والحاصل  
 أن الرمي موقت عند أبي حنيفة وعندهما ليس بموقت فإذا أخر رمي يوم إلى يوم آخر فعنده يجب  
 القضاء مع الدم وعندهما يجب القضاء لا غير لأن الأيام كلها وقت لها وأما إذا خرج وقتها فوجب  
 دم أيضا عندهما لترك الرمي وهو قول أكثر العلماء والأصح عند الشافعية (وإن ترك الأقل أو أخره  
 كحصاة أو حصاتين أو ثلاثة في اليوم الأول وعشر حصيات فأدواها فيما بعده) أي بهذا اليوم الأول  
 (فعليه لكل حصاة صدقة الآن يبلغ ذلك دما فينقص منه) كما مر مرارا (ولو ترك رمي الأيام  
 كلها فعليه دم واحد)

فصل في ترك الواجبات بعذر (ولو ترك شيئا من الواجبات بعذر لاشئ عليه على ما في البدائع)  
 وكذا الكرماني لكن يرد على تعميمهما تخصيصهم بعدم لزوم شيء في ترك طواف الصدر وتأخير  
 الزيارة للمرأة مطلقا (وأطلق بعضهم وجوبه) أي الدم (فيها) أي في الواجبات إذا تركها  
 (الافياوزد النص) أي التصريح به عن بعض العلماء (وهي ترك الوقوف بزدلفة) كما صرح به  
 في الهداية والكافي وغيرهما (وتأخير طواف الزيارة من وقته) كما صرح به في السراجية  
 وغيرها (وترك الصدر) أي طوافه (للحائض والنفساء) قبل المثلثين كما صرح به الطحاوي  
 وأبو الليث وصاحب الهداية والكافي والمجمع وغيرهم (وترك المشي في الطواف والسعي)  
 كما صرح به في المجمع والمطالع وغيرهما (وترك السعي) كما نص عليه صاحب البدائع  
 بخصوصه في موضع (وترك الخلق لعله في رأسه) إذا تعذر معه الخلق أو التقصير على ما صرح به  
 في البحر الزاخر هذا وفي النخبة أن بعض الأصحاب أطلق وجوب الدم في ترك الواجب بعذر  
 وبغير عذر أي قياسا على ارتكاب المحظورات وأجابوا عن طواف الصدر بأنه ورد فيه النص  
 وغيره لا يقاس عليه قال المصنف وفي اقتصاره على الصدر نظر أو روى النص في غيره كالوقوف  
 بزدلفة والركوب في الطواف انتهى وفيه أن مراده ما ورد فيه النص النبوي وتمثله بطواف  
 الصدر لكون الكلام فيه لا يستلزم في غيره والله أعلم (النوع السادس في الصيد وما يتعلق به)  
 قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمه  
 حرام أي حرمين وقد قال بعض العلماء إن قتل الصيد من السكيات ثم الصيد مصدر بمعنى  
 الاصطياد وقد يراد به المصيد وكلاهما حرام على المحرم وأراد المصنف تعريفا للمعنى الثاني  
 بقوله (الصيد هو المتمتع) أي بقوائمه أو جناحيه من أخذه (التمتع من الناس في أصل

(اللهم) بحرمته الإسلام  
 وبندمة نبيك محمد عليه  
 أفضل الصلاة والسلام  
 أنزل إليك فأغفر لي جميع  
 ذنوبي وأصرفني عن موقفي  
 هذه المضى الخواجج وهب  
 لي ما سألت وحق رجاى  
 فيما كتبت (اللهم) دعوتك  
 بالدعاء الذي علمته فلا  
 تحرم منى الرجاء الذي  
 عرفته (اللهم) ما أنت  
 صانع العشي به بعد مكرات  
 بئنه خاشع لك بذله مستكين  
 لك بحرمه متضرع إليك  
 بعلمه تائب إليك من اقترافه  
 مستغفر لك من ظلمه مبتهل  
 إليك



الخلقة ( أي فلا هبرة بالامر المارض عن الوحشة والانس ( فالظبي والفيل والجمام ) يعني ونحوها من البهائم والطيور ( المستأنسات صيدوا البعير والبقرة والشاة ) أي ونحوها من الخيل ( المتوحشات ليست بصيد ) وأما المتولد من الظبي والشاة ان كانت الام ظبيا فهو صيد والا فلا كما صرح به في الحصر على ما نقله العلامة البر جندی في شرح النقاية ( وهو ) أي الصيد ( نومان برى ) أي منسوب الى البر ( وهو ما يكون نوالده في البر سواء كان لا يعيش الا في البر ) أي أيضا ( أوبعش في البر والبحر ) أي جعبا ( وبحري وهو ما يكون نوالده في البحر ) أي سواء يعيش في البحر أو يعيش فيهما أيضا وبقي احتمال ما يكون نوالده في البر ولم يعيش الا في البحر وكذا حكمه ( فالهبرة بالنوالد ) لانه الاصل ( لا بالمعاش ) أي مكان المعيشة لانه العارض وهذا التعريف هو المعمول عليه على ما ذكر في السكا في البدائع والنهاية شرح الهداية وقد يوجد من الحيوانات أن يكون في بعض البلاد وحشية الخلقة وفي بعضها مستأنسة كالجواموس فانه في بلاد السودان متوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم ( ثم البحري حلال اصطیاده للحلال والحرم بجميع أنواعه ) أي من البهائم ( سواء كان مأكولا أو غيره كالسمك والضفدع والسرطان والسلحفاة ) وزاد بعضهم التمساح ( وكلب الماء وغير ذلك وأما طيور البحر فلا يحل اصطیادها لان نوالدها في البر ) كذا ذكره في البدائع والمحيط بطريق العموم وبعضهم قيد بما يؤكل منه وفي منسك الكرماني وخزانة الاكل أن الذي يرخص من البحر للمحرم هو السمك خاصة وكذا هو في الاصل قال ابن الهمام والاول هو الاصح لان قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه يتناول بحقيقته عموم ما في البحر انتهى والظاهر ان البحر او وجد في أرض الحرم يحل صيده أيضا لعموم الآية ولشمول قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر في الحل والحرم وصرحوا بأن ما وجد في بحر أو في ماء مستنقع أو في عين فهو بحر ( والصيد البري حرام على المحرم في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم الا ما استثنى ) أي استثناه الشارع ( وهو ) أي البري ( مأكول وغيره فالأكل حرام ) أي اتفاقا ( اصطیاده كله ) أي جميع اصنافه ( كالظبي وجار الوحش وبقرة الوحش ) أي وان تألفا ( والارنب والجمام المصوتة ) وكذلك أثر الطيور المصوتة على الاصح في الفتح في الطيور المصوتة راويثان والمختار فيها انها صيد قال الطرابلسي في المطوقة المصوتة راويثان من غير ترجيح قال المصنف المذكور في البدائع وغيره أن الراويثين في جزائهما في رواية يضمن قيمتهما مصوتة وفي اخرى غير مصوتة وهما جعل الراويثين في صيدتهما قلت يحتمل وجود الراويثين في صيدتهما واعتبار قيمتهما ( والمسروول وغيره ) أي غير المسروول من الجمام ( والبطة والاوز ) في القاموس البطة واحد البطة الاوز وهو بكسر الفتح فتشدد البطة وكأن بينهما نوع منسابة في الوصف ( والجراد والنعام ) واحدا النعام نوع من الطير شبيهة بالبعير ولا تحل ولا طير شبيهة بها النفس عند الصوفية ( وجميع الطيور الماء كولة وغير ذلك ) أي ما ذكر من الحيوانات الماء كولة ( وغير الماء كول كالفيل والاسد والثور والفهد والضبع والغضب ) اعلم ان غير الماء كول ان كان ميتة ثابلا لا ذى ظالب فلا يحرم ان يقتله ولا شئ عليه نحو الاسد والذئب والثور والفهد وان لم يكن ميتة ثابلا لا ذى ظالب فانه ان يقتله ان عدا عليه ولا شئ عليه اذا قتله وهو قول

في العفو عنه طالب اليك  
في نجاح حواشي راج  
لك في موقفه مع كثرة ذنوبه  
فيما لجأ كل حي وولي كل  
مؤمن ومؤمنة من أحسن  
فبرحتك يفوز ومن أساء  
فبخطأ أهله لك ( اللهم ) انك  
دعوت الى حج بيتك  
ووعدت منفعة على شهود  
مناسكك وقد جئتكم اللهم  
منفعة ما تنفعني به ان تتوب  
علي وان تؤثني في الدنيا  
حسنة وفي الآخرة حسنة  
وتقني هذاب النار ( اللهم )  
لا تخطني في الدنيا عطاء  
يهدني من رجعتك في  
الآخرة

أثنت الثلاثة وقال زفر يلزمه الجزاء وإن لم يعد عليه لا يباح له أن يتدبى بقتله فإن قتلته ابتداء  
 فعليه الجزاء عندنا (واليربوع) بفتح أوله دابة معروفة ولجها مئنت أو هو بالضم (والسمور)  
 في القساموس السمور كنور دابة يتخذ من جلد هافراء مئنة والسمور مئة الغول (والداهي) بفتح  
 الدال المهجلة واللام دويبة كالسمور مربعة دله (والسجباب) بكسر السين دابة يستعمل من  
 جلد هافراء مئنة أيضا ولم يذكر في القاموس (والعلب) بالفتح معروف وهي الانثى والذكر  
 بالضم (والخنزير) والقرد والصقر والبازي واليوم بالضم طائر (والعقاب) بالضم (وخراب  
 الزرع) أي الذي يأكله (والنسر) طائر (وفي ابن عرس) بكسر العين دويبة جعجه بنات عرس  
 (والسنور) بكسر السين وتشديد النون المفتوحة أي الهر (الوحشي روايتان) أي عن أبي  
 حنيفة في العنابي لا شيء عليه في ابن عرس خلافا لما قال ابن الهمام وأطلق غيره لزوم الجزاء  
 من غيره ذكر خلافه وذكره في البدائع فيما يحل قتله ثم قال قال أبو يوسف ابن عرس من سبع  
 الهوام والمهام ليس بصيد وفي الطرابلسي روى الحسن بن أبي حنيفة السنور الأهل  
 والوحشي ليس بصيد وروى هشام بن محمدان السنور يجب الجزاء بقتله قال ابن الهمام وفي  
 رواية هشام بن محمدان كان منه برياف ومو حش كالصبيد يجب بقتله الجزاء وفي البحر  
 الزاخر في السنور الوحشي روايتان وأما الأهل فليس بصيد ثم اعلم أن في الفيل والقرد والخنزير  
 خلافا أيضا في المحيط أن قتل خنزيرا أو قردا يجب القيمة خلافا لما

(للهم) اليك خرجننا  
 وبقتلناك انحننا وياك أمنا  
 وما عندك طلبنا ولا حسناك  
 تعرضنا لرحمتك رجونا  
 ومن عندك أشفقنا وليبتك  
 الحرام حجنا يا من يملك  
 حوائج المساكين ويهمل  
 ضماير الصامتين يا من ليس  
 معه رب يدعي ويا من ليس  
 فوقه خال في يحشي ويا من  
 ليس له وزير يسؤي ولا  
 حاجب يرشي يا من لا يزدد  
 على السؤال الا كسرما  
 وجودا وعلى كثرة الخواجج  
 الانقضاء واحسانا (اللهم)  
 انك جعلت لكل ضيف  
 قزى ونحن اضيف لك فاجعل  
 قراتنا منك الجنة

فصل اذا قتل المحرم صيدا فعليه الجزاء ولو ضرب بطن ظبية فألقت جنينا ميتا ثم ماتت (أي  
 الظبية) فعليه قيمتها جيعا وان عاشت الام ففيها (أي فيلزمه في حق الام) (مانقص) أي من قيمتها  
 قبل القائها (وفي الجنين الميت قيمته حيا) أي مفروضا (واو قتل ظبية حاملة فليقتلها حاملة)  
 فصل في الجرح وأوجرح صيدا (أي ولم يمت) فعليه مانقص من قيمته (أي قبل الجرح  
 وأومات منه) ولو بعد ذلك فعليه قيمته (أي كاملة) (وأوجرحه فغاب عنه) أي فغاب الصيد  
 عنه أو هو عن الصيد (ثم وجده ميتا) أي فينظر فيه (ان مات بسببه) أي بواسطة جرحه (وجب  
 الضمان) أي ضمان جميع قيمته (وان مات بسبب آخر فعليه ضمان الجرح) وهو مقدار مانقص  
 من قيمته (وان لم يعلم شيئا وجب الضمان) أي احتياطا (وأولم يمت فان برا) بفتح الراء وبكسر ها أي  
 صحيح وتعافى (ولم يبق له) أي جرحه (أثر) أي علامة تعيب به (لم يضمن شيئا) وان بقى (أي أثره  
 ضمن النقصان وان لم يعلم انه مات أو برا أولا) أي أولم يعلم انه مات أو ما برا والحاصل انه لم يعلم  
 بوجود موته أو برئه ولا عدسهما (فعليه القيمة) أي في الاستحسان ان كان في القياس يضمن  
 النقصان (وأوجرحه ميتا) بكسر اللام أو فقهه حال من الفاعل أو المفعول (بأن قطع  
 قوائمه) أي قوائم الصيد من البهائم (أو تنفريش طائر أو كسر جناحه فخرج) أي الصيد  
 بسبب ما ذكر (من حير الامتناع) أي جهته وقدرته وإمكانه (فعليه قيمته كاملة) فان جرحه فأدى  
 الجزاء (أي جرحه) (ثم قتله لزمه جزاء آخر وان لم يؤد) أي جزاء الجرح (حتى قتله فجزاء واحد  
 أما لو جرح صيدا فمكفر عنه قبل ان يموت ثم مات فأجزأه الكفارة التي اداها على ما في البدائع  
 وغيره في المبسوط وهي المحرم صيدا فمكفر عنه ثم كفر ثم آبه بعد ذلك فقتله فعليه كفارة أخرى وان  
 لم يكفر عنه في الأولى لم يكفره ولم يكن عليه فيها شيء إذا كفر عنه في هذه الأخيرة الا مانقصه الجرح

الاول قال شمس الائمة يريد به اذا كفر بقيمة صيد مجروح فأما اذا كفر بقيمة صيد صحيح  
فليس عليه شيء آخر وفي منسك الطرابلسي ولو جرح صيداً فكفر ثم قتل به كافر أخرى ولو لم يكفر  
حتى قتل وجب عليه كفارة واحدة ومانقصة الجراحة الاولى وفي الفتح ولو جرح صيداً ولم  
يكفر حتى قتل وجب كفارة واحدة ومانقصة الجراحة الاولى ساقط وكذا قال في البدائع وليس  
عليه للجراحة شيء لانه لما قتل قبل أن يكفر عن الجراحة صار كأنه قتل دفعة واحدة وذكر الحاكم  
في مختصره الا مانقصة الجراحة الاولى أي يلزمه ضمان صيد مجروح لان ذلك الضمان قد وجب  
عليه مرة فلا يجب عليه مرة أخرى انتهى وحاصله تدخّل الجنايتين ومآله الى جناية واحدة كما  
حققه ابن الهمام تعالما في البدائع فهو المعزل فتدبر وتأمل (ولو جرحه) أي الصيد (وبقي أثره  
أو نفث شعره أو يابست ضمن مانقصة ولو جرحه صوفه) أي قطعه (أو حمله) أي ابنه (فعليه قيمتهما  
أي قيمة الصوف والابن على ما في البحر الزاخر وفي البدائع ولو حلب صيداً فعليه مانقصة الطلب  
كحاله ولو تلف جزأ من أجزائه وقد جمع الطرابلسي بين الروايتين حيث قال وإذا حلب صيداً  
فعليه مانقصة وقيمة الابن انتهى وأعله مجرول على ما إذا شربه بنفسه بخلاف ما إذا أطعمه الفقراء  
(أو وضربه) أي الصيد (فرض) أي بسبب ضربه (فانقصت قيمته أو ازدادت) أي قيمته (ثم مات  
فعليه كثر القيتين من قيمته وقت الجرح أو وقت الموت ولو جرحه مجروحاً ثم أضاف اليها)  
أي الى عمرته (حجة فجرحه) أي كذلك (فانقصت قيمته) أي من الجراحتين (فعليه للعمرة قيمته صحبها  
وللحجة قيمته مجزأة) أي وبه الجرح الاول (ولو قتل صيداً) أي في الحلال أو الحرام (مملوكاً) أي  
للغير (فعليه قيمته للفقراء) أي كفارة (وقيته لما لكه) أي غرامة

**فصل** ولو نفر صيداً بالشديد الفاء أي أخرجه عن حيزه وجعله نافر عن مكانه (فمنه) بتثنية  
المثلية أي زلق وسقط (فان) أي بسببه (أو اخذه) أي عثر ولم يمت لكن اخذه (سبع) أي من  
اسد ونحوه (أو انصدم) أي لم يعثر لكن تصادم (بشجر أو حجر في فوره) أي في ساعة نفرة ومات  
أو جرح (ضمنه ويكون) أي ان لم يمت (في عهدته) أي ضمانه (حتى يعود) أي يرجع حاله (الى  
حادثه في السكون) أي سكون القلب وأطمئنان الخاطر (فان هلك) أي مات الصيد (بعد  
السكون فلا شيء عليه) لانه عاد الآن الى ما هو عليه كان فسقط ما بينهما من الضمان (وإن نفر)  
بتخفيف الفاء أي نفر (الصيد) أي من أحد (بغير صنعه) أي اختياره (وتنفره) عطف  
تفسير (فان كسرت رجله) أي بالعترة ونحوها (لم يلزمه شيء) لان التنفر طبعه فينسب الى صنعه  
بخلاف ما لو أنزعه هو أو نفره (ولو نفره) بالشديد جعله نافر (فقتل) أي الصيد المنفر (صيداً  
آخر ضمنهما) وكذا لو أرسل كلبه فزجره آخر ضمنه كل منهما (ولو رمى سهماً الى صيد فأصابه  
أو نفذه) أي وجاوزه (الى آخر) أي وأصابه (فقتلهما فعليه جزاءهما وكذا واضطر بالسهم  
في الصيد فوق) أي الصيد أو السهم (على بضعة أو فرخ فأتلفها) أي أهلك الثلاثة (ضمنها) أي  
لزمه ضمان الصيد والبيض والفرخ (وإن ركب) أي المحرم (دابية أو ساقها) أي من ورائها  
(أو قادها) أي من قدامها (فتلف صيداً بوقشها) بسكون القاف ونحوه كأي حبسها أو حركتها  
(أو عضها) أي بسنها (أو ذنبها) أي نحر يكلها (أو روثها أو بولها) بأن وقع فيها وصار سبباً  
لا تلافها (ضمنه) أي جزاءه (ولو أنفلتت) أي الدابة التي هواركها (بنفسها) أي من غير

(اللهم) ان لكل وفد جائزة  
ولكل زائر كرامة ولكل  
سائل عطية ولكل راج  
نواب ولكل ملتزم ما عندك  
جزاء ولكل مسترحم عندك  
رحمة ولكل راغب اليك  
زائفة ولكل متوكل اليك  
عفو ولكل ضيف قري  
ونحن اضيف لك فاجعل  
قرانا منك الجنة وسواي  
وقد وفدنا الى بيتك الحرام  
ووقفتنا بهذه المشاعر العظام  
وشاهدنا هذه المشاهد  
الكرام رجاء لما عندك فلا  
تخيب رجائنا اللهم اننا نبت  
الدم حتى اطمأنت الانفس  
بتابع نعمتك

اختياره في جريدها وسيرها ( فأثقلت صيدها لم يضمن )

فصل في صيد يحنى عليه رجلان أو أكثر اشترك بجاعة وأقلها اثنان عند جاعة (محرمين)  
 أي حال كونهم محرمين أو التقدير كانوا محرمين (في قتل صيد) متعلق باشتراك (في الحلال أو الحرام)  
 صفة صيد (فقتلوه بضربة واحدة) أي بدفعة واحدة ولو حصل من كل واحد منهم ضربة واحدة (فعلى  
 كل واحد) أي منهم قليلا كانوا أو كثيرا (جزاء كامل) أي على حدة (واو كانوا محامين) أي  
 غير محرمين اشتركوا (في صيد الحرام) أي قتله (فعليه) جزاء واحد ولو كان أحدهم محرما  
 والباقي (أي الباقيون) محامين بقسم الجزاء (أي الكامل) (على مددهم) أي على عدد رؤسهم  
 (كأن لم يكن فيهم محرم وعلى المحرم) أي بانفراده (جزاء كامل) أي على حدة (واو كان أحدهما  
 محرما والآخر حلالا) أي وقتلا صيد الحرام بضربة واحدة (فعلى المحرم جزاء كامل) أي قيمته  
 كاملة (وعلى الحلال نصف الجزاء) أي نصف قيمته صحيحا (واو كان شريك الحلال أو المحرم من  
 لا يجب عليه الجزاء) أي لكونه غير مكلف بالفروع (كالصبي والمجنون والكافر فعلى المحرم جزاء  
 كامل وعلى الحلال ما يخصه على القسمة إذا قسمت على العدد) أي عدد الرؤس (واو كانوا) أي  
 قتلة الصيد (قارنين) أي جاءهم بين النسيكين (فعلى كل واحد) أي منهم جزاء أن أي جزاء  
 لأحرام العمرة والآخر الأخرى (واو قتله قارن ومفرد وحلال بضربة) أي دفعة واحدة  
 في الحرم فعلى القارن جزاء آن وعلى المفرد جزاء واحد وعلى الحلال ثلث الجزاء (أي ثلث القيمة  
 صحيحا) (واو ضربه كل واحد ضربة) أي والمسئلة بحالها (ووقع) أي بالضربات (معاً) أي دفعة  
 واحدة ضمن كل واحد ما تقتضيه ضربه صحيحا وعلى الحلال ثلث قيمته مضروبا بالضربات  
 الثلاث وعلى المفرد قيمته منقوصا بها (أي بالضربات) (وعلى القارن قيمتان منقوصا بهما فان  
 بدأ الحلال) أي ابتداء بضربه (وثني المفرد وثلث القارن فبات من كل) أي من أجل ضرب  
 كل ما ذكر (ضمن الحلال نقصان جنايته صحيحا وثلث قيمته) أي وضمن ثلثها (وبه ثلاث  
 جراحات) الجراحة حالية والمسئلة كذا مذكورة في الكافي وغيره وفي خزائن الأكل أيضا  
 وعليه ثلث قيمته وبه الجراحات الباقيات قال في المحيط كذا الجصاص أي هذا سهو أي  
 ما ذكره في الكافي فان ما في الخزائن قابلة للتأويل قال والصحيح ان يضمن ثلث قيمته وبه  
 الجرحان الآخران سوى الجراحة التي ضمنها انتهى (وضمن المفرد ما تقتضيه جرحه بحر وحا  
 بالجرح الأول وقيمه) أي وضمن قيمته (وبه ثلاث جراحات) كذا في الكافي ومنسك الفارسي  
 وفي خزائن الأكل وعليه قيمته وبه الجرح الثاني انتهى وهو غير ظاهر كما لا يخفى فالصواب وبه  
 الجرح الأول الذي صدر من الحلال في المحيط كذا في الأصل انه يضمن منقوصا بالجرح الأول  
 والثاني وهذا سهو من الكاتب لان الجرح الثاني فعله فلا يرفع عنه ما نقص بفعله وانما يرفع  
 عنه ما نقص بفعله غير انتهى وهو في غاية من الجلاء وبه يعرف فساد ما ذكره رشيد الدين على  
 المفرد قيمته وبه الجرح الأول والثالث قال وهو الصحيح انتهى وأهل محله إذا كانت الضربات  
 دفعة واحدة لكن المصنف ذكره في الكبير في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام (وضمن القارن  
 ما تقتضيه جرحه وهو بحر وحين وقيمتين) أي وضمن ابنتي قيمتين (وبه الجراحات الثلاث)  
 كذا في الكافي ومنسك الفارسي وفي المحيط على القارن جزاء آن وبه الجرحان الأولان وفي  
 خزائن الأكل عليه ما تقتضيه جرحه من قيمته وبه الجرحان الأولان وعليه قيمتان وبه الجرحان

واظهرت العبر حتى نطقت  
 الصوامت بحجبتك وظهرت  
 المنن حتى اعترف أولياؤك  
 بالانقص من حقتك واظهرت  
 الآيات حتى افصححت  
 السموات والارضون  
 بأذنك وظهرت بقدرتك  
 حتى خضع كل شيء أمامك  
 وعنت الوجوه لعظمتك  
 (اللهم ما أحببت من خير  
 فحببه الينا وما كرهت من  
 شرف فكره الينا وجنتنا  
 ولا تنزع الايمان بعداد  
 اعطيتنا يا مولاي اذا اساء  
 عبادك حلت وامهلت واذا  
 احسنوا تفصلت وقيمت

الاولان انتهى والاظهر هنا ما في الكافي والفارسي وبه الجراحات الثلاث والالزم جزاء الجرح الثالث مكررا كما لا يخفى (واو كانت الجنابة الاولى مهلكة) اي موجبة لهلاك الصيد بسبب عدم امكان امتناعه (بأن قطع يده او رجله او فم عينه) اي اعساها والمسئلة بها (الضمن الحلال قيمته صحيحا والمفرد قيمته مجروحا بالجرح الاول والقارن قيمته مجروحا بالجرحين الاولين) اي وضمن القارن قيمته وبه الجنابتان الاوليان كذا في الكافي وفي الطرابلسي على المفرد قيمته وبه الجراحة الاولى ان كانت الاولى قطع يدها والثانية فم عينه لم يكن استهلاكها من غير الجائز وان كانت كل واحدة منهما قطع يدها فكيف ان المفرد يضمن قيمته وبه الجراحة الاولى والثانية والثالثة ولا شيء على الحلال بالسراية لانه ضمن مرة بكماله (واو جرح حلال صيد الحرم غير مهلك فبحرجه حلال آخر مثله) اي مثل جرحه غير مهلك (ومات منهما) اي من الجرحين (فعل الاول) اي البادي من الحلالين (مانقصه جرحه وهو صحيح على الثاني مانقصه جرحه وهو صحيح وما بقي من قيمته فعليهما نصفان ولو كانا محرمين) اي والمسئلة بها (الضمن الاول كل قيمته وبه الجرح الثاني وضمن الثاني كل قيمته وبه الجرح الاول ولو كان احدهما محرما والاخر حلالا) والمسئلة بها (الضمن الحلال نصف قيمته وبه الجرح الثاني والمحرم كل قيمته وبه الجرح الاول

فصل في تغير الصيد بعد الجرح (واو جرح) اي حلال (صيد الحرم فزاد في بدن) اي في جزء من اجزائه والاولى في بدنه (كانجلاء باض العين ونحوه او سهره) اي في قيمته (كأن كانت قيمته يوم الجرح عشرة) اي عشرة دراهم مثلا (ثم صارت) اي قيمته (خمس عشرة) اي درهما (ثم مات من الجراحة) اي من أثرها (فعليه مانقصه الجراحة وقيمه يوم مات) وهذا هو المذهب وعن أبي يوسف في غير رواية الاصول ان الحلال لا يضمن الزيادة في صيد الحرم بهذا الجراحة سواء كانت زيادة سهر او بدن (واو نقصت قيمته ثم مات فان كان النقص في سهره ضمن قيمته يوم الجرح ويحيط عنه النقصان الذي ضمن) اي اثلا يشكر عليه الضمان (وان نقص في بدنه من غير الجراحة ثم مات) اي من الجراحة (يحيط عنه النقصان واو جرح صيد الحرم فكفر ثم مات وقد زادت قيمته) اي سهر او بدنا (غرم الزيادة ولو جرح محرم صيد الحلال ثم حل وزادت قيمته ومات قبل التكفير ضمن النقصان وقيمه كاملة يوم مات وان مات بهذا التكفير والنكاح) بأن كفر بعد ما حل ثم مات لم يضمن شيئا

فصل في حكم البيض ولو كسر بيض نعامه أو غيرها فعليه قيمة البيض (اي قيمته كاملة) (ما لم يفسد) على ما في الهداية وأفاد قيد عدم الفساد لانه لا شيء عليه في المذرة وفي الفسخ وان نفي بهذا ما قال الكرماني ان كسر بيضة مذرة فان كانت بيضة نعامه وجب عليه الجزاء لان انكسرها قيمة وان كانت غير نعامه لا شيء عليه انتهى وما ذكره الكرماني هو مذهب الشافعية والذاقال المصنف (وان كانت بيضة مذرة) اي مطلقا (فلا شيء عليه وان خرج منها) اي من البيضة (فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا ولا شيء في البيض) ففي المحيط لو هلكه كان ميتا قبل الكسر لا يضمن شيئا واذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شيء لان ضمانه لاجله (واو اخذ بيضا) اسم جنس للبيضة (وتركه انكسرت دجاجة ففسدت فعليه الجزاء وان خرج) اي وان لم يفسد وخرج

واذا حصوا سترت واذا  
أذنبوا غفرت واذا دعونا  
أجبت واذا نادينا سمعت  
واذا أقبلنا اليك قربت  
واذا بعدنا عنك دعوت  
(الاهم) انك قلت في كتابك  
المبين لمحمد خاتم النبيين عليه  
أفضل صلاة المصلين قل  
لأذن كفرنا ان يفتوا  
يفقههم ما قد سلف  
فأرضاك عنهم الاقرار  
بكلمة التوحيد بحسب  
ولمحمد صلى الله عليه وسلم  
بارسالة محاضرين فاغفر لنا  
بهذه الشهادة والقبول  
الاجرام ولا نجعل حظنا  
منك أنقص من حظ من  
دخل في الاسلام



(منها فرخ وطار فلاشي عليه واوفر صيدا عن بيضه ففسد ضمن)  
 فصل في اخذ الصيد وارساله في أي في بيان حكمهما واهل ان الصيد يصير آمنا بثلاثة اشياء  
 باحرام الصائد أو بدخوله في أرض الحرم أو بدخول الصيد فيه (ولو أخذ صيدا) أي في الحلال  
 (وهو محرم) أو حلال في الحرم (لم عليه) ووجب عليه ارساله ثم الاخذ لا يتخلو من وجهين اما  
 أن يأخذه وهو محرم أو يأخذه ثم يحرم فلو أخذه وهو محرم ووجب عليه ارساله مطلقا كما قال  
 (سواء كان في يده أو في قفصه معه أو في بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء  
 ولو ارسله محرم آخر من يده فلاشي على المرسل) وكذا عليه كما هو الظاهر (وان قتله) أي محرم  
 آخر (أهل كل واحد منهما جزء كامل والآخر ان يرجع بما ضمن على القاتل) أي عند  
 اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يرجع وهذا كله ان كفر بالمال وان كفر بالصوم فلا يرجع عليه  
 على ما صرح به في المنتقى (ولو كان القاتل صيدا أو مجنونا أو كافرا فعلى الأخذ الجزاء ويرجع  
 بقيته على القاتل ولا جزء على القاتل) ابتداء لعدم تكليفه (ولو قتله) أي الصيد (بقيمة في يده  
 فعليه الجزاء ولا يرجع) أي به (على أحد) أي من صاحب القيمة أو راكبها أو ساقها وقائدها  
 والمسئلة مصرحة في البحر الزاخر (وإرسال) أي محرم (صيد هو) أي من صاده بنفسه أو وقع  
 في يده (أو غيره من يده ثم وجدته في يد انسان بعد ما حل) أي من احرامه (فليس له ان يترده) أي  
 يأخذه (من هو في يده) لكونه كان في ملكه أولا وقد خرج بالارسال من كونه ملكا بخلاف  
 المسئلة الآتية) وهي ما لو أخذه حلال حيث يجوز له ذلك كاسياني (ولو أخذ صيدا في الحلال  
 وهو حلال ثم أحرم ملكه) أي ملكا مستقرا حيث لم يخرج بالاحرام عن ملكه (ثم ان كان  
 الصيد في يده لزمه ارساله على وجه لا يضيع ملكه) أي ان شاء بقائه في ملكه (بأن يخليه) أي  
 يرسله (في بيته) أي معلقا عليه فان الاستدامة على اخذ الصيد في حكم ابتداء صيده (وان لم  
 يرسله حتى مات في يده لزمه الجزاء وان كان الصيد في بيته) وكذا اذا كان في قفصه حال احرامه  
 لا في يده (لا يجب ارساله حتى لو لم يرسله ذات لا يضمن) أي على الصحيح وقيل لو كان القفص  
 في يده يجب ارساله ثم اعلم انه اذا أخذ صيدا وهو محرم فذلك بعد ما حل يجب عليه الجزاء كما مر  
 اما اذا أخذه قبل الاحرام ثم أحرم وهو في يده ثم هلك في يده بعد ما حل هل يجب الجزاء ام لا  
 قال الكرماني عندنا ان أحرم وهو معك للصيد ولم يرسله حتى هلك الصيد في يده وهو محرم أو  
 حلال فعليه الجزاء لانه لما أحرم وهو في يده يجب ارساله فاذا انقلب قبل ارساله صار متديا فيه  
 فيضمن كما او اضطاده في حالة الاحرام (وان ارسله انسان من يده ضمن المرسل قيمته له) أي عندنا في  
 حنيفة روجه الله وقال لا يضمن شيئا (وان وجدته بعد ما حل) أي خرج من الاحرام (في يده أحد فله  
 ان يترده منه) أي يأخذه من يده لعدم خروجه من ملكه بخلاف ما تقدم (حلال اصطاد صيدا محرم  
 فقتله في يده حلال كان على كل واحد جزء كامل ويرجع الاخذ على القاتل واواشترى) أي  
 المحرم (صيدا لزمه ارساله) أي في الصحراء ونحوه مما يمكنه الامتناع به (واو ارسله في جوف  
 البلد لا يبرأ) أي لا يتخلص من الضمان لانه لا يصير به منعا متواريا فلم يعتبر ولذا قال (ولو أخذه  
 احديكم ما كاله) أي له واغيره شبهة في ملكه (ولو أخذ صيدا محرم فأرسله في الجبل فقتله رجل  
 فعلى الأخذ الجزاء ولو لم يقتل) أي ولو ارسله في الحلال ولم يقتله رجل آخر (فلا يبرأ ايضا من

(الهم) انك أحببت التقرب  
 اليك به في ما ملكك  
 ايماننا ونحن صبيدك وانت  
 اولي بالفضل فاعتقنا وانك  
 امرتنا ان نصدق على  
 فقرائنا ونحن فقرائك  
 وانت احق بالطول فنصدق  
 علينا وامرنا بالعفو عن  
 ظلمنا وقد ظلمنا انفسنا وانت  
 احق بالكرم فاعف عنا  
 يا احق من سئل واحق من  
 أعطى اليك قصدت وبالك  
 رجوت يا من لا تهرمه  
 المسائل ولا تقطع دونه  
 الحوائج ويأول كل نعمة  
 ومنه كل رغبة أمألت  
 في هذا الجمع جوامع الخير  
 وأعوذ بك

الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم آمنا ( وكذا اذا اخذ محرم صيدا فحبسه حتى مات فعليه جزاؤه وان لم يقتل

فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك من الرسالة والامانة والامر واحاطة الآلة ثم في الاسرار أن الاشارة والدلالة واحد وقيل الدلالة باللسان والاشارة باليد انتهى والتحقيق أن الدلالة في الغائب والاشارة في الحاضر ( وهي ) أى الدلالة ونحوها ( حرام ) أى على المحرم ( مطلقا ) أى في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم ثم الدلالة من المحرم توجب الجزاء عليه ( إلا أنه ) أى الشأن ( اوجب الجزاء بها ) أى بالدلالة ونحوها ( شرائط ) أى متى ( فالاول أن يتصل بها القتل ) أى يحصل بسببها ( فلو لم يقتله ) المدلول ( فلا شيء على الدال ) أى بمجرد صيده ( وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل الثاني أن يبقى الدال محرما الى أن يقتله الآخر فأن دله ثم حل فقتله المدلول فلا جزاء على الدال لكن يأثم ) أى بدلالته السابقة لأنها كانت حينئذ من المعصية ( الثالث أن لا ينفك الصيد ) أى لا يتخلص منه بعد دلالته ( فلو انفلت ) أى أولا ( ثم أخذه ) أى ثانيا من غير دلالته ( لا شيء على الدال ) أى لبطان دلالته بانفلاته لكن يأثم بتلك الدلالة كما سبقت اليه الاشارة ( الرابع أن لا يعلم المدلول الصيد ) أى الغائب ( ولا يراه ) أى الصيد الحاضر ( حتى لو دله ) وكذا لو أشار له ( والمدلول يعلم به ) أى برؤية أو غيرها ( من غير دلالة لا شيء على الدال ) لأن دلالته لكونها تحصل الحاصل كالدلالة حيث لا تأثر لهما ( إلا أنه يكره له ذلك ) أى اظهور المعصية منه في دلالته على فعل السيئة ( الخامس أن يصدقه ) أى الدال المدلول ( في دلالته حتى او كذبه ولم يتبع الصيد حتى دله عليه آخر فصدقه فقتله فالجزاء على الدال الثاني فلو لم يصدق الاول ولم يكذبه بأن أخبره فلم يره ) أى فانه حينئذ يحتمل اخباره الصدق والكذب بخلاف ما اذا كان مشاهدا ظاهرا فانه لا يحتمل ان لا يصدقه ولا ان يكذبه ( حتى دله آخر فطلبه وقله كان على كل واحد منهما ) أى من الدالين ( الجزاء ) لانهما لما اجتمعا في اخبارهما صدقهما ( كما على القاتل ) أى جزاء كامل واما اذا لم يصدقه وتطلبه من غير دلالة آخر فقتله لم يكن الجزاء الاعلى القاتل على ما هو الظاهر ( السادس ان يكون الدال محرما ) فيه ان هذا معلوم من العنوان فهو ليس من الشرائط بل من الاركان ( فلو كان ) أى الدال ( حلالا في صيد الحرم والحل ) أى في حال دلالتهما ( فلا شيء عليه إلا أنه ) أى الشأن ( يحرم عليه ذلك ) أى فعل الدلالة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وكذا اذا كانا حلالين في صيد الحرم فلا شيء على الدال في الوجهين وعلى المدلول الجزاء اذا قتله في الصورتين وقال زفر وهود رواية عن ابي يوسف يجب الجزاء على الدال الحلال ايضا في صيد الحرم وفي الهاروني اذا دل الحلال محرما في الحرم عليه نصف قيمته وفي الجاهل مع لا شيء عليه عندهما انتهى وفي الغاية من الخزانة اودل حلال حلالا على صيد الحرم فقتله فعليه قيمته وعلى الدال نصفها وقال ابو يوسف لا شيء على الدال انتهى والمذكور في المشاهير من الكتب عدم لزوم شيء على الدال مطلقا عند اصحابنا الثلاثة خلا زفر ولا يشترط كون المدلول محرما ) أى في ضمان الدال المحرم ( فلو دل محرما حلالا في الحل فقتله ) أى المدلول المدلول عليه ( فعلى الدال ) أى المحرم ( الجزاء ولا شيء على المدلول ) أى الحلال واما لو كان الدال محرما والمدلول حلالا فقتله المدلول

من جوامع الشروا سألت  
الجنة برحمتك والنجاة من  
النار بفضلك ( اللهم ) انك  
خلقتني - سويا وربيتني  
صديا وجهلتني غنيما مكفيا  
وقد قلمت في كتابك الحكيم  
الذي أنزلته على نبيك  
الكريم محمد صلى الله عليه  
وسلم مبشرا به عبادك  
وقولا لحق يا عبادي الذين  
أسرفوا - على أنفسهم  
لا تقنطوا من رحمة الله ان  
الله يغفر الذنوب جميعا انه  
هو الغفور الرحيم وقلت  
وقولا لحق واذا سألت  
عبادي عنى فاقى قريب  
أجيب دعوة الداع اذا  
دعاه فليستجيبوا الى

ALBERT L. L. L.

SEP 1959

ALBERT L. L. L.

فعلی کل واحد منهما جزء کامل فی صید الحرم و فی صید الحلال الجزاء علی الدال المحرم ولا شیء علی المدلول الحلال ( و او امر محرم محرما بقتل صید فأمر المأمور ثالثا ) ای محرما آخر ( فقتله ) ای الثالث ( فالجزاء علی الأمر الثاني دون الاول و یجب ) ای الجزاء ( علی القاتل أيضا و اولد الاول و امره ) ای و امره ان يأمر غیره ( و أمر الثاني ثالثا فقتله ) ای الثالث ( فالجزاء علی کل من الثلاثة ) فی الطرابلسی و امر محرما بقتل صید فأمر المأمور محرما آخر فقتله فعلى کل واحد منهما الجزاء و فی البحر الرائق و قيل علی کل من الثلاثة الجزاء و فی الفتح فالجزاء علی الأمر الثاني لانه لم یقتل أمر الاول حيث لم يأمره بالامر بخلاف ما اولد الاول علی الصید و امره فأمر الثاني ثالثا بالقتل فانه یجب الجزاء علی الثلاثة ( و كذا لو أرسل محرم محرما الی محرم بدله علی صید بأن قال له انی فلا تبطلک فی موضع کذا صید کذا ) و کذا لو قال صید مطلقا علی ما هو الظاهر ( فذهب فقتله فالجزاء علی کل من الثلاثة و لو قال محرم خلف هذا الحائط صید فاذا خلفه صیود كثيرة فقتلها فعلى الدال فی کل واحد جزاء ) کذا فی المحیط ( و لو رأى ) ای الدال ( واحدا ) ای من الصیود ( فدل علیه ) ای علی الصید الواحد ( فاذا عنده ) ای عندا الصید المدلول علیه ( غیره ) ای من الصیود أيضا ( لایضمن الدال الا الاول ) الذی تعلق به الدلالة فقط کذا عند أبی یوسف ( و لو قال ) ای الدال ( خذا حد هذین ) ای الصیدین ( و هو ) ای و الحال ان الدال ( یراهما ) ای الصیدین جمعا ( فقتلهما ) ای المدلول ( فعلى الدال جزاء واحد ) و کذا اذا کان یرى أحدهما بالاولی ( و ان کان ) الدال ( لایراهما فعليه جزاء آن ) لان المطلق ینصرف الی السکلی بخلاف المقید ( و لو رأى ) ای محرم ( صیدا فی موضع لا یقدر علیه ) ای فی مکان صعب لا یتستطیع الوصول الیه ( فدل آخره علی الطریق ) ای علی طریق أخذه أو علی طریق یوصل الیه ( فذهب الیه فقتله فعلى الدال الجزاء ) ای جزاء الدلالة أيضا ( و لو استعار سکینا أو قوسا أو سلاحا تعمیم بعدم تخصیص ( و لئشایا ) بضم فتشدید ای سهما تخصیص بعدم تعمیم و الحاصل انه اذا استعار محرم أو حلال آلة یتستعمل بها ( من محرم ینبج به الصید فنبج به ) ای فأخذه فنبج به ( فان کان ) ای المستعیر ( لایجد سواها ) ای غیر تلك الآلة المستعارة ( فعلى المعبر الجزاء و ان کان یجد غیرها فلا شیء علیه ) الا انه یکره ذلك كما هو ظاهر و هذه المسئلة مطلقة علی ما ذکر محمد فی الاصل بقوله و لو استعار محرم من محرم سکینا لیدبح به صیدا فلا جزاء علی صاحب السکین و یکره له ذلك انتهى و اختلف فیہ المشایخ فالاکثر یقولون بتأویل هذه المسئلة و هو ان کان المستعیر یتوصل الی قتل الصید بغيره لایضمن و ان کان لا یتوصل الیه الا بذلك السکین یضمن المعبر كما صرح به فی السیر بقوله علی صاحب السکین الجزاء و قال شمس الاثمة السرخسی و الاصح عندی انه لا یجب الجزاء علی کل حال و فی البدایع بعدم ما ذکر فرق المشایخ و نظیر هذا ما قالوا لو ان محرم رأى صیدا وله قوس أو سلاح یقتل به و لم یعرف ذلك فی ای موضع فدل علیه محرم علی سکیته أو علی قوسه فأخذه فقتله به ان کان یجد غیر ما دل علیه بما یقتل به لایضمن الدال فان لم یجد غیره ضمن و فی الطرابلسی محرم رأى صیدا لا یقدر علیه الا ان یرمیه بشیء فدل علیه محرم علی قوس و نشاب او دفع الیه ذلك فعلى کل واحد منهما جزء کامل و فی منسک ابن النجاء و غیره السکین اذا لم یجد ما یدبح به سواها ضمن بخلاف معبر القوس فانه یضمن مطلقا لانه لا یرى بغيره

وابتؤمنوا بى فلهم يرشدون  
 وقلت وقولك الحق ومن  
 يعمل سوا أو يظلم نفسه ثم  
 يستغفر الله يجد الله غفورا  
 رحيمًا وقلت وقولك الحق  
 آمن بيمين المضطر إذا دعاه  
 ويكشف السوء (اللهم) لا  
 أجدر سؤالك من يجيب  
 دعوة المضطر ويكشف ما  
 به من سوء (اللهم) قد  
 ربنتنى من صباى وهديتنى  
 من عمى وأنتذنتى من  
 جهلى أسألك ان تم نورى  
 وتيسر آمالى فى عاجل  
 دنيائى ودينى وآخرتى  
 ومعادى (اللهم) انك  
 هيئت قلبى القاسى على  
 الشيخوخة ووص الى حرمك  
 وقويت أركانى

(والله)

والله أعلم (وأوامر أو دل حلال في الحل محرما على صيد فعليه الاستغفار) أي التوبة بشر وطها  
المعتبرة من الندامة والعزم على عدم الرجعة (ولا يلزمه شيء) أي من الجزاء وأما إذا كان محرر  
محرما أو حلالا على صيد ضمن

فصل في البيع والشراء والهبة والغصب (لا يجوز) أي لا يحل ولا ينعقد (بيع المحرم صيدا  
في الحل والحرم) أي سواء كان في يده أو قبضه أو منزله (ولا يبيع الحلال في الحرم ولا شراؤه من  
محرر ولا حلال) وهذا ما انفقوا عليه الآن أكثرهم ذكره بلفظ البطالان وبعضهم بلفظ  
الفساد (فإذا باعه) أي المحرم الصيد (أو ابتاعه) أي اشتراه (فهو) أي العقد من البيع  
أو الشراء (باطل سواء كان) أي الصيد (حييا أو ميتا) وفي الأحكام أو الحرم ولو هلك الصيد (أي  
مات بعد البيع) (في يد المشتري فإن كانا) أي العاقدان (محررين أو حلالين في الحرم) قيد  
للحلالين (لزمهما الجزاء وإن كانا) أي العاقدان (في الحل فعلى المحرم منهما) كان حقه أن يقول  
وإن كان أحدهما حلالا فعلى المحرم فقط (ويضمن المشتري للبائع أيضا) لفساد البيع (ولو  
وهبه لمحرم فهلك عنده فعلى الموهوب له جزاء للصيد) أي حقا لله تعالى (وضمنان لصاحبه) أي  
لفساد الهبة (ولو أكله فعليه جزاء ثالث وعلى الواهب جزاء واحد) أي إذا كان محرما بخلاف  
ما إذا كان حلالا واطلق في المحيط وغيره وجوب الجزاء على البائع وقيد صاحب البدائع بما  
إذا لم يقدر على فسخ البيع (ولو أخرج صيدا من الحرم فباعه في الحل من محرر أو حلال فالبيع  
باطل وكذا لو أدخل صيدا الحل الحرم ثم أخرجه وباعه ولو وكل محررا حلالا ببيع صيد) فباعه  
(جاز) أي بعده لعدم انتساب هذا الفعل إلى الموكل وهذا عند أبي حنيفة وعندهم باطل  
(ولو وكل حلال حلالا) أي ببيع صيد أو شراؤه (ثم أحرم الموكل قبل القبض) أي ولو قبل قبض  
المشتري فضلا عما بعده (جاز أيضا) وهذا يستفاد من المسئلة الأولى بالطريقة الأولى والحاصل  
أنه على قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه جاز البيع وعلى قياس قولهما يبطل (ولو باع صيدا  
له في الحل) أي من حلال (وهو) أي والحال أن البائع بنفسه (في الحرم جاز) أي بعده مع  
انقضاء فيه (ولكن يسلم بعد الخروج إليه) أي إلى الحل وإنما جاز بعده عند أبي حنيفة خلافا  
لمحمد علي ما في الفتح والسراجية والبدائع وفي النهاية عن الجامع أن أبا يوسف مع محمد  
(ولو تباعا) أي الحلالان (صيدا في الحل ثم أحرم) أي كلاهما (أو أحدهما فوجد المشتري به  
عيبا رجع بالنقصان وليس له الرد) لأن الرد والاقالة بيع ثان وهذا ممنوع في حقهما (ولو باع  
حلالا صيدا ثم أحرم أحدهما قبل القبض انفسخ البيع) هذا وفي الفتح أن دخل الحرم بصيد  
فباعه رد البيع أن كان قائما ووجب قيمته أن كان هالكا سواء باعه في الحرم أو بعده ما أخرجه  
إلى الحل لأنه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك وفي الكافي أخرج ظبية  
من الحرم وباعها جاز لأنها لم تكن ووجب بالارسل لا ينافي الملك انتهى وقد صرح في الكافي  
بفساد بيعه في الحرم فجواز مخصص بخارجه لكن يخالفه ما مر عن الفتح من عدم الفرق وفي  
شرح الكنتز ولا فرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بعده ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم لأنه  
صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك انتهى وفي فتاوى البرازي والمنصورية  
إذا أدخل صيدا في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرر أو حلال فالبيع باطل (ولو أصغاده)

الضحية من بارة هنيئ يبتلى  
الحرام وبلغتني لأشهد  
مواقيت حرمتك وأمنك  
اقتداء بسنة خليلك واقتفاء  
على امتثال امرئ مولك  
واتباع آثار خيرتك وسلوك  
رسلك وأصفيائك صلى الله  
عليهم وسلم أجمعين (سبدي)  
وقد مننت على بامتنال  
امرك وتأدية فرك محام  
أقف عليه الاتسوفيتك  
وهونك (اللهم) انفعني  
بعملي واجعل ما أصير إليه  
انتم علي بما انقطع غني  
(اللهم) احسن الظن  
فيك فأحسن لي الثواب  
(اللهم) اعطني من الدنيا  
ما تقبني به فتنتها

أى رجل ( وهو محرم ثم باعه وهو حلال جاز ) أى بيعه ( وأوغضب حلال صيد حلال ثم أحرم  
 الغاضب والصيد في يده ) بجملة حالية ( لأنه ما رساله وضمائه ) أى ضمته قيمته ( لصاحبه ) أى  
 للمغضوب منه ( وأودعه لصاحبه ) أى ولم يرسل ( برى من الضمان ولم يبرأ من الجزاء وأما  
 ولو أحرم المغضوب منه ثم دفعه إليه فعلى كل واحد منهما جزاء إلا أن عطف أى ذلك وضاع  
 ( قبل وصوله إلى يده وإن أخرجه أحد إلى الحرم لم يحل وأوصطاده صاحبه ) أى المغضوب منه  
 ( وهو حلال وأدخله الحرم يضمن الغاضب ) أى على قول أبى حنيفة لأنه لم يرد إلى مالكه خلافا  
 له ثم اعلم أنه لا يجوز بيع ما ذبح من صيد الحرم بحز ما كان الذابح أو حلالا وكذا ما ذبحه  
 المحرم من الصيد على ما فى البدائع ثم المحرم لا يملك الصيد بالشراء ولا بالهبة ولا بالارث ولا بالوصية  
 فإن قبضه بعد الشراء دخل في ضمانه فإن ذلك في يده لأنه الجزاء لحق الله تعالى والقيمة للمالك  
 فإن رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء إلا بأمر الله كافي البحر الزاخر والله اعلم  
 فصل فى صيد الحرم صيد الحرم أى حريم الكعبة المحترمة ( حرام على المحرم والحلال  
 إلا ما استثناء الشارح ) أى بقوله خمس فوائده يقتل في الحل والحرم الحية والغراب الأبقع  
 والفأرة والكلب العقور والحدأة رواء مسلم والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضى الله عنها  
 وزواها أبو داود عن ابن هريرة لفظه خمس قتلهن حلال في الحرم الحية والعقرب والحداة  
 والفأرة والكلب العقور ( فلو قتل محرم صيد الحرم فعليه جزاء واحد ) أى لاجل إحرامه كما أو  
 قتله خارجا ( وليس عليه لاجل الحرم شيء ) لتداخل ( أى لتداخل جزاء الحرم في جزاء الإحرام  
 وجهلها واحدا ( ولو قتله حلال فعليه الجزاء ) أى جزاء الحرم ( ولو ألقى أى شخص ( صيدا )  
 أى في الحرم ( علوا كاعلا ) كالبازي والطوطى والقر دونحوها ( فعليه قيمته للمالك معلما ولا لاجل  
 الحرم قيمته غير معل ) أى لا سئوا ثمها عند الله سبحانه وفي حكمه ( ولو أدخل محرم أو حلال صيد  
 الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم ) أى فعليه إرساله وإن ذبحه فعليه جزاؤه ( ولو أدخل )  
 أى كل منهما ( بازيا ) أى في الحرم ( فأرسله ) أى فسيبه ( فقتل حرام الحرم ) أى مثالا ( فلا شيء  
 عليه ) أى لم يجر وجهه من تصرفه وعدم انساب فعله إليه ( ولو أرسله لقتل ) أى لقتل الحمام ونحوه  
 ( فعليه الجزاء ) لأنه يطلق عليه أنه صائد بالصيد ( ولو قتل صيدا بعض قوائمه في الحل وبعضها  
 في الحرم فعليه الجزاء ) أى من غير نظر إلى الأقل والأكثر من القوائمه في الحل والحرم ( ولو كان  
 قائما في الحل ) أى بجميع قوائمه ( ورأسه في الحرم فلا شيء عليه ) لأن مدار القيام على القوائمه  
 فى الصيد قائم يعتبر قوائمه كما فى النوادر ( ولو كان مضطجعا في الحل وجزء منه ) أى  
 أى جزء كان ( فى الحرم فهو من صيد الحرم ) قال الكرماني إذا كان مضطجعا في الحل ورأسه  
 فى الحرم يضمن قيمته لأن العبرة لرأسه انتهى وهو موهم أن الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس  
 كذلك بل إذا لم يكن مستقرا على قوائمه فيكون بمنزلة شيء ملقى وقد اجتمع فيه الحل والحرم  
 فيرجع جانب الحرم احتياطاً فى البدائع إنما تعتبر القوائمه فى الصيد إذا كان قائما عليها  
 وجميعه أن كان جميعا انتهى وهو بظاهره كما قال فى الغاية يقتضى أن الحل لا يثبت إلا إذا كان  
 جميعه فى الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك فى المسوط إذا كان جزء منه فى الحرم حالة النوم  
 فهو من صيد الحرم والله اعلم ( ولو كان أى الصيد ) على أغصان متدلية إلى الحرم وأصل الشجر

وتفتنى بها من أهلها  
 ونجمله بلافا إلى ما هو خير  
 لي فانه لا حول ولا قوة إلا  
 بك ( اللهم ) رب الملائكة  
 المقربين ورب الأنبياء  
 والمرسلين ورب الحاجين  
 الأتقين من كل فج عيسى  
 أدخلنا برحمتك في عبادك  
 الصالحين واجعل لنا وفر  
 الحظ وال نصيب فى هذا  
 اليوم يا كرم الأكرمين  
 ولا تجعلنى أشقى من حضر  
 يا أرحم الراحمين ( اللهم )  
 اجعل خير عمري آخره  
 وخير على خواتمه وخير  
 أيامي يوم لئلا أكف ( اللهم )  
 تفتنى بأمرك وإبدنى  
 بنصرتك وارزقنى من



في الحل ضمن ( اذا اعتبر في الصيد مكانه من الاغصان المتدلية لا أصل الشجرة ) ( ولو أخرج ظبية )  
الظاهر أن يقيد بكونها حاملا ( من الحرم فولدت ) أي خارجة ( ثم ماتت هي والولد فله قيمة  
الجميع ) وهل يشترط لضمان الولد كونه من الردي إلى الحرم فقبه فخرجت من كوران في المحيط  
فأكثر المشايخ على أنه يشترط التمكن من الإرسال فلو هلك الولد قبل التمكن منه لم يضمن لعدم  
المنع وإن هلك بعده ضمن أو جود المنع بعده طلب صاحب الحق وهو الشرع وبعضهم على أنه  
لا يشترط فيضمن مطلقا لا يثبت اليد على مستحق في الأمن ( ولو أدى الجزاء ) أي جزاء الظبية  
( ثم ولدت فليس عليه جزاء أولادها إذا ذبح ) أي أحد ( هذا الصيد في الحل ) أي بعد  
إخراجه من الحرم كما هو مروي عن محمد ( قبل التمكن فلو أبعده كراهة ) أي والانتفاع به تنزه  
كما صرح به عن محمد ( ولو أبعده واستعان بثمنه في الجزاء جاز ) أي كان له ذلك قال في البدائع  
لأن الكراهة في حق الكل خاصة ويجوز به الانتفاع للمشتري كافي قاضيان ( وقيل البيوع  
باطل ) قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر أن التمكن يبرأ من أداء الجزاء إن كان حال  
القدرة على إعادة أمنها بالرد إلى مأمنها لا يقع كفارة ولا يحل بعده التعرض لها وإن كان حال الهجر  
عنه بأن هربت في الحل خرج به عن عهدتها فلا يضمن ما يجرى من أولادها إذا ماتت وله أن  
يصطادها وإن أدى الجزاء قبل الهجر ثم ماتت لزمه الجزاء لأنه لا تنقطع خطابه الجزاء وهذا  
الذي أدين الله به ويكره اصطفاؤها بعد الجزاء بعد الهرب انتهى ملخصا ( ولو أخرج الصيد بنفسه  
من الحرم ) أي إلى الحل ( حل أخذه ) لا تنقل وصفه من صيد الحرم إلى صيد الحل ( وإن أخرجه  
أحد من الحرم لم يحل ) وأما أن دخل الصيد في الحرم من الحل صار حكمه حكم صيد الحرم سواء  
كان مملوكا أم لا وسواء دخل بنفسه أو أدخله غيره حلال أو محرم ولا يدخل منه شيء في الحرم حيا  
الأوجب إرساله قال محمد في الأصل ولا خير فيما يربى به أهل مكة من الجمل واليعاقب وهو  
كل ذكر أو أنثى من القبيح ولو أدخل شافعي صيد الحل الحرم ثم ذبحه فيه ليس للحنفى أكله لمسا قوا  
أنه لو ذبح شاة وترك النعمية عدا أنه ميتة لا يحل للحنفي تساوله فكذلك هذا ( ولو رمى حلال من  
الحرم صيد الحل ضمن ) خلافا لفر ( وكذا ) أي ضمن ( لو رمى من الحل إلى صيد في الحرم ولو رمى  
صيدا في الحل فهرب فأصابه سهم في الحرم ضمن ) وفي البدائع والحاوي قال محمد وهو قول  
أبي حنيفة فيما أعلم وقال الكرماني كان عليه الجزاء ولا يؤكل أيضا وهذه المسئلة مستنسة  
من أصل أبي حنيفة لأن عنده المعتبر في الرمي حالة الرمي دون حالة الإصابة في جميع المسائل  
إلا في هذه المسئلة احتياط وفي وجوب الضمان لأنه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط فترجع  
جانب الموجب احتياطا انتهى وصرح في المبسوط أنه لا يلزمه جزاء ولكن لا يحل تساوله وعلى  
هذا إرسال الكلب ( ولو رماه في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه جزاء  
ولكن لا يحل أكله ) أي احتياطا وفي الكبير يحل أكله قياسا ويكره استئناسا ( ولو كان  
الرامي في الحل والصيد في الحل إلا أن بينهما قطعة من الحرم ) أي فاصلة ( فربها السهم لاشي  
عليه ) ولا بأس بأكله أيضا لأن الرمي والإصابة حصص لافي الحل ومرو السهم في الحرم إذا لم  
يصيب الصيد لا يكون اصطفا إذا في الحرم كذا في المبسوط والكرماني ( ولو أرسل بازي في الحل )  
أي لقصد الصيد ( فدخل ) البازي بنفسه من غير قصد مسله ( الحرم فقتل صيدا ) أي من صيد

فضلك ونجني من هذا بك  
( اللهم ) أن ذنوبي لا تضرك  
واقض عيوني رحمتك إياي  
لا تنفك ( اللهم ) اغفر لي  
ذنوبي جميعا وهب لي حقا  
وأرض عني خلقك واسكني  
الجنة واجزني من النار  
واجعلني من الفائزين  
برحمتك لك سبع الدعاء  
( اللهم ) أني أدعووك في  
مواقف الأنبياء ومنازل  
المسجدات وشاهد  
الشهداء دعاء من أتاك  
رحمتك راجيا ومن وطنه  
تائبنا وانسلكك مؤديا  
واقضك قاضي ولكنا بك  
تاليا ولك داهيا ولقلب  
شاكيا وذنبي خاشيا وخطيئة  
مخطئا ولله

الحرم (لا شيء عليه) قال ابن الهمام لو ارسله الى صيد في الحل وهو حلال فبما وز الى الحرم وقتل  
صيد الاشئ عليه وكذا لو طرد الصيد حتى ادخله في الحرم فقتله فلا شيء عليه قال ولا يشبه هذا  
الرمي وصرح في البدائع في هذه المسئلة بأن لا يؤكل الصيد (ولو ارسل كلبا على ذئب في الحرم  
او نصب له) اي للذئب (شبكة فأصاب النكاب صيدا او وقع في الشبكة صيدا فلا جزاء عليه) لان  
مقصده قتل الذئب الذي هو حلال له فارسله الكلب على الذئب ونصب الشبكة له مباح الجواز  
قتله في الحل والحرم فلم يكن متعديا (ولو نصبها) اي الشبكة (للصيد فعليه الجزاء) اي اذا صادت  
صيدا وهو ظاهر (ولو نصب شخمة تتعلق به) اي بحباله (صيد) اي فأخذ (او حفر بئر الماء فوقع  
فيه صيدا لضمان عليه) اي على كل من الناصب والخافر (ولو اخذ حلال صيدا لحرم فذمه  
الى حلال آخر ثم دفعه الثاني الى آخر) اي وهلم جرا (فدبحه) الآخر (فهلى كل واحد) اي منهم  
(قيمة تامة) قياما على قوم نعاو نوا على قتل واحد حيث يقتص من جيبهم لكن يشك كل هذا بما  
قالوا او اشترك بحلالا في قتل صيد الحرم فعليه الجزاء جزاء واحد بخلاف ما اذا صاد حلال  
صيدا لحرم فقتله في يده حلال آخر فعلى كل واحد منهما جزاء كامل ولا تخذان يرجع على  
القاتل بالضمان (ولو اوسك حلال صيدا في الحل وله فرخ في الحرم فانا) اي فسات الصيد في يده  
ومات الفرخ في محله (ضمن الفرخ لالام ولو اغلق) اي يحرم (بابه وفي البيت طيور) اي  
محبوسة (وخرج الى منى) اي مثلا (فسات الطيور عطشا) اي من جهة العطش او ذات عطش  
يعنى عطشا (فعليه الجزاء) لانه تسبب في موتها (ولو اخرج صيدا لحرم فأرسله في الحل لا يبرأ  
من الضمان الا ان يعلم وصوله الى الحرم آمنا) اي اذا أمن هذا واولد حلالا حلالا او محرما في صيد  
الحرم فلا شيء على الدال في قول اصحابنا الثلاثة وقد اساءوا والمم وقال زفر عليه الجزاء وفي الحاوي  
وهو رواية عن ابي يوسف

فصل في قتل الجراد او قتل جرادة في الاحرام او الحرم تصدق بشئ من طعام) اي واو قليلا  
لقوله (وغيره خير من جرادة) اي على ما ورد عن بعض الصحابة وفيه بسوط السرخسي فيه القيمة  
(ولو قتلها لم يملك في احرامه ان صام يوما) اي جرادة واحدة (فقد زاد) اي على قدر الجزاء وهو  
أكمل الاداء الان الصوم للملم يجوز أقل من يوم (وان شاء جبهه حتى نصير عدة جرادات)  
تقوم بنصف صاع من بر (فيصوم يوما) أي كافي المحيط فيكون جزاء وفاقا (ولو وطئ جرادا  
حامدا أو جاهلا فعليه الجزاء) أي اذا تلف منه شيء أو هلك (الا ان يكون كثير اقدر سد الطريق  
فلا يضمن) كذا في البحر الزاخر وهل العلة فيه دفع الخرج (ولو شوى جرادا) وكذا ايضا (فأكله  
بعد ما ضمنه فلا شيء عليه الا مكلى) أي اذا ضمن قتله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال  
أو محرم بخلاف الصيد (ويكره بيعه قبل الضمان) أي فان باع جازو يعمل غنمه في القداء ان شاء  
وكذا شجر الحرم وابن الصيد كذا ذكره بعضهم وذ كر قاضيجان في شرح الجامع الصغير محرم  
قطع شجرة من الحرم أو شوى بعض صيد في الحرم أو غيره أو حلب صيدا أو شوى جرادا فعليه  
الجزاء في جميع ذلك يعني القيمة ويكرهه بيع هذه الاشياء فان باع جازو يملك ثمه بخلاف الصيد  
الذي قتله المحرم لانه مائة فلا يجوز بيعها واذا هلك الثمر ان شاء جعله في القيمة التي يؤديه وان  
شاء جعله في غير هاولا المشتري ان يتففع بذلك من حيث التناول لان البيض والجراد لا يحتاج فيه

مغلقا وانفسه ظاهرا  
وبجره حالما دما من جت  
صوبه وكثرت ذنوبه  
وتصرمت آماله وبقيت  
آفامه واحملت دمه منه  
وانقطعت مدته دماء من  
لا يجد لذته خافرا غيرك  
ولا لما موله من الخيرات  
معتيا سواك ولا لكمه  
جبرا الا أنت يا مولاي  
دعوتك دعوة من لا يجد  
لنفسه مصلحا الا أنت ولا  
اضغفه مقويا سواك ولا  
لما يخوف من غيرك  
معتسا الا أنت (اللهم)  
فتقبل دعائي واجب بحودك  
ندائي وقد كان من تقصيري  
وتوبيخي فغفر ما علمت

الى الذكاة والحلال والمحرّم فيما لا يحتاج الى الذكاة سواء وانما لا يباح الاول لانه كان صبيداً في حقه وليس بصيد في حق الثاني انتهى وتبين الفرق بين الآخذ والمشتري في اباحة التنسول كالابحني (ويجوز) أن يبيعه (بمده) أي بعد الضمان

فصل في قتل القمل (ان قتل محرم قلة) وكذا ان ألقاها (تصدق بكسرة وان كانت) أي القملة (اثنين أو ثلاثاً قبضة من طعام وفي الزائد على الثلاث بالغام بالغ نصف صاع) كذا في البدائع والفتح وهو الذي روى الحسن عن أبي حنيفة وفي الجامع الصغير في قلة أطم شيئاً وهذا يدل على شيء يسير قال في الذخيرة وهو الأصح وعن أبي يوسف في القملة كف من طعام وعن محمد كسرة خبر وكذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة وفي حيون المسائل في قلة أطم كسرة خبر وفي اثنين أو ثلاث أطم قبضة من طعام وإن أكثر أطم نصف صاع قال في النهاية وما في العيون والجامع الصغير يشير الى أنه لا يشترط فيه التملك وهو الأصح (ولو ألقى) أي المحرم (توبه في الشمس أو غسله بقصد هلاكها) حلة لهما (فعليه الجزاء) وهو نصف صاع من حنطة إن كان القمل كثيراً على ما في المحيط (وان فعل) أي كلاً من الألقاء والغسل (غير قصد الهلاك فلا شيء عليه) أي ولو هلك القمل (والقاء القملة كقتلها ولو قال) أي محرم (الحلال ادفع عنى هذا القمل أو أمره بقتلها أو أشار إليها فقتلها) أي الحلال وكذا إذا دفع توبه ليقول ما فيه ففعل (فعلى الأمر الجزاء والدلالة فيهما وجبة كافي الصيد) في التجنيس لأن الدلالة موجبة في الصيد فكذا ما في حكمه (ولو قتل محرم قمل غيره فلا شيء عليه) كافي البحر عن القناوي (ولا شيء على الحلال بقتلها في الحرم) وكذا لو قتل المحرم قملة في غير بدنه بأن كانت على الأرض أو نحوها فلا شيء عليه

فصل فيما لا يجب شيء بقتله في الأحرام والحرم (ولو صال صيد) أي ما كوله (أو سبيع على الحرم) أي مطلقاً (أو على الحلال في الحرم فقتله لا شيء عليه) أي عند الأربعة وقال زفر عليه الجزاء وفي المحيط والمتقى إن أمكن دفع الصائل بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء ولو لم يصل ابتداء فقتله فعليه الجزاء بالاتفاق وفي الطرأ لم يسمي أن تعرض شيء من صوالي الطير لحرم إن أمكن دفعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وإن لم يمكن إلا بسلاح فلا شيء عليه كالعقاب والنسر ويضمن بما يؤكل لحمه ولا يعتبر ابتداءه بخلاف السبع (ولا شيء مطلقاً) أي لا قليلاً ولا كثيراً وسواء في الحل والحرم محرماً أو غيره (بقتل الذئب والكلب الأهلي والوشش والعقور وغيره) إلا أنه يأثم في قتل غير العقور على ما في ظاهر الرواية والحداثة (كهنبة) والغراب الذي يأكل الجيف جمع جيفة وهي النجاسة (وان كان الصيد مأكول اللحم كعمار الوحش لا يعتبر ابتداءه ويضمن) ففي أهية المناهك ولو كان الذي ابتداء بالذي صيده مأكول اللحم كعمار الوحش ونحو ذلك يجب الجزاء بقومه بدلاً من كذا ذكره الطحاوي (ولو خلاص جماعة من سنور) بكسر سين مهملة وتشديد نون مفتوحة أي هرقات لضمان عليه وكذا كل فعل يراد به إصلاح الصيد ولا شيء بقتل هوام الأرض أي حشرات الأرض في الحل والحرم والأحرام ولا جزاء بقتلها ولا أثم على فعلها (كالخية والعقرب والفأرة) أي الأهلية والبرية (والخنفس) جمع خنفساء دويبة سوداء (والجعلان) بكسر الجيم وسكون العين جمع الجمل يضم وفنخ دويبة هروقة (وأم حنين وصعياح

ومن مظالم ما قد أحصيت  
فكم من كرب نجيتني منه  
ومن هم فرجتني ومن غم  
جلبته عنى يامولاي منك  
النعيماء وحسن القضاء ومنى  
الحقاه وطول الأمل والرجاء  
والتقصير عن أداء شكرك  
وشكر نعمتك فلم يمنعك  
يا مجود من عطائي وقضاء  
حاجتي ومستلتي وتبليغي  
سؤالي ما تعرفه من ذنوبي  
وتعلمه من تقصيري فتم الرب  
أنت وبئس العبد أنا يا رب  
خافتنى وأمرتنى ونهبتني  
ورغبتنى في ثواب ما أمرتنى  
به ورهبتنى من عقاب  
مأثميتني منه وسلطت على  
عدوا فأمكننته

الليل والنمل) أي السوداء والصفراء التي تؤذي وإماما لا تؤذي فلا يحل قتلها لكن لا يجب الجزاء  
(والسحقات) بكسر السين وفتح الهمزة دابة معروفة (والقراد) بضم القاف حشرة الثدي  
وحلقة الحليل الفرس ودوية (والقنفذ) بضم القاف والفاء والدال المهملة وقد تكون معجمة  
(والسنور) أي الأهل وفي البري روايتان (وابن عرس) بكسر العين ودوية جعها بنات عرس  
هكذا يجمع الذكر والأنثى على ما في القاموس (الاهلي) أي خلافا للوحشي (والبعوض) مفردة  
بعوضة وهي الناموس سميت به لضرب يذئبها فكانها بعض حيوان (والبراغيث) جمع البرغوث  
(والذباب) سمى به لأنه كذاذب آب أي كما دفع رجح (والحلم) بفتحين جمع الحلمة وهي  
الصغيرة من القردان أو الضخمة ضد (والزبور) أي مطلقا للعسل وغيره (والوزغ) بفتحين جمع  
وزغة وهو سام أبرص سميت بها لخفتها وسرعة حركتها (والسرطان) بفتحين دابة نهرية  
(والبق) في القاموس البقرة البعوضة ودوية مفردة سحرة (والصرصر) قال صاحب  
القاموس الصرصور دوية كالصرصر كهدهد وفندق والصرصر الديك (ويجوز له) أي  
للحرم وكذلك هو في الحرم (ذبح الأبل والبقرة والغنم والدجاج والبط الأهل الذي لا يطير)  
أي لاستئناسه بأهله

فصل في ذبحة المحرم \* وكذا ذبحة الحلال في الحرم (إذ ذبح محرم) مطلقا (أو حلال  
في الحرم صيدا) ففعله حرام بلا شبهة ومع هذا (فذبحة ميتة) هندنا وكذا عند مالك وأحمد  
رضي الله عنهما (لا يحل أكلها له) مع أنه يجب عليه ضمانه (ولا غيره من محرم وحلال) أي كما  
هو حكم الميتة الأحالة الضرورة (سواء اصطاده) أي تولى صيده بنفسه أو غيره أو أرسل كلبه  
أو يازيه (هو) أي ذابحه (أو غيره) أي ذابحه مطلقا كما بينه بقوله (محرم أو حلال ولو في الحل  
أو أرسل كلبه أو يازيه) ففي الحرم بالاولى (ولو) لا يظهر فلو (أكل المحرم الذابح) أي بخلاف  
غيره في أحد وصفيه (منه) أي من ذلك المذبوح (شيئا) أي قليلا أو كثيرا (قبل أداء الضمان)  
وهو ظاهر لحصول التداخل (أو بعده) لعدم تصور تعدد الجناية (فعليه قيمة ما أكل) عند أبي  
حنيفة وقال لا شيء عليه من جهة أكله بل يكفيه الاستغفار (ولو أكل منه غير الذابح) أي  
سواء يكون محرما أو حلالا (فلا شيء عليه) أي لا كلفه (سوى الاستغفار) وهذا في قولهم جميعا  
لكن فيه تفصيل فقال الحلواني والقاضي شارح الطحاوي والقرطبي وصاحب المصنف لو أكل  
الذابح منه قبل أداء الضمان لا يلزمه شيء إلا كل بالاجماع والجزاء الواحد ينوب عنهما جميعا  
للتداخل بالاتفاق وفي الجوهرة قيل هو على الخلاف أيضا وقال القدوري لا رواية في هذه  
المسئلة فيجوز أن يقال يلزمه جزاء آخر ويجوز أن يقال يتداخلان لافرق بين أن يأكل المحرم بنفسه  
أو بطعم كلبه في لزوم قيمة ما أطم لأنه انتفع بمحظوره إحرامه (ولو أكل الحلال ما ذبحه في الحرم  
بعد الضمان) أي بعد أداء جزائه (لا شيء عليه) أي اتفاقا كما صرح به في شرح المجموع (الاكل  
أي سوى الاستغفار له بخلاف نفس الذابح فإنه يلزمه الكفارة والتوبة) (أو اصطاد حلال  
فذبح له محرم أو اصطاد محرم فذبح له حلال فهو ميتة) أي وكذا اصطاده حلالا فذبحه محرما  
أو بالعكس (أو شوى محرم أيضا أو جرادا أو حليبا صيدا وأدى جزاءه ثم أكله فلا شيء عليه  
الاكل) أي سوى الاستغفار (ويجوز له) أي للمحرم المذكور (تناول اللبن والبيض

صدري يجري مجرى دمي  
أن أهدم بفاحشة شجرة بني  
وأن أهدم بطاعة بطأني لا يغفل  
أن غفلت ولا يندى أن نسيت  
ينصب لي في الشهوات  
ويعرض لي في الشهوات  
والآن صرفت عن كبدته  
يمتثلني فاقهر ساطعاه على  
بساطاته عليه حتى نجسه  
بكثرة ذكرى لك فأفوز مع  
المصومين ولا حول ولا قوة  
إلا بك (اللهم) لا تقدرني  
لعذابك ولا تؤخرني لشيء  
من الفتن ما لا يفيها أنا  
أدعوك راغباً وأنصب  
إليك وجهي طالباً وأضع  
لك خدي مهيناً راجياً

والجراد مع الكراهة ويجوز لغيره (أي لغير محرم مثله وكذا الحلال أكله) من غير كراهة) وأعلم أنه صرح غير واحد كصاحب الإيضاح والبحر الزاخر والبداية وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لا يحل أكله وإن أدى جزاءه من غير تعريض لخلاف وذكر قاضيه أن يكره أكله تنزيها وفي اختلاف المسائل اختلفوا في مسائل الذبح الحلال صيدا في الحرم فقال مالك والشافعي وأحمد لا يحل أكله واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره هو مباح والله سبحانه أعلم (ولو اضطر المحرم) بصيغة المجهول أي الجأته الضرورة (إلى الصيد) أي أكل الصيد أو إلى الاصطياد إلا كل (والميتة) أي وإلى أكل الميتة (يتناول الصيد) لأن حرمة أكل الصيد مما اختلف فيه من أصله بخلاف أكل الميتة فالصيد أحل في الجملة من الميتة لاسيما وهو قابل لتداركه بالكفارة كما أشار إليه بقوله (ويؤدى الجزاء) أي بعد ذلك وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند زفر يتناول الميتة لا الصيد وفي النجيس وقاضيه الميتة أولى على قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن بن صالح الصيد ويكره ولو كان الصيد مذبوحا بأن ذبحه محرم آخر فالصيد أولى عند الكل على ما ذكره في الفتح وأهل الوجه ما قدمناه وإذا وجد مال مسلم وصيدا بذبح الصيد ويكره بالاتفاق كذا ذكره بعضهم ولعل وجهه أن الظلم القاصر أولى من المتعدي

فصل يجوز للمحرم أي بالإجماع (أكل ما اصطاده الحلال لنفسه في الحل أو للحرم وذبحه) أي الحلال لغيره لكن بشروط بينها بقوله (أن لم يدل) أي الحلال (عليه) أي على الصيد (محرم) أي مطلقا (ولأمره بصيده) أي باصطياده وهذا مستفاد مما قبله بالاولى فكان حقه أن يقدم عليه (ولا أماته عليه) أي تناول آلة الاصطياد أو الذبح (ولأشار إليه) كان حقه أن يذكره بعد قوله أن لم يدل عليه (فإن فعل شيئا من ذلك) أي مما ذكر من المحظورات (لم يحل) وأما إذا اصطاده حلال لأجل محرم من غير أمره به ففي جواز أكله خلاف لما لك وأما إذا اصطاده الحلال صيدا بأمر المحرم ففيه خلاف عندنا فذكر الطحاوي تحريره على المحرم وقال الجرجاني لا يحرم وقال القدوري هذا خطأ واعتمد على رواية الطحاوي قال في المحيط وهو الصحيح وهو المذکور في جامعة الكتب وأما ما وقع في بعض نسخ شرح الهداية لابن الهمام أنه إذا اصطاد الحلال لمحرم صيدا لم يأمره اختلف فيه عندنا فهو خطأ والصواب صيدا أمره على ما في بعض النسخ ثم هذا في الأمر وأما الدلالة فهل هي محرمة في الهداية والكتابي أن فيها روايتين وفي شرح الكنز وشروطه أن لا يكون إلا على الصيد وهو المختار في النوع السابع في أشجار الحرم أي في حكمه (ونباته) أي وسائر ما نبت فيه من الشوك وغيره (وهي) أي أشجاره ونباته (أنواع) أي أربعة في الحكم مختلفة (الاول كل شجرة أنبتة الناس) أي حقيقة (وهو من جنس ما ينبت الناس) أي مادة (كالزروع) أي المزروعات (الثاني ما أنبتة الناس وهو ليس مما ينبتونه عادة كالأراك) ينفع الهجمة وهو شجر المسوالك (والثالث ما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت به الناس فهذه الأنواع) أي الثلاثة (يحل قطعها) وكذا قطعها والاتقاع بها (ولأجزاء فيها) أي بقطعها (وأما النوع الرابع فهو كل شجرة نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت الناس) أي مادة

فتقبل دعاي وأصلح القاصد  
من أمرى وأقطع من الدنيا  
همي وحاجتي وأجهل فيما  
عندك رغبتى وأقربى  
منقلب المذكريين بحاجتهم  
المقبول دعاؤهم القاسم  
يحتمل المغفور ذنبهم المبرور  
يحتمل المخطوط خطاياهم  
المحسوسات لهم الراشد  
أمرهم منقلب من لا يعرف  
لك أصرا ولا يأتى به سده  
مأثموا لا يركب بعده جهلا  
ولا يحتمل به سده وزرا  
منقلب من عزت بذكر  
لسانه وطهرت من الأدناس  
بدنه واستودعت الهدى  
قلبه وشرفت بالاصلاح



(كأن ضيلان) بفتح غين معجمة (فهذا محظور القطع) أي قطع كله أو بعضه (والقطع) وفي معناه  
 احراقه (على الحرم والحلال مملوكا كان) أي الشجر بأن يكون في أرض مملوكة لأحد (أو غير  
 مملوك إلا اليابس) لعدم إطلاق الشجر والنبات عليه حينئذ فإنه صار حطباً ينتفع به أو يعودا  
 يبنى عليه (والأذخر) بكسر هـ موزة وسكون ذال معجمة وكسر خاء معجمة نبت معروف ووضع  
 على سطح العمارة وفوق بناء القبر وبؤخذ منه الغسول وقمع استنائه باستدعاء العباس عم النبي  
 صلى الله عليه وسلم بقوله إلا الأذخر فإنه لقيننا وقبرنا قال إلا الأذخر (فلو قطع شجرة) أي رطباً  
 (أو حشيشاً) أي مما نبت بنفسه وهو رطب (فعليه قيمته فإن كان مملوكاً) أي بأن نبت بنفسه  
 في أرض مملوكة فقطعه أو قلعه (فعليه قيمتان قيمة لحق الشرع وقيمة للمالك) كذا أطلقه بعضهم  
 وتتهم المصنف وذكر في العناية أنه على قولهما زاد ابن القمام وأما على قول أبي حنيفة فلا  
 يتصور لأنه لا يتحقق عنده تلك أرض الحرم بل هي سواها عندهم وجوب الجزاء من إذا لم يكن  
 الشجر مملوكاً للقطاع ولا يبايعه فإنه ان كان مملوكاً فعليه قيمة واحدة لحق الشرع وإن كان يابساً  
 فعليه قيمة للمالك ولا شيء عليه لحق الشرع وإن كان اليابس مملوكاً أو غير مملوك لأحد فلا شيء  
 عليه اتفاقاً (وأما قلعت شجرة) أي يابسة في الحرم (إن كانت عروقة) لا يباعها فلا بأس بقطعها  
 أي بقطع عروقتها كذا عن محمد (ولو قطع شجرة) وكذا إذا قطع غصنها (فإن قيمتها ثم غرسها)  
 أي مكانها (فنبئت ثم قلعتها ثانياً فلا شيء عليه) لما سبق من الإشارة إليه (ولو حش الحشيش)  
 أي حشيش الحرم (فإن خرج مكانه مثله سقط الضمان والا) أي بأن لم يجد مكانه مثله بل أخلف  
 دون الأول (لا) أي لا يسقط الضمان بل كان عليه ما نقص وإن جف أصله كان عليه قيمته  
 (شجرة أصلها في الحل وأغصانها في الحرم فهي من شجر الحل ولو كان أصلها في الحرم) أي  
 وأغصانها في الحل (فهي من شجر الحرم) لأن أصلها بمنزلة قدم الإنسان والأغصان في مرتبة  
 الأركان فالمدار على الأصل عند ذوي الاعتبار (وأما كان بعض أصلها في الحل وبعضه في الحرم  
 فهي من شجر الحرم) احتياطاً بجانب الحرم (ويجوز قطع الأذخر رطباً ويابساً) كما علم فيما تقدم  
 (وأخذ الكمامة) بفتح فسكون فمزة نبات معروف فيه دواء للعين في حديث صحيح الكمامة من  
 المن وماؤه شفاء للعين وزيد في رواية والمن من الجنة (وما جف) بتشديد الفاء أي يبس (من  
 الشجر والحشيش) كما سبق حكمهما في نسخ الأصل وما جنى بضم جيم وكسرتون وفتح باء أي  
 ما جنى من الزهر والثر منهما (أو أنكسر) أي انقلب أو انقلع منهما بغير فعل آدمي مكاف  
 (ولا ضمان فيه) وبحل الانتفاع به (وبحرم قطع الشوك والعوسج) وهو نوع من الشوك (ولا  
 ضمان فيه) على ما ذكره من جاعة من الحنفية (ولو حفر حفرة للخبر) بفتح الخاء ليخبر فيها  
 (أو لوضوء) أي ليتوضأ من مائها (أو ضرب) عطف على حفر أي بني (الفسطاط) وهو الخيمة  
 (أو أوقد ناراً أو مشى هو ودابته فأنقطع به) أي بسبب ما ذكر (شيء من الحشيش) أي وذهب به  
 نزعاً أرض الحرم (فلا شيء عليه) أي في الجميع ولعل العلة فيه أن الضرورات تبيح المحظورات  
 (ولا يجوز انفساد المساويك من أراض الحرم وسائر أشجاره إذا كان أخضر) لأنه يؤدي إلى  
 ارتكاب الحرم والسواك بذلك إلا أن ما انفحصر (ويجوز أخذ الورق ولا ضمان فيه إذا كان  
 لا يضرب بالشجر) على ما صرح به في البحر الزاخر (ولا يجوز عي الحشيش) أي حشيش الحرم

صدره وأقررت بعفوك  
 قبل الملمات منه  
 وأخضضت عن المسأثم  
 بصبره واستعملت في سبيلك  
 نفسه وقد أصبحت في قيام  
 من خير الأيام أسألك  
 أن لا تجعلني أشقى خلقت  
 المذنبين عندك ولا أخيب  
 الراغبين إليك ولا أحرم  
 الآملين رجحتك ولا أخس  
 المتقربين من بلادك مولاي  
 وأنامع مصيبي راج فلا  
 تحل بيني وبين مارجوت  
 وأرددي مائتي بغير  
 منك يا سيدي (اللهم) أولاً  
 ما أمله من عفوك الذي  
 يسع كل شيء لا ألقيت  
 بنفسى إلى التهلكة

في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد وقال أبو يوسف ومالك والشافعي لا بأس به ( وأوارعت دابته  
حالة المشي ) وكذا حالة الوقوف إذا لم يكن منه ( لا شيء عليه ) أو وقع رجليه من غير اختياره وهذا  
عما اتفق عليه كما في شرح الدرر ( ويكره الانتفاع بالملعوق ) وكذا حكم المقطوع ( من نبات الحرم  
وإن أدى قيمته ) أي سابقا ( وإن باعه ) أي بعد القلع والقطع ( جازوكره ) ويتصدق بثمنه ( وقيل  
لا بأس بصرفه في حوائجهم ) ( وجاز للمشتري الانتفاع به من غير كراهة ) وعن أبي يوسف لا بأس  
بغيره من محرم أو حلال بالانتفاع به وفي البدائع ولو اشترى انسان من القاطع لا يكره له لأن  
تناوله بعد انقطاع النماء له ( وحكم الحلال والمحرم ) أي من الرجل والمرأة ( في أشجار الحرم  
واحد وكذا على القارن فيها جزء واحد ) لأن السبب وهو هتك حرمة الحرم متحد ( والله سبحانه  
وتعالى أعلم ) وبالاتقان حكم أحكامهم

باب في جزاء الجنسيات وكفاراتها

عطف نفسه للجزاء ( وكيفية أدائها وما يتعلق بذلك ) أي بتفصيل أحكامها ( أعلم أن الكفارات  
كلها واجبة على التراخي ) وإنما الفور بالمسارعة إلى الطاعة والمسابقة إلى إسقاط الكفارة  
أفضل لأن في تأخير العبادات آفات ولذا قيل عجلوا بأداء الصلاة قبل الفوت وأسرعوا بقضائها  
قبل الموت ( فلا تأثم بالتأخير ) أي بتأخير أداء الكفارة ( من أول وقت الامكان ) أي ابتداء  
زمان القدرة عليها ( ويكون ) أي المكفر ( مؤذيا لأقضية أي وقت أدى ) أي من أيام دهره  
لما سبق من أن أمره ليس يحول على فوره ( وإنما يتصدق عليه الوجوب في آخر عمره ) بأن بقي منه  
قدر ما يتيسر له القيام بأمره وهو ليس على إطلاقه إذ لم يعلم أحد آخر عمره ولذا أبدل من قوله  
في آخر عمره بقوله ( في وقت يغلب على ظنه أنه لو لم يؤدها فأت ) أي وقته أو أداؤه ( فان لم يؤد فيه )  
في ذلك الوقت ( فأت ) أي عقبه ( أثم ) أي بتأخيرها حينئذ ( ويجب عليه الوصية بالأداء ) أي بأداء  
الورثة أو غيره ثم إن دارك تأخيرها ( ولو لم يوص لم يجب في التركة ولا على الورثة ولو تبرع عنه  
الورثة جاز ) وبرجى نجاته ( ولا يصومون عنه ) بل يتبرعون عنه بغير الصيام من ذبح الهدى  
أو إعطاء الطعام ( والأفضل تجهيل أداء الكفارات ) أي مسارعة للخيرات

فصل في شرائط وجوب الكفارة فثلاث في الإسلام فلا تجب على كافر لأنه ليس من أهل  
الكفارة الموجبة للقربة والمقتضية لمحو السيئة ( والعقل والبلوغ فلا تجب على صبي ومجنون )  
أي لا على نفسهما ( ولا على وليهما ) في جميع الأحوال ( إلا إذا جاز به الإحرام ) أي بعد التوبة  
والتلبية ( ثم أفاق ولو بعد سنين فيجب عليه جزاء ما تركه في الإحرام ) أي من المحظورات  
لكن بإسقاط الآثام ( ولا على كافر ) لما سبق وكان الأولى أن يقدم هذا الفرع ليكون مقابلا  
لما في الأصل بحسب اللف والنشر المرتب ( وأما الحرية فليست بشرط ) أي لا فيما يوجب الصيام  
ولا فيما يقتضي الإطعام لكن فرق بينهما في وقت الأحكام ( فيجب على المملوك الصوم في الحال )  
أي قبل العتق ( وأما التراخي ) فيما يجوز فيه الصوم وأما الدم والصدقة فيجب عليه أدائه بعد  
العتق ( فيكون وجوبهما موقفا ) ومنها القدرة على أداء الواجب ( وهي الاستطاعة المالية من  
غير اعتبار نقصان ولا حول ) وهو أن يكون في ملكه فضل مال على كفايته ( أي زيادة  
على مقدار كفايته من نفقة وكسوة له ) ولمن يجب عليه مؤثنه ويكون فاضلا عن دينه وما لا بد له من

ولو أن فبدا استطاع  
الهرب من حيدته لكنت  
أسقى بالهرب لا ينفعني  
هرب ولا يهرب عنك مثقال  
ذرة وهما أنا عبدك ابن عبدك  
واقف بين يديك فارحم  
هذه النفس الجذوع  
والقلب الهلوع السدى  
لا يستطيع أن يجمع صوت  
رضدك فكيف صدائك  
والذى لا يقوى على حر  
شمسك فكيف بحر نارك  
( اللهم ) أن هذا لا يزيد  
في ملكك مثقال ذرة  
( اللهم ) فسا لك الصبر الملك  
لك عظيم وساطتك أكبر  
من أن يزيد فيسه ظساعة  
المطيعين

نحو مسكنه فحيث ( يؤخذ به الطعام أو الدم أول يكن ) الأولى أو لا يكون أي أو هو أن لا يكون  
 (له فضل مال) أي زائد من احتياج حال ( ولكن في ملكه ) أي موجود ( حين الواجب عليه من  
 طعام أو دم صالح للكفيرة ) أي التكفير تلك الجنابة ( فإذا كان في ملكه ذلك وجب عليه أدائه )  
 أي من غير اعتبار مال ( سواء كان عليه دين أو لا ) وسواء يحتاج إليه في المستقبل أو لا ( والمعتبر  
 في القدرة وقت الأداء لا وقت الوجوب ) وما يتفرع عليهما ظاهر جدا لا يحتاج إلى بيان أبدا  
 ( وأما النائم والمغمى عليه فيجب عليهما الجزء بارتكاب المحظورات ) أي ولو كان النائم مرفوعا  
 عنهما في فعلهما المحذور لعدم اختيارهما في تلك الحال ( فلو انقلب النائم على صيد فقتله ) أو صلى  
 طيب فتلطخ به أو غطى ثوب من غير شعوره أو أمثال ذلك ( فعليه الجزاء ) أي بحسب ما فعله  
 كذا في المحيط ( وكذلك المغمى عليه ) أي حكمه حكم النائم لاحكام الجنون والفرق بينهما  
 أن المجنون مسؤول العقل فلا يكون مكلفا والمغمى عليه مغلوب العقل فلا يخرج من دائرة  
 التكليف وما يتعلق به من التشريف والتعنيف ( ويستوى في وجوب الجزاء الرجل والمرأة )  
 أي إذا كانت الجنابة تعمهما ولا يختص بأحدهما ( والعاود والناسي ) إلا أن الفرق بينهما  
 في الائم وعدمه ( والخطائي والساهي ) عطف تفسير لما قبله والفرق بينه وبين الناسي أن الخطائي  
 يتذكر أصل المحذور ولا يقصد فعل المحذور لكنه يقع الأمر على خلاف قصده بخلاف الناسي  
 فإنه ينسى المنى عند وقعة فعله ويتعمده ويطابق فعله مقصده ( والطائع ) أي الفاعل بطووعه  
 واختياره ( والمكروه ) بفتح الراء أي من أجبر على فعله من غير رضاه ( والمبتدئ ) أي الفاعل  
 ابتداء من غير سبق منه تلك الجنابة ( والعائد ) الذي يعود ثانيا في ارتكاب تلك المعصية حيث  
 يجب عليه كفارة أخرى للجنابة الثانية وفي المسئلة خلاف لابن عباس وبعض السلف في قول  
 الصبيد بخصوصه حيث قالوا أن العائدين لا يفيد الكفارة بل لا بد له من العقوبة الدنيوية  
 أو الآخروية لظاهر قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ( والحاج والمعتمر ) أي مفردا بهما  
 أو مقترنا ( والمعدور وغيره ) والفرق بينهما في الائم وعدمه ونحو الدم وعدمه في بعض الكفارات  
 ( والنائم واليقظان ) وقد علم حكمهما ( والصاحي والسكران ) وإنما عليه ائتم سكره أن نشأته  
 التعدي به ( والمفقى والمغمى عليه ) وقد سبق حالهما ( والمباشرة بالنفس ) أي ويستوى فعله  
 بنفسه على إطلاقه ( أو بالغير ) سواء بطووعه أو كرهه ( فلو ألبسه أحد ) أي ما يوجب كفارة  
 ( أو طيبه أو حلق رأسه ) أي قبل حلول إحرامه ( وهو نائم أو لا فعلى المفسول الجزاء سواء كان  
 أي فعل الفاعل ) بأمره ( أي بأمر المفسول به ورضاه ) أولا

فصل في جزاء اشجار الحرم ونباته وهواعم من الاشجار لغة وان كان مقابرا له عرفا فان  
 الشجر له ساق بخلاف النبسات ولذا قال ( اذا جنى على نبات الحرم ) أي بقطعه أو قلعه أو رعيه  
 ( فعليه قيمته ) أي تفصيل تأني صفته ( كبيرا كان الشجر أو صغيرا ) وكذا يستوى أن يسكون  
 القاطع محرما أو حلالا حتى على القارن فيه جزء واحد ( فيشتري بها ) أي بقيته ( طعاما ) من  
 الطوب التي يؤكل منها ( يتصدق به على الفقراء ) أي فقراء الحرم أو غيره ( كل فقير نصف صاع  
 من بر ) بضم ووحدة وتشديد را أي حنطة ولا يجوز أن يعطى الفقير أقل منه ( أن كثر ) أي  
 الطعام ( وأن كان أقل من نصف صاع ) وكذا إذا كان نصف صاع ( أعطى الفقير واحد وأن شاء

أو ينقصه معصية العاصين  
 فارحني برحمتك ( اللهم ) وقد  
 دعوتك بالدماء الذي حلتني  
 فلا تنهرني الرجاء الذي  
 مرقتني ( اللهم ) ما أعطيتني  
 مما أحب فاجعله لي عونا  
 لي ما تحب واجعله لي خيرا  
 ( اللهم ) فحبب الي طاعتك  
 والعمل بها كما حبتني إلى  
 أوليائك حتى يرون ثوابها  
 ( اللهم ) يفض الي معصيتك  
 والعمل بها كما بقضتني إلى  
 أهلي حتى يرون عقابها  
 ( اللهم ) أنك هديتني إلى  
 الإسلام فلا تنزع منه مني حتى  
 تقبضني إليك وأنا عليه  
 وأصرفني من موقفي هذا  
 مقضى الحوائج وهب لي  
 ما سألتك وحقق رجائي  
 فيما تمنيت ( اللهم )

اشترى بالقيمة هديا وتصدق بالجمعة على الفقراء ( وقيل بالجمع هنا لبيان الاولى ولذا قال ( ولو  
تصدق به على فقير واحد جاز ويجوز الهدى في جزاء شجر الحرم بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح  
مثل قيمة الشجر فينادى الواجب بالاراقة فلو سرق به الذبح لاشى عليه ) اعلم ان في الهدى  
روايتين ففي رواية لا يجوز ولا ينادى بمجرد الاراقة بل لابد من التصديق بالجمعة وفي رواية  
يجوز بعد أن يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الشجر وان كان دونه لا يجزيه من القيمة وكذا  
لو سرق المذبح وجب أن يقيم غير مقامه لانه الاراقة على هذه الرواية وفي رواية أخرى يجوز  
بقيمة الهدى فتكون الاحكام المذكورة على عكسها كذا في الفتح وغيره وقال صاحب المجمع  
وفي رواية يجوز وهي ظاهر الرواية بشرط أن يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فينادى  
الواجب لو سرق المذبح كذا في المصنف وعلى هذا يختم ذبحه بالحرم ( وان شاء تصديق بالقيمة ) ثم  
إذا أدى قيمته لم يكره الانتفاع به وان باعه جاز ويكره بخلاف صيد الحرم والحرم فانه لا يجوز  
بهمه ( ولا يجوز الصوم في جزاء شجر الحرم ) أي عند ثلثة أو اثنان وعشرون رواية  
فصل في جزاء صيد الحرم ( إذا قتل صيده ) أي بحرم أو حلال ( فعليه قيمته فان بلغت هديا )  
أي ان وصلت قيمة الصيد ما يشتري به هديا يخير بين أشياء كما قال ( اشترا بها ) أي اشترى الهدى  
بقيمة الصيد ( ان شاء ) أي وذبح وتصدق به ( وان شاء اشترى بها طعما ) أي من براوشعير  
( فتصدق به كما ) في الفصل السابق ( ويجوز فيه الهدى ) أي بنفسه من غير تصدقه ( بشرط أن  
تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد ) أي على الأصح مما سبق بخلاف فيه ( ولا يشترط أن يكون  
مثله بعد الذبح ) كما ذكره بعضهم ( وأما الصوم في صيد الحرم ) أي في كفارته ( فلا يجوز للحلال ) أي  
لجنايته ( ويجوز للمحرم ) ففي شرح القدوري أن الاطعام يجزى في صيد الحرم ولا يجوز الصوم  
عند علماء الثلاثة وعند زفر يجزى وفي المختلف لا يجوز الصوم بالاخراج قال صاحب المجمع  
فيحوز أن يكون في الصوم عن زفر روايةان فنقل كل واحد رواية ثم هذا في الحلال وأما المحرم  
فظاهر كلامهم أنه يجوز له الصوم والهدى بالاخلاف لانه لما اجتمع حرمة الاحرام والحرم وتعذر  
الجمع بينهما وجب اعتبار أقواهما وهو الاحرام فأضيف الحرمة اليه ورتب عليه أحكامه ضرورة  
وبه صرح في شرح القدوري فقال أما المحرم اذا قتله في الحرم فانه يتأدى كفارته بالصوم وفي  
شرح الكين يلزمه جزا آن على القياس وفي الاستحسان يلزمه جزاء واحد لان حرمة الاحرام  
أقوى من حرمة الحرم فيجب اعتبار الأقوى ويضاف الحرمة اليه عند تعذر الجمع بينهما انتهى  
ولا يخفى ان الجمع بينهما يمكن بتعدد جزائهما وكذا في كون حرمة الاحرام أقوى نظر لا يخفى  
اذا حرمة المحرم أهم حيث يشمل الحلال والمحرم بل موجب حرمة الاحرام هي حرمة الحرم اللهم  
الآن يقال كونه أقوى من حيث انه جمع بين حرمة الحرم والاحرام ولذا كان القياس أن يلزمه  
جزا آن

فصل في جزاء الصيد مطلقا في الاحرام والحرم وصفة أدائه وقدره وكيفية وجوبه  
( اذا قتل المحرم صيدا فعليه قيمته بقومه ذوا عدل ) أي على الأصح ( لهما بصارة بقيمة الصبوح )  
الاولى بقيمة الصيد بلفظ الجنس الشامل للقليل والكثير والخاص والعام ( في المقتل ) أي مكان  
قتل ذلك الصيد ( ان كان يباع فيه الصيد ) أي جنسه أو خصوصه ( أو في أقرب مكان من

اهدنا بالهدى واحصنا  
بالتقوى واغفر لنا في الآخرة  
والاولى ربنا آتينا في الدنيا  
حسنه وفي الآخرة حسنة  
وقنا عذاب النار يا من لا يشغله  
سمع من سمع ولا تشبه عليه  
الاصوات يا من لا تغلظه  
المسائل ولا تختلف عليه  
اللغات يا من لا يبرمه الحاج  
المؤمنين ولا تهجزه مسألة  
السائلين أذنا بارد هفوك  
يا رحم الرحيم ( اللهم ) صل  
على محمد وعلى آل محمد وسلم  
وبارك على محمد وعلى آل محمد

الهدى (أي الهدى) أي المقتول وتكون من صفة المكان كما يذهب بقوله (الهدى يساع فيه الصيد  
ويعتبر الزمان الذي أصابه) أي الصيد (فيه) على الأصح لاختلاف القيمة باختلاف الزمان  
كما يختلف باختلاف المكان (ويشترط لتقوم عدلان) أي لظاهر القرآن (غير الجاني) عسا  
نسبه عن بن جاعة إلى الطائفة وله له لعله التهمة (وقيل الواحد يكفي) أي يكفي بقول الواحد  
من غير أن يكون هو الجاني لكن المثنى أحوط وهو الظاهر (وسواء كان الصيد بماله نظير  
كالنعام نظير البعير والجمار الوحشي شبه البقر والظبي كالغنم) أو كان بماله ليس له نظير كالجمامة  
وقد أبعد من جعلها نظير الشاة في شربها عابا إذ لا بد من الشبه الصوري في الجملة وفي المسئلة  
خلاف محمد والشافعي ومن تبعهما حيث قال يجب النظر فيما له نظير من النعم ولا يقوم في  
النعام بدنة وفي الجمال الوحشي بقرة وفي الظبي والضبوع شاة وفي الأرنب هتاق وفي الأبر بوع  
جفرة ولا يشترط عند محمد ومن تبعه في النظر القيمة فسواء كانت قيمة نظيره مثل قيمته أو أقل  
أو أكثر والمذهب المختار أن لا يجوز النظر إلا إذا كانت قيمته مساوية لقيمة المقتول وإن لم يكن  
للصيد نظير كالجمام والعصفور وسائر الطيور ففيه القيمة بالاتفاق يذبح (ثم إن بلغت قيمته هديا  
فالقاتل بالخيار) وقيل الخيار إلى الحكمين (بين الطعام) أي الطعام (والصيام والهدى) وإن  
لم تبلغ عن هدى فهو مخير بين الطعام والصيام وإن اختار الهدى (أي إعطاه) (فإن بلغت القيمة)  
أي قيمة الصيد (بدنة أو بقرة) وكان حقه أن يقول أو شاة وله لم يذكره الظهور أمرها (إن شاء  
أشترها) أي بدنة أو بقرة (بقيمة الصيد) إذا بلغت أحدهما ففقر البدنة أو ذبح البقرة (أو اشترى  
بها) أي بقيمة أحدهما (سبع شياه إلا أن شراء البدنة) وهي الأبل والبقر كان الأولى أن  
يقول إلا أن البدنة الواحدة (أفضل من الأغنام) أي الشياه المتعددة فإن الفضيلة الكمية  
أعلى من الزيادة الكمية (وإن فضل شيء من القيمة) أي يهدى إن اشترى بعضها بدنة أو بقرة أو شاة  
(إن شاء اشترى به) أي بما فضل من القيمة (هديا آخر إن بلغه) أي هديا (وإن شاء صرفه إلى  
الطعام) من أنواع الحبوب (وأعطى كل مسكين نصف صاع) أي من ر أو صاعا من شعير ونحو  
ذلك (وما فضل) أي وأعطى ما فضل من إعطاء كل مسكين (أن كان أقل منه) أي من نصف صاع  
(للقير) أي لمسكين آخر وفي التعبير بالفقر ونارة بالمسكين أخرى أشعار بأن لا فرق بينهما في الإعطاء  
(وإن شاء صام من كل نصف صاع يوما أو من الباقي) أي وكذا عن الفاضل منه (أن قل) أي وإن  
قل من نصف صاع فيصوم يوما كاملا عدم تصوره تجزئ الصوم في أقل من اليوم (كافي الصيد  
الصغير الذي لا تبلغ قيمته هديا) فإنه مخير بين الطعام والصيام (ولا يجوز في الهدى إلا ما يجوز  
في الضحية) من السن وهذا قول أبي حنيفة بخلاف محمد حيث يجوز صغار الغنم من الضأن  
وهو الأنثى من أولاد الغنم ماله ستة أشهر ومن الجفرة وهي من أولاد الضأن ماله أربعة أشهر  
وعن أبي يوسف روايتان والأصح من روايته كرواية عن أبي حنيفة من أنه يجوز الصغار على  
وجه الطعام وفي الفسخ حتى لو لم يبلغ قيمة المقتول إلا حنفا أو جلا كفر بالطعام أو الصوم  
لا بالهدى ثم قال كما ذكر المصنف (فلا يتصور التكفير بالهدى إلا أن تبلغ قيمته جذا عظيما من  
الضأن أو ثيما من غيره) ثم قال وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يكفر بالهدى وإن لم  
يبلغ ذلك ومنهم من جعل قول أبي يوسف كقول محمد انتهى (ولا يجوز الصغار كالجفرة بفتح جيم

وشفع اللهم لنا في الدارين  
محمد وآل محمد وأحسن  
هو أقربنا بمحمد وآل محمد  
وأخرجنا من كل سوء  
أخرجت منه محمد وآل محمد  
بهمزة محمد وآل محمد صلى  
الله عليه وسلم (اللهم) لا ترد  
الجميع لأجلي ولا لشؤم ذنوبي  
بل أرحمني وتجاوز عني بركة  
من حضره من أوليائك  
وأحبائك (اللهم) لا تجعل  
هذا آخر عهدى من هذا  
الموقف العظيم وأرزقنا  
الرجوع إليه مرات كثيرة  
بإعطائك العليم واجعلني فيه  
مفعلا مرحوما مستجاب  
لدا فائرا بالقول والرضوان



وسكون فاه (والغناق) بفتح عين مهملة (والجل) بفتح جيم الجذع من اولاد الضأن فادونه  
 (الاعلى وجه الاطعام) على خلاف ما سبق (بأن يعطى كل فقير من اللحم ما يساوى قيمة نصف  
 صاع من بر ويجوز ان يتصدق بلحم الهدى على مسكين واحد او مساكين) ويجوز الصدقة  
 في الاماكن كلها عندنا ولا يختص بالحرم خلافاً لغيرنا (ويستقطب بالذبح فلا وضاع به لاشئ عليه)  
 لان المقصود هو الازالة (وان اختار الطعام لتكفير اشتراء بالقيمة) أى بقيمة الهدى (واعطى  
 كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من قر أو شعير) وكذا حكم الدقيق والسويق (ولا يجوز  
 أن يطعم المسكين اقل من نصف صاع) كما هو الاصح في صدقة الفطر (الآن بفضل) أى من  
 الصبيان الواجبة (أو يكون الواجب اقل منه) أى من نصف الصاع (فيعطيه لمسكين واحد)  
 لأن ما لا يدرك كله لا يترك لغيره (وان أعطى أكثر من نصف صاع لغير) أى واحد (فهو) أى  
 الزائد (تطوع) عليه ان يكمل بحسابه (وهذا بخلاف الشاة في الهدى) (واذا فضل اقل منه) أى  
 من نصف الصاع (ان شاء صام عنه يوماً أو اطعمه مسكيناً) أى من غير الذين اعطاهم سابقاً  
 (ويجوز الاباحة في جزاء الصيد) أى في صدقته بخلاف الحلقى كما سيأتى (وان اختار الصيام  
 يقوم الصيد) أى الصيد المقتول (طعاماً يصوم عن كل نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أى  
 مكان طعام مسكين (يوماً وان كان الواجب دون طعام مسكين) أى اقل منه (بأن قتل  
 عصفوراً) وهو طائر مشهور (أو يربوطاً ما ان يطعم القدر الواجب) أى ولو كان اقل من  
 نصف صاع (واما أن يصوم عنه) أى مع كونه اقل منه (يوماً) وان اختار الصوم مع القدرة على  
 الهدى والطعام (خلافاً لغيره) ويجوز له الجمع بين الصيام والطعام والدم في جزاء صيد واحد بأن  
 بلغت قيمته هدياً (أى متعددة) فذبح هدياً وأطعم من هداه وصام من آخر (وعلى هذا بلغت  
 قيمته هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وأدى بالآخر  
 أى الكفارات شاء أو جمع بين الثلاث كما صرح به شارح المجموع

**فصل** \* ثم لا يخلوا الصيد اماناً يكون مأكول اللحم \* كالظبي وحمار الوحش والحمام  
 أو غيره (أى غير مأكول اللحم كسباع الطير والاسد والذئب ونحو ذلك فان كان) أى الصيد  
 (الاول) أى مأكولاً فيجب قيمته بالقيمة ما بلغت هديين أو أكثر وان كان (أى الصيد) (الثانى)  
 أى غير مأكول (فيجب قيمته أيضاً غير انه لا يجاوز دماً) أى في ظاهر الرواية (حتى لو قتل فيلا  
 لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخي انه لا يباغ دماً بل ينقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته  
 بالقيمة ما بلغت كما في مأكول اللحم (ولو كان القاتل) أى قاتل الصيد (فأرنا عليه جزآن) أى عندنا  
 (لا يجاوز دمين) وأما ان قتل به مائة من فروع الدواب لا يجاوز به الدم

**فصل** \* (واو قتل) أى محرم (صيداً مملوكاً معلماً) بفتح اللام المشددة (كالبازي والشاهين  
 والصقر والحمام الذى يبعث من المواضع البعيدة وغير ذلك) أى ما ذكر (من الاصناف) أى  
 أنواع الطيور (التي تخذل لترفه) أى لتلذذ بحسن صوتها وصباحة صورتها (فعلية قيمتان قيمته  
 معلما بالغة ما بلغت لئلا يسهل عليه غير معلم لحق الشرع ولا تعتبر زيادة القيمة بسبب التعليم لحق  
 الشرع وأما زيادتها لحسن في ذات الصيد فمبذورة) أى في حق الشرع أيضاً في رواية (كالحمام  
 المطوقة) بفتح الواو المشددة (والاصوثة بتشديد الواو المكسورة) (والصيد الحسن الملقح) أى

والجواز والغفران والرزق  
 الحلال الواسع وباركلى  
 في جميع أمورى وما أرجع  
 اليه من أهلى ومالى  
 وأولادى (اللهم) صل على  
 محمد وعل على آل محمد  
 وأزواجه وذريته وبارك  
 وسلم (اللهم) سلم لى دينى  
 ومن عسى بطساعتك  
 ومرضاة ترك ما لا  
 ينفعنى (اللهم) ان العشيبة  
 من عشايا منك وأحد أيام  
 زلفتك فيها تقضى من  
 الحوائج لمن قصده لا يترك  
 في قصده منها شيئاً وكل  
 انسان فيها يدعى وكل خير  
 فيها من عندك برنجى  
 أنتك الضواهر من القبح

الجامع بين حسن الصورة وملاحاة السيرة (وهل يقوم الصبي حيا أو مذبوحا لجاما في حق المالك  
فيه يوم حيا وأما في حق الشرع فمباراة بعضهم تفهم أنه يقوم حيا وصرح في المحيط بأنه يقوم لجاما )  
قال المصنف في شرح النفاية إذا كانت قيمة الهدى حيا مساوية لقيمة الصيد حيا يجوز وإن انتقصت  
منه قيمة لحم الهدى كما قال الناطقي ومن أبي حنيفة عليه قيمة ما تنقص بالذبح كافي المحيط وفي خزانة  
الاكل ولاهبة في اللجام إلى تغالي السفهاء في قيمتها لا تقوم على المحرم الأعلى اللحم أو قيمة القراخ  
التي تؤكل انتهى فتأمل

فصل في جزاء اللبس والتغطية (أي المحظورين) والنظيب والخلقي وقلم الاظفار (أي على  
اطلاقها) (إذا فعل شيئا من ذلك) أي ماذكر من الأشياء المحظورة (على وجه التكامل) أي مما  
يوجب جنابة كاملة بأن لبس يوما أو طيب عضو كاملا ونحو ذلك (فإن كان) أي فعله (بغير  
عذر فعليه الدم عينا) أي حقه ما عينا وجز ما مينا (لا يجوز عنه غيره) أي بدلا أصلا (وإن كان)  
أي صدوره عنه (بعذر) أي معتبر شرعا (فهو مخير بين الدم والطعام والصيام) أي بتفصيل يأتي  
فيها من الأحكام (ولو كان موسرا) أي غنيا (فأدرك على الدم أو الطعام فإن اختار الطعام) أي  
اعطاه أو اطعمه أو تغلبه (فعليه أن يطعم منه ستة مساكين) أي من مساكين الحرم وهو  
أفضل أو من غيرهم (كل مسكين نصف صاع من بر) كالفطرة (أو دقة أو صاعا من تمر أو شعير)  
وسوي كل ودقة بحسب أصله وفي الهداية الأولى أن يراعى في الدقيق والسوي قدر  
والقيمة معناه أن يؤدي نصف صاع من دقيق البر مثلا يبلغ نصف صاع من بر واختلاف في الزبيب  
فقالا نصف صاع وهي رواية الحسن من أبي حنيفة هذا وقد ذكر في الكافي أن أداء القيمة  
أفضل وعليه الفتوى لانه ادفع لحاجة الفقير وقيل المنصوص عليه أفضل لانه أبعد من الخلاف  
فهو أحوط في العمل فلو وجب عليه اطعام ستة مساكين فأعطاهم ثوبا واحدا عنه فإن أصاب  
كل مسكين ما يبلغ قيمته نصف صاع من بر جاز والافلا (ويجوز فيه التملك) أي تملك المنصوص  
عليه بالاعطاء والتسليم بخلاف وكذا تملك قيمة المنصوص عليه عندنا لكن لا يجوز أداء  
المنصوص عليه به من بعض باعتبار القيمة سواء كان من جنسه أولا فلا تجزئ الخطة من  
الخطة بالقيمة وكذا لا يجوز التمر عنها بالقيمة حتى لو أدى نصف صاع من خنطة جديدة من صاع  
من خنطة وسط أو أدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع  
من نفسه ويلزمه تكميل الباقي (والإباحة) أي ويجوز فيه الإباحة أيضا بالوضع والتفويض  
للفقير وهذا عند أبي يوسف خلافا للحمد ومن أبي حنيفة روايتان والأصح أنه مع الأول لكن هذا  
الخلاف في كفارة الخلقي من الذي وأما كفارة الصيد فيجوز الاطعام على وجه الإباحة بلا  
خلاف (وإن أراد أن يطعم طعام الإباحة بصنع لهم طعاما) على مقدار ما يجب عليه (ويمكنهم  
منه) بأن لا يكون هناك مانع وحاجز عنه (حتى يستوفوا أكلين) أي مرتين من الأكل  
(مشبعين غداء وعشاء) بدل من أكلين أو عطف بيان لهما إلا أنه يجوز كونهم اسحور أو عشاء  
أو غداءين وعشاءين لكن الأول أولى فإن غداهم لا غير أو عشاءهم فقط لا يجوز به لكن إن غداهم  
وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جاز والمستحب أن يكون مأدوما وفي الهداية لا بد من الأدام  
في خبر الشعير وفي المصنف غير البر لا يجوز الأبادام وفي البدائع يستوي كون الطعام مأدوما وغير

العميق وهامت المهاج  
من شعب المصنف أبرزت  
لك وجوهها المصونة ومنك  
كانت المعونة صابرة على  
فتح السما ثم ورد ليل  
التهائم برجوك ما خلف  
له من وعدك ولا منزل له  
من عظيم برك فإمينا من  
شاه نيله وبامعنا من شاه  
فضله وبامساك في عظمته  
ارحم صوت حزين يخفي  
ما سرت عنه من خفاك لن  
مددت يدي داعيا طالما  
كفيتني ساهبا نعمتك  
تظاهرها على عند الغلة  
وكيف آيس منها عند  
الرجفة لا يزال رجا فيك  
عند

مأدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبزاً بلا ادم اجزاء وكذا لو أطمع خبز الشخير أو سويقاً أو قران  
 ذلك قد يؤكل وحده ثم المعتبر هو الشبع التام لا مقدار الطعام حتى أو قدم أربعة أرغفة أو  
 ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبهوا الجزاء وان لم يبلغ ذلك صاعاً أو نصف صاع ولو كان أحدهم  
 شعبان قيل لا يجوز واليه مال شمس الأئمة الحلواني والله سبحانه أعلم (وان اختار الصيام فعليه  
 صوم ثلاثة أيام) والاولى التوالى للمصارعة الى الكفارة والمسابقة الى الطاعة والمخالفة القوت  
 بالفقر أو الموت (ويجوز) أي صومه (ولو متفقاً وان لم يفعل شيئاً منها) أي من الافعال المحظورة  
 المذكورة (على وجه الكمال) بأن لبس أقل من يوم أو تطيب قليلاً ونحو ذلك (فعليه) أي لكل  
 جنباً ناقصة (نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أي حقاً (لا يجوز فيه الصوم ان كان) أي فعله  
 ذلك (بغير عذر) أي شرعي (وان كان) أي صدوره عنه (بغير عذر فهو خير بين الصدقة) أي  
 المذكورة (وصوم يوم) أي ولا يجب عليه هدي فان أهدي فيجوز بالاولى اذا قسمه على ستة  
 مساكين وأصاب كل منهم من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع من بر أو صاع من غيره  
 فصل في أحكام الدماء وشرايط جوازها (اعلم انه حيثما أطلق الدم) أي في عبارات القوم  
 من أصحاب المناسك (فالمراد الشاة وهي تجزئ في كل موضع) أي من مواضع الجنائيات (الافى  
 موضعين الاول اذا جامع الحاج بعد الوقوف بعرفة) أي في زمانه الى ان يتحلق في وانه (فانه  
 يجب عليه بدنة) وهي بهير أو بقرة (والثاني اذا طاف طواف الزيارة جنباً أو حائضاً أو نساء  
 فيجب فيه أيضاً بدنة ولا ثالث لهما في الحج) وفيه نظر اذ تقدم انه اذا مات بعد الوقوف وأوصى  
 باتمام الحج يجب البدنة لطواف الزيارة وجازحه وكذا عند محمد يجب في الزعماء بدنة كما سبق  
 ثم قوله في الحج باعتبار مفعوله المعتبر في الرواية احتراز عن العمرة حيث لا يجب البدنة بالجامع  
 قبل اداء ركنها من طواف العمرة ولا اداء طوافها بالاولى صاف الثلاثة وهذا كله احكام الدماء  
 (اما شرايط جواز الدماء) فخمسة عشر شرطاً (فالاول منها) أي من الشرايط (ان يكون  
 الهدى ثيباً) وهو من الابل ما طعن في السادسة ومن البقر ما دخل في الثالثة ومن الشباه  
 ما دخل في الثانية (فأفوقه) أي جائز بالاولى (او جذمان المصان) وهو ما أتى عليه أكثر السنة  
 على ما المجموع وقيل الجذع ماله ستة اشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية (وهذا كله اذا كان عظيماً)  
 أي في الاستحسان وتفسير مائه أو خلط بالثني اشتبه على الناظر انه منها واما اذا كان صغيراً الجسم  
 فلا يجوز له الا ان يتم سنة كاملة وطعن في الثمانية كما في المزمع (والثاني ان يكون) أي الهدى  
 (سالم من العيوب) أي المعتبرة في الاضحية فلا يجوز مقطوع الاذن كلها أو أكثرها ولا التي  
 في أصل الخلقة لا اذن لها ونقل ابن جماعة من أصحابنا انه لا تجزئ التي خلقت لها اذن واحدة  
 قال وهو مقتضى قول الشافعي وكذا لا يجوز مقطوعة الذنب والانب والالية كلها أو أكثرها  
 ولا التي يبس ضرعها ولا الذاهبة ضوؤها هدي عينيها ولا العجفاء التي لا خ لها ولا العرجاء التي يمنع  
 عرجها من مشيها ولا المربضة التي لا تنلف ولا التي لا اسنان لها اذا كانت تنلف على  
 الاصح ولا التي لا تستطيع ان ترضع فصيلها ولا الجلالة ويجوز التي شقت أذن أطول أو من قبل  
 وجهها وهي متدلية أو من خلفها أو كان على أذن سمي وكذا الجرباء اذا كانت سمينة وكذا  
 الحولاء وكذا الجماء التي لا قرن لها وكذا الخصى والمجنونة ويجوز الحامل مع الكراهة هذا

ما اقترفت من آثامك وان  
 كنت لأصل اليك الابل  
 فأصأ لك الصلاح في الواد  
 والامن في البلد وما في من  
 الحسد والدر الكبد  
 (اللهم) لك على حقوق  
 فصدق بهما على ونظرك  
 على تبسات فتمهلها مني  
 (اللهم) ان استغفارني اياك  
 مع كثرة ذنوبي لا يؤم وان  
 ترك الاستغفار مع معرفتي  
 بعمدة مغفرتك لم يجز (اللهم)  
 كم تعجب الى بنعتك  
 وأنت غني عنى وكم أنقص  
 اليك بمصيرتك وأنا في قبضة  
 قدرتك مفتقر في كل لحظة  
 الى رحمتك يا من اذا وعد  
 وفى واذا اوعد وفى (اللهم)  
 ارضى منى فان لم ترض منى  
 فاعف منى فقد يهفو المولى  
 وهو غير راضى

وقال ابن جماعة مذهب الاربعة ان تجزى الشرفاء وهى التى شقت اذنهما والحرقاء وهى التى  
خرقت اذنهما والحرقاء وهى المسحورة الاذن من كى او غيره ( والثالث ذبحه فى الحرم ) بالاتفاق  
سواء وجب شكرا او جبراسوى الهدى الذى عطب فى الطريق كما سيأتى بسانه ( والرابع  
تأخير من الجناية فلو ذبح ثم جنى لم يجزه ) كما حقق فى كفارة اليمين قبل الخنث خلافا للشافعى  
( والخامس ان يكون من النعم ) المذكورة من الشاة والبهيمة والبقرة فلا يجوز نحو والد الجارية  
خلافا لما يذهب اليه العامة ( والسادس الذبح فلو تصدق به حييا لم يجز ) نعم لو اعطاه ووكاه بذبحه  
وأكله جاز ( والسابع التصديق به على فقير فلو اعطاه ) أى المتصدق لم يهد به ( انتهى لم يجز )  
بخلاف الفقير فإنه اذا اخذموه به لغنى او باعه اياه جاز لما فى حديث بريرة فلو تصدق احد على  
فقير طعاما او دما او ادا الفقير ان يطعم غيره ما اخذه سواء كان ذلك الفقيه هو المعطى او ابنه  
او غنيا آخر يجوز على سبيل التملك لتبديل الملك فتبديل الملك كتبديل العين ولا يجوز على سبيل  
الاباحة لعدم تبديل الملك لانه يأكله على ملك الفقير فلا يجوز ثم الغنى من له ما شأدهم فاضلا عن  
مساكنه وما لا بد منه وعن دينه وان كان له اقل منه فهو فقير حل له اخذ الصدقة فلا يجوز اطعام  
الغنى تملكيا واباحة واما بن السبيل المنقطع عن ماله وكذا ما كان له وعليه دين بطالب من  
جهة العباد يجوز اطعامه تملكيا واباحة ( والثامن عدم الاستهلاك فلو استهلكه بنفسه بعد  
الذبح بأن باعه ونحو ذلك ) بأن وهبه لغنى أو انفقته او ضيعه ( لم يجز وعليه قيمته ) أى ضمان قيمته  
للفقراء فيصدق به عليهم بأن كان مما يجب التصديق به بخلاف ما اذا كان مما لا يجب عليه  
التصدق به فإنه لا يضمن شيئا كايده بقوله ( الا فى هدى القران والمنعة ) أى التمتع ( والتطوع  
فانه لا يجب ) أى على مستهلكه ( فيها شئ ) أى من الضمان لا بدله ولا قيمته ( ولو هلك ) أى المذبح  
( بعد الذبح بغير اختياره بأن سرق سقط ) أى الضمان ( ولا شئ عليه ) أى فى النوعين السابقين  
اما اذا هلك قبل الذبح ولو بغير اختياره بلزمه غيره فى النوعين ولا يجوز تصديق القيمة فيما وجب  
شكرا او جبراً اذا هلك قبل الذبح ولو باع لحمه جاز به فى النوعين الا فيما لا يجوز له اكله  
ويجب التصديق به فعليه التصديق بتمنه على ما فى البدائع قال ابن القيم ليس له بيع شئ من  
لحوم الهدايا فان باع شيئا أو اعطى الجزار اجره منه فعليه ان يتصدق بقيمته وقال الطرابلسي  
ولا يعطى اجرة الجزار منها فان اعطى صار الكل لجالائه اذا شرط اعطاه منه يبقى شره كاله فيها  
فلا يجوز الكل لقصد اللحم وان اعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منها عليه  
من غير الاجرة جاز ان كان اهلا للتصدق عليه ( والناسع عدم اشتراك من يريده فقير القرية فيما  
يتصور الاشتراك كالبدنة ) من الابل او البقرة بخلاف الشاة ولو اجتمع على جماعة ما وجب انوا  
من الصدقة الا اذا كان على وجه القسمة وذهب كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من حنطة  
أو صاع من غيرها ( فلو اشترى سبعة فى بدنة ) اجاز عند الاثمة الاربعة بشرط قصد القرية من جميع  
السبعة ( فان كانوا ) أى الشركاء السبعة ( كلهم يريدون القرية ) أى التقرب فى الجملة ولو كان  
اختلاف بينهم من جهة نوع القرية ( جاز وان كان احدهم يريد اللحم ) أى لنفسه او غيره  
( لم يسقط عن احدهم ) أى ما يجب عليهم وكذا اذا كان احد الشركاء ليس من اهل القرية  
كالكافر ثم اهل ان يسكن من وجب عليه دم من الناسك جاز ان يشاركه نفر قد وجب الدماء

( اللهم ) انى اعوذ بك من  
الفقر الا لك واعوذ بك  
من الغنى الا بك اجعلنا  
من يتصدق بوقوفك  
وأبتنا على ملة الاسلام  
واخبرنا فى زمرة سيد  
الانام عليه افضل الصلاة  
والسلام برحمتك يا ارحم  
الرحمين ( اللهم ) بنورك  
اهتدينا وبفضلك استقمنا  
وفى كنفك اصبحنا وامسينا  
أنت الاول فلا شئ بعدك  
فعوذ بك من الفلاس  
والكسل ومن مذاب القبر  
ومن فتنة الغنى والفقر  
( اللهم ) نبهنا لذكرك فى  
أوقات الغفلات واستعملنا  
فى طاعتك فى أيام

عليهم وان اختلف اجناسها من دم قران وتمتع واحصار وجزاء صيد ونحو ذلك واتحاد الجنس  
افضل وان اشترى جزورا أو بقرة لثمة مثلاً ثم اشترك فيها ستة معه بعد ما أوجبها لنفسه خاصة  
لا يجوز لأنه لما أوجبها صار الكل واجبا عليه وليس له ان يبيع مما أوجبها هدياً فان فعل فعليه  
ان يتصدق بثمنه لكن ان نوى عند الشراء ان يشترك فيها ستة نفر اجزائه والا فضل ان يكون  
ابتداء الشراء منهم او من احدهم بأمر باقيهم واي الشراء نحره في مكانه وزمانه اجزا الكل  
ثم بقية اللحم بالوزن فلو اقتسموا جزا فلم يجوز الا اذا كان مع شيء من الاربع والجلد اعتبارا  
بالباع على ما في شرح المجمع (والعاشران يكون الذبح) اي وقوه (يوم النحر) المراد به جهنم  
(او بعده) اي مضي يوم النحر (في هدي المنعة والقران) اعلم انه لا يختص ذبح هدي بأيام  
النحر الا هدي المنعة والقران بالاجماع فلا يسهط او ذبح قبلها خلافا لما بعده وذهب القدوري  
الى ان هدي التطوع يختص بأيام النحر ايضا والجمهور على خلافه وهو الصحيح فيجوز ذبحه قبل  
يوم النحر كما صرح به في الاصل الا ان ذبحه في يوم النحر افضل اجما واما هدي الاحصار فلا  
يختص بأيام النحر عند ابي حنيفة خلافا لما على ما في عامة الكتب ووقع في الفتح ان ابا يوسف  
مع ابي حنيفة واهله عنه روايتان (والحادى عشر النية) اي بأن يقصد به من الكفارة وان  
تكون النية مقارنة لفعل التكفير فان لم تقارن الفعل او تأخرت عنه لم يجز (والثاني عشر ان  
يتصدق به على من يجوز ان يتصدق عليه) اي من الفقراء والمساكين ولو من مساكين غير الحرم  
اذا كانوا من المصارف (فلا يجوز) اي تصدقه (او تصدق به على اصله) اي من ابيه وجدته واهله  
وجنده واولادها (أو فرعه) اي من ابنته وبنته واولادها وان سفلوا فلا يجوز اطعامهم قليلا  
واباحة فلو اطعم اخاه أو اخته جاز اذا كانا فقيرين ولو اطعم والده أو غنيا على ظن انه اجنبي أو فقير  
ثم تبين حاله بخلاف ذلك جاز عند ابي حنيفة ومحمد بن ابي يوسف لا يجوز (او مملوكه) اي من قن  
او مدبر ونحوه الامكانه (او هاشمي) على الاصح وقبل يجوز في زماننا قال الطحاوي وبه نأخذ  
(او زوجته) اي امرأة المتصدق (أو زوجها) اي زوج المتصدقة (ويجوز) اي تصدقه (على  
الذي) اي اذا كان فقيرا من جميع الكفارات عندهما وقال ابو يوسف لا يجوز الا النذر  
والنطوع ودم المنعة (والمسلم أحب) وكل من هو اتقى افضل (ولا يجوز لحربي ولو مستأمننا  
والثالث عشر ان يكون الذبح من المسلم أو الكتابي) والظاهر انه يكون مقيدا بأن لا يكون  
مشركا لله بعيسى أو هزير وقد سمي الله خاصة (والرابع عشر التسمية) ولو كان الذابح شافعي  
المذهب وتركه عبد الا يجوز (والخامس عشر الملك) اي الملك السابق على الذبح فلو ذبح شاه فقيره  
فأجازه أو ضمنه فلا كف حيث لا يجوز (ولا يشترط في التصديق به) اي بلمحه (عدد المساكين) كما  
اشهر عند العامة من اعتبار عدد السبعة (فلو تصدق به على فقير واحد جاز) ولو بدفعة واحدة  
وهل يشترط عدد المساكين صورة في الاطعام قليلا واباحة قال أصحابنا ليس بشرط حتى او دفع  
طعام ستة مساكين وهو ثلاثة أصع الى مسكين واحد في ستة أيام كل يوم نصف صاع أو غدي  
مسكينا واحدا وعشاء ستة أيام اجزاء عندنا اما لو دفع طعام ستة مساكين الى مسكين واحد  
في يوم دفعة واحدة او دفعات فلا روية فيه واختلف مشايخنا فقال بعضهم يجوز وقال مائة  
لا يجوز الا من واحد وعليه الفتوى (ولا فقراء الحرم) اي ولا يشترط ان يعطى فقراء الحرم

المهلة واصلك يسألي  
جنتك طريقا سهلة (اللهم)  
اجعلنا من آمن بك فهديته  
وتوكل عليك فكيفيته  
وسألت فأعطيته ونصرت  
إليك فرجته نسألك  
موجبات رحمتك وعزائم  
مغفرتك والغنيمة من كل بر  
والسلامة من كل اثم  
والفوز بالجنة والنجاة من  
النار (اللهم) يا عالم الخفيات  
يا سامع الاصوات يا باعث  
الاموات يا مجيب الدعوات  
يا قاضي الحاجات يا خالق  
الارض والسموات أنت  
الله السدي لا اله الا أنت  
الواحد



(ولا الحرم) أي ولا أن يتصدق به في أرض الحرم (فلو تصدق به على غيرهم) أي غير فقراء الحرم (أو أخرجه) أي لجه (من الحرم بعد الذبح) أي بعد ذبحه في الحرم (فتصدق به) أي في خارج الحرم سواء على فقراء الحرم أو غيرهم (جاء فقراء الحرم أفضل) أي مطلقا (إلا أن يكون غيرهم أحوج) أي أكثر حاجة وظهر فاقة منهم (ولا يجوز من الدم) أي بدله عند (إداء القيمة) أي صرف قيمته ولو حيا (إلا إذا كل أو أكل أو لا يجوز) أي له (الأكل منه فعليه قيمته) أي حينئذ (يتصدق بها) أي على الفقراء ثم أحل أن الاضحية واجبة على كل مسلم حر مقيم مواسر ويستوى فيه المقيم بالامصار والقرى والبادي فلا تجب على المسافرين ولا على الحاج إذا كان محرما وإن كان من أهل مكة كذا في الخزانة ولعل وجهه أنه يجب على الحاج دم قران أو متعة ويستحب لهم دم أفراد فيسقط عنهم دم الاضحية تخفيفا عليهم كما سقط عنهم صلاة العيد إجماعا وكذا صلاة الجمعة يعني عند بعضهم قال السجستاني في منسكه ولا تجب الاضحية على المسافر والحاج لأن فيه الحاق المشقة بالمشقة وتجب على أهل مكة لعدم المشقة فيهم ولعله أراد بأهل مكة من لم يجمع منهم ولا يبعده إذا أراد عموهم فقد قال الخدادي وأما أهل مكة فتجب عليهم وإن كانوا أجوا كذا في الكرخي وزكر في المحبدي أنها لا تجب على الحاج إذا كان محرما وإن كان من أهل مكة والله سبحانه أعلم

فصل في أحكام الصدقة وهي التي في الجنابة الناقصة وهي نارة مقدرة كما سيجي مقيدة وأخرى مطلقة ولذا قال (حيث أطلق الصدقة فالمراد نصف صاع من بر أو صاع من غيره) كالتمر والشعير (إلا في جزاء اللبس) أي ليس ما لا يجوز له لبسه وفي معناه النعيطية (والطيب والخالق) أي للرأس وغيره من أعضاء البدن وفي معناه القص وسائر أزالة الشعر (والقلم) أي تقليم الأظفار فإنه حينئذ إذا فعل شيئا منها) أي من المحظورات المذكورات (كالا) أي غلى وجهه كالأب أن لبس يوما أو طيب عضوا كاملا ونحو ذلك (بعذر) أي بخلاف ما إذا كان بغير عذر فإنه ينحتم فيه الدم (فالمراد فيه) أي في هذا النوع أي من الجنابة بعذر (من الصدقة ثلاثة أصوع من بر أو ستة أصوع من غيره) أي مع تخفيفه أيضا بين الهدى وصيام ثلاثة أيام (والأ) عطف على الانتشاء السابق (في قتل الجراد) أي وإن كان (والقمل) أي إذا لم يزد على هدد الثلاث (وسقوط شعرات) أي قليلة بسبب قطعها أو حلقها لا بمجرد السقوط (واللبس) أي والافى اللبس إذا كان (أقل من ساعة فقها) أي في الصور المذكورة ونحوها (بطم شيئا) أي من الصدقة (وإلبسها) أي ولو كانت قليلة لحديث مرة خير من جراحة وهذا الذي ذكره أحكام الصدقة (وأما شرائط جوازها) فتسعة وكان حقه أن يقول سابقا فصل في أحكام الصدقة وشرائط جوازها ثم يقول وأما شرائط جوازها (فالاول القدر) أي المقدار الكامل من أنواع الطعومات (وهو أن يكون نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو شعير) اتفاقا (أو زيت) أي على الأصح لما فيه من خلاف سبقي (فلا يجوز أقل منه) أي من القدر المذكور من أحد النوعين (وإن زاد فهو تطوع) أي يثاب عليه (ويعتبر الصاع وزنا) أي من جهة وزنه (وهو) أي الصاع (أن يسم ثمانية أوتال) ومعرفة الرطل المتوقف عليه علم مقدار الصاع بحله الكتيب المبسوط وقد بينه صدر الشريعة في شرح الوقاية وقد ختته فوجدته نصفه

الذي لا يخلو والخبلم الذي لا يجلل لا راد لا ترك ولا معقب لحكمك رب كل شيء ومالك كل شيء ومقدر كل شيء أسألك اللهم أن ترزقني علما نافعا ورزقا دائما وقلبا خاشعا ولسانا ذا كرا وعبلا زاكيا وایما ناخلا صا وعب لنا انابة الفاضلين وخشوع المحبين وأعمال الصالحين وبقين الصادقين وسعادة المنقذين ودرجات الفائزين يا أفضل من قصود الكرم من سئل وأعلم من عصى ما أحكم على من هصاك وأقربك الى

صاع تقريبا من الحب المصري اذا لم يكن مغربلا قدر كيل مكي وربيع من الكيل المتعارف في زماننا ومن القيمي النظيف مقدار كيل واحد منه ثم احسم ان الطحاوي قال الصاع ثمانية ارطال مما يستوي كيله ووزنه ومعناه ان العدس والماش والزبيب يستوي كيله ووزنه وما سوى هذه الاشياء يكون الوزن فيها اكثر من الكيل كالثعير فتارة يكون الكيل اكثر كالحلح فتقدير المكيال بما لا يختلف ككيله ووزنه فاذا كان المكيال يسع ثمانية ارطال من العدس والماش فهو الصاع الذي يكال به الشعير والتمر (الثاني الجنس) اي الجنس الخاص بالشامل لانواع من المطعومات (وهو البر ودقيقه وسويقه والشعير ودقيقه وسويقه والتمر والزبيب فهذه اربعة انواع لاجناس لها) اي من الانواع (التي يجوز اداؤها من حيث القدر واما غيرها من انواع الحبوب) فتحكمه كما عدا المطعومات من الامتعة (فلا يجوز) اي اداؤه (الا باعتبار القيمة كالارز) بضمين فتشديد زاي (والذرة) بتخفيف الراء (والماش والعدس والحبس) بضم فتشديد ميم مضمومة (وغير ذلك) من الحبوب المطعومات كالساقلا وفكوه (وكذا الاقط) بفتح فكسر (لا يجوز الاعلى وجه القيمة وكذا الخبر ولو من ربيع فيه القيمة) اي قيمة نصف صاع منه (فلا يجوز) اي دفع عين الخبر (وزنا) اي مقدار وزن نصف صاع وهو الصحيح وقيل اذا ادى منوين من خبر الحنطة بجوز (ولا يجوز اداء المنصوص عليه بهضه) بالجر على البدل بما قبله (من بعض) اي بعض آخر من المنصوص عليه سواء كان من جنسه (الاولى من نوعه فان الجنس هو المنصوص عليه (اولا) بأن يكون من نوعه الآخر (فلو ادى نصف صاع من حنطة جيدة غن صاع من حنطة وسط) اي فيما اذا كان الواجب عليه صاعا وهذا مثال اختلاف قدر المتجانسين (او نصف صاع) اي اداء (من ثلث قيمته نصف صاع من بر او اكثر) بأن بلغ قيمته صاعا مثلا (لم يجوز) وهذا مثال اختلاف النوعين (وبجوز ذلك) اي الاختلاف (في خلاف الجنس) اي المنصوص عليه بأنواعه اذا اعطى (باعتبار القيمة) اي لبا اعتبار الوزن (فلو ادى ثلاثة اماء من الذرة) اي ونحوها من الرز والعدس (تبلغ قيمتها منوين من الحنطة جاز) اسكن لا مطلقا بل (اذا اراد ان يحصل الذرة بدلا عن الحنطة) اما اذا اراد ان يجعل الحنطة بدلا عن الذرة (بأن يعطى اقل من منوين الحنطة يبلغ قيمتهما من الذرة ما يبلغ قيمة نصف صاع من الحنطة) فلا يجوز (الاولى ان يراعى في الدقيق والسويق القدر والقيمة) اي احتياط على ما صرح به صاحب الهداية (وهو) اي ومعناه (أن يؤدى من دقيق البر نصف صاع تبلغ قيمته نصف صاع من بر) وعن ابي يوسف آداء نصف صاع من دقيق اولى من البر (وبجوز آداء القيمة في الكل دراهم او دنانير او فلو ساو صاعا واما ما شاء) اي من الامتعة (والدقيق اولى من البر) وفيه ما تقدم وعن ابي بكر الاعشى تفضيل الحنطة (والدراهم اولى من الدقيق والبر) ففي الكافي ان آداء القيمة افضل وعليه الفتوى لانه ادفع الحاجة الفقير (وقيل المنصوص اولى) لانه ابعد من الخلاف وهو المستحب وطريق الاكل (السائل ان لا يعطى الفقير اقل من نصف صاع من بر) كما هو الاصح فيما نصوا عليه من صدقة الفطر (فلو تصدق به) اي بالقل منه (على فقيرين او اكثر) بالاولى (لم يجوز الا أن يكون الواجب اقل منه) اي من نصف صاع من بر فانه يجوز ان يدفع لفقير واحد فهو استثناء من الحكم السابق لامن القرع اللاحق (ولو اعطاه) اي

قبوله والحبس بضم الخ  
في الصباح بكسر الخاء  
وتشديد الميم مكسورة  
ومفتوحة اه مختصرا

من دماك وأعطاك على من  
سألك لك الخلق والامر  
ان أعطاك فبفضلك وان  
هصدناك فبعمك لا مهدي  
الا من هديت ولا ضال الا  
من أضلت ولا غنى ان من  
أغنى ولا فقر الا من  
أفقرت ولا معصوم الا من  
عصمت ولا مستور الا من  
سرت نسألك أن تهب لنا  
جزيل عطائك والمزيد من نعمك  
والآثك وأن تجعل لنا نور  
في حياتنا ونورا في مماتنا  
ونورا في قبرنا ونورا في  
حشرنا ونورا نتوصل به  
إليك

الفقر الواحد (أكثر منه) أي من نصف الصاع (فهو) أي الزائد منه (تطوع له) أي لا يحسب من صدقته الواجبة عليه (الرابع أهلية المحل المصروف إليه للصدقة) أي المذكورة وغيرها (وهو أن لا يكون غنيا) أي شرعا (وهو من له ما يدرهم) أو عشرون مثقال ذهب أو نصاب آخر من النصب (فاضلا من مسكنه) الذي يحتاج إلى سكنه هو أو من يكون في مؤنته (وكسوته وأثاثه) أي متاع بيته من فرش وأدوة من نحاس وغيره (وفرسه) أي المحتاج لركوبه (وخادمه) أي الذي لا يستغنى عنه (ولا يشترط فيه تحويل الخول ولا الثأمة) أي مكانه لقله زمانه (بخلاف الزكاة) حيث يشترط فيه حولان الخول لا مكان الثمن باعتبار اختلاف الفصول (ويجوز أطعمهم ابن السبيل) وكذا إعطاؤه والمراد به المسافر (المنقطع عن ماله) ويستوى فيه منقطع الغزاة والحجاج وغيرهم في جواز إعطائهم واختلاف الحكم في كثرة الثواب بالنسبة إلى بعضهم باختلاف حالهم (ولا يملوك) أي ولا يملوك غنى رجوع ماله إليه في ماله لأن العبد وما في يده أولاده (ولا طفله) أي الولد الصغير لا غنى بخلاف ولده الكبير إذا كان فقيرا (ولا هاشميا ولا يملوك ولا مولاه) أي معنوقه وقبيل يجوز دفعه إليهم في زماننا وبه أخذ الطحاوي (ولا حريبا ولو مستأمننا) أي من دخل دار الإسلام بأمن (ويجوز لأهل الذمة) على خلاف في بعض الكفارات كما تقدم (وأن لا يكون) أي لا يأخذ (أصل المكفر) أي بالانصدق أو أمه أو أحدا من أجداده وجداته (ولا فرعه) من أبنائه وبناته وأولادهما (ولازوجته ولا زوجها) وكان حقه أن يقول ولا يملوك (ويجوز للأخ والأخت) وكذا سائر الأقارب أو من ذى الرحم المحرم الذين يحب عليه نفقتهم كالمعممة والخال والخالة (أو أطم) أي أحدا (على ظن أنه أهل) للأطعم أو الإعطاء بأن أعطى ولده على ظن أنه أجنبي أو غنيا على ظن أنه فقير (فظهر خلافه جاز) على الصحيح (الافق يملوك) أي في ذاتين أن الذي أعطاه مملوكه فإنه لا يجوز (الخامس التأخير عن الجناية) فإن سبب الكفارة فعل المحذور فلو قدمها على الجناية لا يجوز كما تقدم كفارة اليمين على الحنث فإنه لا يجوز عندنا خلافا لما ذهبوا إليه ومن وافقه (السادس أن يكون الفقير ممن يستوفي الطعام) أي ممن يقدر على استيفاء أكلتين مشبعتين في الجملة (وهذا) الشرط (في طعام الأباحة خاصة) لافي التملك إذ يجوز تملك الصغير بشرطه (فلو كان فيهم) أي فيما بين الفقراء والمساكين (فطيم) أي صغير يأكل ويشرب إلا أن كله يسير لا يبلغ مبلغ بالغ كبير (لا يجوز ولو كان مرافقا جاز) لأن ما قرب الشيء يعطى حكمه ولأنه قد يأكل مالا يأكل كله بالغ (السابع وهو أيضا مختص بطعام الأباحة) وهو ظاهر من قوله (أن يطعمهم في وقتين) أي مختلفين (غدا وعشاء أو صجورا وعشاما) بأن يطعم في وقتين متعديين بأن يكونا (غداين أو عشائين) وكذا صجورين (والأول أولى) بناء على أن المتبادر من لفظ الطعام هو الاستغناء التام عن الطعام وقوله عليه الصلاة والسلام أغنواهم عن السؤال (وإن اقتصر) أي في الطعامهم (على وقت) واحد بأن غداهم فقط أو عشامهم لا غير (لم يجوز) أي ولو كانوا كثيرين (الثامن أن يكون الطعام) أي الحاضر (مشعرا) بكسر الهمزة أي قدر ما يمكن إشباعهم (في الوقتين جميعا) أي في كل منهما بأنقرادهما (ولو كان فيهم شعبان) اختلاف المشايخ فيه (قبل لا يجوز) وإليه مال شمس الأئمة الحلواني وقبل يجوز والأول أصح (والمعتبر هو الشبع) على ما في الذخيرة

ونورا نفوز به لديك فانا  
ببائك مائلون ونوالك  
معتفون ولقائك راجون  
(اللهم) اهدنا إلى الحق  
واجعلنا من أهله والصبرنا  
به (اللهم) اجعل شغل  
قلوبنا ذكر عظمتك وفراغ  
أبدينا في شكر نعمتك  
وأفلسي استغنا بوصف  
ملكك وقساوائب الزمان  
وصولة السلطان ووساوس  
الشیطان فأكفنا مؤنة  
الاكتساب وارزقنا بغير  
حسب (اللهم) اغفر  
بأنكيرات آجالنا وحقه في  
بفضلك آمنا وسهلا إلى  
بلوغ رضاك سبيلا

ولو قدم طعاما قليلا ( لا قدر الطعام فلو قدم اليهم طعاما قليلا لا يبلغ قدر الواجب وشبهه وانما جاز ) حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبهوا اجزأه وان لم يبلغ ذلك صاعا او نصف صاع ( ولا يشترط الادام في خبر البر ) والمستحب ان يكون مأدوما ( واختلف في غيره ) أي في غير البر في المصنف غير البر لا يجوز الادام وفي الهداية لا بد من الادام في خبر الشعبي وفي البدائع مواء كان الطعام مأدوما وغير مأدوم حتى او غداهم وشاهم خبر الادام اجزاء وكذلك لو أطعم خبر الشعبي أو سويقا أو قران الان ذلك فديون كل واحد انتهى كلامه ( ولو جع بين طعام التملك والاباحة ) حقه ان يقول بين التملك والاباحة او بين الاعطاء والاطعام ( بأن غداهم واعطاهم قيمة العشاء ) وكذا ان مشاهم واعطاهم قيمة الغداء أو السحور ( او نصف المنصوص ) أي ربع صاع من بر أو نصف صاع من تمر ( جاز ) بالاخلاف ( وكذلك ان اعطى كل مسكين نصف صاع من شعير أو تمر ومدا من بر جاز ) على ما ذكره في الاصل وفي البقايا اذا غداه واعطاه مدافيه زوايتان والله اعلم ( التاسع النية المقارنة ) بكسر الراء أي المتصلة ( لفعل التكفير فان لم تقارنه ) أي الفعل بأن تقدمت عليه أو تأخرت عنه ( لم يجوز ) وهذا آخر الشروط الوجودية ( ولا يشترط عدد المساكين ) أي في الاطعام من جهة التملك والاباحة ( صورة ) أي بل يعتبر عددهم معني ( فلو دفع طعام ستة مساكين ) مثلا وهو ثلاثة أصع ( مثلا ) أي وكذا حكمه في الأقل أو الأكثر ( الى مسكين واحد في ستة أيام ) أي مثلا ( كل يوم نصف صاع ) من بر أو صاعا من غيره ( أو غدي مسكينا واحدا وعشاء ) أي واحدا كلامهما ( ستة أيام اجزاء ) أي بالاخلاف عندنا ( اما لو دفعه ) أي طعام جمع من المساكين ( اليه في يوم واحد ) أي الى مسكين واحد ( دفعة أو دفعات ) أي في يوم واحد ( فلا يجوز الا عن واحد ) أي بدلا من طعام واحد وعن مسكين واحد عند جماعة المشايخ وعليه الفتوى وقال بعضهم يجوز ولا رواية فيه عن أئمتنا وأما لو اطعمه طعام اباحة فلا يجوز بالاخلاف

فصل كل صدقة تجب في الطواف أي بعد ادائه ركنه من أربعة اشواط ) فهي لسكل شوط نصف صاع ( ويترك الثلاثة تجبها يجب دم وكذا يترك شوط من السعي صدقة كما يجب بترك كل أشواطه دم ( أو في الرمي فلكل حصاة صدقة ) وفي ترك كل دم ( أو في قلم الاظفار ) اذا كان اقل من خمس ( فلكل ظفر أي صدقة ) ( أو في الصيد ) أي في نقصانه أو في صيده الحرام اذا لم يكن تبلغ قيمته هديا ( ونبات الحرم فعلى قدر القيمة ) أي تجب الصدقة ثم اعلم انه اذا وجب الدم بشئ من اللباس والطيب والحلق والقلم حتما بأن لم يكن من عذر وكان جنسا يته كسلا فلا يجوز عنه غيره وان وجب على التحير بأن صدر عنه شئ منهما مذكور فان اخنار الدم اختص بالحرم فلو ذبحه في غير الحرم لا يجزئه من الذبح لكان ان تصدق بلحمه ودفع الى ستة مساكين كل مسكين قدر قيمة نصف صاع يجزئه على ما صرح به في شرح الطحاوي

فصل في أحكام الصيام في باب الانحرام أي كفارته ( وله شرائط ) أي خمسة ( الاول النية ) أي نية السكفارة فلا يتأدى بدون النية ( الثاني تبييت النية وهو ان ينوي ) أي يقصد الصوم بقلبه ( من الليل ) أي بعضه من أوله وآخره ( فلو نواه نهرا ) بأن أصبح ولم ينو من الليل ثم نوى نهرا ولو قبيل الزوال او نوى قبل غروب الشمس ( لم يجوز ) أي لا يصح صومه عن السكفارة

وحسن في جميع الاحوال  
اعمالنا ( اللهم ) اغفر لنا  
ولا بكاشاكار بونا صفارا  
واغفر لنا صفةنا وامتنا  
ولاحسين والمسلمات فانك  
جواد بالخيرات يا من لا تراه  
العيون ولا تخالطه الظنون  
ولا تصفه الواصفون ولا  
يحيط بأمره المنفكرون  
يا منة الفرق يا منجي الهالكين  
يا شاهد كل نبوي يا منتهى  
كل شكوى يا حسن العطاء  
يا قديم الاحسان يا دائم  
المعروف يا من لا يخفى لشي  
عنه ولا يد لسكل شئ منه  
يا من رزق

بالاجماع وهذا حكم ثابت في جميع الكفارات كاليمين وجزاء الصيد والقران والتمتع والخلق  
 وغيرها ( الثالث تعين النية وهو أن ينوي الصوم عن الكفارة ) أى المخصوصة ( فلا يتأدى  
 بطلاق النية ولا بنية النفل ولا بنية واجب آخر ) كالنذر وكفارة اليمين ونحوهما ( الرابع أن ينوي  
 الصوم والمضاف اليه بأن يقول صوم المنعمة ) أى مثلا ( أو جزاء الخلق ) أى مثلا ( أو غيرها )  
 أى من أنواع الكفارات ( ولو لم يصفه ) بأن اقتصر على نية الصوم من غير أن يصفه أو أضافه  
 إلى شيء آخر ( لم يجز ) أى في جميع الكفارات لقوت شرط التعيين فهذا الشرط مندرج فيما قبله  
 فأحداهما كمرسته في منه ( الخامس أن يصوم في غير الايام المنهية ورمضان ) أما كون صومه  
 في غير رمضان فالشرط ظاهر لأن صومه ينصرف حينئذ إلى فرضه الا في بعض الصوم في  
 الفصول العمادية إذا نوى المريض أو المسافر في رمضان عن واجب آخر كان صومه عسائري  
 عند أبي حنيفة وهكذا ذكر في الهداية وقال في الكافي عند أبي حنيفة إذا صام المسافر بنية  
 واجب آخر يقع عنه وأما المريض فالصحيح أن صومه يقع عن رمضان وأما في الايام المنهية عنها  
 فيحرم الصوم فيها لكن كونه شرطا أن لا يقع صومه فيها فمحل بحث لأنه يستبعد الصوم فيها  
 كما لو نذر صوم يوم منها فإنه يجب أن لا يصوم فيها فلو صام صح قال المصنف في الكافي ومن اختار  
 الصوم أو وجب عليه الصيام في أى جزاء كان صام في أى موضع شاء وأى زمان شاء قال في البحر  
 يوم البحر أو غيره قل وهذا مخالف لما قالوا أنه لا يجوز صوم هذا الايام المنهية مطلقا قلت  
 لا مخالفة ولا منافاة فإن كلامهم محمول على الحرمة مع المحبة ومافي البحر على المحبة مع الحرمة  
 وكذا على هذا العمل ما نقل عن الطحاوي في شرح الآثار ليس لاحد صومه في منعة ولا قران  
 ولا احصاء ولا غير ذلك من الكفارات ولا من التطوع وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد  
 أيضا انتهى وقوله ولا من التطوع صريح في المدي اذ يصح صوم التطوع فيها بلا خلاف مع  
 الحرمة اجماعا ثم اضراب المصنف في تقريره حيث قال ثبت أنه لا يجوز صوم يوم النحر وأيام  
 التشريق من كفارة الصيد وغيره من كفارات الحج فقوله في النحر يوم النحر غير مأخوذ قلت  
 لا يخفى أنه لا يلزم من عدم الجواز أن يكون حراما عدم صحته عنه لأنه ليس شرطا وأما قول الكرماني  
 وبصوم سبعة ايام بعد ايام النحر فقال السروجي هو سهو انتهى بمعنى صومه بعد ايام التشريق  
 أقول يمكن دفعه بأنه قد يطلق ايام النحر تقليبا بحيث تشمل ايام التشريق كما سبغ فإداه ان يصوم  
 السبعة بعد الايام المنهية لتلايق في الحرمة ولا دلالة فيه على ان كون الصيام في غير هامن شروط  
 الصحة ( ولا يشترط في شيء منها ) أى من الكفارات ( التتابع ) أى تابع الصيام فإن شاء فرقه وإن  
 شاء تابعه وهو الافضل بناء على استحباب المسارعة الى الطاعة لكن يجب عندنا التتابع في صوم  
 كفارة اليمين اقراة ابن مسعود رضي الله عنه بعد قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام متتابعات  
 خلافا للشافعي روجه الله حيث ما اعتبر القراءة الشاذة ( ولا الجرم ) أى كون صومه فيه فيجوز  
 صومه في غيره حيث شاء وان كان في الحرم أو كل نظرا إلى مضاعفة الحسنات ( ولا الاحرام )  
 أى ولا كون صومه في حال مباشرة الاحرام ( الا في صوم القران ) أى وما بمناء من التمتع  
 ( الثلاثة ) أى الايام المتقدمة على السبعة من العشرة وكان حقه أن يقول الا في صوم الثلاثة  
 للقران والمنعة وتوضيحه أنه لا يجوز صومها قبل اشهر الحج ولا قبل احرام الحج والعمرة في حق

كل شيء عليه وهو ميركل شيء  
 اليه اليك ارتفعت أيدي  
 السائلين وامتدت أصناف  
 العابدين فسألت ( اللهم )  
 أن تجعل لنا في كنفسك  
 وجوارك وحرزك وميادك  
 وسرك وأمانك ( اللهم ) أنا  
 نسوذك من جهاد البلاء  
 ودرك الشقاء وسوء القضاء  
 وشماتة الأعداء ( اللهم )  
 أقسم لنا من فضلك ما نحصيه  
 به من فتنة الدنيا وأغنائها  
 عن أهلها وأجعل في قلوبنا  
 من السلو عنها والمقت عنها  
 والتبصر به وبها مثل  
 ما جعلت في قلوب



القارن ولا قبل احرام العمرة في حق المتمتع ( وصيام اللبس والطيب والحلق وقلم الاظفار بقدر  
ثلاثة ثلاثة ) أي لكل من الاربعة ثلاثة ايام بتقدير الشرح ( وصيام جزاء الصيد على حسب  
الطعام ) أي المستفاد من قيمة الصيد ( مكان طعام كل مسكين يوم ) وهذا في صيد الحل حيث  
يجوز فيه الصوم ولو بلا عذر ومن غير عجز وأما جزاء صيد الحرم وحلبه ونقته فلا يجوز الصوم  
عنه سواء كان قادرا أو عاجزا معذورا أو لا وكذا لا يجوز للمحصن مطلقا وكذا لا يجوز للقارن  
والمتمتع الا عند العجز عن الهدى ولا بارتكاب محذور ولو به نذر الا في ما سبق من المحظورات  
الاربعة اذا صدرت بعذر أو ما عداها فلا يجوز فيها الصيام أصلا سواء كان قادرا على  
ما وجب عليه من الدم والصدقة أو كان عاجزا عنه ( ومن عجز عن الصوم لكبر ) وكذا المرض  
لا يرعى برؤيه ( لا تجزئه الفدية عن الصوم كما اذا وجبت عليه كفارة الاذي ) أي كفارة دفعه  
بأن حلق رأسه بعذر القمل ونحوه ( فلم يجز الهدى ) أي صيده أو ثمنه ( ولا طعام ستة مساكين )  
مثل ما سبق قبله لكن يشترط عدم القدرة على كفه ( ولم يقدر على الصوم ) أي لكبر ونحوه  
( وأراد أن يطعم من صيام ثلاثة ايام ثلاثة مساكين لم يجز الا ستة مساكين أي الا اطعمهم  
كسلا لتعين الشارع وتخييره بين الاشياء الثلاثة من هدى أو اطعام ستة مساكين بقدر  
معلوم أو صيام ثلاثة ايام فلا يجوز معارضة النص بالقياس على الاطعام والصوم في باب الصيد  
ثم الظاهر انه يجب عليه اطعام الثلاثة بحسب القدرة واطعام الثلاثة الاخر يكون عليه  
متأخرا الى حالة الاستطاعة ( وكذا المتمتع ) وفي معناه القارن ( اذا لم يجد الهدى ولم يقدر على  
الصوم ) أي على صوم الثلاثة في وقته أو كان قادرا وقد فاته أو لم يقدر على الصوم مطلقا ( لا يجوز  
أن يطعم من الصيام ) أي مكانه على ما في البحر الاخر لان الشارع أوجب الهدى عليه عند  
القدرة والصوم المأمور عند العجز فلا يجوز العدول عنه الى غيرهما أصلا

فصل اعلم ان الكفارات أي ما يجب من الجزاء في الاحرام ( كلها ) أي جميعها ( على اربعة  
أنواع ) ووجه التحصيل لانه ( اما ان يجب الدم منها ) أي معينا احتملا ( أو الصدقة منها ) أي من غير  
تخيير ولا ترتيب ( أو على الترتيب ) أي أو يجب أحدهما على وفق الترتيب بين الشئتين المذكورتين  
( الدم ) أي عند القدرة ( والصوم عند العجز عنه ) أي من الدم ( أو على التخيير ) أي أو يجب مع  
غيرهما وهو الصوم على التخيير الوارد عن الشارع ( بين الدم والصوم والصدقة ) كان حقه  
أن يقول بين الصوم والصدقة والدم موافقة على ترتيب الآية المشهورة بوجوب الاهون فالاهون  
رجح على الامة ثم هذه قواعد كلية ويتفرع عليها مسائل جزئية فاذا عرفت هذه الاصول فابن  
عليها الفروع من النقول ( فحيث وجب الدم فينا لا يجوز عنه ) أي بدله ( غير من الصدقة والصوم  
والقيمة ) أي لا قيمة الهدى ولا قيمة الصدقة وانما يسقط الدم بالاراقة في الحرم ( وحيث وجبت  
الصدقة فينا يجوز عنها الدم ) أي بالاولى لانه الاعلى الا انه يشترط ان يتصدق بالبحم على شرائط  
الاطعام بأن يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لا أقل ولا أكثر ولا يسقط عنه بالاراقة كما يسقط  
الدم بل ان هلك يجب ضمانه ويجوز ذبحه خارج الحرم ( والقيمة ) أي ويجوز عن الصدقة  
المفروضة من نصف صاع برأ أو صاع غير قيمتها ( ولا يجوز عنها ) أي بدل الصدقة ( الصوم ) أي وان  
كان عاجزا عن أداء الصدقة وقيمتها ( وحيث وجب احد الشئتين على الترتيب الدم أو الصوم )

من فارقها زهدا فيه أو رغبة  
منها من أوليات المخلصين  
المرحومين بأرحم الراحمين  
( اللهم ) لا تدع لنا في مقامنا  
هذا ذنبا الا غفرته ولا عيبا  
الاسترته ولا هما الا فرجته  
ولا كربا الا كشفته ولا ديننا  
الا قضيته ولا حسدا الا  
كفيته ولا فسادا الا أصلحته  
ولا مريضا الا ما فيه ولا  
قابلا الا ردته ولا خلة الا  
سددها ولا حاجة من  
خواج الدنيا والاخرة لك  
فيها رضا ولنا فيه اصلاح الا  
فهيته فأنك تهدي

يجوز فيها انواع الاحراب الثلاثة ( لا يجوز عنه الصدقة ) أى بدلا عن الدم ولا عن الصوم  
( والقيمة ) أى ولا قيمة الدم ( وحيث وجب ) أى احد الاشياء الثلاثة ( على التخيير بين الثلاثة )  
يجوز عنه بدلا أى من الدم ( الصدقة ) أى المقدرة ( والقيمة ) أى وقيمة الدم على وجه الاطعام  
وكان حقه ان يقول والصوم او يجوز له فيه الصوم ايضا لما قال في الكبير فاذا فعل احدها  
خرج من العهدة ولا شئ عليه غيره ولو ادى الاشياء الثلاثة كلها عن كفارة واحدة لا يقع  
الا واحد وهو ما كان اعلى قيمة ولو ترك الكل بعاقب على ترك واحد منها وهو ما كان ادنى  
قيمة لان القرص يسقط بالادنى وحيثما يجوز اداء القيمة بدلا عن غير هافهو الافضل عند المتأخرين  
وعليه الفتوى كما قاله في النخبة

**فصل** ( ولا يجوز للكافر ) أى مكفرا الجنابة في ذبح الهدى ( ان يأكل شيئا من الدماء ) أى  
الواجبة عليه للجزاء ( الا دم القران والتمتع والتطوع ) استثناء منقطع لان دم القران والتمتع  
وان كان مما يجب عليه الا انه دم شكر ودم التطوع مما لا يجب عليه فله ان يترك دم القران والتمتع  
والتطوع له ان يأكل شيئا منه بل يستحب له ان يأكل بعضه كافي الاضحية ( ولا يجوز اداء اجرة  
الجزاء منه ) أى من لحم الهدى وغيره ( فان اعطى ) للجزاء شيئا منه ( غرم قيمته ) أى ضمنها بصدقتها  
( في غير الهدايا الثلاثة ) من دم القران والتمتع والتطوع لكن هذا اذا لم بشرط اداء الاجرة  
منه واعطى متهربا أو اخذه الجزاء بنفسه من غير مقابلة اجرة ( واو شرط الاجرة منه لم يجوز في  
الكل ) أى في جميع الدماء الواجبة للجزاء او غيرها ( وكذا لا يجوز له ان يأكل من صدقته ) وهى  
اغرم من ان تكون دما او غيره فان اكل منها شيئا غرم قيمته ( واو اعطى الفقير الدم أو الصدقة ثم  
اراد الفقير ) أى هو بعينه ( ان يطعمه منه ) أى المنتدق من صدقة ( او يطعم غيره ممن لم يحل له  
الصدقة ) أى مطلقا كالغنى او لم يحل له تلك الصدقة من اصل المنتدق وفرعه ومملوكه ( فان  
اطعمه ) أى كلامهم ( فليكن ) ببيع أو هبة ( جاز ) أى اطعمه اياهم أو اكلهم ( وان اطعمه ) أى  
كلامهم ( اياحه ) بطريق الاباحة ( لم يجوز ) لانه يكون رجوعا للمتصدق الى صدقته واكمل  
الغير المستحق على سبيل خرمته

**فصل** في جنابة المملوك **فصل** فأنما وغيره من مدبر او مكاتب أو مأذون أو ام ولد ( كل ما يفسد له  
المملوك المحرم ) أى يبيح أو عورة من انواع المحظورات سواء كان احرامه باذن سيده أم لا فبفسده  
تفصيل ( فان كان ) فعلة المحظور ( مما يجوز فيه الصوم ) أى في تركه فغيره اصدالة أو بدلا ( يجب عليه  
في الحال ) أى قبل العتق وجوبا متراخيا في الاداء فيحوز له الصيام قبل العتق وبعده ( وان كان )  
أى فعلة المحظور ( مما لا يجوز ) أى الصوم ( فيه ) أى في تركه فغيره ( بل الدم عينا أو الصدقة عينا ) أى  
معتما من غير تخيير ولا ترتيب ( فعليه ذلك ) أى فيجب عليه أن يفعله ( اذا عتق ) فى المال كلافى  
الحال لانه جزاءه بالمسال وهو لا يملكه فى الحال ( ولا يبدل ) أى كل من الدم والصدقة عينا  
( بالصوم ) وان ادى ذلك ( الجزاء المسالى ) فى حال الرق لا يجوز ( قبل لانه لا يملك له ) وفيه ان هذا  
يصح ان يكون علة انفى الوجوب لانه فى الجواز ولذا اختلفت فى جواز التبرع منه كما بينه بقوله  
( وان تبرع عنه مولا أو غيره لم يجوز ) على ما فى المبدأ مع وغيره ( وقيل يجوز ) اذ يجوز الكرماتى  
ما اذا تبرع عنه مولا أو غيره ونقل عن الطحاوى انه لا يجوز انتهى لانه بقى ما اذا استدان

السبيل ونجبر العكس  
وتغنى الفقير ( اللهم ) ما كان  
من تقصير فاجره بسمعة  
حقوك ونجوز عنه بفضلك  
ورجعتك واقبل منا ما كان  
صالحا واصح منا ما كان  
قاصدا فانه لا مانع لما  
اعطيت ولا معطى لما منعت  
ولا مقدم لما أخرت ولا  
مؤخر لما قدمت ولا مضل  
لما هدبت ولا مدل لمن  
واليت ولا ناصر لمن حاديت  
ولا ملجأ ولا منجأ منك الا  
البك قولك حق ووعدك  
حق وحقك عدل  
وقضاؤك فضل ذل كل شئ  
لهزئك ونواضع كل شئ  
لعظمته

في ذمته لاسيما وهو مأذون في معاملته أو زمان مكاتبته لم أر من تعرض له مع أنه أولى بالجواز من التبرع منه إذ لم يعرف في الشرع جواز التبرع المالى عن أحد في حياته بعدما استقر وجوبه في ذمته (أمادم الاحصار فيحوز اذا بعث منه مولا) أى هديا ليحل به كاسباً في محله وأهل وجهه ان منفعة حاله ترجع الى مالكه

**فصل في جنابة القارن ومن بعناه** كالمتنع الذي ساق الهدى وغيره كاسباً أى بانه (كل شيء) أي من المظهورات (بفعله القارن) أى الحقيقي أو الحكمي (بمسافيه جزاء واحد على المفرد) أى بالحج أو العمرة (فعلى القارن جزا آن) أى أحدهما لأحرام حجه والآخر لأحرام عمرته أو جزا آن لأحرام حجه وعمرته وهذه قاعدة كلية من قواعد مذهبنا بنى عليها فروع جزئية (الافى مسائل) استثناءها الاثمة الخفية على خلاف في بعضها كاسبينها (الاولى منها اذا جاوز الميقات بغير أحرام ثم قرن) أى أحرم بعمرته وحجة بعد المجاوزة من غير المعاودة (فعليه دم واحد) لان محظوره هذا قبل تلبسه بأحرامهما مع أنه لا يجب على من وصل الميقات إلا أن يحرم بأحدهما وأيسر من شرط القارن أن يحرم بهما من الميقات بل الواجب عليه عند ارادة مجاوزة الميقات أن يحرم بهما أو بأحدهما بتخير فيهما أو ونذر بهما فلا وجه لقول زفرانه عليه دمان وأما لو جاوز الميقات فأحرم بالحج ثم دخل الحرم فأحرم بعمرته يلزمه دمان بالانساق وأهل هذا هو مراد المصنف بقوله (الآن أحرم بالحج من الحل وبالعمره من الحرم) أى في سنة واحدة (أو بهما من الحرم) أى بعد مجاوزة من الميقات الآفاق (فعليه دمان) أى لمجاوزة الميقاتين بالنسبة الى النسكين ولهذا لو أحرم من الميقات بعمره أو حجة ثم أحرم بعد تجاوزه بحجة أو عمره لا يجب عليه شيء أصلاً لعدم محظور (الثانية أو قطع شجر الحرم فعليه جزاء واحد) وفيه أنه لا مدخل له في الأحرام مطلقاً حتى يستثنى مما يجب على القارن جزا آن فيما على المفرد جزاء واحد (الثالثة لو نذر حجة أو عمره ما شيا قرن وركب) أى في زمان لا يجوز له ان يركب (فعليه دم واحد) لأن أو التوبة لا تفيد معنى الجمعية فضلاً عن المعية (الرابعة لو طاف للزيارة جنباً أو على غير وضوء) كان الاخصر والاظهر أن يقول أو محدثاً وأهل المراد بالوضوء الطهارة الحقيقية أو الحكمية عند جواز التيمم بالشرط الشرعية (أولاً للعمرة كذلك) أى طوافها جنباً أو محدثاً (فعليه جزاء واحد) إذا لفرق بينه وبين المفرد فان جنابة طواف الزيارة مختصة بالحج سواء يكون مفرداً أو قارناً وسواء خرج من أحرامه بالحل أو لا وجنابة طواف العمرة خاصة بالمفرد للعمرة كما يدل عليه أو التوبة بخلاف ما إذا طاف القارن لعمرته جنباً أو محدثاً للزيارة كذلك فانه لا شك من تعدد الجزاء وهذا معنى قوله (وان طاف لهما كذلك فعليه جزا آن) أى سواء كان مفرداً بكل منهما أو قارناً بهما (الخامسة لو أفاض قبل الامام من عرفته) أى من غير عذر ولم يتحقق الغروب (فعليه دم واحد) لانه من واجبات الحج خاصة ليس له تعلق بأحرام العمرة (السادسة لو ترك الوقوف بمزدلفة) أى بغير عذر (فعليه دم واحد) لما مر (السابعة لو حلق قبل الذبح فعليه دم واحد) مع ما فيه من الخلاف في وجوب الترتيب والعلة ما تقدمت (الثامنة لو أخر الحلق عن أيام النحر فعليه دم واحد) لما سبق (التاسعة أو أخر الذبح عنها فعليه دم واحد) العاشرة لو ترك الزمى أى كاه أو بعضه مما يجب عليه دم أو صدقة (فعليه دم واحد) أو جزاء واحد (الحادية عشر لو ترك

لا يحول دونك شيء ولا يجوز  
قدرتك شيء البك أشكو  
قساوة قلوبنا وجوداً حيننا  
وطول آمالنا مع اقتراب  
آجالنا وكثرة ذنوبنا فنتهم  
المشكو اليك أنت فارحم  
ضعفنا وأهفنا المسكينتنا ولا  
نحرم من الله شكواً لنا لنا  
البك شافع أرحم في أنفسنا  
منك فارحم نقصر هنا  
واجمل خوفنا كله منك  
ورجاءنا كله فيك ونوكلنا  
كله عليك ويامن عليه بحيط  
وقضاؤه فينا سابقاً أصداً  
من سخطنا ونزول نعمتك  
وزوال نعمتك

أحد السبعين) أي سعى العمرة أو الحج (فعليه دم واحد) لنقصان وجهه أو عمرته (الثانية عشر) لو ترك طواف الصدر) يفحشين أي طواف الواضع (فعليه دم واحد) لأنه متعلق بالحاج الأكافي دون المعتمر مطلقا وأعلم أنه قال في الكبير يمكن أن يدخل الرابع وما بعده في اختلاف المشايخ في القارن إذا جئني بعد الوقوف ويمكن أن لا يدخل في الاختلاف بل يبقى على الاتفاق لما عمل بعضهم بأن هذه الأفعال لا تتعلق لها بالعمرة بخلاف الصيد ونحوه انتهى وهذا هو الظاهر الذي لا يتصور خلافه كما لا يخفى ثم قال أما الرابع والخامس فظاهر وأما السادس أي الذي جعل في الصغير هو السابع فعلى تحرير شيخ الإسلام لا يكون جنابة الأهل على إحرام الحج وعن تحرير غيره يكون جنابة على الإحرامين قلت لا يظهر وجه تعدد جنابته باعتبار الحلق قبل الذبح إذا وقع بعد الصبح وأما إذا حلق قبل الصبح فلا شك أنه جنابة في حقهما فعليه دمان ولا يتصور خلاف حيث لا بد فعمل محل التحريرين باختلاف الوقتين وأما قول المصنف في الكبير ويمكن أن تكون جنابته على أحدهما أيضا فخطأ ظاهر إذ لا يصح كون جنابته حيث لا بد من الصبح فقط دون الحج ثم قال وأما اختلاف المشايخ فيما إذا جئني بعد الوقوف فقال شيخ الإسلام خواجه زاده ومن تبعه كما صاحب النهاية والكفاية وقوام الدين الاتقاني وغيرهم أنه يلزمه جزاء واحد ونسب ذلك صاحب النهاية إلى علماؤنا حيث قال علماؤنا إذا قتل القارن صيدا بعد الوقوف قبل الحلق لزمه قيمة واحدة وذكر في الكافي اتفاق علماؤنا على ذلك قلت لعل كلامه محمول على ما قبل الحلق به بدو أو أنه وزمان جواز وكلام غيره على ما قبله حين يحرم عليه حلقه بخلاف ولا يبعد أن يحصل هذه المسئلة على صيد الحرم كما يشير إليه قوله لزمه قيمة واحدة لما سبق من أن من قتل صيدا الحرم فعليه قيمته محرما كان القاتل أو حلالا فإن قوله محرما متناول لما يكون محرما بالنسبة إلى أو بأحدهما وبهذا يندفع جميع ما أورده علماء الأئمة على شيخ الإسلام على ما ذكره المصنف فقال واحتضى شارح الكنز على صاحب النهاية فقال وهذا بعيد فإن القارن إذا جامع بعد الوقوف يجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة وبعد الحلق قبل الطواف شتان انتهى كلامه لكن لا يتم من أنه إذا كلام النهاية صدر في مقام الفرق بين المسئلتين فإنه حل قوله بعد الحلق على زمانه الذي يصح له حلقه لأنه إذا جامع بعد الوقوف ثم حلق قبل الصبح ثم طاف في وقت فلا شك أنه يجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة فوافق نتيجة ما قررناه ونحقيق ما حررناه هذا وانصره ابن الهمام فقال إنما هو بمعنى ما في النهاية قول شيخ الإسلام ومن تبعه وأكثر عبارات الأصحاب مطلقة وهي الظاهرة والفرع المنقول يدل على ما قلنا قلت لا منافاة بين المطلق والمقيد والفرع المنقول بعد تقيد المطلق بالوجه المعقول هو المقبول قال المصنف ثم شيخ الإسلام قيد لزوم الدم الواحد بغير الجماع وقال في الجماع بعد الوقوف شتان قلت يحصل هذا على جنابته قبل الحلق قبل وقت صحته ويؤول قوله بعد الوقوف بأن يقال بعد زمان الوقوف وهو طلوع الصبح وبهذا يلتزم الكلام ويتم النظام ثم وجه تخصيص الجماع بالشاتين أعظم الجنابة لتوقف جوازه على طواف الزيارة وحاصله أنه يجب عليه شاة واحدة للجماع قبل الحلق فاندفع بهذا ما احتضن عليه ابن الهمام بقوله فلا يتخلو من أن يكون إحرام العمرة بعد الوقوف بوجوب الجنابة عليهم شيئا أولا فإن أوجب لزم شمول الوجوب والافشول لعدم انتهى لمخصا قلت النتيجة هو الفرق

فانه لا طاقة لنا بالجهد ولا  
صبر لنا على البلاء (اللهم)  
أني أسألك الجنة يوم الحساب  
والمغفرة والرحمة يوم العذاب  
والرضا يوم الثواب والنور  
يوم الظلمة والرياء والعطش  
والفرج يوم الكرب وقرة  
عين لا تنفد ومعدن حبة  
نبيسا محمد صلى الله  
الله عليه وسلم (اللهم)  
أنه لا بد لنا من لقاءك فاجعل  
هناك هذنا مقبولا وذنبنا  
مغفورا وهما موفورا  
وهمينا مشكورا (اللهم)  
أصبح ذلي مستجير أبوك  
وخوفي مستجير إيمانك  
وجهلي مستجير

في مقام التدقيق بأن يقال احرام العمرة بهذا الوقوف يوجب الجنابة عليهم كما قبله الى أن جواز حلقه وخروجه من الاحرامين فاذا جنى قبل الحلق بغير الجماع لم يهدم واحد وهو ارتكاب المحذور قبل التحلل وأما اذا كان جاما فانه يجب دم لما تقدم وآخر لان تحلله هذا او وقع بحلق أو محذور آخر لم يؤثر للجماع بالاجماع في خروجه من احرام الحج بالنسبة الى الركن والا فيلزم أن يصح وقوعه من غير ثبوت شرطه وبهذا يرتفع استبعاد صاحب العناية لقول شيخ الاسلام حيث قال في وجه البعد ان احرام العمرة بعد الفراغ من افعالها لم يبق الا في حق التحلل خاصة فكان قبل الوقوف وبعدة سواء انتهى ولا يخفى ان الامر لو كان سواء لما حكموا على القارن بتعدد الدم اذا جنى جنابة من المحظورات المتعلقة بنفس الاحرام وبعدة فراغه من افعال العمرة جميعها الا الحلق هذا وقد أجاب شيخ الاسلام ومن تبعه من اشراح الكرام عن اعتراضهم على الجماع بأنه ليس كغيره من المحظورات لانه اعلاها حتى يفسد الحج بخلافه غيره فلا يقاس عليه انتهى كلامهم وما قدمناه تبين بجمل مرادهم والله ولي التوفيق قال المصنف رحمه الله (وما ذكرناه من لزوم الجزاءين على القارن) اي الجامع بين احرام العمرة والحج بنية واحدة او بنيةين (هو حكم كل من جمع بين الاحرامين) أي سواء يكون على وجه السنة (كالتمتع الذي ماق الهدى او لم يسقه ولكن لم يحل من العمرة حتى احرم بالحج) أي وان خالف الا فضل أو يكون على وجه الاساءة بأن يكون القارن من أهل مكة ومن في غيرها (وكذا كل من جمع بين الحجين أو العمرتين) أي بنية واحدة او بنيةين أو بادخال احدهما على الاخرى ولم يرفض الثانية منهما (وعلى هذا لو احرم بآية هجعة أو عمرة ثم جنى قبل رفضها فعليه مائة جزاء) وسيأتي بيان الرافض وما يتعلق به في محله

جنابة المكره والمكره بكسر الراء في الاول وفحها في الثاني وقدم المكره لان جنيته اعظم لتعلق الاثم به بخلاف المكره وان كانا في الجزاء سواء (اذا أكره محرم محرما على قتل صيد) سواء يكون من صيد الحرم او من غيره (فعلى كل واحد منهما جزاء) اما في حق المباشرة فظاهر وأما في حق الآخر فلان هذه الكفارة تجب على المحرم بالدلالة فكذا هنا بالافرق في الحالة وقوله (كامل) أي لا ناقص بأن ينصف الجزاء بينهما كما يقتضيه القياس العقلي (وان أكره حلال محرما) أي على قتل صيد (فالجزاء على المحرم) أي فقط لنسبة الفعل اليه حقيقة (ولا شيء على الحلال) أي سوى الاستغفار (ولو في صيد الحرم) لان الحلال ولو لم يحل له صيد الحرم الا أن اكرهه فعل مجازي فلا يرتب عليه الا الاثم الاخرى لاجزاء النبي ثم هذا في الاستحسان والافق القياس لا شيء عليهما أما الأمر فلا نه حلال واما المأمور فلا نه صار آلة المكره بالاجزاء التام فيعدم منه الفعل على وجه النظام كما في اكره قتل أحد من اهل الاسلام (وان أكره محرم حلالا على صيد) ففيه تفصيل (ان كان في صيد الحرم فعلى المحرم جزاء كامل) أي اكتمال جنابته بحمله على مباشرته (وعلى الحلال نصفه) لصدوره عنه بغير اختياره وكان القياس أن لا يجب عليه شيء الا انهم أوجبوا بعض الكفارة لما ظهر عنه صدور هتك الحرم (وان كان) أي اكره المحرم للحلال (في صيد الحلال فالجزاء على المحرم) لما تقدم من ان اكرهه من حيث الاثم والجنابة فوق مرتبة كل من الاشارة والدلالة (وان كانا) أي المكره

بكم وأصبح وجهي الثاني  
مستجيرا بوجهك الباقي  
الكريم الدائم (اللهم) أي  
أصبحت لا يعني منك أحد  
اذا رددتني ولا يهبطني أحد  
اذا حرمتني (اللهم) لانحرمني  
لذة شكركي ولا تحزنني لقله  
صبري وان يسهلك الله بصر  
فلا كاشف له الا هو وان  
برك بغير فلا راد لفضله  
يهدب به من يشاء من عباده  
وهو الغفور الرحيم (اللهم)  
اجعل الموت خيرا ثاب  
تظنره والقبر خيرا يث  
نعمه واجعل ما بعده خيرا  
لنائه رب اغفر لي ولوالدي  
ولا بني ولا خوائي



والذكر (سلاطين في صيد الحرم ان توعده بقتل كان الجزاء على الأكر) أى توعده بالامر المجبى  
(وان توعده بحبس كانت الكفارة على الأمور القاتل خاصة) أى حبس بأمر المحظور المحقق  
بناء على ما توهم ضرر الحبس المطلق وقال الحسامي في وجه الفرق بينهما ان هذا الجزاء في حكم  
ضمان المال ولهذا لا يتأدى بالصوم ولا يجب بالدلالة ولا بتعدد الفاعلين فلو توعده بحرم على قتل  
الصيد نأبى حتى قتل كان مأجورا وان ترخص بالرخصة فله ذلك ويجب عليه الجزاء استحيانا  
بقي صورة اخرى وهى ان الذكر والذكر او كانا محرمين وقد توعده بالحبس وجب الجزاء على  
الأكر كما يجب على الأمور لان تأثير الأكر بالحبس أكثر من تأثير الدلالة والاشارة ويجب  
الجزاء بهما فبالأكر بالحبس أولى والله سبحانه أعلم

فصل في ارتكاب المحرم المحظور بالنعيب أى المنوع فله من المحرم حال كونه محرما (على  
نية رفض الاحرام) متعلق بالارتكاب كناية عن من أصل الكتاب (اعلم انه اذا نوى رفض الاحرام)  
أى قصد ترك الاحرام بباشرة المحظور على وفق ظنه (فيحصل بصنع ما يصنع الحلال من لبس  
الثياب) أى المنوعة من المخطط ونحوه (والنظيب والحلق والجراح وقتل الصيد) أى  
وامثال ذلك (فانه لا يخرج بذلك من الاحرام) أى بالاجماع (وعليه) أى يجب (ان يعود كما كان  
محرما) أى ولا يرتكب بعد ذلك محظورا ما (ويجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو فعل كل  
المحظورات) أى استحيانا عندنا وبه قال مالك الأفي الصيد فانه لا يتداخل عنده وقال الشافعي  
واحدا عليه اكل شئ فعليه دم واحد وسواء نوى الرضا قبل الوقوف أو بعده الا ان احرامه يفسد  
بالجماع قبل الوقوف ومع هذا يجب عليه ان يعود كما كان حراما لانه لا يفسد لم يصير خارجا عنه  
قبيل الاعمال فكذا بنية الرضا والاحلال والله أعلم بالاحوال (وانما يتعدد الجزاء بتعدد  
الجنايات اذالم ينو الرضا) أى في أول ارتكابها واستمر عليها (ثم نية الرضا انما تعتبر عن زعم  
انه يخرج منه) أى الاحرام (بهذا القصد) أى في ارتكاب الجناية (لجهلة مسئلة عدم الخروج)  
أى يحكم هذه المسئلة وما يرتب عليها (واما من علم انه لا يخرج منه بهذا القصد فانه لا يعتبر منه)  
وكذا ينبغي ان لا يعتبر منه اذا كان شاكا في المسئلة أو ناسيا لها والله سبحانه أعلم قال الكرماني  
ولو احصا المحرم صيد واحد كثيرة ينوى بذلك رفض الاحرام متأولا فعليه جزاء واحد وقال  
الشافعي لا يعتبر تأويله ولا يزمه لئلا يحل محظور وكل صيد كفارة على حدة لان الاحرام لا يرتفع  
بالتأويل القاصد فوجوده وعدمه بمنزلة واحدة فتعدد الجنايات في الاحرام وانما ان التأويل  
الفساد منه تبرق دفع الضمانات الدينية كالبغى اذا تلف مال العادل أو اراق دمه لا يضمن  
اساذا كرنا واذا ثبت هذا فصار كأنه وجد من جهة واحدة بسبب واحد فلا يتعدد الجزاء فصار  
كالوطء الواحد انتهى ولا يخفى ان حكم الباغى فيما ذكرناه انما لا يجب عليه الضمان اذا  
اعتقد انه على الحق اما اذا اعتقد انه على الباطل يجب عليه ضمان ما تلف فهذا مثله فيكون  
في حكمه

#### باب الاحصار

الحصر انما ليس من السفر ونحوه كالاحصار وشروطا كما قال (هو المنع من الوقوف) أى بعرفة

(والطواف)

وأهل بيته وذريقه ولله مؤمنين  
والأوقات التي منهم  
منهم فافترقه ذنبه ونوره قبره  
وأنت وحشتهم وآمن روحه  
وأنتهم آمننا من هلك  
هو فأتوا بك مع الذين  
أنعمت عليهم من السابقين  
والسابقين من الشهداء  
والسابقين من المؤمنين  
فأنتهم فيهم هديت وحده  
فمن يافيت وتوله فيمن نوابت  
وباركنا فيها أعطيت وفنا  
بهمك نسر ما قضيت فأنك  
تدعى ولا يفتنى عليك  
(لهم) فأنما كانت المسئلة  
والرحمة والنعمة

( والطواف ) أى جيههما ( بعد الإحرام فى الحج ) يستوى فيه كإل ( الفرض ) أى وأندرا  
 ( والنفل ) أى ابتداء فإنه يجب إقامته بعد إحرامه أداء أو قضاءه بعد إفساده إجماعا لقوله تعالى  
 وأتموا الحج والعمرة لله فالشافعى خالف أصله فنامن أن الشروع فى النفل غير ملزم لانتمائه  
 ودليلنا نص هذه الآية خصوصا ودلالة آية ولا تبطلوا أعمالكم عموما مع أن الآية السابقة  
 تكفى فى باب المقايضة ( وفى العمرة ) أى والاحصار فيها هو المنع ( عن الطواف ) أى بعد الإحرام  
 ( بما أوجبه الأخير ) إذ ليس فيها ركن إلا الطواف بخلاف الحج فإن معظم أركانه الوقوف ( فإن  
 قدر ) أى المحرم بالحج سواء كان قارنا أو مفردا ( على الطواف أو الوقوف فليس بمحصر ) فى ظاهر  
 الرواية لأنه إن منع عن الطواف فقط وقف وبؤخر الطواف ويبقى محرم ما فى حق النساء وإن منع  
 عن الوقوف فقط يكون فى معنى فائت الحج فيتحلل بعد فوت الوقوف من إحرامه بأفعال العمرة  
 ولادم عليه ولا حرة فى القضاء قبل وفى هذه المسئلة خلاف بين الإمام وأبى يوسف حيث قال  
 سأئنه من المحرم يحصر فى الحرم فقال لم يكن محصرا قلت لم يحصر النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأعجابه بالحديبية وهى من الحرم فقال نعم لكن كانت حينئذ دار الحرب وما لا الآن فهى دار  
 الإسلام والمنع فيه من جميع أفعال الحج نادرة لا يفتى فى الإحصار وقال أبو يوسف أما عندى  
 فالإحصار بالحرم يفتى إذا غلب العدو على مكة حتى حال بينه وبين البيت يعنى أوبئنه وبين  
 الوقوف به رفقة أو قول ولا يبعد من غير العدو وإضا بآن حبسه حاكم عنهما وأما ما ذكره  
 الطرابلسى من أنه إذا دخل مكة واحصر لا يكون محصرا أى شرفا محمول على ما ذكر فى الأصل  
 مطلقا بخلاف ما ذكر محمد فى النوادر مفصلا بقوله وإن كان يكمنه الوقوف والطواف لم يكن  
 محصرا أو لأنه محصر وقد قالوا الصحيح أن هذا التفصيل المذكور وقول السكلى على ما ذكر  
 الجصاص وغيره وصححه القدورى وصاحب الهداية والسكاكى والبدائى وغيرهم قال ابن الهمام  
 والذى يظهر من تعليل منع الإحصار فى الحرم تخصيصه بالعدو وأما أن أحصر فيه بغيره فالظاهر  
 تحققه على قول السكلى وهذا غاية التفتى والله ولى التوفيق ( ونهته ) أى الإحصار عندنا بكل  
 حابس بحبسه ( أى مانع عنه ) ( وهو ) أى الجابس ( على وجوه ) أى وجلته اثنا عشر وجها ( الأول  
 العدو المسلم أو الكافر ) أى هما سواء فى هذا المنع وأولم يكن كل واحد منهما مسلما خلافا لشافعى  
 فإن الإحصار عنده مختص بالكافر لأن قضية الحديبية كانت بسبب نزول الآية لكن العبرة بهوم  
 اللفظ ومعناه المستفاد من اللغة لا بخصوص السبب كما قرر فى محله ( ولو أحصر العدو طريقا )  
 أى إلى مكة أو عرفة ( ووجد ) أى المحصر ( طريقا آخر ) بنظر فيه ( أن أحصر به صلوكها ) لطوله  
 أو صوبه طريقه ضررا معتبرا ( فهو محصر ) أى شرطا ( والأفلا ) أى وإن لم يضر به فلا يكون  
 محصرا فى الشريعة وإن كان محصرا فى اللغة ( الثمانى السبع ) بفتح سين وضم موحدة وجوز  
 سكونها وفتحها والمراد به السبع الصائل من الأمد والنمر والفهد وفى معناه السكك العقور  
 إذا كان عاجزا عن دفعه ( الثالث الحبس ) أى فى السجن ونحوه من منع السلطان ولو بنهيه بعد  
 ما تلبس بأحراره ( الرابع الكسر ) أى حدوث كسر العظم ( والفرج ) أى المانع من الذهاب  
 ( الخامس الرضى الذى يزيد بالذهاب ) أى بناء على غلبة الظن أو باخبار طبيب حاذق متدين  
 ( السادس موت المحرم أو الزوج للمرأة ) أى فى الطريق وزاد فى نسخة أن كان على مسيرة سفر من  
 مكة ولا بد من هذا القيد على القول الأصح وهذا حكم فقهاء أحمد هما بعد وجوده حبس ونحوه

ونعوذ بك من الفتنة والخنة  
 ( اللهم ) ألف بين قلوبنا  
 وأصلح ذات بيننا واهدنا  
 سبيل السلام وأخرجنا من  
 الظلمات إلى النور وجنبنا  
 الفواحش ما ظهر منها وما  
 بطن فى اسمعنا وأبصرنا  
 وأزواجنا وذرياتنا واجعلنا  
 شاكرين لنعمك مثنين بها  
 عليك وأقهارا علينا ( اللهم )  
 اجعلنا سادة مهديين  
 واجعلنا من أئمة متقين يا ذا  
 الفضل العظيم ( اللهم ) انى  
 أموذك من الكسل  
 والهرم والمقصر والمأثم  
 ( اللهم ) انى أموذك من  
 عذاب النار وفتنة

في مدة سفره وكذا قبله كما قال ( وهدمه ما ابتداء ) أي في الحضر كما بينه بقوله ( فلو أحرمت ) أي  
بفرض أو نقل ( وليس له محرم ولا زوج فهي محصورة ) شرعا إذا كان بينهما وبين مكة مسافة سفر  
( السابع هلاك النفقة فان سرت نفقته ) وكذا ان ضاقت أو نهبت أو نفذت ( ان قدر على المشي  
فليس بمحصر ولا محصر ) على ما في الجنيح ليس لكن هذه الشريطة ليست في محلها بل موضعا  
الوجه الثامن وهو هلاك الرحلة فهلاك النفقة احصار على الإطلاق الا اذا كان قريبا من  
عرف أو مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة الى وجود النفقة وأما هلاك الرحلة فلا شك انه  
يحتاج الى قيد ما تقدم وكذا الى قوله ( وان قدر عليه ) أي على المشي ( الحال ) أي في الوقت  
الحاضر ( الا انه يخاف العجز ) أي بناء على غلبة الظن كما صرح به أبو يوسف على ما في البدائع  
( في بعض الطريق ) أي باعتبار الوقت المستقبل ( جازله التحلل ) كذا كر ابن سماعة عن محمد واما  
اعتبر قدرته على المشي هنا بخلاف ما قبل تلبس الاحرام حيث جعل الرحلة شرط الوجوب  
ولو كان قادرا على المشي لأن في الاول حرجا ظاهرا بخلاف ما هنا لقرب المسافة طالبا ولا لزاما  
باحرامه الملزوم له شرعا ( الثامن هلاك الرحلة ) ولا تالزم بينهما وبين ما قبله ولذا اثار المصنف  
بينهما بعبارة نعم ان كانت النفقة زائدة كافية لرحلة أخرى توجد هناك فلا محصر وكذا  
اذا كانت الرحلة موجودة والنفقة موقوفة وهو قادر على المشي وما جرد دون النفقة ويتصور  
بعها وانفاق قيمتها فانه لا يحد محصرا ( التاسع العجز عن المشي ) أي ابتداء من اول احرامه  
وله قدرة على النفقة دون الرحلة فانه محصر حينئذ ( العاشر الضلالة عن الطريق ) أي  
طريق مكة أو عرفة ( وقيل ليس هذا محصر لانه ان وجد من يهتد به على يديه فذلك  
الرجل يهديه الى الطريق وان لم يجد فلا يمكن التحلل ) ففي مبسوط شمس الأئمة السرخسي  
ان من ضل الطريق عندنا محصر الا انه ان وجد من يهتد به على يديه فذلك الرجل يهديه  
الى الطريق فلا حاجة الى التحلل وان لم يجد من يهتد به على يديه فانه لا يخلع لعجزه  
عن تبليغ الهدى محله قال في التمع فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى قال وهذا اذا ضل  
في الحل وان ضل في الحرم فعلى قول من أثبت الاحصار في الحرم اذا لم يجد أحدا من الناس له  
أن ينج عنه ان كان معه هدى ويحل انتهى وأما ما ذكره في شرح الجامع الصغير القاضيهان  
والذي ضل الطريق لا يكون محصرا بالاجماع لانه ان لم يجد من يهتد به على يديه لا يمكنه  
التحلل وان وجد لا يكون ضالا ففيه بحث لأن من لم يجد من يهتد به على يديه فلا شك  
أن يكون محصرا الا انه لا يمكنه التحلل فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى فيجازه ان يرجع  
الى بلده ويتوقف تحله على بيعت هديه من مكانه وأيضا بمجرد تحقق ضلاله الطريق بعد  
محصر اثم ان وجد بعده من يده زال احصاره ولذا جزم السرخسي بقوله محصر اثم استثنى  
وبهذا بين انه لا معنى لقوله وقيل لأن مضمونه متفق عليه فمكان حقه أن يقول العاشر  
ضلالة الطريق الا اذا وجد من يدل عليه هذا وفي الغاية ان الضال من عدد الشهر ورؤية  
الهلال فليس محصرا بل هو قائم الحج ( الحادي عشر منع الزوج زوجه في الحج النفل ) بخلاف  
الفرض فكيف لا يمنع أو الواجب كالنذر ثم في معنى احرام الحج النفل احرامها بالعمرة ( ان  
أحرمت بغير اذنه ) بخلاف ما اذا اذن لها ابتداء فانه ليس له منعها انتهاء ( والمولى مملوك ) أي  
وكذا منع المالك مملوكه وأوفي الجملة كالدير والمستولدة ( هذا كان أوامة ) ان أحرما بغير اذن

القبر وشرفنة الفنى وشرف  
فتنة الفقر وشرفنة المسبح  
الدجال ( اللهم ) اغسل  
خطاياي بالماء والثلج والبرد  
ونق قلبي من الخطايا كما  
ينقى الثوب الأبيض من  
الدنس وباعد بيني وبين  
خطاياي كما يبعد بين  
المشرق والمغرب ( اللهم )  
طافى الاصباح وما جل الليل  
صكنا والشمس والقمر  
حسبنا ناقض منى الدين  
وأغنى من الفقر ومتعني  
بصبري وقوتي في  
سبيلك ( اللهم ) يسر لي فعل  
الخيرات وترك المنكرات  
وحب المساكين واذا  
أردت بقوم سوء فاقضني  
إليك

سيدهما (فلو أحرمت) أي المرأة (بنفل بغير إذن الزوج ولها محرم فنعها زوجها فهي محصورة)  
 لتعلق حقه بها (وان لم يكن لها زوج فان كان لها محرم) أي وهو مسافر معها (فليست بمحصرة  
 والا) أي وان لم يكن لها محرم أيضا (فمحصرة) أي شرعا اذا يجوز لها السفر بدون محرم أو زوج  
 الا اذا كانت المسافة دون مدة السفر (وان أحرمت باذنه ولها محرم) أي كما تقدم (لا تكون  
 محصورة) أي في الجملة (وان منها الزوج) أي ولو على تقدير منعها اياها مع انه لا يجوز له منعها  
 بعد اذنه اياها لان الزوج أسقط حقه باذنها (ولا يجوز له أن يحلها) أي بفك إحرامها بمحظور  
 الجماعها (بعد الاذن وان لم يكن لها محرم) أي وقد أحرمت باذن زوجها (وخرج الزوج معها)  
 أي ثم امتنع من الذهاب بها (فكذلك) أي لا تكون محصورة (وان لم يخرج) أي الزوج معها  
 ابتداء (فهي محصورة) لان خروجها حينئذ معصية وكان القياس أن يكون امتناعه في حكم  
 موته أو حبسه فتصير محصورة وهذا كله في نسك النفل (وان أحرمت بحجة الاسلام ولها محرم)  
 أي يذهب معها (ومنها الزوج) أي سواء كان إحرامها باذنه أم لا (لا تكون محصورة) اذ ليس  
 للزوج منها من الفريضة بعد تحقق الاستطاعة (وان لم يكن لها محرم فان خرج الزوج معها  
 فليست بمحصرة) وهذا واضح (وان لم يخرج) أي الزوج معها (فهي محصورة) فان الزوج  
 لا يجبر على الخروج ولا يجوز أن يأذن لها زوجها بالخروج (كالواحرمت بحجة الاسلام ولا زوج  
 ولا محرم ولا يجوز لها الخروج بنفسها) أي في الصورتين اذا كانت المسافة بعيدة (ولو أحرمت  
 بالفرض) أي بالاذن زوجها (قبل أشهر الحج) أي فينظر (ان كان اهل بلدها يخرجون قبل  
 الأشهر) أي مادة في حصول وصولهم الى مكة (فليس للزوج منعها والا فلا) أي الى حين  
 دخول أشهر الحج عليها أو وقت خروج اهل بلد ها اذا كان تقدمها في أزمدة كثيرة لقوله (وان  
 أحرمت قبل خروجهم) ففيه تفصيل (ان كان بأيام يسيرة) أي بأن لم يصل الى حد الكثرة المقابل  
 لليلة (لا يمنعها) بل تحمل المضرة اليسيرة لحصول الفوائد الكثيرة (والا فلا ذلك) أي لا يتضرر  
 هنالك ويذبح ان يكون تفصيل إحرامها قبل الأشهر كذلك لعدم الفرق بينهما (وان أحرمت  
 في أشهر الحج فليس لها أن يحلها) أي ولو كان خروج اهل بلدها متأخرا عن إحرامها لانها عملت  
 بما هو أفضل في حقها وأما المملوك اذا أحرمت فنعها المولى فهو محصور سواء أحرمت باذنه أولا هذا  
 مما ألف لمفهوم ما ذكره في الكبير حيث قال ولو أحرمت العبد والا به بغير إذن المولى فهو محصور  
 (الا انه يكره له المنع بعد الاذن) أي اذا لم يحدث له ضرورة والا فلا كراهة اذ يجب لا يكون الا نافلة  
 والضرورات تبيح المحظورات (ولو أذن) أي المالك (لامته المتزوجة فليس لزوجهما منعها ولا  
 تحليلها) ولعله محمول على ما اذا لم يبوي لها مكانا ولا يتوجه عليه نفقة لاجلها (الثاني عشر العدة) أي  
 هذه الطلاق اذ سبق حكم موت الزوج (فلو أهلت بحجة الاسلام أو غيرها) أي فبالاولى  
 (فطلقها زوجها فوجب عليها العدة صارت محصورة وان كان لها محرم) وذلك لانها ممنوعة من  
 الخروج من بيتها ويجب عليها ان يكون في محل طلاقها ميتها فواقع في بعض النسخ من زيادة  
 قيد اذا كانت على مسيرة سفر من مكة ليس في موقعه فانها وان كانت بكعة وطلقها زوجها بعد  
 إحرامها ليس لها ان تخرج الى هرفة الا انها تتحمل بأفعال العمرة متى شئت ان تتحلل بها بعد  
 تحقق فوت الوقوف بها (وكل من عرض له) أي من الرجال والنساء (احد هذه الوجوه) أي  
 الطائفة المانعة من اتمام احرام الحجة (بعد الاحرام) أي تحقيقه بالنية والتلبية (قبل الوقوف

غير مفتون ربنا آتنا في  
 الدنيا حسنة وفي الآخرة  
 حسنة وقنا عذاب النار  
 (اللهم) اغفر لي خطيئتي  
 وجهلي وامراني في أمري  
 وما أنت أعلم به مني (اللهم)  
 اغفر لي هزلي وجدي وخطيئي  
 وعمدي وكل ذلك عندي  
 (اللهم) فارح اللهم كاشف  
 الغم مجيب دعوة المضطرين  
 رحمن الدنيا والآخرة  
 ورحيمهما أنت ربي رجلي  
 فارحني رحمة تفرق بيني وبين  
 سوءك (اللهم) انك تعلم  
 همي وحلاني فاقبل  
 معذرتي وتعلم حاجتي  
 فأعطني سؤل وتعلم

بعرفة فهو محصر) أى لغة وشرا (واو وقف بعرفة) أى فى زمان الوقفة (ثم عرض له مانع لا يكون محصرا) أى شرا وأو كان محصرا لغة وعرفا (فيبقى محرما فى حق كل شيء) أى من المحظورات أن كان المانع فى يوم عرفة أو ليلة المزدلفة أو بعد فجر يوم النحر بقيد بينه بقوله (أن لم يحلق) أى بعد دخول وقت صلاته (وأن حلق) أى حينئذ (فهو محرم فى حق النساء لا غير) أى من الطبيب وغيره (إلى أن يطوف للزيارة) أى لأجل طوافها الذى هو ركن (فإن منع) أى من بقية أفعال حجة بعد وقوفه (حتى مضت أيام النحر فعليه أربعة دماء) أى بجمعة (أترك الوقوف بمزدلفة) وفيه أن تركه يعذر لا بوجوب الدم نعم لو قدر المنع بعد إمكانه للوقوف بها فعليه دم (والرعى) وفيه أيضا أنه من الواجبات التى يسقط الدم بتركها للعذر لاسيما وهو ممنوع فى آخر أيام التشريق فإنه يجب عليه أن يقضى ما فاتته من الرعى سواء وقع المنع بعد دخوله من منى أو قبله وإن منع من الرعى وهو باق لا دم عليه لسقوطه بالعذر (وتأخير الطواف) أى عن أيام النحر (وتأخير الحلق) أى عن أيامه أيضا على مقتضى قول أبى حنيفة وقد عرفت القاعدة الكلية أن ترك الواجب يعذر لا بوجوب الدم وأغرب فى الكبير بقوله فإن منع حتى مضى أيام النحر والتشريق ثم خلى سبيله سقط عنه الوقوف بمزدلفة ورعى الجمرات وعليه دم لترك الوقوف بمزدلفة ودم لترك الرعى إلى آخر ما قاله فإنه مناقضة فى عبارته ومعارضة فإنه إذا سقط عنه الوقوف والرعى فكيف يجب عليه دم لأجلهما (ودم خامس لو حلق فى الحل) أى بناء على القول بكونه واجبا أن يقع فى الحرم وفيه ما تقدم ثم اعلم أنه يختلف هل له أن يحلق فى الحل فى الحال أو يؤخر الحلق إلى ما بعد طواف الزيارة قيل ليس له أن يحلق فى غير الحرم لأن تأخيرها عن الزمان أهون منه فى غير المكان وقيل له ذلك إذ بما أخرجه ليعلق فى الحرم يمتد الاحتصار فيحتاج إلى السلق فى الحل فيقوت الزمان والمكان وإلى الأول أشار فى الأصل وإلى الثانى وهو الجواز أشار فى الجامع الصغير والله سبحانه أعلم (وسادس لو كان قارنا أو متعنا لقوات الترتيب) أى عندهن بقوله وقد عرفت أنه يسقط دمه بالعذر اتفاقا (وعليه أن يطوف للزيارة) أى ولو إلى آخر عمره لكونه ركنا ولا يخرجه من الإحرام فى حق النساء بدونه (والصدر) أى أن خلى وهو بركة أن كان آفاقا والأفلا (ويحقق الاحتصار) أى بجمعه من الطواف والوقوف (فى الحرم) أى بجمعه المشتمل على بلد مكة ومسجده (كفى الحل) أى كما إذا أحصر عنهما فى أرض الحل وهو ما إذا أرض الحرم سواء دخل فى الميقات أم لا (ومن أفسد جمعه بالجماع إذا أحصر فهو كالذى لم يفسده) أى فى وجوب إنسان باقى الواجبات واجتناب سائر المحظورات (وعليه دم فساد) أى دم جنابة موجبة للفساد (ودم المحصر) أى بخلافه عنه بالتحال (والقضاء) أى عليه قضاء تلك الجمعة من قابل

فصل فى بهت الهدى أى طريق إرساله لأجل إحلاله (إذا أحصر المحصر بمكة أو عرفة) وكذا إذا كان محرما بها على ما سبأى بيانه (وأراد العمل) أى الخروج من إحرامه بخلاف من أراد الاستقرار على حاله منتظرا زوال إحصاره (ببعب عليه أن يبعث الهدى) لقوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى (وهو) أى الهدى (شاة وما فوقها) أى فى الكمية بأن يزيد على واحدة ماشاء أو فى الكيفية بأن يذبح بقرة أو يذبح ناقة (وتجوز البدنة) أى من الأبل والبقر (من سبعة) أى سبعة أشخاص (أو يبعث عن الهدى) أى المشتري به (أى الموهوب أو غيره بثمنه) الهدى (أى ما يصح أن يكون هديا وفيه إيماء إلى أنه

ما عندي فاغفر لي ذنوبي  
(اللهم) انى أسألك إيمانا  
ببشر قلبي وبقينا صادقا  
حتى أعلم أنه لا يهيننى إلا  
ما كتبته لى ورضيت به صفاتك  
(اللهم) أعنى على الدنيا  
بالقناعة وعلى الدين  
بالطاعة (اللهم) اغنى  
بالافتقار اليك ولا تقترنى  
بالاستغناء عنك (اللهم)  
انى لأهلك لنفسى نفع  
ما أرجوه ولا أستطيع دفع  
ما أكره وأصبح الخير كله  
بين يديك وأصبحت فقيرا إلى  
رحمتك فلا تبخل مصيبتى  
فى رزقى ولا تبخل الدنيا  
أكبر همى ولا



لا يجوز أداء الصدقة بتلك القيمة ( وبأمر أحد بذلك ) أي باشتراء الهدى وهو مستدرك بما فهم  
 ما سبق ( فبذبح عنه أي وكيله نيابة عنه ( في الحرم ) خلافا لما شافى حيث يجوز ذبحه حيث  
 أحصر ولو في الحل كما قرر في محله ( ويجب أن يواظب عليه ما علموا ) أي وقتاهمينا ( يذبح فيه حتى  
 يعلم وقت إحلاله ) أي زمان خروجه من إحرامه وهذا في إحرامه للحج على ما عند الإمام من أنه  
 يجوز ذبح هديه ولو قبل يوم النحر وإن كان ذبحه فيه أفضل إجماعا وأما من ذبحها حيث لا يجوز  
 ذبحه قبل يوم النحر فلا حاجة إلى المواعدة لأنه ما عينا يوم النحر وقتاله ثم يمكن حمله على إطلاقه  
 عند الكل باعتبار ما بعد أيام النحر فإنه لا بد من تعيين وقته أو في أيامه فيحتاج إلى تعيين زمانه  
 وقد علم بذلك أنه لا يتوقف ذبحه في العمرة بالاتفاق فيحتاج إلى المواعدة فيها بخلاف  
 ( ثم أنه ) أي المحصر ( لا يحل بيع الهدى ) أي بمجرد ذبحه ( ولا بوضعه إلى الحرم حتى يذبح في الحرم )  
 أي عنه وليه فيه ( ولو ذبح في غير الحرم لم يتحل به من الإحرام ) أي بل هو محرم على حاله كغيره  
 فلا يحل قرأه ولا يفعل شيئا من محظورات إحرامه حتى يكون اليوم الذي واعد به ولم يتحقق  
 ذبح هديه فيه وهذا مشكل جدا حيث لم يتبين ما غلب ظنه وصرحوا بأنه لو ظن أن الهدى  
 قد ذبح يوم المواعدة ففعل من محظورات الإحرام شيئا ثم تبين عدم الذبح فيه ~~كان~~ عليه  
 موجب الجناية حتى لو علم أن ذبحه عليه الفدية وكذا لو ظن أنه ذبح في الحرم وقد ذبح في الحل  
 فكأنه لم يذبح ولم يحل من إحرامه وعليه أن يبعث بأخيه حتى يذبح في الحرم أما لو واعد ذبحه  
 يوم ما ذبح قبله جاز استخفافا بالاتفاق كذا ذكره الظاهر أنه يجوز أيضا في المقياس فتأمل  
 لينكشف منك وجه الالتباس ( وإذا ذبح في الحرم ) أي في وقته المعين له أو قبله ( حل ) أي  
 من إحرامه فبطل جميع محظوراته ( ولو كان المحصر قارنا ) أي بعمرة وجه ( يبعث بهديين )  
 أي بخروجه من الإحرامين والأفضل أن يكونا ميتين ميتين ( ولو لم يبين أيهما للحج وأيهما  
 للعمرة لم يضره ) لأنه لا يشترط تعيين النية ( ولو بعث ) أي القارن ( بهدي واحد يتحل من الحج  
 أي من إحرامه ) ويبقى في إحرام العمرة ( أي محرم في حكمهما ) لم يتحل من واحد منهما (  
 أي لعدم تصور انفكاك أحدهما فبقية دلالة على أنه إن أراد بذلك الهدى أن يتحل من العمرة  
 فقط مع هذه الإرادة شرطا واحدة فليس له إلا أن كان محصر من الطواف دون الوقوف  
 فإنه يصور ذلك منه لكن صرحوا بأن القارن إذا وقف بهرفة قبل أن يأتي بأكثر طواف العمرة  
 ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه ( ولو بعث ) أي القارن ( ثن هديين فلم يوجد بذلك  
 القدر ) أي الثمن ( بمكة الأهدى واحد فذبح ) أي ذلك الهدى وحده ( لم يتحل من الإحرامين )  
 أي بجهدهما ( ولا من أحدهما ) أي لما تقدم بانهما وقد ذكرنا في منسكه هذه المسئلة  
 بعينها ( وأما أحصر مفرد بعث بهديين يحل بذبح أولهما ويكون الثاني تطوعا ) بخلاف  
 القارن والفرق ظاهر بينهما ( ولو أحرم ) أي شخص ( بشئ واحد ) أي بملك غير معين  
 ( لا ينوي جهة ولا عمرة ) أي بقصد مبيتين ( ثم أحصر يحل بهدي واحد وعليه عمرة ) أي  
 استخفافا وعمرة قياسا على ما ذكره بقوله ( ولو عينه ) أي أحرم بشئ سماه وبينه ( ثم نسبته  
 وأحصر يحل بهدي واحد وعليه جهة وعمرة ) وكذلك أن لم يحصر ووصل مكة أو خرفة فعليه  
 جهده وعمرة وعليه ما على القارن في جميع أحكامه ( وإن أحرم بشئين فنسبتهما فأحصر بعث  
 هديين وعليه جهده وعمرتان ) أي استخفافا وعمرة قضاء لقوت جهته وعمرة قضاء لعمرته وهذا

مبطل على علمي ولا تسلط  
 على بذنوبي من لا يرعني  
 ( اللهم ) أنا نسألك بكلمة  
 الإصلاح في الغضب  
 والرضا والقصد في  
 الفقر والغنى وأسألك  
 الرضا بالقدر وهما لا  
 ينفد وقرعة صين لا تقطع  
 واسدة العيش بعد الموت  
 وشوقا إلى لقاءك ولذة  
 النظر إلى وجهك الكريم  
 وأعوذ بك من ضراء  
 مضرة ومن فتنة مضلة  
 ( اللهم ) زينا بزينة  
 الإيمان ولباس التقوى  
 ( اللهم ) يامن لا يخفى عليه  
 خافية اغفر لي ما خفى على  
 الناس من خطيئتي ( اللهم )  
 سترت علي ذنوبي

بناء على حسن الظن به وحمل الحسنة به حيث صرف احرامهم المسكين الى القسرة دون  
 الجنتين او العمرتين لتكرامة الجمع بينهما ولما فيه من تفصيل ايضا بينه بقوله ( وان جمع بين  
 الجنتين او العمرتين فأحصر ) اي فينظر ( فان كان قبل السير الى مكة يلزمه هديان ) اي عند أبي  
 حنيفة بخلاف لا يبيح نفسه ( او يهدى ) اي يهديه الى مكة ( فهدى واحد ) اي يلزمه او فعله  
 وهذا بالاتفاق وعند محمد يهدى واحدا في الوجهين سارا ولم يسر أمالوا احصروا وساروا وصلوا الى مكة  
 لم يبق محصر على قول الامام فان لم يقدر على الاعمال صبر حتى يفوته الحج فيتحال بأفعال العمرة  
 كذا في الفتح وقال يجب أن يكون هذا في الاحصار بالعدو قال المصنف في الكبير ولا يخفى الله  
 انما أتى على رواية منع الاحصار بالحرم مطلقا وهو خلاف الصحيح كما مر انتهى ويعني به أن  
 الصحيح هو التفصيل المذكور فيما سبق مما يفيد انه ان قدر على الطواف دون الوقوف فيأتى  
 بأفعال العمرة او لا ثم ينتظر فان فاته الوقوف فعل من احرام الحج بأفعال العمرة فقول ابن  
 الهيثم نقلا عن الامام فان لم يقدر على الاعمال محمول على اعمال الحج كما لا يخفى وتقدم ان  
 الجمهور على تسوية الاحصار بالعدو وغيره كما اختاروه في تفسير الآية المختصة بالعدو وفي  
 قضية العمرة اذ العسيرة بهجوم اللفظ لا بخصوص السبب مع ان القول بعدم اعتبار الاحصار  
 اذا وقع من المسلم اعم من أن يكون ظالم بحسبه أو عاد لا باستحقاقه بموجب حرجا عظيميا في بقاء  
 احرامه وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم ابراهيم وهي الملة الحنيفية  
 السمحاء لا سيما مع المسامحة الحنيفية في عموم البلوى ولو كان وقوعه نادرا في القضاء ( ولو طاف  
 القارن وسعى لجنه وعمرته ) أي بأن طاف طواف العمرة وسعى لهما ثم طاف طواف القدوم  
 وسعى لجنه ( ثم احصر قبل الوقوف بعرفة ) أي من الوقوف والطواف جميعا ( فانه يبعث يهدي  
 واحدا ) أي ويحل به كما في نسخة ( ويقضى حجة وعمره لجنته ولا عمرة عليه لعمرته ) أي لانه أتى  
 بكما هما في اول قضيته ولم يبق منها الا حلول وقت حلقه وصحته ( ولا يحل عطاؤه وسعى لجنته لان  
 ذلك ) أي حجه بعد طواف قدومه ( انما يجب ) أي وقوعه ( بعد الفوات ) أي بعد فوت حجه فبطل  
 بفوته لان الاصل في السعي ان يقع بعد طواف الزيارة قبل الوقوف وانما يجوز تقديمه عند ان  
 الفوات لدفع المضرة الناشئة عن كثرة المزاوجة ( واو احصر عبدا ) أي مملوك ( ان احرم بغير اذن  
 المولى فالملوك يبعث الهدى ندبا ) أي ان شاء تخلص عبده من الاحرام الذي يكون محلا له في  
 الاستعداد وانما قال ندبا لان احرامه اذا لم يكن عن اذنه فيجوز له تحليه فيه فيدان ان الله يبعث  
 هديه افضل فتأمل ( ولو باذنه ) أي ولو كان احرامه بأمره ( فقبل يبعثه حمتا ) أي ووجوبا كما  
 صرح به في خزائنا لا كل انه يجب على المولى ببعث الهدى ووجه ما ذكره القاضى في شرح  
 مختصر الطحاوى انه على المولى أن يذبح عنه هديا في الحرم فبطل لان هذا الدم وجب بالبيعة ابتلى  
 بها العبد باذن المولى فصار بمنزلة النفقة ( وقيل ندبا ) كان الاولى ان يقول قبل يجب بعثه على  
 المولى وقيل لا بل يجب على العبد لما في فتاوى قاضين ان لو احرم باذن المولى ثم احصر لا يجب دم  
 الاحصار على المولى ويجب على العبد بعد العتق والساقى البدائع نقلا عن القدوري في شرحه  
 مختصر الكرخى ولو احصر العبد بعد ما احرم باذن المولى لا يلزم المولى ان يهديه لانه لو لم  
 يلزمه حلق العبد ولا يجب للعبد على مولاه حلق فان أعتقه وجب عليه ان يبعث يهديه لانه اذا  
 أعتق صار من له عليه حلق فصار كالحرة اذا أخرج غير فأنحصر فانه يجب على المصروع عنه ان

في الدنيا وأنا الى سترها  
 يوم القياسة احق ( اللهم )  
 لا تظهر خطيئتي لأحد من  
 الخلق ولا تنقصني  
 بهما على رؤس العالمين  
 ( اللهم ) طهر لساني من  
 الكذب وقلبي من النفاق  
 وعلى من الرياء وبصري  
 من الخيانة فانك تعلم  
 خائفة الامين ولا تنقصني  
 الصدور اليك هدرت  
 بأوزاري وذنوبي أحلها  
 على ظهري علما بأن لا  
 مجلأ ولا منجأ منك الا  
 اليك فاعف عني فانك أنت  
 الغفور الرحيم ( اللهم )  
 رضني بقضائك وأسعدني  
 بقدرتك حتى لا أحب  
 بآخيت شي عجلته ولا  
 تعجيل

بيعت الهدى وكذا ذكر الكرماني مثل القدوري وفي البحار آخر ولو أمر المولى عبده أن  
يخرج منه فأحصر لم يلزم المولى أن ينفذ الهدى قال أعتقه ثم المولى أن يبيعه يهدى قال المصنف في  
الكبير فجعل المسئلة في الأمر وجعلها صاحب البدائع وغيره في الأذن قلت وعلى تقدير فرق  
بينهما فإذا كان الأمر غير موجب للهدى في الأولى أن لا يكون في الأذن باعثا على بيع المولى كما  
لا يخفى فحرم من نقول إلا كثيرا من عدم الوجوب هو المقتضى بل ويتبين أن يحتمل إطلاق نقل  
الكل على ما ذكره فيما إذا أعتق عبده في مقام المقتضى وأما تعليل القاضي وهو الباجي  
فالسلكي فظاهره أنه مبني على قاعدة المسألة في أن المملوك يصير مالكاً بتليك المالك فيكون  
أداءه عنه كذلك وأما القول بكونه ندبا فلم أر من صرح به فيكون في مهدة ناقلة (أو أعتقه) أي  
المولى (بعد الأذن) أي أذنه بالأحرار (يجب على المولى بيع الهدى) كما سبق في من المنة قول  
ولم يظهر باعتبار المعقول فإن المقيس عليه الذي ذكره بقوله كالحريس نظير العبد من كل  
وجه والقياس مع الفارق ليس من النوع المقبول (ولو أحصر صبي أو مجنون) أي فتحلل كل  
منهما (فلا شيء عليه) أي لا دم ولا قضاء عليه ما قاسا على ما إذا فله الأشياء من المحظورات أو تركا  
ههنا من الواجبات (ثم انه انما يجب على المحصر بيع الهدى إذا أراد التحلل به) أي بسبب ذبح  
هديه (أما إذا صبر) على تحمل مشقة إحراره (حتى يرتفع المانع) أي الباعث على حصره  
وحبسده (فيتحلل بأفعال الحج) أي حقيقة أو حكما بأعمال فائت الحج إذا كان محرما بالحج  
(أو العمرة فلا يجب عليه الهدى) أي إذا كان محرما بهما كما يجب عليه الإشارة (وإذا بيعت) أي  
المحصر (الهدى) أو قيمته إلى مكة (فليس عليه) أي وجوبا (أن يقيم مكانه) أي المحصور فيه  
(حتى يذبح بل له أن يرجع إلى أهله أو حيث شاء) أي وله أن يصبر في مكانه لكن في الصورتين  
يكون محرما إلى وقت تحققي ذبحه (وإن عجز المحصر عن الهدى بأن لم يجد) أي عينه أصلا  
(أو لا يجد عنه) أي ولا يكون عنده عينه (أو من يبيعه يبيعه حتى يجد فيتحلل به أو  
يذهب إلى مكة فيحل بأفعال العمرة كالفائت) إمامان أسقى لا يقدر على وصول مكة ولا على  
الهدى بقي محرما أبدا لا يحل بالصوم ولا بالصدقة وليس يبدل عن هدى المحصر عند أي حنيفة  
ومحمد وهذا هو المذهب المعروف وهو ظاهر قول أبي يوسف وبني عليه قوله (ولا يجوز من  
الهدى بدل للصوم ولا صدقة) وروى عن أبي يوسف في المحصر أنه إن لم يجد هديا قوم الهدى  
طعاما فتصدق به على كل مسكين نصف صاع وإن لم يكن عنده طعام صام ليكل نصف صاع يوما  
فيتحلل به قال في الامالي وهذا أحب إلى يعني لأن فيه تحللا عما فيه الحرج العظيم قال في الكبير  
قلنا قياس بخالف النص في غير المقيس فلا يقبل قلت لأنص في المسئلة عن الشارع لأن الكتاب  
ولامن السنة والمقيس عليه موجود في الشريعة وهو كفارة صيد الحرم بطريق التخيير وكفارة  
الخلق بهذر على الترتيب فقبل وكيف لا يقبل وهو اجتهاد بعض المجتهدين المطلعين على قواعد  
أصول الدين كما في يوسف وقد تبعه الشافعي أيضا مع جلالته في المرغيناني والتهفة عند الشافعي  
يصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف آخر أقول ولعلها قاسا على من لم يجد الهدى من كان  
قارنا أو متمعا كما نزل به القرآن أيضا والحاصل أن هذا وجه ما قبل بصوم عشرة أيام ثم تحلل  
وقياس كفارة الخلق بهذر وجه ما قبل بصوم ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قبل بصوم  
بأزاء كل نصف صاع يوما لكل وجهة وطريقة وجهة غير خارجه عن قواعد الشريعة فكن.

شيء آخر نهى ولا تهتك  
سرى ولا تبسده عورتى  
وآمن روعتى واكفنى  
شر عدوى وأقضى ديني  
وأثم على بفكك رقتي  
من الناس (اللهم) ارحم  
غريبي في الدنيا ومضري  
عند الموت ووحشتي في  
قبري ومقامي بين يديك  
(اللهم) إني أعوذ بك أن  
أفقر في غناك أو أضل  
في هداك فأذل في مرك  
وأضام في ساطنك أو  
أجهد في الأمر اليك  
(اللهم) ألق عفو تحب  
العفو ولولا العفو أحب  
الاشياء إليك ما ابتليت  
بالذنوب أحب الخلق  
إليك فارحنا وأصف منا

مناذبا في حق الاثم ولا تنس المملوك بالصمد المملوك في غمة السلوك ( ولا يفيد اشد ترابط الاحلال عند  
 الاحرام شيئا ) أي لا من سقوط الدم ولا من حصول التحلل بدونه والمعنى ان المحصر لم يتحل الا  
 بالذبح في الحرم سواء اشد ترابط عند احرامه الاحلال بغير ذبح عند الاحصار ام لا وهذا المستطور  
 المذهب في كتب المذهب وذكري في الايضاح قال ابو حنيفة الشرط يفيد سقوط الدم ولا يفيد  
 التحلل ونقل الكرماني والسروري من محمدانه ان كان قد اشد ترابط الاحلال عند الاحرام اذا  
 حصر جازله التحلل بغير هدي <sup>في تنبيه</sup> أي لا على العاقل النبيه ( المرأة اذا احرمت بتمتع بغير نفق ولو باذن  
 الزوج أو المملوك ولو باذن المولى فيحل لهما فلهما الهدى ) أي لانهما صاران بمنزلة محصرين  
 ( ولكن لا يتوقف تحلل محصر على ذبح الهدى ) أي كما يتوقف تحلل المحصر على ذبحه ( بل يحلان  
 في الحال ) أي المرأة والمملوك ( اذا فلهما أدنى شيء من المحظورات كقص ظفر بأمر الزوج  
 أو المولى ) اعلم ان الذي يتحلل بغير الهدى فكل محصر منع من المضي في موجب الاحرام شرعا  
 لحق العبد كالمراة أو العبد الممنوعين بغير الزوج والمولى فان احرمت المراة أو العبد  
 بغير اذن الزوج والمولى فلهما أن يتحلا لهما في الحال من غير ذبح الهدى للتحلل وعلى المرأة ان  
 تبث الهدى او تمنه الى الحرم لينذبح عنها هدى الكفارة وعليها حجة وعرة ان كان احرامها  
 بجمعة وعرة ان كان بعمره بخلاف ما اومأت زوجها او يحرمها في الطريق فانها لا تتحلل الا بالهدى  
 ولعل الفرق بين المسئلتين ان احصار الثانية حقيقة واحصار الاولى حكمي ثم على العبد هدى  
 الاحصار بعد العتق وحجة وعرة كما سبق من تفصيل الاحرام ولو احرم العبد باذن المولى  
 كره له تحلله ولو حل له حل وعند أبي يوسف وزفر انه ليس للمولى اذا اذن له بده في الحج ان يحلله  
 وهذا هو الظاهر وان كان الصحيح جواب ظاهر الرواية كما في البداية ثم ولو احرم العبد أو الامة  
 باذن المولى ثم باهما نقدا لبيع وجزا للشرى ان يحل لهما بلا كراهة وليس له الرد بالعيب عند  
 اثنتي عشرة ثلاثة وعند زفر ليس له ذلك وله الرد بالعيب وعلى هذا الخلاف اذا احرمت المرأة بتمتع  
 نفق ثم تزوجت فلا زوج ان يحلها عندنا خلافا لزفر <sup>كذلك</sup> كره القاضي الخلاف في شرح  
 الطحاوي وذكر القندوري الخلاف بين أبي يوسف وزفر قلت وهذا هو المعتبر ( اما اذا احرمت  
 المرأة بجمعة الاسلام ) أي بغير اذن زوجها ( ولا يحرم لها ) بجمعة حالية وكذا قوله ( ومنعهما زوجها )  
 أي عدم وجود محرم لها على مقتضى مذهبه ( او مات زوجها او يحرمها في الطريق ) أو في مكانها  
 ( وهي عورة ) أي بأي احرام كان ( ولو بتمتع تطوع ) أي مع انها عليه احرام فرض ( فانها لا تتحلل الا  
 بذبح الهدى في الحرم ) أي لانها في حكم المحصر ( وان حلها زوجها ) أي بشيء من محظورات  
 الاحرام ( لا تتحلل الا بالهدى في جميع الفرض ) أي في جميع يكون عليها فرض بخلاف ما اذا احرمت  
 بنفل او بالاذن وليس عليها حجة الاسلام فان له ان يحلها من ساعته ولا يتأخر تحلله اياها الى  
 ذبح الهدى وعليها الهدى وحجة وعرة فتأمل في المقام ليظهر لك حقيقة المرام ثم اعلم ان المسئلة  
 خلافية في الكبير او احرمت بجمعة الاسلام بغير اذنه ولم تجد محرم ما ذكر في الاصل ان لا زوج أن  
 يحلها بغير هدي وذكر الكرخي انه لا يحلها الا بالهدى وكذا في المبسوط في الفرض لا يتحلل الا  
 بالهدى وعن محمد احرمت باذن الزوج قبل اشهر الحج فله ان يحلها سواء احرمت في اشهر الحج  
 فليس له ان يحلها وان كان في بلاد بعيدة بغير جون منها قبل اشهر الحج فأحرمت في وقت خروج  
 اهل بلدها لم يكن له ان يحلها وان احرمت قبل ذلك بقدر متفاوت كان له ان يحلها الا ان يكون

وأدخلنا الجنة وان لم  
 تكن من أهلها وخلصنا  
 من النار وان كنا قد  
 استوجبناها ( اللهم )  
 وصع علينا في الدنيا  
 وزهدنا فيها ولا تقترها  
 علينا مع ما ترى أعيينا  
 فيها ( اللهم ) أنت السلام  
 ومنك السلام فحينا  
 ربنا بالسلام وأدخلنا  
 دارك دار السلام تباركت  
 وتعاليت يا ذا الجلال  
 والاكرام ( اللهم ) اغفر  
 لنا وارحمنا وافتنا وافت  
 هنا وتقبل منا وأدخلنا  
 الجنة ونجنا من النار وأصلح  
 لنا شأننا كله ( اللهم ) اني  
 أمألك بأن لك الحمد أنت  
 الله الذي



احرامها قبل ذلك بأيام بسيرة كذا في الحاوي الا ان حق العبارة ان يقول في صدر الجملة فان اذن الزوج لها بحجة الاسلام مطلقا فأحرمت قبل اشهر الحج الى آخره فانه اذا اذن لها ان تحرم قبلها فليس له تحليلها على ما لا يخفى ثم الاذن قبل الاحرام ظاهر وأما بعده فحاصل أيضا بقوله أصبت أو أحسنت أو رضيت فذلك أو أجزت أو أذنت لك في المسير الى مكة ونحو ذلك ولا يكفي مجرد رؤية احرامها والسكوت عنها

**فصل في التحلل** أي في آذانه (واذا علم) أي المحصر (انه) أي الشأن (قد ذبح هديه) أي الهدي به (بالحرم) أي في أرض الحرم (وإذا كان يتحلل) أي يخرج من احرامه لعدم لزومه عليه (بفعل أدنى ما يحظره من الاحرام) أي ينعنه من بقائه والاولى أن يقال أدنى ما يحرم بالاحرام من قص شارب أو قلم ظفر أو تطيب عضو (لا يجب عليه الخلق) أي ولا التقصير خلفا عنه (وان فعله فحسن) أي مستحسن وهو يحتمل انه مندوب أو سنة أو مباح كما سيأتي بيانه (ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح) أي ولو في الحرم (حتى يتحلل بفعل) أي من محظورات الاحرام ولو بغير خلق فان الخلق ليس بشرط عندهما على ما في البحر الآخر وعند أبي يوسف عليه الخلق وان لم يفعل فلا شيء عليه وهذا يقتضي انه مسئول لأوجب فلا خلاف كذا في الطر بلسي وقال الخبازي وهذا يدل على ان الخلق مندوب اليه للمحصر وليس بواجب ولا مسئول عنده وأن المراد من قوله عليه استحسانا لا غير لان ترك الواجب بوجوب الدم وترك السنة بوجوب الاساءة ولم يذكر واحدا من الأمرين فعلى هذه الرواية لا تنهك في المسئلة بخلاف ما روي في النوادر عن أبي يوسف انه واجب عليه لا يسهل تركه فان تركه فليس عليه دم وفي مختصر الطحاوي ان لا يوجب ثلاث روايات في رواية يجب وفي رواية يستحب وفي رواية لا شيء عليه انتهى وفي شرح الآثار للطحاوي تكلم الناس في المحصر اذا نحر هديه هل يحل رأسه أم لا فقال قوم ليس عليه ان يحل ويمن قال بذلك أبو حنيفة ومحمد وقال آخرون بل يحل فان لم يحل حل ولا شيء عليه وعن قال ذلك أبو يوسف وقال آخرون يحل ويجب ذلك عليه انتهى والقصر على حكم الخلق كما لا يخفى ومال الطحاوي الى هذا القول اقول ولعله لانه مستفاد من ظاهر ما ورد في الاحصار من الآية وما صدر عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث من التأكيد والمبالغة في امر الخلق من غير الاكتفاء بالتقصير كما يتضح حكمه في علم الحديث والتفسير هذا وفي النخبة اختار قوام الدين شارح الهداية وجوب الهدى مطلقا سواء كان في الحسل أو الحرم ثم اعلم انه لا يجوز ذبح المحصر الا في الحرم عندنا وكذا عند مالك فان ذبح فقد حل بمجرذ الذبح ويترفع عليه قوله (ولو ذبح) أي الهدى في أرض الحرم (فسرق) أي به ذبحه (لا شيء عليه) لانه إنما يجب عليه الاقامة لا الاعطاء (وان لم يسرق تصدق به) أي بملكه أو بأبادة ولو في أرض الحسل (ولو ذبح قبل الميعاد يوم) أي مثلا (جاز) أي تحلله به بخلاف ما إذا كان بعده ولو بساعة (واو ظن) أي المحصر (انه) أي الهدى (ذبح) في أرض الحرم (فظهر خلافه) أي بأن لم يذبح أو ذبح في الحل أو بعد الميعاد والحال انه ارتكب بعض المحظورات بناء على ظن انه خرج من الاحرام بذلك الذبح (فعلية لما ارتكبه من المحظورات الجزاء) أي من انواع الكفارات (وان أكل من الهدى الوكيل) وواو اذن الموكل (ضمن قيمة ما كل ان كان غنيا) أي مالك تصدق (وبتصدق بها على الفقراء) أي عن المحصر (ولو ذبح المأمور) أي هدى المحصر (ثم زال

لا اله الا انت يا امان  
الطائفين يا دبع السموات  
والارضين يا ذا الجلال  
والاكرام يا حي يا قيوم  
(اللهم) اني امأ لك بأنك  
انت الله الواحد الاحد  
الفرد الصمد الذي لم يلد  
ولم يولد ولم يكن له كفوا  
احد اسماء الثقبوس  
والعاقبة في الدنيا  
والآخرة (اللهم) انت  
المالك لا اله الا انت وانا  
عبدك ظلمت نفسي  
واعتزت بذنبي فافقر لي  
ذنوبي فانه لا يغفر الذنوب  
الا أنت واهدني لاحسن  
الاخلاق ولا يهدي  
لاحسنها الا انت واصرف  
عني سيئها فانه لا يصرف  
سيئها الا انت ليك



احصاره) أي احصار الأمر (فجاء) وكذا إذا لم يحى (لم يضمن) أي الأمور شيئاً  
فصل في زوال الاحصار إذا زال احصار المحرم بالحج فهو (أي زواله) لا يتخلو عن أحد  
الوجوه الخمسة) ووجه احصائه (أما أن يزول) أي الاحصار (قبل بعث الهدى) أي وهو  
ظاهر ولا يتصور تعدده فهو الوجه الأول (أو بعده) يعني وهو لا يتخلو أن يكون كما قال (في وقت  
يقدر على ادراك الحج والهدى) أي معاً وهو الوجه الثاني (أو في وقت لا يقدر على ادراكهما  
جميعاً) وهو الوجه الثالث (أو يقدر على ادراك الهدى دون الحج) وهو الرابع (أو بالعكس)  
بأن يقدر على ادراك الحج دون الهدى وهو الخامس فذا عرفت ذلك (في الوجه الأول وهو أن  
يزول) أي الاحصار (قبل البعث) أي بعث الهدى (والثاني) أي في وجهه أيضاً (وهو أن يزول  
في وقت يقدر على ادراكهما يلزمه) أي في الوجه (الثاني) أي يجب عليه المضي بالتفاسق  
(ولا يجوز له التحلل) أي حينئذ (ويقبل بهديه ماشاء) أي من بيع أو هبة أو صدقة ونحو ذلك  
(وفي بقية الوجوه) أي من الوجوه الخمسة وهي الوجوه الثلاثة (لا يلزمه التوجه) ويجوز له  
أن يحل بالهدى) أما فيما لا يقدر على ادراكهما جميعاً فلا يلزمه المضي لعدم فائدة ما يجزله التحلل  
اتفاقاً وأما فيما يقدر على ادراك الهدى دون الحج فكذلك لا يلزمه المضي اتفاقاً على ما في الروايات  
المشهورة في المذهب إلا ما جاء في رواية خزائن الأكل حيث قال فلو بعث بالهدى ثم قدر أن يدركه  
قبل ذبحه لم يسعه أن يقيم ويحل بالهدى إذا لم يقدر على ادراكه فإنه بظاهره قد يتبادر منه  
أن ضميره راجع إلى الهدى كما توهم المصنف على ما يفهم من كلامه في الكبير ولكن الصواب  
أن مرجعه إلى الحج والافيلزم تناقض بين كلاميه حيث يصير التقدير ثم قدر أن يدركه إذا لم  
يقدر على أن يدركه فأدركه وأدرك (أي في الوجه الأخير) وهو أن يقدر على ادراك الحج دون  
الهدى (الأفضل له التوجه) الصواب أن يقال جازله التحلل ولا يلزمه المضي استحساناً (وفي رواية  
يجب) أي يلزمه المضي ولا يجوز له التحلل قياساً وهو قول زفر ورؤية الحسن عن أبي حنيفة وهو  
الأفضل اتفاقاً قوله (وهو) أي الوجه الأخير (أن يدرك الحج دون الهدى) بيان للمعنى المقدم  
وقد تقدم ثم هذا الوجه انما يتصور على مذهب أبي حنيفة لأن دم الاحصار عندهما يتوقف بأيام  
التمر بل يجوز قبلها فيصور ادراك الحج دون الهدى وبه قال الشافعي وأجد في رواية وأما على  
مذهب أبي يوسف ومحمد فلا يتصور هذا الوجه في المحصر لأن دم الاحصار عندهما يتوقف بأيام  
التمر فمن يدرك الحج يدرك الهدى وأما المحصر بالعمرة فيصور في حقه بالاتفاق لعدم توقف دمه  
بأيام التمر من غير خلاف (وان زال احصار القارن لكن لا يدرك الحج ولا الهدى لا يلزمه  
التوجه) أي إلى مكة لعدم الفائدة بتدارك أحدهما (بل إن شاء حل بالهدى) أي صبر حتى يحل  
بذبح الهدى (وان شاء توجه) أي إلى مكة (ليتحلل بأفعال العمرة) ولا شك أن هذا هو الأفضل  
(وله) أي للقارن المحصر (في هذا) أي في ضمن هذا الحكم المذكور من التخيير المسطور (فائدة)  
أي عظيمة (هي أنه لا يلزمه عمرة في القضاء) لكن فيه إشكال حيث ورد هنا اعتراض وسؤال  
وبيانه إذا كان المحصر قارناً فينبغي أن يجب عليه إتيان العمرة التي وجبت عليه بالتمتع  
في القران حيث قدر عليها وأجيب بأنه لا يقدر على أدائها بالوجه الذي التزمه وهو كونه على  
ما يترتب عليه الحج إذ يفوت الحج فأتى به ذلك كذا في الخبازي والفتح (وأما المحصر  
(ان زال احصاره قبل بعث الهدى أو بعده في وقت يقدر على ادراكه) أي ادراك الهدى في

وسميتك والخير كله  
بيدك تساركت وتعاليت  
استغفرك واتوب اليك  
(اللهم) بهلك الغيب  
وتقدرت على الخلق  
اخفى ما علمت الحياة خيراً  
لي وتوفني إذا هلكت الوفاة  
خير إلى (اللهم) أني أنزل  
بك حاجتي وإن قصرت راي  
وضعت على افتقرت إلى  
رحمتك فأسألك يا قاضي  
الأمور أن تجيبني من  
عذاب السعير ومن فتنة  
القر (اللهم) أهدي لارشد  
أمرى واجرنى من شر  
نفسى (اللهم) أني أصوذ  
بك من منكرات الأخلاق  
والأهواء (اللهم) أني  
أعوذ بك من المشقة  
والنفاق وسوء الأخلاق  
بسم الله

الصورتين (يلزمه التوجه) أي اجابا (وان لم يقدر على ادراك الهدى) أي بعد بدشه (لم يلزمه التوجه) أي بالاتفاق بين الامام وصاحبيه (ولا يتصور في حقه) أي المحصر المحصر (عدم ادراك العمرة) لان وقتها جميع العمر من غير تعيين شهر وتقييد يوم بخلاف الحج فانه يختص بزمان مخصوص ثم اعلم انه اذا زال احصاره بعد فوات الحج ولم يبعث الهدى صار حكمه حكم الفائت فقد ذكر من بن جماعة في منسكه ان عند الحنفية اذا صار الاحرام متوقفا زال الحصر ففاته الحج والحصر دائم لتحلل بعمرة ولا يكون محصرا ويوجب عليه القضاء ولا يحتاج الى احرام جديد للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد بل يؤديها باحرام الحج وعند أبي يوسف يحتاج الى احرام جديد للعمرة واولم يتحلل لا يتجوز في العام القابل بذلك الاحرام واقعية المصنف في الكبير بأن قوله عند أبي يوسف يحتاج الى احرام جديد وهم لان عنده ينقلب احرامه احرام عمرة من غير تجديد كما سيأتي بيانه في باب الفوات انتهى وسجى برهانه ان شاء الله تعالى لكن قول ابن جماعة والحصر دائم لتحلل بعمرة ولا يكون محصرا ظاهر التناقض ولعل مراده ان حصره من الوقوف مستمر ولا يكون محصرا عن الطواف فتأمل لئلا تقع في وحل الخلاف

**فصل** في بعض فروع الاحصار (ان بعث) أي المحصر بحجة أو عمرة (بالحدي ثم زال احصاره وحدث احصار آخر) أي من المحصر الاول والآخر (فان علم) أي المحصر (انه يدرك الهدى) أي حيا (ونوى به احصاره الثاني) أي بعد تصوره ادراكه (جاز وحل به) أي ان صحت شروطه (وان لم ينول بجز) أصلا (واو بعث هديا لجزاء صيد أو قلد بدنة وأوجبها تطوعا ثم احصر) أي الأمر (ونوى) الاولى فنوى (ان يكون) أي الهدى في الصورتين (لاحصاره جاز وعليه اقامة غيره مقامه) أي لجزاء صيده واجتباب تطوعه خلافا لابي يوسف

**فصل** في قضاء ما أحرم به (اذا حل المحصر) أي من احرامه مطلقا (بالذبح) أي بذبح الهدى في الحرم في قضاء ما أحرم به تفصيل بيته بقوله (فان كان احرامه) أي الذي حل به منه (للحج) أي فقط (فعلية قضاء حجة وعمره) فيه انه لا يصح اطلاقه بل يحتاج الى تقييد مفيد على ما ذكر محمد في الاصل من أبي حنيفة حيث قال فان بقي وقت الحج عند زوال الاحصار وأراد ان يتجوز في عامه ذلك أحرم وحج وليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وذكر ابن أبي مليك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وعليه دم ان قصد الاحرام الاول وان تحولت السنة فعليه قضاء حجة وعمره ولا تسقط عنه تلك الحجبة الا بنية القضاء وروى الحسن من أبي حنيفة رحمه الله ان عليه قضاء حجة وعمره في الوجهين جميعا وعليه نية القضاء فيهما وهو قول زفر ثم اعلم انه اذا أحصر في حجة الفرض وحل منها يلزمه القضاء عند الاربعة كافي التطوع عندنا وأجود في رواية (وان كان) أي المحصر (قارنا فعليه قضاء حجة وعمرتين ويتخير) أي عند ارادة القضاء (ان شاء يقضي بقران) أي بأن يجمع بين حجة وعمرتين ثم يأتي بعمرة (أو افراد) أي بكل من الثلاثة وهذا اذا لم يقض في سنة الاحصار اما اذا زال الاحصار بعد التحلل بالذبح والوقت يسع تجديد الاحرام والاداء فاعلم عليه عمرة القران على ما هو في رواية الاصل كذا ذكره ابن الهمام (وان كان) أي المحصر (معترا فعليه عمرة لا غير) وقضاؤها في أي وقت شاء لانه ليس لها وقت معين (وتجب نية القضاء) أي فيما اذا كان الاحصار يتجوز انتفا (اذا قضاء) أي ما أحرم به (بعد تحول السنة في النفل) أي في احرام غير الفرض (امان قضاء في عامه ذلك أو كان حجة) أي الذي احصر به وتحلل عنه بذبح هديه

ما شاء الله لا يأتي بالخير الا  
الله بسم الله ما شاء الله  
لا يصرف السوء الا الله  
بسم الله ما شاء وما يكمن من  
نعمة فمن الله بسم الله ما شاء  
الله لا حول ولا قوة الا بالله  
العلي العظيم (اللهم) صل  
على محمد وعلى آل محمد كما  
صليت على ابراهيم وآل  
ابراهيم انك حميد مجيد  
(اللهم) صل وبارك على  
محمد وعلى آل محمد كما صليت  
وبارك على ابراهيم وآل  
ابراهيم انك حميد مجيد  
(اللهم) ورحم على محمد  
وعلى آل محمد كما رزقت  
على ابراهيم وآل ابراهيم  
انك حميد مجيد (اللهم)  
صل على ملائكتك  
المقرين وعلى انبيائك  
المرسلين وعلى اهل طاعتك  
اجمعين

( حجة الاسلام ) أى أول فرضه ( فلا يحتاج الى نية القضاء وان تحولت السنة ) أى بأن ينوى حجة الاسلام من قابل قضاء لانها باقية في ذمته مالم يؤدها ولم يخرج وقتها بصير قضاء لان العمر كله وقت اداؤها كذا ذكره ابن الهمام وأشار اليه قاضيان ( وكذلك وجوب العمرة مع الحج فيما اذا قضى بعد تحويل السنة وان قضاء في عامه لا يجب عليه عمرة ) وايضا انما يجب العمرة مع الحج فيما اذا احصر بالحج اذا حل بالزحاما اذ حل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء لانه صار كالفائت ( فاذا زال احصاره ) أى المجرم بالحج ( بعد التحلل ) أى بالهدى ( واراد ان يحج من عامه ذلك الوقت يسمع تجديد الاحرام ) أى والاداء ( فان احرم يحج فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وكذا المرأة اذا حلها زوجها ) أى بعد ما حرمت بالحجة النافلة ( ثم اذن لها ) أى بالاحرام ( وأحرمت وجبت في عامها ذلك ) وكذا اذا تحولت السنة فأحرمت على ما ذكره القاضى في شرح مختصر الطحاوى ( ولو لم يحل المحصر بالذبح حتى فاته الحج فتحلل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء ) يعنى ايضا كما في نسخة ( ويستوى في وجوب القضاء المحصر بالحج القرص والنفل والمظنون والمفسد والحاج من الغير والحرم والعبد الا انه ) أى وجوب القضاء ( على العبد ) أى ومن في معناه ( بتأخر وجوب اداء القضاء الى ما بعد العتق ) واعلم انه اذا احرم على ظن ان عليه الحج ثم ظهر عدمه فأحصر فلا قضاء عليه كما صرح به البرزوى وصاحب كشف الاسرار لكن ذكر السروجى في الغاية شرح الهداية ان الظان في الحج يلزمه المضى فيه والقضاء او افسده واختلفوا في القضاء لو احصر ثم تحلل فيه لا يلزمه القضاء لانه صح خروجه من الاحرام والاصح لزوم القضاء لان الاحرام في الاصل لازم والتحلل لدفع الحرج والمشقة وفيما دون ذلك ثبتي صفة اللزوم معتبرة

### باب الفوات

هو بفتح الفاء مصدر كالقوت على ما في القاموس ( فائت الحج هو الذى احرم به ثم فاته الوقوف بمرقة ولم يدرك شيئا منه ) أى من زمن الوقوف ومكانه ( ولو ساءت طرفة ) أى تغيرت طرفة ( ولو ادرك ساعة من وقته ) أى مع مكانه ( نهارا ) أى بعد زوال حرفة ( او ليلا ) أى ليلة المزدلفة الى طلوع فجرها ( فقد تم حجه ) أقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك حرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه الطبرانى بسند حسن عن ابن عباس فكان الاولى للمصنف ان يقول فقد أدرك حجه لانه لا يتم الا بركنه الثاني وهو طواف الزيارة اجمالا الان يحاول ويؤول بأن مراده بالتمسك تصويره واحتماله وبأن قوله ( وأمن الفوات والفساد ) عطف تفسير لما قبله ولذا قال الشيخ عمر النسي رحمه الله في تفسيره فقد تم حجه أى أمن الفوات فانه لم يبق عليه ركن من الاطواف بالبيت وذلك لا يفوت أى لان جميع العمر وقته والافقد يفتى الفوات بالموت وقد يقال لا يفوت به ايضا اذ يجوز وانذاره ببدنة هذا وقد وقع في عباراتهم ثم حجه ايضا فتنبههم ولذا قال ابن الهمام لاشك انه ليس التمسك باعتبار عدم بقاء شيء عليه فهو باعتبار أمن الفساد والفوات ( ثم اذا فاته الوقوف بعذر ) وهو ظاهر أنه لا يخرج عليه ( أو بعذر حذر ) أى مع انه آثم ( سقط عنه أفعال الحج ) أى بقيتها ( وعليه ان يتحلل بأفعال العمرة صورة ) عند أبي حنيفة وشهد كما سبأنى يسانه ( فيطوف ويسعى ثم يحلق أو يقصر ان كان ) أى الفائت ( مفردا ) أى بالحج ( وعليه قضاء الحج من قابل ) أى طامأت ( ولا عمرة عليه ولا دم ) أى بخلاف المحصر وقال الحسن

من اهل العموات  
والأرضين وعليناهم  
يا رحيم الراحمين ( اللهم )  
احسن طابقتنا في الامور  
كلها واجرننا من خزي الدنيا  
وعذاب الآخرة ( اللهم )  
اعنى على غمرات الموت  
وعلى سكرات الموت  
وهو فاته على حتى لا  
اجدها كربا ولا غشا  
ولا المسالوقنى حجة الايمان  
عند الممات ( اللهم ) اعنى  
على الموت وسكرته وعلى  
التبرو وحشنة وعلى يوم  
القيامة ودرعته وعلى  
الميران وخفته وعلى  
الصراط وزلته ( اللهم )  
ارحم غر بى في الدنيا  
وتضرعنى عند الموت  
ووحدنى في القبر ومقامى  
بين يديك وتوفىنى عند  
منتهى اجلى

ابن زياد عليه الدم وأشار في شرح الكنز إلى استحباب الدم للفائت عندنا ( ولا طواف للصدر )  
 أي عليه اتفاقا ( وان كان ) أي الفائت ( قارنا ) أي فينظر ( فانه ان كان قد طاف لعمرته قبل  
 الفوات فهو كالغرد ) أي لانه بأداء ركبتها خرج من عهدتها ( وان لم يطفأها ) أي قبل الفوات  
 ( فانه يطوف اول لعمرته ويسعى لها ثم يطوف طوافا آخر لفوات الحج ويسعى له ويحلق وقد  
 سقط عنه دم القران ) أي لانه دم شكر مرتب على توفيق الجمع بين العبادتين ( وعليه قضاء حجة  
 لا غير ) أي لفراغ ذمته من احرام عمرته ( وان كان ) أي الفائت ( متمتعاً بطلت عنه ) أي لان  
 شرطه وجود حجه في سنة عمرته ( وسقط عنه دمها ) لما سبق وجهه ( وان ساقه ) أي الهدى ( معه  
 بفعل به ماشاء ) أي ان كان الهدى لتمتع بخلاف ما اذا كان هديه تطوعاً كما لا يخفى ( وعليه  
 قضاء حجة فقط ) أي لفراغه من عمرته بالنكاح ان لم يسبق وفي الجملة ان ساق ( ويقطع القارن ) أي  
 الفائت ( التلبية اذا أخذ في الطواف الذي يتحلل به ) لانه لما فات وقت قطع تلبيته بأول رمي  
 الحصة صار كأن طوافه هذا مقام بقية أفعال حجه ولا يقطع عند طواف عمرته لانه في حكم  
 اتمام أفعال حجه وكان حقه التقدم الا انه آخر الضرورة الفوات ثم اعلم ان اصحابنا اختلفوا فيما  
 يتحلل به فائت الحج انه يلزمه ذلك باحرام الحج او باحرام العمرة فقال ابو حنيفة ومحمد وهو باحرام  
 الحج وقال ابو يوسف باحرام العمرة وينقلب احرامه عمرة وقال لا ينقلب والمؤدى ليس بفعل  
 العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدي باحرام الحجة وهذا معنى قول المصنف صورة فيما سبق  
 فتدبر والدليل على صحة ما ذكرناه قوله ( ولو جامع الفائت قبل طوافه ) أي الذي يتحلل به مع السعي  
 بعده ( فليس عليه قضاء العمرة التي يتحلل بها ) أي اتفاقاً فهذا دليل على ان المؤدى ليس بفعل  
 العمرة حقيقة بقوله ( لانه ليست بعمرة ) ليس على ظاهره بل بمعناه ان أفعالها ليست بأفعال  
 العمرة حقيقة بل بصورة كما يذهب بقوله ( انما هي مثل أفعالها ) ومن الدليل ايضا على صحة قولهما  
 ان فائت الحج او كان من اهل مكة يتحلل بالطواف كما يتحلل اهل الآفاق ولا يلزمه الخروج الى  
 الحل ولو انقلب احرامه احرام عمرة وصار معتمرا لزمه الخروج الى الحل كذا ذكره وفيه بحث  
 ظاهر على ما لا يخفى ثم ثمة الخلاف يظهر فيما اذا فاته الحج فأهل الحجة اخرى حل بأفعال العمرة  
 من الاولى ويرفض الاخرى عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يعضى في الاخرى لانه يحرم بالعمرة  
 أضاف إليها حجة وعند محمد لا يصح احرامه بالثاني ( ولو اهل الفائت بحجة اخرى قبل الفراغ من  
 الاولى فان كان ينوي به ) كان الاخصر والظاهر ان يقال فان نوى به ( قضاء الفائتة فهي هي ) أي  
 بعينها وتفسيرها قوله ( ولا يلزمه بهذا الا هلال شئ ) أي سوى التي هو فيها فيتحلل بالطواف  
 والسعي كالاول لم يزل به ( ونيتة ) أي بالثانية ( لغو ) أي لا اعتبار لها ( وعليه قضاء الاولى لا غير )  
 أي لكون الثانية لغوا ( وان نوى به ) أي باهلاله ( حجة اخرى برضاها ) أي الحجة ( ويحل بأفعال  
 العمرة ) لما تقدم مسع ما فيه من الخلاف ( وعليه قضاء حجتين وعمرة ودم ) أي عند أبي حنيفة  
 خلافا لهما لما تقدم منهما ( ولو اهل ) أي الفائت بحجة ( بعمرة رخصها ) وهذا بالاتفاق لانه جمع  
 بين العمرتين احراما على قول أبي يوسف وعمل على قولهما ( وعليه قضاءها وهاو الدم والحج ) أي  
 قضاؤه ايضا بالاتفاق ( ومن اهل الحجتين ثم فاته الوقوف تحلل بعمرة واحدة ) أي لا بعمرتين كما  
 هو ظاهر القياس ( وعليه ما مر ) أي من قضائها أو الدم والحج ( ولو ان الفائت لم يتحلل ) أي  
 بأفعال العمرة ( وبقي ماله الى قابل فحج بذلك الاحرام لم يصح حجه ومن اهل حجة فجامع ) أي

على شهادة أن لا اله الا الله  
 وأن محمداً رسول الله  
 واجعله آخر كلامي في  
 الدنيا ( اللهم ) اني أسألك  
 عيشة نقية وميتة موصية  
 ومرد غير محزى ولا فاضح  
 ( اللهم ) اجعل حبك أحب  
 الاشياء الى واجهك  
 خشيتك أخوف الاشياء  
 عندى واقطع عني حاجات  
 الدنيا بالشوق الى لقاءك  
 واذا قررت أعين أهل الدنيا  
 من دنياهم فأقره عيني  
 بعبادتك ( اللهم ) اني أسألك  
 الصحة والسلامة والعفة  
 والامانة وحسن الخلق  
 والرضا بالقدر ( اللهم ) اني  
 أعوذ بك من يوم السوء  
 ومن ساعة السوء ومن



قبل الوقوف كما يدل عليه قوله (ثم فانه الحج) أي الوقوف كافي أنسنة (فعليه دم لجماعه ويحل  
بأفعال العمرة ولو حج) أي الفائت من قابل (قضاء) أي لجنسه (فأنفسه) أي بالجماع (لم يكن عليه  
الاقضاء جهة واحدة) أي كن أفسد ضومه بالجماع ثم قضاء وفسده فانه لا يجب عليه الا قضاء يوم  
واحد وليس عليه كفارة أخرى لافساد يوم القضاء كما لا يخفى (واو قدم محرم بحجة فطاف للقدم  
وسعى ثم فانه الحج) أي بفوت الوقوف (فعليه أن يحل بأفعال العمرة) أي من طواف فرض لها  
وسعى آخر بعدها (ولا يكفيه طواف النية الأول) بالرفع نعمت للمضاف (ولا السعي) أي ولا  
يكفيه السعي المتقدم (في التحلل) أي في الخروج عن إحرام حجته حتى أو كافي قارنا والمسئلة  
بمسأله لا يجب قضاء عمرته التي قرنها لانه قد أداها (ولو أن قارنا لم يطف لعمرته ففساده الحج  
وجامع) الأول أن يقول فجامع يعني وهو لم يطف بعد لعمرته القرآن ولا لعمرته التي يتحلل بها  
(فعليه أن يمضي في العمرة) وعليه دمان للجماع وقضاء عمرة القرآن) أي لانه أفسدها ولا يجب  
عليه قضاء التي يتحلل بها (وفائت الحج لا يكون محصرا) أي لاحقية ولا حكما (ولا يحل بعث  
الهدى) أي بل عليه أن يحل بأفعال العمرة (والعمرة لا تقوت) أي بالاجماع لانه غير مؤثرة  
فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج أربعة (الفوات) أي فوت الوقوف (والاحصار)  
أي من الوقوف فانه في حكم الفوات ولو كان فرق بينهما في كيفية التحلل من إحرامهما  
(والافساد) أي بالجماع وأو كان يلزمه إثبات بقية أفعال الحج (والرفض) أي رفض إحرام الحج  
بعد إحرامه به سابقا فانه يجب عليه قضاء الثاني بالاتفاق وزاد في الكبير وتعديل الرجل زوجته  
أو أمته أو عبده أي إذا أحرمه بالحج على تفصيل ما سبق ثم قال ويلحق بهاد خول مكة بغير إحرام  
أي فانه يجب عليه إحرام أحد المسلمين منها بالحج أو العمرة ولعل هذا وجه الالحاق بحيث  
لا يجب عليه تعيين الحج لكن في إطلاق القضاء عليه مساهمة لأن القضاء فرع فوت الاداء هذا  
ولا يشترط إسقاط القضاء إحرامه من حيث أحرم أولا ولا من الميقات وإنما يجب الإحرام من  
الميقات مطلقا ثم هذا لاسباب الأربعة موجبة لقضاء العمرة الألفوات لعدم تصوره في حقها  
لأن جسيم العمرة وقتها (وحكم فوات الحج عن العمر) أي بعد انقضائه قبل تحقق أدائه (أنه  
إذا مات من عليه الحج) أي فلا يخلو عن أحد الوجوه الثلاثة (أن أوصى بالاجماع عنه) أي على  
الوجه الذي يأني تفصيله (بشيء عنه) أي بشروطه (وبسقطه عنه الفرض) أي بجماعه (وإن لم  
يوص به) أي مطلقا أو بإصاء غير صحيح (ثم) أي تحقق في ثم ترك حججه وبقى في ذمته فهو تحت حكم  
الله ومشيتة باعتبار مفقرته وعقوبته وهذا إذا لم يبيع عنه أحد من غير وصيته (وإن تبرع عنه  
الورثة) أي من ماله أو من عندهم فلا ينجي في حكمهم (بجزئه) أي هذه الجملة عما في ذمته (أن  
شاء الله تعالى) أعلم أن من عليه الحج إذا مات من غير وصية يأثم بالاخلاف أمامه على القول  
بالوجوب على الفور فلا اشكال وأما على القول بالوجوب على التراخي فان الوجوب يتضيق  
عليه آخر العمر في وقت يحتمل الحج وحرم عليه التأخير فيجب عليه أن يفعل إن كان قادرا  
وإن كان عاجزا عن الفعل بنفسه عجزا متقرا ويمكنه الاداء بماله بأنابة غيره مناب نفسه  
بالوصية فيجب عليه أن يوصي به فان لم يوص به حتى مات ثم تفوت به الفرض من وقته مع إمكان  
الاداء في الجملة فيأثم لكن يسقط عنه في حق أحكام الدنيا حتى لا يلزم الوارث الحج من تركه  
وإن أحب الوارث أن يبيع عنه صحيح قال الامام الاعظم وأرجو أن يعز به ذلك إن شاء الله تبارك

(وتعالى)

ب السوء ومن جار  
(اللهم) اجعلني  
أواجعلني صبورا  
لني في عيني حقيرا  
عين الناس كبير  
(أني أسألك باسمك  
الطاهر المبارك  
ب اليك السدي إذا  
به أجبت وإذا  
به أعطيت وإذا  
حوت به رحت وإذا  
جبت به فرجت أن  
ن من الكفر والفر  
ة والذلة والملة وكافة  
راض والاعراض  
أثر الاسقام والالام  
فتنة النساء ومن النفس  
يطمان ومن فتنة  
بسا ومن القسوق  
نفاق والتناق وسوء  
علاق



## باب الحج عن الغير

اعلم ان الاصل في هذا ان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره من الاموات والاحياء حجاً او صلاة او صوما او صدقة او غيرها كتلاوة القرآن وسائر الاذكار فاذا فعل شيئاً من هذا وجعل ثوابه لغيره جاز بلا شبهة ويصل اليه عند اهل السنة والجماعة لكن الاستحجار لا يصح عندنا في باب الحج على ما صرح به في الخفة وكذا صرح بعدم الجواز في الوقاية وجمع البحرين والمختار والمحيط قال الزيلعي وكره الجعل ان وجد في و مراده به ضرب الامام الجعل على الناس للذين يخرجون الى الجهاد لانه يشبه الاجر على الطاعة فحقه حرام فيكره ما شبهه فقد صرح ابن الهمام بأن حقيقة الاجرة على الطاعة حرام فاشبهها بمكروه وعلاه النبي بأن الجهاد حق الله تعالى فلا يجوز اخذ الاجرة عليه فاذا تمخص اجرة كان حراما واذا شبهها كان مكروها وهو الى الحرام اقرب انتهى وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيرهما من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولنا ما روى أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي ابوان ابرههما حال حياتهما فكيف ابرههما بعد موتهما فقال له عليه الصلاة والسلام ان من البر بعد البر ان تصلي لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك رواه الدارقطني ومن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعا من مر على المقابر وقرأ قل هو الله احد احدى عشرة مرة ثم وهب اجرها لاموات اعطى من الاجر بعد الاموات رواه الدارقطني وعن انس رضي الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا تصدق من موانا ونحج عنهم وندعو لهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل اليهم ويفرحون به كما يفرح احدكم بالطيب اذا اهدى اليه رواه ابو حفص الكبير المكي يروى عنه عليه الصلاة والسلام انه ضحى بكبشين احدهما من نفسه والاخر من امته رواه الشيخان اي جعل ثوابه لامته وهذا تعلم منه صلى الله عليه وسلم ان الانسان ينفعه عمل غيره والافتداء به هو الاستمسك بالعروة الوثقى واما قوله تعالى وان ليس الانسان الاماسي ففيه معان كثيرة ليس هنا محل بسطها قال المصنف (اعلم ان كل من وجب عليه الحج) اي حجة الاسلام والقضاء والندب وهو قادر على الاداء بنفسه وحضر الموت او خافه يجب عليه الوصية بالاجحاج عنه بعد موته فان قدر عليه او لا (وعجز عن الاداء بنفسه) اي بعده (يجب عليه الاجحاج) اي بأن يحج عنه في حال حييائه او بعد مماته (ان فرط) اي قصر (في التأخير) بأن وجب عليه فلم يخرج اليه في صامه (وفيه الايجاء الى ان وجوب الابصار انما يتعلق بمن لم يحج بعد الوجوب اذ لم يخرج الى الحج حتى مات فأما من وجب عليه الحج فخرج من مائة فئات في الطريق لا يجب عليه الابصار بالحج لانه لم يؤثر بعد الاجحاج ولم يقصر في هذا الباب كذا في التبيين والقناوي السراجية قال ابن الهمام وهذا قيد حسن وتفصيل مستحسن ينبغي ان يحفظ (وان مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الحج) اي وجوب تعلقه في الجملة او يحصل شروطة البقية (ولا يجب عليه الوصية به) اي بالاجحاج عنه بعد موته ففي كتاب رجة الامة في اختلاف الائمة من لزمه الحج فلم يحج حتى مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الفرض بالاتفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط عنه الشافعي واحمد هذا ولما اطلق فيما سبق قوله وعجز يذنه بقوله (ويحقق العجز بالموت والحبس والمنع) اي ويحدوئهما

ومن السمعة والر يساه  
والشرك (الله هم) اي  
أسألت فواتح الخبير  
وخواتمه وجوا معه  
وأوله وآخره وظاهره  
وباطنه والدرجات العلى  
آمين (الله هم) اي أسألت  
فرجا قريبا ونصرا عزيزا  
وصبرا جديلا وقحاما بينا  
وعلمنا كثيرانا وورزقا  
واسما مباركا في مائة بلا  
بلاء ونسألك العافية من  
كل بلية ونسألك تمام  
العافية ونسألك وجود  
العافية في صحة بالامرض  
ونسألك الفنى من شراد  
الناس ونسألك انقياد  
الاجناد لنا ولا حول ولا  
قوة الا بالله الهى العظيم

بالاكرام ( والمرضى الذي لا يرجي زواله ) اي كان من والفالج ( وذهاب البصر ) اي بأن صار اعشى  
( والعرج ) بفخذه ( والهرم ) بفخذه اي الكبر اي الذي لا يقدر على الاستمسك معه ( وعدم  
المحرم ) اي بالنسبة الى المرأة ( وعدم امن الطريق ) اي باعتسار الغلبة ( كل ذلك اذا استمر الى  
الموت ) والحاصل ان وجوب الايصاء انما يثبت ابتداء اذا كان صحيح البدن عند ابي حنيفة على  
الصحيح فمن لم يكن صحيح البدن لا يتعلق به وجوب الايصاء فلا يجب عليه الاجحاج وعندهما اذا  
كان له مال يتعلق به وان كان زماما او مفلوجا على ما سبق من ان الشرائط عندنا صحة الجوارح  
خلافا لهما وقد تقدم في باب شرائط الحج من ان قولهما رواية الحسن منه قال ابن الهيثم وهو  
اوجه واختارها الكرماني

فصل في شرائط جواز الاجحاج اي مطلقا ( والنيابة عن حجة الاسلام ) اي خاصة وجعلتها  
مشمون ( الاول وجوب الحج اي بالمال ) فلو اوجح فقير او غيره ممن لم يجب عليه الحج عن الفرض  
اي من فرضه وهو متعلق بالحج ( لم يجز حج غيره عنه ) اي من فرضه ( وان وجب بعد ذلك ) لان  
النيابة السابقة لا تجزى عن وجوب العبادة اللاحقة ثم ما ذكره انما هو شرط وجوب الحج  
لا شرط جواز الاجحاج وكذا قوله في الكبير ومنها ان يكون له مال يجب به الحج فانما هو ان يقال  
ومنها او الاول ان يكون له مال صحيح عنه ويتفرع عليه حينئذ ان يقال فلو كان فقيرا صحيح البدن  
لا يجوز حج غيره عنه فرضا بخلاف حجه عنه نقلا ان دام به الفقر الى ان يموت لان المال شرط  
الوجوب فان من لا مال له لا وجوب عليه فلا يوجب عنه غيره في اداء الحج الواجب ولا واجب  
كذا في البداء لم والحاوي وقد قال صاحب السراج الوهاج في قول من قال واوجح على الفقر  
فدام به الفقر الى ان يموت لم يجز الحج اريد بذلك من كان له مال ثم افتقر والا فاقير لا يحج عليه  
انتهى وهو نقيض كالايجي ( الثاني العجز المستدام من وقت الاجحاج الى وقت الموت ) اي فان  
زال قبل الموت لم يجز حج غيره عنه فرضا ( فلو اوجح المذور ) اي كالمريض سواء رجي برؤه ام لا  
وكالمجنون ( كان امره ) اي امره وقع حج غيره عنه ( موقوفا ان استمر هنده ) اي عسا يند منه من  
اداء حجه بنفسه ( الى الموت ) اي بأن مات وهو مريض او مجنون ( جاز وان زال هنده ) اي  
بزوال حبه او برئه من مرضه ونحوه قبل الموت في وقت يمكن له ان يؤديه بنفسه ( وجب عليه  
الاداء بنفسه ) اي المباشرة بفعله ( وظهرت ثقلية الاول ) وهذا اولي من عبارته في الكبير لم يجز  
حج غيره فتأمل ثم المرأة اذا لم تجب بدخولها ولا زوجا لا يخرج الى الحج الى ان يبلغ الوقت الذي تجز  
عن الحج ( فحينئذ ثبت من يحج عنها اما قبل ذلك فلا يجوز لتوهم وجود المحرم فان بعثت رجلا  
ان دام عدم المحرم الى ان ماتت فذلك جائز كالريض وفي شرح النقاية للبرجندي قال الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل اذا لم تجب دخر ما بعثت من يحج عنها فان دام عدم المحرم الى موتها فذلك جائز  
وقبل لا يجوز لها ذلك انهم وجود المحرم يعني الزوج او ظهور امر آخر والله اعلم وهذا كله  
مبنى على ان عدم هذه الاعذار ليست من شرائط الوجوب بل من شرائط الاداء واما قوله  
في الكبير والاجحاج من الزمن والاعشى على اصل ابي حنيفة جائز لان الزمان والاعشى لا يرجي  
زوالهما عادة فوجد الشرط وهو العجز المستدام الى وقت الموت كسدا في البدائع فشكل لان  
سلامة البدن شرط الوجوب على الصحيح من مذهب ابي حنيفة فلا يجب الاجحاج بالاشبهة واما  
نقله عما في الفتح بقوله ولو اوجحوا عنهم يعني الزمن والاعشى والفلوج ونحوهم وهم

اللهم اني اسألك ان  
يعمل سبلي اليك التوسل  
معراجي اليك التواضع  
النسذل وامتنعني من  
نضرائك رفعة يضمن  
سألهو العالين ويقصر  
اغلو الغالبين حتى ارتقى  
يك مرتقى تطالبني فيه  
بحم العلية ونقصاد الى  
نفوس الآكية واكفني  
ساشية من نورك تكشف  
في كل مستور ونحجبني  
كل حاسد مغرور وهب  
بخلقك اسع به كل خلق  
نضي به كل حق كادعت  
شي رجة وما سجدت  
اله الا انت سجدت  
ظمتك الجبارة وتنهمت  
كرك الشفاء يا حي يا قويم  
ذا الجلال والاكرام  
للهم اني اسألك ان تسأل  
في بطون

آيسون من الاداء بالبدن ثم صحوا وجب عليهم الاداء بأنفسهم وظهرت نفعية الاول فلا اشكال فيه على كل قول فتأمل (الثالث وجود المذرة قبل الاجحاج) وفيه ان هذا الشرط شمله ما قبله (فلو أحج صحيح) أي غيره (ثم عجز لا يحزبه) أي كافي قاضيه وان الخلاصة قال ابن الهمام وهو صحيح لانه أدى قبل وجوب سبب الرخصة (الرابع الامر) أي بالحج فلا يجوز حج غيره عنه بغير أمره ان أوصى به (أي بالحج عنه فان أوصى بأن يحج عنه فتنوع عنه أجنبي أو وارث لم يحز (وان لم يوص به) أي بالاجحاج (فتبرع عنه الوارث) وكذا من هم أهل التبرع ونحوه (فحج) أي الوارث ونحوه (بنفسه) أي عنه (أو أحج عنه غيره جاز) أي ذلك التبرع أو الحج أو الاجحاج أو ما ذكره جيعه والمعنى جازع حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قاله في الكبير وحاصله ان ما سبق يحكم بحوزة البتة وهذا مقيد بالمشيئة ففي نفسك السروجي اومات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فحج رجل عنه أو حج عن أبيه أو أمه من حجة الاسلام من غير وصية قال ابو حنيفة يحزبه ان شاء الله تعالى وبعد الوصية قال يحزبه من غير مشيئة أي من غير ذكر المشيئة وقيد الاستثنائية (الخامس عدم اشتراط الاجرة) أي على الصحيح كما سبق اليه التلويح فان شرط وقوع الحج عن الحاج دون الامر وهذا الشرط أعني عدم جواز الاستئجار عليه مذكور في صفة الكتب كالهداية والقدرى والكافي والكبير وغيرهما سابعه ما صرح في المنهاج فقال ولا يجوز الاستئجار على الحج عنه وصورته كما قال المصنف (فلو استأجر رجلا بأن قال له استأجرتك على ان تنحج مني بكذا لا يجوز حج عنه) زاد في الكافي ولا تقع حجة الاسلام عن المأمور (وان قال أمرتك ان تنحج مني من غير ذكر الاجارة يجوز) قال ابن الهمام فمافي فتاوى قاضيه ان من قوله اذا استأجر المحبوس رجلا لا يحج عنه حجة الاسلام جازت المجرة من المحبوس اذا مات في الحبس والاجير أجر مثله في ظاهر الرواية مشكل لا جرم ان الذي في الكافي للحاكم أبي الفضل في هذه المسئلة ولو أنفقه من نفسه هي العبارة المحررة وزاد ابضا حها في المبسوط فقال وهذه النفقة ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفالة انتهى فتعين انه انما سماه أجير بجاز الامر اذا لم يكن ماذ كفي كتاب آداب المفتين لا يجوز الاستئجار على الحج فان فعل جاز وله نفقة مثله لا قبل هذا التأويل ويمكن أي يقال انه نفسه التسمية بذكر الاستئجار وبقى الامر بأداء الحج عنه فيصح وقد صرح بهذا التعليل الكرماني فقال لانه اذا فسدت الاجارة بقي الامر بأداء الحج عنه فيجب نفقة مثله وفي الكفاية او استأجر للحج عنه من الميقات وقع الحج عن المحجوج عنه في رواية الاصل عن أبي حنيفة انتهى وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي وهو المذهب والله أعلم (السادس ان يحج بمال المحجوج عنه) أي الميت (فان تبرع الحاج عنه بماله نفسه لم يحز) أي عنه حتى يحج بماله والمعتبر في ذلك ان يكون أكثر النفقة من مال الأمر والقياس كون الكل من ماله الان في التزام ذلك حرجا ينافي ما اعتد به القليل استحضانا ولذا قال (وان انفق أكثر النفقة من مال الأمر والاقل من ماله يجوز وان انفق الكل أو الاكثر من مال نفسه ان كان في المال المدفوع اليه وفاء) أي لجه (يرجع به فيه) أي لانه قد يبتلى بالانفاق من مال نفسه لبغية الحساسة ولا يكون المال حاضر فيحوز ذلك كما قاله ابن الهمام (ويحزبه وان لم يكن فيه وفاء بالنفقة فالحكم الاكثر فان كان الاكثر من مال الميت جاز والا فلا) ففي قاضيه ان اذا لم يكفه مال الميت فأنفق من مال نفسه فان كان أكثر النفقة من مال الميت فهو

مبادك لنا من ضغن وتززع  
مافي صدورهم لنا من غل  
وتحومافي قلوبهم لنا من  
حقه وان كان لاحد من  
مبادك فينا غل أو غش  
أو حقد فانزع ذلك كله من  
قلوبنا وأبدل ذلك كله محبة  
ومودة ورأفة ورحمة  
واجعلنا في محبتك اخوانا  
وعلى التقوى والخير  
أعوانا واجعلنا من يعفو  
وبعفي عنه ولا تجعلنا من  
يبادر الى الانتقام اذا وجد  
اليه الفرصة ولا من ينتهز  
المقوبة اذا أصاب اليها  
المقدرة وجنبنا من الشقاق  
والنفاق وسوء الاخلاق  
واصفح عنا صفحا جليا  
وأعنا على الصنع الجليل  
الذي أمرتنا ان

جائز والافه وضامن وفي الكرماني ان انتقص المال من نفقة الطريق فاستدان وانفق من مال نفسه ان كان معظم النفقة من مال الميت فهو جائز والافه وضامن وفي خزائن الاكمل لوضاحت النفقة في الطريق فيخرج المأمور عن الميت من مال نفسه فانه تطوع للميت ولا يرجع بالنفقة على أحد (واوصى عنه ابنه) أي مثلاً والافه كذا حكم ببقية ورثته (من ماله) أي من مال نفسه (ابن جمع في التركة جاز) أي ان أوصى بأن يبيع عنه (واوصى لا يرجع له من مال الميت) أي بأن يبيع عنه من ماله بغير رجوعه ففي خزائن الاكمل لو حجج الوارث من الميت على ان لا يرجع في التركة لم يقع من الميت من فرضه وان أمره الميت هذا وفي قاضيه ان اذا أوصى بأن يبيع عنه فأحج عنه الوارث من مال نفسه ليرجع به من مال الميت جاز وله ان يرجع به من مال الميت ولو فعل ذلك أجنبي لا يرجع ولو أوصى بأن يبيع عنه فأحج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت من حجة الاسلام انتهى وفيه بحث لا يخفى (ولو خلط النفقة) أي من مال الميت (بمال نفسه يضمن) أي النفقة المخلوطة (وان حجج وانفق) أي من مال نفسه (جاز) أي يبيعه عنه (وبرى من الضمان) أي بانفاقه ولم يتوقف على راءة الورثة قال الطرابلسي أو أخذ مال الميت وخلطه بماله نفسه وحجج عنه وانفق خمسمائة درهم قال محمد بن محمد بن الحنج من الميت ولا ضمان عليه بالخلط (واو تجزى مال الميت) أي من غير خلط بماله نفسه (ورجح فيه يجزىه الجعة) أي ويدفع الزيادة الى الورثة لكن في الكرماني وان أخذ الدرهم ليحج عنه فاشترى به مائة تجارة قال هذا رجل خائن لا يجوز ويكون الشراء لنفسه والحج من نفسه وهو وضامن انتهى وهو مخالف باطلا لافه لما في منسك المدارس أو أخذ المال وتجرورج فيه وحجج من الميت قال أبو حنيفة يجزىه الجعة وهو قول أبي يوسف وقال محمد بن يضمن جميع المال للميت والحجج من نفسه وفي المحبوط أو اشترى بها مائة نفقة للتجارة وحجج بمثلها من الميت بدال نفقة والحجج من نفسه ذكره في المنتقى وفيه إيماء الى الفرق بين من يشتري بها التجارة مائة لنفسه أو نفقة المال الميت تبرعاً كان روى هشام عن أبي يوسف قال يتصدق بالرجح وقد أجزأت الجعة من الميت في قول أبي حنيفة وهو الأصح كما لو خلطها بغيره نفسه حتى صار ضامناً ثم حجج من الميت وفي قول الرجح له هذا وفي الكرماني ذكر الفقهاء أبو الليث في فتاويه وفي النوازل مثل بعضهم من الرجل يأخذ الدرهم ليحجج من الميت فأنتفى من هذا الدرهم قبل الخروج قل أو أكثر صار ضامناً للمال فان حجج كان ذلك من نفسه وحجج الميت على حاله (السابع ان يحجج راكبان اتسع المال) أي ثلثه (فلو حجج ماشياً ولو بأمره) أي بالحجج ماشياً (يضمن النفقة وكذا لو لم يأمره) أي وحجج المأمور ماشياً (وأما من مؤنة الكراء لنفسه) أي فانه يضمن النفقة ويبيع عنه راكبان نفقة الركوب أكثر فكان الثواب أوفر وكذا قال محمدان حجج على حمار كره له محمد والجل أفضل كذا قاله المصنف في الكبير والظاهر ان كراهته ان يكون غير متحمل سفر بعيد أولانه على خلاف السنة بقرينة قوله والجل أفضل لا يكون نفقة ركوباً أكثر فانه قد يكون نفقة ركوب الحمار أوفر ثم العبرة في الركوب والمشى الاكثر فلو قطعاً كذا الطريق ماشياً فهو كقطع الكل ماشياً وركوب الاكثر كركوب الكل ثم عدم الجواز ماشياً الى الاتفاق فتجوز على ما اذا اتسعت النفقة للركوب كما أشار اليه بقوله (وان ضاقت النفقة عن الركوب) أي بأن كان ثلث ماله لا يبلغ الا أن يبيع ماشياً (فحجج عنه ماشياً جاز) لكن لو قال رجل أنا حجج عنه من بلده ماشياً روى عن محمد لا يجزىه ويبيع عنه من حيث يبلغ راكباً وروى الحسن عن أبي حنيفة ان

نصفه والاهم الادب بين  
ديك وأرنا التسليم لأمرك  
وانخضوع اليك والتوكل  
في كل الاحوال عليك  
(الهم) لاتدع لنا ذنباً  
الاغفرته ولاهما الا فرجته  
ولا كسراً بالانفسه ولا  
ضرراً الا كشفته ولا  
ديننا الا قضيته ولا قسماً  
الا وفيته ولا ودا الا  
صفيته ولا ضعفا الا  
وته ولا املاً الا بلغته  
لاعلاً الا قبلته ولا رزقاً  
لا بسطته ولا خلا الا  
سدده ولا عيباً الا  
ترته ولا مسافراً الا سلمته  
رددته ولا كسيراً الا  
ميرته ولا أوداً الا ثقفته  
لاصدراً الا شرحته ولا  
سباً الا فصحته

أجواءه من بلد ما شيا جازوان أجواءه من حيث يبلغ راكبا جازوا لعل وجهه الأول زيادة  
 كية المسافة ووجه الثاني فضيلة الكيفية (ولو أوصى أن يعطى بعير بهذا) أي بعينه وخصوصه  
 (رجلا) أي ولو غير معين (يخرج عنه فأكرام الرجل) أي أعطاه بالكرام والابرة (وأنتهى الكراء  
 على نفسه) أي في الطريق (وحج ماشيا جاز) أي من الميت استخسانا قال الطرابلسي وهو الأصح  
 وقال ابن الهمام وهو المختار ثم يرد البعير إلى ورثة الميت قال أبو الميث في النوازل وعندى أن  
 الحج من نفسه وهو ضامن نقصان البعير إلا أن يكون الميت فوض إليه ذلك (الثامن أن يخرج  
 عنه من وطنه أن اتسع الثلث) أي ثلث مال الميت (وإن لم يتسع) أي الثلث (يخرج عنه من حيث  
 يبلغ) أي استخسانا (وإن لم يمكن) أي أن يخرج عنه ثلث ماله (من مكان بطلت الوصية) ولعل  
 المكان مقيد بما قبل الموافقة والافباء في شيء يمكن أن يخرج عنه من مكة وكذا الحكم إذا  
 أوصى أن يخرج عنه بماله وسمى مبلغه فإنه إن كان يبلغ أن يخرج عنه من بلد حج عنه منه والا فأن  
 حيث يبلغ (ومن خرج) أي بنفسه (حاجا) أي مريدا للحج لا قاصدا لغيره كالجماعة ونحوها  
 (فأت في الطريق وأوصى أن يخرج عنه يخرج عنه من وطنه) أي عند أبي حنيفة وعندهما من  
 حيث مات على ما في الجامع الصغير وفي شرح جامع الكبير ولو خرج ومات فإن عين مكانا بمعنى  
 من الموضعين الموهوبين وهو مكان الموت أو بلدة لا غير يخرج عنه منه والا فأن موضع الموت  
 استخسانا وفي القياس من بلدته وقال شمس الأئمة إذا كان غنيا حين خرج وأطلق أن يخرج عنه  
 يخرج عنه من وطنه وإن صار غنيا في المكان الذي مات فيه يخرج عنه من ذلك الموضع وإذا إذا  
 خرج للحج عند أبي حنيفة وقال يخرج عنه من حيث يبلغ ولو خرج للحج ثم أقام في بعض البلاد  
 حتى تحولت السنة ثم أوصى بالحج مطلقا يخرج عنه من بلدته اتفاقا وفي شرح الجامع لقاضي خراسان  
 لو خرج لغير سفر الحج كالجماعة فأت في الطريق وأوصى بأن يخرج عنه يخرج عنه من وطنه اتفاقا  
 (وكذا) أي الخلاف (لو مات الحاج عنه في الطريق يخرج عنه من وطنه) أي عنده ومن حيث  
 بلغ الأول عندهما (ولو كان له موطن أو وطن) أي متعددة (يخرج عنه من أقرب أوطانه  
 إلى مكة وإن لم يكن له وطن) أي مطلقا (فن حيث مات) أي لانه صار بمنزلة وطنه وأما ما وقع  
 في الكبير من قوله وإن لم يكن له أو وطن فلا يفسر في محله إذ لا يلزم من نفى جمعه نفى مفردة ثم قال  
 في الفتح ولو عين مكانا جاز منه اتفاقا (ولو أوصى) أي من له وطن (أن يخرج عنه من غير بلدته يخرج  
 عنه كأوصى) أي على وفق ما أوصى به (قرب) أي ذلك المكان الموصى به (من مكة أو بعدوا  
 أوصى خراساني بمكة أو مكي بالري) بفتح الراء وتشديد الياء بلدا بالمرأى (يخرج عنهما من وطنهما) أي  
 عند الإطلاق وصيهما فمن محمد في خراساني أدركه الموت بمكة فأوصى أن يخرج عنه يخرج عنه من  
 خراسان وعن أبي يوسف في مكي قدم الري فحضره الموت فأوصى أن يخرج عنه من مكة  
 أقول وهذا إذا كانا غنيين في بلادهم أو أما إذا صار المكي غنيا في الري والخراساني بمكة وأوصيا  
 فيلزم أن يخرج عنهما من موضع فرض الحج عليهما (ولو أوصى مكي) أي سكن بالري مثلا ومات  
 فيه «أوصى وكان حقه أن يقول ولو أوصى المكي لكون الام للهدهو المعنى أوصى ذلك المكي  
 (أن يقرن عنه يقرن عنه من الري) لانه لا قران لاهل مكة (وإذا وجب الحج من بلدته) أي في  
 المسائل التي مر ذكرها (فأحج الوصى من غير بلدته يضمن) أي ويكون الحج له ويخرج عن الميت  
 ثانيا لانه مخالف (إلا أن يكون ذلك المكان) أي الذي أحج عنه (قريبا منه) أي من وطنه

ولا مشكلا إلا أو ضفته ولا  
 شأننا إلا أصله ولا يسرا  
 إلا أنزله ولا عصر إلا أنزله  
 ولا عطاء إلا أجرته ولا يتما  
 إلا كفلته ولا ميتا إلا رجته  
 ولا ظلالا إلا قصته ولا  
 حاسدا إلا دفعته ولا أمرا  
 إلا توليته ولا ضالة إلا  
 رددتها ولا حاجة من حوائج  
 الدنيا ولا آخره يكون لك  
 فيهما رضا ولنا فيها صلاح  
 إلا قضيتها ساوأ عنت على  
 قضائها بتيسير منك في طافية  
 بالابلا وسعادة بالاشقاء  
 يا أرحم الراحمين (فصل)  
 في ذكر فضل حجة الجمعة وما  
 قاله العلماء في ذلك (أصل)

ان



(بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الليل) أي فيجئ بئذ لا يكون مخالفا ولا ضامنا ثم ان كان ثلث ماله لا يبلغ ان يحج عنه من بلده فحج عنه من موضع يبلغ وفضل من الثلث وتبين انه كان يبلغ من موضع أبعد منه بضمن الوصى ويحج من الميت من حيث يبلغ الا اذا كان الفاضل شيئا يسيرا من زاد أو كسوة فلا يكون مخالفا ولا ضامنا (التاسع النية) أي نية المحجوج عنه عند الاحرام أو بعده عند الامام قبل ان يشرع في أفعال الحج (وهي ان بقول) أي بلسانه وهو الأفضل (آخر مت من فلان) أي نويت الحج عن فلان (ولبيك عن فلان) أي لبيك بحجة من فلان (وان شاء اكتفى) أي عنه (بنية القلب) أي له (واو نوى اسمه) أي اسم الأمر (ونوى ان يكون الحج) أو احرامه (عن الأمر) أي وان لم يعينه (يصح) أي ويقع عنه (واو أحرم ميمسا) أي بجمل أو مطلقا بأن أحرم بحجة وأطلق النية وسكت عن ذكر المحجوج عنه ميمسا أو ميمسا (فله ان يعينه) أي لمن شاء من نفسه أو غيره (قبل الشروع في الاعمال والافعال) أي في أفعال حججه من طواف قدوم أو وقوف بهرفة قال في المتكفي لانص فيه ويبنى ان يصح التعمين هنا اجماعا انتهى ولا يخفى ان محل الاجماع اذا لم يكن عليه حجة الاسلام والا فلا يجوز له ان يعينه غيره بل ولو عين غيره اوقع عنه على ما ذهب اليه الشافعي رضى الله عنه ومن تبعه (العاشرون في حرم من الميقات) أي من ميقات الأمر ليشمل المكي وغيره (فلو اعتمر وقدمه بالحج ثم حج من حامه من مكة لا يجوز) مفهومه انه اذا لم يحج من حامه جاز له ذلك مع انه ليس كذلك بحيث يكون مخالفا اذ صرف سفره المأمور به للحج افرض الى العمرة وأعله سبق فلم منه اذ لم يقبده في الكبريه (ويضمن) أي في قولهم حجها ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام لانه مأمور بحججه ميقاتية كذلك في السكبر وفيه انه اراد بالميقاتية المواقيت الآفاقية ففي الملاقاة نظر فظاهر اذ تقدم ان المكي اذا وصى بالرى ان يحج عنه يحج عنه من مكة وكذا سبق ان من وصى أفحج عنه من غير بلده يحج كما وصى قرب من مكة أو بعده وأيضا فيه اشكال آخر حيث ان الميقات من أصله ليس شرطا لمطلق الحج وأصله بل انه من واجباته فكيف يكون شرطه وقت نيابته فان وجد نقل صريح ودليل صحيح فالأمر مسلم والا فلا والله سبحانه أعلم ثم تقر به بقوله فلما اعتمر الى آخره غير مستقيم الحالة كما بينته في رسالة مستقلة اهذه المسئلة وفي أخرى للحجة بدفع هذه القضية المشككة (الحادي عشر) أن يحج المأمور بنفسه فلومرض المأمور) وكذا اذا عرض له مانع آخر من عيبس ونحوه (فدفع المال الى غيره) أي بغير اذن الأمر (فحج) أي غيره (من الميت لا يقع) أي حج غيره (من الميت) ولا عن وصيه والحاج الاول والثاني ضامنان الا اذا قال الأمر اصنع ما شئت فحينئذ كان له ان يدفع المال الى غيره مرض أو لم يمرض (وان اذن له) بصيغة المجهول أي وان اذن له الأمر (بذلك) أي يدفع المال الى غيره عند حصول عجزه (بجاز) أي وقوع الحج عنه أو جاز دفع المال الى غيره ليحج عنه (الثاني عشر) أن لا يقصد حجه فلما أفسده أي حجه بالجماع قبل الوقوف (لم يقع عنه) أي من الأمر ويكون ضامنا لما أتفق من مال الميت لانه مخالف وعليه المضي في الحجة الفاسدة والدم في ماله لافي مال الميت كسائر دماء الجنائيات ويجب عليه القضاء ولا يسهل حج الميت كما قال (وان قضاء) أي وأوقضى المأمور حجه الفاسد في السنة الثانية لان الحج في السنة الثانية يقع عن نفسه لاعتن الميت لانه لم يخالف صار كأن الاحرام الاول كان عن نفسه وقداوجب على نفسه بالاحرام الاول فلا بد من قضاءه

نية حجة الجمعة على غيرها  
جوهر منها وافتقارها اوقفة  
انبي صلى الله عليه وسلم  
ان اختارها الله تعالى  
رسوله صلى الله عليه وسلم  
انها كانت يوم الجمعة بلا  
خلاف بين المحدثين ومعلوم  
ان الله تبارك وتعالى  
اختار لرسوله صلى الله  
بوسم الا الفضل ومنها  
نطاق اجتماع المسلمين  
اقتار الارض في خطبة  
نعمه وصلاته واجتماع  
مد الله تعالى بهرفة  
فوف بها فيحصل في  
سائر المسلمين من  
سائر المسلمين في الدماء  
تضرع ولا يتسأل الى  
تعالى عز وجل مالم  
قا

والظاهر ان ابطاله بالردة في حكم افساده بالجماع ولم أر من تعرض لهذه المسئلة مع انه ينبغي ان لا يكون فيه النزاع (الثالث عشر عدم المخالفة فلو امره بالافراد) أى للحج أو العمرة (فقرن) أى عن الأمر فهو مخالف ضامن عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ذلك عن الأمر استحسانا وأما انوى بأحدهما عن نفسه أو عن غيره والآخر عن الأمر فهو مخالف ضامن اجساما كذا في المحيط وغيره لكن في الطرابلسي هو مخالف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه يجوز ونقسم النفقة على الحج والعمرة ويخرج من الحج ما صاب العمرة ويجوز ما صاب الحج انتهى وهو كذا في المبسوط وقال شمس الأئمة في قول أبي يوسف أى في شأنه وليس هذا بشئ فإنه ما مور به يريد السفر للميت (أو تمتع) أى بأنوى العمرة عن الميت ثم حج عنه فإنه يصير مخالفا اجاماعا على ما في البحر الآخر ولعل وجهه أنه ما مور به يريد السفر للحج عن الميت فإنه افترض عليه وينصرف مطابق الأمر إليه الا انه يشكل إذا أمره بأفراد العمرة ثم اتى سان الحج بعده أو صرح بالتمتع في سفره أو بتفويض الأمر إليه ثم قوله (والميت) يفيد مخالفة وهو انه إذا نوى غيره فبالأولى في الله (لم يقع حججه عن الأمر ويضمن النفقة) أى كما صرح (ولو أمره رجلان أحدهما بحجة والآخر بعمرة وأذنا له بالجمع) أى القران (فجميع جاز) أى ولم يصير مخالفا على ما في البدائع (والأفلا) أى وان لم يأذنا له بالجمع فجميع لا يجوز على قول أبي حنيفة وصار مخالفا على ما ذكره القدوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر الكرخي أنه يجوز وهذا إنما يصح على ما روى عن أبي يوسف ان من حج من غيره واعتمر عن نفسه لم يكن مخالفا الا ان النفقة بمقدار مقامه للحج من ماله والذافرغ منه حاد في مال الميت حتى يرجع الى منزله وان حج أولا ثم اعتمر صار مخالفا كذا في الكبير والظاهر ان الأمر منعكس وبالأولى ان لا يكون مخالفا لاسيما والحاج يكون بعد فراغ الحج مدة في مكة يمكن له ان يعتمر لنفسه وعن غيره وتكون النفقة في مال الميت اذ توقفه اصاله لاجل حجه حيث لا يتصور تقدمه على اهل قافلته ولا يضره حينئذ صرف وقته الى تجارتها او حرقته او اتيان عمرته نظرا الى ضرورة اقامته في المحيط لو حج عن الأمر ثم أتى بعمرة لنفسه فليس بمخالف اتفاقا قال ابن الهمام فعند العامة لا يكون مخالفا على قول أبي حنيفة (ولو أمره بالحج فاعتمر ضمن) أى لانه مخالف حيث صرف سفر الحج الى العمرة سواء نوى العمرة الأمر أو غيره وهذا معنى قوله في الكبير ولو بدأ بالعمرة لنفسه ثم بالحج للميت صار مخالفا وضمن ولا تقع الحجة من جهة الاسلام عن نفسه لانه اقل ما يقع باطلاق النية وهو قد صرفها عنه في النية قال ابن الهمام فيه نظر لكن في نظره نظر (واو امره) أى غير الوصى على ما هو الظاهر (بالعمرة فاعتمر ثم حج عن نفسه او امره) أى الوصى أو غيره (بالحج فحج) أى عنه (ثم اعتمر لنفسه جاز) أى لما سبق (الا ان نفقة اقامته للحج) أى في الصورة الاولى (أو العمرة) أى الكائنة (لنفسه) أى في الصورة الثانية (في ماله) أى وان تأخر عن رفقته (فأذافرغ منه) أى من الحج وكذا من العمرة وكان حقه ان يقسول منهما ولا يبعد ان يقسال الصغير راجع الى كل منهما او طأ الى النسك (مادت) أى رجعت النفقة (في مال الميت وان مكس) أى بأن أمره بالعمرة فحج عنه ثم اعتمر لنفسه أو حج عن نفسه ثم اعتمر له أو امره بالحج فاعتمر له أو لنفسه ثم حج له أو غيره (لم يجوز) أى جمع ذلك (الرابع عشر ان يهرم بحجة واحدة) الظاهر ان هذا داخل فيما قبله من شرط عدم المخالفة (فلو اهل تعجبين احدهما من نفسه والاخرى عن الأمر) وكذا الأمر بالعكس (لم يجوز)

في يوم سواء فكان أكثر  
ثوابا وأسرع قبولاً ومنها  
اجتماع عيدين لأهل  
الاسلام في يوم واحد  
فان الجمعة عيد المؤمنين  
وكذلك يوم صرفه عيد  
لهم فقد ورد في صحيح مسلم  
عن طارق بن شهاب  
عن عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه ان رجلا من  
اليهود قال له يا أمير  
المؤمنين آية في كتاب  
الله تقرؤنها أو هلينا  
معشر اليهود أنزلت  
لأنخذنا ذلك اليوم عيداً  
قال أى آية قال اليوم  
أكلت لكم دينكم  
وأتممت عليكم نعمتي  
ورضيت لكم الاسلام  
ديننا فقال عمر رضي الله  
عنه

فانه مخالف (فلورفض التي عن نفسه جاز) اي انقلب جواز او جازت الاخرى عن الامر به فصار  
 كأنه اهل بها وحدها على ما ذكره غير واحد من غير ذكر خلاف قال في الكبير وهو كذلك ان  
 احرم بهما على التعاقب ونوى بالاولى منهما من الامر واما اذا نوى بالاولى عن نفسه فيلحق  
 ان لا يجوز عند الكل لان الاول لا يمكن رفضه كما لا يخفى انتهى وهو بحث حسن وتفصيل  
 مستحسن عند اولى النعمى ثم قال واما اذا اهل بهما معا فلا يتصور الجواز عند ابى يوسف وبمحمد  
 اما عند ابى يوسف فلانه ترتفع احدهما بالامهلة فلا يمكن على قوله تعين المرفوض قبل الرافض  
 واما عند محمد فلانه لا ينعقد الاحرام الا لاحدهما واما عند ابى حنيفة فيمكن ان يقال بالجواز  
 لا مكان ان يعين المرفوض لنفسه قبل الرافض لان حنيفة لا يرتفع في الحال كإحرام وعيكن ان  
 يقال بعدمه لانه ليس هنا أول وآخر ليعين انتهى ولا يخفى أنه يتصور الاول والاخر بحسب  
 تصور النية المتعلقة بهما اللهم الا اذا أجهما ايضا في نيةهما ثم لا يقال على قول محمد انه يقع  
 المانع من الامر يستوى فيه الاول والاخر اذا جعله له لانه نظير من اهل شعبتين من رجلين  
 عنده وقد قالوا فيه انه لا يقع من احدهما ان يكن قد يفرق بينهما بأنه لا مرجع في هذه المسئلة  
 بخلاف تلك الحالة (الخامس عشر ان يفرق الا لاهل واحد) هذا ايضا نوع من المغالطة وليس  
 بشرط على حدة (فلو أمره رجلان) أي بالجمع (فأهل عنهما هما ضمن لهما) أي مالهما ويقع  
 الحج له ولا يمكنه أن يجعله بعد ذلك عن احدهما فقله (وان عين احدهما) ومعناه انه احرم عن  
 احدهما عينا (وقع) أي الحج (له) أي للذي عينه ويضمن الآخر بلا خلاف (وان لم يعين  
 احدهما) أي بأن نوى عن احدهما بغير عينه (فله ان يعين ابوه اشاء) أي يجعله عن ابوه اراد  
 تعيينه (مالم يشرع في الاعمال) ثم ان عين احدهما قبل المضى جاز في قول ابى حنيفة وبمحمد  
 استحسانا وقال ابو يوسف وقع من نفسه ويضمن مالهما قايما (وبعد الشروع) أي في الاعمال  
 (لم يجر) أي ان لم يعين احدهما حتى لو طاف شو طأ أو وقف بهرفة ثم اراد ان يجعله من احدهما  
 لم يجر ويقع من نفسه اجاما وصار مخالفا (ولو اهل) أي بحجة او عرة (عن ابويه) وفي الكبير  
 من احدا ابويه وهو الصواب (بلا امر) أي عنها او احدهما ولا يعين من قبله (فله ان يجعل  
 لهما ثوابه او لاحدهما) فيه نظر ظاهر لانه ان نوى عنهما فلا شك انه جعل ثوابه لهما وان نوى  
 عن احدهما فليس له أن يجعله لهما بل له ان يعين احدهما مع انه لا مدخل للثواب هنا فان  
 المسئلة أهم من أن تكون حجة الاسلام فرضا عليهما او على احدهما او لا يكون شيئا منهما مع ان  
 جعل الثواب انما يكون بعد الفراغ من العمل وختم الباب والحاصل انه عند ابى حنيفة لهما له أن  
 يجعله لهما شاء اتفاقا بخلاف ما مر في رواية ابى حنيفة عن ابى يوسف ان ذلك عن نفسه قال  
 في المحيط وعلى ظاهر الرواية يحتاج ابو يوسف الى الفرق واما قوله في الكبير ولو احرم عنهما ابى  
 الابوين كان له ان يجعل الثواب لاحدهما وكذا في شرح الجامع لقاضي بخاري فغير ظاهر اللهم  
 الا ان يقال معنى عنهما انه احرم بهما غير معين لاحدهما فله ان يعين احدهما لاحدهما قبل  
 شروع الاعمال او يجعل ثواب نفسه بعد تمام الاحوال واما لو امره كل من الابوين ان يجمع  
 عنه حجة الاسلام فأحرم بهما فمكان كالجواب المذكور في الاجنبين (السادس عشر  
 اسلام الامر) أي الميت دون الوصي كما لا يخفى (والمأثور فلا يصح) أي الحج (من المسلم  
 للكافر) لانه ليس أهلا للقرابة بل ولا عليه فريضة (ولا عكسه) أي حج الكافر للمسلم لان الحج

من نفسه ذلك اليوم  
 كان الذي أنزلت فيه  
 على رسول الله صلى  
 عليه وسلم وهو قائم  
 يوم الجمعة (وقد  
 الحافظ الهنساوي)  
 الله تعالى في كتاب  
 به الموضوعة فيما  
 عنه من الاحاديث  
 المسئلة في الترغيب  
 نوف بهرفة اذا كان  
 مة ذكر رزق في  
 في المرفوع الى  
 على الله عليه وسلم  
 يوم طلعت فيه  
 يوم صرفة اذا  
 يوم الجمعة وهو  
 من سبعين حجة في  
 هذا شيء انقربه  
 لم يرد ذكر

لا يصح من الكافر لانه نفسه ولا غيره فان الاسلام شرط لصحته ( السابع عشر ههلهما ) اي عقل  
 الا من الوصى او غيره بان يكون الميت أدرك الحج في حال عقله وأوصى في حال شعوره وعقل  
 المأمور لان المجنون لا يصح له نية من نفسه ولا عن غيره وانما اعتبر نية غيره عنه في حدوث جنون  
 له اضرورة أمره كما سبق في باب الاحرام وشروطه ( فلا يصح ) اي الحج ( من المجنون وغيره ) اي  
 سواء يكون الغير عاقلاً أو غيره ( ولاله من العاقل ) اي ولا يصح لأجل المجنون من العاقل لكن  
 او وجب الحج على المجنون قبل طر وجنونه وأمر وليه العاقل ان يحج عنه صحح كاليتخفى ( الثامن  
 عشر تغيير المأمور ) اي الاعمال المتعلقة بالحج ( فلا يصح ) احتجاج صحي غير ميم ( ومعه ومعه ) انه يصح  
 احتجاج المميز وينافيه قوله ( ولا يصح ) احتجاج المراهق ) ثم هذا من زياداته على الكبير والظاهر ان  
 التمييز شرط لصحة حج النفل للصغير والافليس للصغير ولاية التبوع للغير ولان يحج ثواب حجه لغيره  
 لا سيما والاجارة في الحج غير صحيحة فلا يتصور احتجاج الصبي ولو بان وليه الله ان يقال  
 العبارة الصحيحة ويصح بدون لاف في الفتاوى السراجية سواء كان الحاج من غيره رجلاً  
 أو امرأة وسواء كان عبداً أو أمة أو صبياً مرافقاً لكن في البحر الزاخر وان اجوا صبياً لم يحج  
 انتهى قال في الكبير ويمكن ان يقيد هذا بغير المراهق ليرتفع الخلاف بهنى ويمكن أن لا يقيد  
 فيتحقق الخلاف وحينئذ يصح عدم الجواز للاحتياط ولما تقدم والله أعلم واما قوله في الكبير  
 ويصح احتجاج المريض فهو ظاهر لا مصرية فيه ( التاسع عشر عدم الفتوات ) اي باختباره وتقديره  
 منه ( فلو فاته الحج ) بأن تشاغل بمحوائح نفسه ( لم يحج ) اي احرامه منه ( ثم ان فاته التقصير منه  
 ضمن ) أي المال ( فان حج من مال نفسه ) اي من الميت من طام قابل ( جاز ) اي اجزأه عنه ( وان  
 فاته ) اي الحج ( بأففة سماوية ) كرض وسقوط عن بهر ونحو ذلك ( لم يضمن ) اي النفقة كما  
 صرح به محمد ( ويستأنف الحج من الميت ) لكن نفقته في رجوعه من ماله خاصة وعليه من مال  
 نفسه الحج من قابل على ما في البحر الزاخر وغيره وفي الاختيار وان فاته الحج لمرض او حبس  
 او هرب المكارى او ماتت دابته فله ان ينفق من مال الميت حتى يرجع الى اهله وعن محمد في  
 نوادر ابن سماعه له نفقة ذهابه دون ابيه ولو انصرف الحاج الى منزله قبل طواف الزيارة بهود  
 بنفقة من ماله ( العثمون أن يحج الذي عيذه ) أي بخصوصه دون غيره والتعيين ما بينه بقوله  
 ( بأن قال يحج منى فلان ولا يحج غيره فأت فلان ) اي فان مات فلان ( لم يحج حج غيره ) اي عنه  
 وهذا ان صرح بمنع حج غيره عنه ( ولو لم يصرح بالمنع بأن قال يحج عنه فلان فأت فلان  
 واججوا عنه غيره جاز ) أي كافي البحر الزاخر ( ولو اوصى ان يحج عنه ولم يوص الى احد ) اي  
 ولم يبين رجلاً ( فاجتمعت الورثة واججوا عنه ) اي رجلاً ( جاز ) وفي منسك الكرماني ولو  
 أوصى بأن يحج عنه فلان فأبى فدفع الوصى الى غيره جاز وان لم يكن بأبى ودفع الوصى الى غيره  
 جاز أيضاً كما كان الموصى حياً فأمراً بذلك ثم رجع فله ذلك كذا هذا انتهى وفيه بحث لا يتخفى  
 من جهة الفرق بحيث للموصى ان يبين فلاناً ويقول ولا يحج غيره ثم يأمر غيره أن يحج عنه  
 بخلاف الوصى حيث ليس له ذلك ثم من جملة الشرائط الوقت عند زفر فلو اوصى قبل الوقت  
 فأت لا يصح عند زفر وهو المختار عند البعض ويصح عند أبي يوسف وقد سبق تحقيق هذا  
 في باب شرائط وجوب الحج وحاصله ان هذه وصية قبل تحقق سبب الوجوب فلا يصح كما  
 قاله زفر أو قبل تصوره سبب وجوب الاداء فيصح كما قاله أبو يوسف أو لا يصح من فرضه عند

صحته ولا من آخر حجه فاني  
 كان له أصل احتمل أن  
 يراد بالسبعين التمسيد يد  
 أو المسالمة وعلى كل  
 حال فثبت له المزية بذلك  
 انتهى ملخصاً وقال في  
 كتابه فضائل الاعمال  
 من أبي هريرة رضى الله  
 عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم أنه قال ان الله  
 عز وجل خلقني في الايام  
 واختار منها يوم الجمعة  
 فكل عمل يعمل في يوم  
 يوم الجمعة يكتب له  
 بسبعين حسنة الحديث  
 وفي ذلك امة من الناس  
 اتصاف حج الجمعة  
 بسبعين حجة والله أعلم  
 (ومن الادعية الخاصة  
 يوم عرفة اذا كان يوم  
 الجمعة) ما حدثني به جماعة

زفر ويصح عن نقله عند أبي يوسف فلا خلاف ولهذا قال المصنف ( وهذه الشرائط كلها في  
 الحج الفرض وأما في الحج النفل فلا يشترط فيه شيء من هذه الشرائط قالوا ) أي في أكثر المسائل  
 ( إلا السلام والعقل والتمييز ) وفيه بحث سبق ( والنيسة ) أي بشرط النية في النفل أيضا  
 ونعبر في حقها ( ولو بعد الأداء ) أي أداء الأعمال وفراغها ثم ينوبها له ويجعل له ثواب حجه  
 وهذا ظاهر إذا اهتم النية بخلاف ما إذا جبر غير في نيته لكن إذا نوى لنفسه هل يجوز أن يجعل  
 لغيره ثواب فعله نفلا لظاهر جوازها والله أعلم ( وينبغي أن يكون منها ) أي من الشرائط ( عدم  
 الاستحجار ) أي المسابقة من أنه لا يجوز الاجارة في العبادة ( ولم يجده صريحا في النفل ) فيه  
 لا فرق بينهما في النفل ولا صارف عن إطلاقه من العقل فالجزم إجماعا والله أعلم ( ولا يشترط جواز  
 الاجماع أن يكون الحاج الأمور قد حج من نفسه ) أي عندنا وعند مالك ( فيجوز حج الضرورة )  
 بفتح الصاد المهملة وضم الراء الأولى وهو الذي لا يوجب حج من نفسه ( إلا أن الأفضل ) كما قال في  
 البدائع ( أن يكون قد حج من نفسه ) أي الخروج عن الخلاف الذي هو مستحب بالاجماع ولأنه  
 بالحج من غيره يصير نارا كالاستقاط الفرض من نفسه فيمكن في هذا الاجماع ضرب كراهة ولأنه  
 أعرف بالمناسك فكان أفضل ومثله في فتاوى الظهيرية وأما ما في كافي أبي الفضل من أنه إن كان  
 الحاج من الذي يجب الحج الضرورة فالضرورة أحب إلى فغريب وعجيب وأمله تحول على الضرورة  
 الذي لا يجب عليه الحج فالجزم ما قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر أن حج الضرورة من غيره  
 إن كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم وكذا  
 لو نقل الضرورة عن نفسه ومع ذلك تصح يعني عندنا خلافا لما في المسائلين حيث لا ينعقد  
 إجماعه من غيره بل ينقلب عن إحرام نفسه وانما أطلق ابن الهمام في قوله وكذا لو نقل  
 الضرورة عن نفسه لأنه بوضوئه إلى مكة وجب الحج عليه ( ويجوز اجحاج المرأة ) بأذن زوجها  
 ووجود محرمة معها ( والعبد والامة بأذن المولى مع الكراهة ) فيه أنه لا يظن وجه الكراهة لاسيما  
 في اجحاج المرأة من المرأة فإن الظاهر أن يكون أولى وانسب ويدل عليه إطلاق الفتاوى  
 السراجية حيث قال وسواء كان عبدا أو أمة من غير ذكر امرأة ( ويكره الحج من الميت على  
 حمار ) أي إذا كانت المسافة بعيدة والمشقة شديدة ( والجمل أفضل ) أي من الخيل والبغل  
 لموافقة السنة ولأنه أقوى في تحمل المشقة وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 معبر من كل فحج عني أي طريق بعيد ( والأفضل اجحاج الحر العالم بالمناسك ) أي والعامل بعلمه في  
 تلك المسالك ( ولو أحج ) أي رجل ( رجلا ) أي بأن ( حج ) عنه ثم يقيم بمكة ) أي هو باختياره  
 أو بأذن من أمره جاز ( والأفضل أن يعود إليه ) أي إلى بلده أو بلد أمره وهو لا يظهر له يكون  
 أدائه على طبق أداء الميت لو فرض أدائه فإن الغالب منه أنه كان يعود إلى بلده ( ولو أمره أن  
 يحج ) أي من الميت ( هذه السنة ) أي وأعطاه الدراهم ( فلم يحج ) أي تلك السنة ( وحج من قابل  
 جاز ) أي من الميت ولا يضمن النفقة كما صرح به في منية المناسك وفي الزواجل بضمن في قول زفر  
 وفي قياس قول أبي يوسف ( ولو أوصى أن يحج عنه ولم يزد على ذلك ) أي بتعيين الحاج عنه ( كان  
 لأوصى أن يحج بنفسه ) أي عنه ( إلا أن يكون ) أي الوصي ( وارثا ودفعه ) أي المسال ( إلى  
 وارث ) أي آخر ( لم يحج عنه فإنه لا يجوز ) أي حج ذلك الوارث ( إلا أن يغير الورثة ) أي بقية  
 ( وهم كبار ) جلة حاله ولا بد من قيد حضار أيضا فإنه إن كان منهم صغير أو غائب لم يجوز ( ولو قال )

في مشايخي من والدي  
 شيخ علاء الدين أحمد  
 محمد النهر وافي رحمه  
 تعالى قال حدثني  
 حافظ الرحلة أبو الخير  
 د العزيز بن عمر ابن  
 رحمه الله تعالى  
 رحمه الحافظ التقي  
 فهد فقال أنبأنا الإمام  
 أبو العباس محمد بن أحمد بن  
 هب الطبري عن محمد  
 بن أحمد بن أمين الاقشيري  
 أنبأنا أبو الفضل عبد  
 بن ابن أحمد الهاموني  
 الإمام العارف بالله  
 لي أبي العباس أحمد  
 رحمه الله تعالى  
 أن يوم عرفة يوم  
 الله تعالى يحج  
 ب وتؤبر القلوب  
 مع الله فيه من غالب  
 السج والاسنة  
 امات من



أى الميت (لو وصى أدفع المال لمن يحج عنى لم يحزله ان يحج بنفسه مطلقا) أى سواء أجازت الورثة أم لا وسواء يكون الورثة صغارا أو كبارا والمثلهما صرح بهما ابن الهمام والفرق بينهما ظاهر لا يخفى وفي المبسوط فتاوى الوالجبى أو وصى بأن يحج عنه وارثه لم يحز الأباجاز والورثة انتهى وفيه خلاف زفر

فصل ولو وصى أن يحج عنه أى من ماله (يحج عنه من ثلث ماله) أى سواء قيد الوصية بالثلث بأن قال ثلث ماله أو أطلق بأن وصى أن يحج عنه (وان قال بجوا عنى ثلث مالى وثلثه) أى والحال ان ثلث جميع ماله (يبلغ حججا) به كسر قفتح أى جهات متعددة (فان صرح) أى في وصيته تلك (بالحججة واحدة فانه يحج عنه حججة واحدة وما فضل) أى منها (يرد الى الورثة والا) أى وان لم يصرح بحججة واحدة بل وصى أن يحج عنه وسكت عن تقييده (حج عنه حججا) أى قدر ما يبلغه ثلث ماله كذا روى القدورى في شرحه مختصر الكرخى وذكر القاضى الاسيحيانى في شرحه مختصر الطحاوى انه ان وصى أن يحج عنه ثلث ماله وثلثه يبلغ حججا يحج عنه حججة واحدة من وطنه وهى حجة الاسلام الا اذا وصى أن يحج عنه بجميع الثلث قال في البدائع وما ذكره القدورى أثبت لان الوصية بالثلث وبجميع الثلث واحدا لان الثلث اسم لجميع هذا السهم انتهى وفيه بحث لا يخفى لان الباء في قوله بالثلث فتحتل البعضية بخلاف ما اذا ضمت الى لفظ الجميع المفيد لتأكيده كيدفكائه قال بالثلث جميعه لا بعضه (وكذا) أى الحكم (أو قال بجوا عنى بألف) أى والالف يبلغ حججا فيه التفصيل السابق والخلاف الاحق ويؤيد القدورى انه ذكر في المبسوط هذه المسئلة من غير خلاف الا انه قيد بقوله اذ لم يقل حججة (ثم الوصى بالخيار) أى بين امرين (ان شاء أحج عنه الحجج) أى المتعددة (في سنة واحدة وهو الافضل) أى للمارعة الى الطاعة (وان شاء أحج عنه في كل سنة حججة) أى بعد ايقاع الحجة الاولى في السنة الاولى لانه الاكل لخلاص الذمة من الفريضة ثم وقوع بقبه الحجج نافلة وزيادة فضيلة وأمان أوصى أن يحج عنه في كل سنة حججة فلم يذكر في الاصل وروى عن محمدان هذا وذلك سواء أى في أصل الجواز والا فقد سبق ان الحج في سنة واحدة أفضل ولا يبعد ان يقال التفریق في هذه الصورة أولى ليكون على وفق الوصية وان كان الاظهر ان الوصية اذا لم يكن فيها مخالفة لشريعة تدين الموافقة (ولو قاسم الوصى الورثة وعزل قدر نفقة الحج) أى أفزعه وأبرزه (فهلك الموزول) أى بدفع بقية التركة الى الورثة (في يد الوصى أو في يد الحاج) أى بدفع الوصى اليه قبل الحج (بطلت التهمة) أى الاولوية (ولان بطل الوصية) أى السابقة (وبحج) أى له (من ثلث الباقي) أى وهكذا وهكذا (حتى يحصل الحج) أى ينفق (أو يتوى المال) أى يفتى جميعه وهذا في قول أبى حنيفة وعند أبى يوسف ان بقى من ثلث ماله شئ يحج عنه بمسابق من حيث بلغ وان لم يبلغ من ثلثه شئ بطلت الوصية وقال محمد قسم الوصى جائزة وتبطل الوصية بهلاك الموزول سواء بقى من الثلث شئ أو لم يبق (مثاله كان له) أى للميت (اربعة آلاف) أى درهم أو دينار (دفع الوصى ألفا) أى الى الحاج (فهلكت) أى جملة الالف (ودفع اليه) أى فدفع الى الحاج (ما يكفيه من ثلث الباقي) أى ولو بعضه (أو كله وهو) أى وكله (ألفا ولو هلكت الثانية) أى في المرة الثانية (دفع اليه من ثلث الباقي) ان بقى شئ (بعد ما) أى وهكذا (مرة بعد اخرى الى ان لا يبقى ما ثلثه يبلغ الحج فتبطل الوصية) وهذا عند أبى حنيفة وأما عند محمد فيحج عنه بما بقى من

سمع النداء الاول في الوجه - ود الاول فأجاب من سمع النداء اجابة اضطرار بتفصيصه من النداء والمتأدى والزمان بالتحديدات النفوس فاذا صادف هذا اليوم يوم جمعة فليقف الحاج في الموقف الاعظم وليقبل الهى وسيدى ومسولاه أصألك بالاسم الذى بسطت به الصراط المستقيم الذى لا يتصور فيه الضلال وجعلت فيه مسالك على هدانا نفاس الخلائق فكل مخلوق يتحرك بحركة وانما قد دون ذلك عوائق ماذعة فان ذلك غير قادح في العبور على صراطه لضرورة اسمه المحرك له والمحرك به أن تهتدى فيمكرى الى صراطه المتصل

المدفوع اليه المقرر للرجوع ان بقي شيء والا بطلت الوصية كما وان الموصي حين ماله ودفعه الى رجل  
ليحج عنه ومات فذلك المال في يد النائب لا يؤخذ بشيء آخر من تركه الموصي فكذا اذا عينه  
الموصي وعند ابى يوسف يخرج عنه بما بقي من الثلث الاول مع ما بقي من المال الموزول وان كان  
المدفوع تمام الثلث فقول في ابى يوسف كقول محمد وان كان بعضه يكمل ان كان مقدار ابى للرجوع  
هذا اذا وصى بأن يحج عنه او قال من الثلث اما لو وصى بأن يحج عنه بثلاثة فقول محمد كقول ابى  
يوسف حتى يحج عنه من الذي بقي من الثلث الاول عندهما (واوان الوصى اذا أحجج رجلا من الميت  
في محل يحتاج الى مقدار) اي معين (وان أحجج رجلا في محل يحتاج الى اقل من ذلك) اي من  
ذلك المقدار (وكل ذلك يخرج من الثلث) جلة حالية (يجب اقله ما لو وصى ان يحج عنه  
بمائة) اي بمائة درهم مثلا (وثلاثة اقل منه) اي من العدد المذكور (يحج عنه بالثلث) اي بالمائة  
(من حيث يبلغ) اي الثلث ولو كان بلوغ المائة من بلده (واو وصى رجل بألف للمساكين  
اي المعينة او المحصورة او المطلقة فأقلها مائة) (بألف وان يحج عنه) اي الفرض على ما في الكبير  
والظاهر اطلاقه (بألف وثلاثة) اي والحال ان ثلث جميع ماله (الفان) اي لا ثلاثة آلاف (يقسم)  
اي الثلث الذي هو الفان (بينهم) اي بين الرجل والمساكين والحاج عنه (اثلاثا ثم تصاف حصصه)  
المساكين الى الثلث (اي الى حصصه) (فأفضل) اي من الحج من حصصه للمساكين (فهو للمساكين  
بعد تكميل الحج) اي بعد تحقق أدائه كاله (ولو كان عليه) اي على الميت (فريضة) اي من الحج  
(ونذر) اي من حج او غيره (يبدأ بالفريضة ولو كان الكل واجبا أو تطوعا يبدأ بما قدمه الموصي  
ان ضاق الثلث منها) اي من جميعها واما اذا كان نذرا أو تطوعا فيبدأ بالنذر لتقديم الواجب وفي الاختيار  
فان كان الكل فرائض قدم ما قدم الموصي ان ضاق الثلث منها وقيل يبدأ بالحج ثم بالزكاة وهو قول  
ابى يوسف وقيل بهما ثم بالحج وهو مختار محمد ورواية عن ابى يوسف ثم بالزكاة فارات ثم صدقة الفطر  
ثم الاضحية وفي البدائع وان كان الكل متساويا يبدأ بما قدمه الموصي

**فصل في النفقة** اي حكم اتفاق الحاج المأمور (المراد من النفقة ما يحتاج اليه من طعام  
وادام) ومنه اللحم (وشراب وثياب في الطريق ومركوب) اي باجارة او اشتراء (وثوبى اسرام)  
اي ازوردها (واستجار منزل) اي يأوى اليه (ومحمل وقرية وادوة) اي ظرف ماء ونحوه  
(وسائر الآلات) اي مما لا يستغنى عنها في الطريق (وكذا دهن السراج والادهان) اي على  
اختلاف فيهما فقبل يشتري دهننا يدن به لاجرامه ويزن بالامتصاص والا ظهر ان دهن السراج  
ضروري مادي ودهن الاحرام لبعض الناس حرفي (وما يغسل به ثيابه) اي من الصابون والاشنان  
وكذا ما يغسل به رأسه من نحو الخيطي والسدر (وأجرة السارس) اي حافظ متاعه وخادم  
دايته (والحلاق ودخول الحمام) اي وأجرته (كل ذلك بالمعروف) اي بالتوسط والاقتصاد من  
غير تبذير وتقتير وقال الشمني ولا يدخل الحمام ولا يشتري دهن السراج ولا ما يدن به أو يتداوى به  
ولا يعلى اجرة السلاق والحباب الا ان يأذن له الميت او الوارث وفي قاضيه بنان والمحيط له ان يدخل  
الحمام بالمعروف يعني في الزمان وهو المختار على ما ذكره النكرمانى وقياس ما في التناوي ان يعطى  
اجر الحلاق وبه صرح بهنهم وفي النوازل عن ابى القاسم ايسر له ان يفعل الاعلى الرأس  
بالمعروف وهو ان لا يتخطى في قليل المدة (وله ان يتخطى دراهم النفقة مع الزفة) بالضم اي الرفقاء  
(وبودع المال) اي لا يحفظه (ولا يصرف الدنانير الا الحاجة) اي ضرورة تدعو الى ذلك (وان)

صراطك يا هادي  
منابن أسألك باسمك  
لذي شرفت به بعض  
نفوس فهي تنحدر  
به طبعها بغير تكلف على  
صراطك الذي هو أقرب  
لوق اليك أن تحركني  
فيما فيه رضاك حتى دائم  
إلى مالا نهاية له في  
جود (الهي) ان وقف  
القدر على التساوت  
ترتيب طبع فذلك  
يج عن طبع كمال نفسي  
فحجب عن صراطك  
تقيم فان خير نقد برك  
اطمستقيم قوم أسلم  
هي وجه بقائي بك  
ام بقائك وذكر في  
تساؤك فاجعاني من  
مبين (الهي) من يوم  
ردي لم أزل ذاهبا  
كمنجذبا بانجذاب  
يسة في منك انت  
ها

كان له نقد ( أي بأن أوصى أن يخرج بألف درهم ) ولا يروج ( أي ذلك النقد ) في الحج بصرفه  
 أي الوصي أو الحاج ( بالذي زوج ) أي في الحج ( ولا يدعو ) أي المأمور ( إلى طعامه ) أي أحدا  
 إذ ليس له تبرع ولا التطوع والذال ( ولا يتصدق ) أي من طعامه أو غيره على أحد من الفقراء  
 ( ولا يرضى ) أي أحدا ( ولا يشتري ماء للوضوء ولا لغسل الجنابة ) أي من مال الميت ( بل يقيم )  
 أي إذا لم يكن له مال ( ولا يحقهم ولا يتداوى ) أي من مال الميت ( وقيل له أن يفعل ) أي المأمور  
 ( كل ما يفعله الحاج ) أي جنسه قال الفقيه أبو الليث وعندي أن يفعل ما يفعله الحاج قال في  
 الله خيرته وهو المختار ( وإن وسع عليه الأمر ) وهو الموصى أو الوصي ( الأمر ) أي أمر الموصوف  
 ( فله أن يفعل ذلك ) أي جميع ما ذكر ( بلا خلاف ) لأنهم قالوا هذا إن لم يوسع عليه فإن كان قد  
 وسع عليه في وصيته للحجامة ودخول الحمام والتداوى فلا بأس به ( ولا ينفق ) أي المأمور من  
 مال الميت ( على من يخدمه ) أي خدمة يقدر عليها بنفسه ( إذا كان ممن لا يتقدم نفسه ) أي  
 أكبر أو عظيماً وكبره ( وينفق في طريقه مقدار ما لا ينفق ) أي لا ينفق ( في نفسه ولا  
 تقتير ) أي لا يضييق ( ذاهباً وجائياً ) أي أيها ( إلى بلد الميت ) أي أن عاد إليه ( وأوصاك طريقاً  
 أبعد ) أي وأكثر نفقة ( من المعتاد أن كان يسلكه الحاج ) أي ولو أحياناً ( كبتادى ترك طريق  
 الكوفة إلى البصرة ) أي مائلاً إلى سلوك طريقها ( فنفقته في مال الأمر ) ويتفرع عليه قوله ( ولا  
 يضمن لو هلك ) والمعنى حتى لو أخذت منه النفقة لا يضمنها ( والأفنى ماله ) أي في مال نفسه وفي  
 فتاوى قاضيهان وأوصاهم النفقة بمكة أو يقرب منها أو لم يبق يعني فنفق من مال نفسه  
 له أن يرجع في مال الميت وإن فعل ذلك بغير قضاء ثم ذكر بعده بأسطر إذا قطع الطريق عن المأمور  
 وقد انفق بعض المال في الطريق قضى وحج وأنفق من مال نفسه يكون متبرعاً فلا يسقط الحج  
 عن الميت لأن سقوطه بطريق التسبب بانفاق المال في كل الطريق قال ابن الهمام ولا فرق بين  
 الصورتين سوى أنه قيد الأولى بكون ذلك الضياع بمكة أو قريباً منها ولكن المعنى الذي دلل به  
 بوجوب اتفاق الصورتين في الحكم وهو أن يثبت له الرجوع ولو لم يرجع وتبرع به أن كان  
 الأقل جازوا وأنه ضامن للماله انتهى وأخرج الحاج المأمور قبل أيام الحج ينبغي أن ينفق من  
 مال الأمر إلى بغداد أو إلى الكوفة أو إلى المدينة أو إلى مكة وإذا أقام ببلده ينفق من مال نفسه  
 حتى يبعث أو أن الحج ثم يرجع وينفق من مال الميت ليكون المأمور منفقاً من مال الأمر  
 في الطريق فإن انفق من مال الميت في مدة إقامته يكون ضامناً وهذا إذا أقام ببلدة خمسة عشر  
 يوماً لأنه مقيم وروى ابن جماعة عن محمد أنه إذا أقام ببلدة ثلاثة أيام أو أقل وانفق من مال الميت  
 لا يضمن وإن أقام أكثر من ذلك ينفق من مال نفسه قالوا في زماننا وإن أقام أكثر من خمسة  
 عشر يوماً ما يكون نفقته من مال الميت وهذا معنى قوله ( وأقام ببلدة ) أي في أو أن الحج ( أن  
 كان لا يتظار القافلة فنفقته في مال الميت سواء أقام خمسة عشر يوماً أو أقل أو أكثر وإن أقام  
 بعد خروج القافلة في ماله ) أي لا تكون نفقته من مال الميت كما في فتاوى قاضيهان ( وكذا  
 لو أقام بمكة ) وكذا بغيرها ( بعد الفراغ ) أي فراغ أعمال الحج ( للقافلة ) أي لا يتظار خروجهم  
 ( في مال الميت ) أي نفقته ولو كان أكثر من خمسة عشر يوماً ( والا ) أي بأن أقام بعد الفراغ  
 لحاجة أخرى بعد خروج القافلة ( في ماله ) أي من مال نفسه ( فإن بدله أن يرجع ) أي ظهر له رأى  
 بعد المقام في رجوعه ( رجعت نفقته في مال الميت وإن نطق بمكة ) أي قصد استيطانها ( ثم )

قضائي ووشى وظلي  
 وجزئي وكلي ساجد  
 لوجهك مشجع لك  
 بما سهرت به سكان مدينتك  
 وملاكك أسألك أن تغفر لي  
 ما أخطئتي فيه انقصي  
 بكمالك فالك مظهر ما  
 شئت وتخفيه ومعيده  
 ومبدئي أعزني بك منك  
 وأعزني بك من غيرك  
 يا ملاذ العاذنين المستجيرين  
 يا ملجأ المضطربين يا أمل  
 الآملين أسألك أن تصلي  
 علي سيدنا محمد سيد  
 المرسلين وآله الطيبين  
 وعليهم السلام وفيهم برحمتك  
 يا أرحم الراحمين ( وإذا )  
 فرغت من هذا الدعاء  
 الشريف أسأل الله تعالى  
 ما شئت مما يناسب من الدنيا  
 ومن علقه عليه وسع  
 الله رزقه وعلمه وأظهر  
 بركته عليه حتى يعلم ذلك  
 في ظاهره وباطنه وقس  
 عليه

بداله العود) أي الرجوع إلى بلده (لأنه لو) أي نفقته في مال الميت فقد روى عن أبي يوسف أنه لا تعود نفقته في مال الميت وذكر القدوري أن علي بن قول مجاهد هو ظاهر الرواية قال ابن الهيثم وذكروا غير واحد من غير ذلك خلاف أنه أن نوى الإقامة خمسة عشر يوما سقطت فإن صادف حدث وان توطئها قل أو أكثر لا تعود انتهى وقد صرح في البدائع بعدم نقل الرواية عن أبي يوسف أنه لا تعود وهذا إذا لم يتخذ مكة دارا أمانا اتخذها دارا ثم صادف لا تعود النفقة بالخلاف وكذا في شرح الكفر أن توطئ بمكة سقطت قل أو أكثر ثم إن صادف لا تعود بالاتفاق (وإن أقام بها) أي بمكة (أياما من غير نية الإقامة) أي الشريعة بالمدة المألوفة (أن كانت) أي أقامته تلك (أقامة معنادة) أي لاهل القافلة (لم تسقط) أي نفقته من مال الميت (والا) أي بأن زاد على المعتاد (سقطت) أو تعييل إلى مكة (أي دخولها قبل ذي الحجة) فهي في ماله (أي فالنفقة في مال نفسه) (إلى أن يدخل عشر ذي الحجة فتصير) أي ترجع نفقته (في مال الميت ولو خرج من مكة) أي بعد دخولها في أوائل الحجة (مسيرة سفر) أي مدة ثلاثين يوما ولياليها (لحاجة نفسه سقطت) أي نفقته (في رجوعه) أي حين عودته إلى مكة وكذا مادام مشغولا بمحاجة نفسه فنفقته في مال نفسه فإذا فرغ حادت في مال الميت لما سبق من محمد (وما فضل من النفقة من الزاد والامتنع) أي الآلات والأدوات حتى الثياب (بعد رجوعه برده على الورثة أو الوصي إلا أن يترع الورثة أو أوصى له به الميت فيكون له) وفي المحيط وعند بعضهم لا يجوز الوصية ولا يصح أنه يجوز وفي الذخيرة ذكر في الأصل إذا كان الميت قال فابقي من النفقة فهو للمأثوران هذا على وجهين إن لم يمين الميت رجلا أصبح عنه كانت الوصية بالباقي باطلة والحيلة في ذلك أن يقول الموصي لأوصي أعطاني من النفقة من شئت وإن عين الموصي رجلا أصبح عنه كانت الوصية جائزة (ولو شرط الأمر أن يكون الفاضل له فالشرط باطل ويجب الرد) أي إلى الورثة كذا في خزائن الأكل (وينبغي الأمر أن يفوض الأمر إلى المأمور فيقول حج مني) أي بهذا (كيف شئت مفردا أو قارنا أو ممتعا) فيه أن هذا القيد سهو ظاهر إذ التفويض المذكور في كلام المشايخ مقيد بالأفراد والقران لا غير ففي الكبير قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا أمر غيره أن يحج عنه ينبغي أن يفوض الأمر إلى المأمور فيقول حج مني بهذا كيف شئت إن شئت حجة وإن شئت فاقرنه والباقي من المال وصية له أي لا يضيق الأمر على الحاج ولا يجب عليه الرد إلى الورثة انتهى كلامه وقد سبق أيضا أن من شرط الحج أن يكون مباحا آفاقيا ونقرا إن بالعمرة ينتهي سفره إليها ويكون حجه مكيا وأما في قاضيه من التعبير بحجة أو عمرة وحجة أو بالقران فلا دلالة على حواجز التمتع إذا أو لا تفيد الترتيب فيحصل على حج وعمرة بأن يحج أولا عنه ثم يأتي بالعمرة له أيضا فندير فانه موضع خطر ثم قوله (ووكذلك) ذكره قاضيه إن ونعم ابن الهيثم حيث قال إذا أراد أن يكون ما فضل للمأمور من الثياب والنفقة يقول له وكذلك (إن ذهب الفضل من نفسك أو نفقته لنفسك فبه من نفسه فإن كان على موت) أي في صدد (قال والباقي لك وصية) انتهى كلامه وهذا كما أن كان الأمر بين رجلا (وإن لم يمين الأمر رجلا يقول) أي بقصد الحيلة (لأوصي أعطاني من النفقة من شئت) أي فحينئذ له أن يعطيه الوصي من شاء من ماله لأن يحج عنه (وإن أطاعني) أي الموصي (وقال وما يبقى من النفقة فهو للمأمور) أي مأمور الوصي من غير تعيين الموصي له (فالوصية باطلة) أي كما

سب من الأعمال  
يهدى من يشاء إلى  
ط مستقيم انتهى ما  
ساه عن الإمام البوني  
ي الله تعالى عنه

(فصل ٤)

ربت الشمس أفاض  
نام مع السحابة  
نار من غير مسابقة  
حام كاية له العوام  
فر صلاة المغرب  
ها مع العشاء في  
تولا بصلي المغرب  
شاه يعرفات ولا في  
ر وعند الأفاضة  
(اللهم) اليك  
وفي رجعتك رغب  
تخطك رهبت ومن  
ت أشفت فاقبل  
عظم أجري وتقبل  
وارحم تضرعي  
بدمائي وأعطيني  
(اللهم) لا تجعل  
خبر



قدمناه ( فان صير رجلا صحيح ) لما سبق وقال الفقيه أبو الليث ولو جعل الميت الباقي حصلة له بعد رجوعه فلا بأس بذلك وهو كما وصى

**فصل** ولو وصى الميت أو ورثته ان يسترد المال من المأمور ( الظاهر ان المرد مأمور الوصى أو الوارث لا مأمور الوصى لكن قال في الكبير رجل له ألف لآمال له غيره فدفعه إلى رجل ليحج عنه ثم مات فلورثة استردوها وان مات بعدهما أحرم المدفوع اليه ويضمن ما أنفق منه بعد موته انتهى ولا يخفى أنه ينبغي ان يحمل على ما إذا استحق استرداده بظهور خيانة أو حصول ذممة وارتكاب جناية والله أعلم ( ما لم يحرم ) ففي خزانة الأكل ولو استرد الأمر ماله بعدهما أحرم له المجهز ليس له ذلك والمهرم يعضى في إحرامه وبعد فرائضه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع إلى أهله وان أحرم حين اراد الاستدله ان يأخذه ويكون إحرامه تطوعا من الميت وان استرد فنفقته إلى بلدته من مال الميت انتهى وهو باطلا لانه غير ظاهر بل التفصيل هو المعتبر كما ذكره المصنف بقوله ( ثم ان رده بخيانة ) أي ظهرت ( منه ) وفي نسخة لجناية بالجيم وهي تشملها وغيرها من أنواع المعصية ولذا قال بعضهم ولا تنهية ( فنفقة الرجوع في ماله ) أي في مال نفسه ( وان رده بلا خيانة ففي مال الوصى ) ينفع الوأول فقصره وسوء تدبيره ( وان رده لضيق ) أي حدث له ( أو جهل بأموال المناسك ) أي حين تبين له ( ورأى غيره أصح ) أي بالدفع اليه بأن يكون أقوى وأعلم وأصلح ورده ( في مال الميت ) كذا في النجديس وغيره هذا ولو جامع المأمور في إحرامه والموصى ان يسترد النفقة كلها لانه أمر بالانفاق في إحرام صحيح ولم يوجد

**فصل** ( ولو قال المأمور ) أي بعد رجوعه عن الطريق ( منعت من الحج وكذبه الوارث أو الوصى لا يصدق ) أي قوله ( ويضمن ) أي النفقة ( الا ان يكون ) أي المانع ( أمرا ظاهرا يشهد على صدقه ) أي في منعه ورجوعه ( ولو قال بجهت ) أي عنه ( وكذبوه ) أي الورثة وكذا اذا كذبه الوصى ( فالقول للمأمور مع يمينه ولا تقبل بينة الوارث أو الوصى ) أي شهودهما عليه ( انه كان يوم انهر بالبلد ) أي من البلدان غير مكة وما حولها ( الا ان يقيما ) أي بينة ( على إقراره انه لم يحج ) أي عنه أو هذه السنة وما اذا كان الحاج مديونا للميت وأمره أن يحج بماله والمسئلة يحالها فانه لا يصدق الابينة ففي خزانة الأكل القول له مع يمينه الا ان يكون للوارث مطالبة بدفن الميت فانه لا يصدق الا بيمينه

**فصل** ( جميع الدماء المتعلقة بالحج ) أي بنفسه كدم شكر ( والاحرام ) أي بارتكاب محظور فيه كجزاء صيد وطيب وحلق شعر وجعاع ونحو ذلك ( على المأمور ) أي اتفاقا لان الشكر له والجبر منه صريح عليه ( الا دم الاحصار خاصة فانه في مال الأمر ) أي ما ذكره القدوري وغيره من غير خلاف وفي بعض نسخ الجامع الصغير ان دم الاحصار على الحاج المأمور عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد على الأمر وكذا ذكره قاض خان في شرح الجامع ( حتى لو أمره بالقران أو التمتع فالدم على المأمور ) أي في مال نفسه ولو لم أره بالتمتع معناه القوي فلا ينفق ما تقدم ( فاذا أحصر ) أي المأمور ( بيمين الوصى الهدى من مال الميت لجهل به ) أي يخرج المأمور عن إحرامه به ثم قبل بيمين من ثلث مال الميت وقبل من جميع المال ( ويرد ) أي الحاج ( ما بقى من النفقة ) أي إلى الوصى ( للحج ) أي من الميت ( من حيث يبلغ ) أي ان لم يبلغ ما بقى وفاء للحج من بلدته وهذا اذا وصى بماله معين ان يحج عنه والافوه على الخلاف الذي مر ولا ضمان عليه

ههنا من هذا الموقوف  
الشريف العظيم وارزقنا  
العود اليه مرات كثيرة  
بلطفك اللهم ( اللهم )  
اجعلني فيه من الخاسرين  
مستجاب الدعاء فائزا بأعظم  
النوال والعطاء مطبوعا  
في سائر أمورى سرزوقا  
رزقا موافقا لحلال طيبا  
واسعا مباركا فيه ( اللهم )  
نجحوا زعمى واغفر لى ذنوبى  
ولا ترد أهل الموقف بشؤم  
خطيائى فانك أنت الكريم  
الحليم الجواد البر الرؤف  
الرحيم ليلى اللهم ليلى  
ليلى لا شريك لك ليلى  
ان الحمد والثناء لك  
والملك لا شريك لك ليلى  
وسعديك وانظيرات كلها  
بيديك ليلى ذا المارج  
ليلى ليلى اله الخالق ليلى  
ليلى عدد الرمال والخصى  
ليلى



فيما اشق قبل الاحصاء

فصل (اعلم انه اذا خرج المأمور فأصل الحج يقع من الأمر) وهو ظاهر المذهب والمذكور  
 في الأصل واختاره شمس الأئمة السرخسي وجعل من المحققين وبدل عليه الآثار من السنة  
 وصححه قاضيان ويؤيده بعض الفروع من شرائط النية عن المتجوج عنه واستجاب ذكره  
 الجامع في تليته (وقيل يقع من المأمور نفلا) لانه لا يسقط فرضه به اجاما (والأمر ثواب  
 النفقة) كما روى عن محمد ومثله عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه جمع من المتأخرين منهم صدر  
 الاسلام وشيخ الاسلام وأبو بكر السبكي قال قاضيان في شرح الجامع وهو أقرب الى النفقة  
 ونسبه شيخ الاسلام الى أصحابنا قال على قول أصحابنا أصل الحج من المأمور وهذا وسئل الشيخ  
 الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن هذا قال ذاك متعلق بشيئة الله تعالى كما قال محمد فله منه  
 ان لمحمد قولين التفويض وجعله من المأمور (ويسقط عن الأمر الفرض) كان الأولى ان  
 يقول ويسقط الفرض عن الأمر (بالاجماع) كما صرح به الكافي وغيره لكن اذا أده على  
 الموافقة سواء قلنا انه وقع عنه أو عن الأمر (ولا يسقط به) أي بالحج عن الغير (عن المأمور  
 فرض الحج بالاجماع سواء أده على الموافقة) وهو ظاهر (أو المخالفة) أي قد صار الحج له (وسواء  
 كان عليه الحج) أي فرضا بقا في ذمته بأن حج من غيره وهو ضرورة (أولم يكن) أي الحج فرضا  
 عليه أي ابتداء أو كان قد أده عن نفسه وكان حقه ان يقول وسواء قلنا انه وقع عنه أو عن  
 المأمور وكذا لو حج عن أبيه ولم يكن عليه حج لا يسقط عن الفاعل حجة الاسلام وان أقدم في  
 شرح ابن وهبان عن فتاوى الظهيرية هذا الاختلاف في الفرض (وفي حج النفل يقع من المأمور  
 اتفاقا) أي باتفاق مشايخنا لان الحديث ورد في الفرض دون النفل (والأمر الثواب) أي  
 ثواب النفقة وفي شرح النقاية للشيخ محمد القاسمي في الفسل يكون ثواب النفقة للأمر  
 بالاتفاق واما ثواب النفل فيجعله المأمور الأمر والله أعلم ثم اعلم ان من مات من غير وصية  
 وعليه الحج لم يلزم الوارث ان يحج عنه خلافا لما ذهب اليه رضي الله تعالى عنه قال ابن الهيثم وان  
 فعل الولد ذلك مندوب اليه جدا انتهى ولو حج وارث واجبي يجزئه ونسقة طاعة حجة الاسلام  
 ان شاء الله تعالى لانه اتصال للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به  
 الكرماني والسروجي ثم مقتضى كلامهم ان الأولى ان يحج اولاً ثم يحج ذلك الثواب للحيت  
 لانهم قالوا في مسألة الابوين لانه لا يفعل ذلك يحكم الأمر وانما يحج ثواب فعله اهما وجعل  
 ثواب حجه لغيره لا يكون الا بعد أداء الحج فبطلت نيته بالاحرام لانه غير مأمور فهو متبرع فنفع  
 الاعمال عنه البتة فيصبح حلال الثواب بعد ذلك لا حسد هما والاهما قال المصنف هذا حاصل  
 ما أشار اليه قاضيان وغيره فافهم المرام انتهى ولا يخفى ان قوله فبطلت نيته بالاحرام ليس في  
 مقام النظام فانه لا شك ان نيته اولا ابلغ في تحصيل المرام مع انه لا تنافي بين ثوابه له آخر  
 كما لا يخفى على أرباب الافهام

## باب العمرة

وهي الحجة الصغرى أي بالنسبة الى الحج وقد افردت رسالة سميتها بالخط الاوفر في الحج  
 الاكبر (العمرة سنة مؤكدة) أي على الجواز وقيل هي واجبة قال المصنف في صحيحه قاضيان  
 وبه جزم صاحب البدائع حيث قال انها واجبة كصدقة الفطر والاضحية والوزر ومنهم من

(أطلق)

أوراق الاشجار  
 البصار لبيك  
 يك عدد ذرات  
 نفاسه واوليك  
 ليك لبيك (اللهم)  
 سيدنا محمد وعلى  
 آله وصحبه عدد  
 رضائكم وزنة  
 معدادكم كما  
 لي ابراهيم وعلى  
 هم في العالمين انك  
 وصل على سائر  
 بانك ولا تتركك  
 أهل طاعتك  
 والسلام عليهم  
 ذلك ويكثر من  
 الصلاة على النبي  
 عليه وسلم الى أن  
 دافعة ويقول  
 المزدلفة (اللهم)  
 سألنا أن نرزقني

اطلق اسم السنة وهو لا ينافي الوجوب وعن بعض اصحابنا انها فرض ككفاية منهم محمد بن الفضل من مشايخ بخارى لكن لا مطلقا بل قال المصنف ( لمن استطاع ) اي اليها سبيلا بالازاد والراحلة كائنت تفسيره بالسنة ( وشرائط الاستطاعة ) الاولى أن يقال شرائط وجوبها او وجودها ( مامرفي الحج ) اي من شرائط وجوبه لان الواجب يلحق بالفرض في حق الاحكام وكذا السنة تنبع الفرائض في كثير من الاحكام ( واحكام احرامها كاحكام احرام الحج من جميع الوجوه ) اي بالنظر الى محظوراته واما بالنظر الى سائر احكامه فباعتبار اكثرها من سننها وادائها ووجوبها من ميقاتها ونحو ذلك ( وكذا حكم فرائضها ) اي في الجملة ( وواجباتها ) اي في بعضها ( وسننها ) كذلك ( ومحرمانها ) اي بأسرها ( ومفسدها ) اي وان اختلفا في محلها ( ومكروهاتها واحصاؤها ووجوبها ) اي بين عمرتين واكثر ( واضافتها ) اي الى غيرها في نيتها ( ورفضها ) اي حال ضم غيرها اليها ( كتكليفها في الحج ) اي في ظالم احكامها وهي كثيرة اقوله ( وهي ) اي العمرة ( لا تخالف الحج الا في امور ) اي بسيرة كافية لنسخة ومجموعها احد عشر ( الاول منها ) اي من الاحكام المخالفة ( انها ) اي العمرة ( ليست بفرض ) اي بخلاف الحج وفيها خلاف الشافعي ( الثاني انه ) اي الشأن ( ليس له وقت معين ) اي بالانفاق ( بل جميع السنة وقتها ) اي لجوازها ( الا انها تكرم في خمسة ايام ) اي في ظاهر الرواية ( يوم صرفة ويوم النحر وايام التشريق مع الصلحة ) اي صحتها وقومها وعن ابن يوسف انه لا يكره يوم صرفة قبل الزوال واطلاق قاضيجان في المتفرقات وقال لا بأس بالعمرة عدة صرفة الى نصف النهار ولم يحلها الى احد كذا ذكره المصنف في الكبير واهمها اراد انه لا بأس بفعلها حينئذ لا انشاء هالمسا في البحر الزاخر يكره انشاء في هذه الايام فان اداها باحرام سابق لا يكره وبهذا يرتفع الاشكال عن قاضيجان ووقتها جميع السنة الا خمسة ايام يكره فيها العمرة لغير القارن يعني وفي معناه المتتابع ويؤيده ما في المنهاج انه اذا قصد الاقران او التمتع فلا بأس بل يكون افضل في هذه الايام انتهى ولا يخفى انه اراد انشاء احرامها فيها لا دائما الا انه قصد به انشاء هالما صرحوا بكرة انشاءها فيها ( الثالث انها لا تنوت ) اي بخلاف الحج ( الرابع ليس فيها وقوف بعرفة ولا مزدلفة ولا رمي ولا جمع ) اي بين صلاتين لاني ليل ولا نهار ( ولا خطبة ) اي بخلاف الحج في جميعها ( الخامس ليس لها طواف القدوم ) اي سنة ولو كان آقافيا بخلاف الحج ( السادس لا يجب بعددها طواف الصدر ) اي الوداع ولو كان المعتمر من أهل الافاق واراد السفر وهذا في ظاهرها الرواية وقال الحسن بن زياد يجب عليه ( السابع لا يجب بدنة بافسادها ) فيه نظر لان افساد الحج وهو بالجماع قبل الوقوف لا يوجب بدنة بل شاة وانما يجب البدنة بالجماع بعد الوقوف فكان الاولى أن يقول بالجماع قبل طوافها ( بل يجب شاة ) اذا وقع الجماع قبل الطواف كله أو اكثره بل ولا يجب البدنة في العمرة قط أما لو جامع بعد ما طاف اكثره قبل السجى أو بعده قبل الطواف لا تنسد همرته وعليه شاة ثم اذا أفسد عمرته فعليه المضى في القاسد وقضاؤها باحرام جديد ( الثامن عدم وجوب البدنة بطوافها اجنبا أو حائضا أو نفساء ) اي بل يجب شاة ( التاسع أن ميقاتها الحل لجميع الناس ) اي من المكي والافقي ومن بينهما ( بخلاف الحج فان ميقاتها لاهل مكة الحرم ) اي وجوبا ( العاشر انه يقطع التلبية عند الشروع في طوافها ) اي في أصح الروايات بخلاف الحج المفرد أو القارن فإنه لا يقطع التلبية الا في اول رمي جرة

الحير كله ( اللهم ) رب  
المشعر الحرام ورب الركن  
والمقام ورب البلد الحرام  
ورب المسجد الحرام  
أسألك بنور وجهك الكريم  
أن تغفر لي ذنوبي وترحمي  
وتجمع علي الهدى أمري  
وتجعل تقوى زادي  
وذخري والآخرة ما بي  
وهب لي رضاك عنى في الدنيا  
والآخرة يا من بيده الخير  
كله أعطني الخير كله  
واصرف عني الشر كله  
( اللهم ) حرمني الحصى وهظمي  
رشحمي وشهري وسائر  
حواسي على النار يا أرحم  
الراحمين

### فصل

فاذا دخل المزدلفة بدأ  
بالصلاة وصلى المغرب  
والعشاء جهسا قبل خطب  
ويحتمل بدل ينسخ جهسا له  
ويحتملها

العقبة (الحادي عشر) انه لا يدخل للصدقة بالجناية في طوافها (اي بخلاف طواف الحج والله سبحانه وتعالى اعلم) (واما فرائضها) أي بحجتها (فالطواف والنية) أي ونيته كما في نسخة (والاحرام) وفيها فريضان وهما النية والتلبية كما في احرام الحج واما ركناها فالطواف والاحرام بشرط لصحة ادائها لا ركن وهو الاصح وقبل الاحرام ركن (وواجباتها السعي) أي بين الصفا والمروة (والحلق أو التقصير) أي بعده جوازا او قبله صحة بعد وقوع طوافه ساو في التخصة جعل السعي فيها ركنا كالطواف وهو غير مشهور في المذهب وأوله بعضهم فقال كأنه أراد أنه داخل في العمرة بخلاف الاحرام والحلق لخروجها عنها كالوضوء للصلاة وفيه ان كان داخل في عبادة ليس ركنا لها كواجبات الصلاة وله الواجب فرضا على اولا ثم يفرق بين الركن والشروط ومطلق الفرض ويؤيده انه جعل في المنهاج الحلق فيها فرضا ايضا وذكر بعضهم ان الحلق أو التقصير شرط لخروج عنها وفيه انه لا يختص بالعمرة اذ في الحج كذلك كما لا يخفى قال المصنف في الكبير وتقدم الطواف على السعي بشرط لصحة السعي بالاتفاق انتهى والظاهر ان يقال الترتيب بين طواف العمرة وسعيها فرض واما تقدم طواف ما شرط لصحة هي الحج (واما صفتها) أي كيفية العمرة بحجتها (هي ان يهرم به من الحل كاحرام الحج) أي مثل صفة احرامه في آدابها وسننه بالافرق الا في تعيين النية في فعل عند احرامها ما يفعل في احرام الحج (وينبغي فيه) وفي نسخة فيها أي في احرام العمرة أو زمان اتيانها بعده تلبسها الى فراغها (ما بقي في الحج) أي من محذورات الاحرام ومكروهاته ومفسداته (فاذا دخل مكة بدأ بالسجود) أي بدخوله من باب السلام على ما هو الافضل وقبل بدخل المعتمر المسجد من باب ابراهيم ذكره المصنف ولا وجه له نعم لو دخل من باب العمرة فلا بأس به لانه اقرب وعليه العمل (وطواف برمل) أي في الثلاثة الاولى (واضطباع) أي في جميع طوافها (وقطع التلبية عند اول استلام الحجر) أي بعد نية طوافها (وطواف سبعة اشواط) اربعة منها فرض والباقي واجب (واكثره وهو اربعة منها) أي لكونه هو الركن (ككله في حق التحلل) أي في حق صحة تحلله وخروجه من احرامه بخلاف او تقصير الا انه يهرم عليه التحلل قبل اتيان السعي بكامله وامن الفساد أي وفي حق امن فساد العمرة حتى لو جامع بهذا أكثر طوافها لا تفسد عمرته (ثم صلى ركعتيه) أي ركعتي الطواف وجوبا عندنا (وخرج للسعي) والافضل من باب الصفا (فسعى كالحج) أي كسعيه (ثم حلق) يعني او قصر (وحل) أي خرج عن احرامها

فصل في وقتها أي وقت العمرة (السنة) أي أيامها (كلها وقت لها) أي لجوازها (الا انه) أي الشأن (بكره تحريما) أي كراهة تحريم كما قاله ابن الهيثم وبشير اليه كلام صاحب الهداية (انشاء احرامها في الايام الخمسة) أي المذكورة سابقا ثم مع هذه البراهنة لو أدى العمرة في هذه الايام يصح ويبقى محرما في هذه الايام او أخر ادائها الى ما بعد ما قوله (وان أداها باحرام سابق لا بأس) أي لما ذكرنا (ويستحب ان يؤخر) أي ادائها (حق يقضي الايام) أي الخمسة (ثم فعلها) واولها فيها (أي احرم بالعمرة في الايام الخمسة) (واو بعد الحلق من الحج يؤمر بفعله) أي لبقاء بعض افعال الحج عليه (فان لم يرفعه او مضى فيها صبح) أي فعلها (والادم عليه) أي لا دخاله عليه ونزك رفقها وفي الفتاوى الظاهريين رجل اهل بصرة في ايام العشر ثم قدم في ايام التشريق فأحب الي أن يؤخر الطواف حتى يقضي ايام التشريق ثم يطوف وايسر

ذن المؤذن ويقسم على المغرب بحضرة بعده ثم يصلي المشاء لابه ولا يبعد الاذان له لعملاء بل يكفى واحد واقامة واحدة والعشاء لا يتطوع سا بل يصلي السن سا ويدهو كما يدهو لكل صلاة (ثم يقرأ بفسرات المنقذة نسا في هذه الليلة ثالث ليلة يقرأ فيها سارات المذكورة ثم يبيت الى أن يصلي الفجر بفاس فصار والمراد من طواف الفجر الثاني أخير قبل أن يزول (يقسم مع الامام) أي في المشعر هو جميع المزدلفة فزح

عليه أن يرفض احرامه يعني (لأنه لم يقع له ادخال عمرة على حجة) وأوسطا في تلك الايام اجزاء ولا دم عليه يعني ولا كراهة ايضا في حقه لان انشاءها لم يكن في الايام المنهي عنها ثم في كلامه اشارة الى انه اوقع طواف العمرة قبل الايام وسعيها فيها بالأساس ثم قال وأهل بعمرته في أيام التشريق يؤمر برفضها وان لم يرفضها ولم يطف حتى مضت أيام التشريق ثم طاف لها لادم عليه انتهى (ويكره فعلها في أشهر الحج لأهل مكة ومن بمناهم) أي من المقيمين ومن في داخل الميقات لان الغالب عليهم ان يحجوا في سنتهم فيكونوا متمتعين وهم من التمتع بمنوعون والأفلا منع للمكي على العمرة المفردة في أشهر الحج اذا لم يحج في تلك السنة ومن خالف فعله البيان وبيان البرهان (وأفضل أوقاتها شهر رمضان) أي نهارا اوله الا فضيلة كل منهما (فعمرة فيه تعدل حجة) أي كما ثبت في السنة وبزيادة هي في رواية ولكن هل المراد عمرة آفاقية أو شاملة لهيئة فيه بحث طويل في القضية (وأوهم في شعبان وأكلها في رمضان فان طاف أكثره في رمضان فهي رمضانية والانشائية) قياسا على التمتع وغيره (ولا يكره الا كثر منها) أي من العمرة في جميع السنة خلافا لما لك (بل يستحب) أي الا كثر منها على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع أسابيع من الاطوفة كعمرة وورد ثلاث عمر كحجة وورد عمران (وأفضل مواقيتها المن بحكة التمتع والجمرات والاول أفضل عندنا لان دليله قولي لأمره صلى الله عليه وسلم فأنشأ رضي الله عنها ان نخرج اليها والثاني أكل عند الشافعي لان دليله فعله صلى الله عليه وسلم اعتمر منها حين رجع من الطائف بعد فتح مكة وكان حق المصنف أن يقول ثم الجمرات وأعله مال الى كلام الطحاوي الموافق لذهب الشافعي من أن أمره صلى الله عليه وسلم بذلك للجواز لا للفضلية ثم موضع احرام عائشة قيل هو المسجد الحرام الذي من الحرم وقيل انه المسجد الأقصى الذي على الأكمة قيل وهو الاظهر وقيل بين مسجدها وبين انصاب الحرم غلوة سهم والله أعلم

#### باب النذر بالحج والعمرة

(وهو) أي النذر نوحان (صريح وكناية) اما الاول فبيان انه (اذا قال الله على حجة أو قال على حجة أي ولم يقل لله (يلزمه الوفاء سواء كان النذر مطلقا) أي غير مقيد بشرط كسبي (أو معلقا بشرط بأن قال ان قدم فأنبي) أي من سفره (أو ان شفى الله مريضى) أو مرضى (فعلى حجة مثلا أو عمرة) أي مثلا لان حكم الاكثر من حجة أو عمرة كذلك (لزومه ما عي) أي من الحج أو العمرة واحدة أو متعددة أو منهما مجتمع (لكن لزومه عند وجود الشرط) أي اذا كان معلقا كما تقدم وكذا اذا قال ان فعلت كذا فله على ان أحج حتى يلزمه الوفاء اذا وجد الشرط ولا يخرج عنه بالكفارة حتى ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وقبل هذا اذا كان التعليق بشرط براد كونه ووجوده كقوله ان شفى الله مريضى فعلى كذا ما اذا كان لا براد كونه كان كملت زيد الله على كذا قيل يجب عليه الا بقاء بالنذر وقيل يجوز به كفارة اليمين وهو الصحيح وقد رجع اليه أبو حنيفة قبل موته بثلاثة أيام أو سبعة وهو قول محمد ثم اذا لزمه الحج وحج جاز ذلك عن حجة الاسلام الا ان ينوى غيره على ما في الخلاصة والظاهر ما في بعض الكتب من الفرق بين قوله فعلى حجة تارمه حجة سوى حجة الاسلام الا ان يقصد بها ما وجب عليه وبين قوله فعلى ان أحج حيث يجوزى عن حجة الاسلام الا ان ينوى غيره ها وقد تقدم ان من ازمه بالنذر حجة وحج حجة الاسلام فانه لا تسقط بها النذرة بالاخلاف (وأوقال ان دخلت) أي الدار مثلا (فانا أحج بزمه) أي عند وجود شرطه

وهو بناء مرتفع موجود  
الاكن والعوام يزعمون أن  
من طلع الى سطح هذا البناء  
ونزل على رأسه من درجة  
في وسط هذا البناء الى أن  
يخرج من أسفله ففسر له  
ما كان عليه من قتل نفس  
ونحو ذلك وهذا باطل لا  
أصل له وبدعة يفعلها العوام  
أما الله تعالى من سعى في  
ابطالها بل الوارد في هذا  
المقام أن الله تعالى يغفر  
لعباده حقوق العباد اذا  
كان حجه مقبولا فاذا وقف  
رفع يديه وحمد الله تعالى  
وصلى على نبيه صلى الله  
عليه وسلم وأبى ودعا  
لنفسه وللمسلمين والمسلمات  
ثم يقول (اللهم) اغفر  
لى خطيئتي وجهلى واسمى  
فى امرى وما أنت أهله  
منى (اللهم) اغفر لى جدى  
وهزلى وخطيئى وعمدى  
وكل ذلك مندى

(واو قال أنا أحج) أي من غير شرط (لا حجة عليه) في الخلاصة أو قال أنا أحج لا حجة عليه ولو قال ان  
 دخلت فانا أحج يلزمه هذا الشرط (ومن نذر مائة حجة أو أكثر أو أقل يلزمه كلها وعليه ان يحج  
 بنفسه قدر ما طاش ويحب الايضاح بالبقية) وهذا على ما في العيون وقاضيهان والسراجية  
 مما نصوا على لزوم الكل وقال في النوازل هذا قولهما وعلى قول محمد بقدر عمره قال الترمذي  
 وأطلق في النعمة لله تعالى على ألف حجة يلزمه وعن أبي يوسف وكذا في محمد يلزمه قدر ما يعيش  
 من السنين واختاره على الرازي والمروسي كقوله على أن أحج عشرين سنة ومات قبله الا يلزمه  
 شيء قال ابن الهمام والحق لزوم الكل للفرق بين الالتزام ابتداء وإضافة (ثم ان شاء) أي المأثور  
 بالمائة (أحج مائة رجل في سنة واحدة وهو الافضل) أي للمسارة الى الخيرات والمضافة  
 من الآفات (وان شاء أحج في كل سنة حجة) أي على وفق لزومه (أو أكثر) أي بناء على الافضل  
 في الجملة (ولكن كما طاش الناذر بعد ذلك) أي الاجحاج (سنة بطلت منه حجة فعليه ان يحج بها  
 بنفسه) أي لانه قدر بنفسه فظهر عدم صحة اجحاجها (وان لم يحج يلزمه الايضاح بقدر ما طاش من  
 بعد الاجحاج واو قال لله على عشر حجة في هذه السنة يلزمه عشر في عشر سنين) على ما في النسخ وغيره  
 وفي خزائن الاكل يلزمه كلها في تلك السنة (واو قال لله على أن أحج في هذا العام ثلاثين حجة يلزمه  
 الكل) أي عند أبي حنيفة (واو قال على أن أحج في سنة كذا فحج قبله اجاز) أي عند أبي يوسف  
 وهو الاقرب خلافا لمحمد (واو لم يحج ومات قبله الا يلزمه شيء) ولو قال ان كنت فلانا فلي حجة) أي  
 من غير ذكر اليوم (او على حجة اليوم) بالنصب والاحسن عبارة الكبير ان كنت فلانا فلي حجة  
 يوم اكمله (لا يصير محرم ما بها بل يلزمه بفعله متى شاء) كما هو قال على حجة اليوم انما يلزمه وقامته  
 يحرم بهما متى شاء انتهى وتبين ان اختصاره في المتن هنا محل للمعنى (واو قال انما يحرم بحجة هبل)  
 أي يحرم (بصورة ان فعلت كذا صرح) أي تعليقهما (وبلزماته ان فعله) أي ما شرطه كذا ذكره  
 في خزائن الاكل من أبي حنيفة (واو قال على حجة ان شئت انت) أيها المختصطاب او المختصطابة  
 (فقال شئت يلزمه حجة) أي وان يصير محرم ما لم يحرم (وكذا لو قال ان شاء فلان) أي سواء كان  
 حاضر أو غائبا (فشاء) أي فظهر انه شاء (لزمه حجة ولا نقصر) أي على الاصح (مشيئة فلان)  
 أي الغائب (على مجلس بلوغه الحسب) أي بالتعليق (واو قال انما يحرم بحجة ان فعلت كذا ففعل  
 لزمه حجة وكذا لو ذكر العمرة ولم يصير محرم ما لم يحرم واو قال ان ابست من غزوات فأنا أحج لزمه)  
 أي ويحج متى شاء (واو قال على أن أحج على جبل فلان) أي مثلا (او على فلان) أي بدرهم كذا  
 مثلا (لزمه) أي الحج (وانت الزيادة) كافي شرح الكافي (ولو حلق الحج بشرط ثم علقه بآخر)  
 أي بشرط آخر (ووجد الشرطان بكيفية حجة واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الحج)  
 على ما في قاضيهان (واو قال حجت الاسلام مرتين لا يلزمه شيء) أي زائده في المرة (واو قال في  
 النذر متصلا ان شاء الله تعالى لا يلزمه شيء في جميع الصور) أي ان قبلها بشيئة الله والله أعلم  
 فصل في الكنايات (اذا قال على المشي الى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو زيارة البيت  
 أو علقه) أي ما ذكر (بشرط) أي كبره مريض وقدم مسافر (أولا) أي او لم يلقه (بل حلف)  
 مشيا (بحجة او عمرة وهو في الكعبة) أي في مكة وما حولها من الحرم (أولا) أي ارضي غير هامن  
 ارضي الحل أو من الاتاق (او قال على احرام فعليه حجة او عمرة مشيا والبيان اليه) أي تعيين  
 احدهما (واو قال على المشي او الذهاب او الخروج او السفر او الايمان او الركوب او الشدة)

اللهم اني أعوذ بك من  
 لقمقور والكفر والعجز  
 الكسل وأعوذ بك من  
 لهم والخزن وأعوذ بك  
 من الجبن والخجل وضلع  
 دين وغلبة الرجال وأسألك  
 ان تقضي عني المعرم وأن  
 تفوق عني مظالم العباد وان  
 تضي عني الخصوم والفرما  
 أصحاب الحقوق اللهم  
 تنفسي تقواها وزكها  
 متخير من زكها أنت  
 ليها وهو لاها اللهم اني  
 أعوذ بك من غلبة الدين  
 من غلبة العدو ومن بوار  
 نعم ومن فتنة المسيح  
 دجال اللهم اجعلني  
 من الذين اذا أحسنوا  
 يتشكروا واذا أساءوا  
 يتغفروا اللهم اجعل لنا  
 من عبادك الصالحين الغر  
 الصالحين الوفاء المتقين



اي الرجل ( او الهرولة ) اي السعي ( الى الحرم او المسجد الحرام ) او الصفا او المروة او مقام  
 ابراهيم او الحجر الاسود او الركن ) اي مطلقا او اليماي ( او امتار الكعبة او بابها او ميرابها  
 او الحجر او عرفات او مزدلفة ) وكذا الى منى ( او اسطوانة البيت او زمزم او مسجد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم او بيت المقدس او مسجد آخر ) ولو كان من المساجد المأثورة كـ مسجد  
 الخيف ونحوه ( لا يلزمه شيء في جميع الصور ) لكن في بعضها خلاف فانه لو قال على المشي الى  
 الحرم او الى المسجد الحرام لاشي عليه عندنا حنيفة وعندهما يلزمه حجة او عمرة وبؤبؤهما  
 الا اذا قال على المشي الى مكة حيث يلزمه حجة او عمرة اتفقا مع ان المسجد الحرام اخص من  
 مكة وانه قد يطلق على الكعبة وعلى مطلق الحرم ايضا وقيل في من ابى حنيفة لم يجر العرف بل يفظ  
 المشي الى الحرم والمسجد الحرام بخلاف زمانهما فيكون اختلاف زمان لا اختلاف دليل  
 وبرهان وكذا ذكره في الكبير وفيه ان الكنايات لا تعاقب لها بالعريفات وكان المناسب ان يختلف  
 حكمها باختلاف النيات وان اعتبر منها جانب الايمان فينبغي ان يعتبر كل ما يختلف في الزمان  
 والمكان فلا يدخل الحكم تحت ضابطة كلية في هذا الشأن وامالوا قال الى الصفا او المروة  
 او مقام ابراهيم عليه السلام وغير ذلك مما سبق لا يلزمه شيء بالاتفاق وقيل الى الحجر الاسود او  
 الركن او مقام ابراهيم يلزمه وصرح في المبسوط في المقام بعدم اللزوم وفي الطرابلسي الى زمزم  
 واسطوانة الكعبة يلزمه عندهما خلافا للامام وعزاه الى شارح نكرة ( ولو قال على المشي  
 الى بيت الله تعالى ثلاثين مرة عليه ثلاثون حجة او عمرة ) هكذا ذكره في المنتقى وقاض خان وفي المنتقى  
 من محمد هذا على الحج وان قال ثلاثين مرة ان شاء حج وان شاء اعتمر ( ولو قال على المشي ثلاثين  
 شهرا او احدا وعشرين شهرا او عشرة اشهر او عشرة ايام او احد عشر يوما فعليه عمرة ) اي  
 واحدة ( وقيل في ثلاثين شهرا انه عليه الحج ) والقولان نقلهما صاحب المنتقى عن محمد باختلاف  
 روايته ( ولو نذر المشي الى بيت الله تعالى ونوى مسجد المدينة او بيت المقدس او مسجدا آخر )  
 كـ مسجد قبا او الكوفة ( لا يلزمه شيء وان لم تكن له نية ) اي مدينة ( فعلى المسجد الحرام ) اي بناء  
 على انه هو الفرد الا كل من بيوت الله ( فيلزمه حجة او عمرة ) على خلاف تقدم والظاهر ان يقال  
 فعلى الكعبة ليكون عليه الحج او العمرة بلا خلاف لان حكم بيت الله والكعبة سواء كما سبق وقد  
 قال الله تعالى والله على الناس حج البيت وقال عز وجل جعل الله الكعبة البيت الحرام وبؤبؤه  
 قوله ( ولو حلف بالمشي الى بيت الله تعالى ثم حنث ) بكسر النون اي لم يبر في عينه ( ثم حلف به ثم حنث  
 بحمل احدهما حجة والاخر عمرة ويمشي لكل واحد من مكان الحلف ولو حلف ان يهتدى  
 بفلان ) اي من المدينة او البقرة او الشاة ( على اشفار عينيه ) اي اهدا بهما او اطرافهما ( الى  
 بيت الله تعالى او اوجه على عنق ) اي يحج بفلان من انسان او حيوان لاشي عليه ( ومن جعل على  
 نفسه ان يحج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة ) اي في وقته فانه يتم بحجبه وينبغي  
 ان يقيد بحلقه قبل الطواف او بعده ليخرج عن احرامه قياسا على قوله ( وفي العمرة حتى يحلق )  
 وفي الاصل خير بين الركوب والمشي لكن في الجامع الصغير أشار الى وجوب المشي وهو  
 الظاهر والصحيح وحملوا رواية الاصل على من شق عليه المشي وفي شرح الجامع قال الشيخ  
 الامام ابو جعفر الهندواني انما يطلق له الركوب اذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يبلغ  
 المشقة عظيمة وأما اذا كانت المسافة قريبة فلا يجوز له الركوب أصلا ثم اختلفوا في محل

( اللهم ) ان هذه مزدلفة  
 وقد رجعت فيها السنة  
 مختلفة نسألك حوائج  
 مرتبة اجعلني من ذالك  
 فاستجب له وتوكل عليك  
 فكشيتهم ( اللهم ) اني أسألك  
 في هذا المجمع ان تجمع لي  
 جوامع الخير كله وان تصلح  
 لي شأني كله وان تصرف  
 عني سوء كله فانه لا يفعل  
 ذلك غيرك ولا يحدوده الا  
 أنت ( اللهم ) اني أهو ذك  
 من شر الاعيين السيل  
 والحريه ( اللهم ) اني  
 أهو ذك من امرأة تشينني  
 قبل المشيب وأهو ذك من  
 مكر النساء وأهو ذك من  
 صاحب خديعة ان رأي  
 حمنة دفنها وان رأي  
 سيئة أظهرها

ابتداء المشي لأن سجدة الم يذكره فقيل ينبغي من الميقات وقيل من حيث أحرم وعليه الامام فخر  
الاسلام والعراقي وغيرهما وقيل كما قال المصنف (ويحل ابتداء المشي من بيته سواء أحرم منه  
أولا) وعليه شمس الاثمة السرخسي وصاحب الهداية وصحبه قاضيان والزبلي وابن الهمام  
لأنه المراد عرفا وبؤيده ما روى عن أبي حنيفة أن بغداديا قال إن كلمت فلانا فعلى أن أحج ماشيا  
فلقبه بالكوفة فعليه أن يحج عشي من بغداد وأما لو أحرم من بيته فلا اتفاق على أنه عشي من  
بيته (وأوركب في كل الطريق أو أكثره بعذر أو بالاعتذار فعليه دم) أي لأنه ترك واجبا يخرج عن  
العهدة (وان ركب في الأقل) أي في أقل الطريق وكذا في المساواة (تصدق بقدره من قيمة الشاة  
فصل) لو نذر أن يصلي في مكان فصلي في غيره دونه في الفضل (أي الأقل منه في الفضيلة  
(أجزاء) أي عندنا) وأفضل الأماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم  
مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم الجامع (أي المسجد الذي يصلي فيه الجمعة) ثم مسجد الحلي  
وهو الذي يصلي فيه الجماعة والقبيلة المحصورة (ثم البيت) أي أفضل من خارجه كالزقاق  
والأسواق إذا عرفت هذا الترتيب فلو نذر أن يصلي ركعتين في المسجد الحرام لا يجوز أدائها  
إلا في ذلك الموضع عند زفر خلافا لأصحابنا وان نذر أن يصلي ركعتين في مسجد النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يجوز أدائها إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو في المسجد الحرام وان نذر أن  
يصلي في بيت المقدس لا يجوز أدائها في هذه المساجد وان نذر أن يصلي في الجامع لا يجوز  
أدائها في مسجد المحلة وان نذر أن يصلي في مسجد المحلة يجوز أدائها في الجامع ولا يجوز أدائها  
في بيته وان نذر أن يصلي في بيته يجوز في السكك ولا يجوز في الزقاق والأسواق كذا في المصنف  
وهذه المسائل يخالف أصحابنا فيها زفر وقيل أبو يوسف أيضا أنه وكذا حكم الاحتكاف إذا نذر  
في هذه المساجد (ولو نذر أن يلبس) بفتح الواو حدة أي يكس (في المسجد الحرام) ساعد لم يجب عليه  
ذلك (كان الظاهر أن يقال أقل من يوم لأنه مدة أقل ما يجوز فيه الاحتكاف خلافا لعمدة  
يجوز اعتكافه ساعة أيضا في النفل ومن غير شرط صوم خلافا لغيره والله أعلم

#### باب الهدايا

وهو ما يهدي إلى الحرم للتقرب إلى الله تعالى والمراد به أنواع الهدايا أو أكثر أحكامها كالضحايا  
(الهدى من الأبل والبقر والغنم) أي لا من غير هاتين النعم (وكل دم يجب في الحج والعمرة  
بأدناه شاة) أي وأصلاه بدنة من الأبل أو البقر وأصغرها أفضلهما وفي حكم الأدنى سبع بدنة  
أو سبع بقرة وهذا التحبير المفهوم من الكلام في كل شيء (الاجتماع في الحج بعد الوقوف بعرفة  
وطواف الزيارة جنبا) فإنه لا يجوز فيهما إلا البدنة ولا يتجاوز قصور العبادة ويستفاد منه أنه  
لا يجب البدنة أصلا في العمرة (وحكم البقر حكم الأبل في هذا الباب) أي باب الهدايا لا في  
مطلق القضاء بالكن هذا عندنا خلافا للشافعي نعمه الله برحمته حيث يخص البدنة بالأبل  
وأما إذا أطلق الجزور فهو من الأبل خاصة اتفاقا (ثم الهدى) أي جنسه منقسم (على نوعين  
هدى شكر) لتوفي في الطاعة المخصوصة (وهو هدى المنية والقرآن) وقدم المنية لأنها  
الأصل المستفاد من القرآن وقيس عليه القرآن في هذا الشأن ببيان البرهان (والمنوع) شكرا  
مطلقا (وهدى جبر) أي انقصر في الطاعة أو أارة كتاب جنابة (وهو سائر الدماء الواجبة) من  
احصاء أو رفض أو جزاء صيد أو كفارة جنابة أخرى أو تجاوز ميقات (ماعد هذه الثلاثة)

(أي أهدى ذلك من  
شيء على بطنه ومن  
يشتي على رجلين  
من من يشي أربع  
(أجماعني أخشاك  
نفي أراك أبا حتى  
وأهمني شقواك  
بعضيتك وخزلي  
سأنت وبارك لي في  
وت لا أحب تعجيل  
ولأن أخير ما عجلت  
غذائي في نفسي  
سمعي وبصري  
ما الوارثيني  
في على من ظلمني  
ناري واقرب بذلك  
(أجعل صلاتك  
رجعتك على سيد  
امام المتقين وخاتم  
مبداك ورسولك  
يروقا ثديي  
رجعة وعلى آله

أي المتقدمة من المنعة والقران والتطوع وأما النذر فهو وان كان دم نسك الآن حكمه  
 ان كان واجبا فكجبر أو تطوعا فكشكر وكذا الاضحية وجوبا أو تطوعا ( وكل دم وجب شكرا  
 فلصاحبه أن يأكل منه ) أي ماشاء منه ولا يتعبد ببعض منه كآتيوهم من قوله منه ( ويؤكل  
 الاغنياء ) أي يطعمهم ولو بالاباحة ( والفقراء ) قليلها أو اباحة والمقام يقتضي تقديم الفقراء  
 والايكون ذكرهم كالمستدرك ( ولا يجب التصديق به ) أي لا بكلمه ولا ببعضه وهذا تصريح  
 بما علم من سابقه من النذر ( بل يستحب أن يتصدق بثلثه ويستم ) بفنختين أي وان يأكل  
 ( ثلثه ويهدي ثلثه ) أي للاغنياء من الجيران وغيرهم ( أو يدخره ) أي الثالث الاخير فأو  
 للنزوع ( ولو لم يتصدق بشئ جاز ) وهذا قديم من قوله ويستحب ( وكره ) أي كراهة تنزيه  
 لانها مقتضى ترك الاستحباب المبرر منه بأنه خلاف الاولى ولذا قال في الكتب يروى ولا ينبغي ان  
 يتصدق بأقل من الثلث وهذا أيضا مستدرك كالاول ( وبسقط ) أي دم الشكر ( بمجرد  
 الذبح حتى لو سرق أو استهلكه بنفسه ) وكذا بغيره ( بعد الذبح ) قيد للثلاثين ( لم يلزمه شئ ) أي  
 من الضمان بخلاف ما لو هلك أو سرق قبل الذبح فإنه يلزمه غيره ولا يجوز له أن يتصدق بقيته  
 ( وكل دم وجب جبرا لا يجوز له الاكل منه ) ولو كان فقيرا ( ولالاغنياء ) الا اذا اعطاهم  
 الفقراء قليلها لا اباحة وكذا في حكم نفسه ( ويجب التصديق بجميعه حتى لو استهلكه بعد الذبح )  
 أي كله أو بعضه ( لزمه قيمته ) أي للفقراء فيصدق به عليهم ( ولو سرق لا يلزمه شئ ) ( وأعلم انه  
 يجوز التصديق بكل من دم الشكر والجبر على مساكين الحرم وغيرهم وكذا يجوز على مسكين واحد  
 أو مساكين الا ان مساكين الحرم أفضل الا ان يكون غيرهم أحوج على ما قاله في السراج  
 الوهاج ( وهو ) أي دم الجبر ( كدم اللبس والطيب والخلق وقلم الاظفار وقتل الصيد والجماع ) أي  
 وامثال ذلك من ارتكاب المحظورات ولو بعد ( والطواف بالاطهارة وترك شئ منه ) أي من  
 الطواف اذا كان موجبا لدم ( أو السعي أو رمي أو امتداد الوقوف ) أي برفة الى الغروب  
 ( أو وقوف من دلفة ) أي ونحوها من ترك الواجبات اذا لم يكن من عذر ( والاحصاء والرفض )  
 أي ودعهما ( وقطع اشجار الحرم ) أي ان هذا الحكم غير مختص بالحرم ( ولا يجوز بيع شئ من  
 لحوم الهدايا ) أي وان كان مما يجوز الاكل منه على ما صرح به ابن الهمام ( فان فعل ) أي باع  
 شيئا منه ( ضمن قيمته للفقراء ) أو أعطى الجزاء أجره منه غرامة ( أي فعليه أن يتصدق بقيته ) ( وان  
 شرط ) أي أجره الجزاء ( منه لم يجز ) أي مذبوحة ( من الهدى ) وتوضيحه ما قاله الطرابلسي ولا  
 يعطى أجره الجزاء منه فان أعطى صار الكل لحما لانه اذا شرط اعطاه منه بقي شره كاله فيه فلا  
 يجوز الكل لقصده اللحم وان أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منه عليه غير  
 الاجرة جاز اذا كان أهلا للتصدق عليه ( وأوهالك هدى التطوع قبل وصوله الحرم لا يجوز  
 الاكل منه ) أي لا تطوع ( ولا للاغنياء ) أي وأواكل منه أو من غيره مما لا يحل له كاله ضمن  
 ما أكل ( وكل واحد من الابل والبقر يجوز عن سبعة دماء ) لا خلاف في جوازه عن السبعة عند  
 الاربعة لكن بشرط قصد القرية حتى لو كان أحد الشركاء كافرا أو مسلما يربد اللحم دون  
 الهدى والنزب لم يجزهم جميعا ( فلو شارك فيه سبعة نفر قد وجب الدماء عليهم جاز ) أي وغيرهم  
 بالاولى كما لا ينبغي ( سواء اتحد الجنس ) أي جنس ما وجب من دم متعة واحصاء وجزاء صيد  
 ونحو ذلك ( أولا ) الا انه ان اتحد الجنس كان احب واولى ( ولو اشترى بدنة ) أي جزورا أو بقرة

وصل عليهم أجسدين كما  
 صليت على ابراهيم وعلى  
 آل ابراهيم في المسلمين  
 أنك حديد حديد دخلك  
 ورضا نفسك وزنة  
 مرشك كما ذكر  
 الذا كرون وكذا غفل من  
 ذكرك الفسافون ( اللهم )  
 ابعثه مقاسما محمدا يخطه  
 فيه الاولون والاخرون  
 واجعل له الدرجات العلى  
 والرفيق الاعلى وأدخلنا في  
 شفاعة أجسدين يارب  
 المسلمين ( ثم ) يلى ويكثر  
 التلبية الى أن يسفر بحيث  
 يبقى الى طلوع الشمس مقدار  
 صلاة ركعتين تقريرا ثم  
 يدفع الى منى جاهرا  
 بالتلبية

( فحصل )

في الدفع من من دلفة  
 الى منى اذا قرب طلوع  
 الشمس أفاض الامام والناس

هـ

(بئنة مثلا او اوجبه لنفسه) اي تلك البدنة بتعيين النية وتخصيصها له (لا يسهل ان يشارك فيها)  
اي في البدنة (احدا) لانه لما اوجبه لنفسه خاصة صار الكل واجبا عليه (وليس له بهما بعد  
مالا وجب) اي وليس له ان يبيع مالا وجبه هديا فان فعل فعله ان يتصدق بالثمن (وان نوى ابتداء  
الشركة جاز) اي وان نوى ان يشرك فيها سنة نفر اجزا نه فان لم يكن له نية عند الشراء منهم ولكن  
لم يوجبهما حتى اشتركت السنة جاز والافضل ان يكون ابتداء الشراء منهم او من احدهم بأمر  
الباقين واي الشراكة نحرها يوم النحر اجزا الكل ثم اذا اشتركت سبعة في جزورا وبقرة اقساما  
البحر بالوزن ولو اقسما جزا لم يحز الا اذا كان مع شيء من الاكارع والجاد اعتبارا بالبيع  
كافي شرح المجمع (واذا ولدت بدنة الهدى) اي بعد ما شرها الهدية (ذبح ولدها هداها او باع  
الولد فعله قيمته) اي الفقراء (وان اشترى بها) اي قيمته (هديا فحسن) اي وان تصدق بها فحسن  
وهذا في الحسن اظهر قدبر (واذا غلط رجلان فذبح كل) اي كل واحد (هدى صاحبه  
اجزا هدا) اي استحصانا لا قياسا (ويأخذ كل هديه) اي بعد ذبحه (من صاحبه) او من ابني يوسف  
كل بالخيار بين ان يأخذ هديه من صاحبه وبين ان يضعه فيشترى بالقيمة هديا آخر يذبحه في ايام  
النحر وان كان بعد ما تصدق بالقيمة وهدى المنة والقران والتطوع في هذا سواء وامالو كانت  
البدنة بين اثنين وضعا بها اختلف المشايخ فيه والمختار انه يجوز كافي الخلاصة وقال الصمد  
الشهيد وهذا اختيار الفقيه والامام الوالد وعن احمد بن محمد العساعي انه لا يجوز ان كان  
الجزور بينهما نصفين وقال ابو الالبث لا يأخذ بهذا بل يجوز اذا كان بينهما نصفان وعلى التفاوت  
وكذا بين ثلاثة واربعة قال في البحر الاخر هداها هو الصحيح (وكل هدى لا يجوز له الاكل) اي  
منه (لا يجوز له الانتفاع بحلده ولا بشيء آخر منه) يعني بل يتصدق به بخلاف كل هدى يجوز له  
أكله فانه يجوز له الانتفاع بحلده ونحوه (ولا يجب التعريف بشيء من الهدايا سواء اراد به) اي  
بالتعريف (الذهاب الى عرفات او التشهير) اي الا سلام بكونه منها ليعرفوها وام ترضوا الهما  
(بالقليد) اي بتعليق قلادة في رقبتها فان كلا منهما لا يجب (ويسن تقليد بدن الشكر) كالمنة  
والنذر (دون بدن الجبر ولا يسن في النعم مطلقا) كالا حصار والجنابة لانه لو قلده جاز ولا بأس  
به وفي الميسر لا يضره ثم ان يهدى الهدى بقلده من بلده وان كان معه فهو من حيث يجرم هو  
السنة كذا في شرح الكنز (ويكره الاشعار) اي اشعار البدنة وهو اعلامها بشق جلدها او  
طعنها حتى يظهر الدم منها (ان خبف منه السراية) اي الذي يترتب عليه الضرر (وحسن  
الذهاب) اي استحسن ذهاب الهدى (بهدي الشكر الى عرفة) وفي البحر الاخر وغيره ان كل  
ما يقلد بالذهاب به الى عرفات حسن ومالا فلا قال في الكبير ويرد عليه قواهم مطلقا تعريف  
هدى المنة حسن وهو ان يذهب به الى عرفات مع نفسه لان الشاة وان كان لا يسن تقليدها  
لكن دخلت في هذا الاطلاق انتهى ولا يخفى أن ما من عام الاو شخص (والافضل في الابل النحر)  
اي قيامه بقولة اليد اليسرى وان شاء اضجعها وعن أبي حنيفة معلقة باركة (ويكره) اي النحر  
(في غيرها) من البقر والغنم لانه يسن ذبحهما فلو نحر البقر والغنم وذبح الابل اجزا اذا استوفى  
العروق ويكره واستحب الجمهور استئبال القبله وكان ابن هريرة ان يؤكل مما لم يستقبل به  
القبله والاولى ان يتولى الانسان ذبحها بنفسه ان كان يضمن ذلك والافضل عند الذبح  
(ويستحب التصديق بحداهما وجلالها) كافي المحيط (ولا يبيع جلدها فان باعه تصدق بثمنه)

لله فاذا وصل الى  
نحر يستحب عند  
الاربعه رضى الله  
ببشره دابته قدر  
ر قدروى احد  
رضى الله ان  
لى الله عليه وسلم  
فى وادى محسر  
لما ان ابن عمر  
الله هداها كان  
احده فى محسر  
تجرو اول وادى  
القرن المشرف  
الذى على يسار  
يسمى بذلك لان  
ابن القيل حرس  
على وكل حسن  
ل سمى محسرا  
رساليه ويتبعهم  
ن ابايس وقف  
را ويسمى هذا  
ى النار لان رجلا  
صبيدا فزات

فان عمل من جملته اشئ ينتفع به كالفراس والجراب جاز ذكره في الكبير لكن الظاهر ان هذا اغا  
يجوز فيما يرجع له الانتفاع به كدم الشكر والتطوع والاضحية دون غيره والله اعلم  
فصل ومن ساق بدنة واجب او تطوع لا يحل له الانتفاع بظهرها ( اي ركوبها ) وصوفها  
ووبرها ) اي شعر الغنم والابل قطعها ونفثا ( ولبنها ) اي حلبها او شربا الاحال الاضطراب ( وان  
اضطر الى الركوب ) اي ركوبها فركبها واذا استغنى عنه تركها او جعل متاعه عليها ( ضمن  
مانقص بر كوبة او جعل متاعه ) اي بسببه وتصدق به اي بما ضمنه ( على الفقراء دون الاغنياء )  
لان جواز الانتفاع بها الاغنياء معلق ببلوغ الحمل على ما قاله في شرح الكنز ( وينضح ) اي  
يرش ( ضرعها بالماء البارد لينة قطع لبنها ان قرب ذبحها ) اي منته ( والا ) بان كان بعدا ( حلبها )  
وتصدق به ) اي على الفقراء ( وان صرفه لنفسه ) اي لحاجة نفسه وكذا اذا استهلكه او دفعه  
اغنى ( ضمن قيمته ) اي فيصدق بمثله او بقيته ( واذا عطب ) اي تعيب ( الهدى ) اي الذي ساقه  
( في الطريق ) اي قبل وصوله الى محله من الحرم او زمانه المعين له ( فان كان ) اي الهدى ( تطوعا  
نحره وصبيغ قلاذتها بدمها وضرب بها صفيحة سنسماها ) وقيل جانب عنقه ليعلم انها هدى  
( لا يأكل منه الفقراء دون الاغنياء وليس عليه غيره ) اي اقامة غيره بدله ( ولم يأكل منه هو ولا  
غيره من الاغنياء ) اي بل يتصدق به على الفقراء وقد قال المروزي انه لا تتوقف الاباحة على  
القول ( فان اكل او اطعم غنيا ضمن ) اي تصدق بقيته على الفقراء ( فان كانت البدنة واجبة  
فعلية ان يقيم غير هامة ماها ) بضم الميم الاولى اي بدلها ( وصنع بالاول ماشاء ) اي من بيع وغيره  
( وكذا اذا احصاه صيب كبير ) بالوحدة او المثلثة بان ذهب اكثر من ثلث الاذن عند ابي حنيفة  
او اكثر من النصف عندهما ( فعليه ان يقيم غيره مقامه ولو ضل هديه فاشترى غيره ) اي مكانه  
( فقلده ) اي وجهه ( ثم وجد الاول نحر ايه ماشاء ) اي وباع ايه ماشاء ( فلو باع الاول وذبح الثاني  
او بالهكس اجزاء ) كذا ذكره والظاهر ان ذبح الاول افضل فان الثاني بمنزلة البدل ولا اعتبار  
للبدل بعد حصول البدل فتأمل ( والافضل نحرهما ) لان النية تعلقت بهما في الجملة ( ولو نحر  
الثاني وكان الاول اكثر قيمة تصدق بالفضل ) وهذا يؤيد ما قدمناه من قبل ( ومن ساق هديا  
اي الى مكة ( وقلدها لا ينوي بها الهدى ) جملة حالية ( فهو هدى ) اي استحسانا للعرف العادي  
( ويستحب لكل من قصد مكة بنفسه ) اي حجة او عمرة ( ان يهدي هديا )

فصل اي فيما لا يجوز من الهدايا كما لا يجوز في الضحايا فان شرط صحته ان تكون مسالمة  
من العيوب والبلايا ( لا يجوز مقطوع الاذن كلها او اكثرها ) واما اذا كان الذاهب من الاذن  
الثلث او اقل اجزائه وهو الظاهر من ابي حنيفة ومحمد وهو الاصح ومن ابي حنيفة ان كان الثلث  
فما زاد لم يجز وان كان اقل من الثلث جاز قال الكرماني وفي رواية ان ذهاب الربع مانع مما قال  
ان كان الذاهب اقل من النصف يجوز وان كان نصفه فغن ابي يوسف روايتان وعن ابي يوسف  
ان كان الباقي اكثر اجزائه وان بقي النصف لم يجزه ( والذي لا اذن له خلة ) اما اذا كانت اذنه  
صغيرة جاز ( اوله اذن واحدة ) اي فانه لا يجوز على ما نقله ابن جماعة عن اصحابنا لانه لا يجزى  
التي خلة لها اذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي قدس سره ( ومقطوع الذنب او  
الانف او الاليسة ) اي اذا ذهب اكثرها كما تقدم في الاذن ( والتي يبس ضرعها ) وكذا التي  
لا تستطيع ان ترضع فصيلها ( او ذهب ضو واحد غنيها ) وهي الموراة فبالاولى انه لا يجوز

عليه نار فأحرقت كسدا  
ذكره المحب الطبري وقال  
الازرق انه خمسة ذراع  
وخسة وأربعون ذراعا  
ويقول في ضروره ( اللهم  
لا تقننا بفضلك ولا تهلكنا  
بعذابك وطافنا قبل ذلك  
أهو ذللك السميع العليم  
من الشيطان ومن عمله ومن  
حزبه ( اللهم ) اني أعود بك  
من سيئات الاعمال ما فني  
واغف عني ولا تؤاخذني  
بما أسلفت من الذنوب  
وقدمت من الخطايا والخطوب  
وتب علي أنت أنت التواب  
الرحيم ( اللهم ) يا عظيم  
يا عظيم اغفر لنا ذنوبنا وان  
عظمت فانه لا يغفر  
الذنوب العظيمة الا الملك  
العظيم الرؤوف الرحيم  
الكريم



العبيد (والجفاء التي لا تخ لها) وهي الهزيمة (والعرجاء) التي يمنحها عرجاء من المشي الى المنك على ما في المختار وقبل التي لا تضع رجلا على الارض (والمرضة التي لا تغلف والتي لا اسنان لها) أي سواء تغلف أو لا وفي رواية يجوز اذا كانت تغلف وهو الاصح (والجسالة) بفتح جيم وتشديد اللام أي التي تتبع النجاسات (ويجوز مقطوع الاذن والذنب والانف والابرة اذا بقي أكثرها) وهذا قد علم بالهجوم من منطوق ما قبلها (والجاء) بتشديد الميم (وهي التي لا قرن لها أو كان مكسورا) أي وذهب خلاف قرنها (والجنونة) قال في المختار ويجوز النول وفي الصحاح النول هو بالتحريك جنون يصيب الشاة فلا تتبع الغنم وتستدير في مرستها (والخصي) والشرقاء وهي التي شقت أذن أو الخرقاء وهي مقوبة الاذن (قال ابن جرامة مذهب الاربعة ان يجزى الشرقاء والخرقاء وهي المسحونة الاذن من كى أو غيره (أو الخولاء وهي التي في عينها حول والجربا اذا كانت سمينة والحامل) مع الكراهة (والعرجاء التي لا يمنع عرجاء من المشي) كما تقدم (والمرضة التي تغلف وصغيرة الاذن والتي لا اسنان لها اذا كانت تغلف) أي على ان صح ثم هذا كله اذا كانت العيوب به سابق الذبح (ولو أصابها العيب عند الذبح بان انكسرت رجلها أو أصابت عينها بالاضطراب وانقلاب السكين جاز) أي استحسننا

فصل في السن (أدنى السن الذي يجوز في الهدى النثي) بفتح فسحة وتشديد نثية (وهو من الابل ماله خمس سنين ووطن) أي دخل (في السادسة ومن البقر ماله سنتان ووطن في الثالثة ومن الغنم ماله سنة ووطن في الثانية ولا يجوز دون النثي) أي غيره (الاجذع من الضأن وهو ما أنى عليه أكثر السنة) على ما في شرح المجموع (والمجوز) أي الجذع (اذا كان عظيما) أي في الاستحسان (وتفسيره انه لو خلا بالشاة اشتبه على الناظر انه منها) أي أو ليس منها وقبل الجذع ماله ستة أشهر وذكرا صغرا في انه ابن سبعة أشهر وقبل ابن ثمانية أشهر وهذا كله اذا كان عظيما كما مر وأما اذا كان صغيرا الجسم فلا يجوز الا ان يتم له سنة كاملة كافي المعز (والجوايس كالبقر) أي حكم في السن وغيره (والذكر من المعز والضأن) الاولي تقديم الضأن (افضل اذا استويا) أي في الاوصاف الكاملة (والانثى من الابل والبقر افضل اذا استويا)

فصل في أي في اجساد الهدى وما يتبعه من لزوم الهدى بنذر تيمينا أو تعليفا (ولو نذر هديا) أي واطلقه (يلزم ما يجزى في الاضحية وأدناه شاة أو اهلاء بقرا أو ابل الان بنوي بالهدى بعيرا أو بقرة فيلزم ذلك ويختص نبحه بالحرم) أي فله ان ينبحه حيث شاء من أرض الحرم الا انه ان كان في أيام النحر فالسنة نبحه بنى والا في مكة ولو نذر جزورا أو بقرا أو بدنة ولم يذكر لفظ الهدى لزمه ما ذكر (أي من الابل في الجزور ومن البقر والبعير في البدنة) ولا يختص ذبحه في الحرم وأما على ان الهدى بدنة خير بين البعير والبقرة ولو قال جزورا تعين الابل (قال في الكبير وأما على ان الهدى جزور أو بدنة من الكلام من الاهداء تعين الابل والحرم ولو قال جزور فقط جاز البقر والبعير حيث شاء وأما خارج الحرم الا ان بنوي معينان البدن وعن أبي يوسف تعين الحرم ونظائر المذهب خلافه الا أن يزيد في قول بدنة من شعائر الله والحاصل في النية ان في نذر الهدى يختص بالحرم انفسا وفي الجزور والبقر لا يختص به اتفاقا وفي البدن لا يختص به عندهما خلافا لابي يوسف وفرانته في نذر (وأما هذه الشاة الهدى الى بيت الله أو الى الكعبة أو مكة أو بكة) وهي انة في مكة لانها شاة اعناق الجبابرة (ازمه) أي هدى بالغ

(فصل في)  
صل الى منى قال  
(ان هذه هي وقد  
رأنا عبدك ابن عبدك  
أن من على تيمنا  
على أوليائك وأهل  
نوا أن تيمنا من  
الصالحين يأرجح  
(اللهم) أي أعوذ  
نوم والمأثم ومن  
في العقل والدين  
الذي باغنى صالما  
في سوا الى هذا  
سرفني بالاسلام  
بجها من أمة  
الله عليه وسلم  
الى سيرة العقبة  
أسفل الوادي  
ن مكة عن  
عن يمينه ويقول  
صديقا بكتابتك  
ن بك محمد صلى  
الم

الكعبة المراد بها الحرم (ولو قال الى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لم يلزمه شيء) أما في  
الصفا والمروة فلا يصح في قواهم جميعا وأما في سابقهما فكذلك عند أبي حنيفة وعندهم سايصح  
ويلزمه وهو الاظهر لما سبق فتدبر (ولو قال أنا هدى ولا نية له يلزمه شاة) في هذا ان هذا المختار  
محل لقوله في الكبير ولو قال على الله تعالى ان أهدى ولا نية له يلزمه شاة وكذا قال ابن الهيثم انه لو قال  
ان فعلت فأنأهدى كذا لزمه اذا فعل انتهى والحاصل انه لا يلزمه الا اذا كان النذر تنجييرا  
أو تعليقا سواء نوى أو لم ينو فيه ما وأما مجرد قوله أنا هدى فلا وجه انه يلزمه شيء لاسيما ولا نية له  
(ولو لا يجوز القيمة في هدى النذر كما لا يجوز في غيره من الهدايا) وهذا على رواية أبي حنيفة  
واستحسنه صاحب البدائع وابن الهيثم وفي رواية أبي سليمان يجوز ان يهدى قيمتها وقد ذكر  
الطرابلسي عن ابن سماعة انه لا يجوز كدم المنعة والقران والاخصار بخلاف جزاء الصبيد  
واويعث بقيمة فاشترى بهامثلة بمكة فذبح جاز قال الحاكم ويحتمل ان يكون هذا تأويل لقوله في  
رواية أبي سليمان أجزأه ان يهدى قيمته (ولو نذر شيئا بمساوى النعم) أي بماعدا الانعام وهي  
الابل والبقر والغنم (كالثياب والعبود والقدر) بكسر القاف (والقدوم) بفتح قاف وضم دال  
مهملة مخففة أي ونحوها (مما ينقل) أي مما يمكن نقله (جازا هدايا قيمته وعينه الى مكة) أي وعليه  
أن يتصدق به أو بقيته ويجوز ان يعطى للجنة البيت اذا كانوا فقراء (ولو تصدق في غير مكة جاز)  
أي ولو على غير أهل مكة إلا ان الأفضل أن يتصدق على فقراء مكة بمكة أقول الاظهر ان المنذور  
اذا كان معينا بأن قال هذا الثوب أو هذا الغنم يتعين عينه بخلاف ما اذا كان مبهما بأن قال  
ثوبا أو غنما فإنه يجوز حينئذ كل من العين والقيمة وهذا كله ان كان المنذور مما ينقل  
(وان كان مما لا ينقل) كالدار والارض وسائر العقار (تتبع القيمة) اذا أراد الايصال الى  
مكة ولو قال كل مالي أوجيهه هدى فعليه ان يهدى ماله كله في الاصح ويمسك منه قدر قوته  
ولو نذر ربحه واده يلزمه شاة

#### باب المنفقات

أي مسائل شتى لا يحكمها باب مسألة (أفضل الاعمال بعد الصلاة والزكاة الصوم والحج)  
يعني ثم الجهاد على ما نقله في البحر الزاخر من أصحابنا وكأنهم نظروا الى ترتيب الفروض والافقار فيل  
الصلاة أفضل الاعمال وهو أقوى الاحوال (وقيل الصوم) ولعل وجهه قوله عليه الصلاة  
والسلام في الحديث القدسي الصوم لي (وقيل الحج) ولعل وجهه انه الجامع بين العبادة البدنية  
والمالية وهي مع تحمل سائر المشقات النفسية من مفارقة الاهل وترك الوطن واختيار  
الفقر وتوخي البر والبحر في مسيره ولكثرة التكاليف المتعاقبة لم يفرض الا في آخر الامر  
ولا يجب الا في جميع العمر وقد قال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ورضي الله عنه لو نزلت هذه الآية علينا في  
كتنا بل جعلنا يوم نزلها عيدا النافذ قال قد جعلناه عيدين فانه يوم الجمعة ومرفة مسألة (اذا حج من  
فرضة فالصدقة أفضل من الحج) أي على ما هو المختار كما في التبيين والزيدونية المفتي وغيرها  
ولعل تلك الصدقة محمولة على اعطاء الفقير الموصوف بغاية الفاقة أو في حالة المجاعة والافالج  
مشتمل على النفقة التي هي من جملة الصدقة بل وردان الدرهم الذي ينفق في الحج بسبعمائة مع  
زيادة تحملات الكلفة ومن العلوم ان الاجر على قد المشقة قد ورد أفضل الاعمال أحجزها أي

بعد ذلك الله أكبر كبيرا  
والحمد لله كثير أوسبحان  
الله بكبر وأصيلا لا اله  
الا الله وحده لا شريك له  
مخلصين له الدين وأوكره  
الكافرون لا اله الا الله  
وحده صدق وعده ونصر  
عبده وأمر جنده لا اله  
الا الله والله أكبر (اللهم)  
اجعله بجاهه ورا وسعيا  
مشكورا وذنبنا مغفورا  
(اللهم) اهدي بالهدى  
وقوى بالتقوى واجعل  
الاسخرة خير الى من الاولى  
(ثم) برفع يده وفيها الطهارة  
وبقول بسم الله والله أكبر  
رغبا للشيطان ورضا  
للسجن

(قوله) وقيل الصوم الخ  
أي بدون تقييد بالظرف  
السابق وقول الشارح  
والا فقد قيل لا معنى لهذا  
الاستثناء كما في حاشية  
الكتاب

أصعب ما وكذا ذكر في القنية أن أبا حنيفة كان يقول الصدقة أفضل من حج التطوع فالحج عرف  
 مشافهة فقال الحج أفضل (وقيل الحج أفضل) وهو رواية عن أبي حنيفة أن الحج تطوعاً أفضل  
 من الصدقة والصدقة أفضل من العتق والوصية بالصدقة أفضل ثم بالحج ثم بالعتق وفي النوازل  
 أن الحج أفضل من الصدقة عند الإمام وعند محمد الصدقة أفضل منه انتهى وتبين بما ذكرنا أن  
 ما عبر المصنف عنه بقل هو الأول كما لا يخفى **مسألة** (أوقفة الجمعة منية على غيرها) أي بسببها  
 درجة وقد ألفت في هذه المسئلة رسالة مستقلة سميتها بالخط الأول في الحج الأكبر **مسألة**  
 (الحج يهدم ما كان قبله من الصغار) أي قطعاً إذا كان من حقوق الله تعالى والافقة قد قال  
 العلامة لا يكفر شيئاً من المظالم المتعلقة بحقوق العباد بل ينقي على ذمته حتى يؤديه إلى أصحابها  
 أو يستعمل منه في ما لا يكون تحت المشيئة (واختلف في الكبار) أي المتعلقة بحق الله تعالى  
 دون غير ما سبق والمعتقد أن الكبار مطلقة تحت المشيئة من حيث وجوب أهل السنة كإذ كره الشيخ  
 النوريشي وغيره من الأئمة ومشى الطيبي على أن الحج يهدم المظالم والكبار ووقع منازعة  
 قريبة في هذه المسئلة بين أمير باشا من الحنفية حيث مال إلى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر  
 الميمني من الشافعية وقد مال إلى قول الجمهور ورأيت رسالة للسيد الشارابي في هذا الباب  
 وكتبت رسالة في بيان هذه المسئلة من الجواب والله أعلم بالصواب **مسألة** (من حج بالحرām  
 سقط عنه الفرض) أي بحسب الظاهر (ولا يقبل حجه) لأنه ليس بحجاً مبروراً والأولى أن يقال  
 ويهدم قبوله لا مكان قبوله حيث وجدت شرائطه وأركانها (ويكون طاصياً) أي بالكتساب الحرام  
 وانفاقه في حال الإحرام مع عدم نوبته من ارتكاب الآثام ثم لا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله  
 فلا يثاب لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج كما إذا صلى في أرض غصب أو ثوب حرير  
 ونحو ذلك والصحيح في مذهب الإمام أحمد أن من حج بالحرām لم يجز حجه أصلاً ولم يخرج من  
 صفة الحج قطعاً وردان من حج بمال حرام فقال ليبيك وسديك يقال له لا ليبيك ولا سديك  
 وبجك مردود عليك ثم الحيلة أن ليس منه المال حرام أو فيه شبهة أن يستدين للحج من مال  
 حلال ليس فيه شبهة ويحج به ثم يقضى دينه من ماله ذكره فاضحيان وقال الغزالي من خرج يحج  
 بمال حرام أو فيه شبهة فليجتهد أن يكون قوته من الطيب فإن لم يقدر فن الإحرام إلى التماس طار  
 لم يقدر فليجتهد يوم صرفته فإن لم يقدر فليز قله الخوف لما هو مضطراً به من تناول ما ليس بطيب  
 فسمى الله أن ينظر إليه بعين رحمة ويجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكراهته **مسألة** (إذا مات  
 المحرم بصنع به) أي في التجهيز والتكفين (ما يصنع بالحلال من تغذية الرأس والوجه) أي ومن  
 استعمال السدر والكافور ونحو ذلك خلافاً للشافعي **مسألة** (المعاورة بكثرة التكرار) أي ومن  
 بل تسحب على ما ذهب إليه أبو يوسف ومحمد وعليه عمل الناس قال في المبسوط وعليه الفتوى  
 وهو مختار بعض الشافعية والحنابلة (وقيل تكره) أي على ما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك  
 وجاعة من المتعاطين خوفاً من المأل والنهر في ذلك المقام والاخلال بما يجب من حرمة ورجائته  
 وخوف اجترار المعاصي والآثام الماروي من أن الحسنات فيها تضاعف فيها إلى مائة ألف  
 وأن السيئة كذلك وهذا على تقدير صحة هذه الرواية أنها تضاعف بالكثرة والأفلا شبهة أن  
 السيئة تضاعف في حرم الله تعالى باعتبار الكيفية وأجاب الأوون بأن ما يخاف من سيئته  
 فيقابل ما يرجي من حسناته ثم هذا كله باعتبار المضطرين لا المتعاطين من تضاعف لهم الحسنات

بري الحصة بحيث تقع  
 لصاة قريباً من الشاخص  
 أي برمي ومادون ثلاثة  
 ربع قريب فإذا بهدم  
 ث لا يجوز (وكيفية  
 أي) أن يأخذ الحصة  
 من الإهسام والسبابة  
 فع يسهه إلى أن يظهر  
 أضابطه أو كان مجرداً  
 كن من الرمي قال  
 أحسب التهاية هذا هو  
 معوقل يضع الحصة  
 ظهر إبهام يده اليمنى  
 مع إبهامه اليمنى على  
 السبابة ويستعين  
 سابة التي تلي الإبهام  
 بهامن أسفل إلى فوق  
 بهاليمين ويجزم بهذه

من غير ما يحيطها من السيئات فان الإقامة في حقهم من أفضل العبادات بالاتراع فالمقام بمكة  
حينئذ هو الفوز العظيم بالاجماع لكن لا يقدر على حق الإقامة وطهارة الحرم إلا أفراد من عباد  
الله المخلصين من مقتضيات الطباع وهذا كما قال تعالى الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقيل  
ماهم فلا يبنى حكم الفقه باقتدارهم ولا يذكر حالهم قبل في جواز جوار فخرهم اذ لا يسهل  
الحدادون بالمولك ونحوهم ولا عبرة بما يقع لافقوس من الدعوى الكاذبة والمبادرة الى دعوى  
الملكية والقدرة على شروط المجاورة فانها لا كذب ما يكون اذا سحقت فكيف اذا ادعت وما  
أيسر الدعوى وما أيسر المعنى وهذا قول الامام الاعظم بكراهة المجاورة في الحرم المحترم  
بالنسبة الى زمانه الا قدم ولو شاهد ما أدركناه من أحوال المجاورين في هذه الايام وما اختاروه من  
اكل وظائف الحرام وما ظهر عليهم من عدم القيام بتعظيم هذا المقام لقول بحرمه المجاورة من  
غير شك وشبهة في هذا الكلام وحسبنا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ونحن ممن  
المتجهين الى باب المضطرين الى جناية المستحقين لعنايه وعقابه الراجين عفوه وكرمه على  
بابه الغائبين حال دماؤه وخطابه الى بابك الاعلى غدير الرجا ومن جاء هذا الباب لا يتخشى الردا  
المسئلة (المجاورة بالمدينة الشريفة لا تكرم لمن يثني بنفسه) وقد تقدم انه يميز مثل وجوده فحكم  
بجوارية المدينة المكرمة حكم مكة العظيمة كيف لا والمجاورة بمكة أفضل عند جمهور الاثمة  
خلافا لما لك في هذه المسئلة ومن تبعه من بعض الشافعية نعم الاجماع على ان الموت بالمدينة  
أفضل والمجاورة سبب الموت فيها فيكون أفضل من هذه الحلية والاثنان المعلوم ان تضاعف  
الحسنة في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة وان نفس المدينة لا تضاعف فيها بخلاف حرم  
مكة وأما ما قيل من ان الإقامة بالمدينة في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل اجساما فيستحب  
ذلك بعد وفاته صلى الله عليه وسلم حتى يثبت اجاع مثله على ما نقله في الكبير من بعض العلماء  
واستحسنه غنفوع بأن مفهوم قيد حياته في المسئلة دليل على ان ما بعدهما ليس كذلك اجاما  
فهو اجاع مثله بالاتراع وكيف لا ولا يتصور خلاف الجمهور بما عليه الاجماع وأما قوله (وذهب  
جماحة من العلماء الى ان المجاورة بها أفضل منها بمكة وان قلنا بكثرة ثواب العمل بمكة) فلا وجه له لانه  
اذا كان ثواب العمل بالمدينة أقل وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهر افها فكيف تكون المجاورة  
بها أفضل فتأمل هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم في حال حياته صلاة في مسجدى هذا أفضل  
من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف  
صلاة في مسجدى رواه الامام أحمد بإسناده على رسم الصحيح ورواه ابن حبان في صحيحه وصححه

عبد البر وقال انه مذهب عامة أهل الأثر

فصل في حدود الحرم زاده الله شرفا وأمناء تعظيمهم اهل انهم قد اختلفوا في ذلك فقال الهندوا في  
مقدار الحرم من المشرق قدر ستة أميال ومن الجانب الثاني عشرة أميال ومن الجانب الثالث  
ثمانية عشر ميلا ومن الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلا وهذا شيء لا يعرف الانقلا لكن قال الصدر  
الشيرازي فيه نظر فان من الجانب الثاني التسعين وهو قريب من ثلاثة أميال كذا في الفتاوى الظهيرية  
وفي السراجية من الجانب الثاني قيل ثلاثة أميال وهو الاصح قلت من رأى التنعيم  
فلا يشك في انه ثلاثة أميال وانما الكلام على صرام الهندوا في ان مراده من الجانب الثاني  
هو المشرق المقابل للمشرق وهو لا يكون الا نحو الحديدية قرب جدة على طريق جدة وهو على عشرة

المسئلة في ضيق  
وصاحب الهداية واختارها  
صاحب المحيط  
بأن الرعي شرع لا يستخفاف  
الشيطان وترغيبه  
على هذا الوجه أبلغ في  
الاختلاف والتفسير  
وقيل يعلق سببته مع  
الايهام ويضع رأس الصيابة  
على مفصل وسط ابهامه  
ويرمى بها وهذا الخلاف انما  
هو في الاوبة أما في حق  
الجواز فلا يتقيد بصورة  
دون صورة فاذا كمل الرعي  
بسبع حصيات ذبح دم  
القران ان كان قارنا ودم  
التمتع ان كان متمتعا ثم  
الحلق

أميال بخلاف (حده) أي حد الحرم (من طريق المدينة دون التمتع على ثلاثة أميال من مكة) أي بلا شهة (ومن طريق الجمرات على سبعة أميال) وهو قريب من قول الهندواني قدر ستة أميال (ومن طريق جدة) بضئ جيم وتشديد دال ههله وهي مكان معروف بقرب مكة (على عشرة أميال ومن طريق الطائف على سبعة أميال ومن طريق العراق على سبعة أميال) أي أيضاً على ما ذكر بجاهة كثيرة كالزرق والنوى وغيرهما هذه الحدود إلا أن الأزرق انقرضت قول أن حده من طريق الطائف أحد عشر ميلاً ويمكن الجمع بأنه أراد غير طريق الجبل وأراد غيره من الجمهور غيره

**فصل** (من جن في غير الحرم بأن قتل أو ارتد أو زنى أو شرب خمر أو فعل غير ذلك مما يوجب الحد) أي وأو تعلق به حتى العبد (ثم لآذاليه) أي الجأ به ودخل في أدنى حد من حدوده لا يتعرض له (أي بضرب وقتل وحبس) (مادام في الحرم) أي ولم يخرج منه (وإن كان لا يباع) الأولى لا يباع له وكذا لا يشارى والظاهر إطلاقهما غير مقيد بالما كول والمشروب ونحوهما لأن المقصود الجأؤه إلى الخروج من الحرم المحترم كما يدل عليه قوله (ولا يؤاكل ولا يمس ولا يؤوى) أي لا يمس له مأوى ولا ينجلى أن يدخل في المأوى ويستقر به الأحوال (إلى أن يخرج منه) أي من الحرم (فقتل منه) أي من الجنائي بعد خروجه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد إلا أن رواية عن محمد بن أبي حنيفة لا يمنع من مياه المسامة ثم قيل إن كانت الجنابة فيمادون النفس بأن كان عليه قصاص في الطرف ثم دخل الحرم اقتصر منه ولعل المسألة يختلف فيها ففي قاضيهان عن أبي حنيفة لا يقطع يد السارق في الحرم خلافاً لهما (وإن فعل شيئاً من ذلك في الحرم يقام عليه الحد فيه) كذا في التيسير وأما ما ذكره في التمتع من أنه أوردتم جأؤه إلى الحرم يعرض عليه الإسلام فإن أبي قتل فهو مختلف بظاهرة لا إطلاق غيره أنه لا يقتل في الحرم عندنا الآن كلام غيره قابل للتخصيص والتقييد ولعله جهل إياه المرند عن الإسلام جنابة في الحرم وهو الظاهر والله أعلم (وفي البدائع الحربي إذا أجنب إلى الحرم لا يباح قتله في الحرم عندنا لكنه لا يطعم ولا يمس ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم ثم يختلف أصحابنا فيما بينهم قال أبو حنيفة ومحمد لا يقتل في الحرم ولا يخرج منه أيضاً وقال أبو يوسف لا يباح قتله في الحرم **إف** كن يباح إخراجه من الحرم (ومن دخل الحرم مكابراً مقاتلاً قتل فيه) أي سواء يكون كافراً أو فاجراً (ولا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام) أي فضلاً عن الحرم والله أعلم

**فصل** ولا بأس بإخراج تراب الحرم وأشجاره اليابسة والأشجار مطلقاً **فصل** لا بأس بالشافعي حيث يحرم إخراج تراب الحرم ويكره إدخال غيره فيه والفرق بينهما بين وما ذكره من التبرك (أي جاز إخراجه إجماعاً بل يستحب كأياً في زاد في الكبير وتراب البيت للتبرك لكنه داخل في عموم ما سبق ثم قيل هذا إذا أخرج من تراب الحرم قدر أسير التبرك أما إذا فعل ما هو خارج عن العادة وعلق في الحفر فلا يجوز وأطلق في البحر الزاخر عدم جواز إخراج التراب والأججار ثم قال وقيل لا بأس إذا أخرج منه قدر أسير أو أخرج ما ذكره فجاز بالاتفاق ولا يدخل من تراب الحل وأشجاره شيئاً في الحرم كذا أطلقه في الكبير ولعله مذهب الشافعي والله أشبه عليه والأفاذا جاز الإخراج مع احتمال تصور نوع من الضرر فالأولى جواز إدخال شيء

على القارن والمتنع  
كبشاً سمينا كاسلاً  
بأقص ولا أصحيف  
بجده مستقبل القبلة  
لوجه وجهي  
فطر السعوات  
ض حنيفة وما أنا من  
نات صلاتي ونسكي  
أي ويمسكي لله رب  
لا شريك له وبذلك  
وأنا أول المسلمين  
والله أكبر وعمر  
على أوداج الكعبش  
هكذا فعل رسول  
الله عليه وسلم رواه  
دوا بن ماجه  
في المستدرك وقال  
بلى



فيه مما ينفع به ومنه ادخال الاسطوانات في المسجد الشريف من الاسكنندرية وغير ذلك  
(ويكره اجارة بيوت مكة) أي ولو لم يكن وقفاً لما (في الموسم) أي أيامه لا في غيره أي عند أبي  
حنيفة وكان يقول للحاج أن يتركوا دورهم إذا كان لهم فضل ولا فلا (ويكره بيع اراضي مكة)  
وكذا الجارية (لا بناؤها وقيل يجوز بيعها) أي بيع اراضيها (وعليه الفتوى) وارضى الحرم  
كلها في حكم مكة فيدخل جميع ما حولها من مئذنة وغيرها فليس لهم اتخاذ البنيان بمئذنة وبؤيده  
حديث مني مناخ من سبق ولا يجوز بيع شيء من ارضي الحرم عند أبي حنيفة في رواية أبي يوسف  
ومحمد بن عيسى وهو ظاهر الرواية لأنه ليس بمملوك لأحد عنده لأنها موقوفة وبؤيده قوله تعالى  
والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والبادي المقيم والمسافر وعندهما  
يجوز بيعها وهو رواية الحسن من أبي حنيفة قال الصدر الشهيد في الوقفات وعليه الفتوى  
وأما لا حظ عموم البلوى وجعل صاحب الباب قول محمد مع أبي حنيفة في عدم الجواز وجعل  
غيره مع أبي سفيان في الجواز فينبغي على نقل صاحب الباب أن يكون الفتوى على قول أبي  
حنيفة ومحمد في هذا الباب والله أعلم بالصواب وأما بيع بناء مكة فلا بأس بالاجماع لأن من اخذ  
من طين وقفه قام فعله آية أولنا ملكه وصار كسائر أملاكه كذا قالوه وفيه مناقشة لا تخفى  
اذ قد يقال إنما ملكه لسبق تصرفه ولا يلزم منه جواز بيعه وتقليد غيره (وتكره الصلاة بمكة  
في الاوقات المذكورة كغيرها ولقطة الحرم كقطة الحل) أي في تفاصيل احوالها (ولا يحرم  
صيد وادى وج) بضم واو وتشديد جيم

فصل في استحباب الاكثار من شرب ماء زمزم فإنه لما شرب له كبروا الايمان وان  
اكثاره من علامة الايمان وأنه من الاشربة المفروحة المزيللة للاحزان وقد ورد أنه طعام طم  
وشفاء سقم (والنظر في زمزم عبادة) أي اذا قصد به القرية لا بطريق العادة كما ورد أن النظر إلى  
الكعبة عبادة وقيل النظر إليها ساعة كعبادة سنة في تصانيف الحنفية (ويجوز الاختسار  
والنقض بآباء زمزم) ولا يكره عند الثلاثة خلافاً لآحمد (على وجه التبرك) أي لا بأس بما ذكر  
الا انه ينبغي أن يستعمله على قصد التبرك بالمسح أو الغسل أو التجديد في الوضوء (ولا يستعمل  
الاعلى شيء طاهر) فلا ينبغي أن يغسل به ثوب نجس ولا أن يغتسل به جنب ولا يحدث ولا في  
مكان نجس (ويكره الاستنجاء به) وكذا إزالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض  
العلماء تحريم ذلك ويقال انه استنجى به بعض الناس فحدث به الباسور (ويستحب جله إلى  
البلاد) أي تبركاً له فذكره في الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحمل له وتخبر أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمل له وفي غير الترمذي انه كان يحمل له وكان يصبه على المرضى  
ويستقيم وأنه حدث به الحسن والحسين رضي الله عنهما

فصل في كسوة الكعبة زادها الله شرفاً وكرماً إلى السلطان) اذا صار خلقاً (ان شاء  
بأمره) وصرف ثمنها في مصالح البيت) كما اقتصر عليه في الفتاوى المراجعة (وان شاء ملكها  
لأحد) أي ولو واحد من المسلمين اذا كان من المساكين (وان شاء فرقه على الفقراء) أي جمع  
منهم سواء من أهل مكة وغيرهم ويستوى بنو شعبة وخدمهم فيهم (ولا بأس بالثمن منهم) أي  
من الفقراء بعد أخذهم وقبضهم على ما في النخبة لسكن في البحر الزخار انه لا يجوز قطع شيء من  
كسوة الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه في أوراق المحضف ومن حل شيئاً من ذلك

شرط مسلم ثم يجلس خلف  
رأسه مستقبل القبلة ويبدأ  
بالحسين (ويقول) بسم الله  
الرحمن الرحيم الله أكبر  
الله أكبر الله أكبر الحمد لله  
على ما هدانا الله لله على  
ما أقدمه علينا (اللهم) هذه  
ناصيتي يدك ونويت التحلل  
تقبل مني واغفر لي ذنوبي  
(اللهم) اغفر للمسلمين  
والمؤمنين يا واسع المغفرة  
يا أرحم الراحمين ويحلق  
جميع رأسه قال النكح بن  
الهام مقتضى الدليل في  
الحلق وجوب الاستنجاء  
وهو الذي ادين الله به انتهى  
فاذا حلق حل له كل شيء  
كان حرم عليه بالاحرام  
ما عدا النساء فانه لا يجهل أن  
له الا بعد الطواف

فعلية رده ولا عبرة بما يثوهم الناس أنهم يشترونه من بني شيعة فانهم لا يملكونه انتهى وهو محمول على غير الخلفي أو على ما إذا كانوا أغنياء أو على ما إذا لم يملكهم السلطان أو على أن أصل الكسوة من الأوقاف فيعمل على وفق شرط الواقف وليس فيه التصرف للسلطان ولا غيره وفي خبرنا لا كل أنه لا يؤخذ من استأجر الكعبة وإن ما نساقط منها للفقراء وأنه لا بأس أن يشتري منهم وفي فنية الفتاوى من محمد في ستر الكعبة يعطى منه انسان قال إن كان شيء له ثمن لا يأخذه وإن لم يكن له ثمن فلا بأس به وفي النخبة أيضا رجل اشترى من بعض الخدام ستر الكعبة لا يجوز ولو نقله المشتري إلى بلدة أخرى بصدق به على الفقراء وهذا إذا لم ينقله الإمام أما إذا نقله الإمام للخدام أو لأخر من المسلمين فيجوز ما تقدم أن الأمر فيه إلى الإمام انتهى وهو محمول على ما قدمناه من أن هذا إذا كانت الكسوة من عند الإمام بخلاف ما إذا كانت من وقف فانه يرعى شرط واقفه في جميع الأحكام وفي منسك أبي الجلاء ومن اشترى منهم من حائض أو نفساء أو جنب فلبسها لا بأس به انتهى ولا بد من قيد ما إذا كان اللبس فيمن يجوز له لبس الحرير كالمرأة والأه وسحرام على الرجال وكذا على أولياء الصبيان أن يلبسوههم وقد اذكرنا من كان يدعى المشيخة وكان يلبس قلنسوة من الكسوة وبزعم التبرك ثوب الكعبة وأنه يقبس على خرقه الصوفية وهذا من فقه حقه وكثرة جهله (ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ولو للزبرك) أي سواء يكون من الوقف عليه أو لا وسواء التصق به أم لا فلا يجوز أخذ شاش ماء الورد الذي أتى به الكعبة الشريفة كما يبادر إليه العامة (وهلبه رده) أي رد الطيب إن كان بقي حينه (إيها) أي الكعبة أو خدامها إن كانوا من أهلها (وإن أراد التبرك أي بطيب من عنده فقصه بها ثم أخذه) ولا يصل للخدام الكعبة بأن ينعوا أحدا من ذلك ويدعوا أنه إذا أتى به الكعبة فليس له أن يرجع بقيته وكذا حكم الشمع له أن يأتي بشمع ويسرج على باب الكعبة ونحوه ثم يأخذ الباقي تبركاً به وأما شراء شمع الكعبة من الخدام وشح الفرائسين وكذا أخذ زيت الحرم منهم ومن غيرهم فلا يجوز مطلقاً

**فصل** يستحب دخول البيت أي المكرم (إذا روى آدايه) بأن يقدم رجله اليمنى عند دخوله ويسرى عند خروجه ويدعو بالأدعية المأثورة فيهما (والصلاة فيه) أي تأتله ولوركنين (والدعاء) لا سيما في أركانه (ويدخله خاضعاً خاشعاً) أي خافياً (معظماً) أي وقراً (مستحيياً) أي محاسناً له سابقاً بأن يكون ثابتاً مستغفراً ومتأدباً حال كونه داخل (لا يرفع رأسه إلى السقف) أي جهة السماء بقصد مطالعة ما فيه من النقوش ونحوها أو الأشياء المتعلقة من القناديل وغيرها (وبقصد صلى النبي صلى الله عليه وسلم) أي في داخل البيت كما ينفذ بقوله (وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا دخلهما شيء قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلي بقصد صلى النبي صلى الله عليه وسلم) هذا وأيسر البلاطة الخضراء بين اليهودين معصلاً عليه الصلاة والسلام كما يتوجه الموم (وإذا صلى) أي وتوجه إلى الجدار الذي يقابله (وضع خده على الجدار وحده الله واستغفره) أي ودعا بما شاء (ثم يأتي الأركان) أي الأربعة (فيحمد ويبسئفقر ويسبح ويهلل ويكبر ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ويدعو بما شاء) فيدعو أو الدين والموافين والمؤمنات ويقول رب ادخلني مدخل صدق واخرجني مخرج صدق واجعل لي من أهلك

في طواف الزيارة  
فإذا فرغ من  
ض إلى مكة لاداء  
لافاضة وهو  
فان كان ما قدم  
من في الاشواط  
ول من طوافه ثم  
وقال عندئذ  
وبت أن اطوف  
تالتهنق سبعة  
راف الحج واني  
اتلأثورة في  
تقدم ثم يصلي  
سلاة الطواف  
هذا الطواف  
النساء ايضاً  
الصلوات الاول  
ذا الطواف  
وان كان قدم  
بالارمل ولم

سلطاناً نصير أو يقول اللهم كما دخلتني بيتك فأدخلني جنتك اللهم يارب البيت العتيق اغثني  
 رقاباً ورقاب آبائنا وإمهاتنا من النار يا عزيز يا جبار اللهم يا خفي الاطساف آمنا بما استخاف  
 الله اني اسألك من خير ما سألت منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم واعوذ بك من شر ما استهان منه  
 نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ربنا تقبل مننا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب  
 الرحيم (ومن اهم الادعية طلب الجنة بلا حساب) اي بلا سبق عذاب وهو المعنى به حسن  
 الخلق من الموت على التوبة (ويجتنب البدع والابذاء) اي ما يفعله من لا عقل له فيه (فان  
 الذي دخوله الى الابناء) اي حال دخوله احوال وصولة (لم يدخل) فان الدخول مستحب  
 والاذى حرام ثم امل انه ربما يتعلم الجاهل المعكوس الفهم بقوله صلى الله عليه وسلم كوا  
 بالمعروف فيستبج احدا لاجرة على دخول البيت الحرام أو زيارة مقام ابراهيم عليه الصلاة  
 والسلام فانه لا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام في تحریم ذلك كما صرح به في البحر الزاخر  
 وغيره

فصل في اما كن الاجابة (الطواف) اي مكانه وكان الاولى ان يقول المطاف واللام للعهد  
 وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مسجداً والا فليسجد الحرام كله مطاف بمعنى انه يجوز فيه  
 الطواف (والمتزم) وهو ما بين الحجر الاسود والباب على ما عليه الجمهور وعن بعض السلف منهم  
 عمر بن عبدالعزيز ان المتزم بين الركن اليماني والباب المسدود في ظهر البيت وهو الذي يسمى  
 الآن بالمسجد (وتحت الميراب) اي فانه مصلى الابرار (وفي البيت) اي داخله (وعند زمزم)  
 اي بئر (وخلف المقام وعلى الصفا والمروة وفي المسعى) وما بينهما لاسيما فيما بين الميادين (وصرفة)  
 اي عرفات اطلق عليه مجازاً (ومزدلفة) لاسيما المشعر الحرام (ومنى والحجرات) وهو لا ينافي  
 انه لا يقف للدعاء عند جرة العقبة (ورؤيته البيت) اي في كل مكان يراه (والحجر) بكسر الحاء  
 اي داخل الحطيم بكامله (والحجر الاسود والركن اليماني) اي وما بينهما والظاهر ان هذه الاماكن  
 الشريفة مواضع اجابة الدعوات المنيعة في الازمنة والاحوال المخصوصة ويمكن حملها على  
 عمومها والله سبحانه وتعالى اعلم

فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام خلف المقام  
 قال في البحر والذي رجحه العلماء ان المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ملصقاً بالبيت  
 قال ابن جماعة هو الصحيح وروى الازرق ان موضع المقام هو الذي به اليوم في الجاهلية  
 وعهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم انتهى والاظهر انه كان  
 ملصقاً بالبيت ثم اخرج من مقامه حكمة هنالك تقتضي ذلك وأيا كان فالآية توجب انه أين  
 يوجد فهو المصلي وهو المدعى كما قال تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى (وتلقوا الحجر  
 الاسود على حاشية المطاف) اي مطلقاً او مختصاً بن بفرغ من سعي العمرة (وقرب الركن  
 الفراق) اي من احد طرفيه والظاهر ان هذا هو قلم من الكتائب في الكبير قريب الركن  
 الشامي الذي يلي الحجر على الباب والله اعلم بالصواب (وعند باب الكعبة) اي حيث أم به  
 جبريل عليه السلام ذكره في الكبير وهو غير معروف (والحفرة) اي التي تسمى مقام جبريل  
 حيث أم النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس صلوات في أوائل أوقاتها وأواخرها وهذا المشهور  
 عند أهل مكة ويكاد أن يعدموا تراجمهم على ما قاله في العمدة وتسمى مسجد ابراهيم عليه

يسمى بعده ثم يعود الى منى  
 وبيت بهاء والبيتوتة بيني  
 لبالي الرمي سنة ان تركها  
 أساء ولادم عليه وقيم بها  
 بعد يوم الكرب يومين أو ثلاثاً  
 برحى فيها الجار الثلاث كل  
 يوم بعد الزوال فان رماها  
 قبل الزوال لم يجز على  
 الصحيح ويجب أن يبدأ بالتي  
 تلي مسجد الخيف وبرمها  
 بسبع رميات بيده اليماني  
 بسبع رميات لبرمية  
 واحدة بسبع حصيات  
 وبرمى بها كان من جنس  
 الارض كالجر والمدر  
 والطين وكسرة آجر  
 وشرف ولا يجوز بالخشب  
 والذهب والفضة والحديد  
 والرضاص والصفر  
 والنحاس والعنبر والؤلؤ  
 ويرمى بنفسه الا

السلام وروى انه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة مرة ولم يخرج منها صلى عند باب الكعبة وهو يحتمل موضع الحفرة اما قوله في الكبير ان الحفرة ملاصقة بالكعبة بين الباب والجرفان كان يريد به الجرف الاسود تفسير صحيح وان اراد به الجرف العظيم فهو من معنى النية بعيد ( ووجه البيت ) اى جميع عنه من السبائب الذى فيه الباب وقد ورد تفضيل وجه الكعبة على غيره من الجهات في حق الصلاة ويشير اليه قوله سبحانه واكمل وجهه هو ولبها فاستبقوا الخيرات ثم طرف الميراب لانه قبله صلى الله عليه وسلم ( والجرف ) اى العظيم كله او بهضه وهو قد رسته اذرع او سبعة او بخصوص نعت ميرابه ( وداخل البيت ) اى داخل الكعبة وكان الاولى تقدية ( وبين الركنين اليسارين ) تغليب لليمنى والجرف الاسود ( وعند الركن الشامي ) اى من الجرف او خارجة ( بحيث يكون باب العمرة خلف ظهره ومصلى آدم على يمينه وعليه الصلاة والسلام وهو جانب الركن اليسارى ) اى احد طرفيه والظاهر انه في المسجدين وهو ما بين الركن اليسارى والباب المسدود والله سبحانه اعمل بالاصواب فينبغي ان قصد الاشارة ان يم كن التى ورد فيها الاخبار رجاء ان يظهر مصلى سيد الاخيار

**فصل** ( يستحب زيارة بيت سيدنا خديجة ) اى الكبرى ( رضى الله عنها ) وهو الذى ولدت فيه فاطمة الزهراء رضى الله عنها وهو مسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل صلى الله عليه وسلم مقيم فيه حتى هاجر منه وهو افضل مواضع مكة بعد المسجد الحرام على ما قاله الطبراني وغيره من الاعلام فغيره بقوله ( وقيل هو افضل موضع بمكة بعد المسجد ) ليس في محله اذام بم خلاف في حكمه ( ومولد النبي صلى الله عليه وسلم ) وهو في الشعب المعروف بمكة على خلاف في كونه مولده صلى الله عليه وسلم على ما بينته في المورد الروى في مولد النبي ( ودار ابي بكر رضى الله عنه ) وهو المعروف بدكان ابي بكر في رفاق الجرح حيث فيه حجر ان احدهما المعروف بالثكنة والثاني بالثكنة ( ومولد علي رضى الله عنه ) وهو موضع مشهور وقيل ولد في جوف الكعبة ( ودار الارقم ) وهو مسجد عند الصفا وفيه اسلم عمر رضى الله عنه وكل الاربعين وحصل به عز الدين ونزل باليه النبي صلى الله عليه وسلم من المؤمنين ( وغار جبل ثور ) وهو الذى في القرآن ذكره ثاني اثنين اذ هما في الغار ( وغار جبل حرا ) وكان صلى الله عليه وسلم يتعبد فيه مستترا قبل الرسالة واول ما نزل عليه فيه اقرا باسم ربك الذى خلق الايات وقد روى ابو ذر ان جبريل وميكائيل شفا صدره وغسلاه ثم قال اقرا باسم ربك الذى خلق وكذا روى شق صدره الشريف هنا ايضا الطيالسي والحريث في مسندهما صلى ما ذكره القسطلاني في المواهب اللدنية ( ومسجد الراية ) وهو بأعلى مكة يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ( ومسجد الجن ) اى موضع اجتماعه صلى الله عليه وسلم بهم واستماعهم القرآن او موضع تركاب مسعود به رضى الله عنه وخطب حوله وقال له لا تخرج منه حتى ارجع والله اعلم ( ومسجد الشجرة ) اى مقابل مسجد الجن ( ومسجد الغنم ) لعله نسب الى موضع كان يباع الغنم فيها حوله ( ومسجد البقياد ) بفتح الهزة ارض بمكة او جبل بها لكونه موضع خيل تبع كذا في القاموس والآن تحفة بمكة يسمى البقياد بكسر الباء وهو المناسيب لقوله تعالى اذ عرضت عليه بالعشي الصافات البقياد ( ومسجد علي جبل ابي قيس ) وهو اصل البقياد واواها على ما في واما ما شتهر من اكل رأس الغنم يوم السبت فيه فما لا اصل فيه بل اصل الرأس على ما في قوله في هذا الرمان حرام لكونها

من هذا فيجوز له  
لا يخرج رعى منه  
ل ( عند رعى كل  
بسم الله والله اكبر  
الشيطان ورضى  
وبعد الفراغ  
درة مستقبل القبله  
يديه للدهاء ويدهو  
ويقول ( الحمد لله  
شير الطيب ابارك فيه  
( لا احصى ثناء  
انت كما انيت على  
( اللهم ) صل وسلم  
على نبي الرحمة  
الامة وكاشف الغمة  
محمد النبي الامي  
بي العرش المسكي  
وعلى آله هداة  
وصحبه مصابيح  
ن كما سالت على  
وعلى آل ابراهيم

نجسة لسمطهم اياها بدمائها ( ومسجد بنى طوى ) بضم الطاء وبكسر هاو ينون وينع وهو موضع معروف قريب الجوخى نزل به صلى الله عليه وسلم حين اعتمر وعين حجج ( ومسجد العتبة بقرب منى ومسجد الجمرانة ) بكسر الجيم وسكون العين وبكسر هاو تشديد الراء احسد حدود الحرم احرم منه صلى الله عليه وسلم بعمره لسار جمع من فتح الطائف بعد فتح مكة ( ومسجد طائفة رضى الله عنها بالنعيم ) سبق الكلام عليه ( ومسجد الكيش بنى ومسجد من بين الموقف بعرفات ) وهو غير مسجد غرة الذي يصلى فيه الامام هناك يوم صرفة ( ومسجد الحيف ) وهو مسجد مأثور مشهور وفضله في الكتب مسطور ( وغاز المرسلات ) بقر به اى انزوله فيه عليه الصلاة والسلام فصل تسحب زيارة اهل المعلى بفتح الميم واللام ضد المسئلة واشتهر بين العامة بضم الميم وتشديد اللام المفتوحة وله وجه في القواعد العربية وهو افضل مقابر المسلمين بعد البقيع بالمدينة وقد ورد في فضلها اساطير كثيرة ( وينوى في زيارته من دفن به من الصحابة والتابعين والاولياء والصالحين ) اى بجمالات كثيرتهم وعدم معرفتهم ( ولا يعرف ) اى معرفة معينة ( بمكة قبر صحابى ) اى ولا صحابة ( الا انه رأى بعض الصالحين في المنام قبر خديجة الكبرى رضى الله عنها بقرب قبر فضيل بن عياض ) فبنى قبة هناك وفيه ايماء الى ان هذه الرؤيا حدثت بعد موت الفضيل بن عياض رضى الله عنه ونحوه من التابعين نعم لاشك ان خديجة رضى الله تعالى عنها ماتت بمكة الا انه كما قال ( ولا ينبغي تعيينه ) اى تعيين قبرها ( على الامر الجاهل ) كما قال المرجاني ( والقبر المنسوب لابن عمر غير صحيح ) اى لا يعرف موضع قبره به ايضا مع الاتفاق على موته بمكة الا ان بعض الصالحين اشار الى انه بالجبل المعلى على عين الخسارح من مكة المشرفة والصحيح انه ليس به وكذا قبر عبدالله بن الزبير رضى الله عنه لا يصح كونه في موضعه المعروف عند قبور السادة الصفوية ولعله كان موضع صلبه ( ومن مات به من التابعين عطاء وسفيان بن عيينة وفضيل رضى الله عنهم ) والمشهور انهم في موضع واحد معروف قريب قبة خديجة الكبرى رضى الله عنها وكثير من الاكابر كالامام الباقر وغيره دفن عندهم فينبغى ان يزورهم ويتركهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الذكروا الدعاء والاستغفار لهم واغفرهم من المسلمين ويقول ماورد في آداب القبور ومن مات بأحد الحرمين الشريفين يرجى له فضل جليل وأجر جليل جعلنا الله منهم ثم من آداب زيارة القبور مطلقا ما قالوا من أنه يأتى الزائر من قبل رجلى الميت وفى لامن قبل رأسه فانه انصب لبصر الميت بخلاف الاول لانه يكون مقابل بصره ناظرا الى جهة قدمه اذا كان على جنبه لكن هذا اذا أمكنه والا فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وآخرها عند رجليه ومن آدابه أن يسلم بلفظ السلام عليكم على الصحيح دون قوله عليكم السلام فانه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونسأل الله ان يسلوكم الصلوة ثم يدعوك قائما طويلا وان جلس يجلس بعد امانه وقريباً بحسب مراتبه في حال حياته ويقرأ من القرآن ما يسره من الفسانحة وأول البقرة الى المفحون وآية الكرسي وآمن الرسول وسورة يس وتبارك الملك وسورة النكاثر والاخلاص اثنتى عشرة مرة أو احدى عشرة أو سبعة أو ثلاثا ثم يقول اللهم أوصل ثواب ماقرأنا الى فلان أو اليهم وقد قال ابن الهمام ويكره الجلوس على القبر ووطؤه فسا يصنع به بعض الناس من دفن آثارهم وقد دفن هو اليهم خلق فيطأ تلقى القبور الى أن يصل الى قبر قريبه مكروه انتهى

انك حديد جديد مدخلك  
ورضاء نفسك وزنة مرشك  
ومداد كمالك كما ذكرك  
الذاكرون وغفل عن  
ذكرك الغافلون صلاة  
ترضيك وترضيه وترضى  
بها عنا صلاة دائمة بدوامك  
باقية ببقائك لا غاية لها ولا  
اتهاء ولا أمدها ولا انقضاء  
صلاة تهيئها بها من عذاب  
النار وتدخلنا بها الجنة مع  
الخلقاء الأبرار وترينا بها  
وجهك الكريم وتنعسنا  
بها يوم لا ينفع مال ولا بنون  
الامن ائى الله بقلب سليم  
( اللهم ) اجعله حجامبرورا  
وسعيامشكور او ذنبا  
مغفورا ونجاة ان ثبور  
( اللهم ) اليك افضت ومن  
هذا بك اشفتك واليك



فينبغي ان يحجب ما أمكنه وقد استحب بعض المشايخ أن يمشى في المقابر حافياً وان كان لم ترد به  
السنة بل حديث وان الميت ليسمع خفق نعالهم دل على انه هذا ~~كان~~ أكثر أحوالهم  
والله أعلم

باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم

(اعلم ان زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) أي وعليهم أجمعين (باجتماع المسلمين) أي من غير  
معرفة بما ذكره بعض المخالفين (من أعظم القربات وأفضل الطاعات وأنجح المساعي) أي أروحي  
الوسائل والدواعي (لنيل الدرجات قريبة من درجة الواجبات) بل قيل إنها من الواجبات  
كأيتها في الدرة المصنفة في الزيارة المصطفوية (لأن له سعة) أي وسعة واستطاعة (وتركها  
عقوبة عظيمة وجفوة كبيرة) أي غلظة جسيمة وفيه إشارة إلى حديث استدله على وجوب  
الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني رواه ابن عدي بسند حسن  
(وشرح بعض المالكية بأن المثنى إلى المدينة) أي للحجارة بها (أفضل من الكعبة وبيت  
المقدس) أي من المثنى إلى مكة للحجارة فيها بناء على مذهبهم من أن المدينة أفضل من مكة  
باعتبار المجاورة وهذا انما يكون بعد أداء الحج والا فلا يصح إطلاق هذا الكلام والله أعلم  
بالمرام وأما زيارة بيت المقدس وان كانت مستحبة فلا شبهة أنها دون مرتبة الزيارة المصطفوية  
بلا خلاف في هذه المسئلة بقي الكلام على أنه هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء  
أو يكرهها الصحيح أنه يستحب بلا كراهة إذا كانت بشرطها على ما صرح به بعض العلماء أما على  
الأصح من مذهبنا وهو قول الكرخي وغيره من أن الرخصة في زيارة القبور ثابتة للرجال  
والنساء جميعاً فلا إشكال وأما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لا بالإطلاق الأصحاب والله أعلم  
بالصواب (وإذا هم على الزيارة) أي قصدوا (فعليه أن يخلص نيته ويحرمه) أي يطهره من  
أرادة الرياء والسمعة وقصد الجاهة والفرجة ومن ملاحقة الدلالة عليه أن لا يترشياً بما يرميه  
من الفرائض والسنن والأفلا يحسن له من الزيارة إلا التعب والحماسة بل يوجب التوبة  
والكفارة ثم ان كان الحج فرضاً أي عليه (فيبدأ بالحج ثم بالزيارة) أي ابتداء بالأهم فالأهم ولأن  
الحج سعى الله تبارك وتعالى وهو مقدم على سعى رسوله كما نبى تقديم الضحية على الزيارة ويشهد  
له لاله لا الله محمد رسول الله لكنه مقيد بما قاله (انما يبر بالنية في طريقه) أي ~~كان~~ أهل  
الشام (وان من يبدأ بالزيارة لا يحل له) لأن تركها مع قربها بعد من المساواة والشقاوة وتكون  
الزيارة حينئذ بمنزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة القلبية للعسالة وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا  
انقوا الله وابغوا إليه الوسيلة أي الذريعة بالتوجه إلى صاحب الشريعة ولا شبهة أن من  
قال لا أشهد رسول الله ثم قال لا إله إلا الله يكون مؤمناً لأن الإيمان هو التصديق بالتوحيد  
والنبوة على وجه المعية لا بشرط الترتيب في المسألة الجمعية وقد روى الحسن عن أبي حنيفة  
أنه إذا كان الحج فرضاً فلا يحسن للحاج أن يبدأ بالحج ثم بالزيارة وان بدأ بالزيارة جاز انتهى  
وهو الذي أراه إذ يجوز تقديم النقل على العرض إذا لم يفسد الفوت بالاجتماع فعلى هذا من كان عليه  
فرض الحج أو كان الحج فهل له أن يزور قبل الحج أم لا والظاهر أن له أن يزور قبل دخول  
أشهر الحج وأما بعده فلا (وان كان الحج) أي عليه (تدلاً وبالنسبة) أي إذا كان آتياً (بين  
البراءة بالخيار) أي بزيارته (صلى الله عليه وسلم بالأصالة والابتكار) أي في جميع الليل والنهار

تومك رهبت فاقبل  
يحي وأظم أجري  
حم تضرمي وأقبل  
يو أقل عثري واستجب  
ني وأعطني سؤلي  
هم (الك وفدوفد  
فاجعل قرأى منك  
يمني بأرحم الراحمين  
الاله والله أكبر  
كل شيء لا اله الا الله  
أكبر عدد خلقه  
اه نفسه لا اله الا الله  
كبر زنة خشمه  
كانه والحمد لله كذا  
الله صلى سيدنا  
محمد كذا صلى الله  
عليه كذا الحمد لله  
مدانا لهذا وما كنا  
يأولاً أن مدانا  
لهم) نقبل منا ولا

(وبين أن يخرج أولا ليظهر من الأوزار) أي الآثام (في زور الطاهر طاهرا) أي في مقام المرام ولا يبعد أن يكون الأمر كذلك في قضية الانعكاس أيضا لانه بالزيارة يرتجى الكفارة فيخرج طاهرا فيقع حجه مبرورا والحاصل أن لكل وجهة وجهة تقديم الحج من كل وجه مقدمة إلا اضرورة نحو جهة إلى مخالفة

**فصل** (واذا توجه إلى الزيارة) أي مع كال النظافة والطهارة (أكثر في المسير) أي زمان سيره ومكانه (من الصلاة والتسليم) أي وما في معناها من انشاد المدح وانشاء النعت وهذا كره الشجرة (مدة الطريق) أي أن وجد رفيق التوفيق (بل يستغرق اوقات فراغه) أي عن أداء فرائضه وضروريات معاشه (في ذلك) أي فيما ذكر من الصلاة والسلام فانه المناسب للمقام فان كثرة الثواب مترتبة على قدر التوجه في المرام (ويتبع ما في طريقه من المساجد المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم) وكذا المشاهد الماثورة المتعلقة بالديار كإيادها في الدرة المضية ومن أهمها الذي أهمها الخصاص والعمام قبر ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها الثابت زفافها وعماتها بسرف وهو موضع بين التميم والوادي للتموج من مكة للعظيمة إلى المدينة المكرمة وحول قبرها مسجد خراب فينبغي أن يزار ويترك ذلك المزار (وكذا زاد دنوا) بضمين وتشديد الدال أي قريبا (ازداد غرما) بضم غين مجعته وسكون زاء وهو ما يلزم إذا ومن الغرام وهو الولوع على ما في القاموس ومنه مولع بكذا أي حريص عليه فلمعنى ازداد زوما بالشوق وولوعا بالذوق وأما مضبط من فتح عين مهيمة وسكون زاء فليس في محله إلا معنى ازدياد العزم ومبالغة لانه لا يتصور تردد الزائر في توجهه ويشير إلى ما اختارنا فيما سرورنا عطف تفسيره بقوله (وسنوا) بضمين وتشديد الواو أي ميلا ومحبة كإيقاضه قرب المسافة وشهودا الساحة كما قيل

وأبرح ما يكون الشوق يوما \* إذا دنت الخيام إلى الخيام

وبدل عليه ما ورد من الإفاضة شوقا إلى مشاهدة الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم إذا رأى المدينة حرك الدابة وقال سيرا وسبق المفردون الحديث وهذا معنى قوله (واذا دنا من حرم المدينة المشرفة) أي حوا إليها من الأماكن المستترمة إذ لا حرم للمدينة عندنا بكرم مكة في أحكامها (فليرد خشوعا) أي في الباطن (وخضوعا) أي في الظاهر (وشوقا وتوقا) التوق مسانعة في الشوق (وان كان على دابة حركها أو بعير أو ضعه) أي أسرعه وهو تخصيص بعد تعميم ويفيد أنه إذا كان ماشيا يسرع في مشيه كما قال قائل

ولو قيل للجهنم أرض أصابها \* فبصار ثرى لبلى الجنة وأسرها

(وبجته حينئذ في مزيد الصلاة والسلام) أي كية وكيفية وإذا وصل إليه قال اللهم هذا حرم رسولك صلى الله عليه وسلم الذي عظمته وذلك أن تجعل فيه من الخير والبركة مثل ما هو في حرم البيت الحرام فمرنى على النار وآمنى من عذابك يوم تبعث عبادك وارزقني فيه حسن الأدب وفعل الخير وترك المنكرات (واذا وقع بصره على طيبة) بفتح الطاء اسم من أسماء المدينة كطابة (الطيبة) أي الخطيبة الطاهرة المطهرة (واشجارها المعطرة) أي جديها من المثمرة وغير المثمرة (دما بخير الدارين) أي الدنيا والآخرة (وصلى وسلم) أي واكثر منهما (على النبي صلى الله عليه وسلم والاحسن أن ينزل من راحلته بقر بها) أي تذللا وتادبا (ويشئ) أي في طريقها أن

تجعلنا من المحرومين  
وادخلنا في عبادك الصالحين  
يا أرحم الراحمين (اللهم)  
صل على سيدنا محمد وآله  
وصحبه وسلم تسليما كثيرا  
(ثم يتوجه إلى الجسرة)  
الوسطى ويرميها بسبع  
حصيات ويدهو بصد  
الفراغ مستقبلا القبلة كما  
تقدم شرحه (ثم يتوجه إلى  
جسرة العقبة ويرميها بسبع  
حصيات كما تقدم ولا يقف  
بعد الفراغ عندها بل  
يتوجه إلى رحله ثم يقف  
كذلك في اليوم الثالث  
فإذا أراد أن ينشر إلى مكة  
فعل ولا شيء عليه والافضل  
أن يتأخر إلى اليوم الرابع  
فيرمي الجمار الثلاث وينشر  
ويجوز له في اليوم الرابع

قد تراضوا وتقربا (يا كيا حافيا ان اطاق) اي الحفاء أو ما ذكر من النزول والمشي والبكاء  
والحفاء (تواضعوا لله ورسوله صلى الله عليه وسلم) أي واجلالا له (وكلا كان ادخل) أي أكثر  
دخلا (في الادب والاحلال كان حسنا) أي مستحسنا في رعاية الاحوال (بل لو شئ هنالك على  
احداقه وبذل المجهود من تذله وتواضعه كان بعض الواجب) أي من جميع استحقاقه (بل لم  
يشبهه شاعر غيره) أي من حقوق أمره وقيام شكره كما قيل

أوجبتكم قاصدا أسعى على بصري \* لم أقض حقا وأى السلق أدبت

(واذا وصل الى المدينة اغتسل بظاها) أي في خارجها (قبل الدخول) أي بها (واذا لم يتيسر)  
أي قبل الدخول (فبعده) أي ولو في داخل المدينة قبل دخول المسجد (والا) أي وان لم يغتسل  
(توضأ) أي لانه لابد من طهارته في دخول المسجد وتحيته وليكون على أكل الاحوال في  
زيارته (والغسل افضل) لانه التطهير الاكل (ثم لبس النظيف ثيابه والجديد افضل) أي كافي  
العيد واليباض أولى كافي الجملة (ويتطيب) واستعمال المسك افضل (واذا وقع نظره على  
القبة المقدسة) أي المنيفة (والجيرة المشرفة) وبالغة الشريفة (فليس يحضر عظمها) أي مثلها  
(ونفضيلها) أي على غيرها (وشرفها) فالحاحوت افضل البقاع بالاجماع وسيد القصور بالترافع  
وأكرم الخلق) أي ويحل اكرامهم (على الخلاق بالاملاق) أي من غير تقييد واضافة في  
الاستحقاق وقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما ضم الاعضاء الشريفة حتى  
على الكعبة المنيفة وان الخلاف الواقع بين الأئمة الثلاثة وبين المالكية فيما عداها وما وراء  
الكعبة ونقل عن أبي عقيل الخليلي ان تلك البقعة من الفرش افضل من العرش وبه كان يقول  
شيخنا محمد البكري قدس الله سره الساري (فاذا دخل باب البلد) أي أراد دخوله (قال بسم الله  
ما شاء الله) تعجبا من صنيعة لعمري وأثر كرمه وجوده (لا قوة الا بالله) أي لا قوة على طاعة الله  
وعبادته الا بتوفيق الله ومهنته (رب ادخاني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) أي  
ادخل صدق واخرج صدق في المدينة ومنها أو دخولا مرصيا وخروجا مقبولا مرصيا حسبي  
الله آمنت بالله توكلت على الله لا حول ولا قوة الا بالله (اللهم افض لي ابواب رحمتك) أي وانزل  
على أصناف نعمتك (وارزقني من زيارة رسولك صلى الله عليه وسلم) أي من أجليه والوفى  
تخصيلها (مارزقت أولياءك واهل طاعتك وأنت تبتغي من الناس) أي تخلصني من دخولها  
(واغفر لي) أي ذنوبي وخطاياي وعمدي (وارحني) أي بترك المعاصي أبدا ما أبقيتني (ياخير  
معتول) أي لاسيما بوسيلة الرسول (وليكن) أي الزائر حال دخوله الى اوان وصوله (متواضعا)  
بظاها (متخشعا) بباطنه (معظما لحرمتها) لاحترام تلك البقعة (ملائما من هيئة الحال بها) أي  
من عظمة النازل فيها (مستشعرا لعظمتها) أي لرفعة قدر ذاتها وصفاته (صلى الله عليه وسلم) كأنه  
يراه) أي في مقام المراقبة ومربية المشاهدة حال كونه (حزينا) أي على أشواقه (متأسفا على  
فراقه) أي عدم ادراكه أو على ما فاتت وصلاته في الماضي من عمره (وفوات رؤيته صلى الله عليه  
وسلم في الدنيا وأنه) أي الزائر (من ذلك) أي من حصول ما ذكر من ملاقاته ورؤيته (في الآخرة  
على عظيم الخطر) في انه هل يتصور له رؤيته في العقب أم لا ومع هذا يكسب (شاكر العظم ما من  
به عليه من الحضور بين يديه والمثول) أي الوقوف حال كونه (وجلا) بفتح فكسر أي شافعا (من  
الرد مع رجاء القبول مكثر من الصلوة والتسليم على هذا الرسول متوسلا به لوصول المأمول

في الجمار بعد طلوع  
نيل الزوال عند أبي  
رضي الله عنه  
ل في النفر من متى  
مكتة  
النفس في اليوم  
بصرف بعد رمي  
قال الحمد لله جدا  
ليلا مباركا فيه  
له على أداء المناسك  
ل أداء الحج الى  
على ونيسير ذلك  
كرمه واطفه  
فتقبل منا  
أعلى العج والنج  
خالصا لوجهك  
انفعا به يوم  
اولا بنون الامن  
لب سامي (اللهم)  
لنا محمد صاحب

وانا دخل البلد المعظم ( اى وحصل له المقام الافخم ) بدأ بالمسجد المكرم ( اى كما كان يفعله  
صلى الله عليه وسلم حين قدومه بالمدينة يبدأ بالمسجد المحترم ) ولا يخرج صلى الله عليه وسلم  
دخول المسجد ( الا اضرورة كخوف على محترم ) اى مال او حرم ( واما النساء ) اى من الزائرات  
( فتأخير الزيارة عن الى المساء اولى ) اى لان حالهن فى الليل استروا خفى ( فيدخله ) اى المسجد  
مقدما رجلاه اليمنى مع غابة الخضوع والافتقار اى الظاهرى ( وفيهاية الخشوع والانكسار )  
اى الباطنى ( تابعا لما اقترفه ) اى اكتسبه ( من الاوزار ) اى اثقال المعصية ( قائلا اللهم صل  
على محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم اللهم اغفر لى ذنوبى ) اى عصيتنى من معصيتك ( وافتح لى  
ابواب رحمتك ) اى باقام نعمتك ودوام منتك ( ويدخل من باب جبريل او غيره ) كباب السلام  
كما عليه العمل ( والاول افضل ) لعل وجهه دخول جبريل عليه من ذلك الباب اولانه كان الى  
الجزرات من اقرب الابواب ( فاذا دخله ) اى من السلام ونحوه ( قصد الروضة المقدسة )  
وهو ما بين المنبر والقبر المنور ( فان دخل من باب جبريل قصد لها من خلف الحجر الشريفة ) اى  
لامن امامها المانع من العبور الى الروضة للتحية من غير سلام الزيارة ( مع ملازمة الهيبة ) اى  
الخشية وهو الخوف مع العظمة دون النفرة ( والخضوع والذلة ) اى المذلة والمسكنة ( على وجه  
يبقى بالمقام ) اى بحال الزائر والا لا يتدراحد على أن يخرج من هدة ما يلقى بالزور الطاهر  
( غير مشغل بالنظر الى ما هنالك ) اى من الظواهر وما وراء الستار ( ثم يبدأ بتحية المسجد  
ركعتين ) تعظيما لله وتقديما لحقه على حق رسوله كما يقتضى ترتيب حقوق الربوبية والعبودية  
( والافضل أن تكون ) اى تلك الصلاة ( بصلاة صلى الله عليه وسلم ) اى فى مقامه بمحرابه ( وهو  
بطرف المحراب مما يلى المنبر يقرأ فى الاولى الكافرون وفى الثانية الاخلاص ) كما ورد عنه  
صلى الله عليه وسلم انه اختارهما فى كثير من الصلوات لما فيهما من التبرئة من الشرك والشك  
واثبات الذات والصفات ( واذ اسلم منهما شكر الله تعالى وحده وأثنى عليه ) تأكيذا لما قبله  
وقال السكرمانى وصاحب الاختيار من اصحابنا وكثير من العلماء من غير مذهبنا انه يسجد لله  
شكرا على هذه النعمة العظيمة والمنة الجسيمة ويسأله اقامتها ( اى تمامها ودوامها  
والقبول وان ين عليه فى الدارين بنهاية المسئول ) الاولى بحصول المسئول ووصول المأمول  
( وان لم يتيسر له ) اى ما ذكر من المحراب الا كبر ( فساقرب منه ومن المنبر والا فحيث يسير )  
اى من الروضة وغيرها من المسجد الشريف ولا سيما ما كان موجودا فى زمنه صلى الله عليه  
وسلم فانه افضل وثوابها كثير ( وان اقيمت المكتوبة او خيف فونها بدأ بها وحصلت التحية بها )  
اى فى ضمنها فاذا فرغ من ذلك قصد التوجه الى القبر المقدس ( اى الموضع المستأنس ) ( وفرغ  
القلب من كل شئ من امور الدنيا ) اى ونظفه من الوسخ والدفنس ( واقبل بكلية لما هو بصدد  
ليصلح قلبه للاستعداد منه صلى الله عليه وسلم وحرام ) اى تمتنع ( على قلب شغل ) بصيغة المجهول  
اى اشتغل ( بقاذورات الدنيا من الشهوات ) اى اللهوية ( والارادات ) اى الردية ( ان يصل اليه )  
اى الى قلبه ( من ذلك شئ ) اى ما ذكر من الحالات الرضية والمقامات العلية شائبة او شمة  
( بل ربما يخشى عليه ) اى على صاحب هذا القلب المقبل على الدنيا والعرض عن العقبي ( من  
نوع ممت ) اى ولو فى وقت ( واعراض ) اى موجب اعتراض لما اختاره من اغراض فاسدة  
مواعاض كاسدة ( والى اذ بالله تعالى ) اى من غضبه وعقابه وابعاده من ملازمة بابه وجنابه

المقام المحمود والحوض  
المورود والشفاعة العظمى  
يوم الورد وصلى آله  
أئمة الدين وعلى أصحابه  
هداة المسلمين كما صليت  
صلى ابراهيم وصلى آل  
ابراهيم انك جيد مجيد  
مدد خلقك ورضاء نفسك  
وزنة عرشك ومداد كلماتك  
كلما ذكرتك الذاكرون  
وغفل عن ذكرتك الغافلون  
والمنة أن ينزل بالمعصم  
على الاصح عندنا ذكره  
شمس الائمة السرخسى  
فى المبسوط ويقم به واو  
ساعة وان تركه بلا مدز  
أساء ولا شئ عليه وقد  
روى أنس بن مالك رضى  
الله عنه أن النبي صلى الله  
عليه وسلم صلى الظهر

(فلنجد في ذلك التفرغ ما يمكنه) أي تسهيل له حيث أنه من جملة الهبة والافتقار في القلب في ساعة واحدة مع صرف العمر جميعه بالعوائق والعلائق والتعليق بأمور الخلق من المحال كما لا يخفى على أرباب الكمال وأصحاب الأحوال ونظيره من كتب ما تهتد به في جميع سفره ووضعه إلى عقبة شديدة الضرورة فيسقط منه حيث أنه صاحب من العلف والشعر رجا ان يتقوى بذلك على المسير ولكن لا يأس من روح الله ويسأل من فضله ويتوسل بروح رسوله صلى الله عليه وسلم في تحصل مسئوله وتحقيقه بأموله (ولما لا حظ مع ذلك الاستعداد من سعة صفوه صلى الله عليه وسلم وعطفه ورأفته) أي شدته حجة على سائر العباد (ان يسامحه) أي ما صدر عنه في حضرته من قلة ادبه (فيما عجز عن ازالته من قلبه) كما قبل

صديت فقالوا كيف تلقى سجداً ووجهك انوار المعاصي مبرقع

عسى الله من اجل الجليل وقربه يدركني بالعمى والعمى اوسع

(ثم توجه) أي بالقلب والقالب (مع رعاية غاية الادب فقام بجاه الوجه الشريف) بضم التاء أي قبالة مواجهة قبره المنيف (متواضعا خاضعا خاشعا مع الذلة والانكسار والخشية والوقار) أي السكينة (والهبة والافتقار غاض الطرف) بتشديد الفاء المعجمة أي خاضع العين إلى قدماه غير ملتفت إلى غير امامه وامامه (مكفوف الجوارح) أي مكفوف الاضواء من الحركات التي هي غير مناسبة لمقامه (فارغ القلب) أي عن سوى مقصوده ومرامه (واضعا عينه على شمس الله) أي تأدب في حال اجلاله (مستقبلا لوجه الكريم) أي واوبلزم استقباله كونه (مستديرا للقبلة) لان المقام يقتضي هذه الحالة (فجاء مسمار الفضة) أي المركبة على جدران تلك البقعة (على نحو أربعة أذرع) أي يقف بعيدا على هذا المقدار (لا الاقل) أي لانه ليس من شعار آداب الأبرار (من السارية) أي الاسطوانة (التي عند رأسه الكريم ناظرا إلى الارض أو إلى أسفل ما يستقبله من ажرة الشريفة) أي من جدرانها (محترزا عن اشتغال النظر بجاهها من الزينة) أي الظاهرة المانعة من شهود الزينة الباطنة الباهرة التي ظهورها في الآخرة (متملا صورته الكريمة في خيالات) بفتح الخاء أي في تخيلات تلك المحسن حاله (مستشعرا بأنه عليه الصلاة والسلام عالم بحضورك وقبائك وسلامك) أي بل بجميع أفعالك وأحوالك وأرتعالت ومقامك وكأنه حاضر جالس بازاك (مستحضرا عظمتهم وجلالته) أي هيئته (وشرفه وقدره) أي رفته مرتبه (صلى الله عليه وسلم ثم قال) فيه التفات بالعطف على ثم توجه والمقول سياتي حال كونه (مسلم) أي يريد السلام (مقتصدا) أي متوسطا في رفع كلامه كما بينه بقوله (من غير رفع صوت) لقوله تعالى ان الذين يرفعون أصواتهم عند رسول الله الآية (ولا اخفاء) أي بالمرقة لقوت الامعاء الذي هو السنة وان كان لا يخفى شيء على الحضرة (بم حضور وحياء) أي بحضور قلب واستحياء عن كثرة ذنب (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) وهذا القدر مما ثبت في الآثار وقد اقتصر عليه بعض الأكارب كابن عمر واختار بعضهم الإطالة من غير المبالاة وعليه الأكثر وبؤيده ما ورد في الأخبار والآثار من فضيلة الاكثر من الصلاة والسلام على النبي المختار فيستزيد المدد من افاضة الأنوار قائلا (السلام عليك يا رسول الله) أي إلى جميع خلق الله (السلام عليك يا حبيب الله) أي إلى جميع بين مرتبتي النبوة والمعرفة (السلام عليك يا خليل الله) الموصوف بوصف الخلقة وهي الهيئة المنفردة من كمال المودة المتعينة بشهود الوحدة

(السلام)

والغريب والعشاء  
زفدة بالمصعب  
لي البيت فطاف  
بخاري في صحبه  
ل في طواف  
صدر

نواف الوداع  
نفر عهد بالبيت  
ب على الحجاج  
لمكي ومن قوي  
هل الآفاق أن  
تقر بفضله بلدا  
لواف الصدر  
ف رجه الله  
يطوف المكي  
سدر لانه وقع  
لحج (وبقول)  
طوف بهذا  
فأكاملا  
ر لله تعالى



(السلام عليك يا خير خلق الله) أى من الملائكة وغيرهم (السلام عليك يا صفوة الله) بتثليث  
 الصاد والفتح أفصح أى من اصطفاة الله برسالته (السلام عليك يا خيرة الله) بكسر الخاء أى من  
 اختاره الله من بين ربه (السلام عليك يا سيد المرسلين) كما يدل عليه قوله لو كان موسى حيا لما  
 وسعه الاتباعي (السلام عليك يا امام المتقين) أى لما اقتدى به جميع الانبياء في ليلة الاسراء  
 (السلام عليك يا من ارسله الله رحمة للعالمين) كما قال تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين  
 (السلام عليك يا شفيع المذنبين) أى من الاولين والاخرين (السلام عليك يا مبشر المحسنين)  
 لقوله تعالى وبشر المحسنين (السلام عليك يا خاتم النبيين) بكسر التاء وفتحها (السلام عليك  
 وعلى جميع الانبياء والمرسلين) فيدخل في عموم سلامهم ايضا (والملائكة المقربين) وكلهم  
 مقربون لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون (السلام عليك وعلى آلك) أى اقاربك  
 (واهل بيتك) يشمل امهات المؤمنين ومواليه وخدمته (واصحابك اجمعين) وسائر عباد الله  
 الصالحين (اى من التابعين وتابعيهم الى يوم الدين) (جزاك الله عنا) اى وعن قبلنا العجز ناعن القيام  
 بما يجب علينا من الشكر لما احسن الينا (افضل واكمل ماجزى به رسولا عن امته ونبيها عن  
 قومه) اى لكونها كرم الرسل المبغوث الى خير الامم (وضلى الله وسلم عليك ازكى) اى اطهر  
 (واعلى) اى اغلى (وانقى) اى ازيد (صلاة صلاها على احد من خلقه) اى من انبيائه وملائكته  
 واصفيائه (اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له) اى شهادة عندك مستودعة تشهدلى بها  
 يوم القيامة (واشهد انك عبده ورسوله وخيرته) اى مختاره (من خلقه واشهد انك بلغت  
 الرسالة) اى الى الامة (وادبت الامانة) اى من غير الخيانة (ونفخت الامة) اى وكشفت الغمة  
 (واقتلجة) اى واظهرت المحجة (وجاهدت في الله حتى جهاده) اى من الجهاد الاكبر  
 والاصغر فيسايين عباده (وعبدت ربك حتى اناك اليقين) اى الى ان حضرك الموت المبين واذنت  
 جامع بين مراتب تحقيق الدين من علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين (وصلاة الله) اى  
 وصلواته (وملائكته وجميع خلقه من اهل سمواته وارضه) اى علوياته وسفلياته (عليك  
 يا رسول الله اللهم آتة الوسيطة) وهي المنزلة العلمية المختصة (والفضيلة) اى زيادة المنزلة  
 (والدرجة العالية الرفيعة) اى الغاية المنيرة (وابهتة مقاما محمودا الذي وعدته) وهي  
 الشفاعة العظمى في القيامة الكبرى (واعظم المنزل المقدم المقرب عندك) اى في مقعد صدق  
 (ونهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون ربنا آمنا بما أنزلت) اى من القرآن أو بجميع الكتب  
 المنزلة (واتبعنا الرسول) اى في جميع ما يجب اتباعه اعتقادا وانقيادا (فاكتبنا مع  
 الشاهدين) اى من امة محمد صلى الله عليه وسلم (آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم  
 الآخر وبالقدر خيره وشره) وهذا هو الايمان الاجمالي المندرج فيه ما يجب من الايمان  
 التفصيلي الاكثالي (اللهم فثبتنا على ذلك) اى مدة حياتنا وماتنا (ولا تردنا على أعقابنا) اى بعد  
 هدايتنا (ربنا لا تزغ قلوبنا) اى لا تلهها عن محبتك (بعد اذهبتنا) اى طريقتك (وهب لنا من  
 لدنك رحمة) اى اغفر لنا من رحمة من سواك (انك انت الوهاب وهي لنا من امرنا رشدا) الاولى  
 أن يقول ربنا آتنا من لدنك رحمة وهي لنا من امرنا رشدا اى سهل لنا الهداية اليك والاعتماد  
 عليك والتسليم بين يديك (ربنا اغفر لنا) وهذا مجموعهم يشمل ما زاده المصنف على ما في الآية  
 بقوله (ولا باننا ولا مهانتنا وذرياتنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان) اى من الحساب

الله كبروياً قى بأدمية  
 الطواف كما تقدم فاذا فرغ  
 صلى ركعتين خلف المقام  
 أو حيث تيسر (ثم) يأتى الى  
 زمزم وينزع منها دوا ويده  
 ويشرب منها ثلاثا وهو  
 قائم ويدعو بما يريد فان  
 ماء زمزم لما شرب له وقد  
 شربه كثير من العلماء لا مود  
 نووها عند شربهم فحصلت  
 لهم مراداتهم وأنا بمن  
 جرب ذلك ولله الحمد يقول  
 (اللهم) انه بلغنا أن نبيك  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 ماء زمزم لما شرب له (اللهم)  
 انى اشربه لخسیر الدنيا  
 والاخرة ويستحب أن  
 يستقبل البيت عند الشرب  
 ويتنفس ثلاث مرات  
 ويرفع بصره كل مرة الى

والتابعين أو من المؤمنين الأولين من اتباع الأنبياء والمرسلين ( ولا تخرجهم من قلوبنا خلا ) أى  
 حقدنا وحسدنا وعداوة وكرهنا ( للذين آمنوا ) أى جميعهم سابقهم ولحقهم ولذا وضع الظاهر  
 موضع المضمر حيث لم يقل لهم ( ربنا أنك رؤوف رحيم ذو الفضل العظيم ثم ) أى فى تلك الساعة  
 ( يطلب الشفاعة ) أى فى الدنيا بتوفيق الطاعة وفى الآخرة بغفران العصية ( فيقول يا رسول  
 الله أسألك الشفاعة ثلاثا ) لأنه أقل مراتب الإلحاح للحصول المنال فى مقام الدعاء والسؤال  
 ولا يبعد أن يكون إشارة إلى طلبها فى المقامات الثلاثة من الدنيا والبرزخ والآخرة والمراتب  
 المرتبة من الشريعة والطريقة والحقيقة ( ثم يتأخر ) أى بعد فراغه من سلامه واستقباله ( إلى  
 صوب عينه ) الصواب يساره أو عن صوب عينه أى متوجها إلى جانب يساره ( قدر ذراع فيسلم  
 على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى تأويده أو تصريحا واجالا أو توضيحا ( أبى بكر  
 الصديق رضى الله عنه فيقول السلام عليك يا خليفة رسول الله ) أى بالواسطة ( السلام عليك  
 يا صفي رسول الله ) أى ملازمة الخاص وبخياره على وجه الاختصاص ( السلام عليك يا صاحب  
 رسول الله ) أى الثابت صحبته بنص الكتاب فمن أنكره كافر أبدي العقاب حيث قال عز  
 وجل اذ يقول لصاحبه مع الإجماع على أنه المراد به السلام عليك يا وزير رسول الله ( وقد ورد  
 به الخبر أى مشير به وعينه ) السلام عليك يا ثاني رسول الله في الغار ( كما قال تعالى ثانی اثنين  
 اذ هما في الغار وهو غار ثور جبل مكة حين دخلاه سنة الهجرة ) ورفيقه في الاسفار وأمينه على  
 الاسرار السلام عليك يا علم المهاجرين والانصار ( أى رئيسهم ) السلام عليك يا من أعتقه الله من  
 النار ) أى كما ورد في بعض الاخبار ( السلام عليك يا أبابكر الصديق ) أى كثير الصدق والصديق  
 على وجه التحقيق ( السلام عليك ورحمة الله وبركاته جزاك الله من رسوله ) أى في ثنوية دينه  
 ( وعن الاسلام وأهله ) أى في القيام بأمره وتبليغه ( خير الجزاء رضى الله عنك أحسن الرضائم  
 يتأخر إلى بينه ) وفيه ما سبق ( قدر ذراع ) لأن رأسه من الصديق كراس الصديق من النبي  
 صلى الله عليه وسلم ( فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين ) وهو أول من سمى به ( عمر الفاروق ) أى  
 المبالغ في الفرق بين الحق والباطل ( السلام عليك يا من كل به ) بتشديد الميم أى لكل بإسناده  
 ( الأربعين ) أى عدد المؤمنين السابقين ( السلام عليك يا من استجاب الله فيه دعوة ستام اليبسين )  
 حيث قال اللهم اعز الاسلام بعمر بن الخطاب أو بعمر بن هشام ( السلام عليك يا من اعز الله به الدين  
 به الدين ) أى فانه كان مخفيا قبل اسلامه وظهور مراده ( السلام عليك يا من اعز الله به الدين )  
 أى في حياته صلى الله عليه وسلم وبمدعساته بتوحيات بلاد المسلمين وثنوية أمور المؤمنين  
 ( السلام عليك يا من نطق بالصواب ووافق قوله محكم الكتاب ) كما ورد به أحاديث في هذا الباب  
 ( السلام عليك يا من طاش حجبنا وخرج من الدنيا شهيدا ) أى وهو امام أهل التقوى حال  
 كونه سعيدا ( جزاك الله عن نبيه وخليفته ) أى الصديق ( وأمنه خيرا السلام عليك ورحمة  
 الله وبركاته قبل ثم يرجع قدر نصف ذراع ) نان العود احد ( فيقف بين الصديق والفاروق  
 ويقول السلام عليك يا صاحب رسول الله السلام عليكما يا خليفة رسول الله ) بالتغليب أو بالاعتنى  
 الاعم الشامل لا واسطة ( السلام عليكما يا وزير رسول الله ) أى مشير به السلام عليكما يا صاحب  
 رسول الله ) أى رفيقه في مدنفه ( السلام عليكما يا معيني رسول الله في الدين ) أى في امر دينه  
 وشريعته ( والفائمين بسنته في أمته حتى أنا يا القين ) أى الموت على الأمر المبين فجرا نأ

ويقول في كل مرة  
 لله الحمد لله والصلاة  
 على رسول الله  
 ( أى أسألك رزقا  
 وعلما نافعا وعلا  
 وشفاء من كل سقم  
 الراجين ) ويقول  
 الذي سقاني من  
 لمني ولا قوة ثم  
 وجهه ورأسه  
 على رأسه قليلا  
 رله ذلك والتوضا  
 سزم والاعتسار  
 ( ثم ) يأتي إلى  
 يلقى وجهه  
 بالبيت ويدعوها  
 طأذرا فيه وكفيه  
 ( ان هذا بيتك  
 لته مباركا للمبين  
 ت بينات مقام

الله من ذلك) أي عاذر من متابعتك (مرافقتك في جنتك وإيانا معكم برحمتك أنه أرحم الراحمين)  
 أي وأكرم الأكرمين (وجزاك الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء جنتنا يا صاحبي رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم زائرنا نبينا وصديقنا وفاروقنا ونحن ننوّل بكما إلى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ليشفع لنا إلى ربنا) أي في مغفرة ذنوبنا (وإن يتقبل منّا) أي في عبادتنا المحبوبة بعبودنا  
 (وإن يحبيّننا على ملته ويميّتنا على أهلها) أي على متابعتك (وبحسبنا في زمرة برحمتك وكرمه أنه كريم  
 رؤوف رحيم آمين ثم يرجع إلى حيال وجه النبي) بكسر الحاء أي قبالة وجهه (صلى الله عليه وسلم  
 ويقف عند القبر الاقدس) أي والمقام الانفس (على قدر ربح أو أفل) أي أو أكثر بحسب ما يكون  
 في حاله آنس (فيحمد الله تعالى) أي يشكره (ويثنى عليه ويمجده) أي يعظمه ويوحده (ويصلي  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويستشفع به إلى ربه ويدعو رافعا يديه) أي إلى كثيفة (لنفسه  
 ولوالديه ولأن شاء من أقاربه وأشباهه) أي وأصحابه (ولمن أوصاه) أي  
 ولمن استوصاه (وسائر المسلمين) أي من الأحياء والأموات ويختم بآمين (ومن أراد الأكل)  
 أي من يسعه القال والحال (فليقل السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا شفيع المذنبين  
 السلام عليك يا إمام المتقين السلام عليك يا قائد الأفرح المحجلين) أي هذه الأمة الرحومة المقيمة من  
 غيرهم بلباس الجبهة والأيدي والأرجل زيادة الأنوار من أثر الوضوء في أسباغ الطهارة  
 (السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك يا منة الله سبحانه وتعالى على المؤمنين) أي بقوله  
 سبحانه وتعالى لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم (السلام عليك يا طه) أي  
 البدر المنور بإمام الحساب المعبر (السلام عليك يا يس) أي أيها المنادي ياسين في الكتاب المبين  
 والمعنى يا سيد (السلام عليك وعلى أهل بيتك) أي أقاربك وذريتك (الطيبين) أي المؤمنين  
 المتقين (السلام عليك وعلى أزواجك الطاهرات المبرآت إماء المؤمنين السلام عليك وعلى  
 أصحابك أجمعين) أي وعلى التابعين وتابعيهم إلى يوم الدين (اللهم آت) أي أعطه (نهاية ما ينبغي  
 أن يسأله السائلون) أي الداهون والطالبون والراغبون (وغاية ما ينبغي أن يؤمله الآملون)  
 أي يرجوه الراجون ويطلبه الطامعون (وحسن) أي بصيغة الوصف أو المضى أي ويستحسن  
 (أن يقول) أي كما قال امرأتي مقبول (اللهم أنك قلت وانت اصدق القائلين ولوانهم اذ ظلموا  
 أنفسهم جاؤك) أي تابين (فاستغفروا الله) أي من ظلمة المعصية (واستغفروا الرسول) أي  
 بالشفاعة لردهم إلى الطاعة (لوجدهم الله توابا) أي قبلاتو بفتحهم (رحيما) بعضهم (جنتك)  
 أي فقد اتيناك (ظالمين لأنفسنا مستغفرين من ذنوبنا) أي ومستشفعين بك إلى ربنا (فاشفع  
 لنا) أي إلى ربك (واسأله أن يمن علينا بسائر طلباتنا) بكسر فسكون أي مطلوباتنا ومسؤولاتنا  
 (وبحسبنا في زمرة عباده الصالحين) أي من مشايخنا وعلمائنا وساداتنا ويقول كما قال أيضا  
 يا خير من دفنت في التراب اعظمه \* وطاب من طيبهن القاع والأكم

ابراهيم ومن دخله كان آمنا  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 وما كنا لنهتدي لولا أن  
 هدانا الله (اللهم) فكما  
 هديتنا لذلك فتقبله منّا  
 ولا تجعل هذا آخر العهد  
 من بيتك الحرام وارزقني  
 العود إليه حتى ترضى  
 برحمتك يا أرحم الراحمين  
 والحمد لله رب العالمين وصلى  
 الله على سيدنا محمد وآله  
 وصحبه أجمعين كما ذكر  
 الذاكرون وكما قبل عن  
 ذكرك الغافلون (ثم) يقبل  
 الحجر الأسود ويقول يا أيها  
 الله في أرضه أي أشهدك

نفسى الفداء أقبر انت سساكنه \* فيه العفاف وفي الجود والكرم  
 (اللهم ان هذا حبيبك وأنا عبدك والشييطان عدوك فاني غفرت لى سر) بصيغة الجهول أي  
 فرح (حبيبك) بوجوده (هو فاعبدك) أي ظفرة صوده (وغضب عدوك) أي بناء على عدم  
 سجوده (وان لم تغفر لى غضب حبيبك) هذا خطأ فأحش والصواب حزن حبيبك (ورضى عدوك  
 وهلك عبدك وانت اكرم من ان تغضب) صوابه ان تحزن (حبيبك ورضى عدوك وهلك عبدك)

ائى المؤمن بك ( اللهم ان العرب الكرام ) احترازا من القوم اللثام ( اذا مات فيهم سيد اعتقوا  
 على قبره ) ائى من العبد ( وان هذا سيد العالمين ) ائى وانت اكرم الاكرمين ( اهتمنى على قبره ) ائى  
 من جملة المعتقين ( ويقول اللهم ائى أشهدك ) يضم الهمزة وكسر الهاء ائى اجعلك شاهدا وكذا قوله  
 ( وأشهد رسولك وابا بكر وعمر ) ائى ضجيجي نديك ( وأشهد الملائكة النازلين على هذه الروضة  
 الكريمة ائى كفيين عليها ) ائى القائمين والمعتكفين في هذه البقعة العظيمة ( ائى ) ائى بائى ( أشهد  
 ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمد عبدك ورسولك وأشهد ان كل ما جاء ) ائى رسولك  
 ( به من امر ) ائى فى طاعة ( ونهى ) فى معصية ( وخبر عما كان ) ائى من الامور المسأضية ( وبكوال )  
 ائى من الاحوال الاكبية ( فهو حق ) ائى ثابت وصدق ( لا كذب فيه ولا امتراء ) ائى ولا شبهة  
 بالامراء ( وائى مقر لك بجنابتي ) ائى معترف بخطيئتي ( ومعصيتي ) ائى من الكبار والصفار  
 ( فاغفر لي ) ائى جميعها ( وامن علي ) بالذى مننت به علي ( ائى ) ان توفيق الطاعة وتحقيق  
 العصمة ( فانك المنان ) ائى كثير العطاء والاحسان ( الغفور الرحيم ) ائى بأهل الايمان ( ربنا  
 آتنا فى الدنيا حسنة ) ائى متابعة الاولى ( وفى الآخرة حسنة ) ائى الرفيق الاكمل ( وقنا عذاب  
 النار ) ائى بحباب المولى ( سبحانه ) ربك رب العزة بما يصفون ) ائى نعمته المحذون وغيرهم من  
 الضالين ( وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ) ائى اولوا وآخرى الى يوم الدين وقد قيل ثم  
 يتقدم الى حبال رأسه الكريم فيقف بين القبر العظيم والاسطوانة التى هناك علامة اذك  
 ويستقبل القبلة ويمجدده ويمجده ويدعو لنفسه ولمن شاء من احبابه وهذا القيل اولى مما تقدم  
 وعليه العمل عند اهل العلم والله اعلم هذا مع ان ما ذكر من العود الى قبالة الوجه الشريف ومن  
 التقدم الى محمل رأس القبر المنيف للدعوة مستقبل القبلة عقب الزيارة لم ينقل عن فعل احد  
 من الصحابة والتابعين وكان موقف السلف عند الزيارة هو المقصورة وقد حرم الناس منذ الآن  
 فتحسروا هذه الصورة المسطورة ( ومن ضاق وقته هاذكرنا وجز عن حفظه ) ائى من حفظ ما  
 قررنا ( اقتصر على ما ينسب واقفه السلام عليك يا رسول الله ) مع ما كان ان يتكرر ( وائى اوصاء  
 احد بتبليغ ملامه فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان او فلان يسلم عليك  
 يا رسول الله ) واماما اعتاده الناس من الابيان خلف الجرة الزراء ازيارة فاطمة الزهراء رضى  
 الله تعالى عنها فلا بأس به لانه قد قيل ان هناك قبرها وهو الاظهر ثم اهل انه ذكر بعض مشايخنا  
 كأبى الليث ومن تبعه كالكرمانى والعمري حتى انه يقف الزائر مستقبلا القبلة كذا رواه الحسن  
 عن أبى حنيفة وقال ابن الهمام وما عن أبى الليث من ان الزائر يقف مستقبلا القبلة مردودا  
 روى ابو حنيفة عن ابن عمر رضى الله عنهما انه قال من السنة ان تأتى قبر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فتستقبل القبر بوجهك ثم تقول السلام عليك ائى النبي ورحمة الله وبركاته انتهى ويؤيده  
 ما قال الجعد الاغوى روى عن الامام ابن المبارك قال سمعت ابا حنيفة يقول قدم ابو ابراهيم  
 السجستاني وانا بالمدينة فقلت لا نظرنى ما يصنع فجعل ظهره مسابلي القبلة ووجهه مسابلي وجه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى شديدا متجلا مقام مقام فقيه انتهى وفيه تنبيه على ان هذا هو  
 مختار الامام بهد ما كان مترددا فى مقام المرام ولعل وجه القائلين من اصحابنا لزيارة من قبل  
 الرأس الكريم ما روى ان الناس قبل ادخال الجرة الشريف في المسجد كانوا ينفون على بابها  
 ويسلمون بادائها ويستقبلون الكعبة لتعظيم جنبها على ان الجمع بين الروايتين ممكن كما قال  
 عز ابن جاعة من ان مذهب الحنفية ائى يقف الزائر لاسلام عند رأس القبر المقدس حيث يكون

لله شهيدا ائى أشهد  
 الا الله وأشهد ان  
 لا اله الا هو وحده  
 هادة لتشهد لي بها  
 تعالى فى يوم  
 يوم الفزع الا كبر  
 ائى أشهدك على  
 شهد ملائكتك  
 م وأودع هذه  
 عندك لتنفقنى  
 ينفع مال ولا  
 من ائى الله بقلب  
 لى الله على سيدنا  
 وصحبه أجمعين  
 المستجار ويلصق  
 وجهه بالبيت  
 لله تعالى ويثنى

عن يساره ثم يدور الى ان يقف قبالة الوجه الشريف مستدبر القبلة انتهى ولا ينفى ما رواه  
المطري وغيره ان وقف على بن الحسين السلام عند الاسطوانة التي تلي الروضة قال وهو موقف  
السلف قبل ادخال الحجر في المسجد كانوا يستقبلون السارية التي فيها الصندوق مستدبرين  
الروضة انتهى ولا يضرنا قول المصنف في الكبير ان في هذا الاستقبال الى القبر لا الى القبلة فانا  
نقول يمكن الجمع بأنهم كانوا يستقبلون القبر للزيارة ويدورون الى جهة الكعبة عند الدعوة  
وعندهم من المواجزة عدم الامكان لحجاب الامم ككنة والله سبحانه وتعالى أعلم (واذا فرغ من  
الزيارة يأتى المنبر) أى قربه فيدعو عنده لحديث ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة  
واما ما ذكره من اخذ منامته فلا أثر لها اليوم ولا خبر لمكانها لانه قالت في الحديث الثاني للمدينة  
وما حولها (ويأتى الروضة) أى من موضع المحراب وغيره (فيكثر فيها من الصلاة) أى بنوعها  
(والدعاء) أى المقرون بالحمد والثناء (وعند الاساطين الفاضلة) كما سيأتى بيان محالها مفصلة  
فصل وليفتنهم أيام مقامه بالمدينة المشرفة) فانها المستدركة من الايام السالفة (فحصر على  
ملازمة المسجد) أى باجتهاده في العبادة والجد في الطلب الجدل لاسيما في حضور الصلوات الخمس  
للجماعة (والاعتكاف) أى الشرعى والعرفى (والختم) أى القرآنى (ولو مرة منه) فانه لا يستغنى  
منه في ذلك المحل الذى هو مهبط الوحي (واحياء ليله) أى احياء كثر ليلته بعبادته في أيام زيارته  
(وادامة النظر الى الحجرة الشريفة) أى ان ينسى (أو القبة المنيفة) ان تعسر فأول تنويع (مسح  
الماء والخضوع) أى ومع خشية والخشوع ظاهرا وباطنا (فانه) أى النظر المذكور (عبادة  
كانت الى الكعبة الشريفة) أى قياسا عليه بحيث ورد كبارواه أبو الشيخ عن عائشة رضى الله  
تعالى عنها روى ان النظر الى الكعبة عبادة وروى الطبراني والحاكم النظر الى على عبادة فقيه  
منه ان صليار رضى الله عنه كان اذا برز قال الناس لا اله الا الله ما أشرف هذا الفتي لا اله الا الله  
ما أعلم هذا الفتي لا اله الا الله ما أكرم هذا الفتي لا اله الا الله ما أشجع هذا الفتي فكانت رؤيته  
تحملم على كلمة التوحيد كذا في النهاية والخاص ان كل ما يكون النظر اليه يدل على الحق  
وبشير اليه فهو عبادة كما روى ان اولياء الله هم الذين اذروا ذكرا لله (وليكثر من الزيارة) أى  
بالكرامة (عند الائمة الثلاثة خلافا لك) ولعله رأى ان اكثر الزيارات سبب للملألة أو نظرا الى  
ظاهر ما ورد من قوله اللهم لا تجعل قبري عبدا وفي رواية وثنا يعبدون لعن الله اليهود والنصارى  
أنبيائهم مساجد وامثال ذلك مما حوّل بعض العلماء على نهى الزيارة مطلقا هذه المسئلة ودليل  
الجمهور على الساقف وحده صلى الله عليه وسلم على مطلق زيارة القبور بعد نهيه عنها وما ذكره  
المصنف بقوله (لان الاكثر من الخير خير) والذي يظهر هو قول مالك كابدل عليه حديث زرغب  
تزدحبا فان الغيب أن تزدابل الماء يوما وتده يوما ثم تعود ولانه أبعد من المشاهدة المنهى عنها  
ثم الانسب أن يقال يجوز الزيارة في أوقات الصلوات الخمس قياسا على ملازمة المحاربة في حال  
الحياة (ولا يمس عند الزيارة الجدار) أى لانه خلاف الادب في مقام الوقار وكذا لا يقبله لان  
الاستلام والقبلة من خواص بعض أركان الكعبة والقبلة (ولا يلتصق به) أى بالتزامه واصدق  
بطنه لعدم وروده (ولا يطوف) أى ولا يدور حول البقعة الشريفة لان الطواف من مختصات  
الكعبة المنيفة فيحرم حول قبور الانبياء والاولياء ولا عبرة بما فعله السامة الجاهلة ولو كانوا في  
صورة المشايخ والعلماء (ولا يحنى ولا يقبل الارض فانه) أى كل واحد (بدعة) أى غير مستحسنة

عليه وبصلى على نبيه  
محمد صلى الله عليه وسلم  
ويقول اللهم انى عبدك  
جهلتنى كما شئت وسيرتني في  
بلادك حتى أحلتني حرمتك  
وأمنك ورجوت بحسن  
ظني بك ان تكون قد غفرت  
ذنبي فأسألك ان تزدادني  
رضا وتقربني اليك زلفي  
(اللهم) انى اعوذ بنور  
وجهك وسعة رحمتك انى  
اصيب بهذا المقام خطيئة  
او ذنبا لا يغفر (اللهم) هذا  
مقام العائد المستجير بك  
من مذابك الراجى او عدوك  
النائس المشفق الخذر من  
وميدك (اللهم) احفظني



فيسكون مكروهة وأما السجدة فلا شك أنها حرام فلا يغتر الزائر بما يرى من فعل الجاهلين بل  
يتبع العلماء العاملين (ولا يستدبر القبر المقدس) أي في صلاة ولا غيرهما إلا الضرورة لجمعة إليه (ولا  
يصلي إليه) أي إلى جانب قبره صلى الله عليه وسلم فإنه حرام بل ينبغي بكفره أن أراد به عبادته أو تعظيم  
قبره وهذا على تقدير إمكان تصويره بأن لا يكون بينه وبينه حجاب من جدره والأفلاك تكره الصلاة  
خلف الحجرة الشريفة إلا إذا قصد التوجه إلى قبره صلى الله عليه وسلم ثم هذه الآداب كلها  
مستفادة من حكمه فلا ينبغي مخالفة أمره خصوصاً في حضوره فانظر إلى الإمام الشافعي قدس سره  
الله سره ورضي عنه حين زار قبر الإمام الأعظم ترك سنة من سنن مذهبه معللاً بأنني استحي أن  
أخالف مذهب الإمام في حضوره وهذا يدل على غاية تأدبه ونهاية شعوره (ولا يرى) أي بمحاذاة  
قبره من جميع جوانبه (حتى يقف ويسلم) أي بتطويله أو اقتصاره (وإن كان خارجاً) أي من المسجد  
وجداره فقد روي عن أبي حازم أن رجلاً أتاه فحدثه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقول قل  
لا شيء حازم أنت المارق من حضرة الأنبياء صلى الله عليه وسلم على فلم يدع ذلك أبو حازم مذابة الرؤيا وأما ما يفعله  
الجاهل من التقرب بأكل الثمر الصبحاني في المسجد والقاء النوى فيه ونحو ذلك من المنكرات  
الشنيعة والبسيع الفظيعة فيجب أن يجتنبه ويذكر إذا رأى من يرتكبه (ويكسر من الصلاة  
والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) أي على الدوام (والصيام) أي مدة إقامة الأيام  
(والصدقة) أي على المساكين خصوصاً للفقراء والمحتاجين من أهل المدينة إذا كانوا  
مستحقين فإنهم أول من غيرهم أوجب حبس سكان المدينة على حسب مراتبهم بل ينبغي أن لا  
يغضب مسيئتهم ويكرم محسنهم ولا يؤذي أحداً منهم (عند الأساطين الفاضلة) وأهل هذا مقام  
من الكائنات إذا لم يسيئوا لكونه ظرفاً لما قبله من الصيام والصدقة بل ينبغي أن يقال ويكثر  
الصلاة من السنن والنوافل عند الأسطوانات الفاضلة (وغيرها) أي وغير الأسطوانات  
من المشاهد الكريمة من قرب محرابه ومنبره وقرب قبره وسائر أماكن الروضة الشريفة  
وسبباً في بيان الأساطين وتقاصدها فيما فيها (سبع شمري المسجد الأول) أي الكائن في  
زمانه صلى الله عليه وسلم الوارد في حقه قوله تعالى إلى المسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق  
أن تقوم فيه على خلاف أنه نزل فيه أو في مسجد بقاء مع إمكان الجمع بينهما وكذا الوارد في فضل  
أحاديث فذلك المحل أولى من غيره وأو كان الفضل حاصل في غيره لم يلحق به على الصحيح فإذا  
عرفت ذلك فلا بد من معرفة حدود المسجد الأول بناء على العمل بالافضل كما حققه بعض أهل  
التواريخ مما عليه المعول وهو قوله (وحده) أي حدود المسجد الأول (من المشرق) أي جانبه  
الأسطوانة المصقفة بعمدار الحجرة المقدسة من جهة الرأس الشريف ومن القبلة أي جانبه  
(من وراء المنبر فهو ذراع) قبل أو أكثر وما زاد على ذلك إنما هو عرض الجدار والأهم ومن  
الدرابزينات المصقفة بعمرابه صلى الله عليه وسلم وما بينهما وبين المنبر اليوم ثلاثة أذرع ونصف  
ولا يتم هذا إلا مع ادخال عرض جدر المسجد (ومن المغرب) أي جانبه (الأسطوانة المصقفة  
من المنبر) وأما ما ذكره بعض المؤرخين المتأخرين أن حده من المغرب للأسطوانة الثانية من  
المنبر فهو قول على البناء الأول فتأمل (ومن الشام) أي جانبه (حيث ينتهي مائة ذراع من محرابه  
صلى الله عليه وسلم) وهو معلوم لأهل المدينة بالعلامة الموضوعة وهذا على رواية أن المسجد  
كان في زمانه صلى الله عليه وسلم مائة ذراع حيث تنتهي المائة من الدرابزينات وأما رواية أنه

ومن شمال ومن  
من خلف ومن فوق  
حتى تبلغني إلى  
على واحفظني بعد  
أنواع العذاب  
الوطني سالماً  
سائر الأسقام  
لنتني إلى وطني  
في فاسماني  
ك ما بقيتني ولا  
طمان على سبيل  
هذه الحلة الدنيا  
تني فاختم لي بخير  
مبادك الصالحين  
أحسين اللهم صل  
شرف عبادة  
سالك سيدنا محمد

كان سبعين في ستين ذراها فهي أيضا على البناء الأول لأنه صلى الله عليه وسلم زاد فيه ثانيا فجعله  
مائة في مائة ذراع وكان مربعا وقيل كان أقل من مائة وكان للمسجد ثلاثة أبواب باب من خلفه  
وباب عن يمين المصلى وباب عن يسار المصلى (وأما حوض الشريعة فهي ما بين القبر  
المقدس والمنبر) أي النفس (طولا) أي من جهة طواها (وأما عرضها فقليل) أي من جانب  
الشام وعليه الأكثر (إلى اسطوانة على رضى الله عنه) وسبأني بيانها (وقيل إلى صف  
الاسطوانة الوفود) أي على ما سبأني مكانها قيل وهو الصواب (وقيل غير ذلك) أي حيث قيل  
المسجد الأول كحوضه وقيل بل مع ما زيد فيه وقيل ما بين الحجرة ومصلى العبد وقيل مصلى  
المسجد وهو محرابه صلى الله عليه وسلم أو مسجده ولعله كان فاصلة قليلة بين المسجد والحجرة وقد  
أدخلت الآن في المسجد ما كانها غير معلومة (وأما الاسطوانات الفاضلة فيها اسطوانان) الاظهر  
اسطوانة لقوله (هي علم المصلى الشريف) وكان سلمة بن الأكوع رضى الله عنه يخشى الصلاة  
عندها (وكان الجذع امامها) أي قدامها في موضع كرسي الشجرة عن يمين محرابه صلى الله عليه  
وسلم ولا عظماء على قول من جعل الاسطوانة في موضع الجذع (واسطوانان مائسة رضى الله  
عنها) أي ومنها (وهي الثالثة من المنبر إلى المشرق) أي إلى صوبه وهي الخامسة من الرحبة  
متوسطة للروضة (في الصف الذي خلف امام المصلى) أي الذي يصلي في محرابه صلى الله عليه  
وسلم (روى صلواته صلى الله عليه وسلم اليها) أي بضعة عشر يوما بعد تحويل القبلة ثم تقدم إلى  
مصلاه اليوم وكان يستند اليها وأفاضل الصحابة كانوا يصيرون اليها وفي الاوسط لاطرافها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان في مسجدى لبقعة لو يعلم الناس ما صلوا فيها الا ان يطير بهم  
قرعة فمن حائسة رضى الله عنها انها اشارت اليها (وانه) أي وروى انه (يستجاب عندها الدعاء)  
أي فينبغي ان يصلي اليها ويستند اليها (واسطوانان النوبة وهي بين اسطوان مائسة والاسطوان  
الاصقة بشباك الحجرة) أي لا كانوا هم انما هي الاصقة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم اليها  
واستناده عليها إلى القبلة) أي مستقبلا لاستند براحة لاف ما تقدم (واعتكافه) أي  
وروى (عندها) فانه كان اذا احتكف طريح له فراش ووضع له سرير عندها مما إلى القبلة يستند  
اليها وقد يصلي عندها ولعل وجه تسميتها بالنوبة انه ربط بعض المخلفين من غزوة تبوك نفسها  
بعد ندامته حاله انه لا يحمله عنها الا هو صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر في محلها (واسطوان السرير  
هذه هي الاصقة بالشباك) أي التي تقسمت على ما نوههم (شرقي اسطوان النوبة روى  
اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها) لانه قيل كان السرير يوضع مرة عنده هذه ومرة عنده تلك  
(واسطوان على رضى الله عنه) وكان يسمى اسطوان المحرس (وهي خلف اسطوانة النوبة من  
جهة الشمال وكان على كرم الله وجهه يصلي أي عندها) ويحلس عندها (أي على صفتها) (ما  
بلى القبر) أي فانها مقابلة للخروقة التي كان صلى الله عليه وسلم يخرج من الحجرة المنيفة إلى  
الروضة الشريفة (واسطوان الوفود وهي خلف اسطوان على من الشمال بينها وبين اسطوان  
النوبة اسطوان على وكان صلى الله عليه وسلم وسراة الصحابة) بفتح السين المهملة اسم جمع سرى  
أي أفاضلهم وأشرفهم (يجلسون عندها) ولعل اضافتها إلى الوفود لانه صلى الله عليه وسلم كان  
يقعد عندها لاقائهم وقضاء مقصوداتهم هذا ومنها اسطوان التهجد وهي وراء بيت فاطمة  
رضي الله عنها وفيها محراب اذا توجه اليه المصلى كان يسارها إلى باب جبريل وأما اسطوان مربعة

سيد الاولين والاخيرين  
وعلى آله واصحابه هداة  
الدين وعلى سائر الانبياء  
والرسلين ومن اتبعهم  
باحسان إلى يوم الدين عدد  
خلة بك ورضاك نفسك  
وزنة شرك ومداد بكائك  
كذلك الذي كرون وكما  
خلف عن ذكرك الغافلون  
صلاة وسلاما دائما  
بدوامك باقية بين بقائك  
صلاة ترضيك ورضيه  
وترضى بها عنايا كرم  
الا كرمين (ثم) عيشي  
التهقري ناظر إلى البيت  
الشريف متأسفا على فراق  
الكعبة يا كيا او متبائيا

القبر ويقال لها مقام جبريل على نبينا وعليه السلام فهي في حائر الجرة في صفحتها الغربية الى الشمال بينها وبين اسطوان الوفود الاسطوان الاصلقة بالشباك وقد حرم الناس التبرك بها الا من تشرف بعد دخول الجرة بالوصول اليها فهذه هي الاساطين الخاصة التي ذكرها أهل التواريخ وغيرها والافكها قال المصنف (وجميع سوارى المسجد) أي المصطفوى في أصل بناها (يستحب الصلاة عندها لأنها لا تخلو عن النظر النبوي إليها) أي إلى ما كان في موضعها والافهي ليست حينها بل غيرها (وصلاة الصلابة عندها) أي في أما كنها وقريها (ويستحب زيارتها أهل البقيع كل يوم) أي للزائرين وان كان اختصاصه بيوم الجمعة لا يجاوزين (واتيان المساجد) أي الاربعه وغيرها وقبائهم أفضاها وهو مخصوص بيوم السبت وسبأئي بيانها (والشاهد) أي بعمومها (واحد) أي بخصوص المختص بيوم الخميس (والآبار المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم) ذكر المصنف مجملها ثم فصلها بفصول مع ما ورد في فضلها فقال

فصل في زيارة أهل البقيع (يستحب ان يخرج كل يوم إلى البقيع بعد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه رضي الله عنهما) وهكذا فاطمة رضي الله عنها (في زيارة القبور) أي قبور الصحابة (التي به) أي بالبقيع جميعها (خصوصا يوم الجمعة) أي المختص بهذه الزيارة في العرف والعادة والافزارة القبور مستحبة في كل أسبوع يوما الا ان الاختصاص بيوم الجمعة والسبت والاثنين والخميس وقد قال محمد بن واسع الموفى بالزائرين أكل (وقد قيل انه مات بالمدينة من فقهه ان يوم الجمعة افضل وان علم الموفى بالزائرين أكل) (وقد قيل انه مات بالمدينة من الصحابة نحو عشرة آلاف غير ان غالبهم لا يعرف) أي بأعيانهم وخصوصا مكانهم فاذ انتهى اليه بنوهم وغيرهم ممن دفن من المسلمين عندهم بالزيارة اجمالا وليقل أولا سكا ورد السلام عليك دار قوم مؤمنين وانما ان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل البقيع بقبع الغرقدا لهم اغفر لنا واهم وان أراد الزيادة فيقول السلام عليك يا أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وبرحم الله المتقدمين منكم والمتأخرين من آتس الله وحشتكم ورحم الله غسرتكم وضامف حسنتكم وكفرسيئاتكم ربنا اغفر لنا ووالدينا ولا تذاونا ولاخواننا ولاخواننا ولا ولدنا ولا أحفادنا ولا ثقاتنا ولا صحابنا ولا تبعنا وان له حق علينا وان أوصانا والمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاعيان منهم والاموات وربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم صل على روح محمد في الارواح وصل على جسد محمد في الاجساد وصل على قبر محمد في القبور وربنا توفنا مسلمين وأحلفنا بالصالحين وأدخلنا الجنة آمين برحمتك يا رحيم الراحمين آمين وصل على جميع الانبياء والمرسلين وعلى ملائكتك المقربين وعلى عبادك الصالحين وعلى أهل طاعتك أجمعين وارحمنا معهم وارزقنا شفاعتهم واحشرنا معهم والمجد لله رب العالمين ثم يزور قبور الانكار المدفونين به

مخصوصا (ومن يعرف عينا) أي ذاتا بمعنى معين (أو جهة) أي حدا وكنا (بالبيع) أي في شرف ذلك المحل الرفيع (مشهد عثمان بن عفان رضي الله عنه) وهو افضل من به من الصحابة فينبغي أن لا يخرج على غيره بعد سلام الاجال لجميع أهله بل يبتدى بالوجه البه والسلام عليه فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا امام المسلمين السلام عليك يا ثالث الخلفاء الراشدين السلام عليك يا ذا النور بن النير بن السلام عليك يا جيز جيش العسرة بالقدر والعين

(السلام)

داع يا كعبة الله  
يت الله الوداع  
بن الوداع يا انس  
العاكفين  
جر اسماعيل  
نسام ابراهيم  
يا حطيم زمزم  
الاجر الاحم  
ها المسبحار  
داع يا بئر زمزم  
بالرضي الحرم  
المسجد الحرام  
كرر ذلك الى ان  
لباب المعروف  
الحزورة (ويقف  
ويقول الحمد لله  
يراطيا مباركا

السلام عليك يا صاحب الهجرة بين السلام عليك يا من جمع القرآن بين الدفتين السلام عليك  
 يا صبور اعلى الاكدار السلام عليك يا شهيد الدار السلام عليك يا من بشره النبي المختار بدخول  
 الجنة مع الابرار السلام عليك ورجة الله وبركاته (ومشهد سيدنا ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه  
 وسلم وفيه) اى فى مشهده (رقية) بالنصير (ابنته صلى الله عليه وسلم وعثمان بن مظعون) وهو  
 الاخ الرضا عى للنبي صلى الله عليه وسلم (وعبدالرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص) كلاهما  
 من العشرة المبشرة (وعبدالله بن مسعود) من اجلاء الصحابة وافقهم بعد الاربعة (وخنيس)  
 بضم خاء معجمة وفتح نون وسكون ثنية فهملة (ابن حذافة) بضم الحاء المهملة صحابي سهمى  
 (ومحمد بن زرارة) بضم الزاى صحابي جليل (فينبغي أن يسلم هناك) اى عند مشهد سيدنا  
 ابراهيم (على هؤلاء كلهم رضى الله عنهم) انكونهم معه فى محله (ومشهد عباس بن عبدالمطلب  
 وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) اى فى مشهده وعند مرقد (حسن بن على) اى ابن  
 ابي طالب (عند رجلى العباس) اى لانه بمنزلة والده فى عرف الناس (قيل وفاطمة الزهراء) اى عند  
 محرابه (وقيل فى مسجد هابا بالقيع بدار الاحزان) (قيل ورأس الحسين) اى كذلك (قيل وعلى  
 أيضا نقل اليهم رضى الله عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم) وان كان خلاف فى كون  
 بعضهم هناك (وفيه أيضا زين العابدين) وهو على بن الحسين بن على رضى الله تعالى عنهم (وابنه  
 محمد الباقر وابن محمد جعفر الصادق رضى الله عنهم ومشهد ابي النبي صلى الله عليه وسلم وعلى  
 آله) اى ذريته الطيبين (وازوواجه) امهات المؤمنين (ما عدا خديجة) فانه امكة (وميمونة) فانه  
 بسرف قرب مكة (وقيل لا يعلم تحقيق من فيه منهن) اى بخصوصهن ما عدا عائشة رضى الله  
 عنهن (ومشهد عقيل) بفتح فكسر (ابن ابي طالب) اخى على رضى الله عنهما (وفيه عقيلان بن  
 الحارث) اى ابن عبدالمطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم (وعبدالله بن جعفر الطيار) اى  
 ابن ابي طالب رضى الله عنهم (وقيل قبر عقيل فى داره) اى بمكة أو بالمدينة وقيل بالشام (ومشهد  
 قرب مشهد امهات المؤمنين) اى وقرب مشهد عقيل (قيل فيه ثلاثة من اولاد النبي صلى الله  
 عليه وسلم ومشهد فيه قيل فاطمة بنت أسد رضى الله عنها ام على كرم الله وجهه) وقيل فى دار  
 عقيل عند قبر عباس وقيل بقرب قبر ابراهيم رضى الله عنهم (وقيل الظاهر انه مشهد سعد بن  
 مساذ) اى من اكابر الانصار (ومشهد صفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنها  
 ومشهد الامام مالك) رضى الله عنه اى صاحب المذهب (ومشهد يقال ان به نافع مولى ابن عمر  
 رضى الله عنهما) وهو من اجلاء التابعين وليس هو الامام نافع من القراء السبعة كما يتوهمه  
 بعض العامة (ومشهد اسماعيل بن جعفر الصادق رضى الله عنهما داخل السور) اى سور  
 المدينة المعطرة (وبقى ثلاثة مشاهد ليست بالقيع) اى بل هى داخل المدينة (أحدها مشهد  
 مالك بن سنان رضى الله عنه) اى والد ابي سعيد الخدري (من شهداء احد غزى المدينة داخل  
 السور) اى ملحقا به (وثانيها مشهد النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن  
 على رضى الله عنهم) وهو المقتول ايام ابي جعفر المنصور (شامى المدينة وثالثها مشهد سيد  
 الشهداء) اى بعد الانبياء وشهداء احد وهو افضل شهداء هذه الامة (جزرة رضى الله عنه) اى  
 عم النبي صلى الله عليه وسلم (بأى ذكره فى فضله) اى على حدة ثم اعلم انه اختلف فى اولى البداهة  
 من مشاهد القبيع فذكر بعض العلماء ان الاولى بالبداهة زيارة عثمان بن عفان رضى الله عنه

(اللهم) ان هذا البيت بيتك  
 وأنا عبدك وابن أمك  
 جئتني على ما سخرت لي من  
 خلقك حتى أمتني على  
 قضاء مناصك ذلك الحمد  
 على نعمتك ولك الشكر  
 على احسانك وكرمك فان  
 كنت رضى عني  
 فازدمني رضا والا فني  
 الآن على بالرضا عني قبل  
 ان أفارق بيتك يا أرحم  
 الراحمين (اللهم) ارض عني  
 وان لم ترض عني فاهرب عني  
 فقد يهفو السيد من عبده  
 وهو غير راضى ثم رضى عنه  
 بعد العفو فلا تحرمه من رضاك

لأنه أفضل من هناك كما قدمنا واختار بعضهم البدعة بأبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم الوارد في حقه لو عاش إبراهيم لكان نبيا ولكونه قطعة منه صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره فنبغي الاستدعاء به وذكر العلامة فضل الله بن الغوري من أصحابنا أن البدعة بقية العباس والختم بصفية رضي الله عنهما أولى لأن مشهد العباس أول ما يلي الخارج من البلد من عينه فحسبوا زنه من غير سلام عليه بصفية رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم على من عر به أو لا فيختم بصفية رضي الله تعالى عنها في رجوعه كما صرح به أيضا كثير من مشايخنا وهذا سهل لأثر وارفي قلت وكذا باعتبار التعميم في الجملة أوفق لأن العباس رضي الله عنه من حيث أنه عم النبي صلى الله عليه وسلم وانضم إليه الحسن بن علي وزين العابدين وغيرهم من أهل البيت باعتبار شجرتهم وعمومهم أفضل من غيرهم رضي الله عنهم ونفعنا ببركاتهم وحشرنا في زمرة من ثم إذا دخل البلد راجعا من الزيارة فليصعد زيارة الثلاثة الذين هم داخل السور

فصل في المساجد المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم (منها مسجد قبا) بضم القاف محدودا ومقصورا (هو أفضل المساجد) أي الماثورة (بعد المساجد الثلاثة) أي مسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى لكن يرد عليه ما روى عن سعيد بن أبي وقاص أنه قال لأن أصلي في مسجد قبا ركعتين أحب إليّ أن أتى بيت المقدس مرتين أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح ورواه الطحاوي ولم يذكر مرتين وقال أسنده صحيح علي شراهما انتهى والظاهر ترك ذكره مرتين لما سبق من مضادة الصلاة في المسجد الأقصى والحديث لأن رحل إلى ثلاثة مساجد منه لا الأقصى ثم لا يزم من كون الصلاة أحب في مسجد قبا إلى سجد أن يكون أفضل مطلقا لا احتمال أن يكون وجه الاحتمال غير جهة الانتماء لعله كانت موجهة لثلاث الفضيلة ويجعل على هذا آية صلى الله عليه وسلم إليه وكذا إتيان عمر رضي الله عنه مع أن الصلاة بمسجد المدينة أفضل من مسجد قبا إجماعا (يستحب زيارته) أي مطلقا وقوله (يوم السبت) أي هو بيان زمان الأفضل لساوئ آياته صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين إجماعا وصحيفة عشرة من رمضان وكان عمر رضي الله عنه بأن قبا يوم الاثنين والخميس ولما ذكر بقوله (وصح) أي في الحديث (عنه صلى الله عليه وسلم) أن صلاة ركعتين فيه أي سواء يكون يوم السبت أو غيره لعموم (كعبرة) أي كزارب كعبرة ووجه إشارته إلى أن العمرة سنة ثم عدد الركعات التي تقوم مقام العمرة ركعتان وفي رواية أربع ركعات وله شمول على أن الركعتين للعبادة وآخرين لما ثبت للعمرة والرواية الأولى على اندراج الأولى في الأخرى وفي الكبير صحيح عنه صلى الله عليه وسلم أن الصلاة فيه كعمرة ورواه الترمذي وغيره وصح عنه أنه كان يأبى كل سبب راكبا أو ماشيا أن يروا البخاري ومسلم (وأما موضع صلاته صلى الله عليه وسلم منه) أي من مسجده (قبل تحويل القبلة فالحراب) أي الأولى وهو (الذي عند الاسطوانات التي في الرحبة) بفتح الراء والماء المهملة وتسكن أي الساحق ومحل السعة (محاذي حراب المسجد) وقد نقله الأول ووضع صلى الله عليه وسلم في موضعين (أولهما) أي قبل تحويل القبلة (ثانيهما) أي بعد تحويل القبلة (وهو الحراب الذي عند جدار القبلة) وهو الحراب الثاني (وأما البقعة) تصغير البقعة (التي في مسجد المسجد) أي مسجد قبا (قبل أن يبرك في صلاة صلى الله عليه وسلم) حين نزل بها سنة الهجرة (ومع ما يبرك به يتبادر منه في قوله المسجد) فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم أضجع فيه (وفي قوله ركن المسجد المراد موضع أمه مسجد دار

نوبي وادخلني في  
رجني واهبني  
معي يا رحيم  
(اللهم) هذا  
سرا في أن اذنت  
تبدل بك ولا  
أغياهنك ولا  
سك (اللهم)  
لعافية في بدني  
في ذنبي يا رب  
(اللهم) احسن  
لقبي وارزقني  
وتقبلها مني  
في خيرى الدنيا  
نك على كل  
أكرم الأكرمين  
هذا وداع من



سعد) أي وإن كانت العامة يسمونه مسجد علي والجمع ممكن (وفي قبلة المسجد أيضا دار أم كلثوم نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم وأهله) أي ثم أهله (وأهل أبي بكر) أي معه (وبزور يثر أريس) أي التي يقرب مسجد قباء (التي يأتي ذكرها) أي عند ذكر آبارها (مسجد الجمعة شامي قبا) روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى به الجمعة (مسجد القضيح) بالفاء والضاد المعجمة وله بهن في الوضوح في القاموس فتفتح الضحج بدا أي ظهر وابتدا (شرقية) أي في شرقي قبا (ويعرف بمسجد الشمس ولا وجه له) لا يبعد أن يقال لكونه في مشرق الشمس أو في ضيائها أو صفائها وأما ما روى من رد الشمس بدعوتها صلى الله عليه وسلم له على فلا يصح عند الحديثين مع أنه كان بالصهبا في خير على ما ورد في ضعيف من الآثار (مسجد بني قريظة) بالتصغير قبيلة من اليهود روى صلواته صلى الله عليه وسلم فيه موضع المنارة التي هدمت (مسجد أم إبراهيم) وهي مارية القبطية جاريته صلى الله عليه وسلم (ابنه صلى عليه وسلم بالعالية) أي قرى بظاهر المدينة وهي العوالي روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ولد إبراهيم ابنه عليه السلام به (مسجد بني ظفر) بفتح الظاء المعجمة والفاء وهم بطن في الانصار (شرقي البقيع ويعرف بمسجد البغلة) أي لماسيا حتى روى صلواته صلى الله عليه وسلم فيه وجلسه على الحجر الذي به قال في الكبير وقد أدر كنا هذا الحجر ثم فقد لما جدد المسجد (وهناك) أي عند هذا المسجد على ما قاله المطرزي (آثار حفر بغلة ومرفق وأصابع ينسبون) أي كل واحد منها (إليه صلى الله عليه وسلم) بهن أي أنهم ينسبون لها إلى بغلته ومرفقه وأصابعه والناس يتبركون بها والله سبحانه أعلم بحقيقتها وحقيقتها (مسجد الإجابة شامي البقيع) روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا به طويلا قائما وهو على عيني الحراب نحو ذراعين فليتحرك ذلك (مسجد الفتح على قطعة من جبل سلح) بكسر السين مهملة وسكون لام وهو جبل خارج المدينة روى صلواته صلى الله عليه وسلم فيه ودعاؤه بين الصلاتين يوم الأربعاء قيل ويحل ذلك ما يقابل محراب المسجد من الرحبة (وعنده) أي عند مسجد الفتح (مساجد) أي ثلاثة روى صلواته صلى الله عليه وسلم بها (يعرف الأول بمسجد سلمان الفارسي والثاني بمسجد علي والثالث بأبي بكر الصديق رضي الله عنهم) قال صاحب التاريخ ولم أقف على شيء في نسبة هذه المساجد إليهم (مسجد بني حرام) ضد حلال وهو اسم شائع بالمدينة كما في القساموس (ويذكر أن يتبرك بكهف سلح) أي غار (عند مسجد بني حرام) ويسمى كهف بني حرام وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم جلس فيه ونزل عليه الوحي به وكان بيته به لبالي الخندق وهو على عيني المتوجه من المدينة إلى مساجد الفتح من طريق القبلة (مسجد القبلتين) أي فيه حجر ابان أحدهما إلى الكعبة والآخر إلى بيت المقدس وكان بعض الكعبة بصره إلى بيت المقدس فأخبروا في أثناء صلواتهم بنحويل القبلة إلى الكعبة فأداروا منه إليها وأقبلوا بصددورهم عليه فصلى تلك الصلاة إلى القبلتين في ذلك المحل فسمى بمسجد القبلتين (الارجم) أي الأصح من الأقوال (أن نحويل القبلة) أي إلى الكعبة (كان به) أي على ما قدمناه ولا يبعد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى به مرة إلى جهة القدس وأخرى إلى شطر الكعبة ولا منافاة بين الروايتين والله أعلم (مسجد السقييا) بضم السين وسكون القاف موضع بالمدينة كما ذكر في القاموس (شامي بئر السقييا) أي التي ذكرها قريش روى صلواته صلى الله عليه وسلم ودعاؤه فيه (مسجد ذباب) بضم ذال معجمة وموحدين بينهما ألف جبل بالمدينة على ما في القساموس

يخشى أن لا يعود إلى بيتك  
الحرام فعمر بني وأهلي على  
النار (اللهم) أنك قلت  
وقولك الحق لبيتك صلى  
الله عليه وسلم عند فراقه  
لبيتك الحرام أن الذي  
فرض عليه القرآن لراك  
إلى معاد وقد أعدته إلى  
بيتك الحرام كما وعدته فأعدني  
إلى بيتك بمنك واطفأك  
وكرمك (اللهم) أرزقني  
العود بعد العود المرة  
بعد المرة إلى بيتك  
الحرام واجعلني من  
المقبولين عندك يا ذا الجلال  
والإكرام (اللهم) لا تنجسه  
آخر العهد من بيتك الحرام

(ويعرف بمسجد الراية) أي العلم أو العلامة (شاهي المدينة على قطعة جبل) روى صلواته صلى الله عليه وسلم وضرب قبته به (مسجد صغير بطريق السافلة) أي طريق اليمن بشرقي مشهد حجة رضى الله عنه (إلى أحد) أي ما لا إلى شقي جبله وهو صغير جدا طوله ثمانية أذرع (يقال أنه مسجد أبي ذر رضى الله عنه) لكن قيل له الموضع الذي روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين فمسجد مسجدة أطال فيها ونزل عليه الوحي فيه (مسجد البقيع) بوحدة ففاف (عن ابن الخاريج من درب البقيع) أي غربي مشهد عقيل رضى الله عنه (قيل الظاهر أنه) أي هذا المسجد (مسجد أبي) ابن كعب (رضى الله عنه) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتخلف إلى المسجد بمسجد أبيه فيصل فيه غير مرة ولا مرتين (مسجد فاطمة الزهراء رضى الله عنها بالبيع) وهو المشهور بيت الحزان وقد قيل أن قبرها فيه (مسجد مصلى العبد معروف) أي وهو الذي يصلي صلاة العبد فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصلي فيه حتى أوفاه الله تعالى وكان إذا قدم من سفره ومر به استقبل القبلة ودعا (مسجد شمالي مسجد المصلى) أي في شمال مسجد مصلى العبد (جائحا) بالجيم والنون المكسورة أي مائلا (إلى الغرب) أي وسط المدينة (يعرف بمسجد أبي بكر رضى الله عنه) له صلى فيه أيام خلافته أوقبها بعض تافله (مسجد شاهي المصلى يعرف بمسجد علي رضى الله عنه) قال المصنف وله صلى به العيد حين كان عثمان رضى الله عنه محصورا (قيل) أي على ما يفهم من كلام بعضهم (أنه صلى الله عليه وسلم صلى العيد بهذين المسجدين أولا) له لعله لعله الناس (ثم في المصلى المعروف) أي أكثرتهم والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في زيارة جبل أحد وأهله (يستحب أن يزور شهداء جبل أحد) لما روى ابن أبي شيبان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم بما صبرتم فتم عقبي الدار (ومساجده) أي على ما يأتي بانهم (والجبل نفسه) أي لما ورد في صحيح البخاري وغيره من طرق أحد جبل يحبنا ونحبه زاد الطيب السلي من أنس فاذا جئتموه فسكروا من شجره ولو من عشاها أي من أشجار شوكه تبركاه وفي حديث أحد كن من أركان الجنة وفي رواية أحد هذا جبل يحبنا ونحبه على باب من أبواب الجنة وهذا غير يفتننا ونفتنوا أنه على باب من أبواب النار (والأفضل) وفي نسخة ويستحب (أن يكون ذلك) أي وقت زيارتهم (يوم الخميس منظرها) أي من الأقدار والأوزار (مبكرا) يكسر الكاف المشددة أي في أول النهار (لئلا يفوته الظهور بالمسجد النبوي) أي مع جماعة الأبرار لما ورد من فضائله في الأخبار والآثار (ويبدأ) أي حين وصوله إلى قرب أحد ومساجده (بمسجد حجة سيد الشهداء) لما روى الخليل أن فاطمة رضى الله عنها كانت تزور قبرها حجة كل حجة فتصلي ونسكي هذه وروى يحيى أنها كانت تختلف بين البومين والثلاثة إلى قبور شهداء أحد يدعى شهداء (عم سيد الانبياء رضى الله عنه) وقد ورد خير أسماء حجة رواء الحافظ الدهشتي وروى ابن سيرين من فوايد شهداء يوم القيامة حجة بن عبد المطلب وفي معجم البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده أنه مكتوب عند الله عز وجل في السماء السابعة حجة أسد الله وأسند رسوله (يسلم عليه بخشوع) أي في الباطن (وخشوع) أي في الظاهر (مع مراعاة غاية الأدب والاحسان التام) أي بالتواضع والسكينة والوقار في ذلك المقام الذي هو محل الكرام ومنزل

أن جعلته آخر العهد  
رضي عنه الجنة يا رحم  
حين وصلي الله على خير  
قه محمد وآله وصحبه  
عن ثم ينصرف راشدا  
يا (خاتمة) رأيت أن  
ثم هذه الأدعية المباركة  
في التسليم لعظم فضلها  
فتواها أخرج أبو داود  
ابن عباس رضى الله  
عنه أن رسول الله صلى  
عليه وسلم قال لا عباس  
عبد المطلب يا عباس  
هالا أمطيك إلا أمضك  
حجوك إلا أجعل لك  
خصال إذا أنت فعلت  
غفر الله لك ذنبك أوله

الا كرام فمن ابن مسعود رضي الله عنه ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم با كيا قاطا شدا من  
بكائه على حجة بن عبد المطلب وضمه في القبلة ثم وقف على جنازته وانصب حتى نشغ من البكاء  
أي شغ حتى كاد أن يغشي بقول يا حجة يا عم رسول الله وأحد رسله يا حجة يا فاعل الطيرات  
يا حجة يا كاشف الكربات يا حجة يا ذاب عن وجه رسول الله (وينبغي أن يسلم بشهده) أي فيسه  
(على عبد الله بن جحش) بفتح الجيم وحاء مهملة وهو أخو زينب إحدى أمهات المؤمنين وابن  
عنه صلى الله عليه وسلم وابن أخت حجة (ومصعب) بصيغة المجهول (ابن عمير) بالضم صغير وهو من  
أكابر الصحابة (لأنه قيل) أي روى (انما دفنهم رضي الله عنهم ومن الشهداء) أي شهداء  
أحمد (سهل بن قيس رضي الله عنهم قيل قبره بدير حجة شاميا) أي حال كونه شاميا مكانه كما بينه  
بقوله (بينه وبين الجبل ومنهم عبد الله وعمر وعبد الله بن الحنظلة) مضاعف رابعا (وأبو  
أيمن وخالد وخارجة وسعد والنعمان رضي الله عنهم وقبورهم) أي هؤلاء المذكورين (عابلي  
المغرب من قبر حجة نحو خمسمائة ذراع قال السعيد) أي السهموي (في تأريخه) أي لأحمد بن حنبل  
وتابعها (تأملته) أي تأملته وتصفحته (فوجدت ذلك) أي محل قبورهم (بالربوة) بضم الراء  
وقصها أي قطعة من الأرض مرتفعة (التي غربي المسيل الذي هناك) أي ويجري العين بقربهم  
من القبلة (فيسلم على هؤلاء الثانية) أي المذكورين أخيرا سوى سهل (هناك) ظرف ليسلم  
(وأما بقية الشهداء من شهداء أحد فلا يعرف قبورهم والذي يظهر أنها بقرب الموضع المذكور  
في ربوة شاميا والمشهور أن الذين أكرموا بالشهادة يوم أحد) أي الذين قال الله تعالى فيهم  
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله وأتوا بل أحياء عند ربهم يرزقون الآيات (سبعون رجلا)  
أي كما هو ظاهر قوله تعالى أولئك أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها الآية فأنهم قتلوا يوم بدر  
سبعين وأسرنا سبعين (وأما القبر الذي عند جلي سيدنا حجة فقبر متولى العمارة) أي عمارة  
تربو حجة (والقبر الذي يحسن المشهد قبر بعض أمراء المدينة من الأشراف) أي فلا يظن أنه  
من قبور الشهداء (والقبور التي بالحظارة) أي فيها بالأحجار (بين المشهد) أي قبر حجة (وبين  
الجبل قبور أصحاب فلا يظن أنها من قبور الشهداء) وهذا كله غير ملائم لما اختصره من البناء  
(وأما ساجد أحد) أي المنسوبة إليها الواقعة حوا إليها (فتنامعهم القسح) بفتح فسكون بمعنى  
الوسع والتوسيع (ملاصقي بأحد على عينك وأنت ذاهب إلى الشعب) بكسر أوله وهو الوادي  
بين الجبلين (لهم راس) بكسر الميم ماء بأحد (سمى) أي المسجد (به) أي بالقسح (لأنه قيل نزل به آية  
القسح) أي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا فافسحوا  
لكم (ويقال أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه الظهر والعصر بعد القتال) أي بعد فراغه يوم أحد  
(مسجد ركن جبل عيين) بصيغة تثنية العين وقيل بفتح العين وكسر النون الأولى وأما كسر أوله  
فليس ثابت (الشرقي) أي على قطعة من الجبل (وهذا الجبل في قبلة مشهد حجة ويقال أنه هو  
الموضع الذي طعن فيه حجة رضي الله عنه وأنه صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم مسجد الوادي  
على شفير شامى المسجد المذكور قريبا منه يقال أنه رضي الله عنه مشى من الموضع الأول إلى  
هنا فصرع به وقيل أنه لما قتل أقام في موضعه) أي تحت جبل الرماة (ثم أمر به النبي صلى الله  
عليه وسلم فحمل) أي من بطن الوادي (إلى هذا الموضع) وقد قال في التاريخ أن المسن المنبت

وآخره قديمه وحديثه  
خطأه وعدده صغيره وكبيره  
سره ولا يئنه عشر خصال  
أن تصلي أربع ركعات  
تقرأ في كل ركعة فاتحة  
الكتاب وسورة فاذا فرغت  
من القراءة في أول ركعة  
وأنت قائم قلت سبحان الله  
والحمد لله ولا اله الا الله والله  
أكبر خمس عشرة مرة ثم  
تركع فتقولها وأنت راكع  
عشرا ثم ترفع رأسك من  
الركوع فتقولها عشرا ثم  
تهوى ساجدا فتقولها  
وأنت ساجد عشرا ثم ترفع  
رأسك من السجود فتقولها  
عشرا ثم تهجد فتقولها

اليوم على قبر حزة رضي الله عنه انما هو من هذا المسجد مكتوب بعد البسالة ولا يهتدوا  
 مصرع حزة بن عبد المطلب ومصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فصل في الاثار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم الاثار الهمة مذودة وهمة مفتوحة  
 وسكون موحدة فهمة مذودة جمع بئر الهمة ويبدل (وهي) أنثى وهي (كثيرة قيل انها سبع  
 عشرة بئر ولا يعرف منها الا يسيرة) أي بأعيانها (فن المروف) أي المعروف منها المشهور (بئر  
 اريس) بفتح همزة وكسر ايماء فتحة ساكنة فهمة (بقر مجدة باوهي) أي البئر التي  
 جالس عليها النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر رضي الله عنهما وفيها سقط خاتمه صلى الله عليه  
 وسلم في زمن عثمان رضي الله عنه (أي من يده أو يدناثه عندهما وانه له) (وبالغ) أي عثمان مع  
 أصحابه وأحبائه (في طلبه فلم يخرج) أي الحكمة في باب فقهه (وينبغي أن يتوضأ) أو يغتسل  
 (بماؤها ويشرب منه قيل) أي في حق شرب مائه (انه لما شرب له كاه زمزم) أي كما صحح من طرق  
 في حق ماء زمزم انه لما شرب له من نية دفع عطش أو شفاء سقم أو طعام طم وغير ذلك (بئر غرس)  
 بفتح غين معجمة وسكون راء هجمة (من جهة قباروى وضوءه وشربه صلى الله عليه وسلم منها)  
 أي من مائها (وبزقه) بفتح زاي هجمة وسكون زاي فتحة أي القاء بزاقة (وصب بفيه وضوءه) بفتح  
 الواو أي ماء وضوءه (وامراق العسل) أي صبه (فيها وصح انه صلى الله عليه وسلم أوصى أن  
 يغسل منها بسبع قرب فغسل منها وعنه صلى الله عليه وسلم انما عين من حيون الجنة بئر العن  
 بكسر عين هجمة وسكون هاء فتون وهي منقورة في جبل (بالعالية) أي في هوالى المدينة (قيل  
 هي بئر اليسيرة وقدروى وضوءه صلى الله عليه وسلم من بئر اليسيرة وانه بصق) أي بزق (وبرك)  
 بتشديد الراء (أي دحا بالبركة) أي في حقها (بئر البصة) بضم موحد وتشديد صا هجمة وقيل  
 بخفيها (قريبة من البقيع على طريق قبا بين نخل) أي نخيل أو وسط بستان نخل (وهناك  
 بئر) أي احداهما اصغر من الاخرى (قيل انها الكبرى منهم ما قبل الصغرى التي لها درج)  
 بفتح تين أي درجات أو مدرج (ورجح الاول) أي صحح فهو القول المأول ولا بأس بأن يجمع  
 بينهما وان يترك بهما (روى انه صلى الله عليه وسلم غسل راحته) أي يمانها وجاء قبرها اول  
 هو الانهر (وصب فمالة رأسه) بضم الفين المعجمة أي ما فضل من فضلته (ومرارة شعرة) بضم  
 الميم وتخفيف الراء أي ما انتزعت من شعرة (في البصة) أي صبه ما في هذه البئر ففيها خير كثير  
 واومنها شيء يسير (بئر بضاعة) بضم الموحدة وكسر ضمة فحة فطر رأسها ستة اذرع على ما في  
 الزاموس (روى انه صلى الله عليه وسلم توضأ منها أو بصق فيها ودحاها) أي بالبركة في مائها وفيمن  
 شرب منها (وكانوا يغسلون المرضى) جمع المريض (في زممه صلى الله عليه وسلم من مائها) أي  
 امشقهاء بها (فيها فون) بصيغة الجمع هول أي فيها فيهم الله ببركته الحاصلة من بركته صلى الله عليه  
 وسلم (بئر حاء بفتح الحاء وكسرها) بفتح الراء وضوءها والمدفنها أو بفتحها أو القدره ووضع بالمدينة  
 على ما في الثابة ولعل في ذلك الموضع بئر أو اذا قال المصنف (قريبة من حور المدينة وبضاعة) أي  
 ومن بئر بضاعة (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها بئر اهاب) بكسر الهاء ووضع قرب المدينة  
 على ما ذكره شراح الحديث واما قول صاحب القاموس كتحاب فهوهم (قيل هي التي تعرف  
 اليوم بزمزم) أي في المدينة لقوله (وهي بالحرة) بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء ارض ذات

م ترفع رأسك  
 ثم اذلت خمس  
 بكل ركعة تفعل  
 ربيع ركعات اذا  
 ناصليها كل يوم  
 فان لم تفعل في  
 ان لم تفعل في  
 ن لم تفعل في كل  
 لم تفعل في عرك  
 الحافظ بن حجر  
 حسن وقد أساء  
 وزى بكسره  
 وضومات وقال  
 اصح شيء ورد  
 السور فضل فل  
 اد واصح شيء في  
 ملوات فضل

بحجارة نخرة سوداء ( الغريبة ) أى الواقعة فى غربى المدينة ( روى أنه صلى الله عليه وسلم بصق فيها ) أى رمى بصافته أى ناقة بها ( قيل وكان يحمل ماؤها إلى الاقطار ) أى اقطار الأرض وجوانبها ( كما زمزم ) أى مثل حل مائه إلى اطراف البلاد وكنافها ( بئر أبى عتبة ) بكسر مهملة ففتح نون فوحدة واحدة العنب ( لعلمها المعروفة اليوم ببئرودى ) بفتح واو وكون دال مهملة والظاهر أنه بذال محجمة لأن من معانيه المساء القليل وأما الودى بالمهملة فهو ما يخرج بهذا البول والرجل القصير فان ثبت روايته فيحمل على الاضافة إلى رجل قصير بأدنى الملاسة ( روى أنه صلى الله عليه وسلم ضرب مسكره عليها فى غزوة بدر ) المسكر جمع الكثير من كل شئ فارسي والمسكران عرفة ومعنى والموضع مسكر بفتح الكاف ( بئر انس بن مالك الراجم أنها المعروفة اليوم بالزناطية ) لعلمها بكسر الزاى فنون فان الزناط الزمام وقد تزاظوا ولا يبعد أن تكون بالموحدة بدل النون منسوبة إلى معنى من معانى الزباط أو بالتحية بدل النون بمعنى المنازعة واختلاف الاصوات ( روى شربه صلى الله عليه وسلم منها بركة فيها ) والحاصل أنها شامى المدينة المعروفة بالرومية بقرب دار نخل ( ببئرودة ) بضم الراء وسكون الواو ( روى عنه صلى الله عليه وسلم من حفر رومة فله الجنة فخرها عثمان رضى الله عنه وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الصدقة صدقة عثمان بيدر رومة وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الخفيرة خفيرة الربى ) له بالموحدة المكسورة رومة ( ببئر السقيا ) بضم السين وسكون كاف ( على يسار السالك إلى بئر على ) وفيه أنه لم يسبق ذكر لبئر على وأعلمه أراد بئر ما نسب إليه من آبار على فى ذى الحليفة وقد سبق أنه لا يصح اضافتها إلى على كرم الله وجهه ( روى شربه صلى الله عليه وسلم منها والى اشتهرت اليوم من الآبار سبعة نطرها بعضهم ) أى وهى هذه ( اذارمت آبار النبي بطيبة ) هى اسم من أسماء المدينة صرفت للضرورة وورمت بضم الراء بمعنى قصدت ( فعدت بها سبع مائة بلاو هن ) بضم عين وتشديد دال مثلية والفتح أخف وأفصح ( أريس وغرس رومة وبضاهة ) كذا بضاهة قل بيرحاء مع العهن ) وقد تقدم ضبط هذه الأسماء واختير ههنا مدييرحاء لاجل ضرورة البناء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

فصل فى المساجد التى تسمى إليه أى تنسب وتسمى ( صلى الله عليه وسلم عليه فى طريق مكة ) إلى المدينة وعكسها وهى طريق الانبياء عليهم الصلاة والسلام تفارق طريق الناس اليوم بمسجد الروحاء ومسجد الغزالة فالأقرب بالخيف ولا بالصفراف ( وهى ) أى تلك المساجد ( كثيرة إلا أنما نذكر هنا إلا ما اشتهر منها ويكون ) أى وما يوجد ( بالطريق التى يسلكها الحاج فى زماننا فنحنها مسجد ذى الحليفة ) وهو ميقات أهل المدينة ( روى صلى الله عليه وسلم نزوله ) كان ينحى تقديمه ( واحرامه فيه ) أى للحج وغيره ( مسجد المهرس ) بتشديد الراء المفتوحة أى مكان التعريس وهو النزول آخر الليل الاستراحة ( أيضا ) أى من المساجد المأثورة والمشاهد المسطورة ( بها ) أى فى ذى الحليفة ( قريب من الأول ) أى من المسجد الأول وهو مكان الاحرام ( مسجد شرف الروحاء ) بفتح الراء موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينة ( وهناك مسجدان صغير وكبير روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالصغرى ) صوابه بالصغرى كفى الكبير كما يدل عليه قوله ( الذى على حافة الطريق اليمنى ) صفة للحافة وهى تخفيف الفاء بمعنى الجانب

صلاة التسبيح وقد نهى  
جامعة من العلماء على استهباب  
صلاة التسبيح ( وقال ) عبد  
الله بن المبارك صلاة التسبيح  
مريض فيها يستحب أن  
يعتادها فى كل حين ولا يتناقل  
عنها قال ويبدأ فى الركوع  
بسبحان ربى العظيم وفى  
المجود بسبحان ربى  
الاعلى ثلاثا ثم يسبح  
التسبيحات المذكورة وقيل له  
أنه فى هذه الصلاة هل  
يسبح فى سجدة فى السهو  
عشر أمرا قال لا تفاهى  
ثلاثمائة تسبيحة وقال السبكي  
صلاة التسبيح من مهمات  
المسائل فى الدين وحديثها



(وأنت ذاهب إلى مكة) جلة حالية وكذا قوله (وبينهما رمية بجر) أي وبين المعجدين الصغير والكبير قدر مرة من رجي بجر (أو نحوه) أي كسدر (وعنده قبور تعرف بقبور الشهداء) قال في الكبير وأعلمهم من قتل ظلمة من أهل البيت الذين كانوا بسوقه (معجدين صرق الظبية) بفتح عين مهملة وراء قفاف والظبية بفتح معجمة وسكون وسودة ففتح ثاني الظبي ومنه ربح الوادي وأهل المراد بها الثاني لما سجي من مسجد الغزالة ثم رأيت في القاموس حرق الظبية بالضم موضع (دون الروحاء) يملين روى الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي الروحاء وقاراً لقد صلى في هذا المسجد سبعون يوماً مسجد الغزالة (بفتح عين معجمة وزاي واحدة الغزال وهو الولد للظبي حين يترك ويمشي أو من حين يولد إلى أن يشند أمه) (آخر وادي الروحاء عند طرف الجبل على يسار السالك إلى مكة) فيكون في بين الذهاب إلى المدينة (روى صلواته ونزوله صلى الله عليه وسلم فيه) ولعله سمي به لساروي من أم سلمة رضي الله عنها بطرق ضعيفة لا يمكن تقوي بمجموعها قالت بثمن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحراء من الأرض إذا هانت بهتف يارسول الله ثلاث مرات فالتفت فإذا ظبية مشدودة في وثاق وأعرابي يجادل في شملة قائم في الشمس فقال ما حاجتك قالت صاقي هذا الأعرابي ولي خشقان في ذلك الجبل فأدلتني حتى أذهب لهما فأرضعهما وأرجع قال وتعلمين فقالت عذبتني الله عذاب المشرك لم أجد فأطلقها فذهبت ورجعت فأوثقها النبي صلى الله عليه وسلم فالتفت الأعرابي وقال يارسول الله ألت حاجتك قال نطاق هذه الظبية فأطلقها فخرجت تعد في الصحراء فرحاهي تضرب برجلها الأرض وتقول أشهد أن لا إله إلا الله وأنك محمد رسول الله (معجدين الصغراء) بفتح الصاد ولعل المراد به الخضراء لكثرة أشجارها (الناس يتبركون به) أي بمعجدها (وقدمات أبو عبيدة بن الجراح) أي من الصحابة (بالصغراء من جراحته يدر ومات بالصغراء أي ودفن بها فيزار ويتبرك بمعجده فيها) (معجدين بدر) في القاموس بدر موضع بين الحرمين ويذكر أو اسم بئر حفرها بدر بن قريش (كافه العريش الذي بنى له صلى الله عليه وسلم عنده وهو) أي موضعه (معروف عند الخيل وبقره عين) أي منبع ماء (وبقره معجدين آخر لا يعرف أصله وينبغي أن يسلم بدر على من بها من شهداء الصحابة رضي الله عنهم) أي بطريق الأبحال (والشي الذي في جبل بدر بدر) أي هي بين الذهاب إلى مكة (بصغده الناس) أي يزعمون أنه صلى الله عليه وسلم صلى به (لاصل له) هكذا المكان الذي يدعى السامة أن الملائكة بضربون فيه النقرة باطل كما يدنس في محله ولا يفرنك ما ذكره القسطلاني في مواهبه (مساجد الجحفة) بضم جيم فسكون مهملة فقاء وهي ما جفف من ماء البر وميات أهل الشام وكانت به قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلاً من مكة وكانت تسمى مهيمة فنزل بها بنو عييل وهم أخوة عاد وكان آخرتهم العساقي من يثرب فجاءهم سبل فاجتفهم الجحاف فعميت بالجحفة (الاولى في أولها) أي مبتدئها من صرب المدينة (والثاني في آخرها عند العييل) أي لبيان حداثتها (والثالث هي ثلاثة أميال منها بكرة) بفتح أوله أي في يساره (عن الطريق) أي إلى مكة أو إلى المدينة لم يبينها ولم يذكر في الكبير هذا المعجدين الثالث أصلاً وزاد فيه أنه معجدين أحد هما عند قرية خليص ومعجدين خليص بالضم الصغير (معجدين الظهران) بتشديد الزاء وفتح الظاء المعجمة وهو واد قرب مكة يضاف إليه

داود الترمذي  
والحاكم وصحبه  
ن بهتادها  
عنهما وقد ذكر  
بن المسارك  
سلاها لئلا  
أن يسلم من كل  
صلاها لئلا  
وان شاء لم يسلم  
بجع الذي يقول  
من المعجدين  
دي إلى جلمة  
وكان هب الله  
يسبح قبل  
س عشرة مرة  
عشرة عشر  
تافي الحاديث

مر ويقال له بطن مكة وهو على مرحلة من مكة عن يسار الطريق وأنت ذاهب إلى مكة  
 (ويسمى مسجد الفتح) وأمه صلى الله عليه وسلم صلى فيه سنة الفتح (ومسجد بسرف) يقع مهملة  
 وكسرةاء ففاء يصرف ويمنع (وبه قبر ميونترضى الله عنها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبه بنى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي دخل عليها حال زفافها فيه (وبه توفيت ودفنت)  
 وهو من غرائب التواريخ حيث اجتمع في موضع واحد حالة الهناء والضراء ومقام الوصال  
 والافراق (مسجد بالنعيم يقال له مسجد عائشة رضي الله عنها) لأنها أحرمت للعمرة منه بإذنه  
 صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع (بعده قبر ميونة) أي بالنسبة إلى الراجع من المدينة إلى مكة  
 (ثلاثة أميال) توهم عبارته أن بين قبرها ومسجد عائشة قدر ثلاثة أميال والظاهر أن مراده  
 أن النعيم موضع على ثلاثة أميال من مكة وقيل أربعة وهو أقرب أطراف الحبل إلى البيت  
 وأفضل مواضع الاعتماد عندنا حتى من الجسرانة وسمى به لأن على يمينه جبل نعيم وعلى يساره  
 جبل ناعم والوادي اسمه نيمان (وأعلم أنه يستحب زيارة المساجد والآبار والآثار) أي  
 المشاهد (المسوبة إليه صلى الله عليه وسلم سواء علمت منها) أي تعيينها بتبيين الأئمة (أو جهتها)  
 أي اشتهر تعيينها عند العامة والأخبار دجتها لا يكفي لاستنباط زيارتها (صرح به) أي بهذا  
 الأجل وبهذا الاستنباط (جاءة فنا) أي من أصحابنا الحنفية (ومن الشافعية) أي وطائفة  
 منهم (وبعض المالكية وغيرهم) أي من الحنابلة أو من أرباب الحديث (وقد كان ابن عمر رضي  
 الله عنهما يصرى الصلاة والنزول والمروء) أي يجتهد في تحصيل هذه الثلاثة على وفق المتابعة  
 حيث حل صلى الله عليه وسلم ونزل (عطف تفسير لما قبله ولعل حل صحف وأصله صلى الله عليه وسلم ترك  
 ذكره كراهة) أي القاضى مباح (في الشفاء) أي في شمائل المصطفى (ومن اعظمه  
 وأكرامه) أي تعظيمه وتكرمه (اعظمه جميع أشياء) أي من أسبابه وأجزائه ولو منفصلة  
 من أعضائه (وأكرامه جميع مشاهدته) أي التي حضرها (وأمكنه) أي التي سكنها (ومعاهده) أي  
 التي نهدها ونفقهها ولازمها لا سيما إذا صلى بها (ومالمسه صلى الله عليه وسلم بيده) وكذا برجله  
 أو بعنقه على تقدير صحة نقله (أو عرف به) أي ولو كان على وجهه اشتهاره من غير ثبوت أخبار  
 في آثاره والله أعلم

فصل (أجروا على أن أفضل البلاد مكة والمدينة زادها الله شرفاً وتعظيماً ثم اختلفوا فيما بينهما)  
 أي في الأفضل منهما وفي تساوت ما بينهما وكان الأولى أن يقولوا اختلفوا أيهما أفضل  
 فقبل مكة أفضل من المدينة وهو مذهب الأئمة الثلاثة وهو المروي عن بعض الصحابة (وقيل  
 المدينة أفضل من مكة) وهو قول بعض المالكية ومن تبعهم من الشافعية قيل وهو المروي عن  
 بعض الصحابة ولعل هذا بخصوص بحياته صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة إلى المهاجرين من مكة  
 (وقيل بالتسوية بينهما) هذا قول مجهور لا منقول ولا معقول وكان قائله نظراً إلى مجرّد الممارسة  
 بين أفعال الأئمة والمناقضة في ظواهر الأدلة فتوقف في المسئلة (والخلاف) أي الاختلاف  
 المذكور محصور (فيما عدا موضع القبر المقدس) وكذا في غير البيت المستأنس فإن الكعبة  
 أفضل من المدينة ما عدا الضريح الأقدس بالاتفاق وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام

لا يسبح بعد الرفع من  
 المسجد بين قال الترمذي  
 من المسبح وجلالة ابن  
 المبارك تنفع من مخالفته  
 وأما أحسن العمل بما  
 تضمنه حديث ابن عباس  
 ولا يعني من التسبيح بعد  
 السجدة بين الفصل بين الرفع  
 والقيام فإن جملة  
 الاستراحة حينئذ مشروعة  
 في هذا الحبل وينبغي  
 للمعبد أن يعمل بحديث ابن  
 عباس تارة وبما عمل ابن المبارك  
 أخرى وأن يفعلها بعد الزوال  
 قبل صلاة الظهر وأن يقرأ  
 فيها تارة بالزلة والعبادات  
 والفتح والاختلاف

بلا خلاف بل قال الجمهور ( فساختم أعضائه الشريعة وأفضل بقاع الأرض بالاجماع ) أى  
 بالاتفاق النقلي أو بالاجماع السكوتي ( حتى من الكعبة ) أى عند بعضهم ( ومن العرش ) أى  
 أيضا ( على ما صرح به بعضهم ) فقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما ضم  
 الاعضاء الشريفة حتى على الكعبة المنيفة وإن اختلف فيما عداها ونقل عن ابن عقيل الخبلي  
 أن تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه السادة البكريون على ذلك وقد صرح التاج  
 الفاكهي بتفضيل الأرض على السموات لحلوله صلى الله عليه وسلم بها وحكماء بعضهم من  
 الأكثرين لما خلق الانبياء منها ودفعهم فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل السماء على الأرض  
 فينبغي أن يستثنى منها مواضع ضم أعضائها الانبياء للجمع بين أقوال العلماء ( وأما المجاورة بهما )  
 أى في الحرمين ( فقبل على الخلاف المتقدم ) أى بين أبي حنيفة والمالكية وغيرهم في الكراة  
 ونفيها ( وقبل نكره ) أى المجاورة ( بهما إلا أن يثق من نفسه ) أى يعتمد عليها القيام بحقوقها  
 وآدابها وأما من يجاور بهما ويتعلق بوظائفهما ومعالجتهما من الوجوه المحرمة أو يدهى الزوكل  
 ويحيط نظره الطمع من التجار المجاورين والاضياء الواردين وإظهار الرياء السمعة فيحرم عليه  
 هذه المجاورة ولو كانت الأئمة في زماننا وثقتهم شأننا الصريح وبالحرمة فإن مدار الطاعة  
 وأساس المعرفة على نظافة الأئمة وطاعة النبي قال تعالى يأبها الرسل كلوا من الطيبات واسلموا  
 صالحا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم  
 إياه تعبدون والاحاديث في ذلك كثيرة والاشبار والآثار شديدة ( وقبل نكره بمكة ولا نكره بالمدينة )  
 ولعل وجهه أن مضاعفة السيئة وردت مطلقا في مكة دون المدينة والصحيح أن السيئة لا تزيد  
 بالكعبة لأفادته حصر قوله تعالى ومن جاء بالحسنة فليجزي الأمثلة وأما باعتبار الكعبة فلا  
 صرية في أنها انتصاف في جميع الامكنة الشريفة والأزمنة الطيبة بل بالأشخاص والأحوال  
 واختلاف اجناس السيئة من الكبيرة والصغيرة والقليلة والكثيرة ( وقبل بشرط التوثيق )  
 أى في كل منهما وهو الصحيح وبه يحصل الجمع بين أقوال أصحاب الحقيقة والله ولي التوفيق  
 ( وقبل المجاورة بالمدينة أفضل من المجاورة بمكة ) أى مطلقا لا بالإضافة ( وإن قلنا عزيز المضاعفة  
 بمكة ) أى في حرم مكة عموما والمسجد الحرام خصوصا ( وذلك لوجوه ) أى لاثلة ثلاثة ( الأول  
 أنه قد اجتمع على أن المجاورة بالمدينة في عصره ) أى في زمان حياته ( صلى الله عليه وسلم ) أفضل  
 من غيرها فلا يترك هذا الاجماع مالم يثبت آخر ) أى اجماع آخر مثله وقد يقال إن التأييد  
 بعصره يفيد أن الأمر في مكسه لا يكون مثله بالاجماع أى من غير النزاع أو فضيلة المدينة حينئذ  
 باعتبار هذه الحنية والكلام في مطلق الأفضلية مع قطع النظر عن حقيقة المعية بل اجماعهم  
 يفيد أن أو وجد امام عالم كامل أو شيخ مرشد كامل في الكوفة أو البصرة تكون المجاورة بهما  
 أفضل من مجاورة الحرمين إذا لم يوجد فيها أحد مثلهما ( الثاني لاختياره صلى الله عليه وسلم ذلك  
 ولم يكن يختار إلا الأفضل ) وهذا مدفوع بأنه صلى الله عليه وسلم لم يترك مكة ونزل المدينة  
 باختياره بل وقع ذلك باضطراره وإن كان باختياره بدله في فراره والذفال صلى الله عليه وسلم عند  
 هجرته وحالة موادعته أني لأعلم أنك احبب بلاد الله إلى الله وأولاني آخر حجت الخرجت وأيضا  
 مدار الأفضلية على نسبة الأجر بالاكثرية والاجماع على أن ثواب العباد في المسجد الحرام

هناكم والعصر  
 ن والاختلاف  
 ن دماؤه بعد  
 بل السلام ثم يعلم  
 جنة في كل شيء  
 نت نهضة انتهى  
 ابعاد الزوال فقد  
 داود عن أبي  
 رجل له صحبة  
 عبد الله بن عمر قال  
 لله صلى الله عليه  
 غدا احبوك  
 عليك سبتي  
 يعطيني عطية  
 ات الشمس فقم  
 ركعات فذكر  
 ثم زفر راسك

أفضل من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والاتفاق على تضاعف الحسنة في حرم مكة وعدم المضاعفة في نفس المدينة فلا معنى لافضلية مجاورة المدينة على مجاورة مكة ثم الافضلية ثابتة بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم لانه معذور في ذلك بل مأمور لما هنالك ولذا قيل كان اذا نهى عن شيء نهى تنزيهه يجب عليه بيانه بقوله وفعله فحينئذ اذا فصل ذلك المذكور ولم يكن مكروها بالاضافة اليه بل له فضيلة ثواب الواجب عليه (الثالث وهو الذي لا مرد له) أي لا مدفع بزعمه (رحمته صلى الله عليه وسلم على السكني والموت بها) أي بالمدينة (في أحاديث كثيرة) أي بروايات شهيرة لكن الاستدلال بها مردود من وجوه منها ان هذا كان في حال وجوده وشهود جلال كرمه وجوده ومنها ان رحمته على السكني بها وعدم الخروج عنها بقوله والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون انما كان إلى اليمن والعراق والحج ونحوها لا إلى مكة كما هو مبين في عملها ومنها ان قوله صلى الله عليه وسلم لاجرة بعد الفتح يدل على ان رحمته على الهجرة إلى المدينة لما كانت من شرط الايمان أو من كمال الايقان فلا يكون الامر كذلك بعد حصول الفتح والنصرة فلا يحتاج حينئذ إلى الهجرة ومنها انهم يقع في حديث انه حث أصحابه بعد الهجرة من المدبول إلى مكة والنزول إلى المدينة فمع تحقق وجوه الاحتمال كيف يصح الاستدلال وكيف يدعى انه لا مرد له في جميع الاحوال ثم قوله (ولم يرد ذلك في مكة) أي رحمته في مجاورة مكة لا يصح من أصله لان الأحاديث الواردة في فضله كلها حث في بابه وفضله (بل كرهه جماعة من السلف) قلت وكذا ذكر مجاورة المدينة أيضا طائفة من السلف والخلف والتحقيق ان حلة الكراهة مشتركة بينهما ولو خصصناها بمكة فهو أدل على فضيلة مكة وان مجاورتها أفضل الا انها تكره اذا لم تكن على وجه الاكل فتأمل ثم قوله (والجواب عن مزيد مضاعفة الاعمال بمكة) يعني من حيث انها دالة على زيادة فضيلة المجاورة بها اذ هي سبب اثبات الاعمال بها (انه يقابلها تضعيف السيئات) فجوابه ما تقدم من ان تضعيف السيئات كمية لا يصح وانما تصور كيفية باعتبار تعظيم البقرة غلبت حسنة المجاورة فيها فضيلة بالنسبة اليه وأما من كثرت ميثاقته فمجاورته مكروهة وضررها على نفسه فهذه كلها أمور اضافية والكلام المنازع فيه غامض في المجاورة مطلقا أو بالنسبة إلى من لم يوجد في حقه الكراهة (وبالمدينة ورد تضعيف الحسنات لا السيئات) أي وان كان فعلها بها أقبح وأظفر منها في غيرها وفيه انه ان أراد بالمدينة نفسها فلم يرد المضاعفة في حقها مطلقا وان أراد بالمدينة مسجدها فكما أنه تضاعف الحسنات فيه لاشك انه تضاعف السيئات أيضا به

فغير الى اربعة كتاب المحرم في المكان المحترم والله سبحانه أعلم

فصل (ويستحب أن يصوم ما أمكنه أيام مقامه بالحرمين) أي تضاعف الحسنة في حرم مكة وكذا في حرم المدينة وان لم يرد بها المضاعفة الكمية لكن لا يتخلو من المضاعفة الكيفية (وان يتصدق على أهلها) أي من الفقراء والمساكين القاطنين والمجاورين والواردين والوافدين (ويستكثر من أعمال الخير كلها) أي من غير الصوم والصدقة من صلاة النافلة والتلاوة وما لازمة الذكر ومدائمة الفكر وشهود الوجود ووجود الشهود (وينبغي ان ينظر إلى أهلها بعين التعظيم) أي ورعاية التكريم (ولا يبحث عن بواطنهم) أي ولا عن ظواهرهم لقوله تعالى ولا تجسسوا (ويكسر سرائرهم) أي ويدع ويتكسر سرائرهم وكذا ظواهرهم (إلى الله تعالى)

لأن الذنوب ما عدا الشرك شئيه يعذب من يشاء ويرحم من يشاء ولا أحد يطالع على حقيقة تعلق ارادته ( ويحبهم لجوارهم كقما كانوا ) أي من ارتكاب ذنوب الصغار والكبار ( إذ عظم الاساءة ) أي ولو في الدار ( لا تسلب حرمة الجوار ) بكسر الجيم وما أحسن قول القائل وأحبها وأحب منزلها الذي \* تراث به وأحب أهل المنزل

( ويستحب ختم القرآن بالمساجد الثلاثة ) أي بأن يختم في كل منها ولو مرة لأن الحرم من الشريطين مهبط الوحي ونزل الفرقان والمجسد الأقصى مذكور في الفرقان بأنه بورك حوله فكيف أصله ومشهور بكونه محل الانبياء ونزل الوحي إليهم ( والاكتسار من الاعتسار ) أي عند الجهور ( والطواف ) أي بالأسلاف ( بحكمة المشرفة والنظر إلى البيت الشريف عبادة ) كما قدمنا من الرواية قيل إن النظر إلى الكعبة ساعة أفضل من عبادة سنة وقد سبق أن النظر إلى جدران القبة المعطرة كذلك بالمقايسة ( ويستحب الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة المعظمة ) أي خصوصا ( ولازمة المسجد النبوي ) أي لزيارة وغيرهما من أنواع العبادة ( والعكوف فيه ) أي بالاعتكاف وأقله يوم بصوم ويجوز عند محمد نفعه بغير قيده فكما أدخل المصنف يقول نويت الاعتكاف مادمت فيه ( والصلاة مع الجماعة ) أي لزيادة المضاهة ( وأحياء ) أي في لياليها باعتبار كثرة أوقاتها وساعاتها ( وأوليلة فيه مع صراط غاية الادب والاحلال ) أي الاكرام والتعظيم التام أي لذلك المقام الذي هو من أعلى المرام

فصل في آداب الرجوع أي من الزيارة بعد تحصيل أسباب الشروع ( إذا فرغ من زيارة سيد الانام عليه الصلاة والسلام ومن زيارة المساجد ) أي الكرام ( والمشهدات نظام وعزم على الرجوع إلى الاوطان ) أي واقامة المقام ( يستحب ان يردع بمحمد النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة ) أي بدل طواف الوداع من مكة ( ودعاء بأحب والاولى ان يكون ) أي كل من الصلاة والدعاء ( بمصلاه صلى الله عليه وسلم ) أي بحرايه في الروضة ( ثم يقرب منه ) أي إلى ما يلي المنبر أو في سائر أماكن الروضة أو قرب الضريح الأثور ( وإن باني القبر المقدس فيزوره كما مر ) وهذا إذا دخل من خارج وإن كان في داخل فيقدم الزيارة ثم يصلي على الظاهر ( ثم يدعوا أصحاب من دين ) أي زيادة ديانة ( أودنيا ) أي من ضرورياتها أو مما ينفعه في العقبي أو مما يقربه إلى المولى ( ويسأل الله تعالى القبول والوصول إلى الأهل سالمين من بليات الدارين ) أي ومن آفات الكونين ( ثم يقول اللهم لا تجعل هذا ) أي الزمان ( آخر العهد بنبيك ومجده وحرمة ) أي مكان محترمه ( ويسر لي العود إليه والعكوف لديه ) أي والوقوف بين يديه ( وارزقني العفو ) أي من الذنوب ( والعافية ) أي من العيوب ( في الدنيا والآخرة ) أي في الامور المتعلقة بها ( وردنا إلى أهلنا سالمين فاعين آمين ) أي آمين من البلاء والاسقام ( برحمتك يا رحيم الرحمن ) ويجهل في اخراج الدمع ) أي من العين مع السبول ( فانه من علامات القبول ) أي امارات حصول الوصول ( ثم ينصرف متسكبا ) أي أن لم يقدر على ان يكون باكيا ( متحصرا ) أي متأسفا ( على مفارقة الحضرة الشريفة والآثار المنيفة ) وينبغي ان يتصدق بما يسره ) أي فانه حق السلامة من كل آفة وملامة ( وبأي في رجوعه بالانكار الواردة ) أي في الاحاديث المستورة والادعية المسأورة أي في الكتب المشهورة ومنها قوله ( فاذا قرب من بلده قال

إلى جسدك ولا اله  
لم تسبح خمس عشرة  
القراءة عشر أو عشر  
والباقي عشر أو عشر  
لحديث ولا يسبح بعد  
ة الأخيرة فاعدا  
سدا هو الاحسن  
ختيار عبد الله ابن  
ثم قال وإن زاد بعد  
ولا حول ولا قوة  
لعل العظم فحسن  
رد ذلك في بعض  
ن وأما الدماء فقال  
في كتاب الهمزة في  
يوم الجمعة لابن  
بف اليمن تزيل  
انه تستحب صلاة  
عند الزوال يوم  
- رأ في الاولى بعد  
ة التسكث وفي  
مصر وفي الثالثة  
ن وفي الرابعة  
ب فسادا كملت  
تسبيحة قال بعد  
الشهد قبل أن  
هم ) اني أسألك  
ل الهدى وأعمال  
ومناصحة أهل  
عزم أهل الصبر  
ل الطشية وطلب  
غبة وتعبد أهل  
ظان أهل الم



آيرون { بهمة ممدودة (تأبون) والفرق بينهما مع اتفاقهما في اللغة ان الاوبة رجوع من الغفلة والنوبة من المعصية والذاجاه في وصف الانبياء انه اواب (ربنا حامدون) أي شاكرون له لاغيره لان النعم كلها من فضله وكرمه ويحتمل ان يكون الجار متعلقا بما قبله (وبرسل امامه) بفتح الهزة أي قدامه (من يجبر أهله به) أي يبشرهم بوصوله لان يستقبلوه ويقبلوه على وجه حصوله مستعدين اوقت دخوله (والاولى ان يدخل نهارا) أي بأن يظهر شعرا رجوعه من المشاعر جهارا (واذا دخل البلد بدأ بالمسجد) أي كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم (وصلى فيه ركعتين) أي تحية المسجد (ان لم يكن وقت كراهة) أي عندنا خلافا لما في رضى الله عنه فان عنده لا كراهة في صلاة لها سبب يتقدمها (واذا دخل على أهله قال توبانوبا) أي رجوعا والمراد بالثنية التذكير والتكثير (ربنا أوبا) أي لاغيره (لا يفسد علينا حوبا) أي لا يترك علينا ذنبا بل يغفره جميعه كما ورد \* ان تغفروا لهم فاعفوا \* وأي هذا ما لمسا (ثم يدخل بيته) أي الخاص به (ويصلي فيه ركعتين ايضا) يعني تحية المنزل اولا لان يكون ختم زيارته أفضل طاعته وليصير المسك ختامه ويعود العود تسماه (ويشكره على ما أولاه من اقسام العبادة والرجوع بالسلامة) ثم يستحب ان يدخل على أحب أهله اليه ان كان موجودا لديه لانه صلى الله عليه وسلم كان بعد دخوله المسجد وصلاته فيه وخروجه منه يبدأ بالدخول على فاطمة الزهراء رضى الله عنها قبل دخوله على طوهارات النساء (ويبني ان يجتهد في عتاسه) أي في زيادة نعمتين مكرم اخلاقه (في باقي عمره) أي يحسن ختام أمره (وان زداد خيره بعد العود) كاقبل والعود اجد (فعلمة الحج المبرور و قبول زيارة خير من زور ان يعود خيرا عما كان في جميع الامور) اختلف في الحج المبرور فقال النووي رحمه الله الاصح ان المبرور هو الذي لا يخاطب اثم وقيل هو المقبول وقيل هو الذي لا معصية بعده وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في العقبى (فان رأى في نفسه) أي باطنه (نزوا) بضم النون والزاي أي تباعدا (عن الاطبل) أي من الخوض في الضلال والتضليل (وتحافيا من دار الغرور واناية الى دار الخلود) أي وجوار العبود (فليحترز ان يدنس ذلك) أي بخاط عمله ويوسع امله (بطلب الفضول) أي الزيادة من الدنيا وترك القناعة بما كفاه ويعينه على الطاعة من زاد العقبى (ويستبشر بحصول خلة القبول وهو غاية المطاوب والمسؤل ونهاية المقصود والمأمول وبه) أي وما ذكر من النصيحة في هذا المقام (بتم الباب المرام) أي خلاصة المقصود من ظهور الوجود (والحمد لله على التمام وصلى الله وسلم على سيد الانام محمد وعلى آله وصحبه الغر الكرام) بضم الفين المعجمة وتشديد الراء جمع الاغرو هو أيضا الجبهة من الوجه الانور والكرام بكسر الكاف جمع الكرم والوصفان مرتبان على آله وصحبه أو مشتركان موجودان في كل من أقاربه وأصحابه وعلى أشياعهم وأتباعهم من أحزابه وأحبابه والمسلمين كلهم اجمعين الى يوم الدين آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين آمين

حتى اخافك (اللهم) أي اسألك مخافة فتعجزني من معاصبك حتى اعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى اناصحك في النوبة حقا فأمنك وحتى اخلص لك النصيحة حبا لك وحتى اتوكل عليك في الامور كلها حسن الظن بك سبحانه خالق النور ربنا اقم لنا نورا واغفر لنا لك على كل شيء قدبر رحمتك يا رحيم الراغبين ثم يسلموا الاقرب من الاعتدال للمؤمن ان يصلحهم من الجمعة الى الجمعة وهذا الذي كان عليه خير لامة وترجع ان القرآن عبد الله ابن عباس رضى الله عنهما فانه كان يصلحهم اعتدال الزوال يوم الجمعة ويقرا فيها ما تقدم اتهمى (اقول انما اظنبت في هذه الصلاة لعظم فضلها فأحببت ان اجمع بعض ما ورد فيها وما يطلب منها احاطة لمن رغب في ذلك من اخواني المسلمين رجاء ان يشركوني في دعائهم لي بخاتمة الخير بالموت على الاسلام لعل ذلك يصادف ساعة القبول فأبلغ بكمم الله ذي الجلال والاكرام حسن الختام وصلى الله على سيدنا محمد وآله الكرام

## خاتمة الطبع

بمدح الله الذي بين لنا المسالك \* وعين لمن أم بئها الحرام المناسك \* وأفضل الصلاة والسلام  
على خير من حج وصلى وصام \* وعلى آله وأصحابه الكرام \* وأتباعه البررة النخام \* فيقول  
راجي عفوره والخير \* عبدالله بن عبدالحى الزبير \* مصحح الطبع والتبيل \* أقال الله حشره  
في كل فعل وقيل \* قد تم طبع شرح المسالك المنقسط \* على المنك المنقسط \* للبحر الزاخر ذى  
الذهن الجارى \* العلامة على بن سلطان القسارى \* والمثل للامام الذى لتفاس العلوم بسدى \*  
العلامة الشيخ رحمة الله السندى \* مطرزا بهوامش لا يهون مسره \* فى الادعية المأثورة للشيخ  
والعمره \* للعلامة قطب الدين الحنفى \* أنا لله وآياه الثواب الوفى \* وكان هذا الطبع الجليل  
الفائق \* والتبيل المصحح المدقق الرائق \* بالمطبعة العاصرة الجليلة الميريه \* الكائنة فى أشرف  
البلاد مكة المحمية \* فى ظل خليفة الله - على عباده فى أرضه \* الواجب طاعته فى طول ملكه  
وعرضه \* سلطان البرين والبحرين والمسالك التى لا تنحصى \* وخادم الحرمين الشريفين  
والمجاهد الاقصى \* الملك المؤيد المظفر المعان \* مولانا السلطان الغازى عبدالمجيد خان \* بن  
المرحوم السلطان عبدالمجيد خان \* وقت دأبها

لا زال سلطاننا تسمى مفاسره \* ويستعد نداه الحبل والحرم

ويحتجبه اله العرش خالقنا \* بالمر والنصر حتى تحشر الانام

عبدالمجيد الذى تمت فضائله \* عبد المجيد أبوه العادل الحكيم

وجعل التوفيق فى وزرائه وعلمائه \* وعمله نهضة هذا الدين واملائه \* لاسيما  
صاحب الدولة والسيادة \* حامى حوى الحرمين الشريفين ورب المعاهد \* سيدنا وسيد الجميع  
الشفيق \* ذروة الامراء الكرام عون الرقيق \* لا زال محفوظا ممانا بالتوفيق \* ولا سيما المشير  
المعتم \* والوزير العظيم \* ذى الراى الثاقب \* الحائز أعلى المراتب \* والى ولاية الجواز اجد  
راتب \* وكان كمال طبعه والتمام \* فى سنة وشمسين من رجب الحرام \* سنة ١٣١٩ من  
هجرة من هو سيد البشر \* صلى الله عليه وسلم \* وآله وصحبه وكرم

صواب	خطأ	سطر	صفحة
صاحب البدائع	صاحب البدائع	١٣	٠٠٩
ازاد فى شرائط الحج	ازاد	٢٩	٠١٤
وجد	وجد	٣١	٠١٦
من فرضه	من فرضا	٣٠	٠٢١
فى فعل شئ فى مكروهات الحج	فى ترك شئ	٣١	٠٢٧
فترل بها بنوعيل	فترل بنوعيل	١٢	٠٢٩
الى الجعفة	الى الجعفة	٢١	٠٣٠
ماخرج اليه	ماخرج منه	٢٤	١٣١
الصواب ان هذا زائد	او من غير حج او قبل وقته	١٠	١٣٧
اي لا يبعد ثلاث التلبية	اي ثلاث التلبية	٢٨	١٤١
فيقتل احرامه اليه فيصير منه محرما	فيقتل احرامه منه محرما	٢٥	١٤٧
الاناء	الاناء	١٢	١٦٣

فهرسة شرح المسالك المنقسط على المنك المتوسط

صفحة	صفحة
٥٠ فصل في احرام العبد والامة	٦ باب شرائط الحج
٥١ فصل في محرمات الاحرام	٢٠ فصل في موانع وجوب الحج الخ
٥٣ فصل في مكروهاته	٢٢ فصل فيمن يجب عليه الوصية بالحج
٥٥ فصل في مباحاته	٢٣ فصل واذا وجدت الشروط الخ
٥٧ باب دخول مكة	٢٣ باب فرائض الحج
٥٩ فصل يستحب ان يدخل المسجد الخ	٢٤ فصل في واجباته
٦٠ فصل في صفة الشروع في الطواف	٢٦ فصل في سننه
٦٦ باب انواع الاطوفة	٢٦ فصل في مستحباته
٦٩ فصل في شرائط صحة الطواف	٢٧ فصل في مكروهاته
٧٠ فصل في تحقيق النية	٢٨ باب المواقيت
٧١ فصل في طواف المضي عليه والناثم	٢٩ فصل في مواقيت الصنف الاول
٧٣ فصل في مكان الطواف	٣٠ فصل في الصنف الثاني
٧٣ فصل في واجبات الطواف	٣١ فصل في الصنف الثالث
٧٦ فصل في ركعتي الطواف	٣١ فصل وقد يتغير الميقات بتغير الحال
٧٨ فصل في ركعتي الطواف	٣١ فصل في مجاوزة الميقات بغير احرام
٧٩ فصل في مستحباته	٣٣ باب الاحرام
٨٠ فصل في مباحاته	٣٥ فصل في محرماته
٨١ فصل في محرماته	٣٥ فصل وحكم الاحرام لزوم المضي الخ
٨١ فصل في مكروهاته	٣٦ فصل الاحرام في حق الاماكن الخ
٨٢ فصل في مسائل شتى	٣٧ فصل في وجوه الاحرام
٨٦ باب السهي بين الصفا والمروة	٣٨ فصل في صفة الاحرام
٨٨ فصل في شرائط صحة السهي	٣٩ فصل ثم يتجر دهن الملبوس المحرم الخ
٩٢ فصل في واجباته	٣٩ فصل ثم يصلي ركعتين بعد اللبس الخ
٩٢ فصل في سننه	٤١ فصل وشروط النية ان تكون بالقلب
٩٣ فصل في مستحباته	٤١ فصل وشروط النية ان تكون باللسان
٩٣ فصل في مباحاته	٤٥ فصل في ابهام النية واطلاقها
٩٣ فصل في مكروهاته	٤٦ فصل واواحرم بالحج ولم ينو فرضا الخ
٩٤ فصل فاذا فرغ من السهي الخ	٤٦ فصل في نسيان ما احرم به
٩٦ باب الخطبة	٤٧ فصل في احرام المذبح عليه
٩٦ فصل في احرام الحاج من مكة المشرفة	٤٨ فصل في احرام الصبي
٩٧ فصل في الرواح	٥٠ فصل في احرام المرأة

صحيحة	صحيحة
٢٣٠ فصل ثم اذا فرغ من الرمي الخ	٩٨ فصل في الرواح من متى الى عرفات
١٣٠ فصل في رمي اليوم الرابع	٩٩ باب الوقوف بعرفات واحكامه
١٣١ فصل في احكام الرمي الخ	١٠٠ فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة
١٣٥ فصل في مكروهاته	١٠٢ فصل في شرائط جواز الجمع
١٣٥ فصل في النحر	١٠٤ فصل في صفة الوقوف
١٣٥ باب طواف الصدر	١٠٧ فصل في شرائط صحة الوقوف
١٣٧ فصل ومن خرج ولم يطفئه الخ	١١١ فصل في حدود عرفة
١٣٧ فصل في صفة طواف الوداع	١١١ فصل في الدفع قبل الغروب
١٣٩ باب القران	١١١ فصل في اشتباه يوم عرفة
١٣٩ فصل في شرائط صحة القران	١١٢ فصل في الافاضة من عرفة
١٤١ فصل ولا يشترط لصحة القران عدم الالام	١١٣ باب احكام المزدلفة
١٤٢ فصل في بيان اداء القران	١١٣ فصل في الجمع بين الصلاتين بها
١٤٧ فصل في قران المكي	١١٦ فصل في البيتوتة بمزدلفة
١٤٨ باب التمتع	١١٦ فصل في الوقوف بها
١٤٨ فصل في شرائطه	١١٧ فصل في آداب الوقوف بمزدلفة
١٥١ فصل في تمتع المكي	١١٨ فصل في آداب التوجه الى منى
١٥٤ فصل ولا يشترط لصحة التمتع الخ	١١٨ فصل في رفع الحصى
١٥٤ فصل التمتع على نوعين الخ	١١٩ باب مناسك منى
١٥٧ باب الجمع بين النسكين المحدثين	١٢٠ فصل في قطع النلبية
١٥٧ فصل في الجمع بين الجنتين أو أكثر	١٢٠ فصل في الذبح
١٥٩ فصل في الجمع بين العمرتين	١٢١ فصل في الحلق والنقصير
١٦٠ باب اضافة أحد النسكين	١٢٣ فصل في زمان الحلق الخ
١٦١ فصل كل من ازمه رفض الجدة الخ	١٢٤ فصل في حكم الحلق
١٦٢ باب في فسح اعرام الحج والعمرة	١٢٤ باب طواف الزيارة
١٦٢ باب الجنابات	١٢٥ فصل في أول وقت طواف الزيارة الخ
١٦٨ فصل في تقبيل الرأس والوجه	١٢٥ فصل في شرائط صحة الطواف
١٦٩ فصل في لبس الخفين	١٢٦ فصل فاذا فرغ من الطواف
١٧١ فصل في التكميل الطيب	١٢٧ باب رمي الجمار واحكامه
١٧١ فصل في أكل الطيب وشربه	١٢٧ فصل في وقت رمي بحرة العقبة يوم النحر
١٧٢ فصل في التباؤى بالطيب	١٢٧ فصل في وقت الرمي في اليومين
١٧٣ فصل لا يشترط بقاء الطيب في البدن	١٢٨ فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع الخ
١٧٣ فصل في تطيب الثوب	١٢٨ فصل في صفة الرمي في هذه الايام

صفحة	صفحة
١٧٤ فصل في ربط الطيب	١٧٤ فصل في الجنابة في رمي الجمرات
١٧٤ فصل في الحناء	١٧٤ فصل في ترك الواجبات بعذر
١٧٤ فصل في الوسمة	١٩٨ فصل اذا قتل المحرم صيدا الخ
١٧٥ فصل في الخطمي	١٩٩ فصل واو نقر صيدا الخ
١٧٥ فصل في الدهن	٢٠٠ فصل في صيد يميني عليه رجلا
١٧٦ فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة الخ	٢٠١ فصل في غير الصيد بعد الجرح
١٧٧ فصل في الشارب والرقبة الخ	٢٠١ فصل في حكم البيض
١٧٨ فصل في حكم التصير	٢٠٢ فصل في أخذ الصيد وارساله
١٧٨ فصل في سقوط الشعر	٢٠٣ فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك
١٧٨ فصل في حلق المحرم رأسه غير الخ	٢٠٥ فصل في البيع والشراء والهبة والفصب
١٧٩ فصل في قلم الاظفار	٢٠٦ فصل في صيد الحرم
١٨٠ فصل وما ذكر من لزوم الدم الخ	٢٠٨ فصل في قتل الجراد
١٨١ فصل واذا لبس المحرم محرما الخ	٢٠٩ فصل في قتل القمل
١٨٢ فصل فاذا جامع في أحد السبيلين الخ	٢٠٩ فصل فيما لا يجب شي بقتله في الاحرام الخ
١٨٣ فصل وان كان المفسد قارنا	٢١٠ فصل في ذبيحة المحرم
١٨٣ فصل ولو جامع مرارا قبل الوقوف الخ	٢١١ فصل يجوز للمحرم الخ
١٨٤ فصل وان جامع بعد الوقوف بهر فسه	٢١٣ باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها
١٨٤ فصل ولو جامع أول مرة بعد الحلق	٢١٣ فصل في شرائط وجوب الكفارة
١٨٥ فصل وشرائط وجوب البدنة بالجماع الخ	٢١٤ فصل في جزاء اشجار الحرم ونباته
١٨٥ فصل واوطاف للزيارة جنبا الخ	٢١٥ فصل في جزاء صيد الحرم
١٨٦ فصل في حكم دواعي الجماع	٢١٥ فصل في جزاء الصيد مطلقا
١٨٧ فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة	٢١٧ فصل ثم لا يخلو الصيد الخ
١٨٩ فصل واوطاف للزيارة جنبا الخ	٢١٧ فصل ولو قتل صيدا لم يلو كالخ
١٩٠ فصل حائض طهرت في آخر ايام النحر الخ	٢١٨ فصل في جزاء اللبس والتغطية
١٩١ فصل في الجنابة في طواف الصدر	٢١٩ فصل في أحكام الدماء الخ
١٩١ فصل في الجنابة في طواف القدوم	٢٢٢ فصل في أحكام الصدقة
١٩٢ فصل في الجنابة في طواف العمرة	٢٢٥ فصل كل صدقة تجب في الطواف الخ
١٩٣ فصل ولو طاف فرضا او واجبا او فضلا الخ	٢٢٥ فصل في أحكام الصيام في باب الاحرام
١٩٣ فصل ولو ترك ركعتي الطواف	٢٢٧ فصل اعلم ان الكفارات الخ
١٩٤ فصل في الجنابة في السجدة	٢٢٨ فصل ولا يجوز للمكفر الخ
١٩٤ فصل اما جنائيات الوقوف بهر فسه الخ	٢٢٨ فصل في جنابة المملوك
١٩٤ فصل في الجنائيات في الوقوف بالزدافة	٢٢٩ فصل في جنابة القارن ومن بعناه
١٩٥ فصل في الذبح والحلق	٢٣١ فصل في جنابة المكروه والمكروه
١٩٥ فصل في ترك الترتيب بين افعال الحج	٢٣٢ فصل في ارتكاب المحرم المحظور



صفحة

صفحة

٢٣٢ باب الاحصار

٢٣٦ فصل في بعث الهدي

٢٤١ فصل في التحلل

٢٤٢ فصل في زوال الاحصار

٢٤٣ فصل في بعض فروع الاحصار

٢٤٣ فصل في قضاء ما احرم به

٢٤٤ باب القوات

٢٤٦ فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج الخ

٢٤٧ باب الحج عن الغير

٢٤٨ فصل في شرائط جواز الاجابح الخ

٢٥٧ فصل ولو اوصى ان يحج عنه الخ

٢٥٨ فصل في النفقة

٢٦١ فصل ولو صلى البيت أو وارثه الخ

٢٦١ فصل ولو قال المأمور منعت من الحج الخ

٢٦١ فصل جيع الدماء المتعلقة بالحج

٢٦٢ فصل أهله إذا حج المأمور الخ

٢٦٢ باب العبرة

٢٦٤ فصل في وقتها

٢٦٥ باب النذر بالحج والعبرة

٢٦٦ فصل إذا قل له لي الذي إلى بيت الله الخ

٢٦٨ باب الهدايا

٢٧١ فصل ومن ساقى بدنة واجب الخ

٢٧١ فصل لا يجوز مقطوع الاضراس الخ

٢٧٢ فصل في السن

٢٧٢ فصل وارثه عند الحج

٢٧٣ باب المبرقات

٢٧٥ فصل في حدود الحرم

٢٧٦ فصل من جنى في غير الحرم الخ

٢٧٦ فصل ولا بأس بانخراج تراب الحرم الخ

٢٧٧ فصل ويستحب الاكثار من شرب ماء

زمن م

٢٧٧ فصل أمر كسوة الكعبة الخ

٢٧٨ فصل يستحب دخول البيت الخ

٢٧٩ فصل في أماكن الاجابة

٢٧٩ فصل في المواضع التي صلى فيها رسول

الله صلى الله عليه وسلم

٢٨٠ فصل يستحب زيارة بيت سيدنا

خديجه رضي الله عنها

٢٨٢ باب زيارة سيد المرسلين الخ

٢٨٣ فصل وإذا توجه الى الزيارة الخ

٢٩١ فصل وليقتنم أيام مقامه بالمدينة الخ

٢٩٤ فصل في زيارة أهل البقيع

٢٩٦ فصل في المساجد المنسوبة اليه صلى

الله عليه وسلم

٢٩٨ فصل في زيارة جبل احد وأهله

٣٠٠ فصل في آبار المنسوبة اليه صلى الله

عليه وسلم

٣٠١ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى

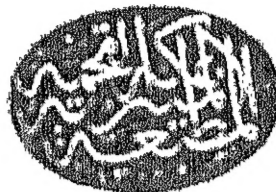
الله عليه وسلم

٣٠٣ فصل أجور أهله إذا قبل البلاد مكة

والدنية

٣٠٥ فصل واستحب ان يصوم الحج

٣٠٦ فصل في آداب الخروج





۱۹۱۱

DUE DATE

۱۹۲۵

۱۲ ۸۱

١٩١٩  
٣٩٤٣٤١  
٣٦٨٢  
المسك المنقطة في المسك المتوسط على الناب  
DATE NO. DATE NO.